MTRHS 2023 THE 7TH
INTERNATIONAL CONFERENCE:
MODERN TRENDS OF RESEARCH IN HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

كتـــــاب وقائـــــع المؤتمر الدولي السابع:

الاتجاهات البحثية الحديثة في العلوم الانسانية والاجتماعية

(MTRHS-23)

تركيا- أنطاليا

25-26 أكتوبر - تشرين الاول 2023

Organized By:

Education Faculty
Akdeniz University - Turkey
Scholar worldwide (Schwlar)

كتاب وقائع المؤتمر الدولي السابع:
الاتجاهات البحثية الحديثة في العلوم الانسانية والاجتماعية
(MTRHS-23)

عنوان الكتـاب: كتاب وقائع المؤتمر الدولي السابع: الاتجاهات البحثية الحديثة في العلوم الانسانية والاجتماعية (MTRHS-23)

تصميم الغلاف: دار اليوسف للطباعة والنشر والاعلان

إســم النـاشــر: مؤسسة سكولار للدراسات والبحوث.

الرقم الـــدولي: **ISBN 978-9922-9838-4-4**

© جميع حقوق الطبع محفوظة، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا المطبوع، أو جزء منه أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائل نقل المعلومات، سواء أكانت الكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع .

© All rights reserved, is not entitled to any person or institution or entity reissue of this printed , or part thereof, or transmitted in any form or mode of modes of transmission of information, whether electronic or mechanical, including photocopying, recording or storage and retrieval, without written permission from the rights holders .

أكتوبر- تشرين الأول

2023

كتاب وقائع المؤتمر الدولي السابع:

الاتجاهات البحثية الحديثة في العلوم الانسانية والاجتماعية

(MTRHS-23)

25-26 أكتوبر-تشرين الأول 2023

تركيا – انطاليا

المنظمون

كلية التربية- جامعة اكدنيز

Scholar Worldwide
(SCHWLAR)

كلمة مدير المؤتمر
أ.د. حلمي دميركايا
عميد كلية التربية
جامعة اكدنيز

السادة رؤساء الجامعات والعمداء والأكاديميين والضيوف الكرام والمشاركين...

اهلاً بكم في أنطاليا

يشرفني أن أرحب بكم في المؤتمر الدولي السابع حول الاتجاهات الحديثة للبحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية (MTHRS-23). إنه لشرف لي أن أقف أمامكم ونحن نبدأ هذه الرحلة من المعرفة والتعاون والابتكار.

أولا، لا يسعني إلا أن أعترف بالألم والمعاناة التي يتحملها الشعب الفلسطيني بسبب الجرائم الوحشية التي ترتكبها إسرائيل. قلوبنا وصلواتنا مع المتضررين من هذه القسوة. دعونا نتذكر أهمية الوحدة والتعاطف والعمل من أجل عالم يمكن أن يكون فيه السلام والازدهار حقيقة واقعة للجميع.

يتم تنظيم مؤتمره من قبل كلية التربية بجامعة أكدنيز والباحث في جميع أنحاء العالم (SCHWLAR) ، بمساهمات من جامعة سليمان ديميريل وجامعة البصرة (Iraq) وجامعة ديمتري كانتمير المسيحية (رومانيا). أود أن أشكر رؤساء الجامعات ونوابهم لجميع الجامعات المساهمة على تعاونهم ودعمهم القيم في عقد هذا الحدث الأكاديمي.

موضوع هذا المؤتمر هو علامة تجذبنا من مختلف أنحاء العالم ، ونمثل خلفيات وتجارب وخبرات مختلفة. إنها شهادة على قوة المعرفة والتصميم على مواجهة بعض التحديات الأكثر إلحاحا في عصرنا.

في هذا المؤتمر ، يجتمع أكاديميون وباحثون من 14 دولة وجامعات مختلفة حول العالم ، بدءا من العراق وتركيا وإيران ورومانيا وماليزيا وفلسطين ومصر وليبيا وباكستان والجزائر وعمان والسودان وتونس والكويت ولبنان ، لتقديم ومناقشة الاتجاهات الجديدة في العلوم

الاجتماعية والإنسانية ، تبادل معارفهم وتجاربهم وخبراتهم مع زملائهم في بيئة أكاديمية متعددة الجنسيات.

وأشجع كل واحد منكم على المشاركة بنشاط في الأيام المقبلة. شاركوا في المناقشات واطرحوا الأسئلة وشاركوا رؤيتكم الفريدة. إنّ قدرتنا على التعلم من بعضنا البعض هي رصيد حقيقي.

خلال هذين اليومين ، سوف نتعمق في الموضوعات المتعلقة بالقانون واللغات والتاريخ والجغرافيا والتعليم واللاهوت والاقتصاد وإدارة الأعمال وغيرها من مجالات العلوم الاجتماعية. سنسمع من خبراء معترف بهم ، ونشارك في جلسات تفاعلية ، والأهم من ذلك ، سنتبادل الأفكار والخبرات. يمكن لمعرفتنا وجهودنا الجماعية أن تمهد الطريق لمستقبل أفضل. هذا المؤتمر ليس مجرد حدث. إنها علامة فارقة في رحلتنا نحو التقدم والتغيير.

في الختام، أود أن أشكركم فرداً فرداً على وجودكم هنا، وتفانيكم في العلوم الاجتماعية، والتزامكم بإحداث تأثير إيجابي. وأنا واثق من أن هذا المؤتمر سيسهم في إحداث تغيير ذي مغزى. كما أود أن أشكر بصدق Scholar Worldwide (SCHWLAR) والمدققين وموظفي المؤتمر ورعاة المؤتمر والمقدمين على مساهماتهم في تحقيق هذا المؤتمر.

نتمنى لكم مؤتمرا جيدا ومثمرا.

الأستاذ الدكتور حلمي دميركايا

عميد كلية التربية

جامعة أكدنيز

25-26 اكتوبر -تشرين الاول 2023م

كلمة

أ.د. مراد العبد الله

مدير مؤسسة

Scholar Worldwide

(SCHWLAR)

السيد مدير المؤتمر البروفيسور (د. حلمي ديمير كايا) المحترم

الدكتورة (براتيوي اميليا) نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية والطلاب والموارد البشرية في جامعة محمدية بانجكا بيليتونج، إندونيسيا.

الدكتورة (يوليا وانيك) عميدة كلية اللغات الأجنبية والآداب في جامعة دميتري كنتيمير/ رومانيا.

السيدات والسادة الباحثين والباحثات الكرام

الحمدلله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله واصحابه الطيبين الطاهرين.

تعتصر القلوب هذه الايام لما يمر به شعبنا واهلنا في فلسطين خصوصا مدينة غزة الصابرة المجاهدة من عدوان غاشم وجائر من قبل الكيان الصهيوني الغاصب، رافعين الاكف عالياً نبتهل الى الباري عزوجل ان يتغمد الشهداء في جنات النعيم وان يزيل هذه الغمة عن هذه الامة انه هو السميع المجيب.

يسرنا في هذا الصباح ان نجدد اللقاء بكم في مؤتمرنا السابع الذي يحمل عنوان (الاتجاهات البحثية الحديثة في العلوم الانسانية والاجتماعية) الذي تقيمه مؤسسة سكولار بالتعاون مع جامعة اكدنيز، هذه الجامعة العريقة التي افتتحت مؤسسة سكولار سلسلة مؤتمراتها الدولية بالتعاون معها، فقد عقدنا اولى مؤتمراتنا معها في عام الفين وتسعة عشر 2019 وها نحن اليوم نجتمع تحت اسمها مجددا معلنين استمرار هذه الشراكة العلمية والاستراتيجية في مجال اقامة المؤتمرات الدولية .

ما زالت مؤسسة سكولار بجميع فروعها المنتشرة في الوطن العربي وشرق اسيا واوربا تسعى وبشكل حثيث من اجل تقديم افضل الخدمات العلمية والاكاديمية التي من شأنها

ان تسهم في مساعدة الباحثين في مجال نشر الابحاث العلمية او تقديم فرصة الاشتراك بمؤتمرات علمية رصينة تراعي فيها كل مقومات البحث العلمي العالمية، فمن ضمن اولوياتها ان تجعل المؤتمرات عبارةً عن خيمةٍ لجميع علماء العالم، لتضم الباحثين من مختلف بقاع الارض، فجمعنا الباحثين من دول المغرب العربي وصولاً الى دول الخليج العربي، ومن دول شرق آسيا الى أقصى دول أفريقيا وأوربا، لنحط رحالنا في الجمهورية التركية التي فتحت ابوابها لنا طيلة الاعوام الماضية، فاجتمعتم اليوم علماءً وباحثينَ لتدلوا بما جادت به أقلامكم وأفكاركم وتتناقشوا لتخرجوا بحصيلة علمية تؤرخ في بيان ختامي يصدر عن المؤتمر، فضلا عن مشاورات علمية على المستوى الشخصي او المستوى المؤسساتي.

لقد داب فريق سكولار طوال الاشهر الاربعة الماضية على تسخير الجهود كافة، من اجل هذه اللحظة التي نقف بها الان لاكمال التحضيرات اللوجستية والفنية والعلمية كافة، التي اسهمت بشكل مباشر في انجاح هذه الفعالية الهامة، وها هم موزعين بينكم الان بينما الاخرون يسهمون ويعملون من مكانهم وبلدانهم لمواصلة الدعم الفني لاكمال فعاليات المؤتمر.

ولا زالت مؤسسة سكولار مستعدة للتعاون مع جميع الجامعات التركية والعربية والاوربية والاسيوية والافريقية وتجدد دعوتها من اجل فتح آفاق التعاون العلمي في اقامة وتنظيم المؤتمرات الدولية، لما تمتلكه من اسم لامع في عالم المؤتمرات فضلاً عن كوادر علمية وادارية احترافية ومهنية على درجة عالية من الخبرة.

كما ونعلن لكم وندعوكم للمشاركة والحضور في مؤتمر الدولي الثاني الذي ستعقده مؤسسة سكولار بالتعاون مع كلية الادارة والاقتصاد والمالية في جامعة شججين في بولندا للفترة من 22-23 فبراير 2024 في اسطنبول تركيا.

سائلين المولى عزوجل ان يوفقنا واياكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ.د. مراد العبد الله

مدير مؤسسة

Scholar Worldwide
(SCHWLAR)

25اكتوبر تشرين الثاني 2023م

كلمة رئيس اللجنة التحضيرية
د. عثمان العطية

بسم الرحمن الرحيم

السيد رئيس المؤتمر الاستاذ دكتور حلمي دمير كايا عميد كلية التربية جامعة أكدنيز

السيد نائب رئيس المؤتمر الاستاذ دكتور مراد العبدالله رئيس مؤسسة سكولار للبحوث والدراسات

الضيوف الاكارم:

الدكتورة براتيوي اميليا مساعد رئيس جامعة محمدية بانجكا بيليتونج ـ اندونيسيا

الدكتورة يوليا وانيك عميدة كلية اللغات الأجنبية والآداب، جامعة دميتري كنتيمير، رومانيا.

السيدات والسادة الاساتذة الحضور الأفاضل كل باسمه ورسمه ولقبه.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في البداية اسمحوا لي أيها الأخوة والاخوات في هذا الظرف العصيب الذي تمر به الأمة وخصوصاً شعبنا وأهلنا في فلسطين، أن نترحم على شهدائنا في غزة وفلسطين الذين استشهدوا دفاعا عن الأمة وعن المقدسات ومن أجل تحرير ارض الرباط ومسرى الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، فالرحمة والخلود للشهداء ونسأل الله تعالى الشفاء العاجل للجرحى وأن يجبر بخاطر من هدمت بيوتهم وفقدوا أحبابهم وشردوا عن ديارهم وان يربط على قلوب المقاومين المجاهدين الصابرين وأن يقذف الرعب والذل والهوان في قلوب أعدائهم اليهود الغاصبين.

السيدات والسادة الحضور الافاضل.

من دواعي سرورنا أن نلتقي هذا اليوم بهذه الثلة الكبيرة من العلماء والباحثين من بلدان شتى وتخصصات متعددة ومتنوعة جاءوا إلى هذا المحفل حاملين معهم أفكارهم وعلومهم ومعارفهم وآخر ما توصلوا إليه من نتاجات علمية، لتجمعنا هنا خيمة العلم والبحث العلمي والابتكار التطوير في مختلف مجالات المعرفة.

في هذا اليوم يتحقق لدينا واحد من أهم أهداف هذا المؤتمر وهو أن نكون في مكان واحد في وقت واحد تحت سقف واحد لنتبادل الآراء والافكار ونناقش ونحاور بعضنا ويطرح كل منا ما في جعبته من علوم ومعارف ليشارك ويتشارك مع الآخرين كل ما هو جديد ومبتكر وهام في مجال اختصاصه، لنصل معاً إلى هدف مشترك وهو التحديث والتجديد والتطوير في مجال العلوم الانسانية والإجتماعية وتخصصاتها وفروعها المختلفة.

من هنا وضع ذلك العنوان العريض لهذا المؤتمر وهو (**الاتجاهات البحثية الحديثة في العلوم الانسانية والاجتماعية).** لنتشارك اليوم المعرفة تحت هذا العنوان في في محاور عديدة في الادارة والاقتصاد وفي القانون وفي التربية والتعليم والاعلام واللغات والعلوم الاسلامية والتاريخ والجغرافية ومناهج وطرائق التدريس وغيرها.

الحضور الكرام

عملنا ونعمل دائما في اللجنة التحضيرية ومنذ المؤتمر الأول وصولاً إلى المؤتمر السابع بالتعاون مع جامعات مختلفة ومنها جامعة آكدنيز الذي ينعقد معها المؤتمر السنوي الرابع على التوالي وتحديداً مع كلية التربية وعلى رأسها الاستاذ (الدكتور حلمي دمير كايا) الذي كان متعاونا ومتفاعل ومستعد دائما لتقديم كل الدعم والاسناد لأجل انجاح هذه الفعالية العلمية الكبيرة.

ونحن في اللجنة التحضـيرية حرصـنا أن نقدم كل ما من شـأنه يصـب في خدمة البحث العلمي وتحقيق التواصـل بين الباحثين والمؤسـسـات التعليمية والمجلات العلمية الدولية المحكمة والرصـينة، لنشر ـ آخر نتاجاتكم العلمية، وذلك تحقيقاً للرسـالة التي آمنت بها وحملتها مؤسسة سكولار منذ انطلاقها قبل خمسة سنوات إلى اليوم وهي رسالة العلم.

من هنا فقد كان للجنة العلمية واللجنة التحضـيرية جهود حثيثة على مدى أشـهر وصـولاً إلى هذا اليوم من خلال اسـتقبال ملخصـات الأبحاث وتدقيقها وتعديلها والرد عليها والتواصل مع الباحثين في مختلف الأوقات.

فقد اسـتصـدرت اللجنة العلمية خطابات قبول لأكثر من 100 بحث شـارك منهم فعليا 68 باحث حضـورياً وأنلاين من 15 دولة عربية وأجنبية يمثلون أكثر من 40 جامعة ومؤسسة تعليمية.

من هنا نقول لجميع المشاركين ومن أبدى رغبة المشاركة ولم تسنح له الفرصة ـ كما آمنتم بنا ووثقتم بهذه المؤسـسـة الفتية بعمرها الكبيرة بإنجازاتها سـنبقى نعمل ونبذل ونجتهد مسـتعينين بكل الوسـائل الممكنة والمتاحة لأجل أن نقدم ما هو أفضـل وأجود وأحسـن خدمة ورفعة لشأن ومكانة العلم والعلماء.

شكراً لجميع المشاركين شكرا لكل من ساهم في انجاح هذا التجمع العلمي الكبير

والشـكرا لكل الاخوة والزملاء في اللجنة العلمية والتحضـيرية والاعلامية وباقي اللجان أولئك الجنود المجهولون الذين عملوا ليل نهار بجهود متواصلة على مدى الأشهر الماضية والتي أثمرت عن هذا النجاح الذي بين أيدينا.

شكرا للجميع والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

البيان الختامي للمؤتمر

تم بحمد الله ورعايته انتهاء أعمال المؤتمر الدولي السابع: الاتجاهات البحثية الحديثة في العلوم الانسانية والاجتماعية" الذي نظمته مؤسسة سكولار للبحوث والدراسات (العراق) بالتعاون مع كلية التربية-جامعة اكدنيز تركيا، للمدة من 25-26 اكتوبر- تشرين الأول 2023م بمدينة انطاليا – تركيا

شارك في المؤتمر أكثر من 70 باحثاً بمختلف التخصصات، ممثلين عن أكثر من 40 جامعة ومؤسسة تعليمية وتربوية من15 دولة عربية واجنبية، بحضور عدد من عمداء كليات ورؤساء أقسام، فضلا عن شخصيات أكاديمية وعلمية وبتخصصات مختلفة في العلوم الانسانية والاجتماعية.

وعلى مدار يومي المؤترمر نوقشت أبحاث الأساتذة المشاركين، التي أسهمت في إثراء البحث العلمي المشترك بين الجامعات والمراكز البحثية المتخصصة، فضلاً عن تعزيز التواصل العلمي وتلاقح الافكار والاستفادة من التجارب المطروحة لتطوير وتفعيل التعاون العلمي والاكاديمي بين الباحثين من جهة والجامعات والمراكز البحثية من جهة أخرى.

هذا وتركزت الابحاث في محاور عدة أهمها: التربية والتعليم وطرائق التدريس والقانون والعلوم الاسلامية والاعلام والتاريخ والجغرافية واللغة العربية واللغة الانجليزية فضلاً عن علم النفس وعلم الاجتماع وغيرها.

وقد انتهى المؤتمر إلى عدد من التوصيات، وأهمها على النحو الآتي:

1. ضرورة تجديد وتحديث المقررات الدراسية في الجامعات بما يتلائم ويراعي متغيرات العصر ومتطلبات سوق العمل.

2. التحديث والتجديد في اساليب وطرائق التدريس لتواكب التطور والتقدم التكنلوجي والمعرفي، ورفع كفاءة الملاكات التدريسية في الجامعات بما يسهم في تحسين وتطوير المخرجات في مختلف التخصصات، وتركيز الابحاث الاكاديمية في هذا المجال.

3. اغناء الدراسات القرآنية باستعمال المناهج البحثية الحديثة وربط العلوم الانسانية والاجتماعية بالقرآن الكريم استناداً لقوله تعالى (مافرطنا في الكتاب من شيء) (الانعام: 38)

4. تعزيز الدراسات القانونية والفقهية (الفتاوى الشرعية) بما ينسجم مع الوقائع والمستجدات الحادثة، خصوصاً ما يتعلق بمواقع التواصل الاجتماعي والجرائم الالكترونية وكذلك مسائل الطلاق والمعاملات المالية.

5. الإهتمام برأس المال الفكري وتوعية الأفراد بضرورة توظيف الطاقات والامكانات كافة من أجل تعزيز الانتاجية في مختلف المجالات الاقتصادية.

6. العمل على تعزيز تنمية إدارة الموارد البشرية لتحقيق التنافس بين العاملين في الدراسات الإدارية في القطاعين العام والخاص.

7. تطوير استراتيجيات الاتصالات السوقية المتكاملة وخلق بيئة تنافسية بين الشركات بما يخدم تطلعات وتصورات المستهلكين.

8. ضرورة تعلم اللغة الثانية للباحثين والاكاديميين من أجل تطوير مهارات الإبداع والقدرات اللغوية وتوظيفها في مجال الكتابة والتعبير،

استخدام طريقة البحث الخاصة (cpp) في دراسة دراسة اللغة المحكية والمكتوبة من خلال محتواها الاجتماعي لزيادة الوعي الاجتماعي وتجنب ما يبث من أيدلوجيات وافكار حساسة ودقيقة ضمن الإطار الإجتماعي.

10 . الاستفادة من التجارب والمراجع العلمية والخبرات التربوية ونتائج الدراسات والبحوث العلمية وترجمتها إلى الواقع الاجتماعي والمعيشي.

حُرر في 26 اكتوبر تشرين الاول 2023 م الموافق 11 جمادي الآخر 1445 هـ، في مدينة انطاليا تركيا.

ولكم فائق الشكر مع عظيم الامتنان

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اللجنة العلمية

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الادارة والاقتصاد	150-1
تعزيز استراتيجيات الاتصالات التسويقية وإدراك المستهلك في قطاع الاتصالات في الأردن: دراسة حالة لشركة Orange الأردن أ.د ماجد محمد الخياط طارق وضاح الوشاح	48-2
أثر تطبيق نظام الادارة البيئية على ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات"دراسة تطبيقية في شركة البوتاس العربية الأردنية" د.جمانة بشير ابورمان	82-49
أثر التدقيق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية د.خالد احمد عيسى العلوان	114-83
دور رأس المال الفكري في تطوير الأداء في المصارف التجارية الأردنية د. امنه محمد ابراهيم خريسات	150-115
محور التربية وتكنولوجيا التعليم	181-152
معوقات تطبيق الخطة التربوية الفردية وعلاقتها بضعف التحصيل الأكاديمي لدى طلبة ذوي صعوبات التعلم من وجهة نظر معلمي غرفة المصادر م.م.دانيه عبدالله عبدالفتاح عطية	181-152
محور القانون والسياسة	365-183
مسؤولية الادارة في التفويض الاداري في النظام اللامركزي في العراق أ.د رشا خليل عبد م.د. عمر موسى جعفر	206-183
الاتجاهات الحديثة في المسؤولية المصرفية الناشئة عن الحساب المصرفي أ.م.د.خليل ابراهيم عبد البخاترة	231-207
مقاربة نظرية اقتصادية وتنموية في إطار الدبلوماسية الاقتصادية د. زينة عبد الكريم ابراهيم حسن	251-232
المحاكم الدولية ودورها في حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة د.عمر عبود خليل الكروي	273-251
المواجهة الجزائية للجرائم الواقعة باستخدام الذكاء الاصطناعي م. د جاسم محمد علوان الجميلي	306-274
النظام القانوني للرقابة الداخلية في البنوك التجارية د.إبراهيم محي شهاب	339-307
دور المنظمة الدولية في الحفاظ على الامن والسلم الدوليين د.مرتجى عبد الجبار مصطفى الجشعمي	365-340
محور الدراسات الاسلامية	486-367
التأصيل الشرعي للتعايش السلمي في الإسلام من خلال نصوص القرآن والسنة وإجماع الأمة أ.م.د. أيمن فوزي رحيم الكبيسي	391-367

سداد الديون بعد تغير قيمة العملة م.د رغدان مجيد محمد العگيلي الهيتي	420-392
ضوابط تاديب الزوج لزوجته في الفقه الاسلامي د. فاطمة احمد حسين العطافي	436-421
الأسباب الداعية للخروج عن الأصل في الفتوى م.م.سيف محمود جنجت العبيدي	464-437
ثقافة التسامح والمحبة في الفكر الإسلامي م.م وورود أحمد عبد الكريم	486-465
محور الدراسات اللغوية والادبية	553-488
اسماء الاشارة ودلالاتها ما بين النص العربي والانجليزي دراسة في التكافؤ الترجمي لطلبة قسم اللغة الانجليزية – جامعة البصرة ا.د. مراد العبد الله	505-488
تحصين المعنى بالعدول الصرفي بين المصدر المؤول والمصدر الصريح في تفسير البحر المحيط لأبي حيان دراسة صرفية دلالية د.عدي عناد شكري ذياب العاني	523-506
الشكل الروائي والتراث في "تغريبة العبدي المشهور بولد الحمرية" لعبد الرحيم لحبيبي د.محسين رودي أحمد	553-524
محور الجغرافية	624-555
السكن العشوائي وأثره على التنمية الحضرية المستدامة لمدينة الناصرية م.م سجى خيرالدين مطير جبل	594-555
اليمن في الاستراتيجية الصينية م.م.زينب محمد ياسين عبد القادر	624-595
محور علم الاجتماع	690-626
التفكير الاستراتيجي واستشراف المستقبل أ.د.مخلص السبتي	644-626
مدى حاجة التخصصات الهندسية التكنولوجية للعلوم الاجتماعية؟ أ.د.فتحي سالم أبوزخار	671-645
قراءة تحليلية لإشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية علم الاجتماع أنموذجا د. حنان شعشوع الشهري د. مواهب خليل حسن	690-672
محور علم النفس	715-692
الشيخوخة الناجحة لدى كبار السن م.م.عماد خالد مغير م.م. احمد سعد عباس	715-692
محور اللغة الانجليزية	739-717
التأثير الايجابي لثنائية اللغة في تحسين الكتابة على المستوى الأكاديمي :دليل إضافي Ameliorating Effect of Bilingualism on Academic Writing Development: Additional Evidence د.منى عبد علي رخيص العبّاد	739-717

محور

دراسات الادارة والاقتصاد

تعزيز استراتيجيات الاتصالات التسويقية وإدراك المستهلك في قطاع الاتصالات في الأردن: دراسة حالة لشركة Orange الأردن

أ.د ماجد محمد الخياط[1] **طارق وضاح الوشاح[2]**

جامعة البلقاء التطبيقية– الاردن **جامعة البلقاء التطبيقية– الاردن**

مقدمة:

الاتصال التسويقي هو أحد أهم عناصر عملية التسويق التي تحدث بين الشركات والأفراد، لذا جاءت هذه الدراسة لتركز على سلوك المستهلك باكتشاف تصوراته حول اتجاه الخدمة المقدمة من الشركة المعينة وتحديد تأثير كل من أدوات الاتصال التسويقي بشكل عام على تصورات مستهلكي الشركة.

مشكلة البحث:

يشمل البحث استقصاء رؤى وتوقعات المستهلكين في السوق الأردني للاتصالات ، إذ تعد هذه الدراسة من الدراسات الفريدة التي تأتي في سياق تزايد المنافسة في سوق الاتصالات الأردني وزيادة عدد مقدمي الخدمة وتعدد أنواعها، مما يجعل من الصعب على هذه الشركات جذب عملاء جدد. وبالتالي، أصبح الحفاظ على العملاء الحاليين وبناء علاقات طويلة الأمد معهم أمرًا ضروريًا لاستدامة الأعمال لذا جاءت هذه الدراسة لفهم كيفية استعمال الاتصالات التسويقية كأداة فاعلة في مجال التسويق في سوق الاتصالات الأردني، وكيفية تحسينها لزيادة جاذبية العملاء المحتملين في هذا القطاع المتنافس.

فضلاً عن ذلك، يمكن أن يتعامل البحث أيضًا مع كيفية تحسين استراتيجيات الاتصالات التسويقية لشركات الاتصالات، بناءً على النتائج التي تم الوصول إليها من تحليل ردود فعل المستهلكين. هذا يمكن أن يساعد الشركات في تحسين جودة رسائلها التسويقية وتوجيهها بشكل أفضل نحو احتياجات وتوقعات العملاء.

أسئلة البحث:

[1] أ.د ماجد محمد الخياط ، قسم الاقتصاد البلقاء، الأردن .التخصص العام: علم النفس التربوي التخصص الدقيق:الإحصاء.

[2] طارق وضاح الوشاح، قسم التسويقأ البلقاء الأردن. التخصص العام: تسويق التخصص الدقيق: تسويق الكتروني.

الحالة الدراسية لشركة Orange الأردن. وفي ضوء ذلك اتضح لنا أن مشكلة الدراسة يمكن تلخيصها في الأسئلة الآتية:

-هل يوجد تأثير لعناصر الاتصال التسويقي على تصورات عملاء Orange الأردن؟

ومن السؤال الرئيس السابق تتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

1 - هل للإعلان تأثير على نظرة عملاء Orange الأردن؟

2- هل هناك تأثير لعنصر العلاقات العامة في تصورات عملاء Orange الأردن؟

3 - هل هناك تأثير لترويج المبيعات على تصورات عملاء Orange الأردن؟

4-هل هناك تأثير لمكون البيع الشخصي على تصور عملاء Orange الأردن؟

5- هل لعنصر التسويق المباشر تأثير على تصورات عملاء Orange الأردن؟

أهداف البحث:

تهدف الدراسة من الناحية الأكاديمية إلى محاولة الربط بين مفهوم وعناصر الاتصال التسويقي، وتصورات العملاء في شركات الاتصالات الأردنية، إذ تهتم الدراسة بدراسة عناصر الاتصال التسويقي كافة ودراسة تأثيرها على تصورات المستهلك. وهي الإعلان والعلاقات العامة وترويج المبيعات والبيع الشخصي والتسويق المباشر؛ لتعزيز فهم أهمية العناصر مجتمعة جميعًا في تحديد مدى إدراك المستهلك في سوق الاتصالات الأردني. ومن الناحية النظرية تنبع أهميتها من الدور الذي تؤديه الاتصالات التسويقية في التأثير على السلوك العام للمستهلكين وتحفيز محفزاتهم الداخلية بالمؤثرات التي تؤديها عناصر الاتصال التسويقي على إدراكهم، وبالتالي التعرف على وسائل الاتصال الأكثر فاعلية مع العملاء. ومن الناحية العلمية، يأمل الباحث أن تسهم هذه الدراسة في إضافة المعرفة العلمية لقطاع

الاتصالات بشكل عام، وشركة أورانج بشكل خاص، وتزويد المكتبات بمصدر معلومات يساعد الباحثين والمهتمين في هذا المجال.

أهمية البحث:

يشكل انتشار طرق الاتصال وتنوعها تحديًا كبيرًا لكل من العملاء والشركات عندما يتعلق الأمر باختيار القنوات والوسائط المناسبة للوصول إلى المستهلكين بشكل فاعل. مع تبني الشركات بشكل متزايد وانتقائي لتقنيات الاتصال المختلفة، هناك حاجة فورية لفهم شامل لكيفية تأثير هذه التقنيات على تصورات العملاء.

علاوة على ذلك، يسلط البحث الضوء أيضًا على الديناميكيات المتطورة بين الشركات وعملائها. تشكل ثقة العملاء وعمليات تفكيرهم وسلوكياتهم الداخلية حجر الأساس لعلاقات العمل الناجحة.

من الناحية التنظيمية والاستراتيجية، فإن لهذا البحث انعكاسات على تطوير الخطط التسويقية والإدارية. يمكن أن تساعد في إنشاء لوائح ومبادئ توجيهية أخلاقية تحكم استعمال طرق الاتصال للتعامل مع بيانات العملاء، مما يضمن أن الشركات تعمل ضمن الحدود المناسبة مع تحديد طبيعة الاتصال والمحتوى المطلوب لتقديمه إلى جمهورها.

منهج البحث:

مثل هذا البحث تحقيقًا تطبيقيًا ميدانيًا سيتم إجراؤه بين مستهلكي شركة مرموقة في الأردن، مع التركيز على حل الاستفسارات البحثية بالمشاركة المباشرة مع المستهلكين. والهدف الأساس من هذه الدراسة هو دراسة تأثير استراتيجيات الاتصال التسويقي المختلفة على تصورات المستهلكين.

وسيتم استعمال أساليب البحث الكمي لتحليل البيانات. وتتضمن المرحلة الأولية لتحليل البيانات توضيح طريقة جمع البيانات الكمية، والتي تستلزم استعمال استبيان المسح. وإجراء التحليل الإحصائي، بما في ذلك اختبار الفرضيات، باستعمال برنامج SPSS. وسيتضمن الجزء الثالث عرض النتائج والاستنتاجات والتوصيات.

فضلاً عن ذلك، ستتبع دراستنا المنهج الاستنباطي. وسنستمد الفرضيات من الأدبيات الموجودة، وسيتضمن النهج الاستنتاجي اختبارًا تجريبيًا لهذه الفرضيات وتحليل النتائج. لتسهيل التحليل الكمي لبيانات الاستبيان، وسنقوم بتعيين قيم لكل عنصر على مقاييس قياس مختلفة. على سبيل المثال، سيتم استعمال مقياس ليكرت المكون من 5 نقاط، بقيم تكون من "أوافق بشدة" (5) إلى "لا أوافق بشدة" (1).. وفي نطاق نظرية المعرفة، ستتوافق هذه الدراسة مع النظرية الوضعية إذ تؤكد الوضعية على أن الواقع موضوعي ومستقل ويمكن تفسيره علميا. ويسعى الوضعيون إلى تفسير الظواهر باستعمال تدابير قابلة للقياس لتقليل التحيز أو سوء التفسير.

الكلمات المفتاحية: الاتصالات التسويقية، الإعلان، العلاقات العامة، ترويج المبيعات، البيع الشخصي، التسويق المباشر

Enhancing Marketing Communication Strategies and Consumer Perception within Jordan's Telecommunication Industry: A Case Study of Orange Jordan

Majed Mohammad Al- Khayat, [1] Tariq Waddah Alwashah[2]

Abstract:

Marketing communication is a crucial aspect of any business operation, acting as a bridge between companies and consumers. This study delves into consumer behavior by examining their perceptions of the services offered by a specific company Orange Jordan, and the influence of various marketing communication tools on these perceptions.

The objectives of the study are twofold. From an academic standpoint, it seeks to deepen the understanding of the significance of marketing communication elements in shaping consumer perceptions within the Jordanian telecommunications market. Additionally, it aims to contribute to the scientific knowledge in the field, benefiting the telecommunications sector and Orange Jordan in particular.

The research methodology involves field research among consumers of a reputable company in Jordan, with a focus on quantitatively analyzing data through survey questionnaires and statistical tools such as SPSS. The deductive approach will be employed, deriving hypotheses from existing literature and subjecting them to experimental testing.

Keywords: Marketing communication, advertising, public relations, sales promotion, personal selling, direct marketing.

INTRODUCTION:

Communication is one of the most important marketing activities in companies as a result of its effective role in the delivery of information between the company and its customers Talk to contribute to the speed of arrival of information at the time, place, and quality appropriate. (Sakarnih, 2015)

Consequently, integrated marketing communication is one of the advanced topics in marketing because of developments in communications technology, where it refers to planning and express these elements of the promotional mix, for relations with companies and their customers, which represents the company's activity in dealing with customers in an attempt to convince them and influence their behavior. In a marketing communication setting clients are free to decide which source or sources of data give them with the foremost important esteem. Clients can tune in and out of an organization's showcasing communication. Clients are having discussions amongst themselves and brands ought to connect these discussions. (Kotler, Keller, 2016) .

Marketing communication depends on the interaction between multiple parties and goes through major and wide marketing stages, from product production to after-sales services, while the goals of the communication process are through forming a distinctive image with customers, improving purchases, and enhancing brand loyalty by creating awareness among consumers about the company's products (Francis, E. 2017).

Marketing is the right of the most activities practiced by the organization related to the surrounding environment in general, and the market represented by the consumer in particular, and this is largely reflected in the speed of development and response to those changes in the environment and to make the organization more adaptive to it. Marketing was an effective tool in that communication, continuity, and success with all the

vocabulary occurring in the market. Hence, it was necessary to find an efficient and effective system in order to achieve this, organizations have increasingly recognized the importance of an efficient and effective system in place to manage their marketing efforts. In the dynamic landscape of today's business environment, characterized by rapid changes and evolving consumer preferences, an agile and responsive marketing strategy is crucial. This response may be expressed in the process of purchasing or obtaining information or any form of interaction intended to reach A specific meaning or consequence (DelBarrio-Garcia, & Kitchen, 2017) .

PROBLEM AND QUESTIONS:

The research focuses on the intricate dynamics surrounding the impact of marketing communication elements on customer views, particularly within the distinctive context of Orange Jordan. This investigation is prompted by a recognized gap in comprehending how these communication elements contribute to shaping consumer perceptions in the face of market saturation and rapid technological advancements.

The specific challenges faced by Orange Jordan include the need to stand out in a saturated market and to adapt to evolving consumer expectations influenced by technological progress. The study seeks to delve into the effectiveness of marketing communication elements employed by Orange Jordan in influencing consumer perceptions, with a particular emphasis on how these strategies navigate the unique challenges within the telecommunications industry.

To address this research problem comprehensively, the study explores the coordination and harmonization of various marketing functions within Orange Jordan. This involves an examination of how these functions can work together seamlessly to create a unified and impactful communication strategy that resonates with consumers. The objective is not only to identify

the challenges presented by market saturation and technological advancements but also to propose innovative strategies that enable Orange Jordan to differentiate itself and capture consumer attention effectively.

In summary, the research problem revolves around the need for Orange Jordan to strategically utilize marketing communication elements to mold consumer perceptions in a saturated and technologically dynamic telecommunications market. The study aims to uncover insights that go beyond the generic challenges faced by businesses in saturated markets, providing Orange Jordan with tailored strategies to navigate and thrive in this competitive landscape. In light of this, it became clear to us that the study problem can be summed up in the following questions: -Is there an effect of marketing communication strategies and consumer perception in Orange Jordan Communication company?

RESEARCH OBJECTIVES

The study aims from the academic point of view by trying to link the concept and elements of marketing communication, and the perception of customers in Jordanian telecommunications companies through a study, as the study is concerned with studying all elements of marketing communications and studying their impact on perceptions, namely advertising, public relations, and sales promotion, personal selling, and direct marketing, in order to enhance understanding of the importance of all elements combined in determining the extent of consumer perception in the telecommunications market. Orange Communications Services, as the company seeks to win the largest number of customers by providing the best services, with high quality, to achieve the greatest customer satisfaction, and to satisfy their latent needs and desires.

1.1. RESEARCH HYPOTHESES

Based on the study problem, its objectives, and its importance, the following main hypothesis was established:

H01: Marketing communication element has no statistically significant effect on customers' perception of Orange Jordan Telecommunication Company.

H02: Public relation has no statistical significant effect on customers' perception of Orange Jordan Telecommunication Company.

H02: Sales promotion has no statistical significant effect on customers' perception of Orange Jordan Telecommunication Company.

H03 Personal selling has no statistical significant effect on customers' perception of Orange Jordan Telecommunication Company.

H04: Direct marketing has no statistical significant effect on customers' perception of Orange Jordan Telecommunication Company.

H05: Advertising has no statistical significant effect on customers' perception of Orange Jordan Telecommunication Company.

1.2 CONCEPTUAL LITERATURE REVIEW

The conceptual framework of this research can be summarized using the following schema:

Figure 1 The conceptual framework of the research
Source: Authors' Conceptualization

MARKETING COMMUNICATIONS

Communication is an important marketing process, and the cornerstone of the construction of the company, where communication is the main means, and the task used by the client to convey his views and experiences to the company where the importance of communication in any business through the organization of information, data and facts, transfer and interconnection, which is the most important in achieving the goals, and the general interests of the success of this business, as it is necessary to provide channels of communication with customers to understand the company's needs and wishes and requirements(John Haydon, 2016). Marketing communication: is of great importance to the company. It is the pillar that enables it to acquaint customers with its products, in addition to being a performance through which the company can influence customers to make purchasing decisions, and improve the mental image of its customers. Marketing Communications refers to the diverse set of tools and methods used by marketers to convey marketing messages to the target audience. These tools include advertising, public relations, social media marketing, digital marketing, promotional activities, events, personal selling, and other means aimed at effectively disseminating the message of a product or service. Marketing communication is the main means to achieve the objectives of the company (Khader & Mostafa, 2014).

THE MARKETING COMMUNICATIONS MIX

In the era of mass communications and emerging mobile technologies, an organization must build an adequate mix of marketing communications, in order not to drown in a sea of information. This will be made concerning the good interaction of objects and forces, influencing the management outside the company, and marketers' ability to establish and maintain successful corporations with target customers. (Todorova G., 2015)

Advertising: is one of the oldest, most visible, and most important instruments of the marketing communications mix. Large sums of money are spent on advertising, and no other marketing phenomenon is subject to so much public debate and controversy. Huge amounts of research are devoted to the question of what makes advertising effective and to the role of advertising characteristics on its effectiveness. (Pelsmacker et al. 2013). Advertising is a type of communication designed to convince an audience (viewers, readers, or listeners) to buy or take several actions upon goods, ideas, or services. It includes the name of a product or service and how that product or service could do well to the consumer; to convince a target market to obtain or to consume that particular brand (Boateng & Agyei, 2020) .

Personal selling: is direct person-to-person communication (either face to face or by phone) from a seller to a buyer, to make a sale. There can be one or more sellers or buyers in a personal selling process. The heart of the personal selling program is the sales presentation. In one sense, there are many different ways to go about making a sale, since every salesperson will approach this objective in his or her unique manner. On the other hand, after many decades of experience with sales force management, modern corporations have found that sales presentations are usually most effective when salespeople go through a procedure or process consisting of several steps (prospecting, pre-approach, presentation, the close, and follow-up). (Olariu & Ioana, 2016)

Direct marketing: is one of the most recognized forms of marketing communication, thanks in large part to its widespread use and direct engagement of consumers. While some applications have the potential to irritate consumers (e.g., junk mail in post boxes, spam in email inboxes), direct marketing can be deployed in manners respectful of recipients and, in such cases, it can prove to be a helpful communications asset. To aid others in understanding this particular conveyance method, this article presents an overview of direct marketing and shares deployment insights

and experiences from Willis-Knighton Health System.) (Elrod & Fortenberry, 2020). The concept of direct marketing is a marketing system that uses various advertising media to interact directly with the target consumers. Usually this interaction takes place via phone, e- mail, or meeting directly with consumers to obtain a direct response and sometimes, you need to change your marketing campaign strategy, and to specialize more precisely in your advertising message and choose a target audience carefully so that your advertising message reaches and interacts with it who is within Successful marketing campaigns are a type known as "direct marketing", as it is used for specific marketing campaigns and identifies an accurate segment of the target audience. (Kotler, Keller, 2016).

Sales Promotion: A sales promotion consists of techniques that are aimed at increasing sales in the short run, meaning that they are mostly used for a short period of time. It offers control, and the costs can be much lower than advertising. The main characteristics of sales promotions are that they offer better value for money and they try to cause responses immediately (Mahsa et al., 2015). Sales promotions or discounts are similar to advertising in that they are often promoted through paid communication. However, sales promotions involve offering a discounted price to a buyer. This may include coupons, percent-off deals, and rebates. Along with ads to promote deals and coupon mailers, companies use exterior signs and in-store signage to call customer attention to the discounts.

Public relations: activities in support of marketing and sales goals are known as marketing PR. The PR employees working in this field are usually part of the Marketing-Oriented Marketing PR department, which has been formed into a new department, which is 'Communications and Marketing'. Public relations can expand its role in marketing products or services. Integration of public relations activities in marketing, due to the increasing needs and interests of consumers, and increasingly competitive

prices, so it is necessary to expand distribution, and the number of promotions for products or services from other companies. Marketing public relations within the company began to receive attention, due to the importance of communication activities in supporting marketing activities, so that marketing becomes more effective and efficient, and even the relationship with consumers becomes closer and is expected to create a good image of the company (Rosyadi, 2015).

CONSUMER BEHAVIOR

Consumer behavior is a different settings study of the processes involved when individuals or groups select, purchase, use, or dispose of products, services, ideas, or experiences to satisfy needs and desires. The expanded view of consumer behavior embraces much more than the
study of what and why we buy; it also focuses on how marketers influence consumers and how consumers use the products and services marketers sell." (Solomon,2017).

Factors affecting consumer behavior

As a result In order to meet the needs and desires of customers, it has become important that these companies study the behavior and identify the factors affecting it; these factors affect the purchasing behavior of customers are:

Table 5 Factors affecting consumer behavior

Internal factors	External factors
1- Motivations	1- culture
2- Learning	2- Social class
3- Personal	3- Family
4- perception	4- Reference groups
5- direction	5- Influential groups

Source: Authors' Compilation

2.3CONSUMER PERCEPTION

Consumer perceptions are the summary of beliefs, ideas, and impressions that the consumer receives by organizing and interpreting what he gets from the information to form a clear.
picture through the five senses, that is, the interpretation of things as he perceives them and not as they are in reality (Hartmann & Siegrist, 2017). The information provided to consumers must be processed and there are three stages through which each person can interpret the meaning of the incentive in a way that suits his needs, as shown in (Figure 2), as before entering the three stages, namely (exposure, attention, and interpretation) the consumer and the exposure to the advertising campaign must pass through the systems. The sensory that leads us to the three stages of consumers' perceptions about a product or service (Solomon,2017).
Figure 2

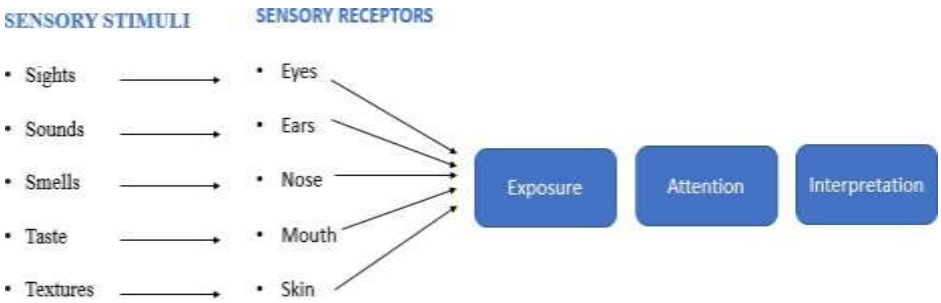

Perceptions influenced by consumers
Source: Solomon, (2017)

Therefore, the sensory and stimuli when we feel them through the senses in the direction of a product or service are considered to be the beginning of the perceptual process, as for the data that we feel through an external environment that would affect consumers through their perception and linking them to that effect with the product or service that was emitted from it.

2.4. ORANGE COMPANY

The Jordan Telecom Group announced on (11/8/2007) that Mobilcom, its mobile operator, has transformed into the Orange brand owned by France Telecom Group, and Orange Telecom is one of the leading global telecommunications companies that provide services to more than (153) million customers. They are located in 26 countries spread all over the world, and the home of (Orange) is now Paris, after France Telecom acquired the trademark in (August / 2000), and the Jordan Telecom Group Orange - plays a pivotal role in the telecommunications and information technology sector. Jordan in 2009 opened the Orange Center for Information Security and Protection, a revolutionary project that aims to provide information security services in accordance with international

standards that are comparable to global information security services (Orange Annual Report, 2019).

Which wants to capture the creative flow of the center from the products and services of voice, portals and multimedia in addition to the growth of broadband Internet service. Based on its ability to benefit from the vast experience of its partner and its main shareholder, France Telecom Group, the Jordan Telecom Group continues to provide the latest services in the global telecommunications industry, supported by its advanced digital network that extends to cover all parts of the Kingdom.

As part of its firm commitment to the local community, the Jordan Telecom Group has set goals that are consistent in their content with the sustainable development plans in the Kingdom, in an effort to achieve harmony between its growth and competitive performance, and its commitment to social development and improving the quality of life for future generations.

METHODOLOGY

In this research design, the study employs a quantitative approach to analyze data collected from a survey using the SPSS program for statistical analysis. The research hypotheses will be tested in this section. For data collection, the study utilizes the following tools: Questionnaire: A carefully designed questionnaire serves as the primary tool for collecting information in this study. The questionnaire was tailored to match the research topic and the perspectives of Orange consumers in Jordan. It comprises questions related to various marketing communication tools and their influence on consumer perceptions within Orange. Specifically, it addresses advertising, public relations, sales promotion, personal selling, and provided by Orange.

Study sample

The consumers and employees of Orange, who reside in Jordan, represent the study population with their different jobs, educational levels, and monthly incomes. Simple random sample of 174 respondents from Orange company consumers was studied. The questionnaire was prepared as a tool for collecting information in this study, as it was designed and developed to suit the research topic and the opinions of the respondents, who are Orange consumers in Jordan.

The study relied on the questionnaire as a source to collect quantitative data to answer the study questions, and to develop solutions to the study problems in addition to testing hypotheses.

The Questionnaire included in its final form two parts: The first part: It consists of 27 paragraphs distributed on 5 variables regarding marketing communication tools and their impact on the perception of Orange consumers. The second part: It includes the primary information about the consumers who filled the questionnaire, which is the general demographic information. Likert scale was used as a measuring tool, and answers were coded as follows: Strongly Agree 5, Agree 4, Neutral 3, Disagree 2, Strongly Disagree 1.

KMO analysis was performed for the sample of 174 participants, and it is an analytical tool used to clarify whether the sample size participating in the study is sufficient or not. The KMO value must be more than (0.5) based on (Kaiser 1974) rule for the sample size to be sufficient. As shown in the following table:

Table 8 KMO and Bartlett's Test

Table 8 KMO and Bartlett's Test

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of SamplingAdequacy.		0.741
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	520.070
	Df	14
	Sig.	0.000

SOURCE: OWN RESEARCH

The table shows that the value of KMO = 0.741, which is greater than the assumed value for the adequacy of the sample size, which its 0.5, and we infer from this that the sample participating in the study is sufficient.

Content validity:

This analysis was performed on the questionnaire to demonstrate its ability to clarify and measure the relationship between the variables, and whether they have positive correlations with each other. To verify this, we use the Correlation Matrix to measure whether there are positive correlations between the variables, and the following table shows the correlation between the variables:

Table 9 Correlation Matrx

		Advertising	Public Relation	Sales Promotion	Personal Selling	Direct Marketing
Correlation	Advertising	1.000	.459	.572	.335	.497
	Public Relation	.459	1.000	.493	.462	.327
	Sales Promotion	.572	.293	1.000	.351	.494
	Personal Selling	.335	.462	.351	1.000	.267
	Direct Marketing	.497	.327	.494	.267	1.000

SOURCE: OWN RESEARCH.

We note through this analysis that all the variables have positive correlations with each other, which is an indication that the relationship between the variables is positive, that is, it has a positive relationship. The correlation of advertising with sales promotion and their impact on consumers 'perceptions is one of the strongest correlations (.572). On the other hand, the correlation of the direct marketing variable with personal

selling and their impact on consumers' perceptions is the weakest correlation (.267).

Reliability of questionnaire:

It aims to verify that there is internal consistency between marketing communication tools and their impact on consumers' perceptions of the study tool or not, and evidence of its stability. A reliability coefficient was computed using the "Cronbach Alpha" equation showing the parameter values of the instrument variables.

Table 10 Internal Consistency of Questionnaire

Variable	Number of questions	Measurement questions	Cronbach Alpha Coefficient
Advertising	**6**	Q1-Q6	0.80
Public Relation	**5**	Q7-Q11	0.772
Sales Promotion	**5**	Q12-Q16	0.718
Personal Selling	**6**	Q17-Q22	0.752
Direct Marketing	**5**	Q23-Q27	0.623
Total	**27**		**0.727**

SOURCE: OWN RESEARCH

The Cronbach alpha coefficient, which expresses the extent of the internal consistency of the questionnaire, ranges between 0.623 and 0.80, the advertisement questions and the impact on consumers' perceptions are more consistent, as its Cronbach Alpha coefficient was 0.80, while direct marketing and the impact on consumers' perceptions was less consistent with Cronbach Alpha 0.623., in addition to that all the questionnaires have a reliability coefficient of 0.727, which is all greater than 0.60 It is an indication of the existence of internal consistency between the questionnaire questions and their reliability, and the possibility of using them in statistical analysis.

Description of the characteristics of the study sample

Through the analysis, the demographic characteristics of the respondents were identified, so we covered demographical variables which are: Gender, Age, Income and Educational level.

Table 11 Demographic Distribution of Respondents

		Frequency	Percent
Gender	Female	83	47.8 %
	Male	91	52.2 %
Age	18-28	63	36.6 %
	29-39	52	29.9 %
	40-50	38	20.7 %
	Above 50	21	12.8 %
Income	400 EUR and less	67	38.5 %
	401 - 800 EUR	79	45.4 %
	801 EUR and more	28	16.1 %
Educational level	High school or less	12	6.9 %
	Bachelor's degree	84	47.8 %
	Postgraduate	78	45.2 %
SUM		**174**	**100%**

SOURCE: OWN RESEARCH

Table 8 shows the demographical distribution of the sample and as it's shown in case of the first demographical variable which is the gender, males are taking the highest percent with (52.2%), the second variable which is the age, its shown that most respondent's ages where in between 18 – 28 and 29- 38, with (66.5%), about income, (45.4%) of the respondents their income between (401 - 800 EUR) And that the educational category most represented in the study sample is the bachelor's degree.

Description of the study variables

As previously mentioned, the study included 5 independent variables and one dependent variable, advertising, public relations, sales promotion, personal selling, and direct marketing, which represent the elements of marketing communications, and the dependent variable represents the perceptions of consumers. Within the previous five variables questions to find out the extent of consumers' awareness of each tool of marketing communication.

Based on the five Likert division adopted in the study tool and previously mentioned, the mean and standard deviation of the items of each variable will be calculated and their arrangement according to their relative importance from the viewpoint of Orange consumers.

Therefore, we must know what is the relative importance according to the following equation:

$$\text{Period length} = \frac{\text{The highest scale} - \text{the lowest scale}}{\text{Levels number}} = \frac{5-1}{3} = 1.33$$

Whereas, determining the relative importance of each element of marketing communication and its impact on consumers' perceptions will be based on the following table:

Importance level	Range
High	3.67 – 5
Medium	2.33 – 3.66
Low	1 – 2.32

OURCE: OWN RESEARCH

Advertisement variable: Advertising and the impact that it has on the perceptions of consumers in Orange was measured through 6 questions that were answered by the respondents, and the following results were extracted for the arithmetic mean and the standard deviation according to the following table:

Table 13 The Relative Importance of the Advertising Variable

Advertising variable	Arithmetic Mean	Standard deviation	Importance level
The ads provide enough information aboutthe services provided by Orange Jordan.	3.73	1.012	High
You find that the advertising messages published by the Orange company stimulateyour sensory stimuli and that the advertising methods are attractive.	3.46	0.867	Medium
You find that some advertising messages by the company are annoying and unimportantto you.	3.52	1.127	Medium
The advertisement generates perception among customers about the servicesprovided by Orange Jordan.	3.39	1.106	Medium
The type of the advertising campaigns and characters used in advertising influences thecustomer's choice of company services and stimulates perceptions.	3.57	1.064	Medium
Advertising plays an important role in distinguishing the services provided by Orange from its competitors	3.78	1.041	High
General measure	3.54	1.036	Medium

SOURCE: OWN RESEARCH

Through table 10, we note that the general metric of advertising and its impact on the perceptions of consumers of Orange company, has a medium relative importance as it is (3.57) with a standard deviation (1.036), we found that consumers responses were mainly focused on the fact that the "Advertising plays an important role in distinguishing the services provided by Orange from its competitors" with an arithmetic mean (3.78) and standard deviation. (1.041) as it was the most of relative importance.

2- Public Relations

Measuring the public relations variable in the study tool through five questions:

Table 14 The Relative Importance of the Public Relations Variable

Public Relations	Arithmetic Mean	Standard deviation	Importance level
1- The public relations in the company playsan effective role in improving its mental image with its customers.	3.61	0.971	Medium
2- Orange company provides sponsorship campaigns for many activities and events, which makes customers have a high perception and a good mental image of the company's services.	3.26	0.989	Medium
3- The company organizes celebrations, and grants discounts on religious, patriotic and national occasions, which strengthens its relationship with customers	3.46	1.067	Medium
4- The Public Relations Department uses different communication tools contests, awards, and various incentives that stimulate consumer perceptions and strengthen relationships between the consumer and the company.	3.69	1.056	Medium
5- The public relations department in the company meets all the expectations that you expect from it by providing all methods that contribute to the continuity of your loyalty to the company and its services.	3.71	0.967	High
General measure	3.57	.0967	Medium

SOURCE: OWN RESEARCH

The table 11 indicates that public relations were measured in the study tool through 5 metrics, the most important for respondents was that public relations department in the company meets all the expectations that you expect from it by providing all the methods that contribute to the continuity of customer loyalty to the company and its services, where the arithmetic mean was

(3.71) and the standard deviation (0.967), while the measure that focuses on "Orange company provides sponsorship campaigns for many activities and events, which makes customers have a high perception and a good mental image of the company's services." It was the least significant, with a mean (3.26) and a standard deviation (0.989).

3-Sales promotion

The effect of promotional methods that are used by the marketing Department in Orange Company, which affect the perceptions and motivations of consumers, was measured by measuring some methods of sales promotion and knowing whether they achieve the desired purpose of influencing consumers' perceptions, and this was done through 5 measurement questions. The results were extracted through the following table of the arithmetic means and the standard deviation to discover the relative importance as follows:

Table 15 The Relative Importance of the Sales Promotion Variable

Sales promotion	Arithmetic mean	Standard deviation	Importance level
1- Orange company gives discounts and incentives to customers, which attractsthem to deal with it	3.76	1.042	High
2- Lowering the price of the service providedby Orange leads customers to have good perceptions of the company.	3.96	1.027	High
3- Providing the opportunity to participate incompetitions and provide free gifts at events that motivate customers to deal with the company.	3.66	1.056	High
4- The promotion methods provided by Orange influence your buying motives	3.69	1.136	High
5- The promotional methods used by Orangemeet the aspirations of Orange customers and are better than competitors	3.81	1.044	High
General measure	3.776	1.061	High

SOURCE: OWN RESEARCH

The table 12 indicates that the general measure of the relative importance of the sales promotion variable is high with an arithmetic mean (3.776) and a standard deviation (1.061) ،Whereas, based on the respondents' answers, found that the most relative importance to consumers is "Lowering the price of the service provided by Orange leads customers to have good perceptions of the company." With a arithmetic mean of (3.96) and a standard deviation of (1.027).

4-Personal selling

The personal selling variable, the relative importance was determined through the responses of the respondents through the standard deviation percentages and arithmetic mean of the questions of this variable, which measured the effect of personal selling on consumers' perceptions as follows:

Table 16 The Relative Importance of the Personal Selling Variable

personal selling	Arithmetic mean	Standard deviation	Importance level
In Orange, personal selling contributes tofulfilling promises and resolving many problems between customers and the Company	3.66	1.019	High
A sales representative is available who understands the needs and desires of the customers targeted by Orange	3.36	1.037	Medium
Orange customers prefer dealing with personal selling employees over other marketing communication tools	3.21	1.067	Medium
Orange customers prefer dealing with personal selling employees over other marketing communication tools	3.52	1.046	Medium
Salesperson plays an active role in buildinga positive corporate image for customers.	3.49	1.054	Medium
In Orange, personal selling faces problemsin having sufficient information about the services provided by the company	3.35	1.072	Medium
General measure	3.43	1.049	Medium

SOURCE: OWN RESEARCH

The table indicates that the relative importance of the personal selling variable is medium, with an arithmetic mean of (3.43) and Standard deviation (1.049), as the least important thing is that "Orange customers prefer to deal with personal sales employees over other marketing communication tools" with an arithmetic mean of (3.21) and a standard deviation of (1.067) and the respondents believe that the most relative importance to them is that personal selling in Orange contributes to fulfilling promises and solving many problems between customers with a mean of (3.66) and a standard deviation of (1.019)

5-Direct marketing

The last independent variable is direct marketing and direct methods of marketing (such as email, mobile, etc.) and the impact that these methods contribute to in

determining the stimuli, stimuli and perceptions of Orange customers, as the relative importance of the respondents' answers is as follows:

Table 17 The Relative Importance of the Direct Marketing Variable

Direct marketing	Arithmetic mean	Standard deviation	Importance level
Direct Marketing Contributes (through Internet Marketing face-to-face selling, direct mail, catalogs, telemarketing, direct-response advertising) to improving the customer's understanding of the services provided by the company	3.89	0.954	High
(SMS) contributes to raising consumers' interest and awareness of the company'sservices	3.77	0.925	High
A customer's reaction can be measured through telemarketing towards the services provided by the company	3.52	1.100	Medium
Brochures (catalogs) provide various information to the company's customers.	3.72	1.011	High
Direct marketing provides customers with comfort and effort in responding to all inquiries and providing all the information we are looking for.	3.56	1.121	High
General measure	3.69	1.022	High

SOURCE: OWN RESEARCH

The previous table indicates that the relative importance of direct marketing is high to reach the arithmetic mean of 3.69 and the standard deviation of 1.022, and we can see that the responses of the respondents focused on that "Direct Marketing Contributes (through Internet Marketing face- to-face selling, direct mail, catalogs, telemarketing, direct-responsibility advertising) to improving the customer's understanding of the services provided by the company. " Where the most important relative was "high", with a mean of 3.89 and a standard deviation of 0.954.

6. Consumer perception

The consumer perception is the variable that was the focus of all the independent variables (marketing communication tools) in the study and it represents the dependent variable, and it was measured in the study tool through all questions related to marketing communication tools, and based on the results of the previous analysis of the five variables of marketing communication tools and the effect of each of them on consumers' perceptions in Orange Company, the following table shows a comparison of the relative importance of each dimension of the study in the previous analyzes to describe Study variables as follows:

Table 18 The Relative Importance of Consumer Perception

Variable	Arithmetic mean	Standard Deviation	Importance level
Advertising	3.54	1.036	Medium
Public Relations	3.57	.0967	Medium
Sales promotion	3.77	1.061	High
Personal selling	3.43	1.049	Medium
Direct marketing	3.69	1.022	High
General measure	3.60	1.027	Medium

SOURCE: OWN RESEARCH

The table indicates that the sales promotion variable is relatively the most important, ultimately in the opinion of the participants, which has the largest impact on consumers' perceptions, as the arithmetic mean is (3.77) and a standard deviation of (1.061.) Whereas, sales promotion methods are the most popular to attract and influence customer perceptions because of their influence on dealing with the company, which is what the customer is looking for in light of intense competition between telecommunications

companies, as for the least important it is due to the personal selling variable with an
arithmetic means of (3.43) and a standard deviation of (1.022) This is because in most cases the customer does not rely on personal selling methods to deal with telecommunications companies, and thus the impact of personal selling methods on customers' perceptions may be relatively small. Thus, the marketing communications dimensions that study consumer perceptions are of medium relative importance, with an arithmetic mean of (3.60) and a standard deviation of (1.027).

3.3.4 Test hypotheses of the study

The hypotheses of the study that studies the relationship between marketing communication tools and consumer perception of Orange have been identified. The hypotheses will be tested through, Simple Linear Regression, Multiple Linear Regression, and Stepwise Regression analysis, each of which was measured as follows:

•To prove the validity of the sub-hypotheses, and to determine the proportion of interpretation of each independent variable on the dependent variable separately, through Simple Linear Regression analysis.

•As for the main hypothesis, a Multiple Linear Regression analysis was used, and through it, the interpretation of the independent variables was found together on the dependent variable.

Initially, the sub hypotheses underwent simple linear regression analysis, and the results were as follows:

-H01: There is no statistically significant effect at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) for advertising on the perception of Orange customers in Jordan.

Table 19 Simple Linear Regression of Advertising

Dependent variable	Correlation coefficient r	Coefficient of determination r^2	Degree of freedom Df	Independent variable	B value	The tabular T-value	The computed T-value	Sig
Consumer perceptions	0.452	0.204	1 173 174	Advertising	0.323	1.89	8.411	0.000

SOURCE: OWN RESEARCH

The previous table shows that the statistical significance of the advertisement factor is proven through that the calculated value of T (8.411), is greater than the tabular T (1.89), meaning that there is a statistically significant effect between the advertising factor and the

perceptions of Orange consumers, and that the statistical significance value of (0.000) is less than the level of significance ($\alpha \leq 0.05$), and through the previous results the null hypothesis was rejected and accept the alternative hypothesis "There is a statistically significant effect at the level of moral significance ($\alpha \leq 0.05$) for the Advertising on the perceptions of Orange company consumers". In addition to the existence of a proof of a positive relationship between the two variables, inferred for this through Correlation coefficient r = 0.452, and the value of the coefficient of determination r2 = 0.204 It was inferred from this that the advertising factor

explains 20.4% of the consumer perceptions factor for Orange customers. Through the value of B, it is inferred that a change of one unit in the advertisement factor corresponds to a change of 0.323 in the consumer perceptions factor. In the sense that the greater the impact of the advertisement, the greater that impact on the perceptions of consumers in that proportion.

-H02: There is no statistically significant effect at a significance level ($\alpha \leq 0.05$) of public relations on the perception of Orange customers in Jordan.

Table 20 Simple Linear Regression of Public Relations

ependent riable	Correlation coefficient r	Coefficient of determination r^2	of freedom Df	Independent variable	B value	The tabular T-value	The computed T-value	Sig
sumer ceptions	0.311	0.096	1 174 174	Public relations	0.195	1.96	5.191	0.000

SOURCE: OWN RESEARCH

The previous table shows that the statistical significance of the public relations factor is proven through that the calculated value of T (5.191), is greater than the tabular T (1.96),

The previous table shows that the statistical significance of the public relations factor is proven through that the calculated value of T (5.191), is greater than the tabular T (1.96), meaning that there is a statistically significant effect between the public relations factor and the perceptions of Orange consumers, and that the statistical significance value of (0.000) is less than the level of significance ($\alpha \leq 0.05$), and through the previous results the null hypothesis was rejected and accept the first alternative hypothesis "*There is a statistically significant effect at the level of moral significance ($\alpha \leq 0.05$) for the public relations on the perceptions of Orange company's consumers*".

In addition to the existence of a proof of a positive relationship between the two variables, inferred for this through Correlation coefficient r = 0.311, and the value of the coefficient of determination r2 = 0.096 It was inferred from this that the public relations factor explains 9.6 % of the

consumer perceptions factor for Orange customers. Through the value of B, it is inferred that a change of one unit in the public relations factor corresponds to a change of 0.195 in the consumer perceptions factor.

- *H03: There is no statistically significant effect at the level of significant ($\alpha \leq 0.05$) to sales promotion on the perception of Orange customers in Jordan.*

Table 21 Simple Linear Regression of Sales Promotion

Dependent variable	Correlation coefficient r	Coefficient of determination r^2	Degree of freedom Df	Independent variable	B value	The tabular T-value	The computed T-value	Sig
Consumer perceptions	0.527	0.277	1 173 174	Direct marketing	0.507	1.96	11.035	0.000

SOURCE: OWN RESEARCH

The previous table shows that the statistical significance of the sales promotion factor is proven through that the calculated value of T (11.890), is greater than the tabular T (1.96), meaning that there is a statistically significant effect between the sales promotion factor and the perceptions of Orange consumers, and that the statistical significance value of (0.000) is less than the level of significance ($\alpha \leq 0.05$), and through the previous results the null hypothesis was rejected and accept the first alternative hypothesis "There is a statistically significant effect at the level of moral significance ($\alpha \leq 0.05$) for the sales promotion on the perceptions of Orange company's consumers".

In addition to the existence of a proof of a positive relationship between the two variables, inferred for this through Correlation coefficient r = 0.563, and the value of the coefficient of determination r2 = 0.316 It was inferred from this that the sales promotion factor explains 31.6 % of the consumer perceptions factor for Orange customers. Through the value of

B, it is inferred that a change of one unit in the sales promotion factor corresponds to a change of 0.433 in the consumer perceptions factor.

-H04: There is no statistically significant effect at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) for personal selling on the perception of Orange customers in Jordan.

Table 22 Simple Linear Regression of Personal Selling

Table 22 Simple Linear Regression of Personal Selling

Dependent variable	Correlation coefficient r	Coefficient of determination r^2	Degree of freedom df	Independent variable	B value	The tabular T-value	The computed T-value	Sig
Consumer perceptions	0.273	0.075	1 173 174	personal selling	0.286	1.96	7.798	0.000

SOURCE: OWN RESEARCH

The previous table shows that the statistical significance of the personal selling factor is proven through that the calculated value of T (7.798), is greater than the tabular T (1.96), meaning that there is a statistically significant effect between the personal selling factor and the perceptions of Orange consumers, and that the statistical significance value of (0.000) is less than the level of significance ($\alpha \leq 0.05$), and through the previous results the null hypothesis was rejected and accept the first alternative hypothesis "*There is a statistically significant effect at the level of moral significance ($\alpha \leq 0.05$) for the personal selling on the perceptions of Orange company's consumers".*

In addition to the existence of a proof of a positive relationship between the two variables, inferred for this through Correlation coefficient r = 0.273, and the value of the coefficient of determination r2 = 0.075 It was inferred from this that personal selling factor explains 7.5 % of the consumer perceptions factor for Orange customers. Through the value of

B, it is inferred that a change of one unit in the personal selling factor corresponds to a change of 0.286 in the consumer perceptions factor.

H03:-*There is no statistically significant effect at the level of significant (α ≤ 0.05) for direct marketing on the perception of Orange customers in Jordan.*

Table 21 Simple linear regression of direct marketing

Dependent variable	Correlation coefficient r	Coefficient of determination r^2	Degree of freedom Df	Independent variable	B value	The tabular T-value	The computed T-value	Sig
Consumer perceptions	0.527	0.277	1 173 174	Direct marketing	0.507	1.96	11.035	0.000

SOURCE: OWN RESEARCH

The previous table shows that the statistical significance of the sales promotion factor is proven through that the calculated value of T (11.890), is greater than the tabular T (1.96), meaning that there is a statistically significant effect between the sales promotion factor and the perceptions of Orange consumers, and that the statistical significance value of (0.000) is less than the level of significance ($\alpha \leq 0.05$), and through the previous results the null hypothesis was rejected and accept the first alternative hypothesis "There is a statistically significant effect at the level of moral significance ($\alpha \leq 0.05$) for the sales promotion on the perceptions of Orange company's consumers". In addition to the existence of a proof of a positive relationship between the two variables, inferred for this through Correlation coefficient r = 0.563, and the value of the coefficient of determination r2 = 0.316 It was inferred from this that the sales promotion factor explains 31.6 % of the consumer perceptions factor for Orange customers. Through the value of B, it is inferred that a change

of one unit in the sales promotion factor corresponds to a change of 0.433 in the consumer perceptions factor.

-H04: There is no statistically significant effect at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) for personal selling on the perception of Orange customers in Jordan.

Table 22 Simple Linear Regression of Personal Selling

Dependent variable	Correlation coefficient r	Coefficient of determination r^2	Degree of freedom df	Independent variable	B value	The tabular T-value	The computed T-value	Sig
Consumer perceptions	0.273	0.075	1 173 174	personal selling	0.286	1.96	7.798	0.000

SOURCE: OWN RESEARCH

The previous table shows that the statistical significance of the personal selling factor is proven through that the calculated value of T (7.798), is greater than the tabular T (1.96), meaning that there is a statistically significant effect between the personal selling factor and the perceptions of Orange consumers, and that the statistical significance value of (0.000) is less than the level of significance ($\alpha \leq 0.05$), and through the previous results the null hypothesis was rejected and accept the first alternative hypothesis "There is a statistically significant effect at the level of moral significance ($\alpha \leq 0.05$) for the personal selling on the perceptions of Orange company's consumers".

In addition to the existence of a proof of a positive relationship between the two variables, inferred for this through Correlation coefficient r = 0.273, and the value of the coefficient of determination r2 = 0.075 It was inferred from this that personal selling factor explains 7.5 % of the consumer perceptions factor for Orange customers. Through the value of B, it is inferred that a change of one unit in the personal selling factor corresponds to a change of 0.286 in the consumer perceptions factor.

-There is no statistically significant effect at the level of significant ($\alpha \leq 0.05$) for direct marketing on the perception of Orange customers in Jordan.

Table 21 Simple linear regression of direct marketing

Dependent variable	Correlation coefficient r	Coefficient of determination r^2	Degree of freedom Df	Independent variable	B value	The tabular T-value	The computed T-value	Sig
Consumer perceptions	0.527	0.277	1 173 174	Direct marketing	0.507	1.96	11.035	0.000

SOURCE: OWN RESEARCH

The previous table shows that the statistical significance of the direct marketing factor is proven through that the calculated value of T (11.035), is greater than the tabular T (1.96), meaning that there is a statistically significant effect between the direct marketing factor and the perceptions of Orange consumers, and that the statistical significance value of (0.000) is less than the level of significance ($\alpha \leq 0.05$), and through the previous results the null hypothesis was rejected and accept the first alternative hypothesis "There is a statistically significant effect at the level of moral significance ($\alpha \leq 0.05$) for the direct marketing on the perceptions of Orange company's consumers".

In addition to the existence of a proof of a positive relationship between the two variables, inferred for this through Correlation coefficient r = 0.527, and the value of the coefficient of determination r2 = 0.277 It was inferred from this that the direct marketing factor explains 27.7 % of the consumer perceptions factor for Orange customers. Through B value, it is inferred that a change of one unit in the direct marketing factor corresponds to a change of 0.507 in the consumer perceptions factor.

-Main hypothesis test "There is no statistically significant effect at the ($\alpha \leq 0.05$) level of significance of the marketing communication elements on the perception of Orange Jordan customers"

Multiple linear regression analysis was used to prove the hypothesis.

Table 22 Multiple Linear Regression

Dependent variable	Correlation coefficient r	Coefficient of determination r^2	Degree of freedom df	F	Sig	Independent variable	B value
Customer's perception	0.642	0.412	1 173 174	58.00	0.000	Advertising	0.137
						Public Relations	0.096
						Sales promotion	0.286
						Personal selling	- 0.044
						Direct marketing	0.297

SOURCE: OWN RESEARCH

Through the table that shows the value of F, which is 58.00, as it indicates that the linear model here explains a large part of the data, and that the statistical significance value (0.000) is less than the significant level ($\alpha \leq 0.05$) and based on these results we reject the null hypothesis and accept the alternative hypothesis that It states that: "There is a statistically significant effect at the level of ($\alpha \leq 0.05$) for marketing communication tools on consumer perceptions in Orange (advertising, public relations, sales promotion, personal selling, and direct marketing)."

It concludes that there is a positive relationship between the dependent variable "Consumer's perception" and independent variables "Marketing communication tools", through the result of the correlation coefficient r = 0.642, and that the independent variables explain 41.2% of the dependent variable, and this was shown by the result of coefficient of determination r2 = 0.412

Stepwise Regression analysis

Stepwise Regression analysis is used to determine the importance of each independent variable and its contribution to the study, and this is explained in the following table:

Table 23 Stepwise Regression

Model	independent variable	R	R2	Standard error	F	Sig (F)
1	Direct marketing	0.564	0.314	0.038	171.357	0.000
2	Direct marketing			0.045		
	Sales promotion	0.633	0.400	0.038	122.671	0.000
3	Direct marketing			0.045		
	Sales promotion	0.647	0.418	0.039	87.914	0.000
	Advertising			0.036		
	Sales promotion	0.657	0.431	0.039	68.860	0.000
	Advertising			0.036		
	public relations			0.033		

SOURCE: OWN RESEARCH

Through the table, and according to the results, the first model, direct marketing, explained 31.4% of the consumers perceptions, and in the second model, when adding the variable to sales promotion to direct marketing, the total variance of consumers perceptions rises to 40%, and in the third variable when adding Advertising to direct marketing and sales promotion, the percentage increases to 40.18 %. The percentage of explanation of the total variance in the last model increases after adding the variable of public relations to direct marketing and sales promotion and advertising to become 43.1%. The models were devoid of the personal selling variable, indicating that there is no effect on consumers' perceptions, Orange, although it is considered one of marketing communications tools. The model deletes the variables automatically based on the degree of their influence on the dependent variable, so the smaller the effect percentage, the greater the chance to delete the variable.

In conclusion, Orange Company is poised to significantly enhance its marketing communication strategy and overall effectiveness in the market. The positive impact of sales promotion activities, the diversified use of marketing communication elements, and the emphasis on consumer education and internal collaboration all contribute to a holistic approach.

Prioritizing proven communication tools, strengthening advertising content and actively seeking customer opinions further fortify the company's position, As Orange Company moves forward, integrating these insights will not only improve customer perceptions but also foster a more dynamic and responsive marketing strategy. By staying attuned to evolving consumer preferences and maintaining open channels for internal and external feedback, the company can adapt swiftly to changes in the market landscape. This strategic alignment will undoubtedly contribute to sustained success and a competitive edge in the dynamic business environment.

RECOMMENDATIONS

Based on the results of the study, the following recommendations can be formulated:

•Enhance Sales Promotion Effectiveness:To improve the effectiveness of sales promotion activities, including discounts and gift offerings, the study highlights the positive impact of these strategies on consumer perceptions.

•Diversify Marketing Communications Elements: Continuously diversify the use of marketing communication elements when interacting with customers. The study emphasizes the importance of not focusing solely on one communication element but incorporating a mix of various methods.

•Raise Consumer Awareness of Marketing Concepts: Educate consumers about marketing communication concepts and the role of each element. Understanding these concepts is crucial for identifying defects through mutual understanding, as identified in the study.

•Prioritize Marketing Communication Tools Proven to Impact Consumer Perceptions: The study suggests paying attention to tools that influence consumer perceptions and staying updated on evolving activities.

•Develop Public Relations and Personal Selling Methods: Develop the performance of public relations and employ personal selling. Maintaining communication with a large customer base is crucial, and personal selling can be a valuable tool.

•Strengthen Advertising Content: Pay more attention to the advertising element and ensure content stimulates purchase decisions. A significant portion of the sample shows no consensus on the role of advertising, indicating a need for content improvement.

•REFERENCES

1-Abu Al-Haj, Salem (2015), measuring customer attitudes towards the quality of services provided by companies.

2-Al-Khader, Mustafa, Samer (2014), Marketing Communications, 1 edition, Damascus, Syria: Damascus University Publications, p. 39.

3-Arafa, Syed (2013), Direct Marketing, 1st Edition, Amman, Jordan: Al-Raya Publishing and Distribution, p. 51-52.

4-Awad, Muhammad, and Majali, (2015), Behavioral Responses to Sales promotion Tools from the Perspective of the Jordanian Consumer, Administrative Sciences Studies, Vol 42, Issue (1), p. 86.

5-Boateng, O., I, & Agyei, D., S.2020, the effect of customer satisfaction and marketing communication mix on customers 'loyalty in the ghanaian banking industry, European Journal of Management and Marketing Studies, Vol. 5 Issue 4.

6-Elrod, J.K., Fortenberry, J.L. Direct marketing in health and medicine: using direct mail, email marketing, and related communicative methods to engage patients. BMC Health Serv Res 20, 822 (2020). https://doi.org/10.1186/s12913-020-05603-w

7-Francis, E, (2017). Marketing Communication. Mowbray: Future Managers.

8-Ghoneim, Ahmed (2008), The Declaration, Mansoura, Egypt: Modern Library for Publishing and Distribution, p39 - p. 38.

9-Hartmann, C.& Siegrist, M. (2017), Consumer perception and Behaviour regarding sustainable protein consumption: A systematic review, Trends in Food Science & Technology, Vol. 61, No. (3), p. 11-25.

10-Jaradat, Nasser, and Al-Shami, Lebanon (2011), Introduction to Public Relations, 6 Edition, Amman, Jordan: Al-Yazouri Scientific Publishing and Distribution House, p. 142-184.

11-Karima, Haji, and Ahmed, Bouchnaka (2015), The role of marketing communications in improving the positioning of the organization (Case

Study of Mobile Phone Institutions in Algeria), Journal of Economic, Management and Commercial Sciences, No. 13, p. 2.
12-Khanfar, Iyad and Al-Assaf, Khaled and Al-Azzam, Abdel-Fattah (2015), Banking-Marketing (Contemporary Entrance), 1 Edition, Amman, Jordan: Wael Publishing and Distribution, p.32
13-Kotler, Philip; Keller, Kevin, Marketing management, Pearson one prentice Hall, New Jersey, 17th edition, 2016.
14-Kotler,Philip, Armstrong Gary (2018), Principles of marketing, 17th edition, global ed, Harlow : Pearson 16- Mahsa, F., Alireza, A & Kambiz, H. (2015) 'Analyzing the Influence of Sales Promotion on Customer
Purchasing Behavior', International Journal of Economics & Management Sciences, 4(4), pp. 2-6
17-MediaPost. (January 24, 2019). Advertising expenditure in the largest advertising categories in the United States in 2018 (in billion U.S. dollars) [Graph]. In Statista. Retrieved November 16, 2020, from https://www.statista.com/statistics/275506/top-advertising-categories-in-the-us/
18-Obaidat, Muhammad, (2012), Consumer Behavior, a Strategic Approach, Edition 7, Amman, Jordan: Wael for Publishing and Distribution, p. 224.
19-Olariu, Ioana, (2016), PERSONAL SELLING IN MARKETING, Studies, and Scientific Researches.
Economics Edition, issue Special Issue
20-Orange Telecom Annual Report 2019: https://www.orange.jo/en/documents/annual_report/orange-annual-report-2019-ar.pdf
21-Pelsmacker, P.D., Geuens, M., & Bregh, J.D. (2013) Marketing Communications A European perspective.
United Kingdom, London: Pearson Education Limited.

22-Rosyadi (2015) 'Analisis Strategi Marketing Public Relations PT. Bank Rakyat Indonesia (Persero) tbk dalam Meningkatkan Pengguna Kartu Brizzi', Journal Komunikator, 10(1),
DOI: https://doi.org/10.18196/jkm.101001
23-Sakarneh, B (2015), Communication Skills, Amman, Jordan, Dar Al Masirah for Publishing and Distribution. And Printing, p. 17
24-Sharma, Manoj (2014), The Impact on Consumer Buying Behaviour: Cognitive Dissonance. Global Journal of Finance and Management, Vol. 6, No. (9), p833.
25-Solomon, M. (2017). Consumer Behavior: Buying, Having, and Being, Global Edition, ISBN13 (EAN): 9781292153100, Pearson.
26-Solomon Oluyinka (2019) 'the effect of personal selling and marketing on firm sales growth (a study of pz and dangote nigeria plc)', Journal of Business Management, 5(1), pp. 23.
27-Todorova, G (2015), marketing communication mix, trakia Journal of Sciences, Vol. 13, Suppl. 1, pp 368- 374

SPSS DATA TABLES

 # Description of the study variables:

Statistics

		Q1	Q2	Q3	Q4	Q5	Q6
N	Valid	174	174	174	174	174	174
	Missing	0	0	0	0	0	0
Mean		3.73	3.46	3.52	3.39	3.57	3.78
Std. Deviation		1.012	.867	1.127	1.106	1.064	1.041

Statistics

		Q7	Q8	Q9	Q10	Q11
N	Valid	174	174	174	174	174
	Missing	0	0	0	0	0
Mean		3.71	3.24	3.65	3.41	3.68
Std. Deviation		.963	.988	1.063	1.050	.976

Statistics

		Q12	Q13	Q14	Q15	Q16
N	Valid	174	174	174	174	174
	Missing	0	0	0	0	0
Mean		3.76	3.96	3.66	3.69	3.81
Std. Deviation		1.042	1.027	1.056	1.136	1.044

Statistics

		Q17	Q18	Q19	Q20	Q21	Q22
N	Valid	174	174	174	174	174	174
	Missing	0	0	0	0	0	0
Mean		3.66	3.36	3.31	3.52	3.49	3.35
Std. Deviation		1.019	1.037	1.067	1.046	1.054	1.072

Statistics

		Q23	Q24	Q25	Q26	Q27
N	Valid	174	174	174	174	174
	Missing	0	0	0	0	0
Mean		3.89	3.77	352	3.72	3.56
Std. Deviation		.954	925	1.100	1.011	1.121

 # Results of hypothesis testing

Model Summary

Modal	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.452[a]	.204	.172	.45784	1.831

a. Predictors: (Constant), Advertising

b. Dependent Variable: consumers perception

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	17.135	1	17.135	77.380	.000[a]
	Residual	87.033	173	.199		
	Total	104.168	174			

a. Predictors: (Constant), Advertising

b. Dependent Variable: consumers perception

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.463	.093		14.259	.000
	Advertising	.323	.36	.417	8.411	.000

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.311[a]	.096	.065	.50629	1.952

a. Predictors: (Constant), Public Relation

b. Dependent Variable: consumers perception

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	14.380	1	14.380	60.809	.000[a]
	Residual	86.787	173	.236		
	Total	101.168	174			

a. Predictors: (Constant), Public Relation

b. Dependent Variable: consu

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.722	.095		17.907	.000
	Public Relation	.195	.036	.267	5.191	.000

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.563[a]	.316	.275	.44689	2.797

a. Predictors: (Constant), Sales Promotion

Dependent Variable: consumers perception

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	32.075	1	32.075	170.376	.000[a]
	Residual	69.092	173	.188		
	Total	101.168	174			

a. Predictors: (Constant), Sales Promotion

b. Dependent Variable: consumers perception

c. mers perception

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.26	.082		15.053	.000
	Sales Promotion	.433	.035	.563	11.890	.000

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.277	.075	.094	.4722	1.218

a. Predictors: (Constant), personal selling

b. Dependent Variable: consumers perception

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.458	.092		15.923	.000
	personal selling	.286	.036	.373	7.798	.000

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.527[a]	.277	.315	.48728	1.949

a. Predictors: (Constant), Direct marketing

b. Dependent Variable: consumers perception

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	43.426	5	8.685	171.357	.000[a]
	Residual	57.742	403	.159		
	Total	101.168	408			

a. Predictors: (Constant), Direct marketing

b. Dependent Variable: consumers perception

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.026	.092		13.085	.000
	Personal Selling	.507	.038	.563	11.035	.000

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.642[a]	.412	.315	.48728	1.975

a. Predictors: (Constant), Advertising, Public Relation, Sales Promotion, Personal Selling, Direct Marketing

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	43.426	5	8.574	58.200	.000[a]
	Residual	57.742	169	.149		
	Total	101.168	174			

a. Predictors: (Constant), Advertising, Public Relation, Sales Promotion, Personal Selling, Direct Marketing

b. Dependent Variable: consumers perception

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.562	.106		5.527	.000
	Advertising	.137	.037	.154	3.182	.002
	Public Relations	.096	.033	.132	2.812	.002
	Sales promotion	.286	.037	.278	5.446	.000
	Personal selling	-.044-	.035	-.061-	-1.225-	.114
	Direct marketing	.521	.042	.327	6.671	.000

a. Dependent Variable: consumers perception

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.561[a]	.314	.315	.43389
2	.633[b]	4.18	.396	.40753
3	.647[c]	.417	.412	.40210
4	.657[d]	.431	.421	.39914

a. Predictors: (Constant): Direct marketing

b. Predictors: (Constant): Direct marketing, Sales promotion

c. Predictors: (Constant): Direct marketing, Sales promotion, Advertising

d. Predictors: (Constant): Direct marketing, Sales promotion, Advertising, Public relatio

أثر تطبيق نظام الادارة البيئية على ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات "دراسة تطبيقية في شركة البوتاس العربية الأردنية"

د.جمانة بشير ابورمان[1]

جامعة البلقاء التطبيقية – الاردن

مقدمة:

يعد النظر في قضايا الاستدامة في عمليات الشركات واتخاذ القرارات التجارية قضية حاسمة ورئيسة لتحقيق أعمال مستدامة، ونتيجة الضغط المتزايد من السوق والمجتمع، زاد في السنوات الأخيرة اهتمام منظمات الأعمال بالعمل بطريقة مستدامة؛ كونها احدى أكبر الاطراف الفاعلة في المجتمع، إذ لم تعد تقتصر مهمة تلك الشركات على تعظيها للارباح فقط، ولكن أيضًا أن تتحمل مسؤوليتها المجتمعية تجاه اصحاب المصلحة جميعًا، لذا اصبح مطلب اجباري لتلك الشركات ان تقوم على تعزيز برامج اخلاقيات العمل والمسؤولية الاجتماعية في مختلف عملياتها ونشاطاتها الانتاجية

مشكلة البحث:

تطرقت العديد من الدراسات الى تساؤلات مضمونها التعرف على تأثيرات أنظمة الإدارة البيئية، وما إذا كانت تزيد بالفعل من كفاءة العمل في الشركات، فوجدت أن بعض الشركات تسعى للحصول على شهادة ISO 14001 لأجل "إضفاء الطابع الأخضر" على أعمالها والمطالبة بالممارسات البيئية الجيدة من دون إجراء تحسين على أدائها. وفضلاً عن ذلك اشارت نتائج تلك الدراسات إلى أنَّ عددًا قليلاً من الشركات تطبق معيار ISO 14001 EMS بسبب المخاوف البيئية، أو لتحسين الأداء البيئي للشركة، وفي الكثير من الأحيان تعتمد الشركات نظام الإدارة البيئية للحصول على مزايا أخرى، مثل: الوصول إلى الأسواق، أو الحصول على صورة عامة أكثر مراعاة للبيئة أو انخفاض التكاليف وما إلى ذلك، وبناءً عليه تتجسد مشكلة الدراسة بالإجابة عن تساؤلاتها.

أسئلة البحث:

تتجسد مشكلة الدراسة بالإجابة عن الأسئلة الآتية:

[1] استاذ مساعد جامعة البلقاء التطبيقية كلية الأعمال / رئيس قسم ادارة الاعمال ورئيس قسم نظم المعلومات الادارية 2021/ 2022

1. ما واقع تطبيق نظام الإدارة البيئية في شركة البوتاس العربية من وجهة نظر العاملين فيها ؟

2. ما مدى ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات (المسؤولية الاقتصادية، المسؤولية الاخلاقية، المسؤولية البيئية) في شركة البوتاس العربية من وجهة نظر العاملين فيها ؟

3. ما اثر تطبيق نظام الادارة البيئية على ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات في شركة البوتاس العربية من وجهة نظر العاملين فيها؟

أهداف البحث:

تهدف الدراسة الى ما يأتي:

1. التعرف على واقع تطبيق نظام الإدارة البيئية في شركة البوتاس العربية من وجهة نظر العاملين فيها.

2. التعرف على مدى ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات (المسؤولية الاقتصادية، المسؤولية الاخلاقية ، المسؤولية البيئية) في شركة البوتاس العربية من وجهة نظر العاملين فيها.

3. التعرف على اثر تطبيق نظام الادارة البيئية على ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات في شركة البوتاس العربية من وجهة نظر العاملين فيها.

4. تقديم توصيات على ظل النتائج تفيد اصحاب القرار في شركة البوتاس العربية.

أهمية البحث:

تنبع اهمية الدراسة من الناحية النظرية من تركيزها على موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات بوصفها إحدى ركائز التنمية المستدامة لاي دولة إذ يتوقف النجاح على الجمع المتوازن بينها وبين ترشيد استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة بغية تمديد المدى الزمني لعطائها، وبذلك فإن الاهمية العملية والتطبيقية للتحول نحو مفهوم نظام الإدارة البيئية ISO 14001 وهو تمكين النمو الاقتصادي والاستثمار مع زيادة الجودة البيئية والشمول الاجتماعي، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية مع ضمان استمرار الأصول الطبيعية في توفير الموارد والخدمات البيئية التي يعتمد عليها الرفاه.

وتزداد اهمية الدراسة في طبيعة القطاع الذي تتناوله وهو قطاع الصناعات الاستخراجية التعدينية إذ استحوذ هذا القطاع على ما نسبته 20.1٪ من اجمالي الصادرات الصناعية الأردنية الكلية محتلاً المركز الثاني في الحجم التصديري، وبلغ حجم صادراته ما يقارب الـ 1234.7مليون دينار مع نهاية العام 2019، وتعد شركة البوتاس العربية من اكبر الشركات في ذلك القطاع ومن اهم موارده.

منهج البحث:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المتضمن استعمال أسلوب المسح الميداني في جمع البيانات بالاستبانة وتحليلها، وتم إجراء مسح مكتبي للإطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية والوقوف عند أهمها، والذي شكّل رافداً مناسباً لهذه الدراسة.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من العاملين جميعًا في شركة البوتاس العربية بلغ عدد العاملين فيها (2340) عاملاً وعاملة (بحسب التقارير السنوية لعام 2023).

الكلمات المفتاحية: نظام الادارة البيئية، المسؤولية الاجتماعية للشركات، شركة البوتاس العربية.

The Impact of Applying the Environmental Management System on the Practice of Corporate Social Responsibility "An Applied Study in the Arab Jordanian Potash Company"

Dr. Jumana Basheer Abu Rumman

Abstract:
Considering sustainability issues in corporate operations and business decision-making is a critical and major issue in order to achieve sustainable business. As a result of increasing pressure from the market and society, business organizations' interest in working in a sustainable manner has increased in recent years as they are one of the largest actors in society, as the task is no longer limited to these companies must not only maximize profits, but also bear their social responsibility towards all stakeholders. Therefore, it has become a mandatory requirement for these companies to strengthen work ethics and social responsibility programs in their various operations and production activities. Therefore, this study comes to identify the reality of applying the environmental management system. And to know the extent of practicing corporate social responsibility (economic responsibility, moral responsibility, environmental responsibility) in the Arab Potash Company from the point of view of its employees, in addition to identifying the impact of applying the environmental management system on the practice of corporate social responsibility. The study relied in its approach on the descriptive and analytical approach, a questionnaire for data collection, and based on the analysis of the data, results and recommendations will be provided.

Keywords: Environmental Management System, Corporate Social Responsibility, Arab Potash Company.

المقدمة:

تعد البيئة أحد العناصر المهمه المكونة للمسؤولية الإجتماعية، والتي يجب على الشركات أن تأخذها بعين الإعتبار خلال نشاطاتها الانتاجية، والتي تدخل ضمن المساهمة تلك الشركات في تحقيق التنمية المستدامة سواء بشكل طوعي أو عن طريق الالتزام بالتشريعات التي تنص على حماية البيئة من الأثار السلبية التي تحدثها هذة الشركات خلال نشاطها من تلوث واستراف للموارد الطبيعية والتي تهدد صحة وأمن المجتمع الذي تنشط فيه، لذلك استوجب على جميع الشركات السعي نحو تطوير الجهود لجعل هذه المسؤولية أكثر فاعلية (Dohnalová & Zimola، 2013)

يعد النظر في قضايا الاستدامة في عمليات الشركات واتخاذ القرارات التجارية قضية حاسمة ورئيسية من أجل تحقيق أعمال مستدامة، ونتيجة الضغط المتزايد من السوق والمجتمع، زاد في السنوات الأخيرة اهتمام منظمات الأعمال بالعمل بطريقة مستدامة كونها احد أكبر الاطراف الفاعلة في المجتمع، حيث لم تعد تقتصر مهمة تلك الشركات على تعظيها للارباح فقط، ولكن أيضا أن تتحمل مسؤوليتها المجتمعية اتجاه جميع اصحاب المصلحة، لذلك اصبح مطلب اجباري لتلك الشركات ان تقوم على تعزيز برامج اخلاقيات العمل والمسؤولية الاجتماعية في مختلف عملياتها ونشاطاتها الانتاجية (السكارنة، 2014). وظهر في الخمسينات من القرن الماضي مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات Corporate Social Responsibility (CSR)، وبدأ الاهتمام به من قبل جميع الشركات لأنه يشمل تأثير العمليات التجارية على كل من المجتمع والبيئة، وحسب المجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة WBCSD فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات يشمل تكييف أنشطة الإنتاج وإجراءاته لإدارة القضايا الاجتماعية من خلال التدريب على التنمية الشخصية وبرامج الصحة والسلامة المهنية، وتحسين الأداء البيئي ودعم منظمات المجتمع، وبالتالي فإن المنظمات مسؤولة عن تأثيرها من منظور أوسع من ذلك الذي تغطيه بياناتها الاقتصادية، اشار(Hassan، Nareeman، & Pauline، 2017) أن المسؤولية الاجتماعية للشركات ضرورية لإدارة مكان العمل من حيث السلامة ولتحقيق التحسين

المستمر لجودة المنتج، وزيادة رضا العملاء، ، فضلا عن إدارة الجوانب البيئية من أجل ضمان التنمية المستدامة.

ونظرًا للاهتمام المتزايد من الصناعات للتعامل مع قضايا المسؤولية الاجتماعية للشركاتت والبيئة والتنمية المستدامة، فقد تم تطوير انظمة إدارة دولية، وتشمل هذه الأنظمة: ISO 14001 نظام الإدارة البيئية، ISO 9001 نظام إدارة الجودة و OHSAS 18001 لأنظمة إدارة الصحة والسلامة المهنية. حيث يعد تحديد ورصد وتقييم جوانب الاستدامة في المنظمات أمرًا ضروريًا لزيادة المسؤولية الاجتماعية للشركات (Iso، 2010)، وبناءاً علية جاءت هذه الدراسة للتعرف على أثر تطبيق نظام الادارة البيئية على ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات.

مشكلة الدراسة واسئلتها:

اظهرت الدراسات السابقة والتي اجريت في مختلف الدول ان لتطبيق نظام الإدارة البيئية Environmental Management System (EMS) ISO14001 نتائج مختلطة فيما يتعلق بفعاليتها، وبالمقابل يوضح (Sebhatu & Enquist، 2007) أن شهادة الأيزو 14001 يمكن أن تكون بمثابة أداة لتعزيز التغييرات التنظيمية الشاملة التي تؤدي إلى خلق القيمة والمساهمة في التنمية المستدامة، وعلى الرغم من ذلك اظهرت نتائج دراسة (Barla، 2007) أن بعض الشركات تزيد من انبعاثاتها بعد حصولها على شهادة الأيزو، واشارت نتائج الأبحاث مؤخرا إلى أن ممارسات CRS يجب تنفيذها في جميع أنحاء المنظمة بأكملها من أجل تحقيق الهدف المنشود (Zadek، 2004) (Shahin & Zairi، 2007)،كما تطرقت دراسة (Vogel، 2005) الى تساؤلات مضمونها التعرف على تأثيرات أنظمة الإدارة البيئية، وما إذا كانت تزيد بالفعل من كفاءة العمل في الشركات، وفوجدت الدراسة أن بعض الشركات تسعى للحصول على شهادة ISO 14001 من أجل "إضفاء الطابع الأخضر" على أعمالها والمطالبة بالممارسات البيئية الجيدة دون تحسين على أدائها. وبالاضافة لذلك اشارت دراسة (Morrow & Rondinelli، 2002) أن عددًا قليلاً من الشركات تطبق معيار EMS ISO 14001، وبناءا عليه تتجسد مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما واقع تطبيق نظام الإدارة البيئية في شركة البوتاس العربية من وجهة نظر العاملين فيها ؟
2. ما درجة ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات (المسؤولية الاقتصادية، المسؤولية الاخلاقية، المسؤولية البيئية) في شركة البوتاس العربية من وجهة نظر العاملين فيها ؟
3. ما اثر تطبيق نظام الادارة البيئية على ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات في شركة البوتاس العربية من وجهة نظر العاملين فيها؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى ما يلي:

1. التعرف على واقع تطبيق نظام الإدارة البيئية في شركة البوتاس العربية من وجهة نظر العاملين فيها.
2. التعرف على مدى ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات (المسؤولية الاقتصادية، المسؤولية الاخلاقية، المسؤولية البيئية) في شركة البوتاس العربية من وجهة نظر العاملين فيها.
3. التعرف على اثر تطبيق نظام الادارة البيئية على ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات في شركة البوتاس العربية من وجهة نظر العاملين فيها.
4. تقديم توصيات على ظل النتائج تفيد اصحاب القرار في شركة البوتاس العربية.

أهمية الدراسة:

الاهمية النظرية:

تنبع اهمية الدراسة من الناحية النظرية في تركيزها على موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات كأحد ركائز التنمية المستدامة لاي دولة حيث يتوقف النجاح في تلك الدول على الجمع المتوازن بينها وبين ترشيد استغلال الموارد الطبيعية، وبذلك فإن الاهمية النظرية لتطبيق مفهوم نظام الإدارة البيئية ISO 14001 وهو تمكين النمو الاقتصادي مع مراعاة الجودة البيئية والشمول الاجتماعي والاقتصادي، في توفير الموارد والخدمات البيئية التي يعتمد عليها الرفاه، حيث تعد الانظمة البيئية اقتصاداً فعالاً في تحقيق الكفاءة (كفاءة

استخدام المياه في كافة القطاعات الزراعية والمنزلية والصناعية،.واستخدام الطاقة المتجددة، وانبعثات الغازات والنفايات) بالإضافة لضمان مرونة النظام البيئي، والذي بدروه يعزز التزام الشركات بابعاد التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة والتي تعتبر من ركائزها تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية (العبداللات، 2015).

الاهمية العملية:

تبرز اهمية الدراسة من الناحية العملية في طبيعة القطاع الذي تتناوله وهو قطاع الصناعات الاستخراجية التعدينية حيث استحوذ هذا القطاع على ما نسبته 21٪ من اجمالي الصادرات الصناعية الأردنية الكلية محتلاً المركز الثاني في الحجم التصديري، حيث بلغ حجم صادراته حوالي 1234.7 مليون دينار مع نهاية العام 2019، وتعد شركة البوتاس العربية من اكبر الشركات في ذلك القطاع ومن اهم موارده (Jci، 2022).

انموذج الدراسة:

الشكل رقم (1) انموذج الدراسة

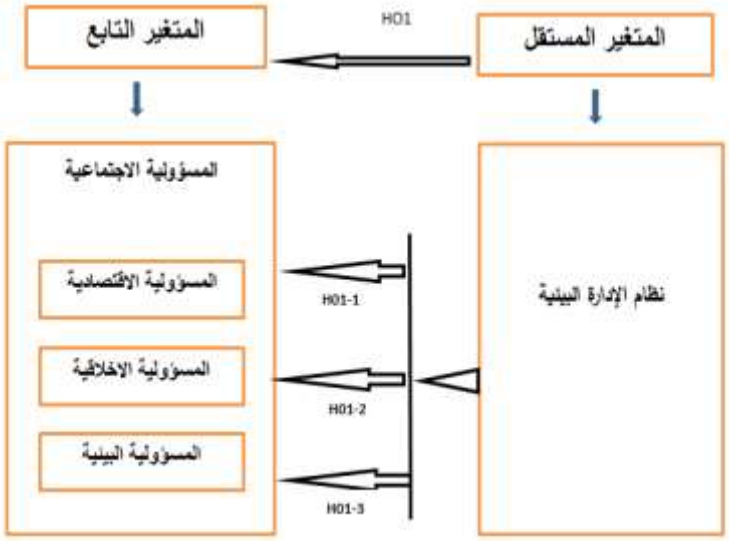

فرضيات الدراسة:

ينبثق عن أسئلة الدراسة الفرضية الرئيسة التالية:

H01: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق نظام الإدارة البيئية على ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات في شركة البوتاس العربية من وجهة نظر العاملين فيها.

وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

H01-1: الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق نظام الإدارة البيئية على المسؤولية الاقتصادية من وجهة نظر العاملين في شركة البوتاس العربية من وجهة نظر العاملين فيها.

H01-2: الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق نظام الإدارة البيئية على المسؤولية الاخلاقية من وجهة نظر العاملين في شركة البوتاس العربية من وجهة نظر العاملين فيها.

Ho1-3: الفرضية الفرعية الثالثة: الفرضية الفرعية الأولى: الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق نظام الإدارة البيئية على المسؤولية البيئية من وجهة نظر العاملين فيها.

الادب النظري:

نظام الادارة البيئية:

يتجسد صياغة مفهوم نظام الإدارة البيئية من خلال قيادة تقنيات جديدة تكفل خفض ضغوط على الموارد، واستخامها بشكل أكثر كفاءة مع السعي إلى اتساق السياسات لدعم مفهوم نظام الإدارة البيئية الذي يتيح تعزيز النمو الاقتصادي والاستثمار، مع زيادة الجودة البيئية والشمول الاجتماعي، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية (Waqara Wasimb Salman & Jahanzaibc 2016)

يعد نظام إدارة البيئة ISO 14001 عبارة عن مجموعة من المعايير الدولية تسعى من خلالها الشركات تحسين أداءها في مجال الحفاظ على البيئة وتقليل الاثار البيئية السلبية لانشطتها.

ويعرف نظام الإدارة البيئية على أنه "جزء من نظام الإدارة الكلي الذي يتضمن الهيكل التنظيمي، نشاطات التخطيط والمسؤوليات، والإجراءات والعمليات، والموارد لتطوير وتنفيذ المراجعة والمحافظة على البيانات البيئية"(Chang، 2013) ، ويشير تقرير منظمة الأمم المتحدة حول البرامج البيئية، أن مفهوم الإدارة البيئية على مستوى الشركة "يقوم أساسا على وضع الخطط والسياسات البيئية من أجل رصد وتقييم الآثار البيئية للمؤسسة الصناعية، على أن تشمل المراحل الإنتاجية كافة انطلاقا من الحصول على المواد الأولية و وصولا إلى المنتج النهائي والجوانب البيئية المتعلقة به وتقوم أيضا على تنفيذ أكفأ الإجراءات الرقابية، مع الأخذ بالحسبان جانب التكاليف والأثر البيئي لهذه الإجراءات أيضا، إضافة إلى كيفية استخدام الموارد ولابد من توضيح الأدوات والطرق المتبعة لمنع التلوث والاستخدام الرشيد للموارد (United Nations، 1996). واشارت دراسة (ابورمان، أثر مكونات الثقافة التنظيمية في تبني نظام الإدارة البيئية في جامعة البلقاء التطبيقية، 2017) بأن نظام الإدارة البيئية يتضمن الهيكل التنظيمي والتخطيط الأنشطة، والمسؤوليات والممارسات والإجراءات، والعمليات، والموارد التي تستخدم لتطوير وتنفيذ، وتحقيق ومراجعة السياسة البيئية والحفاظ عليها، اذا هو نظام إدارة ينفذ ويراقب تلك الأنشطة التي تهدف إلى تحسين الأداء البيئي. وايضا يُعرف نظام الإدارة البيئية بأنه: جزء من نظام إدارة المنظمة الكلي الذي يستخدم لوضع وتنفيذ سياستها البيئية من تخطيط المسئوليات،والعمليات، والموارد اللازمة لتنفيذ ومراجعة أهداف المنظمة والحد من هدر المواد الخام والطاقة، ومنع تلوث الهواء والمياه، وإعادة تدوير المخلفات الصلبة، ويعتمد نظام الإدارة البيئية على قدر المسؤولية والثقافة واحترام البيئة (Dascalu & Caralani، 2011)، Gusem & Lungu، وبالمقابل تناولت (ابورمان و الصديقي، اثر تبني ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء في تحسين تطبيق الإدارة البيئية، 2019) (2019) الى كيفية تفعيل انظمة الإدارة البيئية في المؤسسات من خلال العمل على التخطيط البيئي للمحافظة على حماية وترشيد استخدام الموارد الطبيعية.

المسؤولية الاجتماعية للشركات:

ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) منذ الخمسينيات من القرن العشرين، وكان أول من قدمه هو (Bowen 1953)، فقط ركز مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات وقتها على ممارسة الأشياء الجيدة في الأعمال التجارية للمجتمع. وفي الثمانينيات بدأت الشركات والمجتمعات في مشاركة اطراف المصالح المشتركة، وفي فترة التسعينيات ازدات اهمية مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل ملحوظ وأصبح الآن أحد أهم المفاهيم في استراتيجيات الأعمال (Moura-Leite & Padgett 2011).

تعتمد المسؤولية الاجتماعية للشركات بشكلها التقليدي على التصور بأن منظمات الأعمال هي كيانات تتحمل المسؤولية الوحيدة عن تحقيق الربح الاقتصادي (Friedman 1970).وبذلك تنحصر النظرة التقليدية للمسؤولية الاجتماعية للشركات أساسا حول تحقيق الارباح والامتثال والاعمال الخيرية، ويعد هذا منظور محدود لا يسلط الضوء على فوائد المسؤولية الاجتماعية للشركات، ولكن بعد السبعينيات تحول التركيز بين نظريات المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى مفهوم أوسع وأكثر توجهاً نحو أصحاب المصلحة،وبالمقابل فان الشركات التي تفشل في الوفاء بمسؤولياتها قد يترتب عليها الرقابة التنظيمية والغرامات وتواجه فرص عمل ضائعة وتدني سمعتها على المدى الطويل (Quazi 2003)

يتمحور دور المسؤولية الاجتماعية للشركات حول مراعاة جميع أصحاب المصلحة وأخذ الجوانب البيئية والاجتماعية للعمليات اليومية في الاعتبار (Sebhatu & Enquist 2007). وبالتالي المسؤولية الاجتماعية للشركات هي المفهوم الذي تكون فيه المنظمة مسؤولة عن تأثيرها على جميع أصحاب المصلحة المعنيين، يوضح الشكل رقم (2) مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات:

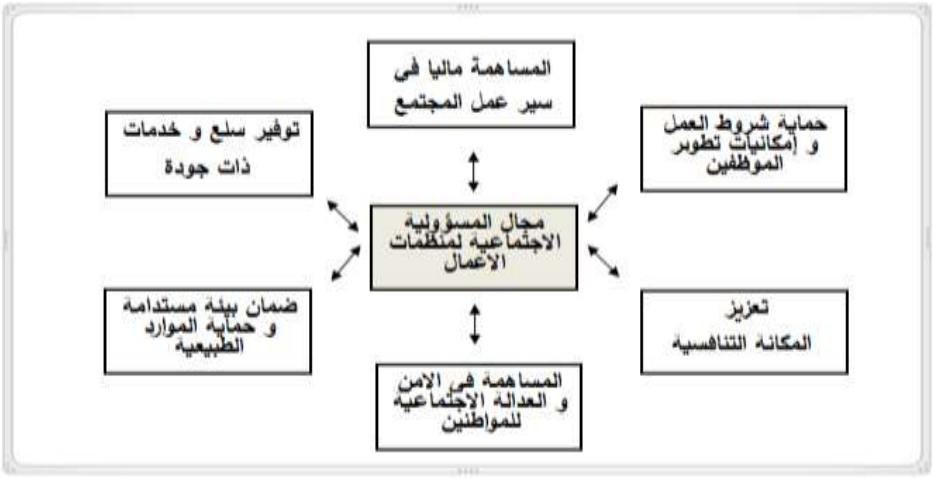

شكل (2) مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات

Source: Rodic (2007). RSE–le développement d'un cadre européen mémoire de fin d'études institut européen de l'université de Genève P 13

أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

قدم (Carroll 1991) نموذجا يحدد المسؤولية الكاملة التي تتحملها الأعمال التجارية تجاه المجتمع ولخصها في أربع ابعاد: المسؤولية الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية، حيث تشير المسؤولية الاقتصادية إلى كونها مربحة ومستدامة اقتصاديًا. بدون الربح لا توجد قوة دافعة للأعمال وأخلاقيات العمل. اما المسؤولية القانونية تعني الالتزام بالامتثال للقوانين واللوائح. ويذكر (Carroll 1991)) أن الفرق يكمن بين الشركات التي تتبع القانون لأنها لا تستطيع دفع الغرامة. واما المسؤولية الأخلاقية تشيرإلى الالتزام بفعل ما هو صحيح حتى لو لم يكن ذلك مطلوبًا بموجب القانون أو القواعد الأخرى، وتدعو إلى ثقافة مؤسسية تنظر إلى الشركة نفسها كمواطن في المجتمع، مع نوع الالتزامات التي تستلزمها المواطنة عادةً. واخيراً تشير المسؤولية الخيرية إلى كيفية انخراط الشركات في القضايا الاجتماعية التي لا ترتبط بشكل مباشر بأنشطتها التجارية، إنها تنطوي على اتخاذ إجراءات لتحسين ودعم المجتمع بنشاطات لا ترتبط في عمليات المنظمة اليومية.

يتضح من النموذج الذي أعده (Carroll 1991) أن الشركات ليس عليها واجب ايجاد الثروة فحسب، بل تتحمل أيضا مسؤولية مواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية بما يتجاوز الجوانب الاقتصادية والقانونية، مثل المتطلبات الأخلاقية والإجراءات الخيرية التي تقوم بها الشركات لصالح المجتمع.

وعلى الصعيد الاخر يرتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية ارتباطا وثيقا مع مفهوم التنمية المستدامة بالنسبة للشركات، حيث يمكن تعريف التنمية المستدامة: على أنها التنمية التي قادرة على تلبية احتياجات الاجيال الحاضره دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة عن تلبية احتياجاتها (فولي و حسن، 2019)، وتساهم الشركات من خلال مسؤوليتها الاجتماعية في مراعاة الأبعاد المعروفة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي، الاجتماعي و البيئي وهذه الأبعاد الثلاثة لها نفس القدر من الأهمية بالنسبة للاستدامة (عبد اللاوي و جرادي، 2017)، وأن التحديات التي تواجه استدامة الشركات تتعلق بكيفية تعامل الشركات مع كل بُعد من تلك الأبعاد وبكيفية إدارتها والجمع بينها (قهواجي و بن حسان ، 2016).

- **البعد الاقتصادي**: يرتبط هذا البعد بالربح حيث يتمثل بدور المؤسسة في البحث عن الفعالية للمدراء وعن المردودية للمساهمين.
- **البعد الاجتماعي**: يرتبط هذا البعد بالمجتمع و يتمثل بدور المنظمة في الأخذ في الحسبان المكاسب التي تعود على المتعاملين المعنيين من أفراد المجتمع.
- **البعد البيئي**: يرتبط هذا البعد بالكون، ويتمثل دور المنظمة في الحفاظ أو حماية كل ما له علاقة بالبيئة: مناخ، أقاليم، مجتمعات إنسانية، حيوانات و مساحات خضراء، والتقليل من التأثير البيئي إلى الحد الأدنى (Schaltegger & Bennett Burritt 2006).
- تتعلق المسؤولية البيئية بضمان تعزيز وعي المنظمة وعملائها والمقاولين بكيفية تأثر البيئة بالأنشطة التجارية، وكيفية استخدام الشركة للموارد بكفاءة، وأن تكون المنتجات غير

خطرة، وأن يكون التسليم صديقًا للبيئة قدر الإمكان (Savitz & Weber 2013).

بناءا على ما سبق بعرض أبعاد المسؤولية الاجتماعية اعتمدت الدراسة الحالية في انموذجها على اعتماد أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات حسب الابعاد المنبثقة من التنمية المستدامة والابعاد التي وضعها (Carroll 1991)، فتناولت الأبعاد التالية المسؤولية الاقتصادية والمسؤولية الاخلاقية والمسؤولية البيئية كأبعاد تتناسب مع طبيعة الدراسة.

تناولت دراسة مصطفى واخرون (2022) البحث على العلاقة بين نظم الادارة البيئية ومنظومة تدوير المخلفات الصلبة، واعتمد البحث على المنهج الوصفى التحليلى للوصول إلى أهدافه، وتم تصميم الاستبانة كاداة لجمع البيانات وتم توزيعها بإسلوب العينة العشوائية من العاملين فى إدارات الإنتاج والمخازن والسلامة والصحة المهنية بالمصانع الموجودة بمدينة العبور وعددهم 383 مفردة، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج اهمها ان هناك علاقة ارتباط طردى قوية بين نظم الإدارة البيئية وتدوير المخلفات الصلبة وذلك فى جميع الأبعاد حيث كان ترتيبها من حيث قوة الإرتباط: الأداء البيئى، مكافحة التلوث، تخفيض النفايات البيئية، ثم الأهداف البيئية. (مصطفى، رفاعى، و زكريا، 2022).

تطرقت دراسة رجب واخرون (2020) إلى توضيح أهمية أهمية نظم الإدارة البيئية وتطورها، مع التركيز على خصائص وتميز الإدارة البيئية التي تمكنها من أداء وظائفها بشكل متكامل، كما تم استعراض أنواع المدارس الفكرية التي توضح أساليب الإدارة البيئية، بالإضافة إلى التطرق إلى المواصفات القياسية المتعلقة بنظم الإدارة البيئية والإطار العام للمحاسبة الإدارية في مجال التكاليف البيئية ومصادر التلوث البيئي، توصلت الدراسة على التأكيد على دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التوازن بين تطلعات التنمية المستدامة وأهدافها الاقتصادية، وأن الالتزام بالتشريعات البيئية يسهم في تحقيق هذا التوازن، تم تسليط الضوء على دور نظام الإدارة البيئية كأداة إدارية مرنة تساعد المؤسسات على فهم وتحسين الجوانب البيئية لأنشطتها. وتم التأكيد على أهمية اتباع المؤسسات لمنهج موحد للمواصفات البيئية، مع التركيز على المواصفة ISO 14001 كمثال على هذه المواصفات،

وأن الالتزام بتنفيذ هذه الهياكل يضمن استمرار التوافق البيئي وتعظيم الآثار البيئية الإيجابية للمشروعات (رجب، عبده، و الخولي، 2020).

هدفت دراسة الصاوي ودباغ (2021) إلى توصيف كل من ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء وأبعاد المسئولية الاجتماعية في قطاع الخدمات الحكومية بإمارة عجمان، اعتمدت الدراسة على قائمة استقصاء لجمع البيانات باستخدام أسلوب الحصر الشامل لعدد 135 عاملا بقطاع الخدمات الحكومية بعجمان. أبرزت النتائج أنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين إدراك العاملين بالقطاع محل الدراسة حول مستوي ممارساتهم للمسئولية الاجتماعية وفقا لاختلاف خصائصهم الديموغرافية (النوع، السن، مدة الخدمة، الجهة التي يعملون بها). وتوصل الباحثان إلي أنه توجد علاقة طردية دالة إحصائيًا في بين كل من أبعاد ممارسات الموارد البشرية الخضراء منفردة ومجتمعه وأبعاد ممارسات المسئولية الاجتماعية (الصاوي و الدباغ، 2021).

هدفت دراسة ابورمان (2017) إلى الكشف عن أثر مكونات الثقافة التنظيمية في تبني نظام الإدارة البيئية في الجامعة، حيث تم بناء استبانة بغرض جمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (274) موظفاً في جامعة البلقاء التطبيقية، تم اختيارهم بأسلوب العينة العشوائية البسيطة. وقد أظهرت النتائج أن مستوى توافر مكونات الثقافة التنظيمية بشكل عام وفي المراحل المختلفة يقع ضمن المستوى المتوسط باستثناء المعتقدات التنظيمية والذي وجد أنه يُمارس بمستوى مرتفع، كما أظهرت أن توافر مكونات الثقافة التنظيمية بشكل عام تفسر ما نسبته (51.1٪) من تبني نظام الإدارة البيئية، وأن أكثر مكونات الثقافة التنظيمية تأثيراً في تبني نظام الإدارة البيئية هو المعتقدات التنظيمية، يليه في التأثير التوقعات التنظيمية ثم القيم التنظيمية. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، منها استثمار نتائج الدراسة التي أكدت على وجود تأثير فاعل لمكونات الثقافة التنظيمية في إحداث تغيير ملموس في تبني وإنجاح نظام الإدارة البيئية لأن تطبيقها يؤدي إلى تحقيق أهداف الجامعة والمجتمع في التنمية المُستدامة (ابورمان، أثر مكونات الثقافة التنظيمية في تبني نظام الإدارة البيئية في جامعة البلقاء التطبيقية، 2017).

الطريقة والإجراءات

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المتضمن استخدام أسلوب المسح الميداني في جمع البيانات بواسطة الاستبانة وتحليلها، كما تم إجراء مسح مكتبي للإطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية والوقوف عند أهمها، والذي شكّل رافداً مناسباً لهذه الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في شركة البوتاس العربية، ويبلغ عدد العاملين فيها (2340) عاملاً وعاملة (حسب التقارير السنوية لعام 2023). وقد تم تطبيق معادلة المعاينة لثومبسون (Thompson 2002)، لسحب عينة الدراسة، وقد بلغ عدد العينة المطلوبة لتمثيل المجتمع (330) عاملاً في شركة البوتاس العربية، تم اختيارهم بالاعتماد على أسلوب العينة العشوائية البسيطة، وبعد توزيع أداة الدراسة عليهم إلكترونياً، استجاب جميع أفراد العينة على الأداة.

أداة الدراسة:

تم إعداد استبانة لجمع البيانات، تشتمل على (26) فقرة تتوزع في مجالين: المجال الأول يقيس المتغير المستقل (تطبيق نظام الإدارة البيئية في شركة البوتاس العربية) ويضمّ هذا المجال (8) فقرات، أما المجال الثاني فيقيس المتغير التابع (تطبيق المسؤولية الاجتماعية في شركة البوتاس العربية) ويضمّ هذا المجال (18) فقرة، تتوزع بالتساوي على ثلاثة أبعاد: "المسؤولية الاقتصادية= 6 فقرات، المسؤولية الأخلاقية= 6 فقرات، المسؤولية البيئية= 6 فقرات". وتم تصميم الاستجابة على الفقرات تبعاً لتدريج ليكرت (Likert) الخماسي: (موافق بشدة = 5، موافق= 4، محايد= 3، لا أوافق= 2، لا أوافق إطلاقاً= 1).

صدق أداة الدراسة وثباتها:

تم التحقق من صدق محتوى الأداة من خلال مجموعة من المختصين في الجامعات الأردنية، وعددهم سبعة محكمين، وتم إجراء التعديلات اللازمة وفقاً لما أبدوه من

ملاحظات، كذلك فقد تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي للفقرات في الأداة، بعد تطبيقها على عينة استطلاعية (ن=30)، ثم استخراج معامل ارتباط بيرسون Pearson) (Correlation، لكل فقرة مع درجة بُعدها أو المجال الواردة فيه، كما في الجدول (1).

الجدول (1) نتائج صدق الاتساق الداخلي للفقرات في الأداة (ن=30)

المجال الأول: تطبيق نظام الإدارة البيئية (المتغير المستقل)					
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
1	0.861**	4	0.718**	7	0.892**
2	0.881**	5	0.905**	8	0.855**
3	0.837**	6	0.847**	---	---
المجال الثاني: تطبيق المسؤولية الاجتماعية (المتغير التابع)					
بُعد المسؤولية الاقتصادية		بُعد المسؤولية الأخلاقية		بُعد المسؤولية البيئية	
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
9	0.792**	15	0.851**	21	0.693**
10	0.829**	16	0.894**	22	0.798**
11	0.799**	17	0.903**	23	0.756**
12	0.814**	18	0.688**	24	0.783**
13	0.884**	19	0.836**	25	0.868**
14	0.860**	20	0.852**	26	0.848**

** دال إحصائياً ($\alpha \leq 0.01$).

تدلّ نتائج معاملات الارتباط لفقرات الأداة الواردة في الجدول (1) وجود ارتباط عالٍ بين كل فقرة مع المجال أو البُعد الواردة فيه، مما يؤشر إلى صدق الاتساق للفقرات في الأداة، حيث جاءت جميع معاملات الارتباط بقيم مرتفعة وموجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$)، وبعد التحقق من صدق الاتساق الداخلي، تم حساب ثبات الأداة، باستخراج معامل (Cronbach's alpha)، الذي يُبيّنه الجدول (2).

الجدول (2) معاملات ثبات الأداة (ن=30)

المجال	الأبعاد	عدد العبارات	معامل ألفا
المجال الأول: تطبيق نظام الإدارة البيئية (المتغير المستقل)		8	0.919
المجال الثاني: تطبيق المسؤولية الاجتماعية (المتغير التابع)	بُعد المسؤولية الاقتصادية	6	0.891
	بُعد المسؤولية الأخلاقية	6	0.904
	بُعد المسؤولية البيئية	6	0.887
	المجال الثاني (الكلّي)	18	0.911

تُشير قيم الثبات في الجدول (2) أن الأداة تتصف بدرجة عالية من الثبات، إذ بلغ معامل الثبات للمجال الأول الذي يقيس المتغير المستقل (تطبيق نظام الإدارة البيئية) ما قيمته (0.919)، وبلغ معامل الثبات الكلي للمجال الثاني الذي يقيس المتغير التابع (تطبيق المسؤولية الاجتماعية) ما قيمته (0.911)، وهذه القيم ملائمة لاعتبار أداة الدراسة ثابتة.

المعالجات الإحصائية:

تم استخدام برنامج (SPSS-V.25) في تحليل البيانات التي تم جمعها، كما يلي:

للإجابة عن السؤالين الأول والثاني من تساؤلات الدراسة، تم استخدام المقاييس الإحصائية الوصفية (Descriptive Statistics)، ولتفسير قيم المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة حول واقع تطبيق نظام الإدارة البيئية وممارسة المسؤولية الاجتماعية في شركة البوتاس العربية، تم تحديد طول الفئة وفقاً للمعادلة الآتية:

طول الفئة = المدى ÷ عدد الفئات (مرتفع، متوسط، منخفض)

المدى = أكبر قيمة لفئات الإجابة – أصغر قيمة لفئات الإجابة

المدى = 5 – 1 = 4، وبالتالي يكون طول الفئة= 4 ÷ 3 = 1.33

وعليه تكون الأوزان على النحو الآتي:

المتوسط الحسابي بين (1.00-2.33) يشير إلى أن واقع تطبيق نظام الإدارة البيئية وممارسة المسؤولية الاجتماعية في شركة البوتاس العربية بدرجة منخفضة.

المتوسط الحسابي بين (2.34-3.67) يشير إلى أن واقع تطبيق نظام الإدارة البيئية وممارسة المسؤولية الاجتماعية في شركة البوتاس العربية بدرجة متوسطة.

المتوسط بين (3.68-5.00) يشير إلى أن واقع تطبيق نظام الإدارة البيئية وممارسة المسؤولية الاجتماعية في شركة البوتاس العربية بدرجة مرتفعة.

لاختبار فرضيات الدراسة، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) للكشف عن أثر تطبيق نظام الإدارة البيئية كمتغير مستقل، على ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل عام وفي كل بُعد من أبعادها الثلاثة (بُعد المسؤولية الاقتصادية، بُعد المسؤولية الأخلاقية، بُعد المسؤولية البيئية.

نتائج الدراسة:

نتائج السؤال الأول: ما واقع تطبيق نظام الإدارة البيئية في شركة البوتاس العربية من وجهة نظر العاملين فيها؟

جرى استخراج الإحصاءات الوصفية (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الترتيب) لاستجابات أفراد العينة على المجال الأول من الأداة الذي يقيس واقع تطبيق نظام الإدارة البيئية في شركة البوتاس العربية، والجدول (3) يُبيّن النتائج.

الجدول (3) الإحصاءات الوصفية لاستجابات أفراد العينة حول واقع تطبيق نظام الإدارة البيئية في شركة البوتاس العربية

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق	الترتيب
1	تركز إستراتيجية الشركة على المتغيرات البيئية من خلال وجود نظام بيئي معتمد لديها	3.61	0.89	متوسطة	2
2	تقوم إدارة الشركة بإجراء دراسات موضوعها الأثر البيئي المباشر وغير المباشر للنشاطات التي تمارسها	3.43	0.91	متوسطة	5
3	توفر إدارة الشركة مركزا لمتابعة استهلاك الموارد مثل الكهرباء والمياه والوقود والورق	3.58	0.90	متوسطة	3
4	تعتمد إدارة الشركة على سياسة أساسها الإبداع تهدف إلى تطوير تكنولوجيا جديدة تسمح بالتقليل من الآثار السلبية الناجمة عن الانبعاثات التي يسببها النشاط الإنتاجي للشركة	3.19	0.92	متوسطة	7
5	تتواءم الخدمات التي تقدمها الشركة مع المتطلبات البيئية	3.70	0.85	مرتفعة	1
6	يتسم النظام البيئي في الشركة بالمرونة	3.55	0.90	متوسطة	4
7	تفصح إدارة الشركة بتقاريرها عن التحديات البيئية	3.36	0.96	متوسطة	6
8	تسعى إدارة الشركة التعرف على تطلعات العمال من خلال الاستقصاءات خاصة في المجالات البيئية وظروف العمل (الصحة، السلامة المهنية)	2.58	0.87	متوسطة	8
	المتوسط العام لتطبيق نظام الإدارة البيئية	3.38	0.66	متوسطة	---

يتبيّن من النتائج في الجدول (3) أن واقع تطبيق نظام الإدارة البيئية في شركة البوتاس العربية، جاء ضمن درجة التطبيق "متوسطة"، إذ بلغ متوسط استجابات أفراد العينة على مجال تطبيق نظام الإدارة البيئية (3.38)، وبانحراف معياري (0.66).

وبالنسبة للمؤشرات الدالّة على تطبيق نظام الإدارة البيئية في شركة البوتاس العربية، فقد تراوحت استجابات أفراد العينة ما بين درجة التطبيق "متوسطة" و "مرتفعة"، حيث كان هناك مؤشر واحد فقط يقع ضمن درجة التطبيق "مرتفعة"، و (7) مؤشرات تقع ضمن درجة التطبيق "متوسطة"، حيث حصل المؤشر الوارد في الفقرة (5) " تتواءم الخدمات التي تقدمها الشركة مع المتطلبات البيئية" على الترتيب الأول بمتوسط (3.70) وانحراف معياري (0.85) وبدرجة تطبيق مرتفعة، بينما جاء المؤشر الوارد في الفقرة (8) "تسعى إدارة

الشركة التعرف على تطلعات العمال من خلال الاستقصاءات خاصة في المجالات البيئية و ظروف العمل (الصحة، السلامة المهنية)" أخيراً من حيث الترتيب، وبمتوسط حسابي (2.58) وانحراف معياري (0.87) وبدرجة تطبيق متوسطة.

نتائج السؤال الثاني: ما درجة ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات (المسؤولية الاقتصادية، المسؤولية الأخلاقية، المسؤولية البيئية) في شركة البوتاس العربية من وجهة نظر العاملين فيها ؟

جرى استخراج الإحصاءات الوصفية (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الترتيب) لاستجابات أفراد العينة على المجال الثاني من الأداة الذي يقيس ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات بأبعادها الثلاثة، في شركة البوتاس العربية، والجدول (4) يُبيّن النتائج.

الجدول (4) الإحصاءات الوصفية لاستجابات أفراد العينة حول ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات بأبعادها الثلاثة في شركة البوتاس العربية

الأبعاد	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
بُعد المسؤولية الاقتصادية	9	تهتم إدارة الشركة بالفئات الأقل حظّاً بدعم أنشطتهم الاقتصاديّة الصديقة للبيئة	3.13	0.99	متوسطة	4
	10	تُعزّز إدارة الشركة المسؤوليّة المجتمعيّة في المجالات الاقتصاديّة	3.35	0.97	متوسطة	2
	11	تدعم إدارة الشركة المشاريع المجتمعيّة الإنتاجيّة الصديقة للبيئة	3.04	0.94	متوسطة	5
	12	تنتهج إدارة الشركة مبادرات مع الموردين من أجل العمل سويا على تصميم و تطوير منتجات يراعى فيها البعد البيئي تهدف إلى التقليل من الانبعاثات الناجمة عن النشاط الإنتاجي للشركة	2.85	0.91	متوسطة	6
	13	تتابع إدارة الشركة التطورات في المجالات الاقتصادية التي قد تصدر من السلطات الحكومية و التي قد يكون لها تأثير على أداء ونشاطات الشركة	3.77	0.82	مرتفعة	1
	14	تعمل إدارة الشركة على تقصّي احتياجات المجتمع للمحافظة على البيئة وتلبّيتها من خلال نشر أنشطة صديقة للبيئة	3.16	0.88	متوسطة	3
		المتوسط العام لتطبيق بُعد المسؤولية الاقتصادية	3.22	0.69	متوسطة	--

بعد المسؤولية الأخلاقية	15	تدعم إدارة الشـــركة المبادرات المختلفة ذات المردود الإيجابي على المجتمع المتعلقة بالبيئة معتمدة على عامليها ذو الوعي البيئي	3.48	0.89	متوسطة	6
	16	تتبنّى إدارة الشـــركة ثقافة الحوار كأهم الآليات لتحقيق الشراكة المجتمعيّة	3.72	0.86	مرتفعة	4
	17	تلتزم إدارة الشركة بان تقوم بكافة نشاطاتها بما يراعي فيها القيم الأخلاقية للمجتمع	3.86	0.84	مرتفعة	1
	18	تُعزّز إدارة الشركة السلوك والتعامل الأخلاقي للعاملين الذي يتطابق مع الأنظمة والقوانين السائدة	3.78	0.80	مرتفعة	3
	19	تحترم إدارة الشـــركة مبادئ حقوق الإنســـان من خلال تعاملاتها	3.81	0.78	مرتفعة	2
	20	تدعم إدارة الشركة البنى التحتية في المجتمع التي يراعي بها المحافظة على الموارد الطبيعية ودون الإضرار بها	3.52	0.89	متوسطة	5
	المتوسط العام لتطبيق بُعد المسؤولية الأخلاقية		3.70	0.49	مرتفعة	--

بعد المسؤولية البيئية	21	تُســهم إدارة الشــركة في نشــر الوعي البيئي بين فئات المجتمع من خلال عقد ندوات ودورات متخصّصة.	2.76	0.76	متوسطة	6
	22	تقوم إدارة الشــركة بدراســات علميّة عن التلوّث البيئي ومعالجته	3.27	0.88	متوسطة	2
	23	تعمل إدارة الشركة على إجراء حملات للتوعية للعاملين بأساليب مكافحة التلوّث البيئي بأشكاله المختلفة	3.08	0.91	متوسطة	5
	24	تُسهم إدارة الشركة في حملات التشجير وزيادة المساحة الخضراء في البيئة المحليّة	3.25	0.92	متوسطة	3
	25	توزّع إدارة الشركة مطويّات تثقيفيّة في المجتمع المحلّي خاصّة بآلية المحافظة على البيئة	3.12	0.89	متوسطة	4
	26	تُعزز إدارة الشركة في الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعيّة	3.42	0.88	متوسطة	1
	المتوسط العام لتطبيق بُعد المسؤولية البيئية		3.15	0.65	متوسطة	--
	المتوسط العام لتطبيق المسؤولية الاجتماعية (الكلي)		**3.35**	**0.56**	**متوسطة**	--

يتبيّن من النتائج في الجدول (4) أن ممارسة المسؤولية الاجتماعية بشكل عام، في شركة البوتاس العربية جاءت ضمن الدرجة "متوسطة"، إذ بلغ متوسط استجابات أفراد العينة على مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية ككل (3.35)، وبانحراف معياري (0.56). وبالنسبة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية الثلاثة، فقد جاء بُعد المسؤولية الأخلاقية أولاً، بمتوسط (3.70) وانحراف معياري (0.49) وبدرجة ممارسة مرتفعة، وجاء بُعد المسؤولية

الاقتصادية في الترتيب الثاني بمتوسط (3.22) وانحراف معياري (0.69) وبدرجة ممارسة متوسطة، وجاء بُعد المسؤولية البيئية في الترتيب الثالث والأخير، بمتوسط (3.15) وانحراف معياري (0.65) وبدرجة ممارسة متوسطة.

وبالنسبة للمؤشرات الدالة على ممارسة الأبعاد الثلاثة للمسؤولية الاجتماعية للشركات، فكانت كما يلي:

تراوحت استجابات أفراد العينة على فقرات بُعد المسؤولية الاقتصادية ما بين درجة الممارسة "متوسطة" و "مرتفعة"، حيث كان حصلت فقرة واحد فقط على درجة ممارسة "مرتفعة"، و (5) فقرات على درجة ممارسة "متوسطة"، وحصل المؤشر الوارد في الفقرة (13) "تتابع إدارة الشركة التطورات في المجالات الاقتصادية التي قد تصدر من السلطات الحكومية و التي قد يكون لها تأثير على أداء ونشاطات الشركة" على الترتيب الأول بمتوسط (3.77) وانحراف معياري (0.82) وبدرجة ممارسة مرتفعة، بينما جاء المؤشر الوارد في الفقرة (12) "تنتهج إدارة الشركة مبادرات مع الموردين من أجل العمل سويا على تصميم و تطوير منتجات يراعى فيها البعد البيئي تهدف إلى التقليل من الانبعاثات الناجمة عن النشاط الإنتاجي للشركة" أخيراً من حيث الترتيب، وبمتوسط حسابي (2.85) وانحراف معياري (0.91) وبدرجة ممارسة متوسطة.

تراوحت استجابات أفراد العينة على فقرات بُعد المسؤولية الأخلاقية ما بين درجة الممارسة "متوسطة" و "مرتفعة"، حيث كان حصلت فقرتان على درجة ممارسة "مرتفعة"، و (4) فقرات على درجة ممارسة "متوسطة"، وحصل المؤشر الوارد في الفقرة (17) "تلتزم إدارة الشركة بان تقوم بكافة نشاطاتها بما يراعي فيها القيم الأخلاقية للمجتمع" على الترتيب الأول بمتوسط (3.86) وانحراف معياري (0.84) وبدرجة ممارسة مرتفعة، بينما جاء المؤشر الوارد في الفقرة (15) "تدعم إدارة الشركة المبادرات المختلفة ذات المردود الإيجابي على المجتمع المتعلقة بالبيئة معتمدة على عامليها ذو الوعي البيئي" أخيراً من حيث الترتيب، وبمتوسط حسابي (2.48) وانحراف معياري (0.89) وبدرجة ممارسة متوسطة.

جاءت استجابات أفراد العينة على فقرات بُعد المسؤولية البيئية ضمن درجة الممارسة "متوسطة" على جميع الفقرات، وقد حصل المؤشر الوارد في الفقرة (26) "تُعزز

إدارة الشركة في الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعيّة" على الترتيب الأول بمتوسط (3.42) وانحراف معياري (0.88) وبدرجة ممارسة متوسطة، وجاء المؤشر الوارد في الفقرة (21) "تُسهم إدارة الشركة في نشر الوعي البيئي بين فئات المجتمع من خلال عقد ندوات ودورات متخصّصة" أخيراً من حيث الترتيب، وبمتوسط حسابي (2.76) وانحراف معياري (0.76) وبدرجة ممارسة متوسطة.

نتائج السؤال الثالث: ما أثر تطبيق نظام الإدارة البيئية على ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات في شركة البوتاس العربية من وجهة نظر العاملين فيها ؟

تم الإجابة عن هذا السؤال من خلال اختبار فرضيات الدراسة، كما يلي:

اختبار الفرضية الرئيسة، ونصّها: H01: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق نظام الإدارة البيئية على ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات في شركة البوتاس العربية من وجهة نظر العاملين فيها.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل (Simple Linear Regression)، للكشف عن أثر تطبيق نظام الإدارة البيئية على ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات ككل، في شركة البوتاس العربية، كما في الجدول (5).

الجدول (5) نتائج تحليل (Simple Linear Regression)، للكشف عن أثر تطبيق نظام الإدارة البيئية على ممارسة المسؤولية الاجتماعية ككل

(المتغير المستقل)	معامل التأثير (B)	الخطأ المعياري	(β)	قيمة (t) المحسوبة	مستوى الدلالة
الثابت (Constant)	0.785	0.066		11.906	0.000
تطبيق نظام الإدارة البيئية	0.761	0.019	0.910	39.746	*0.001
قيمة (F) = *1579.761	R = *0.910			معامل التحديد (R^2) = 0.828	

* دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). المتغير التابع: ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات (الكلي).

يتبيّن من الجدول (5) أن هناك علاقه ارتباطية طردية وقوية بين تطبيق نظام الإدارة البيئية، وممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات (الكلي) في شركة البوتاس العربية، حيث

بلغت قيمة معامل الارتباط (0.910)، كما بلغت قيمه معامل التحديد (R^2) ما قيمته (0.828) مما يشير إلى أن تطبيق نظام الإدارة البيئية يفسر ما قيمته (82.2٪) من ممارسة المسؤولية الاجتماعية بشكل عام في شركة البوتاس العربية، وقد بلغت قيمه (F) المحسوبة (1579.761) للنموذج، وهي قيمة دالة إحصائياً عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$)، ومن خلال قيم بيتا و "ت" يتضح أن تطبيق نظام الإدارة البيئية يؤثر إيجابياً في ممارسة شركة البوتاس العربية للمسؤولية الاجتماعية بشكل عام، حيث بلغت قيمة (β= 0.910) وقيمة (t=39.746) وبدلالة إحصائية (α = 0.001)، كما يتّضح من خلال قيمة معامل التأثير (B) والبالغة (0.761) أن الزيادة في تطبيق نظام الإدارة البيئية بقيمة وحدة واحدة يؤدي إلى تحسين ممارسة المسؤولية الاجتماعية بشكل عام بنسبة (76.1٪) من هذه الوحدة، بالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسة، وقبول الفرضية البديلة التي تثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق نظام الإدارة البيئية على ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات في شركة البوتاس العربية.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى، ونصّها: H01-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق نظام الإدارة البيئية على ممارسة المسؤولية الاقتصادية من وجهة نظر العاملين في شركة البوتاس العربية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل (Simple Linear Regression)، للكشف عن أثر تطبيق نظام الإدارة البيئية على ممارسة المسؤولية الاقتصادية في شركة البوتاس العربية، كما في الجدول (6).

الجدول (6) نتائج تحليل (Simple Linear Regression)، للكشف عن أثر تطبيق نظام الإدارة البيئية على ممارسة المسؤولية الاقتصادية

(المتغير المستقل)	معامل التأثير (B)	الخطأ المعياري	(β)	قيمة (t) المحسوبة	مستوى الدلالة
الثابت (Constant)	0.121	0.090		1.347	0.179
تطبيق نظام الإدارة البيئية	0.917	0.026	0.888	35.036	٭0.001
قيمة (F) = ٭1227.529		R = ٭0.888		معامل التحديد (R^2) = 0.789	

٭ دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). المتغير التابع: ممارسة المسؤولية الاقتصادية.

يتّضح من الجدول (6) أن هناك علاقه ارتباطية طردية وقوية بين تطبيق نظام الإدارة البيئية، وممارسة المسؤولية الاقتصادية في شركة البوتاس العربية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.888)، كما بلغت قيمه معامل التحديد (R^2) ما قيمته (0.789) مما يشير إلى أن تطبيق نظام الإدارة البيئية يفسر ما قيمته (78.9٪) من ممارسة المسؤولية الاقتصادية في شركة البوتاس العربية، وقد بلغت قيمه (F) المحسوبة (1227.529) للنموذج، وهي قيمة إحصائياً عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$)، ومن خلال قيم بيتا و "ت" يتضح أن تطبيق نظام الإدارة البيئية يؤثر إيجابياً في ممارسة شركة البوتاس العربية للمسؤولية الاقتصادية، حيث بلغت قيمة (β= 0.888) وقيمة (t=35.036) وبدلالة إحصائية (α = 0.001)، كما يتّضح من خلال قيمة معامل التأثير (B) والبالغة (0.917) أن الزيادة في تطبيق نظام الإدارة البيئية بقيمة وحدة واحدة يؤدي إلى تحسين ممارسة المسؤولية الاقتصادية بنسبة (91.7٪) من هذه الوحدة. وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى، وقبول الفرضية

البديلة التي تثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق نظام الإدارة البيئية على ممارسة المسؤولية الاقتصادية في شركة البوتاس العربية.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية، ونصّها: H01-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق نظام الإدارة البيئية على ممارسة المسؤولية الأخلاقية من وجهة نظر العاملين في شركة البوتاس العربية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل (Simple Linear Regression)، للكشف عن أثر تطبيق نظام الإدارة البيئية على ممارسة المسؤولية الأخلاقية في شركة البوتاس العربية، كما في الجدول (7).

الجدول (7) نتائج تحليل (Simple Linear Regression)، للكشف عن أثر تطبيق نظام الإدارة البيئية على ممارسة المسؤولية الأخلاقية

(المتغير المستقل)	معامل التأثير (B)	الخطأ المعياري	(β)	قيمة (t) المحسوبة	مستوى الدلالة
الثابت (Constant)	1.783	0.088		20.169	0.000
تطبيق نظام الإدارة البيئية	0.567	0.026	0.773	22.047	٭0.001
قيمة (F) = ٭486.058		R = ٭0.773		معامل التحديد (R^2) = 0.597	

٭ دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

المتغير التابع: ممارسة المسؤولية الأخلاقية.

يتّضح من الجدول (7) أن هناك علاقه ارتباطية طردية وقوية بين تطبيق نظام الإدارة البيئية، وممارسة المسؤولية الأخلاقية في شركة البوتاس العربية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.773)، كما بلغت قيمه معامل التحديد (R^2) ما قيمته (0.597) مما يشير إلى أن تطبيق نظام الإدارة البيئية يفسر ما قيمته (59.7٪) من ممارسة المسؤولية الأخلاقية في شركة البوتاس العربية، وقد بلغت قيمه (F) المحسوبة (486.058) للنموذج، وهي قيمة إحصائياً عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$)، ومن خلال قيم بيتا و "ت" يتضح أن تطبيق نظام الإدارة البيئية يؤثر إيجابياً في ممارسة شركة البوتاس العربية للمسؤولية الأخلاقية، حيث بلغت قيمة (β=0.773) وقيمة (t=22.047) وبدلالة إحصائية (α = 0.001)، كما يتّضح من خلال قيمة معامل التأثير (B) والبالغة (0.567) أن الزيادة في تطبيق نظام

الإدارة البيئية بقيمة وحدة واحدة يؤدي إلى تحسين ممارسة المسؤولية الأخلاقية بنسبة (56.7٪) من هذه الوحدة.

وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية، وقبول الفرضية البديلة التي تثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق نظام الإدارة البيئية على ممارسة المسؤولية الأخلاقية في شركة البوتاس العربية.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة، ونصّها: H01-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق نظام الإدارة البيئية على ممارسة المسؤولية البيئية من وجهة نظر العاملين في شركة البوتاس العربية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل (Simple Linear Regression)، للكشف عن أثر تطبيق نظام الإدارة البيئية على ممارسة المسؤولية البيئية في شركة البوتاس العربية، كما في الجدول (8).

الجدول (8) نتائج تحليل (Simple Linear Regression)، للكشف عن أثر تطبيق نظام الإدارة البيئية على ممارسة المسؤولية البيئية

(المتغير المستقل)	معامل التأثير (B)	الخطأ المعياري	(β)	قيمة (t) المحسوبة	مستوى الدلالة
الثابت (Constant)	0.449	0.107		4.213	0.000
تطبيق نظام الإدارة البيئية	0.800	0.031	0.819	25.829	٭0.001
قيمة (F) = ٭667.113	R = ٭0.819		معامل التحديد (R^2) = 0.670		

٭ دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

المتغير التابع: ممارسة المسؤولية البيئية.

يتبيّن من الجدول (8) أن هناك علاقه ارتباطية طردية وقوية بين تطبيق نظام الإدارة البيئية، وممارسة المسؤولية البيئية في شركة البوتاس العربية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.819)، كما بلغت قيمه معامل التحديد (R^2) ما قيمته (0.670) مما يشير إلى أن تطبيق نظام الإدارة البيئية يفسر ما قيمته (67٪) من ممارسة المسؤولية البيئية في شركة

البوتاس العربية، وقد بلغت قيمه (F) المحسوبة (667.113) للنموذج، وهي قيمة إحصائياً عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$)، ومن خلال قيم بيتا و "ت" يتضح أن تطبيق نظام الإدارة البيئية يؤثر إيجابياً في ممارسة شركة البوتاس العربية للمسؤولية البيئية، حيث بلغت قيمة ($\beta=0.819$) وقيمة ($t=25.829$) وبدلالة إحصائية ($\alpha = 0.001$)، كما يتّضح من خلال قيمة معامل التأثير (B) والبالغة (0.800) أن الزيادة في تطبيق نظام الإدارة البيئية بقيمة وحدة واحدة يؤدي إلى تحسين ممارسة المسؤولية البيئية بنسبة (80٪) من هذه الوحدة.

وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة، وقبول الفرضية البديلة التي تثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق نظام الإدارة البيئية على ممارسة المسؤولية البيئية في شركة البوتاس العربية.

التوصيات:

بناء على النتائج توصي الدراسة بما يلي:

1. توصي الدراسة على اصحاب القرار في شركة البوتاس العمل على زيادة الوعي بأهمية تحملها للمسئولية الاجتماعية وذلك من خلال عقد الندوات والمؤتمرات.
2. توصي الدراسة على اصحاب القرار في شركة البوتاس في تكثيف الجهود للتعرف على تطلعات العمال من خلال الاستقصاءات الخاصة في المجالات البيئية وظروف العمل الصحة والسلامة المهنية.
3. يجب ان تُسهم إدارة الشركة في نشر الوعي البيئي بأهمية تطبيق نظام الادارة البيئية وذلك من خلال عقد لقاءات حوارية ودورات تدريبية.
4. توصي الدراسة إدارة الشركة عقد مبادرات مع الموردين من أجل العمل سويا على تصميم و تطوير منتجات يراعى فيها البعد البيئي.
5. يجب ان تدعم إدارة الشركة المبادرات المختلفة ذات المردود الإيجابي على المجتمع المتعلقة بالبيئة.
6. على اصحاب القرار في الشركة مجتمع الدراسة اشعار اصحاب المصلحة بمسئوليتهم الاجتماعية خاصة في الجانب البيئي.
7. يجب على ادارة الشركة المبحوثة ان تفصح بتقاريرها عن التحديات البيئية.
8. يجب على ادارة الشركة المبحوثة ان تعمل على تطوير تكنولوجيا جديدة تسمح بالتقليل من الآثار السلبية الناجمة عن الانبعاثات التي يسببها النشاط الإنتاجي للشركة.

References:(n.d.).

Schaltegger S. Bennett M. & Burritt R. (2006). *Sustainability accounting and reporting:Developmet linkages and reflection. Centre for sustainability managemen* (Vol. 21). University of Lueneburg Germany.

Savitz A. & Weber K. (2013). *Triple Bottom Line : How Today's Best-Run Companies Are Achieving Economic Social and Environmental Success - and How You Can Too*. San Francisco: Jossey-Bass.

امينة قهواجي، و حكيم بن حسان . (2016). المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. *المؤتمر الدولي الثالث حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة – الواقع والرهانات*.

بلقاسم عبد اللاوي، و حفصة جرادي. (2017). المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية المستدامة للموارد البشرية داخل الجامعة. *مجلة العلوم الاجتماعية، 11*(4)، 148-168.

محمود الصاوي، و تماضر الدباغ. (2021). دور ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء في تعزيز المسئولية الاجتماعية في قطاع الخدمات الحكومية بإمارة عجمان. *المجلة العربية للإدارة،، 41*(2)، 73-94.

Barla P. (2007). ISO 14001 certification and environmental performance in Quebec's pulp and paper industry. Journal of Environmental Economics and Management. *53*(3) 291–306.

Bowen H. (1953). *Social responsibilities of the businessman*. Harper New York NY.

Carroll A. B. (1991). The pyramid of corporate social responsibility: Toward the moral management of organizational stakeholders. *Business horizons/34*(4) 39-48.

Chang H.-C. (2013). Environmental management accounting in the Taiwanese higher education sector Issues and opportunities. *International Journal of Sustainability in Higher Education/14*(2) 133-145.

Dascalu C. Caralani C. Gusem G. & Lungu C. (2011). Social and Environmental Issues in Corporative Management: A Romanian Story. *Theoretical and Applied Economic/4*(12) 565.

Dohnalová Z. & Zimola B. (2013). Corporate social management. *Social and Behavioral Sciences/110* 879–886.

Friedman M. (1970). The social responsibility of business is to increase its profit. *New York Times Magazine*.

Hassan Z. Nareeman A. & Pauline N. (2017). Impact of CSR Practices on Customer Satisfaction and Retention: An Empirical Study on Foreign MNCs in Malaysia. *SSRN Electronic Journal*, *1*(1), 63–81.

Iso. (2010). *Guidance on Social Responsibility* . (ISO 26000:2010 IDT).

Jci. (2022). *Mining Industries Sector*. Jordan Chamber of industry.

Morrow D. & Rondinelli D. (2002). Adopting corporate environmental management systems: motivations and results of ISO 14001 and EMAS certification. *Eur Manag J*, *20*, 159–171.

Moura-Leite R. C. & Padgett R. C. (2011). Historical Background of Corporate Social Responsibility. *Social Responsibility Journal*, *7*, 528–539.

Quazi A. M. (2003). Identifying the determinants of corporate managers' perceived social obligations. *Management Decision*, *41*(9), 822–831.

Sebhatu S. P. & Enquist B. O. (2007). ISO 14001 as a driving force for sustainable development and value creation Vol. 19. *TQM Magazine*.

Shahin A. & Zairi M. (2007). Corporate governance as a critical element for driving excellence in corporate social responsibility. *International Journal of Quality and Reliability Management*, *24*(7), 753–770.

United Nations. (1996). *Technical Report The Environmental Managements In The pulp and Paper Industry*. Paris: UNDP.

Vogel D. (2005). *The Market for Virtue: The Potential and Limits of Corporate Social Responsibility*. Washington DC: Brooking Institution Press.

Waqara A. Wasimb A. Salman H. & Jahanzaibc M. (2016). Environmental Management System Framework for Sustainability Achievement in Higher Educational Institutions. *Journal of Advanced Research in Business and Management Studies*, *3*(1), 47–70.

Zadek S. (2004). The Path to Corporate Responsibility. *Harvard Business Review*, *82*(12), 125 132+150.

بلال خلف السكارنة. (2014). تأليف *أخلاقيات العمل*. عمان الأردن: دارالمسيرة للنشر والتوزيع.

جمانة بشير ابورمان . (2017). أثر مكونات الثقافة التنظيمية في تبني نظام الإدارة البيئية في جامعة البلقاء التطبيقية. *مجلة إدارة الأعمال، 13* (4)، 497-520.

جمانة بشير ابورمان، و عبدالرحمن الصديقي. (2019). اثر تبني ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء في تحسين تطبيق الإدارة البيئية. *مجلة دراسات اقتصادية، 13* (2)، 44-71.

جمانة بشير ابورمان. (2017). أثر مكونات الثقافة التنظيمية في تبني نظام الإدارة البيئية في جامعة البلقاء التطبيقية. *مجلة إدارة الأعمال، 13* (4)، 497-520.

خالد منصور رجب، ناهد يوسف عبده، و سيد محمود السيد إسماعيل الخولي. (2020). أثر تطبيق نظم الإدارة البيئية على تحسين الأداء البيئي: دراسة مقارنة بين شركات صناعة الأسمنت وشركات صناعة السراميك في مصر: دراسة ميدانية. *مجلة الدراسات والبحوث التجارية، 40*(4)، 605 – 641.

خليفة علي العبداللات. (2015). تحديد العوامل المؤثرة لنظام الإدارة البيئية 14001 ISO بوجود ثقافة الجودة والإنتاج الأنظف متغيرات وسيطة على الأداء البيئي. *رسالة ماجستير*. عمان، الأردن: جامعة الشرق الأوسط.

رضا فولي، و عثمان ثابت حسن. (2019). *التطورات العلمية و الالطر النظرية للمسؤولية الاجتماعية*. ألمانيا، برلين: المركز الديمقراطي العربي.

شيماء محمود محمد مصطفى، رفاعي ممدوح عبد العزيز رفاعى، و محمد كامل زكريا. (2022). أثر تطبيق نظم الادارة البيئية على منظومة تدوير المخلفات الصلبة لتحقيق الأستدامة. *مجلة العلوم البيئية، 51*(11)، 185-227.

أثر التدقيق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية

د.خالد احمد عيسى العلوان[1]

جامعة البلقاء التطبيقية– الأردن

المقدمة:

من الملاحظ حديثا وجود خلاف وجدل حول دور مهنة المحاسبة والتدقيق في حصول المشكلات والأزمات المالية التي تعرضت لها بعض الشركات التي اثرت على موثوقية القوائم المالية المنشورة، ومصداقية معدّيها وعدالة المدققين فيها، فقد اتجهت الدراسات إلى تأسيس علاقة بين التدقيق القضائي وبين صحة المعلومات التي تحويها القوائم المالية المنشورة بسبب التلاعب باستعمال طرق وأساليب غش وخداع متنوعة وهو ما اتفق على تسميته بالمحاسبة الإبداعية، التي تؤدي بمجملها إلى زيادة الفجوة بين ما يتوقعه مستعملي القوائم المالية وبين جودة الإبلاغ المالي.

مشكلة البحث:

نتيجة للقصور في الإجراءات التي تتم بالتدقيق الخارجية في اكتشاف أساليب التلاعب المحاسبي في وجود تواطؤ بين مدققي الحسابات ومرتكبي هذه الممارسات والناجمة عن تزايد حالات الفساد، واتساع فجوة التوقعات بشكل غير مسبوق، وفشل عملية التدقيق الخارجية وغيرها، جعلت من التدقيق القضائي مطلباً من المطالب الضرورية للأطراف كافة؛ للمحافظة على مصالحها بالكشف عن التجاوزات واتخاذ الإجراءات المهنية الملائمة لأداء المحاسبين ومدققي الحسابات.

أسئلة البحث:

اهم الاسئلة التي يثيرها البحث وتتم معالجتها في البحث:

---

1 – دكتوراه في المحاسبة – محاسب دولي عربي معتمد) ، العمل الحالي :مساعد المدير المالي في جامعة البلقاء التطبيقية(الاردن) ومحاضر في كلية الاعمال وكلية السلط للعلوم الانسانية.

السؤال الأول: هل يوجد أثر لمتطلبات ممارسة التدقيق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية؟

السؤال الثاني: هل يوجد أثر للإجراءات التنظيمية للتدقيق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية؟

السؤال الثالث: هل يوجد أثر للصفات التي يجب توافرها في المدقق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية؟

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الأساس للبحث في محاولة معرفة أثر التدقيق القضائي بمتغيراته (متطلبات ممارسة التدقيق القضائي، الإجراءات التنظيمية للتدقيق القضائي، الصفات التي يجب توافرها في المدقق القضائي) في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية.

أهمية البحث:

أولا: الأهمية النظرية:

تأتي هذه الأهمية من كونها تساعد في إثارة الوعي المهني والأكاديمي بضرورة الاهتمام بدراسة التدقيق القضائي وتحقيق إدراك وفهم أكبر لها، وبيان دورها في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية الذي من شأنه إعداد محاسب مبدع قادر على تحقيق الإبداع المحاسبي مثل: استعمال طرق وأساليب وإجراءات ومفاهيم ومعايير ونظريات غير مألوفة لتفسير وتحليل وحل المشاكل المحاسبية المختلفة وليس استعمالها للتضليل، وهذا سيؤثر ايجابًا على كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في تحقيق معلومات محاسبية ذات جودة عالية وأكثر فائدة لمستعمليها في اتخاذ القرارات الرشيدة.

ثانيا: الأهمية العملية:

تأتي هذه الأهمية من إمكانية إفادة البنوك التجارية الأردنية المبحوثة من نتائجها بالشكل الذي يساعدها على الاستعانة في التدقيق القضائي للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عنها، ويتوقع أن تفيد نتائج هذه الدراسة المدققين والمحاسبين

القانونيين والمستشارين الماليين العاملين في مجال التدقيق والمحاسبة في البنوك التجارية الأردنية بتعريفهم بأهمية التدقيق القضائي؛ للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

منهج البحث:

يعتمد الباحث في بحثه على منهج يوضح فيه البحث إلى إلقاء الضوء على أثر التدقيق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية بوساطة دراسة ميدانية في البنوك التجارية الأردنية، وما يترتب على ذلك من دعم مساهمتها في تعظيم القيمة المتحققة عن ممارسة هذه البنوك لأنشطتها، وما يتطلبه ذلك من ضرورة تعزيز كفاءة وفاعلية التدقيق القضائي في هذه البنوك، ومهارات وقدرات القائمين بتنفيذها، لتوفير الضمان الكافي لإقناع الإدارة بأهمية وفاعلية هذا النوع من التدقيق

الكلمات المفتاحية: التدقيق- القضائي-المحاسبة- الإبداعية- القوائم المالية.

The Impact of Judicial Audit to Reduce the Practices of Creative Accounting on the Financial Statements Jordanian Commercial Banks

Dr. Khaled Alwan

Abstract

The aim of this research is to identify the impact of judicial audit to reduce the practices of creative accounting on the financial statement at Jordanian commercial banks. The research is considered field research in which the researcher followed the descriptive analytical method. The research community included all Jordanian commercial banks listed on the Amman Stock Exchange. As for the sample، it consisted of (75) respondents from financial advisors، members of audit committees، internal auditors and financial managers working in these banks. The research found that there is an effect of judicial scrutiny in limiting creative accounting practices in the financial statements issued by Jordanian commercial banks. And that the responses of the study sample were high، and it was found that the judicial audit contributes to making accounting information suitable for the various parties and limits creative accounting practices. The research recommended that Jordanian commercial banks should adhere to the requirements of exercising judicial auditing for their role in limiting creative accounting practices in their financial statements.

Keywords: Judicial Audit، Creative Accounting، Financial Statements، Jordanian Commercial Banks

مقدمة

لقد شـهد العقدين الماضـيين من الألفية الثالثة خلاف وجدل واسـع حول دور مهنة المحاسـبة والتدقيق في حصـول المشـكلات والأزمات المالية التي تعرضـت لها العديد من الشركات، تحديداً بعد الانهيار الذي أصاب بعضاً من كبريات الشركات مثل شركة إنرون Enron، وشركة وورد كم World com ، حيث تبع هذه الانهيارات طرح المستفيدين من القوائم المالية عدد من الاسـتفسـارات حول دور مهنة المحاسـبة والتدقيق في حدوث هذه المشكلات والأزمات المالية.

ولعل من أبرز الاسـتفسـارات تلك المتعلقة بمهنة المحاسـبة والتدقيق وبأسـباب الإخفاق في التعرف واكتشـاف الأسـاليب التي ترتبت على إخفاء مديري الشـركات للحقائق والأحداث المالية السلبية واستغلال المعايير الدولية، إذ أدت ممارسات التلاعب من قبل هؤلاء المدراء في فشـل شركة التدقيق آرثر أندرسـون Arthur Andersen في اكتشـاف الأخطاء ومعرفة حالات الغش والتلاعب التي حدثت بهذه الشركات سواء ما كان منها بقصـد أو بدون قصـداً حيث أن شركة التدقيق شـهدت بعدالة القوائم والتقارير المالية وأكدت أنه تم إعدادها وفق المعايير الدولية، بدون النظر إلى ما إذا كانت تعطي بالفعل صورة صادقة عن الوضع المالي للشركة التي يتم مراجعة حساباتها، الأمر الذي كان له انعكاس على طريقة وأسـلوب إعداد التقارير والقوائم الماليةأ ونجم عنها زعزعة ثقة المستفيدين من تلك القوائم.

إن المتتبع للأسـباب التي أدت إلى حدوث تلك المشـكلات والإخفاقات يلاحظ أن أغلبها يعود إلى غياب التدقيق القضـائي وعدم الاسـتعانة بها للكشـف عن حالات الفساد الإداري والمحاسبي بشكل عام والفساد المالي بشكل خاص، وما يرافقه من عدم امتلاك الإدارة للمقدرة الكافية على القيام بدورها وواجبها في المتابعة والرقابة على العمليات المالية مع مراعاة أن الفساد المحاسبي يعود في احد جوانبه الهامة إلى دور مدققي الحسابات وتأكيدهم على المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية تم إعدادها بشكل

دقيق وصحيح، وذلك على خلاف الحقيقة التي رافقها ضياع حقوق المستثمرين والملاك وأصحاب المصالح وفقدان ثقة هؤلاء بعدالة وصحة هذه القوائم.

وفي سياق العديد من الأزمات والفضائح المالية التي أحدقت بموثوقية القوائم المالية المنشورة، ومصداقية معديها وعدالة المدققين عليها، فقد اتجهت العديد من الدراسات في الفترة الأخيرة إلى تأسيس علاقة بين التدقيق القضائي وبين صحة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية التي تقوم بإعدادها تلك الشركات، والتي تعدّ المرشد الأساسي في اتخاذ العديد من القرارات من قبل العديد من الأطراف ذات العلاقة، الأمر الذي يقتضي- بأن تحتوى تلك البيانات المالية على معلومات صحيحة وعادلة، لكي تحقق الغرض الذي أعدت من أجلها.

وقد ظهرت عمليات التضليل والتلاعب بأشكال مختلفة وفنون جديدة وهو اتفق على تسميته بالمحاسبة الإبداعية، التي تؤدي بمجملها إلى زيادة الفجوة بين ما يتوقعه مستخدمي القوائم المالية وبين جودة الإبلاغ المالي، نظراً للأثر السلبي الذي تلعبه هذه الأساليب في تشويه بنود ما تصوره القوائم المالية من معلومات تعكس المركز المالي لمنظمة الأعمال في فترة زمنية معينة.

وينطوي مفهوم المحاسبة الإبداعية على استغلال المحاسبين المتمرسين لمعرفتهم بالقوانين والمبادئ والسياسات المحاسبية المعمول بها، لتقديم حلول لمشاكل قائمة أو محتملة تهدف إلى معالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات بطريقة تكسب القوائم المالية قيماً مخالفة ومغايرة للواقع الفعلي لها، وبالتالي تحقيق أهداف مشروعة أو غير مشروعة تعتمد في إكتساب شرعيتها على نية معد القوائم المالية.

يتم التلاعب باستخدام طرق وأساليب غش وخداع متنوعة، وتتم محاسبة مرتكبيها، وإذا ما تم اكتشافها، من منطلق أن تلك الطرق كانت تتم وبشكل رئيس بوساطة قيام المتلاعب بمخالفة السياسات المحاسبية، والإفصاح عن الأمور على غير حقيقتها والتي جاءت مع تطور أساليب إعداد القوائم المالية المضللة والتي أتت كنتيجة للتراكم المعرفي والعملي للقائمين عليها من محاسبين ومدراء ماليين ومدققين، إزدادت

أهمية تطوير دور ومسؤولية مدقق الحسابات في التقرير عن مثل هذه الممارسات، والتي تبلورت بزيادة موجة الدعاوى القضائي والقضايا المتعلقة بانهيار الشركات العملاقة.

يسعى البحث إلى إلقاء الضوء على أثر التدقيق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية وذلك من خلال دراسة ميدانية في البنوك التجارية الأردنية، وما يترتب على ذلك من دعم مساهمتها في تعظيم القيمة المتحققة عن ممارسة هذه البنوك لأنشطتها، وما يتطلبه ذلك من ضرورة تعزيز كفاءة وفاعلية التدقيق القضائي في هذه البنوك، ومهارات وقدرات القائمين بتنفيذها، لتوفير الضمان الكافي لإقناع الإدارة بأهمية وفاعلية هذا النوع من التدقيق.

مشكلة البحث

نتيجة للقصور في الإجراءات التي تتم من خلال التدقيق الخارجي في اكتشاف أساليب التلاعب المحاسبي في وجود تواطؤ بين مدققي الحسابات ومرتكبي هذه الممارسات والناجمة عن تزايد حالات الفساد، واتساع فجوة التوقعات بشكل غير مسبوق، وفشل عملية التدقيق الخارجية وغيرها، جعلت من التدقيق القضائي مطلباً من المطالب الضرورية لكافة الأطراف للمحافظة على مصالحها من خلال الكشف عن التجاوزات واتخاذ الإجراءات المهنية الملائمة لأداء المحاسبين ومدققي الحسابات.

لذلك سعى الباحث الى دراسة اثر التلاعب بالقوائم المالية من خلال المحاسبة الابداعية ودور التدقيق القضائي في الحد من هذه الظاهرة

وتتمحور مشكلة الدراسة حول ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية كظاهرة تؤثر على مصالح ذوي العلاقة والمساهمين والملاك، وتؤدي أيضا إلى انهيار المنظمة والاقتصاديات ككل، فالتدقيق القضائي تؤدي دوراً كبيراً وحاسما في مواجهة طرق وأساليب هذه الممارسات والحد منها، وكيف يمكن تحسين وتعزيز هذا الدور من اجل منع حصول مثل هذه الظواهر السلبية في المحاسبة واكتشافها بحال حدوثها. لذلك فان هذه الدراسة سوف تحاول الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: هل يوجد أثر للتدقيق القضائي بمتغيراته (متطلبات ممارسة التدقيق القضائي، الإجراءات التنظيمية للتدقيق القضائي،

الصفات التي يجب توفرها في المدقق القضائي) في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية؟ ويتفرع عن هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية هي على النحو الآتي:

السؤال الأول: هل يوجد أثر لمتطلبات ممارسة التدقيق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية؟

السؤال الثاني: هل يوجد أثر للإجراءات التنظيمية للتدقيق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية؟

السؤال الثالث: هل يوجد أثر للصفات التي يجب توفرها في المدقق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية؟

هدف البحث

يتمثل الهدف الأساسي للبحث في محاولة معرفة أثر التدقيق القضائي بمتغيراته (متطلبات ممارسة التدقيق القضائي، الإجراءات التنظيمية للتدقيق القضائي، الصفات التي يجب توفرها في المدقق القضائي) في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية.

أهمية البحث

أولا: الأهمية النظرية: تأتي هذه الأهمية من كونها تساعد في إثارة الوعي المهني والأكاديمي بضرورة الاهتمام بدراسة التدقيق القضائي وتحقيق إدراك وفهم أكبر لها، وبيان دورها في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية الذي من شأنه إعداد محاسب مبدع قادر على تحقيق الإبداع المحاسبي مثل استخدام طرق وأساليب وإجراءات ومفاهيم ومعايير ونظريات غير مألوفة لتفسير وتحليل وحل المشاكل المحاسبية المختلفة وليس استخدامها للتضليل وهذا سيؤثر ايجابيا على كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في تحقيق معلومات محاسبية ذات جودة عالية وأكثر فائدة لمستخدميها في اتخاذ القرارات الرشيدة.

ثانيا: الأهمية العملية: تأتي هذه الأهمية من إمكانية استفادة البنوك التجارية الأردنية المبحوثة من نتائجها بالشكل الذي يساعدها على الاستعانة في التدقيق القضائي للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عنها، كما يتوقع أن تفيد نتائج هذه الدارسة

المدققين والمحاسبين القانونين والمستشارين الماليين العاملين في مجال التدقيق والمحاسبة في البنوك التجارية الأردنية من خلال تعرّفهم بأهمية التدقيق القضائي للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

فرضيات البحث

الفرضية الرئيسة: لا يوجد أثر للتدقيق القضائي بمتغيراته (متطلبات ممارسة التدقيق القضائي، الإجراءات التنظيمية للتدقيق القضائي، الصفات التي يجب توفرها في المدقق القضائي) في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية. ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر لمتطلبات ممارسة التدقيق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر للإجراءات التنظيمية للتدقيق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر للصفات التي يجب توفرها في المدقق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية.

متغيرات البحث وطريقة قياسها

تم قياس متغيرات الدراسة من خلال تصميم النموذج الخاص بها. والشكل التالي (1) يوضح ذلك:

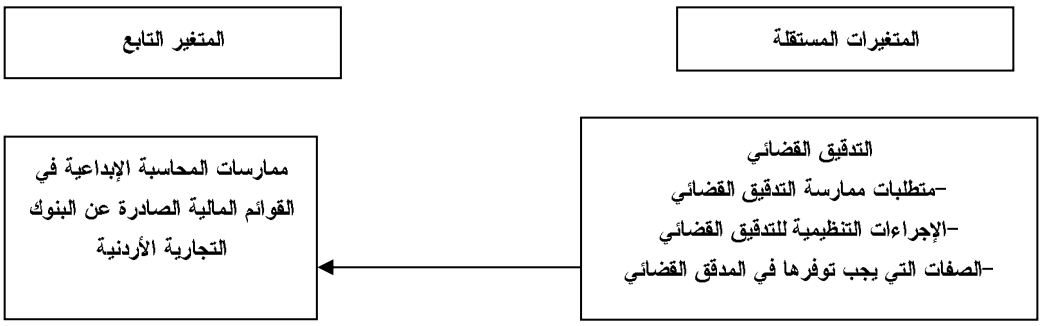

الشكل (1): نموذج البحث

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات الآتية:

أولا: المتغيرات المستقلة:

-متطلبات ممارسة التدقيق القضائي: دراسة خليل (2017).

-الإجراءات التنظيمية للتدقيق القضائي: دراسة محمد، (2018).

-الصفات التي يجب توفرها في المراجع القضائي: دراسة خليل (2017).

ثانيا: المتغير التابع: دراسة (Matarenh، 2015).

تعريف المصطلحات

التدقيق القضائي: هي مجال من المجالات المحاسبية التي تقوم بالأساس على معرفة متكاملة بكافة مرتكزات وأساسيات ومبادئ المحاسبة والتدقيق، وتستند أيضا على مهارة البحث والتقصي- والتحري في ضوء امتلاك معرفة بالجوانب القضائية، وهي ترتكز على القيام بالتأكد وفحص بيانات الماضي من اجل استشراف ما قد يحصل في المستقبل وذلك بالنسبة لازدياد الحاجة إلى هذا النوع من التدقيق عند وجود الشكوك المهنية والدعاوى القضائي التي تستدعي إبداء الرأي المهني المحايد والمستقل ومن ثم إعداد التقرير الذي يساعد على قبول وتأييد الدعوى القضائي ومساعدة المحكمة وتنويرها نحو بيان وإظهار الحق وتحقيق العدالة (السيسي، 2016، ص33).

المحاسبة الإبداعية: هي عملية من عمليات التلاعب التي يمارسها المحاسبون للتغيير في القيم المالية الواردة في التقارير والقوائم المالية، متضمنة الخيار النفعي في تطبيق المبادئ المحاسبية، والتضليل في الإبلاغ المالي وأية خطوات متخذة تجاه إدارة الأرباح والمكاسب أو تمهيد وتلطيف صورة الدخل (Matarenh، 2015، p: 14).

القوائم المالية: وتتضمن التقارير والكشوفات والقوائم المالية التي يتم إعدادها من قبل النظام المحاسبي لغرض إظهار نتائج الأعمال خلال الفترة المالية وحقوق المالكين وتصوير الوضع المالي للمشروع في نهاية الفترة المالية، وتشمل على أربعة قوائم رئيسية هي: قائمة المركز المالي العمومية (قائمة المركز المالي)، قائمة الدخل (نتيجة الأعمال)، قائمة التدفقات النقدية، قائمة حقوق المساهمين (أبو نصار والخلايلة، 2017، ص33-35).

التدقيق القضائي (المفهوم والأهمية)

ينظر إلى التدقيق القضـــائي على انه احد المهن المتعددة المهارات والخبرات، فهو يتضـمن إلى جانب الخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق امتلاك المدقق للخبرة القانونية الكافية التي تجعله قادراً على القيام بأداء هذه المهنة بشـكل سـليم، وبالرغم من عدم وجود تعريف موحد ومنفصـــل للتدقيق القضـــائي، إلا أن الكثير من الدراســـات قامت بتوضـــيح هذا المفهوم على انه اســـتخدام المدقق للمعرفة المحاســـبية والتدقيقية مع امتلاكه المهارات والقدرات على القيام بالتحقيق للمساعدة في حل القضايا القانونية المختلفة (Bressler, 2010, p: 3)

ويعرف التدقيق القضـــائي بأنه تلك العملية التي يتم من خلالها التأكد والتحقق من أن المعاملات والوثائق المتعلقة بقضـية معينة تكون سـليمة قانونيا وتكون بطريقة توفر درجة من المصـــداقية لكافة الأطراف المعنية بالقضـــية، إذ تتطلب في بعض الأحيان توافر شـهادة الخبراء الماليين وتتطلب أيضـا أن يكون العاملين في التدقيق القضـائي موظفون أو محامين لديهم خبرة بالقانون (جميل، 2012، ص22).

ويمكن القول، أن التدقيق القضـــائي عملية يتم من خلالها التحقق من المعاملات المالية من الناحيتين المحاســـبية والقانونية، ولكنهما تختلفان من ناحية القائمين على تلك المعـاملات والعمليـات التـدقيقيـة التي تتطلـب أن يكون هؤلاء المـدققين مؤهلين للعمـل ويمتلكون المعرفة العلمية والمهارات اللازمة للتعامل مع مختلف أنواع القضايا القانونية.

وبناءً على ذلك يمكن تحديد مفهوم المدقق القضـــائي بأنه ذلك الشـــخص القادر على القيام بإجراء عمليات الفحص التحقق والتقييم للبيانات المالية من خلال اســـتخدام قدراته المعرفية والعلمية والمهارية والسلوكية التي تساعده على اكتشاف ومعرفة التصرفات غير القانونية التي قد تكون غير ظاهرة في القوائم المالية.

ويشـــير (Popoola et al., 2014) إلى أن العديد من الدراســـات تناولت المواضـيع المتعلقة بالمحاسـبة القضـائية مع التدقيق القضـائي، فالمحاسـب القضـائي يقوم بالتأكد من صـــحة الســـجلات المحاســـبية، في حين أن المدقق القضـــائي يكون دوره أكثر

شمولا فبالإضافة إلى قيامه بالتأكد من صحة السجلات المحاسبية، فانه يقوم بالتفكير بشكل عميق في البيانات والمعلومات المالية مثل قيامه بالتحقق من تسجيل الشركة في السجل التجاري، وقيامه بالتعرف على مدى موثوقية الوثائق والسجلات التي تدعم مسار عملية التدقيق، فضلا عن بحثه عن ثقافة المنظمة وقيمها التي تؤثر على سلوكيات الأفراد العاملين فيها.

وتتجلى أهمية وجود المدقق القضائي من توافر قدرات لديه في دمج معارفه المحاسبية والتدقيقية مع مواقفه العقلية الايجابية التي تظهر عند التعامل مع القضايا القانونية وقدرته على حلها وتحديد المقاصد الحقيقية التي تقف وراء المعاملات المالية من الناحية المحاسبية والقانونية التي تتناول في مفهومها ثلاث أبعاد أو وجهات نظر حسب ما أشار إلى ذلك كل من (Stanbury et al. ،2010 p: 5)، وهذه الأبعاد أو وجهات النظر هي:

1-وجهة نظر مدقق الحسابات: وتتناول تطبيق الأساليب والإجراءات والتقنيات التي تجعل عملية قادرة على التعامل مع الجوانب القانونية والتي تستوجب امتلاك المدقق القضائي قدرات ومهارات تدمج بين التحقيق والمحاسبة وتدقيق الحسابات.

2-وجهة نظر المحامي: وتتناول عملية جمع وتحليل وتفسير وعرض كافة الجوانب المالية من الناحية القانونية بشكل واضح وموجز باعتبار خبير في محكمة قانونية.

3-وجهة نظر محققي عمليات الغش والاحتيال: وتتناول تطبيق المهارات والقدرات التي يمتلكها المحقق وقدرته على التطبيق والتحليل من جعل القضايا المالية تفي بالمواصفات والمعايير التي تطلبها المحكمة.

مفهوم المحاسبة الإبداعية ودوافع الإدارة لإستخدامها

تعتبر المحاسبة الإبداعية بما تحتويها من ممارسات قائمة على إستغلال بعض المعالجات التي تمليها الإجراءات والسياسات المحاسبية، بهدف تغيير واقع ما تصوره القوائم المالية المنتجة، من خلال بعض الإجراءات المحاسبية والمرونة التي تحملها المعايير المحاسبية المعمول بها بهدف التلاعب الرقمي في البنود الواردة في القوائم المالية عن طريق القيام بإدخال حركات وهمية في أنظمة المعلومات المحاسبية المستخدمة، واستحداث آليات

معينة لإخفائها، مما يؤدي إلى تصوير قوائم مالية لا يعكس محتواها الإعلامي الواقع الفعلي لمنظمة الأعمال (Belkaoui، 2019، p: 59).

ويشير (Yadav، 2014، p:66) إلى أن السلوكيات المترجمة عبر الممارسات التي تنتهجها الإدارات المختلفة مستمدة من مجموعة عناصر، يُعتبر المحتوى المعلوماتي الذي ينقله مضمون نظرية الوكالة إحداها، لذا فقد تتعمد الإدارة إلى نشر قوائم مالية ينقل محتواها الإعلامي معلومات من شأنها أن تزيد من قدرة مستخدميها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، في حين قد تلجأ الإدارة إلى التلاعب بما يتم نشره من معلومات مالية بهدف تحسين صورتها أمام الملاك وأصحاب المصالح.

وعرفت المحاسبة الإبداعية بأنها عملية تضمن للمنظمات تحقيق نوع من الشفافية في التقرير عن القوائم المالية المنشورة من خلال الاستفادة من المرونة التي توفرها المعالجات المحاسبية للتلاعب بالأرقام المالية والتي تعكس توقعات الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية (التكريتي، 2019، ص13).

وتعرف المحاسبة الإبداعية بأنها استخدام المعرفة بالمحاسبة للتأثير على الأرقام المبلغ عنها، في حين تبقى ضمن اختصاص القواعد المحاسبية والقوانين، بحيث بدلا من إظهار الأداء الفعلي أو موقف المنظمة، فإنها تعكس ما تريد الإدارة أن تخبر المساهمين وأصحاب المصلحة، فهي تقنية يلجأ إليها المحاسبون في منظمات الأعمال تقوم على إستغلال معرفتهم في المبادئ والفروض المحاسبية والتشريعات التي يحتكم إليها القطاع بهدف تقديم حلول ومعالجات للأرقام المالية المجمعة بحسابات المنظمة والتي تصورها القوائم المالية (Parfet، 2015، p: 480).

ويرى الباحث أن المحاسبة الإبداعية بأنها مجموعة من الممارسات التي تستهدف تضليل مستخدمي القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية لتحقيق أغراض معينة تخدم مصالح فئة أو أكثر من أصحاب المصالح في البنك، وتنطوي على تعمد انتخاب التقديرات والسياسات المحاسبية التي تؤمن تغيير المعلومات المالية بما ينسجم والأغراض المرجوة، وذلك من خلال القيام ببعض الإجراءات أو الخطوات التي تستخدم للتلاعب

بالأرقام الواردة في القوائم المالية، حيث يستخدم فيها المحاسبون معرفتهم بالقواعد المحاسبية للتلاعب بالأرقام المعروضة في حسابات البنك.

وفيما يلي بعض الدوافع والمحفزات التي تدفع الإدارات المختلفة لإستخدام مفهوم المحاسبة الإبداعية وتوظيف أساليبها وممارساتها تتمثل بما يلي:

1-التهرب الضريبي: يُعد التهرب الضريبي أحد الدوافع إلى توظيف أحد أساليب المحاسبة الإبداعية، والتي عادة ما تكون مقرونة بموافقة مُلاك المنظمة وبالتعاون مع المدقق الخارجي لها، ومن الأمثلة على التهرب الضريبي، الإغفال المتعمد للمدقق الخارجي عن الطريقة التي يتم بموجبها قيد المصاريف الرأسمالية، إذ قد تلجأ الإدارة إلى إعتبار المصاريف الرأسمالية على إنها مصاريف جارية، بهدف تخفيض صافي الربح المتحقق لفترة مالية معينة، مما يعني بالضرورة إنخفاض قيمة الضرائب المترتبة على المنظمة (Rodgers, 2017, p: 208).

2-الحصول على تمويل أو المحافظة عليه من خلال تحسين سعر السهم: تلجأ بعض المنظمات إلى الحصول على التمويل اللازم لتفي بإحتياجاتها التشغيلية والإستثمارية وسداد التزاماتها، الأمر الذي يدفعها في بعض الأحيان إلى اللجوء إلى ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية لتحسين نتيجة النشاط والموقف المالي لها، وخاصة في حال كون المتحقق من الإيرادات لا يفي بسداد الالتزامات وتحقيق شروط التمويل المفروضة عليها من المنظمات المانحة لها (خليفه، 2013، ص121).

3-تحقيق المكاسب الشخصية للمديرين: تعتبر المكاسب الشخصية من أهم الدوافع الرئيسية لإستخدام ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية، إذ ينطوي عليها تعاون مدقق الحسابات مع إدارة منظمات الأعمال لتحقيق مصالح شخصية تكون بالعادة على حساب المنظمة وذوي المصالح والإقتصاد والمجتمع ككل كما ظهر بشكل واضح خلال الأزمة العالمية الأخيرة (Phillips etal, 2013, p:492).

4-التأثير الإيجابي على سمعة منظمة الأعمال: ويقصد بها تحسين الموقف المالي والتنافسي لمنظمة الأعمال من خلال ما يتناقله مستخدمي القوائم المالية عن المنظمة في الأسواق الأمر الذي يساعد في زيادة الحصة السوقية والمقدرة التنافسية ودعم نموها وإستمرارها، وبالتالي

زيادة شريحة المتعاملين مع المنظمة من خلال ما يتم تناقله من معلومات إيجابية سواء تتعلق بالأداء أو غيره (Gaetan & Stolowy، 2013، p: 41).

القوائم المالية

القوائم المالية هي تقارير تحتوي إما على مجموعة كاملة أو موجزة من البيانات المالية والتي تغطي فترة زمنية معينة، والحد الأدنى لمكونات التقرير المالي هي القوائم المحاسبية جميع التقارير والكشوفات والقوائم المالية التي يتم إعدادها من قبل النظام المحاسبي لغرض إظهار نتائج الأعمال خلال الفترة المالية وحقوق المالكين وتصوير الوضع المالي للشركة في نهاية الفترة المالية، وهذه القوائم تتضمن أربع قوائم رئيسية هي: (أبو نصار والخلايلة، 2017، ص33-35)

1-قائمة المركز المالي العمومية (قائمة المركز المالي): وهي تبين قائمة المركز المالي المجموعات الرئيسية للحسابات والمبالغ المتعلقة بالأصول والمطلوبات وحقوق المساهمين والعلاقات بين هذه المجموعات فترة زمنية معينة.

2-قائمة الدخل (نتيجة الأعمال): وهي تبين قائمة الدخل أو نتيجة العمليات والأنشطة التشغيلية وهي تفسر بعض التغيرات التي تطرأ على الأصول والمطلوبات وحقوق المساهمين بين قائمة المركز المالي أول المدة وآخرها.

3-قائمة التدفقات النقدية: هي تبين قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية في الفترة التي تحصل فيها هذه التدفقات وهي تشتمل تدفقات تأتي من أنشطة تشغيلية واستثمارية وتمويلية.

4-قائمة حقوق المساهمين: وهي تمثل قائمة حقوق الملكية لعمليات رأس المال لأصحاب المشروع وتشتمل على الأسهم العادية بقيمتها الاسمية والاحتياطيات القانونية والاختيارية وعلاوة الإصدار لأسهم عادية وكذلك الأرباح المحتجزة غير الموزعة وقد تشتمل على قيمة الأسهم الممتازة.

الدراسات السابقة

– دراسة حمادة (2010). بعنوان: أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية).

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية وذلك من خلال تعرف مفهوم موثوقية المعلومات المحاسبية وخصائصها. ومن ثم التعرف مفهوم الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية ومكوناتها من ضوابط تنظيمية، وضوابط الرقابة على الوصول، وضوابط الرقابة على أمن وحماية الملفات، وضوابط توثيق وتطوير النظام. كما هدفت الدراسة إلى التعرف رأي مراجعي الحسابات الخارجيين في مدينة دمشق حول أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية وذلك من خلال أداة الدراسة. ولتحقيق أهداف الدراسة طورت استبانه وزعت على مكاتب مراجعة الحسابات في مدينة دمشق، وقد تضمنت الاستبانة الضوابط الرقابية العامة الأربعة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية المتمثلة في الضوابط التنظيمية – وضوابط الرقابة على الوصول – وضوابط أمن وحماية الملفات – وضوابط تطوير وتوثيق النظام؛ وذلك من حيث أثرها في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية في الشركات. وقد تكونت عينة الدراسة جميع مكاتب مراجعي الحسابات الخارجين في مدينة دمشق وعددها (87) مكتب، وخلصت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً كبيراً للضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية في الشركات. كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن ترتيبها تنازلياً من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حسب درجة أثرها في موثوقية المعلومات المحاسبية كما يلي:

1- لضوابط الرقابة على توثيق وتطوير النظام أثر كبير في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

2- لضوابط الرقابة التنظيمية لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية أثر كبير في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

3- لضـوابط الرقابة على أمن وحماية الملفات لنظم المعلومات المحاسـبية الالكترونية أثر كبير في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

4- لضـوابط الرقابة على الوصـول لنظم المعلومات المحاسـبية الالكترونية أثر متوسـط في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

هدفت دراسـة (Matarenh، 2015) إلى بيان أهمية تصـميم أخلاقيات مهنة المحاسـبة للحد من آثار المحاسـبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصـادرة عن الشـركات المسـاهمة العامة الأردنية، وقد توصـلت الدراسـة إلى أهمية التزام مدقق الحسـابات بالأمانة وعدم انحيازه لمصـلحته الشـخصـية ومراعاته لكرامة المهنة وعدم القيام بأي عمل يسـئ لسـمعة مهنة التدقيق. كما أظهرت أهمية امتلاك مدقق الحسـابات للقدرات التي تؤهله على ممارسـة أعمال التدقيق وفق المعايير المحاسـبية الدولية في موضـوع الإفصـاح والإبلاغ في القوائم المالية.

هدفت دراسة (Nkama and Onoh، 2016) إلى بيان العلاقة بين المحاسبة الجنائية وبين حوكمة الشركات، وقد تبين أن هناك علاقة كبيرة وذات دلالة إحصائية إيجابية حول تطبيقات المحاسبة الجنائية وبين حوكمة الشركات وهذه العلاقة تم قياسها بأداء مجلس الإدارة، وتبين أن تطبيقات المحاسبة الجنائية يترتب عليه وجود الإمكانية الكبيرة في تحسين وتطوير أداء إدارة الشركات من خلال القيام بتعزيز وتحسين مستوى الأداء الذي يقوم به مجلس إدارة الشركة.

هدفت دراسة خليل، (2017) إلى التعرف على دور المراجعة القضائية لمواجهة الغش والاحتيال والفساد المالي بمنظمات الأعمال وتحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية وذلك من خلال دراسة اختبارية، وتوصلت إلى أن ممارسة المراجعة القضائية يتطلب القيام بمعرفة متطلبات ممارسة المراجعة القضائية وأنه من الأفضل ممارسة المراجعة القضائية من خلال احد المراجعين القضائيين الخارجيين المستقلين، وذلك لكي يمكن ممارستها كمراجعة قضائية كاملة مستقلة بعيدة عن أية ضغوط أخرى سواء كانت خارجية أو داخلية.

هدفت دراسة محمد، (2018) إلى التعرف على دور المراجعة القضائية في إكتشاف حالات الغش بمنظمات الأعمال، وقد توصلت إلى أن الإجراءات التنظيمية المتبعة في المراجعة القضائية تسهم بالكشف عن الأشخاص وعن العمليات التي يوجد شك في عدم مشروعيتها وقانونيتها، وتبين أن المراجعة القضائية تساعد على تقييم مدى الكفاءة والفعالية في الإجراءات المتبعة في نظام الرقابة الداخلية المعمول بها من صون وحماية الأصول في الشركات السودانية وبيان مدى الإلتزام بالقوانين والسياسات التي لها علاقة بهذا النظام.

وتوصلت دراسة التكريتي (2019) إلى وجود أثر الممارسة المحاسبة الإبداعية على التهرب الضريبي، وكانت قيمة معامل الارتباط الكلي دالة إحصائياً وتدل على درجة ارتباط دالة إحصائياً بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وتبين أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذه الممارسات قد تراوحت بين المستوى المرتفع والمتوسط.

ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة

إن ما يميز البحث الحالي أن اغلب الدراسات السابقة هدفت إلى توضيح طبيعة ممارسات المحاسبة الإبداعية ودرجة تأثيرها على القوائم المالية والقليل منها تناول هذه الممارسات في إطار المراجعة القضائية، في حين حاول ابحث الحالي توضيح الجوانب المتعلقة بالتدقيق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية، وذلك من خلال دراسة ميدانية في البنوك التجارية الأردنية.

منهج البحث: يعتبر البحث من الأبحاث الميدانية والتي اتبع فيها الباحث الأسلوب الوصفي والتحليلي.

مجتمع البحث والعينة

يتكون مجتمع البحث من جميع البنوك المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، والبالغ عددها (23) بنكاً، حسب ما ورد في التقرير الشهري لبورصة عمان، لشهر شباط من العام 2017، وهي (العربي، الإسكان، المال الأردني، الأهلي الأردني، الأردن، الاستثمار العربي، الاتحاد، القاهرة عمان، الأردني الكويتي، الإسلامي الأردني، التجاري، العربية المصرفية، الأردني للاستثمار، الكويت الوطني، العربي الإسلامي الدولي، عودة، لبنان والمهجر، سوستيه جنرال، سيتي بنك، العقاري المصري، HSBC، ستاندر تشارترد، الرافدين).

أما وحدة التحليل فهي المستشارين الماليين وأعضاء لجان التدقيق، ومدققي الحسابات الداخليين والمديرين الماليين العاملين في البنوك المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفروعها المنتشرة في كافة المحافظات الأردنية.

وبخصوص عينة الدراسة فتم اختيارها بالأسلوب العشوائي من خلال توزيع الاستبانات في هذه البنوك، وبمعدل (4) استبانات في كل بنك من هذه البنوك بفروعها المنتشرة في محافظات الأردن، وقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة (92) استبانة. وقد تم استرداد (75) استبانة وبنسبة (81.5٪) من إجمالي الاستبانات الموزعة تم إخضاعها للتحليل الإحصائي.

مصادر جمع البيانات

اعتمد الباحث على نوعين من مصادر المعلومات هما المصادر الثانوية، مثل كتب الإدارة والمواد العلمية والنشرات والدوريات المتخصصة التي تبحث في موضوع التدقيق القضائي والمحاسبة الإبداعية، كذلك المصادر الأولية من خلال تطوير استبانة لموضوع البحث الحالي، وتم التأكد من قدرتها على قياس المتغيرات، فانه تم استخراج معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي حيث بلغ (88.4٪) وهي نسبة جيدة جدا يعتمد عليها في اعتماد نتائج البحث الحالية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث.

تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات، حيث تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، وتحليل الانحدار الخطي المتعدد والبسيط لاختبار الفرضيات.

تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

الجداول التالية تبين استجابات عينة الدراسة على الفقرات الخاصة بكل متغير من متغيرات التدقيق القضائي، وكذلك المتعلقة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية.

الجدول (1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية لمتغير متطلبات ممارسة التدقيق القضائي

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	المرتبة
1	هناك سياسات وإجراءات تلزم المدقق القضائي بالموضوعية والنزاهة تساعده في التعامل مع القضايا القانونية	3.743	.7168	مرتفعة	7
2	يلتزم المدقق القضائي بتطبيق السياسات والإجراءات الخاصة بعنصر الاستقلالية للتعامل مع القضايا القانونية	3.548	.7054	متوسطة	10
3	يلتزم المدقق القضائي بالسرية والسلوك المهني عند التعامل مع القضايا القانونية	3.756	.5996	مرتفعة	5
4	يلتزم المدقق القضائي بالحصول على الإقرارات السنوية التي تبين أنه ملم بسياسات وإجراءات التدقيق المتعلقة بالقضايا القانونية	3.646	.8221	متوسطة	9
5	يلتزم المدقق القضائي بقواعد وأخلاقيات المهنة التي يفرضها التعامل مع القضايا القانونية	3.951	.6066	مرتفعة	1
6	هناك إجراءات تأديبية موثقة خاصة بالقضايا القانونية	3.743	.6631	مرتفعة	6
7	يمتلك المدقق القضائي قدرة على تجنب العلاقات والمصالح المادية التي تعرضهم لهيمنة الآخرين	3.902	.6208	مرتفعة	2
8	تتوافر لدى المدقق القضائي الأمانة والاستقامة من الناحية الذهنية للتعامل مع القضايا القانونية	3.768	.7420	مرتفعة	4
9	يلتزم المدقق القضائي بمدونة سلوك أخلاقي يتم تطبيقها عند اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية	3.853	.7048	مرتفعة	3
10	يمتلك المدقق القضائي المعرفة الكافية التي تساعده على التعامل مع القضايا القانونية	3.707	.7112	مرتفعة	8
	متغير متطلبات ممارسة التدقيق القضائي	**3.762**	**مرتفعة**		

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول (1) أن المتوسط الحسابي لمتغير (متطلبات ممارسة التدقيق القضائي) بلغت (3.762)، وتراوحت ما بين (3.951 – 3.548) وأن العبارة التي تنص على أن " يلتزم المدقق القضائي بقواعد وأخلاقيات المهنة التي يفرضها التعامل مع القضايا القانونية " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.951)، وبانحراف معياري بلغ (.6066) وقد كانت أهميتها النسبية (مرتفعة). كما تشير النتائج إلى أن العبارة التي تنص على أنه " يلتزم المدقق القضائي بتطبيق السياسات والإجراءات الخاصة بعنصر الاستقلالية للتعامل مع القضايا القانونية " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.548) وبانحراف معياري بلغ (.7054) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة (متوسطة).

الجدول (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية لمتغير الإجراءات التنظيمية للتدقيق القضائي

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	المرتبة
11	يتم وضع سياسات وإجراءات لتطوير المدقق القضائي مهنياً للتعامل مع القضايا القانونية	3.561	.8329	متوسطة	7
12	هناك سياسات وإجراءات لتقويم أداء المدقق القضائي حول القضايا القانونية	3.558	.7054	متوسطة	8
13	هناك سياسات وإجراءات تتعلق بحصول المدقق القضائي على مؤهلات تؤهله لممارسة دوره في التعامل القضايا القانونية	3.756	.5996	مرتفعة	5
14	يتم تنظيم دورات وبرامج تدريبية منتظمة داخلية أو خارجية لتطوير قدرات المدقق القضائي المهنية	3.656	.8221	متوسطة	6
15	هناك خطة مصممة لاحتياجات المدقق القضائي لكل عملية وفق موازنة الوقت والمهارات الشخصية التي تتطلبها القضايا القانونية	3.951	.6066	مرتفعة	1
16	هناك سياسات وإجراءات لضمان التأهيل المهني المستمر والنشاطات التدريبية الخاصة بالقضايا القانونية	3.756	.6769	مرتفعة	4
17	هناك سياسات وإجراءات تبين المؤهلات الضرورية لترقية المدقق القضائي	3.902	.6208	مرتفعة	2
18	يتم إسناد مسئولية التطوير المهني للمدقق القضائي إلى شخص أو مجموعة أشخاص يتمتعون بصلاحية مناسبة لتحسين الأداء القضائي	3.768	.7420	مرتفعة	3
	متغير الإجراءات التنظيمية للتدقيق القضائي	**3.736**		**مرتفعة**	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (2) أن المتوسط الحسابي لمتغير (الإجراءات التنظيمية للتدقيق القضائي) بلغ (3.736). وتراوحت ما بين (3.951 – 3.548) وأن العبارة التي تنص على أن " هناك خطة مصممة لاحتياجات المدقق القضائي لكل عملية وفق موازنة الوقت والمهارات الشخصية التي تتطلبها القضايا القانونية " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.951)، وبانحراف معياري بلغ (0.6066) وقد كانت أهميتها النسبية (مرتفعة). كما تشير النتائج إلى أن العبارة التي تنص على أن " هناك سياسات وإجراءات لتقويم أداء المدقق القضائي حول القضايا القانونية " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ

(3.558) وبانحراف معياري بلغ (7054.) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة (متوسطة).

الجدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية لمتغير الصفات التي يجب توفرها في المدقق القضائي

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	المرتبة
19	تتوافر لدى المدقق القضائي الكفاءة والعناية المهنية المناسبة والمهارات الفنية المتعلقة بالقضايا القانونية	3.865	.6985	مرتفعة	3
20	لدى المدقق القضائي الحياد والتحرر من المؤثرات غير المهنية التي تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	3.707	.7112	مرتفعة	8
21	يمتلك المدقق القضائي المعرفة والخبرة والقدرة على التعامل مع القضايا القانونية	3.695	.6972	مرتفعة	9
22	لدى المدقق القضائي معرفة تامة ودراية جيدة بأعمال التدقيق القضائي	3.768	.6903	مرتفعة	6
23	لدى المدقق القضائي سعة الإطلاع بكل ما يتعلق بالقضايا القانونية	3.548	.7054	متوسطة	10
24	يمتلك المدقق القضائي اللباقة وسرعة البديهة ومعرفة بالقضايا القانونية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	3.768	.5730	مرتفعة	5
25	لدى المدقق القضائي قدرة على تقديم المعلومات الهامة بطريقة عادلة وصادقة حول ممارسات المحاسبة الإبداعية	3.707	.8238	مرتفعة	7
26	يمتلك المدقق القضائي التأهيل العلمي والمهارات الفنية والإدراكية المتعلقة بالقضايا القانونية	4.000	.5211	مرتفعة	1
27	لدى المدقق القضائي قدرة على تجنب العلاقات التي تعرضهم لهيمنة أطراف أخرى	3.804	.6747	مرتفعة	4
28	لدى المدقق القضائي قدرة على متابعة التطورات والاتجاهات الحديثة بالتشريعات والقوانين المتصلة بالقضايا القانونية	3.902	.6208	مرتفعة	2
الصفات التي يجب توفرها في المدقق القضائي		**3.776**		**مرتفعة**	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (3) أن المتوسط الحسابي لمتغير (الصفات التي يجب توفرها في المدقق القضائي) بلغ (3.776). وتراوحت ما بين (4.000- 3.548) وأن العبارة التي تنص على أن " يمتلك المدقق القضائي التأهيل العلمي والمهارات الفنية والإدراكية المتعلقة بالقضايا القانونية " هي الأعلى بين متوسطات

الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (4.000)، وبانحراف معياري بلغ (.5211) وقد كانت أهميتها النسبية (مرتفعة). كما تشير النتائج إلى أن العبارة التي تنص على أن " لدى المدقق القضائي سعة الإطلاع بكل ما يتعلق بالقضايا القانونية " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.548) وبانحراف معياري بلغ (.7054) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة.

الجدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للمتغير التابع: الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	المرتبة
29	يسهم التدقيق القضائي في جعل المعلومات المحاسبية ملاءمة للأطراف المختلفة ويحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	3.926	.6242	مرتفعة	1
30	يساهم التدقيق القضائي في احتواء التقارير المالية على معلومات تتصف بخاصية الصدق في التعبير عن الظواهر التي تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	3.792	.5824	مرتفعة	4
31	يساهم التدقيق القضائي بتوفير المعلومات الكافية والملاءمة لاتخاذ القرارات المناسبة والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	3.743	.7338	مرتفعة	6
32	تمتع المعلومات المقدمة من المدقق القضائي بالشمولية والفاعلية والكفاءة يحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	3.695	.6793	مرتفعة	8
33	يسهل احتواء تقارير التدقيق القضائي على معلومات قابلة للمقارنة عملية الدراسة والتحليل والتنبؤ واتخاذ القرارات المتعلقة بممارسات المحاسبة الإبداعية	3.695	.5813	مرتفعة	7
34	توفر التغذية الراجعة من التدقيق القضائي في تحسين وتطوير نوعية المعلومات المقدمة لمتخذي القرار ويحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	3.609	.8128	متوسطة	11
35	يساهم إتباع المدقق القضائي لسياسات محاسبية غير متحيزة إلى إنتاج بيانات ومعلومات محاسبية صادقة تقلل من آثار المحاسبة الإبداعية	3.878	.6164	مرتفعة	2
36	تتوقف كفاءة تقارير الإبلاغ المالي في خدمة مستخدميها بمقدار خلوها من التحيز الخاص بالمدقق القضائي الذي قام بإعدادها	3.694	.6608	مرتفعة	9
37	قدرة المدقق القضائي على التحقق من مصداقية البيانات المالية المدونة في التقارير المالية ترجع إلى تأهيله العلمي والعملي	3.841	.6180	مرتفعة	3
38	يؤدي تقيد المدقق القضائي في الأنظمة والتعليمات المالية إلى التخفيف من نتائج أساليب المحاسبة الإبداعية	3.658	.7238	متوسطة	10

39	يؤدي الثبات في استخدام الطريقة المحاسبية والمعرفة القضائية المناسبة إلى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	3.780	.6853	مرتفعة	5
الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية		**3.755**	**مرتفعة**		

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (6) أن المتوسط الحسابي للمتغير التابع (الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية) بلغ (3.755) وتراوحت ما بين (3.926 – 3.609) وأن العبارة التي تنص على أن " يسهم التدقيق القضائي في جعل المعلومات المحاسبية ملاءمة للأطراف المختلفة ويحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.926)، وبانحراف معياري بلغ (.6242) وقد كانت أهميتها النسبية (مرتفعة). كما تشير النتائج إلى أن العبارة التي تنص على أن " توفر التغذية الراجعة من التدقيق القضائي في تحسين وتطوير نوعية المعلومات المقدمة لمتخذي القرار ويحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.609) وبانحراف معياري بلغ (.8128) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة (مرتفعة) أيضا.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة

تم اختبار الفرضيات، باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) وكانت النتائج على النحو الآتي:

أولا: النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الرئيسة:

وتنص على أنه: " لا يوجد أثر للتدقيق القضائي بمتغيراته (متطلبات ممارسة التدقيق القضائي، الإجراءات التنظيمية للتدقيق القضائي، الصفات التي يجب توفرها في المراجع القضائي) في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية.

الجدول (7): نتائج معاملات الارتباط لنموذج الانحدار المتعدد

النموذج Model	Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square معامل التحديد المعدّل	R Square معامل التحديد	**R** معامل الارتباط
1	.15387	.719	.736	.858

يبين الجدول (7) أن قيمة العلاقة بين الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية وبين التدقيق القضائي التي تم استخدامها في التنبؤ بقيمة هذا الأثر (R) قد بلغت (.858) وهي قيمة مرتفعة وتشير إلى علاقة ايجابية طردية، ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (.736) وهي تشير إلى أن التدقيق القضائي يفسر من التغير أو التباين الحاصل في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية بقيمة النسبة المذكورة، كما يمكن استخدام قيمة (R^2) المعدلة والتي تأخذ بالحسبان عدد المتغيرات المستقلة لتصبح نسبة معامل التحديد المعدل (.382) وتعتبر القيمة المتبقية من أي من النسبتين تعود أو ترتبط بعوامل أخرى قد تؤثر في ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية. أما فيما يتعلق بنتائج تحليل التباين ANOVA لاختبار دلالة نموذج الانحدار يبين الجدول التالي (8) النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الاختبار:

الجدول (8): اختبار دلالة نموذج الانحدار

مصدر التباين Model	مجموع المربعات Sum of Squares	درجات الحرية df	متوسط المربعات Mean Square	قيمة F	مستوى الدلالة Sig.
الانحدار Regression	5.037	3	1.679	6.821	.000
البواقي Residual	1.799	72	.025		
الكلي Total	6.837	75			

كما يبين الجدول التالي (9) نتائج اختبار معاملات الانحدار الخطي المتعدد والمتعلقة بنموذج التنبؤ الذي يمكن التوصل إليه من خلال متغيرات التدقيق القضائي:

الجدول (9): اختبار تحليل معاملات (Coefficients) معادلة الانحدار

المتغيرات المستقلة / المعاملات	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig. t
	المعاملات المعيارية (Beta)	B	الخطأ المعياري Std. Error		
الحد الثابت (.606)		.606	.415	1.461	.148

متطلبات ممارسة التدقيق القضائي	.816	.148	.934	6.323	.000
الإجراءات التنظيمية للتدقيق القضائي	.320	.127	.529	4.591	.001
الصفات التي يجب توفرها في المراجع القضائي	.336	.083	.466	3.497	.000

تشير بيانات الجدول السابق (9) إلى اختبار t المستخدم في اختبار فرضية تقاطع خط الانحدار (الحد الثابت) والتي تشير إلى أن خط الانحدار يمر بنقطة الأصل أم يقطع محور الصادات عند نقطة معينة (الحد الثابت)، إذ يتبين من خلال قيمة مستوى الدلالة البالغة (0.000) رفض الفرضية الصفرية والتي تشير إلى أن قيمة الحد الثابت لا تساوي صفراً، وعليه فان خط الانحدار لا يمر بنقطة الأصل، ولذلك فان التدقيق القضائي يؤثر في المتغير التابع وهو الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية، ومن هنا يتم الاستنتاج بأهمية التدقيق القضائي في إيجاد نموذج (معادلة للتنبؤ بقيم الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية) وعليه يمكن اختبار فرضيات الدراسة وكانت النتائج على النحو الآتي:

أولا: اختبار الفرضية الرئيسة: يبين الجدول (8) أن قيمة F المحسوبة قد بلغت (6.821) وهي قيمة دالة إحصائيا لان قيمة مستوى الدلالة المرافقة قد بلغت (0.000) وهي أقل من 0.05 مما يعني رفض فرضية الدراسة الصفرية الرئيسة وقبول الفرضية البديلة والتي تشير إلى انه يوجد أثر للتدقيق القضائي بمتغيراته (متطلبات ممارسة التدقيق القضائي، الإجراءات التنظيمية للتدقيق القضائي، الصفات التي يجب توفرها في المدقق القضائي) في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية.

ثانيا: اختبار الفرضية الأولى: يبين الجدول (9) أن قيمة t المحسوبة قد بلغت (6.323) بمستوى دلالة (000.) وعند مقارنة قيمة مستوى الدلالة بالقيمة 0.05 يتبين أن مستوى الدلالة المحسوب كان أقل من 0.05 مما يشير إلى رفض فرضية الدراسة الصفرية الأولى وقبول البديلة وبالتالي الاستنتاج بوجود أثر لمتطلبات ممارسة التدقيق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية، كما يبين الجدول أن قيمة المعامل المعياري (Beta) قد بلغ (816.) وهي قيمة دالة إحصائياً.

ثالثا: اختبار الفرضـية الثانية: يبين الجدول (9) أن قيمة t المحسـوبة قد بلغت (4.591) بمستوى دلالة (.001) وعند مقارنة قيمة مستوى الدلالة بالقيمة 0.05 يتبين أن مستوى الدلالة المحسوب كان أكبر من 0.05 مما يشير إلى رفض فرضية الدراسة الصفرية الثانية وقبول البديلة، وبالتالي الاستنتاج بوجود أثر للإجراءات التنظيمية للتدقيق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية، كما يبين الجدول أن قيمة المعامل المعياري (Beta) قد بلغ (.520) وهي دالة إحصائياً.

رابعا: اختبار الفرضـية الثالثة: يبين الجدول (9) أن قيمة t المحسـوبة قد بلغت (3.497) بمستوى دلالة (.000) وعند مقارنة قيمة مستوى الدلالة بالقيمة 0.05 يتبين أن مستوى الدلالة المحسوب كان أقل من 0.05 مما يشير إلى قبول فرضية الدراسة الصفرية الثالثة وبالتالي الاستنتاج بوجود أثر للصفات التي يجب توفرها في المدقق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية، كما يبين الجدول أن قيمة المعامل المعياري (Beta) قد بلغ (.466) وهي قيمة دالة إحصائياً.

النتائج

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر للتدقيق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية. كما أظهرت المتوسطات الحسابية أن استجابات عينة الدراسة كانت مرتفعة، وقد تبين أن التدقيق القضائي يسهم في جعل المعلومات المحاسبية ملاءمة للأطراف المختلفة ويحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وان إتباع المدقق القضائي لسياسات محاسبية غير متحيزة يساهم في إنتاج بيانات ومعلومات محاسبية صادقة تقلل من آثار المحاسبة الإبداعية، إضافة إلى انه تبين أن قدرة المدقق القضائي على التحقق من مصداقية البيانات المالية المدونة في التقارير المالية ترجع إلى تأهيله العلمي والعملي. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة خليل، (2017) التي توصلت إلى أن ممارسة المراجعة القضائية ينبغي أن يتم من خلال احد المراجعين

القضـائيين الخارجيين المسـتقلين، وذلك لكي يمكن ممارسـتها كمراجعة قضـائية كاملة مستقلة بعيدة عن أية ضغوط أخرى سواء كانت خارجية أو داخلية.

أما فيما يتعلق باختبار الفرضيات الفرعية، فقد تبين ما يلي:

1-أظهرت النتائج وجود أثر لمتطلبات ممارسـة التدقيق القضـائي في الحد من ممارسـات المحاسـبة الإبداعية في القوائم المالية الصـادرة عن البنوك التجارية الأردنية. وبينت المتوسـطات الحسـابية لهذا المتغير أن اسـتجابات عينة الدراسـة كانت مرتفعة، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة خليل، (2017) التي توصلت إلى أن ممارسة المراجعة القضائية يتطلب القيام بمعرفة متطلبات ممارسـة المراجعة القضـائية. وتبين أن المدقق القضـائي في البنوك يلتزم بقواعد وأخلاقيات المهنة التي يفرضها التعامل مع القضايا القانونية، ويلتزم أيضـا بمدونة سـلوك أخلاقي يتم تطبيقها عند اكتشـاف ممارسـات المحاسـبة الإبداعية، كذلك تبين أن المدقق القضـائي يمتلك قدرة على تجنب العلاقات والمصـالح المادية التي تعرضهم لهيمنة الآخرين، وانه تتوافر لديه الأمانة والاستقامة من الناحية الذهنية للتعامل مع القضـايا القانونية. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسـة (Matarenh 2015) التي توصـلت إلى أهمية التزام مدقق الحسـابات بالأمانة وعدم انحيازه لمصـلحته الشـخصـية ومراعاته لكرامة المهنة وعدم القيام بأي عمل يسئ لسمعة مهنة التدقيق.

2-أظهرت النتائج وجود أثر للإجراءات التنظيمية للتدقيق القضائي في الحد من ممارسات المحاسـبة الإبداعية في القوائم المالية الصـادرة عن البنوك التجارية الأردنية. وبينت المتوسطات الحسابية أن استجابات عينة الدراسة كانت مرتفعة، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسـة محمد، (2018) التي توصـلت إلى أن الإجراءات التنظيمية المتبعة في المراجعة القضـائية تسـهم بالكشـف عن الأشـخاص وعن العمليات التي يوجد شـك في عدم مشـروعيتها وقانونيتها. وقد تبين أن هناك خطة مصـممة لاحتياجات المدقق القضـائي لكل عملية وفق موازنة الوقت والمهارات الشخصية التي تتطلبها القضايا القانونية، وهناك سياسات وإجـراءات أيضا تبين المؤهلات الضرورية لترقية المدقق القضائي، وتبين أنه يتم إسناد مسئولية التطوير المهني للمدقق القضـائي إلى شـخص أو مجموعة أشـخاص يتمتعون بصـلاحية مناسبة لتحسين الأداء القضـائي، كما تبين انه يوجد سياسات وإجراءات لضمان التأهيل المهني المستمر

والنشاطات التدريبية الخاصة بالقضايا القانونية. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة محمد، (2018) التي بينت أن المراجعة القضائية تساعد على تقييم مدى الكفاءة والفعالية في الإجراءات المتبعة في نظام الرقابة الداخلية المعمول بها من صون وحماية الأصول في الشركات السودانية وبيان مدى الإلتزام بالقوانين والسياسات التي لها علاقة بهذا النظام.

3-أظهرت النتائج وجود أثر للصفات التي يجب توفرها في المدقق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية. وبينت المتوسطات الحسابية أن استجابات العينة كانت مرتفعة، وقد تبين أن المدقق القضائي يمتلك التأهيل العلمي والمهارات الفنية والإدراكية المتعلقة بالقضايا القانونية ولديه قدرة على متابعة التطورات والاتجاهات الحديثة بالتشريعات والقوانين المتصلة بالقضايا القانونية، كما تبين أن لدى المدقق القضائي الكفاءة والعناية المهنية المناسبة والمهارات الفنية المتعلقة بالقضايا القانونية ولديه قدرة على تجنب العلاقات التي تعرضهم لهيمنة أطراف أخرى. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Matarenh 2015) التي توصلت إلى أهمية امتلاك مدقق الحسابات للقدرات التي تؤهله على ممارسة أعمال التدقيق.

التوصيات

يوصي الباحث بما يلي:

أولا: ضرورة التزام البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات ممارسة التدقيق القضائي لدورها في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عنها، وذلك من خلال زيادة الاهتمام بالجوانب الآتية:

1-تطبيق السياسات والإجراءات الخاصة بعنصر استقلالية المدقق القضائي للتعامل مع القضايا القانونية.

2-حصول المدقق القضائي على الإقرارات السنوية التي تبين أنه ملم بسياسات وإجراءات التدقيق المتعلقة بالقضايا القانونية.

3-التأكيد على أهمية امتلاك المدقق القضائي المعرفة الكافية التي تساعده على التعامل مع القضايا القانونية.

4-إيجاد سياسات وإجـراءات تلزم المدقق القضائي بالموضوعيـــــة والنزاهة تساعده في التعامل مع القضايا القانونية.

ثانيا: ضرورة اهتمام البنوك التجارية الأردنية بالإجراءات التنظيمية للتدقيق القضـائي التي تسـهم في زيادة وتوسـيع خبرات المدقق القضـائي وتعزز من قدراته في الحد من ممارسـات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عنها، وذلك من خلال ما يلي:

1-إيجاد سياسات وإجراءات لتقويم أداء المدقق القضائي حول القضايا القانونية.

2-وضع سياسات وإجراءات لتطوير المدقق القضائي مهنياً للتعامل مع القضايا القانونية.

3-تنظيم دورات وبرامج تـدريبيـة منتظمـة داخليـة أو خـارجيـة لتطوير قـدرات المـدقق القضائي المهنية.

4-وضـع سـياسـات وإجراءات تتعلق بحصـول المدقق القضـائي على مؤهلات تؤهله لممارسة دوره في التعامل القضايا القانونية.

ثالثا: تركيز البنوك التجارية الأردنية على التوسـع في إكسـاب المدقق القضـائي للمهارات والمعارف والصـفات التي ينبغي امتلاكها لأثرها في الحد من ممارسـات المحاسـبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عنها، وذلك من خلال ما يلي:

1-إطلاع المدقق القضائي بكل ما يتعلق بالقضايا القانونية.

2-التأكيد على أهمية امتلاك المدقق القضـــائي للمعرفة والخبرة والقدرة على التعامل مع القضايا القانونية.

3-تعزيز توجهات المدقق القضـــائي نحو الأخذ بمبدأ الحياد والتحرر من المؤثرات غير المهنية التي تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

4-تقديم المعلومات الهامة التي يحتاجها المدقق القضـــائي بطريقة عادلة وصـــادقة لتعزيز قدرته على كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

حمادة (2010). **أثر الضـوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسـبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.**

أبو نصـار، محمد، والخلايلة، محمود، (2017). **مبادئ المحاسـبة: الأصـول العلمية والعملية،** عمان: دار وائل للنشر والطباعة والتوزيع.

التكريتي، علي فؤاد، (2019)، **أثر المحاسـبة الإبداعية على التهرب الضـريبي من وجهة نظر الهيئة العامة للضـرائب،** رسـالة ماجسـتير، قسـم المحاسـبة، كلية الاقتصـاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

جميل، رافي نزار، (2012). **الإطار المفاهيمي للمحاسـبة القضـائية ومتطلبات تطبيقها في البيئة المالية العراقية،** رسـالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصـاد، جامعة الموصـل، الموصل، العراق.

خليل، محمد احمد إبراهيم، (2017)، تطوير دور المراجعة القضـائية لمواجهة الغش والاحتيال والفساد المالي بمنظمات الأعمال وتحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية دراسة اختبارية، **مجلة المحاسبة والمراجعة،** 1 (3) : 197-236.

خليفة، محمد، (2013)، "إطار مقترح لتفسير سلوك الوحدات الإقتصادية في التأثير على القوائم المالية"، دراسـة ميدانية، **مجلة الفكر المحاسـبي،** كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1(2): 123-130.

السيسي، نجوى، (2016)، دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،** العدد الأول، ص33-88.

محمد، نوال علي الإمام، (2018)، **دور المراجعة القضـائية في اكتشـاف الغش بمنظمات الأعمال: دراسـة ميدانية علي ديوان المراجع القومي بولاية الخرطوم،** رسـالة ماجستير، قسم المحاسبة، جامعة النيلين، السودان.

المراجع باللغة الأجنبية

Belkaoui A. R. (2019) "**Accounting Theory**" Thomson Learning London.

Bressler Linda (2010) The Role of forensic accountants in fraud investigations: Importance of attorney and judges perceptions **Journal of Finance and Accountancy** 9(1): 1–9.

Gaetan B. & Stolowy H (2013) " Accounts Manipulation : A Literature Review and Proposed Conceptual Framework" **Review of Accounting and Finance** 3(1) : 51–72.

Matarenh Zeyad (2015) **Design Ethics of the Accounting Profession to Reduce the Effects of Creative Accounting on the Reliability of Financial Statements Issued by the Jordanian Public Shareholding Companies** Phd Theses Jinan University Lebanon.

Nkama N. and Onoh J. O. (2016). Forensic Accounting and Board Performance in the Nigerian Banking Industry. **Journal of Accounting and Financial Management** 2 (2): 29–41.

Parfet W (2015). Commentary: Accounting Subjectivity and Earnings Management: A Preparer Perspective **Accounting Horizons** 14 (4): 481–488.

Phillips J. & Pincus M. & Rego S. (2013); " Earning Management: New Evidence Based on Deferred Tax Expense" **The Accounting Review** 78 (2): 491–521

Popoola 1 Oluwatoyin Muse Johnson Ayoib Che Ahmad & Rose Shamsiah Samsudin 1 (2014) Forensic Accounting Knowledge and Mindset on Task Performance Fraud Risk Assessment **International Journal of Business and Management**; 9(9): 119– 134.

Rodgers Paul (2017) **Financial Analysis** Managerial Chartered Institute of Management Accountants USA.

Stanbury J. & Paley–Menzies C. (2010). **Forensic Futurama: Why Forensic Accounting Is Evolving.** Retrieved from http: //Www.Aicpa.Org.

دور رأس المال الفكري في تطوير الأداء في المصارف التجارية الأردنية

د. امنه محمد ابراهيم خريسات[1]
جامعة البلقاء التطبيقية– الاردن

المقدمة:

في العقود القليلة الماضـية طرأت تطورات مذهلة في مختلف القطاعات، ومن ضـمنها قطاعي الأعمال والاقتصاد . تلك التطورات وضعت منظمات الأعمال أمام تحديات كبيرة، أهمها: التطورات المتسارعة في مجالي الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات مما جعل الأسواق منفتحة على بعضها. هذه التطورات أجبرت المنظمات على التكيف معها بوضع إستراتيجية واضـحة تجعلها قادرة على اسـتكشـاف فرص البقاء وتنميتها. وهذا لا يكون متاحا إلا باسـتثمار فاعل لرأس المال الفكري، وهو رأس مال قائم على المعرفة والخبرة، وهو دائم التجدد والتطوير. ومن أهم ركائز رأس المال الفكري هي الموارد البشرية، عبر استكشاف الطاقات الكامنة، وتنميتها، بحيث تكون قادرة على تحقيق أهداف المنظمة المنشودة .

لقد فرض واقع البيئة السـوقية الجديد على المنظمات أن تتجه للريادة ؛ حتى تسـتطيع مجابهة التحديات ، والصـمود في وجهها سـعيًا للابتكار والتميز والتجديد، وصـولاً لأداء أكفأ، والبقاء في السوق .

مشكلة البحث:

تواجة المنظمات موجه من التحديات والتغيرات المتسارعة التي تجتاح عالم اليوم، فظهور الاسواق والخدمات العالمية والتقدم التكنولوجي، كلها دفعت المنظمات بإستحداث أساليب وانماط إدارية جديدة. إذ يعد اسلوب رأس المال الفكري احد اهم هذه الاساليب التي فرضها الفكر الاداري المعاصر والذي يسهم في تحقيق المنافسة والاداء التنظيمي ذي فاعلية للمنظمات. ويمتلك رأس المال الفكري دوراً محوريا في جعل الأصول غير الملموسة

[1] درجة الدكتوراه في فلسفة الإدارة وحاصلة على مجال معرفي في إدارة الموارد البشرية معتمدة من هيأة اعتماد التعليم العالي وضمان جودتها في الأردن.اعمل مساعد العميد في عمادة البحث العلمي والابتكار في جامعة البلقاء التطبيقية، ولدي عدة أبحاث منشوره.

ميزة تنافسية؛ وذلك بتدعيم طاقات وإمكانيات الأفراد، و تمكينهم من اكتشاف إمكانياتهم الكامنة، وتوظيفها لمصلحة منظماتهم، و ضمان استمراريتها. مما يفرض على المنظمات الاهتمام بالرأس المال الفكري والاعتماد عليها كإستراتيجية لمواجهة المنافسة.

وقد ظهرت مشكلة الدراسة؛ بسبب النقص في فهم موضوع **الدور الذي تؤديه رأس المال الفكري في المصارف التجارية الأردنية ،** إذ تسهم هذه الدراسة بشكل كبير في تطوير تلك المنظمات؛ **بالتعرف على دور رأس المال الفكري في الأداء**. وعليه يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي: **هل هنالك دور لرأس المال الفكري في تطوير الأداء في المصارف التجارية الأردنية؟**

أسئلة البحث:

ما دور رأس المال الفكري في تطوير الأداء في المصارف التجارية الأردنية؟

تتمثل أسئلة البحث في الأسئلة الآتية:

السـؤال الفرعي الأول: ما دور رأس المال البشـري في تطوير الأداء للمصـارف التجارية الأردنية؟

السـؤال الفرعي الثاني: ما دور رأس المال الهيكلي في تطوير الأداء للمصـارف التجارية الأردنية؟

السـؤال الفرعي الثالث: ما دور رأس المال العلائقي في تطوير الأداء للمصـارف التجارية الأردنية؟

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

- تطوير وتعزيز إطار نظري شامل لكل من: رأس المال الفكري، والأداء.
- التعرف على مدى تطبيق رأس المال الفكري في المصارف التجارية الأردنية.
- إلقاء الضوء على الأداء في المصارف التجارية الأردنية.
- التعرف على دور رأس المال الفكري في تطوير الأداء .

أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية رأس المال الفكري في المصارف التجارية الأردنية، وإلى جانب الاهتمام الكبير من المنظمات، والتي تعمل على تطوير القدرة التنافسية للمنظمات وتعزيزها، ورفد المكتبة العربية بإطار نظري حول رأس المال الفكري مما يساعد الباحثين في إعداد الأبحاث والدراسات المستقبلية.

إن هذه الدراسة تعد استكمالاً للجهود العلمية الكبيرة المبذولة لإبراز أهمية رأس المال الفكري وإظهار الفوائد التي يمكن أن تُجنى جراء تطبيقها، وإبراز الدور الذي تؤديه رأس المال الفكري في تطوير الأداء. وتنبع أهمية الدراسة في مساعدة متخذي القرار على توظيف رأس المال الفكري المتاحة بالشكل الذي يسهم في تطوير الأداء وتحقيق المكانة التنافسية للمنظمات.

منهج البحث:

على الرغم من تعدد المناهج العلمية التي يمكن استعمالها في البحوث والدراسات العلمية مثل: المنهج الوصفي والتجريبي ودراسة الحالة والمنهج المقارن، إلا أني اعتمدت في الدراسة الحالية على المنهج الوصفي- التحليلي بالتعرف على أثر المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة اعتماداً على البيانات التي تم توفيرها بالاستبانة المعدَة خصيصاً لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها.

الكلمات المفتاحية: رأس المال الفكري، الأداء، المصارف التجارية الأردنية.

The Role of Intellectual Capital in Developing Performance in Jordanian Commercial Banks

Dr. Amneh Mohammad Ibrahim khraisat

Abstract:

The study aimed to identify the level of intellectual capital and its role in developing performance. The study population consisted of workers in the Jordanian commercial banks. The sample of the study was (375) workers. The study adopted the descriptive analytical approach. To achieve the objectives of the study and test its hypotheses, a questionnaire was developed to collect data from the study population. It was analyzed using the SPSS program. Statistical methods such as arithmetic mean, simple linear regression and multiple linear regression were used.

The study results show that there is an impact of intellectual capital in terms of its combined dimensions (human capital, structural capital, relational capital) in developing performance in Jordanian commercial banks.

The study reached several recommendations, the most important of which are: relying on the method of intellectual capital in managing banks to develop performance in Jordanian commercial banks, and the need for bank management to deal with employees with distinguished capabilities on the basis of trust, and implementing new ideas because of its impact on employee satisfaction and thus increasing affiliation and loyalty toward their organization.

Keywords: intellectual capital, performance, Jordanian commercial banks

1. المقدمة:

خلال العقود القليلة الماضـية طرأت تطورات مذهلة في مختلف القطاعات، ومن ضـمنها قطاعي الأعمال والاقتصاد . تلك التطورات وضعت منظمات الأعمال أمام تحديات كبيرة، أهمها التطورات المتسارعة في مجالي الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات مما جعل الأسواق منفتحة على بعضها. هذه التطورات أجبرت المنظمات على التكيف معها بوضع إستراتيجية واضحة تجعلها قادرة على استكشاف وتنمية فرص البقاء، وتنميتها. وهذا لايكون متاحا إلا باستثمار فعال لرأس المال الفكري، وهو رأس مال قائم على المعرفة والخبرة، وهو دائم التجدد والتطوير.من أهم ركائز رأس المال الفكري هي الموارد البشرية،عبر استكشاف الطاقات الكامنة، وتنميتها، بحيث تكون قادرة على تحقيق أهداف المنظمة المنشودة.

لقد فرض واقع البيئة السوقية الجديد على المنظمات أن تتجه للريادة ، حتى تستطيع مجابهة التحديات ، والصمود في وجهها سعيا للابتكار والتميز والتجديد، وصولا لأداء أكفأ، والبقاء في السوق .

2. مشكلة الدراسة:

تواجه المنظمات موجه من التحديات والتغيرات المتسارعة التي تجتاح عالم اليوم، فظهور الأسواق والخدمات العالمية والتقدم التكنولوجي، كلها دفعت المنظمات باستحداث أساليب وأنماط إدارية جديدة.حيث يعتبر أسلوب رأس المال الفكري احد أهم هذه الأساليب التي فرضتها الفكر الإداري المعاصر والتي تساهم في تحقيق المنافسة والأداء التنظيمي ذو فاعلية للمنظمات. يمتلك رأس المال الفكري دوراً محوريا في جعل الأصول غير الملموسة ميزة تنافسية؛ وذلك من خلال تدعيم طاقات وإمكانيات الأفراد، و تمكينهم من اكتشاف إمكانياتهم الكامنة، وتوظيفها لمصلحة منظماتهم، و ضمان استمراريتها. مما يفرض على المنظمات الاهتمام بالرأس المال الفكري والاعتماد عليها كإستراتيجية لمواجهة المنافسة.

وقد ظهرت مشكلة الدراسة بسبب النقص في فهم موضوع **الدور الذي تؤديه رأس المال الفكري في المصارف التجارية الأردنية ،** حيث تسهم هذه الدراسة بشكل كبير في تطوير

تلك المنظمات؛ من خلال **التعرف إلى دور الرأس المال الفكري في الأداء**. وعلية يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: **هل هنالك دور للرأس المال الفكري في تطوير الأداء في المصارف التجارية الأردنية؟**

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- تطوير وتعزيز إطار نظري شامل لكل من: رأس المال الفكري، والأداء.
- التعرف على مدى تطبيق رأس المال الفكري في المصارف التجارية الأردنية.
- إلقاء الضوء على الأداء في المصارف التجارية الأردنية.
- التعرف على دور رأس المال الفكري في تطوير الأداء .

4. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية رأس المال الفكري في المصارف التجارية الأردنية، وإلى جانب الاهتمام الكبير من قبل المنظمات، والذي تعمل على تطوير وتعزيز القدرة التنافسية للمنظمات، ورفد المكتبة العربية بإطار نظري حول رأس المال الفكري مما يساعد الباحثين في إعداد الأبحاث والدراسات المستقبلية.

إن هذه الدراسة تعد استكمالاً للجهود العلمية الكبيرة المبذولة لإبراز أهمية رأس المال الفكري وإظهار الفوائد التي يمكن أن تُجنى جراء تطبيقها، وإبراز الدور الذي تلعبه رأس المال الفكري في تطوير الأداء. كما تنبع أهمية الدراسة من مساعدة متخذي القرار على توظيف رأس المال الفكري المتاحة بالشكل الذي يسهم في تطوير الأداء وتحقيق المكانة التنافسية للمنظمات.

5. فرضيات الدراسة:

Ho1 "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرأس المال الفكري بدلالة أبعادها مجتمعة (رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس المال ألعلائقي) في تطوير الأداء في المصارف التجارية الأردنية ".

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

H01-1 "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرأس المال البشري في تطوير الأداء للمصارف التجارية الأردنية ".

H01-2 "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرأس المال الهيكلي في تطوير الاداء للمصارف التجارية الأردنية ".

H01-3 "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرأس المال ألعلائقي في تطوير الأداء للمصارف التجارية الأردنية ".

6. إنموذج الدراسة:

شكل (1)

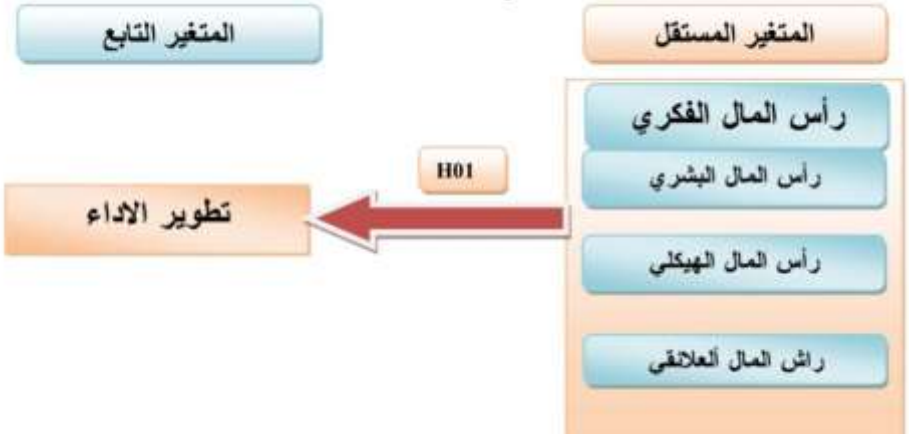

المصدر من إعداد الباحثة اعتماداً على مجموعة من الدراسات والمصادر وعلى وجه الخصوص تم تحديد:

المتغير المستقل استناداً إلى: ((Xera 2001)) (Stewart 1997)

المتغير التابع استناداً إلى: (((Pankaj 2011)) ، (Alawamleh Bani Ismail) (Aladwan & Saleh 2018)

7. التعريفات المفاهيمية:

بعد مراجعة الدراسات والأدبيات الإدارية التي تناولت متغيرات الدراسة، فإنه لغايات إجراء هذه الدراسة تم اعتماد التعريفات المفاهيمية الآتية لمتغيرات الدراسة الرئيسية

وأبعادها الفرعية، وذلك بعد الاستفادة من محاور بعض التعريفات لهذه المفاهيم، وفق ما تناولتها بعض الدراسات السابقة، وكما يلي:

رأس المال الفكري: مجموعة من العاملين الذين يملكون قدرات عقلية متمثلة في المعرفة والمهارة والخبرة والقيم والثقافة تسهم في خدمة المنظمة وتحقيق أهدافها من خلال تحسين أداء عملياتها ((العنزي، 2009)) تلك الكفاءات والمهارات والقدرات تساهم بدورها في دفع المنظمة نحو الأسواق العالمية، جذبها نحو التنافسية، تمكنها من استخدام التقنيات الحديثة وتولد أفكار جديدة أو تحسين أفكار قديمة تدفع بعجلة المنظمة.

- رأس المال البشري: هو لخزين المعرفي، والقدرات، والمهارات الموجودة في حيازة الأفراد، والذي تكون لديهم نتيجة الاستثمار الداخلي للمنظمات، والتأهيل الثقافي والتدريب المستمر للعاملين.
- رأس المال الهيكلي: عبارة عن المعرفة الصريحة التي يمكن تحويلها لقيمة مضافة للمنظمة ، والتي توجد في أنظمة وإجراءات عمل المنظمة، وهياكلها، إضافة الى كل ما هو معرفي مخزن بأي وسيلة، بحيث يمكن استرجاعها واستعمالها في أي وقت، كما يمكن تحويله الى ملكية فكرية. وبالتالي، يمكن القول بأنها تمثل قيم المنظمة التي يتم تداولها داخلياً.
- رأس المال ألعلائقي: يشمل كل المعرفة الكامنة داخل المنظمة ، والتي يتم تطويرها من خلال العملاء والمنافسين والموردين وعناصر العلاقة مع العميل مثل (رضا العميل، ولاء العميل، الاحتفاظ بالعميل، تمكين العملاء، مشاركة العميل).

تطوير اداء العاملين: عملية تزويد العاملين بالمهارات والمعلومات التي تساعدهم على تحسين أدائهم في العمل ورفع مستوى كفايتهم في مواجهة المشاكل الإدارية.

8. الدراسات السابقة:

فيما يلي استعراض مجموعة من الدراسات التي تناولت مواضيع رأس المال الفكري الأداء ، ذات العلاقة بالدراسة الحالية، وذلك لبيان مدى التشابه والاختلاف**، دراسة (** (المهلاوي و أحم، 2021)) هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الرأس المال الفكري على أداء العاملين. استندت الدراسة إلى اختبار اثر الرأس المال الفكري على أداء العاملين. استخدم

الباحث المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها؛ وتم الاعتماد على الإستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات والمعلومات من أفراد عينة الدراسة. توصلت الدراسة إلى أن رأس المال الفكري بأبعاده (رأس مال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس المال العقلاني) هو احد عوامل النجاح والذي يعتمد على الموجودات غير الملموسة التي تضمن معارف ومهارات وقدرات العاملين وخبراتهم في اطار موجودات فكرية للاستفادة منها في تحقيق الميزة التنافسية وتحقيق النجاحات المستمرة لها، **أما دراسة (** (بن واضح و بيصار، 2018)) هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر إدارة رأس المال الفكري في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادي. استندت الدراسة إلى تحليل أبعاد الرأس المال الفكري في تحسين الأداء لعينة مكونة من (83) فرداً. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها؛ وتم الاعتماد على الإستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات والمعلومات من أفراد عينة الدراسة. وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية لتحقيق أهداف الدراسة والتوصل إلى نتائجها. توصلت الدراسة إلى أن هنالك اهتمام بإدارة رأس المال الفكري للمؤسسات كما توجد علاقة تأثير وارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين إدارة رأس المال الفكري وبين تحسين أداء المؤسسات، كما هدفت **دراسة (** (راضي، 2013)) إلى تسليط الضوء على دور رأس المال الفكري في أداء المكاتب السياحية في الأردن من وجهة نظر المديرين العاملين في المكاتب. وتكون مجتمع الدراسة من المدراء في المكاتب مكونة من (490) مدير. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها؛ وتم الاعتماد على الإستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات والمعلومات من أفراد عينة الدراسة. وفي ضوء ذلك تم جمع البيانات، وتحليلها، واختبار الفرضيات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية لتحقيق أهداف الدراسة والتوصل إلى نتائجها. توصلت الدراسة إلى أن هنالك اثر للرأس المال الفكري على أداء المكاتب السياحية في الأردن . أوصت الدراسة إلى دعوة المكاتب السياحية في الأردن الى الاهتمام بإدارة واستثمار مكونات رأس المال الفكري (رأس المال

البشـري، رأس المال الهيكلي، رأس المال ألعلائقي) لان رأس المال الفكري له القدرة على تحسـين وزيادة أداء المنظمات، أما دراسـة (Mehdivand، Zali، Madhoshi & Kordnaeij، 2012) هدفت إلى بيان العلاقة بين رأس المال الفكري وأداء الأعمال بإضـافة إلى معرفة التوجه الريادي في تعديل العلاقة بين رأس المال الفكري وأداء الأعمال. تم اسـتخدام نهج الأسـاليب الكمية لجمع البيانات، باسـتخدام عينة من 91 شركة نانو إيرانية.وتم الاعتماد على الإسـتبانة كأداة رئيسـة لجمع البيانات والمعلومات من أفراد عينة الدراسة. وفي ضوء ذلك تم جمع البيانات، وتحليلها، واختبار الفرضيات تم استخدم تحليل LISREL لاختبار الآثار المباشرة وغير المباشرة لرأس المال الفكري على أداء الأعمال وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية لتحقيق أهداف الدراسة والتوصل إلى نتائجها. توصلت الدراسة إلى أن رأس المال الفكري له تأثير مباشرة وغير مباشرة على أداء الأعمال النانوية ذلك من خلال التوجه الريادي حيث يعمل التوجه الريادي كمتغير معدل بين رأس المال الفكري والأداء التنظيمي، وهدفت دراسـة (Obeidat، Tarhini، Masa'deh، Aqqad & 2017) إلى تأثير رأس المال الفكري على الابتكار من خلال الدور الوسيط لإدارة المعرفة في شركات الاتصالات في الأردن. يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين العاملين في شركات الاتصالات في الأردن، وقد تم اختيار عينة من (498) موظف لتمثيل مجتمع الدراسة، تم توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة. أوضحت نتائج الدراسـة أن رأس المال الفكري كان له تأثير كبير على إدارة المعرفة و على الابتكار في شركات الاتصـالات في الأردن. قدم ((Anwar، Khan، Khan & 2018)) دراسة للتعرف تأثير رأس المال الفكري على أداء المشـاريع الجديدة من خلال الدور الوسـيط للميزة التنافسية في الشركات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في الباكستان، وتكون مجتمع الدراسـة من أصـحاب وكبار المديرين للمشـاريع الجديدة مكونة من (227) فرداً، وتم الاعتماد على الإسـتبانة كأداة رئيسـة لجمع البيانات والمعلومات من أفراد عينة الدراسـة، توصلت الدراسة إلى أن رأس المال الفكري وإستراتيجية الريادة لها تأثير إيجابي كبير على أداء الشركات الجديدة. فإن رأس المال الفكري وإستراتيجية الريادة تسهمان بشكل إيجابي في الميزة التنافسية. على ذلك ، فإن الميزة التنافسية تتوسط العلاقة بالكامل بين رأس المال

الفكري وأداء المشروع الجديد ، كما أنها تلعب دورًا وسطيًا في العلاقة بين إستراتيجية ريادة الأعمال وأداء المشروع الجديد.

9.الإطار النظري:

يشمل الإطار النظري متغيرات الدراسة ، وأبعادها، وأهميتها. يشمل رأس المال الفكري أربعة عناصر، وهي: رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس المال ألعلائقي. و الأداء.

رأس المال الفكري:

اكتسب موضوع رأس المال الفكري أهمية بالغة في الإدارة المعاصرة، وذلك لأثره بالغ الايجابية في المنظمات، وكونه ركيزة من الركائز الأساسية في تحقيق النجاح والاستمرارية . لم تعد المنظمات، في الاقتصاد المعاصر، تحصر اهتمامها بأصولها المادية فقط ، وإنما تحولت للاهتمام بأصولها غير المادية المتمثلة برأس المال الفكري . لقد أصبحت الأصول غير المادية ثروة حقيقية للمنظمات، التي تعول عليه في بقائها ومنافستها في السوق ((الروسان، 2010)).

قامت منظمة (OECD) بتعريف رأس المال الفكري بأنه القيمة الاقتصادية المخصصة لفئتين من الأصول الغير الملموسة ، وهي : رأس المال التنظيمي (ما يعرف بالهيكلي ورأس المال البشري)، كذلك عرف ((Stewart، 1997))أن رأس المال الفكري يتضمن المعرفة الفكرية ، المعلوماتية ، و الخبرة التي يمكن توظيفها لإنشاء الثروة و الملكية الفكرية، وتشمل التكنولوجيا وبراءات الاختراع ومهارات العاملين. من جهته، ذكر (ستيوارت، 2004) بأن رأس المال الفكري هو "الموهبة والمعرفة (المهارات، الخبرات، والتعليم المتراكم في العنصر البشري) التي يمكن تحويلها إلى قيمة، والتقنية والعلاقات، والماكينات التي تجسدها، التي من الممكن استخدامها لخلق الثروة". وأيضا **، ترى** (راوية،، 2005) أن رأس المال الفكري هو "نتائج كل ما معارف جميع الأفراد في المنظمة، بهدف تحقيق ميزة تنافسية في السوق" ، حيث أن رأس المال الفكري هو وسيلة لإكساب المنظمة الميزة التنافسية المرغوبة، التي بدورها تمكن المنظمة من مواجهة المنافسة الشديدة في السوق.

وأشار (العنزي، 2009) بان رأس المال الفكري هو مجموعة من العاملين الذين يمتلكون قدرات عقلية، متمثلة في المعرفة ، والمهارة ، والخبرة، والقيم والثقافة، مما يجعل هؤلاء الأفراد قادرين على خدمة المنظمة وتحقيق أهدافها، من خلال تحسين الأدائية ، و تمتين العلاقات الفعالة مع جميع الأطراف المتعاملة معها. واعتبر (الحواجرة، 2010) أن رأس المال الفكري هو القوه التي تستخدمها المنظمة من أجل الابتكار والإبداع للحصول على أدائية فاعلة، وذلك من خلال توظيف الأصول غير الملموسة ا، حتى تقوم بأداء وظائفها بكفاءة عالية، ضمن بيئة شديدة التنافسية . كذلك، يسهم رأس المال الفكري برفع مستويات أداء المنظمات لوظائفها ، من خلال مجموعه من القوى غير الملموسة .

في ضوء ما تقدم، نلاحظ أن رأس المال الفكري هو مجموعة من القدرات المعرفية، والتنظيمية التي يمتاز بها عدد من الأفراد العاملين في المنظمة. وتستخدم هذه الموارد لإيجاد القدرة ، التي تسهم في إيجاد موقعا تنافسيا للمنظمة في الأسواق العالمية، و تمكينها من استعمال التقنيات الحديثة، وتزيد من قدرتها على الاستجابة لرغبات العملاء وكسب ولائهم.

أهمية رأس المال الفكري:

يعتقد الباحثون بان من أهم نتاج العولمة و الثورة التقنية هو اتجاه المنظمات لإيلاء الأصول غير المادية (او غير الملموسة) الأهمية النسبية .، حيث أصبحت تمثل النسبة الأكبر من أصول المنظمات . وبالتحليل، يتضح أن تلك الأصول غير الملموسة هي (المعرفة المتراكمة في عقول الموارد البشرية، والناتجة عن الخبرات العملية الفعلية ، ومتابعة القادة والمشرفين، وتبادل الأفكار والخبرات مع العاملين الآخرين ضمن فريق العمل) . أن هذه المعرفة المتراكمة ، والمتنامية باستمرار، فهي الثروة الحقيقية للمنظمات وهي ، بالتالي ، ما يطلق علية ألان "رأس المال الفكري". وهي، أيضاً، نتاج عمليات تعلم مستمرة في المنظمات، و التي أصبحت، بالتالي ، منظمات متعلمة (ناصر، 2008).

بالتالي، تجسدت المنافسة الحقيقية، بين المنظمات وبين الدول، في محاولة بناء وتنمية رأس المال الفكري، و هي منافسة شديدة قد تصل الى محاولة سرقة العناصر الفكرية المتميزة من

المنافسين . تعتبر المنظمات العاملون لديها ، ذوي المعرفة والخبرة، موردا أساسيا لرأس المال الفكري (العلي، 2012).

هنالك العديد من الأسباب التي تدعو المنظمات للاهتمام برأس المال الفكري لديها، ومن أهم الأسباب (حسين، 2004):

- إن رأس المال الفكري يعد من أهم مصادر الميزة التنافسية للمنظمات المعاصرة، حيث أن إستراتيجية التميز لا يمكن جعلها واقعا ملموسا إلا من خلال النتاج الفكرية، والمتمثلة بالإبداع، وتقديم كل جديد في مجال البحث والتطوير.
- يعد رأس المال الفكري مصدراً لتوليد الثروة في المنظمات والأفراد، حيث أن ثلاثة أرباع القيمة المضافة تشتق من المعرفة.
- رأس المال الفكري يعمل على تعزيز قدرة المنظمة على استثمار الموارد التي تمتلكها بصورة جيدة، وتساهم في مواكبة التطورات الجديدة.

مما سبق، يتضح أن أهمية رأس المال الفكري هو أقوى سلاح تنافسي، ويمثل الأصول الأكثر أهمية. تسعى إدارة المنظمات الى زيادة إنتاجية العمل المعرفي للمنظمة، حيث أن المنظمات الراغبة بالنجاح في بيئة ريادية ينبغي لها أن تقوم باستثمارات مناسبة للأصول الفكرية . لذا ، فان الأفراد العاملين، في منظمات ريادية معاصره، عليهم الانتقال من العمل التقليدي الى عمل ابتكاري.

خصائص رأس المال الفكري:

تناولت مختلف الأدبيات الحديثة خصائص رأس المال الفكري ، والتي تنحصر غالبا في الخصائص السلوكية، والمهنية، والتنظيمية . فقد أورد (الروسان، 2010) الخصائص السلوكية والشخصية ، كما يلي :

- تحمل المخاطرة في بدء العمل بدرجة كبيرة، ويفضل التعامل مع الموضوعات التي تتسم بالضبابية.

رأس المال الفكري له القدرة على الاستفادة من خبرات الآخرين، فهو منفتح على خبرات الأفراد ، كما انه يتسم بمستويات ذكاء عالية.

أما (الهلالي، 2011)، فقد أشـــار الى ان خصـــائص المهنية لرأس المال الفكري ترتبط بممارسات العناصر البشرية، و تتضمن:

- امتلاك العديد من المهارات المهنية النادرة والخبرات المتراكمة بحيث من الصعب استبدالها، والتمتع أيضا بدرجة تعلم تنظيمي عالي.

كذلك ، ذكر (مزريق، 2011) أن الخصـــائص التنظيمية ، فيما يخص الإســـتراتيجية ، بأنها الهيكل التنظيمي الذي يناســـب رأس المال الفكري; فهو بالتأكيد الهيكل التنظيمي المرنة . أما الرســـمية، فتســـتخدم بشـــكل منخفض جدا ويميل الى اللامركزية في الإدارة بشـــكل واضح.

أبعاد رأس المال الفكري:

رغم تعدد الجوانب التي يتضـــمنها مفهوم رأس المال الفكري، إلا أن هناك شـــبه اتفاق بين البـاحثين على ثلاثـة أبعـاد – تكـاد تكون رئيســـة – تمثـل أبعـاد رأس المـال الفكري (Stewart، 1997) (Xera، 2001)، وهي: رأس المال البشـــري، رأس المال الهيكلي، رأس المال ألعلائقي.

رأس المال البشري:

أصـبح العنصر- البشـري، في عصر- التكنولوجيا ، عاملا مؤثرا حقيقيا في نجاح المنظمات. هذا، وتشـكل الموارد البشـرية عنصر- حسـم ، بالنسـبة للمنظمات، لي زيادة تنافسـيتها. إن المورد البشـــري هو القوة المحركة للميزة التنافســـية، ويمثل رأس المال البشـــري القدرات الفطرية والمكتسـبة لدى الأفراد، والتي تؤدي الى زيادة القيمة الاقتصـادية المضـافة الى كافة مجالات الأعمال، واستثمارها.

قـام (Garavan، Morley، Gunnigle، & Collins، 2001) بتعريف رأس المـال البشـري بأنه: "المصـدر الأسـاسي لأية منظمة، ومركز نشـاطها عند اتخاذ القرارات الذكية، والتنبؤ، والتصـــميم، والتخطيط، والتحليل"، كما يشـــمل أيضـــاً مجموعة من القدرات والمعارف والمهارات التي يمتلكها الأفراد في المنظمات .

كما أشار (Kahn، Stevenson، & Roslender، 2010) بان رأس المال البشـري هو "الخزين المعرفي، والقدرات، والمهارات الموجودة في حيازة الأفراد، والذي تكون لديهم

نتيجة الاستثمار الداخلي للمنظمات، والتأهيل الثقافي والتدريب المستمر للعاملين". أما (Munjuri، Obonyo'K، و Ogutu، 2015) فقد عرف رأس المال البشري بأنه مجموعة من المعارف والقدرات والمهارات التي امتلكها الأفراد نتيجة تراكم الخبرات.

في ضوء ما تقدم، نلاحظ ان رأس المال البشري هو توليفة من المعرفة والتعليم والجدارة والكفاءات الجوهرية للأفراد العاملين، وذلك من اجل تحقيق أهداف المنظمة.

أهمية رأس المال البشري:

تكمن أهمية رأس المال البشري في انه أحد الأصول الواجب توافرها لإكساب المنظمة مقدرة تنافسية حتى تستطيع، من خلالها، مجابهة بيئة تتميز بسرعة واستمرارية التغيير (توفيق، 2010).

كما يشير (بابو، 2015) الى ان القدرة التنافسية لأية منظمة هي عامل مؤثر في استمراريتها ونجاحها ، و تعتمد ،بشكل كبير، على المعرفة ومدى قدرتها على إدارة أصولها غير الملموسة، والمتمثلة في مكونات رأس المال البشري، والاستفادة منه في أنظمة التشغيل بما يحقق وصولها الى مستوى المنظمة الذكية .

يمكن تلخيص أهمية رأس المال البشري كما يلي (جرادات،2001):

- يعتبر من المصادر الفريدة المؤثرة على الأداء، لان ما يمتلكه الأفراد العاملين من معرفة ومهارات وتعليم، مما يؤثر بشكل مباشر على أداء المنظمات.
- يساعد على توليد معارف جديدة، فكلما كان رأس المال البشري أكثر غنى كلما ساهم ذلك بشكل فعال في توليد وانتشار معارف جديدة لاستخدامها وتوظيفها في تطوير عمل المنظمة.
- يعتبر احد ركائز المنظمة، وأحد أصولها، وهو أهم أسلحة المنافسة لديها من خلال تقديم منتجات وخدمات ذات جودة عالية.
- أن رأس المال البشري مورد من موارد المنظمة ، حيث يتميز بالتنامي من خلال استخدامه ويميل الى التوليد الذاتي (جاد الرب، 2009).

وعليه، فان رأس المال البشري، التي تقوم عليها اي منظمة، بهدف لتحقيق التقدم والتطور والابتكار والريادة. فالعنصر البشري يمثل الكفاءات والمهارات والخبرات التي تمكن أي منظمة من القيام بدورها ، والاستفادة من مواردها الاقتصادية بكفاءة و فاعليه ، وإيجاد حلول مناسبة لمشاكلها والعمل على زيادة الإنتاجية لديها ، وتحقيق تنافسية عاليه بينها وبين المنظمات الأخرى في بيئة ريادية

رأس المال الهيكلي:

رأس المال الهيكلي يشمل آليات وهياكل المنظمة، وهي عوامل تسهم في دعم جهود العاملين للوصول للأداء الأمثل من النواحي الفكرية ، و الأعمال التي تشمل ذلك. فإن وجود هيكل ضعيف أو آليات فقيرة فنيا لن يساعد المنظمة في استغلال طاقاتها على الوجه الأمثل، حتى مع وجود أفراد ذوي مستويات عالية من الذكاء. حيث أن ضعف الهيكل التنظيمي يؤدي الى وجود ضعف في النظم والإجراءات في تتبع الأعمال وتنميتها. لذلك ، فان رأس المال الهيكلي هو العامل الحاسم الذي يتيح للعاملين الابتكار. وعليه، فالمنظمات تنظر الى رأس المال الهيكلي كأحد الأصول الإستراتيجية الذي يعتمد عليها الأداء (Yousefi، 2012).

عرف (Ramirez & Gordillo 2014) رأس المال الهيكلي بأنه "المعارف الظاهرة والضمنية الرسمية وغير الرسمية التي تعالج بطريقة فعالة وتتسم بالكفاءة وتطوير نشاط المنظمة". كما أشار (Joshi2010) الى أن رأس المال الهيكلي يتضمن (الهياكل التنظيمية، والإجراءات، والنظم، والآلات، والثقافة التنظيمية، والاختراعات، العمليات وحقوق النشر و براءات الاختراع والتكنولوجيا الإستراتيجية)، وذكر (الشيمي، 2011) أنها عبارة عن المعرفة الصريحة التي يمكن تحويلها لقيمة مضافة للمنظمة ، والتي توجد في أنظمة وإجراءات عمل المنظمة، وهياكلها، إضافة الى كل ما هو معرفي مخزن بأي وسيلة، بحيث يمكن استرجاعها واستعمالها في أي وقت، كما يمكن تحويله الى ملكية فكرية. وبالتالي، يمكن القول بأنها تمثل قيم المنظمة التي يتم تداولها داخلياً.

كما ذكر (صالح، 2009) أن رأس المال الهيكلي يمكن قياسه من خلال عدة مؤشرات، منها:

- لثقافة العامة: وهي طبيعة بناء ثقافة المنظمة وتطابق العاملين مع إستراتيجية المنظمة ورؤيتها المستقبلية.
- الهيكل التنظيمي: صلاحية نظام الرقابة بالمنظمة وضوح العلاقة بين السلطة والمسؤولية.
- التعلم المنظمي : بناء شبكة معلومات داخلية، وبناء مخزون تعليمي للمنظمة.
- العمليات: الأنشطة والأعمال ومستوى جودة المنتج وكفاءة العمليات التشغيلية.
- نظام المعلومات: الدعم المتبادل والتنسيق بين العاملين وتوفير البيانات والمعلومات ذات العلاقة بأنشطة المنظمة وأعمالها، والمشاركة في المعرفة.

نلاحظ أن رأس المال الهيكلي يشمل جميع ممتلكات المنظمة، وتساعد العاملين في أداء أعمالهم. إن رأس المال الهيكلي يمثل البنية التحتية التي تساعد رأس المال البشري على أداء عملهم، و تساند العاملين في الوصول الى مستوى متقدم من الأداء، ومن تم تحسين أداء المنظمة.

رأس المال ألعلائقي:

يمثل رأس المال ألعلائقي قيمة مضافة للمنظمة. حيث تتحدد، من خلاله، طبيعة العلاقات التي تربط المنظمة بالأفراد، والجهات التي لها معها مصالح مشتركة، كالموردين والمنافسين والمنظمات الحكومية والخاصة (حسن، 2010).

من جهته، عرف (يوسف، 2005) أن رأس المال ألعلائقي بتم تحديده من خلال قدرة المنظمة على الاحتفاظ بولاء ورضا عملائها، واستقطاب عملاء جدد. كما يحدد رأس المال ألعلائقي حجم حصة المنظمة السوقية ومعدل نموها السوقي. كما ذكر (ابو سويرح، 2015) أن رأس المال ألعلائقي يعتبر أعلى قيمة بين أبعاد رأس المال الفكري ، ويمتاز بسهولة القياس – حيث يتم القياس بالاعتماد على ما تحققه المنظمة من إيرادات، جراء تقديم الخدمات والمنتجات لعملائها. كما ذكر (Mucelli و Marinoni، 2011) إن راش المال ألعلائقي يشبه ،إلى حد ما ،رأس المال الاجتماعي. وهو يشير إلى علاقات الثقة داخل المنظمة ين العاملين وبعضهم من جهة و مع المالكين من جهة أخرى ، فضلا عن العلاقات التي يمكن اكتشافها على مستوى العالم. ويرى (Paoloni و Demartini،

2012) رأس المال ألعلائقي باعتباره مفهوما معقدا جدا كأصل غير ملموسا، لأنه يشمل متغيرات لا يمكن التنبؤ بها ولا يمكن قياسها ، والتي لا يمكن أن تكون موحده لجميع الأفراد العاملين ،مثل: الثقة و الموثوقية والخبرة والأهداف والمصالح. و تكمن أهميته في زيادة قيمة المنظمة، وتعزيز الريادة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

يتبين مما سبق، أن رأس المال ألعلائقي يشمل كل المعرفة الكامنة داخل المنظمة ، والتي يتم تطويرها من خلال العملاء والمنافسين والموردين وعناصر العلاقة مع العميل مثل (رضا العميل، ولاء العميل، الاحتفاظ بالعميل، تمكين العملاء، مشاركة العميل).

تشير بعض الدراسات إلى أن رأس المال الفكري يتبعه رأس المال التكنولوجي، وهو جزء مهم من رأس المال الفكري ويشير إلى الموارد التكنولوجية التي تمتلكها المنظمة والتي تساعد في تعزيز قدرتها التنافسية في السوق وقدراتها على الابتكار.

في سياق الأعمال الحديثة، يشمل رأس المال التكنولوجي مجموعة متنوعة من العناصر، مثل الأصول التكنولوجية (الأجهزة والبرامج)، والملكية الفكرية (براءات الاختراع والحقوق الرقمية)، والاستثمار في البحث والتطوير، والمهارات الفنية للفريق، والتكنولوجيا الخاصة بالمنظمة، وما إلى ذلك . يعد رأس المال التكنولوجي ركيزة مهمة للمنظمات التي تتطلع إلى النجاح في العصر الرقمي، لأنه يساعد في تحديد قدرة المنظمة على المنافسة والابتكار في الأسواق المتقدمة والديناميكية. يلعب تحسين وإدارة رأس المال التكنولوجي دورًا مهمًا في تحقيق الأهداف التنظيمية والمضي قدمًا في عصر التغير التكنولوجي (Zammel & Najar، 2022).

تطوير أداء:

المختصون بشأن الفكر الإداري المعاصر يدركون أن الإدارة الناجحة هي إدارة العنصر البشري . لذا، اكتسبت إدارة الموارد البشرية أهمية كبرى، فهي المسؤولية عن اختيار الموظف ذي المؤهلات المناسبة بطريقة مهنية ، وهي مسؤولية عن تطوير مهارات العاملين بعقد دورات ومحاضرات مهنية وتوعية. كما تقوم إدارة الموارد البشرية بالقيام بأنشطة تهدف الى زيادة ثقة الأفراد بأنفسهم ، وتنمية الإحساس بالالتزام تجاه منظمتهم ، بحيث تتحد ثقافة العاملين مع ثقافة المنظمة (الهواري، 2002).

ويعرف تطوير أداء بأنه "عملية تزويد العاملين بالمهارات والمعلومات التي تساعدهم على تحسين أدائهم في العمل ورفع مستوى كفايتهم في مواجهة المشاكل الإدارية"، كما ذكر (الصيرفي، 2006) بان تطوير "تحسين المستمر في أداء الإدارة من خلال إتباع الأساليب العلمية في العمل وعلاج المشكلات التي تظهر، ودعم القدرات الإدارية". ذكر (جودة، 2012) ان عملية تطوير أداء تتم وفقاً لأسلوب مخطط ومدروس، كما ان التطوير الإداري هو أحداث تغيرات في طبيعة النشاطات الفكرية والسلوكية داخل الجهاز الإداري.

نلاحظ مما تقدم، ان التطوير هو تحسين وصولاً الى تحقيق الأهداف المرجوة بصورة أكثر كفاءة، والذي يعتبر مرتكزاً مهماً للابتكار، في ظل ما يشهده عالم اليوم من نهضة معلوماتية كبرى تغلغلت في أساليب الإدارة الحديثة ووسائلها، فإن تطوير الأداء يعد هدفاً ومطلباً ضرورياً تسعى إلية جميع المنظمات.

وهنالك مداخل لتطوير الأداء (Geher، 2004) وهي: الأسس والمبادئ التي يقوم عليها كل مدخل، الأهداف، وعناصر تطبيقية، وعوامل نجاح وفشل المدخل.

أهمية الأداء ، والعوامل المؤثرة فيه

يعيش العالم ، في الوقت الحالي، أوضاعا اقتصادية صعبة ، مما خلق بيئة مضطربة تتميز بالتغيرات المتسارعة والمستمرة . هذا الوضع ألزم المنظمات بإعادة هيكلتها بصورة مستمرة. هذا الوضع نتج عنه تغير في دوافع العاملين وسلوكياتهم، وبالتالي التأثير على أداءهم . نتيجة لذلك ، ظهرت أهمية إدارة الموارد البشرية وممارساتها ، ومنها اختيار الاستراتيجيات الملائمة من اجل زيادة أداء العاملين بصورة منتظمة ، لان عامل نجاح المنظمات ، اليوم، هو استمرارها بزيادة جودة أداء العاملين وتطويره (Patricia & Emilia، 2013)

ويشير ((Katou & Budhwar، 2007)) بان هنالك أربع طرق يمكن أن تؤثر على الأداء بصورة ايجابية وهي:

1- التدريب والتطوير ودوره في نقل رسالة الى العاملين بأنهم سيبقون لأطول فترة ممكنة في المنظمة ، لحاجة المنظمة إليهم. هذا يؤدي الى رفع مهاراتهم ، وقدراتهم . بالتالي، يتولد شعور لدى العاملين بالأمان الوظيفي ، وهذا بدوره سيؤدي الى زيادة وتطوير أداءهم.
2- توفير فرص الترقية الداخلية ، وهذا يقوم بدوره في غرس شعور العدالة والإنصاف ويكون دافع الى رفع أدائهم.
3- توفير حوافز مستنده على المكافآت وتوزيع الأرباح وهذا سيخلق ضمان المواءمة بين مصلحة العامل والمنظمة وهذا سيكون إشارة للعاملين بأنهم هم الأصول والقيمة للمنظمة.
4- تقاسم المعلومات وسهولة انسيابها بين الأقسام المختلفة شريطة ان تكون هذه المعلومات دقيقة وموثوق بها.

ونظراً لأهمية أداء العاملين ، باعتباره الركيزة الأساسية في نجاح اي منظمة ، فلا بد من تحديد مستوى أداء العاملين ، ويكون ذلك من خلال جودة إنتاجهم ، والوقت المستغرق في انجازهم لأعمالهم. وقد أشار ((العزاوي، 2012)) الى أهمية تحديد مستوى أداء العاملين ، وذلك للأسباب التالية:

1- هي إحدى أهم الأنشطة التي تقوم بها إدارة الموارد البشرية والتي تعتبر عملية تنظيمية مستمرة يقاس من خلالها أداء العاملين.
2- الوقوف على نقاط القوة والضعف وانعكاسها السلبية على إنتاجية العامل وفاعلية المنظمة.
3- رفع معنويات العاملين، وذلك لأنها توفر جو من التفاهم بين العاملين والإدارة، وذلك لشعور العاملين بان انجازهم لأعمالهم بالصورة المطلوبة هو موضع اهتمام وتقدير لإدارة المنظمة.
4- يسهم تحديد مستوى أداء العاملين في الكشف عن القدرات والإمكانيات الكامنة في العاملين، ويسهم في تعديل معايير الأداء ورفع أداء العاملين، ويسهم كذلك في رسم خطة للقوى العاملة من تنمية وتدريب.

5- تعتبر فرصاً للعاملين من اجل تجاوز الأخطاء والعمل على تجنبها وكذلك فرصة لتنمية مهاراتهم وتحقيق ما يصبون إليه من ترقية وتسلق السلم الوظيفي والحصول على مكافآت وتعويضات مجزية.

رأس المال الفكري الأداء:

في الوقت الحاضر ، أصبحت المنظمات في جميع أنحاء العالم تدرك أنه من المحتم عليها، في هذه الأوقات العصيبة، ابتكار منتجات وخدمات جديدة، يمكن لمساعدة المنظمة على البقاء على قيد الحياة. لذلك، من الضروري أن يتم تطوير الأداء. لذلك ، فإن العامل الأكثر أهمية لبقاء المنظمة هو المعرفة الجديدة، أو بعبارة أخرى – رأس المال الفكري.

عند الحديث عن الأداء ، من المهم إدراك العوامل الاقتصادية أو الفردية المهمة ، والتي يمكن أن تكون بالغة التأثير على رأس المال الفكري، وكيفية تأثيره على تطوير الأداء. يتكون رأس المال الفكري من ثلاثة عناصر رئيسة: رأس المال البشري ، رأس المال الهيكلي ، و رأس المال ألعلائقي. يتضمن رأس المال البشري الخصائص الفردية ، في حين يشمل رأس المال الهيكلي بيئة الأعمال الداخلية، و يختص رأس المال ألعلائقي بعناصر بيئة الأعمال الخارجية ((Mačerinskienė & Aleknavičiūtė 2011)).

10 . حدود الدراسة:

– **الحدود العلمية:** تتمثل في دراسة المتغير المستقل (رأس المال الفكري) وتم اختيار ثلاثة متغيرات من رأس المال الفكري بما يخدم أهداف الدراسة وموضوعها (رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس المال ألعلائقي)، والمتغير التابع (الأداء).

– **الحدود النظرية**: تتمثل في التركيز على تحقيق الإثراء المعرفي للرأس المال الفكري والأداء.

– **الحدود المنهجية**: تعتمد هذه الدراسة الميدانية على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة العلاقة بين جميع المتغيرات الرئيسة والفرعية اعتماداً على البيانات التي سوف يتم توفيرها من خلال الاستبانة المعدَة خصيصاً لتحقيق أهداف الدراسة الحالية.

– **الحدود المكانية**: تمثلت في البنوك في قطاع المصارف التجارية الأردنية في الأردن والمدرجة في دليل البنوك الأردني، والبالغ عددها (13) مصرفاً تجاريًّا أردنيًّا.

. الدراسة

لقد تم اعتماد المنهجية العلمية التالية في الدراسة:

- **تصميم الدراسة**

لقد تم تصميم الدراسة من حيث نوعها، وطبيعتها، وتخطيط وضبط الدراسة، وكذلك تحديد وحدة التحليل فيها كما يلي:

- **نوع الدراسة وطبيعتها:**

تعتبر هذه الدراسة تطبيقية (Applied) من حيث الطبيعة، وإيضاحية (Explanatory) من حيث الغرض لمحاولتها الوصول إلى معرفة أثر المتغيرات المستقلة (رأس المال الفكري) في المتغيرات التابعة (الأداء). أما من حيث تخطيط وضبط الدراسة فهي غير مخططة (Non Contrived Research)؛ لأنها تجرى في البيئة الطبيعية للمنظمات. كما تعتبر دراسة مقطعية(Cross – Sectional) من حيث الأفق الزمني؛ لأنها تجرى على عينة في وقت واحد.

- **منهج الدراسة:**

على الرغم من تعدد المناهج العلمية التي يمكن استخدامها في البحوث والدراسات العلمية كالمنهج الوصفي والتجريبي ودراسة الحالة والمنهج المقارن، إلا أن اعتمدت في دراسة الحالية على المنهج الوصفي- التحليلي من خلال التعرف على أثر المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة اعتماداً على البيانات التي تم توفيرها من خلال الاستبانة المعدَة خصيصاً لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها.

- **الإستراتيجية المتبعة في الدراسة:**

اعتمدت الدراسة في تنفيذ البحث على إستراتيجية المعاينة، والتي تستند على الطريقة الاستدلالية للإجابة عن أسئلة الدراسة وفرضياتها المختلفة، وذلك باستخدام الإحصاء الوصفي والاستدلالي للوصول إلى العلاقة المختلفة وإنتاج نماذج من هذه العلاقات وصولاً إلى إمكانية إثبات السبب والأثر. إذ تم تصميم أداة الدراسة لجمع البيانات والمعلوماتاً وتحليلها بطريقة تساعد في الإجابة عن أسئلة الدراسة وفرضياتها المختلفة وتحقيق أهدافها كما هو موضح وضمن خطة شاملة تضمن نجاحها.

- **مجتمع الدراسة وعينتها:**

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المصارف التجارية الأردنية والذين بلغ عددهم (15033) فرداً، اعتماداً على إحصائيات وسجلات المنظمات، ولأغراض أخذ عينة عشوائية بسيطة، بالاعتماد على أسلوب بالعينة عند مستوى خطأ للتقدير يعادل (5٪)،ومستوى ثقة (95٪)، وبذلك يكون حجم العينة (375) فرداً، ولضمان الوصول الى حجم العينة المحدد تم توزيع (420) استبانه تم استرجاع (398) استبعد (23) منها بسبب عدم اكتمال المعلومات. وبذلك يصبح عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل (375) استبيانات تمثل 100٪ من عينة الدراسة، تعتبر وحدة المعاينة من العينة جميع العاملين في المصارف التجارية الأردنية.

الجدول أسماء المصارف التجارية الأردنية وعدد العاملين فيها

الرقم	أسم المصرف	عدد العاملين
.1	البنك العربي	2934
.2	البنك الأهلي الأردني	1416
.3	بنك الأردن	1489
.4	بنك القاهرة عمان	1614
.5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2363
.6	البنك الأردني الكويتي	1100
.7	البنك التجاري الأردني	695
.8	بنك الاستثمار العربي الأردني	714
.9	بنك المؤسسة العربية المصرفية- الأردن	500
.10	البنك الأردني للاستثمار والتمويل	461
.11	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	910
.12	بنك سوسيته جنرال / الأردن	257
.13	بنك المال الأردني	575
	المجموع	15033

- **أداة الدراسة:**

وتتمثل أداة الدراسة بالاستبانة كأداة في جمع البيانات الأولية وستحتوي على ثلاثة مجموعات من الأسئلة وسيتم تصميمها على النحو التالي :

الجزء الأول: سيتضمن بعض الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة وتشمل (النوع الاجتماعي، العمر، سنوات الخبرة العملية، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي).

الجزء الثاني : سيتضمن الفقرات التي تقيس أبعاد متغيرات الدراسة المستقلة (رأس المال الفكري).

الجزء الثالث : سيتضمن الفقرات التي تقيس متغير الدراسة التابع (الأداء).

11. اختبار فرضيات الدراسة:

تتركز على قبول أو رفض فرضيات الدراسة، من خلال تحليل الانحدار الخطي البسيط وتحليل الانحدار الخطي المتعدد، وبالاستناد على الاختبارات الإحصائية المقترنة بها، وذلك كما يلي:

الفرضية الرئيسة:

HO1"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرأس المال الفكري بدلالة أبعادها مجتمعة (رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس المال ألعلائقي) في تطوير الأداء في المصارف التجارية الأردنية ".

الجدول (1) نتائج اختبار أثر رأس المال الفكري في تطوير الأداء

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig. F	معامل الانحدار				
					المتغير المستقل	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig. T
الأداء	0.78	0.62	46.40	0.000	رأس المال البشري	0.26	0.08	3.36	0.00
					رأس المال الهيكلي	0.16	0.09	1.72	0.00
					رأس المال ألعلائقي	0.19	0.08	2.34	0.00

يشـير الجدول (1) أن نتائج قيمة أثر اختبار رأس المال الفكري بدلالة أبعادها مجتمعة (رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس المال ألعلائقي) في تطوير الأداء في المصارف التجارية الأردنية .

إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر معنوي (جوهري) ذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للرأس المال الفكري بدلالة أبعادها مجتمعة (رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس المال ألعلائقي) في تطوير الأداء في المصارف التجارية الأردنية ، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.78) أما معامل التحديد (R^2) فقد بلغ (0.62)، أي أن ما قيمته (٪ 62) من التغيرات في الأداء في المصارف التجارية الأردنية ناتج عن التغير في رأس المال الفكري بدلالة أبعادها مجتمعة (رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس المال ألعلائقي) ، أما النسبة المتبقية والبالغة (38٪) فتعزى إلى أسباب وعوامل أخرى غير مدروسة.

كما أظهرت نتائج تحليل معاملات الانحدار Coefficients بأن قيمة معامل التأثير β بلغت (0.26) رأس مال البشري وهي دالة عند مستوى($\alpha \leq 0.05$) وما يؤكد هذه الدلالة قيمة .Sig المقابلة لتلك القيمة والبالغة (0.000). في حين بلغت قيمة معامل التأثير β (0.16) للرأس المال الهيكلي وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) ، وما يؤكد هذه الدلالة قيمة .Sig المقابلة لتلك القيمة والبالغة (0.000).

فيما كانت قيمة معامل التأثير β (0.19) للرأس المال ألعلائقي وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وما يؤكد هذه الدلالة قيمة .Sig المقابلة لتلك القيمة والبالغة (0.000)

وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الاهتمام بالرأس المال الفكري بدلالة أبعادها مجتمعة (رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس المال ألعلائقي) سيؤدي إلى تطوير الأداء في المصارف التجارية الأردنية ، بقيمة (0.26) للرأس المال البشري و (0.16) للرأس المال الهيكلي و(0.19) للرأس المال ألعلائقي. ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة لأنموذج التأثير والتي بلغت (46.40) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq$

0.05). وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الفرعية الثانية، وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية)، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

" وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرأس المال الفكري بدلالة أبعادها مجتمعة (رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس المال ألعلائقي) في تطوير الأداء في المصارف التجارية الأردنية ".

لاختبار الفرضيات الفرعية تم استخدام الانحدار البسيط لقياس وجود أثر من عدمه لكل بعد من أبعاد رأس المال الفكري على الأداء للمصارف التجارية الأردنية تم إجراء اختبار الفرضيات الفرعية وعلى النحو التالي:

Ho1-1 "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرأس المال البشري في تطوير الأداء في المصارف التجارية الأردنية ".

الجدول (2) نتائج اختبار أثر رأس المال البشري في تطوير الأداء

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	Sig. F	معامل الانحدار				
				المتغير المستقل	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig. T
0.68	0.47	104.83	.000	رأس المال البشري	0.62	0.06	10.24	0.00

يشير الجدول (2) أن نتائج قيمة معامل الارتباط (R) قد بلغت (0.68)، أما معامل التحديد (R^2) بلغ (0.47)، أي المتغير المستقل المتمثل برأس المال البشري قد ساهم بنسبة (47٪) من التغيرات الحاصلة في قيم المتغير التابع المتمثل بتطوير الأداء. في حين أن النسبة المتبقية والبالغة (53٪) فتعود إلى عوامل أخرى غير مدروسة، ويلاحظ أن المتغير المستقل المتمثل برأس المال البشري ذو تأثير معنوي على المتغير التابع المتمثل بتطوير الأداء إذ أن القيمة الاحتمالية (Sig.=0.000).

واستنادا إلى قاعدة القرار القائلة " ترفض الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من أو تساوي (0.05)، لذا ترفض الفرضية العدمية Ho وتقبل الفرضية البديلة H1، أي أنه **يوجد أثر للرأس المال البشري في تطوير الأداء في المصارف التجارية الأردنية.**

Ho1-2 "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرأس المال الهيكلي في تطوير الأداء للمصارف التجارية الأردنية ".

الجدول (3) نتائج اختبار أثر رأس المال الهيكلي في تطوير الأداء

معامل الانحدار					Sig .F	F المحسوبة	R^2 معامل التحديد	R معامل الارتباط
Sig. (p-value)	T المحسوبة	الخطأ المعياري	β	المتغير المستقل				
0.00	10.11	0.07	0.66	رأس المال الهيكلي	.000	102.23	0.46	0.68

يشير الجدول (3) أن نتائج قيمة معامل الارتباط (R) قد بلغت (0.68) ، أما معامل التحديد (R^2) بلغ (0.46) ، أي المتغير المستقل المتمثل برأس المال الهيكلي قد ساهم بنسبة (46٪) من التغيرات الحاصلة في قيم المتغير التابع المتمثل بتطوير الأداء. في حين أن النسبة المتبقية والبالغة (54٪) فتعود إلى عوامل أخرى غير مدروسة، ويلاحظ أن المتغير المستقل المتمثل برأس المال الهيكلي ذو تأثير معنوي على المتغير التابع المتمثل بتطوير الأداء إذ أن القيمة الاحتمالية (Sig.=0.000).

واستنادا إلى قاعدة القرار القائلة " ترفض الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من أو تساوي (0.05)، لذا ترفض الفرضية العدمية Ho وتقبل الفرضية البديلة H1 القائلة " **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرأس المال الهيكلي في تطوير الأداء للمصارف التجارية الأردنية ".**

Ho1-3 "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرأس المال ألعلائقي في تطوير الأداء للمصارف التجارية الأردنية ".

الجدول (4) نتائج اختبار أثر رأس المال ألعلائقي في تطوير الأداء

R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig .F	معامل الانحدار				
				المتغير المستقل	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig. T
0.61	0.37	70.57	.000	رأس المال ألعلائقي	0.64	0.08	8.40	0.00

يشير الجدول (4) أن نتائج قيمة معامل الارتباط (R) قد بلغت (0.61) ، أما معامل التحديد (R^2) بلغ (0.37) ، أي المتغير المستقل المتمثل برأس المال ألعلائقي قد ساهم بنسبة (37٪) من التغيرات الحاصلة في قيم المتغير التابع المتمثل بتطوير الأداء. في حين أن النسبة المتبقية والبالغة (63٪) فتعود إلى عوامل أخرى غير مدروسة، ويلاحظ أن المتغير المستقل المتمثل برأس المال ألعلائقي ذو تأثير معنوي على المتغير التابع المتمثل بتطوير الأداء إذ أن القيمة الاحتمالية (Sig.=0.000).

واستنادا إلى قاعدة القرار القائلة " ترفض الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من أو تساوي (0.05)، لذا ترفض الفرضية العدمية Ho وتقبل الفرضية البديلة H1 القائلة " **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرأس المال ألعلائقي في تطوير الأداء للمصارف التجارية الأردنية ".**

12. النتائج والتوصيات

جاءت هذه الدراسة لتحديد أثر رأس المال الفكري على الأداء في المصارف التجارية الأردنية، وقد توصلت من خلال تحليل نتائج الفرضيات إلى وجود علاقة بين رأس المال الفكري والأداء في المصارف التجارية الأردنية المتمثلة (رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس المال ألعلائقي) كما توصلت الدراسة إلى بعض النتائج التالية:

- وجود أثر للرأس المال الفكري بدلالة أبعادها مجتمعة (رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس المال ألعلائقي) في تطوير الأداء في المصارف التجارية الأردنية. ويعزى ذلك إلى أن رأس المال الفكري يؤثر في الأداء إذ تلعب دوراً هاماً أساسي في رفع أداء المنظمة ، وإرضاء العملاء ، وكسب عملاء جدد ، واكتساب موقع مميز بين المنافسين. بالتالي، فهذا يشكل معياراً لقياس كفاءة المنظمة على مستوى فردي وتنظيمي على حد سواء.
- تتفق هذه النتيجة مع دراسة ((المهلاوي و أحم، 2021)) رأس المال الفكري بأبعاده (رأس مال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس المال ألعلائقي) هو احد عوامل النجاح والذي يعتمد على الموجودات غير الملموسة التي تضمن معارف ومهارات وقدرات العاملين وخبراتهم في إطار موجودات فكرية للاستفادة منها في تحقيق الميزة التنافسية وتحقيق النجاحات المستمرة لها.
- تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Mehdivand، Zali، Madhoshi، & Kordnaeij، 2012) التي بينت أن رأس المال الفكري له تأثير مباشرة وغير مباشرة على أداء الأعمال النانوية ذلك من خلال التوجه الريادي حيث يعمل التوجه الريادي كمتغير معدل بين رأس المال الفكري والأداء التنظيمي.
- تتفق مع دراسة ((Obeidat، Tarhini، Masa'deh، & Aqqad، 2017)) التي بينت أن رأس المال الفكري كان له تأثير كبير على إدارة المعرفة و على الابتكار في شركات الاتصالات في الأردن.

نتائج اختبار رأس المال الفكري في تطوير الأداء: وجود أثر للرأس المال الفكري بدلالة أبعادها مجتمعة (رأس المال البشـري، رأس المال الهيكلي، رأس المال ألعلائقي) في تطوير الأداء في المصارف التجارية الأردنية.

1. يعتبر رأس المال الفكري الركيزة الهامة في إكسـاب العاملين المعارف والمهارات والاتجاهات جديدة، أو تعديل القديم منها، وبالتالي لا بد من تحفيز العاملين لإيجاد الإبداع والابتكار، وإحداث التغييرات السلوكية المطلوبة، لزيادة قدرة المنظمة على التكيف البيئي، أو مواجهة التغيرات البيئية المختلفة، وتحقيق الفعالية والكفاءة بالعمل للوصـول بالعاملين اتخاذ القرار بفعالية.

2. ضرورة فهم وإدراك أهمية رأس المال الفكري من قبل إدارات البنوك التجارية لما يمثله من قيمة خاصـة للمنظمة ترفع من كفاءتها على المسـتوى المحلي والعالمي، عدم التفريط برأس المال الفكري لأنه يمثل ثروة كبيرة تسهم في زيادة القيمة التنافسية للمنظمة.

3. من اجل تحقيق الترابط بين متغيرات رأس المال الفكري والأداء ضرورة تحسين وتطوير المسـتمر في عمليات وأنشـطة المصـارف التجارية حتى تتمكن من تحقيق وفر التكاليف وسرعة أعلى في الأداء مع الالتزام بالمعايير المطلوبة للجودة.

4. يعد رأس المال الفكري أكثر الموجودات قيمة لمنظمات الأعمال في ظل اقتصـاد يعرف (بالاقتصـاد المعرفي)، وأن أداء المنظمات يرتبط بوجود رأس المال الفكري فيها، لأنه يمثل ثروة كبيرة وكلفة عالية في نفس الوقت فضلا عن كونه يمثل الأساس في تنافسية المنظمة وديمومتها واستمرارها.

التوصيات

وفقا للنتائج التي تم التوصـــل إليها من خلال الإطار النظري للدراســة وواقع التحليل الإحصائي للبيانات تم الخروج بالتوصيات التالية:

1. الاعتماد على أســلوب رأس المال الفكري في إدارة المصــارف التجارية وذلك لتطوير الأداء في المصارف التجارية الأردنية.

2. ضرورة تعامل إدارة المصــارف مع العاملين ذوي القدرات المتميزة على أســاس الثقة، وتنفيذ الأفكار الجديدة لما له من تأثير في رضــا العاملين وبالتالي زيادة انتمائهم وولائهم للمنظمة.

3. زيادة الاهتمام بالدوام المرن الذي يساعد الإدارات بانجاز أعمالها من اجل إعطاء الوقت الكافي للإبداع.

4. ضرورة اهتمام بآراء ومقترحات العملاء التي تصــب في تحســين الخدمات المقدمة لهم، وان تسعى لتوفير الخدمات ذات جودة عالية لعملائها.

5. ضرورة امتلاك نظام معلومات حديث ومتطور ويمتاز بالدقة العالية والكفاءة في العمل، لزيادة فاعلية العمليات الداخلية في مصارف التجارية وربطها بالبيئة الخارجية من خلال جمع المعلومات الخاصة بالعملاء والسوق.

المراجع:

Alawamleh، M.، Bani Ismail، L.، Aladwan، k.، & Saleh، A. (2018). The influence of open/closed innovation on employees' performance. *International Journal of Organizational Analysis*، *26*(1)، 75-90.

Anwar، M.، Khan، S. Z.، & Khan، N. U. (2018). Intellectual capital، entrepreneurial strategy and new ventures performance: Mediating role of competitive advantage. *Business and Economic Review*، *10*(1)، 63-93.

Garavan، N.، Morley، M.، Gunnigle، P.، & Collins، E. (2001). Human and human resource directors. *Journal of Human Resource Costing & intellectual capital: a comparative study of UK accounting and financee* .

Kahn، H.، Stevenson، J. E.، & Roslender، R. (2010). Workforce health as intellectual capital: a comparative study of UK accounting and finance and human resource directors. *Journal of Human Resource Costing & Accounting*، *14*(3).

Katou، A.، & Budhwar، P. (2007). The Effect of Human Resource Management Policies on Organizational Performance in Greek mManufacturing Firms. *Thunderbird International Business Review*، *49*(1)، 1-35.

Mačerinskienė، I.، & Aleknavičiūtė، G. (2011). The evaluation of intellectual capital influence on entrepreneurship. *Ekonomika ir vadyba*، *(16).*

Mehdivand، M.، Zali، M.، Madhoshi، M.، & Kordnaeij، A. (2012). Intellectual capital and nano-businesses performance: the moderating role of entrepreneurial orientation. *European Journal of Economics/Finance and Administrative Sciences*، *52* (6)، 147-162.

Mucelli، A.، & Marinoni، C. (2011). Relational Capital and Open Innovation: Two Cases of Successful Italian Companies. *Journal of Modern Accounting and Auditing*، *7* (5).

Munjuri، G.، K'Obonyo، P.، & Ogutu، M. (2015). Human Capital and Performance of Commercial Banks and Insurance Firms in Kenya. *DBA Africa Management Review*، *5* (2).

Obeidat، B.، Tarhini، A.، Masa'deh، R. E.، & Aqqad، N. (2017). The impact of intellectual capital on innovation via the mediating role of knowledge management: a structural equation modelling approach. *International Journal of Knowledge Management Studies*، *8* (3)، 273-298.

Pankaj. (2011). Impact of selected HRM practices on perceived employee performance: an empirical study.

Paoloni، P.، & Demartini، P. (2012). the relational capital in female smes. *journal of academy of business and economics*، *1* (12).

Patricia، R.، & Emilia، S. C. (2013). Performance improvement strategies used by managers in the private sector.. *Economic Science*، 1613-1624.

Ramirez Y. & Gordillo S. (2014). Recognition and measurement of intellectual capital in Spanish universities. 15(1). *Journal of Intellectual Capital /15* (1).

Stewart T. (1997). Intellectual capital: the new wealth of Organization. *Doubladay* .

Xera. (2001). A Framework to Audit Intellectual Capital. *Journal of Knowledge Management practice.*

Yousefi S. (2012). Comparative study of the effect of intellectual capital dimensions on organizational performance of industry banking Iran in the two sectors of private and public. *Globel Journal of Management science and Technology /1* (6).

Zammel B. & Najar T. (2022). Nexus between technological capital organizational structure and knowledge sharing in organizational restructuring initiatives. *VINE Journal of Information and Knowledge Management Systems* .

الشربيني الهلالي. (2011). إدارة رأس المال الفكري وقياسه وتنميته جزء من إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي. *مجلة البحوث التربية النوعية* .

الهاشمي بن واضح، و عبد المطلب بيصار. (2018). أثر إدارة رأس المال الفكري في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية- دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية بالمنطقة الصناعية المسيلة. *مجلة العلوم الانسانية ، 18* (1).

ايمن سليمان ابو سويرح. (2015). العناصر والمكونات الاساسية لراس المال الفكري: دراسة تحليلية. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، الجامعة الإسلامية، عزة، فلسطين ، 23* (1).

توماس أ. ستيوارت. (2004). ثورة المعرفة: رأس المال الفكري ومؤسسة القرن الحادي والعشرين. *ترجمة علا أحمد إصلاح،الجمهورية العربية المصرية ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية* .

جاب بابو. (2015). ادارة الموارد البشرية والاداء: التحديات والانجازات. *القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع* .

حريم حسين. (2004). السلوك التنظيمي – سلوك الافراد والجماعات في منظمات الاعمال. *عمان دار ومكتبة الحامد* .

حسن راوية،. (2005). مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية. *الدار الجامعية* .

راوية حسن. (2010). مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية. *دار الجامعية، مصر* .

رضا صالح. (2009). رأس المال الفكري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات. *المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، السعودية، معهد الإدارة العامة، الرياض* .

سعد علي العنزي. (2009). إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال. *دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.*

سيد الهواري. (2002). الإدارة: الأصول والأسس العلمية للقرن الحادي والعشرين. *القاهرة، مكتبة عين شمس* .

سيد محمد جاد الرب. (2009). الاتجاهات الحديثة في ادارة الموارد البشرية. *القاهرة، جامعة قناة السويس* .

عاشور مزريق. (2011). دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال. *الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بو علي شلف* .

عبد الستار العلي. (2012). المدخل الى إدارة المعرفة. *دار الميسرة* .

عبدالرحمن توفيق. (2010). التنمية البشرية الادوار الجديدة. *جمهورية مصر العربية، القاهرة مركز الخبرات المهنية للادارة* .

عبدالرحمن خالد راضي. (2013). أثر رأس المال الفكري على المكاتب السياحية في الاردن.

عبدالستار حسين يوسف. (2005). دراسة وتقييم رأس المال الفكري قي شركات الأعمال. *ملتقى جامعة الزيتونة، عمان، الأردن* .

عبدالله ادم عبدالله سليمان المهلاوي، و سعد عثمان أحم. (2021). أثر رأس المال الفكري على آداء العاملين" دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، 22* (1).

كامل الحواجرة. (2010). دراسة ارتباط استراتيجيات استثمار رأس المال المعرفي في الأداء التانفسي للمؤسسات. *مجله جامعه الشارقه للعلوم الانسانيه والاجتماعيات ، 7* (2).

محفوظ جودة. (2012). إدارة الجودة الشاملة. *عمان: دار وائل للنشر* .

محمد عبد الفتاح الصيرفي. (2006). إدارة الموارد البشرية. *دار المناهج للنشر والتوزيع* .

محمود علي الروسان. (2010). اثر راس المال الفكري في الابداع في المصارف الاردنية . *مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، 26* (2).

مراد ناصر. (2008). الاستثمار في رأس المال الفكري مدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية. *مجلة الدراسات الاقتصادية* .

نجم العزاوي. (2012). أثر الإبداع الإداري على تحسين مستوى أداء إدارة الموارد البشريّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية* ، 41-66.

محور

دراسات التربية وتكنولوجيا التعليم

معوقات تطبيق الخطة التربوية الفردية وعلاقتها بضعف التحصيل الأكاديمي لدى طلبي ذوي صعوبات التعلم من وجهة نظر معلمي غرفة المصادر

م.م.دانيه عبدالله عبدالفتاح عطية
جامعة القدس المفتوحة- فلسطين

مقدمة:

أتت فكرة البحث من رؤية الباحثة أن هناك قلة اهتمام بالخطة التربوية الفردية، ومما لا شك فيه يجب أن نسعى إلى تقديم الخدمة الأنسب لجميع الطلاب، بما فيهم ذوي صعوبات التعلم، وتعتمد على تسهيل جميع الإمكانات المادية والبشرية، والمكانية والتقنيات، والأساليب اللازمة إلا أنه قد تكون هناك صعوبات في التطبيق، مما يؤدي إلى عدم الحصول على نتائج جيدة؛ مما تنعكس سلباً على التحصيل، وفي تطبيق الخطة الفردية لدى صعوبات التعلم، فأتت هذه الدراسة؛ لتتناول أهم الأمور التي تواجه تطبيق الخطة التربوية الفردية المقدمة لذوي صعوبات التعلم، وعلاقتها بضعف التحصيل الأكاديمي .

مشكلة البحث:

إن وجود المعوقات في تطبيق الخطة التربوية الفردية يجعل الكشف عنها أمرا ضروريا، حيث إن التعرف عليها وتحديدها؛ يقود إلى العمل على حلها، ومعالجتها أو الحد منها. وبالتالي ضمان سير الخطة التربوية الفردية نحو تحقيق أهدافها ونجاحها .

أسئلة البحث:

السؤال الأول: ما معوقات تطبيق الخطة التربوية الفردية لدى الطلبة ذوي صعوبات التعلم في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة؟

السؤال الثاني: ما مستوى التحصيل الأكاديمي لدى الطلبة ذوي صعوبات التعلّم في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة؟

السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات معوقات تطبيق الخطة التربوية الفردية لدى الطلبة ذوي صعوبات التعلم في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة؟

السؤال الرابع: هل توجد علاقة ارتباطية بين معوقات تطبيق الخطة التربوية الفردية لدى الطلبة ذوي صعوبات التعلم في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة

أهداف البحث:

بناء على ما تقدم في مشكلة البحث وأسئلته السابقة تشكلت مجموعة من الأهداف والغايات التي يمكن أن تسهم في توضيح هذه الأهداف:-

1- التعرف إلى معوقات تطبيق الخطة التربوية الفردية لدى طلبة ذوي صعوبات التعلم في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية.

2- التعرف إلى مستوى ضعف التحصيل الأكاديمي لدى طلبة ذوي صعوبات التعلّم في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية.

3- تقصي العلاقة الارتباطية بين معوقات تطبيق الخطة التربوية الفردية، وعلاقتها بضعف التحصيل الأكاديمي لدى طلبة ذوي صعوبات التعلم في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية.

4- التعرف إلى الفروق في متوسطات معوقات تطبيق الخطة التربوية الفردية، وعلاقتها بالتحصيل الأكاديمي لدى طلبة ذوي صعوبات التعلم في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزي لمتغير (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).

أهمية البحث:

تنقسم أهمية الدراسة إلى قسمين:

الأهمية النظرية:

إن هذه الدراسة قد أخذت موضوعاً مهماً وتتطلع الباحثة في إضافة علمية قيمة للمكتبات العربية وذلك تحديداً؛ لندرة الدراسات السابقة، والبحوث العربية الحديثة المختصة بهذا المجال، وخاصة العلاقة بينهم في حدود علم الباحثة.

الأهمية التطبيقية:

أما من الناحية التطبيقية فتعمل هذه الدراسة إلى إعطاء تصور عام لطبيعة العلاقة بين معوقات تطبيق الخطة التربوية الفردية، وعلاقتها بضعف التحصيل الأكاديمي لدى

طلبة ذوي صعوبات التعلم في المدارس الحكومية من وجهة نظر معلمي غرفة المصادر، والتوصل إلى النتائج والتوصيات ذات العلاقة، وتعميمها على الجهات المعنية للاستفادة منها.

منهج البحث:

قامت الباحثة باتباع المنهج الوصفي الارتباطي، لملاءمته لأغراض الدراسة، وهو المنهج الذي يهتم بالظاهرة كما هي في الواقع، ويعمل على وصفها، وتحليلها، وربطها بالظواهر الأخرى، حيث ستعتمد الباحثة على مصادر المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة وتحليلها

الكلمات المفتاحية: الخطة التربوية الفردية، التحصيل الاكاديمي، صعوبات التعلّم، غرفة المصادر

Obstacles in Implementing the Individual Educational Plan and their Link to Poor Academic Achievement among Students with SLD from the point of view of Resource Room Teachers.

Danya Abdullah Abdel Fattah Atiya

Abstract

This study aimed to identify the obstacles to the implementation of the IEP, and the relationship of these obstacles to the level of academic achievement among students with learning disabilities, according to resource room teachers working in public schools in the northern West Bank governorates, using the comprehensive survey method, and the questionnaire for collecting data from the study population. The study reached the following results: The IEP obstacles for students with learning disabilities (SLD) in public schools in the northern governorates were moderate. and the level of poor academic achievement among students with learning disabilities in government schools in the northern governorates of the West Bank was high, and there was a direct correlation between the obstacles to implementing the plan. Individualized education and its relationship to poor academic achievement among students with learning disabilities in public schools in the northern governorates of the West Bank. as it showed that there were no statistically significant differences at the significance level ($\alpha \leq 0.05$) Between the arithmetic means of the obstacles to implementing the individual educational plan in the governorates of the northern West Bank due to the variables (sex, educational qualification). while there is a difference on the variable of years of experience in favor of (less than 5 years). and it also showed that there are no statistically significant differences at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) between the arithmetic means of poor academic achievement The governorates of the northern West Bank are attributed to the variable (sex, educational qualification, years of experience). The study recommended several recommendations, the most important of which is: the need to strengthen cooperation between regular teachers and resource room teachers, because of this positive impact on the implementation of the individual plan, working to provide parental cooperation with the resource room teacher. During the involvement of the parents in developing the educational plan, because of its strengthening effect on cooperation for its success, the principal. As a resident supervisor, must follow up with the school principal to implement the individual educational plan to enhance the learning process and cooperation between the parties to the educational relationship.

Keywords: Individual Educational Plan, Academic Achievement, Learning Difficulties, Resource Room.

الفصل الأول
خلفية الدراسة ومشكلتها

مقدمة

قد أتت فكرة البحث من رؤية الباحثة أن هناك قلة اهتمام بالخطة التربوية الفردية، ومما لا شك فيه يجب أن نسعى إلى تقديم الخدمة الأنسب لجميع الطلاب، بما فيهم ذوي صعوبات التعلم، وتعتمد على تسهيل جميع الإمكانات المادية والبشرية، والمكانية والتقنيات، والأساليب اللازمة إلا أنه قد تكون هناك صعوبات في التطبيق، مما يؤدي إلى عدم الحصول على نتائج جيدة؛ مما تنعكس سلباً على التحصيل، وفي تطبيق الخطة الفردية لدى صعوبات التعلم، فأتت هذه الدراسة؛ لتتناول أهم الأمور التي تواجه تطبيق الخطة التربوية الفردية المقدمة لذوي صعوبات التعلم، وعلاقتها بضعف التحصيل الأكاديمي.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

إن وجود المعوقات في تطبيق الخطة التربوية الفردية يجعل الكشف عنها أمرا ضروريا، حيث إن التعرف عليها وتحديدها؛ يقود إلى العمل على حلها، ومعالجتها أو الحد منها. وبالتالي ضمان سير الخطة التربوية الفردية نحو تحقيق أهدافها ونجاحها وستتحد مشكلة الدراسة بالإجابة على السؤال الرئيس الآتي:

ما معوقات تطبيق الخطة التربوية الفردية وعلاقتها بالتحصيل الأكاديمي لدى طلبة ذوي صعوبات التعلم في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية؟

وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

السؤال الأول: ما معوقات تطبيق الخطة التربوية الفردية لدى الطلبة ذوي صعوبات التعلم في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة؟

السؤال الثاني: ما مستوى التحصيل الأكاديمي لدى الطلبة ذوي صعوبات التعلّم في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة؟

السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات معوقات تطبيق الخطة التربوية الفردية لدى الطلبة ذوي صعوبات التعلم في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة؟

السؤال الرابع: هل توجد علاقة ارتباطية بين معوقات تطبيق الخطة التربوية الفردية لدى الطلبة ذوي صعوبات التعلم في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية في معوقات تطبيق الخطة التربوية الفردية في محافظات شمال الضفة تعزى لمتغير الجنس.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية في معوقات تطبيق الخطة التربوية الفردية في محافظات شمال الضفة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية في معوقات تطبيق الخطة التربوية الفردية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية في ضعف التحصيل الأكاديمي في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس.

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية في ضعف التحصيل الأكاديمي في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية في ضعف التحصيل الأكاديمي في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

الفرضية السابعة: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية بين معوقات تطبيق الخطة التربوية الفردية

وعلاقتها بضعف التحصيل الأكاديمي لدى طلبة ذوي صعوبات التعلم في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية.

أهمية الدراسة

تنقسم أهمية الدراسة إلى قسمين:

الأهمية النظرية:

إن هذه الدراسة قد اخذت موضوعاً مهماً وتتطلع الباحثة في إضافة علمية قيمة للمكتبات العربية وذلك تحديداً؛ لندرة الدراسات السابقة، والبحوث العربية الحديثة المختصة بهذا المجال، وخاصة العلاقة بينهم في حدود علم الباحثة.

الأهمية التطبيقية:

أما من الناحية التطبيقية فتعمل هذه الدراسة إلى إعطاء تصور عام لطبيعة العلاقة بين معوقات تطبيق الخطة التربوية الفردية، وعلاقتها بضعف التحصيل الأكاديمي لدى طلبة ذوي صعوبات التعلم في المدارس الحكومية من وجهة نظر معلمي غرفة المصادر، والتوصل إلى النتائج والتوصيات ذات العلاقة، وتعميمها على الجهات المعنية للاستفادة منها.

حدود الدراسة ومحدداتها:

تتمثل الدراسة الحالية في الآتي:

1. **الحدود البشرية**: ستقتصر الدراسة على معلمي غرفة المصادر في محافظات شمال الضفة الغربية.
2. **الحدود المكانية**: ستقتصر الدراسة على المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية (جنين، نابلس، طولكرم، قلقيلية، طوباس).
3. **الحدود الزمانية**: سوف تطبق الدراسة خلال الفصل الدراسي الأول والثاني من العام الدراسي 2022/ 2023.
4. **الحدود المفاهيمية**: ستقتصر الدراسة على الحدود المفاهيمية والمصطلحات الواردة في الدراسة وهي صعوبات التعلّم، الخطة التربوية الفردية، التحصيل الأكاديمي، المدارس الحكومية.

5. **الحدود الإجرائية**: ستقتصر على الأدوات المستخدمة لجمع البيانات، ودرجة صدقها وثباتها على عينة الدراسة وخصائصها، والمعالجات الإحصائية المناسبة.

التعريفات الإجرائية للمصطلحات لمتغيرات الدراسة:

1- **صعوبات التعلم:** هم عبارة عن مجموعة غير متجانسة من التلاميذ ذوي الذكاء العادي أو فوق العادي. والذين يظهرون تباينا واضحا بين أدائهم الفعلي في مجال أو أكثر من مجالات الأداء العقلي أو الأكاديمي هؤلاء التلاميذ لا يستطيعون الإفادة من الأنشطة والمعلومات التي تقدم لهم سواء داخل الفصل أو خارجه، ولا يستطيعون مسايرة مستوى أداء زملائهم من التلاميذ العاديين، بسبب القصور في العمليات الأساسية. كالانتباه والإدراك، والتذكر والتفكير، واللغة الشفهية. على الرغم من أن هؤلاء التلاميذ لا يعانون من إعاقات حسية (سمعية أو بصرية أو حركية أو إضطراب انفعالي أو اجتماعي أو تخلف عقلي)، أو تأثيرات بيئية (حرمان بيئي سواء أكان ثقافياً أو تعليمياً أو عوامل نفسية. إلا أن صعوبة التعلم لا ترجع الى مثل هذه التأثيرات (عبدالله، 2006، ص27).

تُعرف الباحثة صعوبات التعلم إجرائياً على أنها: إحدى فئات التربية الخاصة التي تتطلب خدمات التربية الخاصة بعد دمجهم في المدارس العادية، وان الدراسة تتحدث بشكل مباشر عن هذه الفئة .

2- **الخطة التربوية الفردية:** وتعرف أيضا الخطة التربوية الفردية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة على أنها "نموذج مكتوب لكل طفل من الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل شخصي وخاص، بحيث تلبي حاجاته، والخدمات التربوية المساندة التي يحتاجها؛ مما يسهم في تعليمه. ويشترك فيها فريق متكامل من ذوي الاختصاص والعلاقة، وتشمل هذه الخطة الأهداف التربوية المتوقع تحقيقها وفق معايير معينة، وفترة زمنية محددة. وفي بعض الحالات توضع لعدد معين من الأطفال؛ لتقابل احتياجاتهم التربوية خلال سنة دراسية" (أبو النور، 2020، ص 43).

وتعرف الباحثة الخطة التربوية الفردية إجرائياً بأنها: نموذج يتم إنشاؤه بشكل رسمي وفردي لكل طالب لديه صعوبات تعلم تشمل جميع ما يحتاجه من خدمات تربوية، وخدمات داعمة له؛ بهدف مساعدته على تحقيق الأهداف المطلوبة، والتي تم كتابتها بناء على جوانب الاحتياج له، وهي الخطة التي تم تنفيذ الدراسة؛ لأجل التعرف على معوقات تطبيقها .

3- **التحصيل الأكاديمي:** صقل الطالب، وامتلاك المهارة، والمعرفة الجيدة، وإلمامه بالكثير من المعلومات بعد الحصول على تدريبات في مجال دراسي معين (إسماعيل، 2018).
وتعرفه الباحثة إجرائياً: العلامات المدرسية التي حصل عليها الطالب في الفصل الأول(2022-2023) ومعرفة العلاقة الارتباطية بينها وبين الخطة التربوية الفردية.

4- **المدارس الحكومية:** وتعرفها الباحثة إجرائياً: وهي المدارس التي يتم تدريس طلبة صعوبات التعلم فيها، ووجود العينة التي سوف يتم أخذها لهذه الدراسة.

5- **غرفة المصادر**: هي فصل يجهز بالمواد التعليمية، والأجهزة والوسائل، ومعلم تم تدريبه جيداً، ليشبع احتياجات أطفاله. إن معلم غرفة المصادر يكون له كفاءة عالية في إحدى المجالات أو المواد الدراسية ويمكن لمعلمي المدرسة العاديين الاستعانة به في اختيار المادة التعليمية المناسبة، أو الطرق المناسبة كمستشار في المواد التعليمية أو في حل المشكلات (بطرس، 2014، ص219).

وتعرف الباحثة غرفة المصادر اجرائياً بأنها: غرفة صفية تكون موجودة بالمدارس العادية، ومجهزة بما يلزم من وسائل وألعاب تربوية، وأثاث مناسب، وهي الغرفة التي يتم فيها إعطاء الحصص للطلاب، وتطبيق الخطة التربوية الفردية .

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

صعوبات التعلم:

تصف أدبيات التربية الخاصة صعوبات التعلّم (The Learning Disabilities) بأنها إعاقة خفية محيرة، فالأطفال الذين يعانون من هذه الصعوبات يمتلكون قدرات تخفي جوانب الضعف في أدائهم. فهم قد يقولون كلاماً رائعاً على الرغم من أنهم لا يستطيعون الكتابة. وهم قد ينجحون في تأدية مهارات صعبة جداً على الرغم من أنهم قد لا ينجحون في إتباع التعليمات البسيطة. وهم قد يبدون عاديين تماماً ، وليس في مظهرهم أي شيء يظهر بأنهم مختلفون عن الأطفال العاديين. إلا أن هؤلاء يعانون من صعوبات كثيرة في تعلّم بعض المهارات في المدرسة، فمنهم من لا يستطيع تعلّم القراءة، وبعضهم عاجز عن تعلّم الكتابة، وبعضهم الآخر يرتكب أخطاء متكررة، ويواجه صعوبات حقيقية في تعلّم الرياضيات، ولأن هؤلاء الأطفال ينجحون في تعلّم بعض المهارات ولا ينجحون في تعلّم مهارات أخرى، فإن لديهم تبايناً في القدرات التعليمية، وهذا التباين يوجد بين التحصيل والذكاء. ولذلك يشير الأخصائيون إلى أن المشكلة الرئيسة المميزة لصعوبات التعلّم، هو التفاوت بين الأداء والقابلية (الخطيب، 2012).

كما ذكر الجرجاوي والهمص أن مصطلح (صعوبات تعلم) يعني: أن الأطفال الذين وجدوا يعانون من صعوبات أكيده في العمليات النفسية مثل؛ الفهم أو اللغة التي نتكلم بها، واللغة التي نكتبها. فبعض الأطفال يعانون من قصور في قدراتهم على الاستماع، وآخر في النطق وعدم الكلام بطلاقة، وآخر قصور في عدم فهم ما يقوله، ويرجع هذا عادة إلى خلل في وظائف الدماغ مما يؤدي إلى إضطرابات تؤثر على وضعه الصحي والعقلي، ولكن لا يشمل الأطفال ذوي صعوبات التعلم التي نتجت عن إعاقة بصرية أو إعاقة سمعية أو إعاقة حركيه، أو يكون لديهم حرمان بيئي، أو حرمان اقتصادي، أو حرمان اجتماعي (الجرجاوي والهمص، 2014).

مظاهر صعوبات التعلم:

وبحسب أبو النور (2018)، فإن الطلبة ذوي الصعوبات التعليمية عادة ما يتميزون بمجموعة من السلوكيات التي تتكرر في العديد من المواقف التعليمية والاجتماعية. التي يمكن للمعلم أو الأهل ملاحظتها بدقة عند مراقبتهم في المواقف المتنوعة والمتكررة، **ومن أهم هذه المظاهر:**

1. الفشل الدراسي في مادة دراسية أو أكثر.
2. اضطراب في الذاكرة قصيرة المدى والذاكرة طويلة المدى.
3. شرود الذهن وضعف القدرة على التركيز لأكثر من دقائق محدودة.
4. الجمع بين الحروف والأرقام المتشابهة.
5. ضعف الاستيعاب القرائي.
6. صعوبة الإدراك السمعي أو الحركي.
7. صعوبة في تذكر المعلومات والتعليمات.

أنماط الدمج

تختلف اساليب دمج المعوقين من مكان الى آخر حسب إمكانات كل منها تبعاً لنوع الإعاقة ودرجتها، بحيث يمتد من مجرد وضع المعوقين في فصل خاص ملحق بالمدرسة العادية إلى إدماجهم كاملا في الفصل الدراسي العادي، مع تزويدهم بما يحتاجون من خدمات خاصة (جرار، 2012).

غرفة المصادر: وفيها الاحتياجات الخاصة مساعدة بشكل مباشر في الوقت المحدد، حسب جدول أسبوعي ثابت مع وجوده في الصف العادي، ويعمل أكثر من معلّم مدرب مع معلمي التربية الخاصة في الغرفة نفسها.

الخدمات الخاصة: ويقدمها معلم متخصص يزور المدارس العادية من 2-3 مرات اسبوعياً؛ لتقديم مساعدة فردية منظمة في مجالات محددة لبعض ذوي الاحتياجات الخاصة مثل؛ القراءة أو الكتابة أو الحساب.

المساعدة داخل الصف: تقديم الخدمات المطلوبة ل ذوي الاحتياجات الخاصة داخل الصف العادي حتى يقدر أن يتخطى وينجح في هذا الموقف، فقد تتضمن هذه الخدمات استخدام الوسائل التعليمية.

المعلم الاستشاري: يتم تزويد المعلم بمساعدات، وتدريبه عن طريق المعلم الاستشاري أو المعلم العادي حتى يقدر الطفل من ذوي الاحتياجات الخاصة أن يلتحق بالصف العادي، وأن يدرسه المعلم العادي مع الذين من عمره، وهنا يتحمل معلم الصف العادي مسؤولية تطبيق البرامج (بطرس، 2009).

الخطة التربوية الفردية:" تعريف البرنامج التربوي الفردي (Individualized Education Program) تم تقديم البرنامج التربوي الفردي في قانون تعليم جميع الأفراد ذوي الإعاقة عام 1975 . وهو أداة مصممة؛ لمساعدة التربويين على تخطيط وتقديم الخدمات التربوية للطلاب ذوي الصعوبات، ويتم فيه تحديد الأهداف، والخدمات التعليمية التي ستقدم للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة الذين تمت مطابقتهم بالمعايير الأهلية للإعاقة " (NICHCY، 2013).

وعلى الصعيد العام : يتم تعريف قانون العام لسنة 1975م الذي تم إصداره من الكونغرس الأمريكي لخطة تربوية فردية لكل طفل ذي إعاقة، تمت كتابته في اجتماع عن طريق ممثلي الوكالة التعليمية المحلية، والذي يجب أن يكون مؤهلا؛ لتقديم البرنامج التعليمي، أو الإشراف عليه. ويعد بشكل خاص للاحتياجات الفردية للطالب من ذوي الاحتياجات الخاصة، ويشارك في هذا الإعداد أيضا معلم الصف العادي، ويتضمن البرنامج التربوي الفردي على توضيح مستوى الأداء التعليمي للطالب، وتوضيح الأهداف السنوية والأهداف قصيرة المدى، وتوضيح الخدمات التعليمية الخاصة الضرورية للطفل (هارون، 2009).

مكونات الخطة التربوية الفردية: يشير (سهيل، 2019) على أن الخطة التربوية الفردية تشمل عددا من المكونات هي :

معلومات عامة عن الطفل: وتتكون المعلومات من اسم الطالب، وتاريخ ميلاده، وجنسه، ومدرسته، وصفه، وتاريخ الاحالة

نتائج التقويم الإولي للقدرات الحسية والحركية: وهي السمع والبصر، وكيفية النطق والقدرة الحركية.

نتائج التقييم الأولي لمهارات القراءة والكتابة باستخدام اختبار تشخيص أو أكثر لصعوبات التعلم .

نتائج التقويم الأولي لمهارات الحساب، باستخدام اختبار تشخيص الصعوبات الأكاديمية في الحساب .

الأهداف التعليمية الفردية: ويتم صياغة هذه الأهداف التعليمية الفردية بعبارات سلوكية معينة يمكن قياسها ضمن بعض الشروط والمواصفات، التي يحدد من خلالها السلوك النهائي ضمن معايير معينة، مثل الفترة الزمنية، أو عدد المحاولات، أو نسبة النجاح.

ملاحظات عامة: تتعلق هذه الملاحظات بتعديل الخطة بناء على ملاحظات معلم غرفة المصادر، مما يؤدي إلى تبسيط الأهداف التعليمية أو حذفها .

تنسيب اللجنة بعد الاطلاع على نتائج التقويم الأولى لمهارات القراءة والكتابة والحساب، أو جميعها أو واحدة منها ويتم توقيع جميع أعضاء اللجنة على هذا القرار .

الدراسات السابقة:

الزهراني (2020) دراسة بعنوان معوقات تطبيق الخطة التربوية الفردية لذوي صعوبات التعلم بالمرحلة الابتدائية من وجهة نظر معلميهم في جدة- السعودية، والتعرف على أثر المتغيرات الآتية: (الجنس، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة) على تقديرات المعلمين. ولتحقيق هدف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي وإعداد استبانة تحتوي على أربعة أبعاد للمعوقات، وهي معوقات مرتبطة بالمعلم، ومعوقات مرتبطة بالمدرسة، ومعوقات خاصة بالطالب، والمعوقات الأسرية. وتكونت عينة الدراسة من 220 من معلمي ومعلمات صعوبات التعلم بمحافظة جدة، تم حصرهم وتطبيق الاستبانة. وأشارت النتائج إلى أن

المعوقات جاءت بدرجة كبيرة على جميع الأبعاد، حيث احتلت المعوقات الأسرية المرتبة الأولى، تليها المعوقات المدرسية ثم الخاصة بالمعلم ثم الخاصة بالطالب منها

دراسة القاضي (2019) معرفة التحديات التي تواجه تنفيذ الخطة التربوية الفردية لذوات صعوبات التعلم

واتبعت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي، وتم استخدام استبانة؛ لجمع المعلومات على عينة مكونة من (366) معلمة من معلمات المراحل الثلاث في مدينة الرياض، وكانت أبرز النتائج هي: كثرة الأعمال الملقاة على عاتق المعلمة، وعدم وجود آلية واضحة لاجتماعات فريق الخطة التربوية الفردية، وضعف مستوى بعض قائدات المدارس في متابعة الخطة، وعدم تفعيل فريق الخطة في المدرسة، وعدم إيجاد ضوابط ملزمة للأسرة تحثها على المشاركة في الخطة، نقص في مهارات التعاون والتشاور بين الأسرة والمدرسة، والافتقار لوجود برامج توعوية للأسر داخل المدرسة؛ لشرح كيف يمكن تنفيذ الخطة التربوية الفردية. وقد كانت التحديات الخاصة بالأسرة في المرتبة الأولى، ومن ثم التحديات الخاصة بالمدرسة، واشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التحديات، تعود لاختلاف متغير المؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة.أما في **دراسة الشمراني والحويطي (2018) معوقات التي تحول دون تحقيق أهداف الخطة التربوية الفردية من وجهة نظر معلمي الإعاقة الفكرية بتبوك**

فقد تكونت عينة الدراسة من (40). معلمًا من معلمي الإعاقة الفكرية، واتبع الباحثان المنهج الوصفي في الدراسة، واستخدما الاستبانة كأداة للدراسة. اشتملت الاستبانة على أبعاد عدة وهي المعوقات المتعلقة بالإحالة والتشخيص، والمعوقات المتعلقة بالمعلم، والمعوقات المتعلقة بالوسائل المساعدة، والبيئة الصفية، والتجهيزات المدرسية، والمعوقات المتعلقة بالطلاب وأولياء أمورهم، والمعوقات المتعلقة بالمناهج الدراسية وكانت النتائج تشير إلى أن المعوقات كانت كبيرة على جميع المحاور ما عدا محور المعوقات التي تختص بالمعلم فقد كانت متوسطة، وكانت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير المعلمين للمعوقات تعزى للمؤهل العلمي.

أيضاً **في دراسة أحمد (2017) دور العوامل الأسرية في التحصيل الدراسي** واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي. وتم إنشاء الاستبانة، لتكون أداة لجمع المعلومات، وتكونت عينة الدراسة من (122) شخصاً استجاب منهم (100) شخص بواقع (90٪) وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها: ضعف المستوى الاقتصادي تجعل الأب يستعين بأبنائه في بعض الأعمال المدرة للدخل؛ مما جعل الطفل يهتم بالعائد المادي، ويهمل استذكار دروسه؛ مما ينعكس على تحصيله الدراسي، استخدام التحفيز بنوعيه المادي والمعنوي في أسرة مستواها التعليمي والاقتصادي عالٍ . الطلاب والتعدد الزواجي بالنسبة للوالدين يحول دون الإشراف، ورعاية الأبناء، وغرس أهمية التعليم في وجدانهم.

وفي **دراسة خير الله والقحطاني (2017) معوقات تطبيق الخطة التربوية مع ذوي التوحد في تبوك**

اتبع الباحثان المنهج الوصفي، وتم جمع المعلومات باستخدام الاستبانة من عينة الدراسة المكونة من (82) من العاملين في مجال التربية الخاصة (14) من الذكور و (68) من الإناث، وظهرت النتائج أن المعوقات التي جاءت بدرجة كبيرة هي عدم وجود آلية واضحة لاجتماعات فريق الخطة التربوية الفردية، وعدم وجود دورات تدريبية في مجال تطبيق الخطة التربوية الفردية ومتابعتها وضعف قدرة مديري المدارس على متابعة الخطة التربوية الفردية.

الدراسات الأجنبية التي تناولت الموضوع:

أجرى **(2019) like & Er لايك واير بعنوان تقييم آراء الآباء والمعلمين فيما يتعلق بمشاركة أولياء الأمور في الخطة التربوية الفردية في تركيا**. تم استخدام المنهج النوعي، وجمع المعلومات من خلال المقابلة مع (22) من معلمي التربية الخاصة. و (25) من أولياء الأمور، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن معظم الآباء لا يعرفون شيئًا عن الخطة التربوية الفردية ولا تتم دعوتهم من قبل المدرسة. أما فيما يتعلق بآراء المعلمين فقد لوحظ أنهم يفتقرون إلى المعرفة فيما يخص كيفية إشراك الآباء في الخطة التربوية الفردية.

وفي دراسة **(2018) Santiago-Lugo سانتياغو ليجو بعنوان مراجعة الأدبيات المتعلقة بالتحديات أثناء تطبيق الخطة التربوية الفردية**، استخدم الباحث المنهج النوعي، وتمت مقارنة الدراسات السابقة التي تتعلق بالمشكلات والتحديات، التي تواجه معلمي

التربية الخاصة أثناء تنفيذ الخطة التربوية الفردية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2000 حتى عام 2018، أظهرت النتائج أن أبرز التحديات التي يعاني منها المعلم في تطبيق الخطة التربوية الفردية كانت في قلة فاعلية الفريق متعدد التخصصات، وان معلم التربية الخاصة كان عليه المسؤولية كلها في التطبيق، وضعف التعاون من قبل المعلمين الآخرين مع معلم التربية الخاصة، وقلة مشاركة الأسرة في الخطة التربوية الفردية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الباحثة للدراسات السابقة والمتوفرة حول موضوع الدراسة؛ تستنتج أن معظم هذه الدراسات تحدثت عن المعوقات والتحديات التي تواجه المعلمين عند تطبيق الخطة التربوية الفردية، ولكن نلاحظ أن أغلبية الدراسات السابقة تعد قديمة نوعا ما، وقد حاولت الباحثة- قدر المستطاع- أن تسلط الضوء على موضوع الدراسة بشكل عام، ومن خلال ما سبق يتضح الآتي:

من حيث المنهجية: وظفت أغلب الدراسات السابقة المنهج الوصفي. باستثناء دراسة القحطاني (2015) التي اعتمدت على المنهج النوعي. أما الدراسة الحالية فقد لجأت للمنهج الوصفي الارتباطي.

من حيث الأداة: استخدمت بعض من الدراسات السابقة أداة الاستبانة المفتوحة، والمقابلات؛ لجمع البيانات، بينما الدراسة الحالية استخدمت الاستبانة من قسمين.

من حيث المجتمع: جميع الدراسات السابقة العربية تمثل مجتمع الدراسة من معلمي صعوبات التعلم. ومعلمي التربية الخاصة، الاخصائيين. أما الدراسة الحالية فتمثل مجتمع الدراسة من جميع معلمي غرفة المصادر في المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية (جنين، نابلس، طولكرم، قلقيلية، طوباس).

من حيث نوع العينة: عينة متيسرة. وعينة عشوائية منتظمة. وأما الدراسة الحالية فكانت عينة القصدية.

جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة:

ومما لا شك فيه أن الدراسة الحالية استفادت كثيرا مما سبقها من دراسات، حيث حاولت أن توظف كثيرا من الجهود السابقة؛ للوصول إلى تشخيص دقيق للمشكلة، ومعالجتها بشكل شمولي، ومن جوانب الاستفادة العلمية للدراسات السابقة ما يلي:

1- استفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في الوصول إلى صياغة دقيقة وملائمة للعنوان البحثي الموسوم بـ" معوقات تطبيق الخطة التربوية الفردية وعلاقتها بضعف التحصيل الأكاديمي لدى طلبة ذوي صعوبات التعلم من وجهة نظر معلمي غرفة المصادر ".

2-كما استفادت الدراسة الحالية من بعض الدراسات السابقة؛ للوصول للمنهج الملائم لهذه الدراسة، وهو المنهج الوصفي الارتباطي .

وقد تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي تم ذكرها على المستوى المحلي من حيث تناولها لمعوقات تطبيق الخطة التربوية الفردية، وعلاقتها بضعف التحصيل الأكاديمي، وهو ما لم تتطرق إليه الدراسات السابقة، حيث ان الدراسة تتميز بأخذها للمتغيرين معا، وأنها الأولى من نوعها على المستوى المحلي حسب علم الباحثة.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل الطرق والإجراءات التي اتبعت، والتي تضمنت تحديد منهجية الدراسة المتبعة، ومجتمع الدراسة والعينة، وعرض الخطوات والإجراءات العملية التي اتبعت في بناء أدوات الدراسة وخصائصها، ثم شرح مخطط تصميم الدراسة ومتغيراتها، والإشارة إلى أنواع الاختبارات الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة

منهجية الدراسة:

قامت الباحثة باتباع المنهج الوصفي الارتباطي، لملاءمته لأغراض الدراسة، وهو المنهج الذي يهتم بالظاهرة كما هي في الواقع، ويعمل على وصفها، وتحليلها، وربطها بالظواهر

الأخرى، حيث ستعتمد الباحثة على مصادر المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة وتحليلها، ومن ثم تجميع البيانات عن طريق الاستبانة، التي سيتم تطويرها بناء على الإطار النظري والدراسات السابقة.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من معلمي غرف المصادر في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية (جنين، نابلس، طولكرم، قلقيلية، طوباس) والبالغ عددهم حوالي (140) معلماً ومعلمة في الفصل الدراسي الأول (2022-2023) حسب احصائيات مديريات التربية والتعليم .

عينة الدراسة:

اختارت الباحثة جميع العينة المكونة من (140) معلماً ومعلمة من مجتمع الدراسة بطريقة العينة القصدية، وفيما يلي توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة:

جدول (3.1) عينة الدراسة وخصائصها الديموغرافية تبعا لمتغيراتها المستقلة.

المتغير	مستويات المتغير	التكرار	النسبة المئوية (٪)
الجنس	ذكر	27	19.3
	أنثى	113	80.7
	المجموع	140	٪100
سنوات الخبرة	دبلوم	3	2.1
	بكالوريوس	109	77.9
	ماجستير فأعلى	28	20.0
	المجموع	140	٪100
	أقل من 5سنوات	71	50.7
	5- 10 سنوات	36	25.7
	11 سنة فأكثر	33	23.6
	المجموع	140	٪100

أدوات الدراسة وخصائصها:

لتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بالاطلاع على الأدبيات التربوية، والدراسات السابقة المتعلقة بمشكلة الدراسة، إذ اعتمدت الباحثة على الاستبانة، لقياس معوقات تطبيق

الخطة التربوية الفردية، وعلاقتها بضعف التحصيل الأكاديمي لدى طلبة ذوي صعوبات التعلم.

وتكونت الاستبانة من جزئين كما هو موضح في الجدول (3.2).

جدول (3.2): توزيع فقرات الاستبانة على أقسامها الثلاثة الرئيسة

رقم القسم	عنوان القسم	عدد الفقرات
الاول	بيانات شخصية	**3**
البعد الاول	معوقات تطبيق الخطة التربوية الفردية المجال الأكاديمي	**20**
البعد الثاني	ضعف التحصيل الأكاديمي المجال النفسي والاجتماعي	**24**

صدق الدراسة:

للتحقق من صدق مقاييس الدراسة، سَتُتَّبَع الإجراءات الآتية:

أولاً: صدق المحكمين:

من أجل التأكد من توفر دلالات صدق المقياس تم إيجاد صدق المحكمين، أو ما يعرف بصدق المحتوى، وذلك من خلال عرض أداة الدراسة على (15) محكمين، من أعضاء هيئة التدريس، والمتخصصين من الجامعات الفلسطينية، وذلك بهدف التأكد من مناسبة المقاييس لما أُعدت لقياسه، وسلامة صياغة الفقرات ومدى وضوحها، ودرجة انتماء الفقرة للبعد الذي وضعت فيه، وسيتم أخذ الملاحظات التي سيجمع عليها المحكمين، بإضافة أو حذف فقرات من المقاييس لمناسبة المقاييس للبيئة الفلسطينية. اتفق المحكمون على ضرورة تبسيط الصياغة اللغوية لبعض الفقرات واختصارها؛ لأنها طويلة ومركبة، وقد بلغت نسبة الاتفاق بين المحكمين على عبارات الاستبانة (84٪)

ثانياً: صدق البناء:

للتحقق من صدق بناء مقاييس الدراسة، ستطبق المقاييس على عينة استطلاعية مكونة من (٣٠) معلماً ومعلمة من مجتمع الدراسة وخارج عينتها، واستخدم معامل ارتباط بيرسون، لاستخراج قيم معاملات ارتباط الفقرة بالبعد الذي تنتمي إليه، والجداول الآتية توضح ذلك:

الثبات لمقاييس الدراسة:

للتحقق من الثبات لمقاييس الدراسة، تم استخدام طريقة ثبات التجانس الداخلي (Consistency) وحساب معامل التجانس (كرونباخ ألفا) (Cronbach Alpha)، وهذا النوع من الثبات يشير إلى قوة التجانس في أداة الدراسة.

الجدول (3.3) يبين معاملات ثبات أبعاد المقياس

البعد	عدد العبارة	معامل الارتباط	معامل ثبات الاتساق الداخلي (ألفا كرونباخ)
معيقات تطبيق الخطة	24	0.879	0.911
ضعف التحصيل الأكاديمي	20	0.885	0.924
الدرجة الكلية للمقياس	44	0.916	0.940

يتضح من الجدول رقم (3.3) أن معاملات ثبات بعد معوقات تطبيق الخطة التربوية الفردية المجال الأكاديمي كانت عالية حيث بلغ (0.911)، وبلغ (0.924) على بعد ضعف التحصيل الأكاديمي المجال النفسي والاجتماعي، وبلغت قيمة معامل الثبات على الدرجة الكلية للمقياس (0.940)، وهذا يدل على أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات، يمكن الاعتماد عليها في التطبيق النهائي للدراسة.

جدول (3.4). قيم معاملات ارتباط الفقرة بالبعد الذي تنتمي إليه (معوقات تطبيق الخطة التربوية الفردية المجال الأكاديمي)

رقم الفقرة	الارتباط مع البعد	رقم الفقرة	الارتباط مع البعد	رقم الفقرة	الارتباط مع البعد
1	.760**	8	.723**	15	.416**
2	.630**	9	.683**	16	.724**
3	.780**	10	.698**	17	.686**
4	.415**	11	.711**	18	.465**
5	.342**	12	.534**	19	.441**
6	.690**	13	.706**	20	.487**
7	.683**	14	.633**		

****دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) *دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05).**

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (3.4) أن قيم معاملات الارتباط بين الفقرات وبعدها الذي تنتمي إليه، تراوحت ما بين (0.342) إلى (0.760)، وقد تم اعتماد المعيار المعتمد؛ لقبول الفقرة حسب ما جاء به جارسيا(Garcia 2011) أن قيمة معامل الارتباط التي تقل عن(0.30) تعتبر ضعيفة، والقيم التي تقع ضمن المدى(0.30- أقل أو يساوي 0.70) تعتبر متوسطة، والقيم التي تزيد عن(0.70) تعتبر قوية وتعتبر قيم الارتباط بين المتوسطة والقوية، وهي معاملات مقبولة ودالة إحصائياً.

جدول (3.5). قيم معاملات ارتباط الفقرة بالبعد الذي تنتمي إليه (ضعف التحصيل الأكاديمي المجال النفسي والاجتماعي)

رقم الفقرة	الارتباط مع البعد	رقم الفقرة	الارتباط مع البعد	رقم الفقرة	الارتباط مع البعد
1	.569**	9	.634**	17	.424**
2	.727**	10	.742**	18	.451**
3	.678**	11	.697**	19	.407**
4	.681**	12	.601**	20	.469**
5	.611**	13	.730**	21	.605**
6	.529**	14	.754**	22	.611**
7	.526**	15	.627**	23	.660**
8	.722**	16	.712**	24	.628**

****دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) *دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (0.05).**

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (3.5) أن قيم معاملات الارتباط بين الفقرات وبعدها الذي تنتمي اليه، تراوحت ما بين (0.407) الى (0.754)، وقد تم اعتماد المعيار المعتمد؛ لقبول الفقرة حسب ما جاء به جارسيا(Garcia 2011) أن قيمة معامل الارتباط التي تقل عن(0.30) تعتبر ضعيفة، والقيم التي تقع ضمن المدى(0.30- أقل أو يساوي 0.70) تعتبر متوسطة، والقيم التي تزيد عن(0.70) تعتبر قوية وتعتبر قيم الارتباط بين المتوسطة والقوية، وهي معاملات مقبولة ودالة احصائيا

طريقة تصحيح المقياس:

تكونت الاستبانة لمعوقات تنفيذ الخطة التربوية الفردية، وعلاقتها بضعف التحصيل الأكاديمي لدى طلبة ذوي صعوبات التعلم من وجهة نظر معلمي غرف المصادر بصورته النهائية من (44) فقرة موزعة على بعدين، وتتم الإجابة على فقرات المقياس بوضع إشارة (X) أمام كل فقرة، حسب قناعة المستجيب بمضمون هذه الفقرة، ومدى انطباقها عليه، وذلك وفقاً لتدريج ليكرت (Likert) الخماسي، وهي: : (أوافق بشدة) وُتعطى (5) درجات، ثم (أوافق) وتعطى (4) درجات، ثم (محايد) وتعطى (3) درجات، ثم (لا أوافق) وتعطى درجتين، و(لا أوافق بشدة) وتعطى درجة واحدة ، وتتراوح الدرجة على كل فقرة من فقرات المقياس ما بين (1-5) درجات ، وبما أن المقياس يتكون من (44) فقرة ، فإن أعلى درجة ان يحصل عليها المستجيب(5) درجة ، وأدنى درجة (1)، ولتحديد درجة الدافعية نحو العمل لدى افراد عينة الدراسة وذلك وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى} \_ \text{الحد الأدنى(للتدرج)}}{\text{عدد المستويات المفترضة}} = \frac{5-1}{3} = 1.33$$

وبناءً على ذلك، فإنّ مستويات الإجابة على المقياس تكون كما يوضحها جدول (8):

جدول (8) **درجات احتساب مستويات الأبعاد يكون كما يلي**

المستوى	المتوسط	النسبة المئوية
منخفض	أقل من 2.34	أقل من 46.8 ٪
متوسط	2.34 – 3.66	46.8٪- 73.3٪
مرتفع	3.67 فأعلى	73.4٪ فأعلى

متغيرات الدراسة:

ستشتمل الدراسة على المتغيرات الآتية:

أولا: المتغيرات المستقلة:

1- الجنس (ذكر، انثى).

2- المؤهل العلمي: (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير فأعلى)

3- سنوات الخبرة: (أقل من 5 سنوات، من 5-10 سنوات، 11 سنوات فأكثر).

ثانياً: المتغير التابع:

1- معوقات تطبيق الخطة التربوية الفردية.

2- ضعف التحصيل الأكاديمي.

المعالجات الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها، ستحلل البيانات التي سيتم جمعها من خلال عينة الدراسة، وذلك باستخدام الأساليب الاحصائية الملائمة لطبيعة الدراسة، وفيما يلي مجموعة الأساليب الإحصائية المتوقع استخدامها في تحليل البيانات:

1. الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية.
2. معامل الارتباط بيرسون (Person correlation).
3. اختبار ت(t-test).
4. اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance).
5. معادلة الثبات (Cronbach Alpha).

مناقشة النتائج والتوصيات

مناقشة النتائج

اولا: مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول:

ماهي معوقات الخطة التربوية الفردية لدى طلبة ذوي صعوبات التعلم في المدارس الحكومية؟

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لكل بعد من أبعاد المقياس، وفيما يلي بيان ذلك:

أظهرت أن فقرات معوقات الخطة التربوية الفردية لدى طلبة ذوي صعوبات التعلم في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية كانت ما بين المتوسطة والمرتفعة، وأن الفقرة التي حصلت على أعلى متوسط حسابي هي الفقرة رقم (5) والتي نصها (يعاني المعلم من كثرة الأعمال المطلوبة) حيث حصلت على متوسط حسابي (4.47) ونسبة مئوية (89.4٪) وأن الفقرة التي حصلت على أدنى متوسط حسابي هي الفقرة رقم (7) والتي نصها (يجد المعلم صعوبة في تقويم الخطة التربوية الفردية) حيث حصلت على متوسط حسابي (2.87) ونسبة مئوية (57.4٪) وتشير هذه النتيجة إلى أن معوقات الخطة التربوية الفردية لدى طلبة ذوي صعوبات التعلم في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية كانت متوسطة وذلك بدلالة الدرجة الكلية التي بلغ متوسطها الحسابي (3.52) نسبتها المئوية (70.4٪).

وتشير هذه النتائج إلى أن معوقات الخطة التربوية الفردية لدى طلبة ذوي صعوبات التعلم في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية كانت متوسطة؛ وذلك نتيجة معاناة الطالب من مرض صحي يصيبه وأثر على تقدمه وتطوره بطريقة سلبية مثل الربو... الخ، فإن الأطفال الذين يعانون من هذه الصعوبات يمتلكون قدرات تخفي جوانب الضعف في أدائهم، فهم قد يسردون قصصاً رائعة على الرغم من أنهم لا يستطيعون الكتابة، وهم قد ينجحون في تأدية مهارات معقدة جداً على الرغم من أنهم قد يخفقون في اتباع التعليمات

البسيطة، إلا أن هؤلاء يعانون من صعوبات جمة في تعلّم بعض المهارات في المدرسة، فبعضهم لا يستطيع تعلّم القراءة .

حيث يعاني المعلم من كثرة الأعمال المطلوبة، بسبب وجود عدد كبير من الطلاب في الصف، وانه مطلوب من المعلم تحضير الدروس والخطط للطلاب، يضاف إلى ذلك كثرة الأعباء الورقية والكتابية، كما أن تدني إنشاء الخطط التربوية الفردية يمكن رده إلى قلة الدورات التدريبية؛ لتطوير أداء المعلم في تطبيق الخطة التربوية الفردية ويجد المعلم صعوبة في تقويم الخطة التربوية الفردية؛ لعدم التأهيل الكافي للمعلمين وتوعيتهم حول الخطة التربوية الفردية، هذا فضلاً عن قلة التعاون بين الأهل والمدرسة وأيضا قلة التعاون بين المعلمين ومعلم غرفة المصادر، وكل هذا يلعب دورا في ضعف الخطة التربوية الفردية، كما أن عدم توظيف نتائج التشخيص والتقييم في إعداد البرامج والخطط التربوية الفردية، يعد من المعوقات الرئيسة للخطة الفردية، كذلك تحديد قائمة المهارات الفرعية التي يتألف منها الهدف التعليمي، حيث يتخذ المعلم القرار المتعلق بمستوى الطالب الحالي، أي أن تحديد المهارات الفرعية التي يتقنها هذا الطالب، أو لا يتقنها من سلسلة الأهداف الفرعية التي يتكون منها الهدف التعليمي، والتي قد يقع المعلم في أخطاء في تحديدها، مما يشكل ضعفا للخطة.

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني والذي ينص على " ما مستوى ضعف التحصيل الأكاديمي لدى طلبة ذوي صعوبات التعلم في المدارس الحكومية " ؟

تظهر النتائج أن مستوى ضعف التحصيل الاكاديمي لدى طلبة ذوي صعوبات التعلم في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية كانت مرتفعة، ويعزى هذا الارتفاع إلى ضعف دافعية بعض الطلاب نحو الدراسة، حيث تلعب الدافعية نحو التعلم دورا مهما في تحسين قدرات الطالب، حيث تعمل الدافعية على توجيه السلوك نحو وجهة معينة دون أخرى، فالدوافع بهذا المعنى اختيارية، أي أنها تساعد الفرد على اختيار الوسائل؛ لتحقيق الحاجات عن طريق وضعه على اتصال مع بعض المثيرات المهمة، لأجل إبقاء سلوكه في حاله إقدام، أما اذا قام الطالب بالانطواء نتيجة الخجل وشعوره بالارتباك؛ فان ذلك يؤدي إلى فشله في تحقيق تطلعاته وتعلمه، وهذا ناتج عن ضعف ثقته بنفسه، كما أنَّ الخوف الداخلي

من الامتحانات وتدني مستوى الطموح يؤدي إلى فشل الطالب، وتدني تحصيله الدراسي، هذا وعلى الصعيد الشخصي فان الأسرة ومشكلاتها مثل الطلاق تنعكس سلبا على تحصيل الطالب؛ فاذا كانت الأسرة مفككة فإن هناك تدنياً في التحصيل الدراسي، كما يلعب المستوى الثقافي والتعليمي للأبوين دورا في عدم متابعة الأبناء وتحصيلهم الدراسي، وكذلك ضعف الرعاية الأسرية للطالب، يضاف إلى ذلك العوامل الشخصية للطالب التي تلعب دوراً في تدني التحصيل؛ كالمزاج العام له نحو حصة وأخرى ومادة وأخرى، وضعف دافعيته للتعلم، وضعف التركيز والانتباه في الحصة الصفية أي تشتته أثناء الحصة؛ مما ينعكس سلبا على التحصيل الدراسي له.

كما تعزو الباحثة هذه النتائج إلى أن ضعف التحصيل الدراسي يمكن أن يكون ناتجاً عن ضغط الأسرة على الطفل من أجل بذل الطاقة؛ لرفع مستوى الإنجاز لديه؛ مما يؤدي إلى نتائج عكسية.

ثالثا لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية بين معوقات تطبيق الخطة التربوية الفردية وعلاقتها بضعف التحصيل الأكاديمي لدى طلبة ذوي صعوبات التعلم في المدارس الحكومية .

رابعا: مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع والذي ينص على: هل توجد علاقة ارتباطية بين معوقات تطبيق الخطة التربوية الفردية وعلاقتها بضعف التحصيل الأكاديمي لدى طلبة ذوي صعوبات التعلم في المدارس الحكومية ؟

ولفحص هذا السؤال تم استخدام اختبار بيرسون(Pearson correlation) الخطي والجدولين الآتيين يوضحان ذلك.

أظهرت نتائج الجدول (4.3) وجود علاقة ارتباطية طردية بين معوقات تطبيق الخطة التربوية الفردية وعلاقتها بضعف التحصيل الأكاديمي لدى طلبة ذوي صعوبات التعلم في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية، حيث كانت مستوى الدلالة للاختبار أقل من ($\alpha = 0.05$) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.525) ويعني ذلك أنه كلما **زادت** معوقات تطبيق الخطة التربوية زاد ضعف التحصيل الاكاديمي.

للتحقق من تأثير معوقات تطبيق الخطة التربوية الفردية، ضعف التحصيل الأكاديمي لدى طلبة ذوي صعوبات التعلم في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية، ونتائج الجداول (4.4) توضح ذلك:

أظهرت نتائج الجدول رقم (4.4) تأثير معوقات تطبيق الخطة التربوية الفردية وعلى ضعف التحصيل الأكاديمي لدى طلبة ذوي صعوبات التعلم في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية قد أوضحت ما نسبته (27.5٪) من نسبة التباين في مستوى ضعف التحصيل لدى طلبة ذوي صعوبات التعلم في المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية ، أما البقيّة والبالغة (72.5٪) تعزى لمتغيّرات أخرى لم تدخل نموذج الانحدار وهذا يعني أن هناك متغيّرات مستقلة أخرى قد تلعب دوراً ثانويا في مستوى ضعف التحصيل الاكاديمي لدى طلبة ذوي صعوبات التعلم، وعليه يمكن كتابة معادلة الانحدار كالآتي:

($y = 0.975\ x + 0.643$) ، أي كلّما تغيّرت وارتفعت درجة معوقات تطبيق الخطة التربوية الفردية درجة واحدة يحدث تغيّر في مستوى ضعف التحصيل بمقدار(0.643).

وتعزو الباحثة هذه النتائج إلى أن معوقات الخطة التعليمية الفردية لذوي صعوبات التعلم تلعب دورا في عملية التحصيل الدراسي، حيث تؤدي إلى تدني هذا التحصيل، أما اذا كانت جيدة فان هناك ارتفاعاً في نسبة التحصيل الدراسي، وهذا يؤكد وجود العلاقة الارتباطية الطردية بين معوقات الخطة التربوية الفردية وتدني التحصيل .

فإن الخطة التربوية الفردية تكون في المقدمة للأساليب الناجحة، والقادرة على مواجهة الاحتياجات للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة؛ مما زاد أهمية استخدامها، والعمل على تهيئة الظروف المناسبة؛ لزيادة فاعليتها، كما تبدو أهمية تطبيق الخطة التربوية الفردية عندما ندرك أن الطفل هو محور اهتمام البرنامج التعليمي الفردي وارتكازه، وأن هذا البرنامج هو بمثابة مصدر لحماية حقوق هذا الطفل المستهدف في هذا البرنامج وذلك لاحتوائه على خدمات التربية الخاصة، والخدمات المساندة، والمكان التعليمي الملائم.

التوصيات:

1- ضرورة تعزيز التعاون بين المعلم العادي، ومعلم غرفة المصادر، لما لذلك من إثر إيجابي على تطبيق الخطة الفردية.

2- العمل على توفير تعاون الأهل مع معلم غرفة المصادر من خلال إشراك الأهل في وضع الخطة التربوية؛ لما لذلك من أثر تعزيزي في التعاون لإنجاحها.

3- على المدير كمشرف مقيم متابعة مدير المدرسة؛ لتنفيذ الخطة التربوية الفردية من أجل تعزيز عملية التعلم والتعاون بين أطراف العلاقة التربوية.

4- ضرورة الاهتمام بتأهيل المعلمين، وتوضيح أهمية الخطة التربوية الفردية .

5- ضرورة دراسة الوضع الأسري للطالب؛ من أجل وضع خطة تربوية تتلاءم وهذا الوضع.

٦-ضرورة العمل المشترك مع المجتمع المحلي؛ لأنشاء لقاءات بين المدرسة والأهل؛ لتطوير المصلحة لخدمة الطلبة، ولتعزيز عملية التعلم.

أولاً: المراجع باللغة العربية

- ابو النور. محمد، عبد الفتاح. امال (2020). **مناهج ذوي الاحتياجات الخاصة رؤية تربوية معاصرة.**
- احمد، سناء مهنا الخير (2017) **البيئة الأسرية وأثرها في التحصيل الدراسي لتلاميذ الحلقة الثالثة**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين، السودان.
- إسماعيل، عبير. (2018). **أثر استخدام استراتيجية التعلم المدمج على تحصيل طلبة الجامعة الأردنية في مادة جغرافيا الأردن**، الجمعية الأردنية للعلوم التربوية، المجلة التربوية الأردنية، المجلد الثالث، العدد الرابع.
- بطرس، بطرس حافظ. (2014). **تدريس الأطفال ذوي صعوبات التعلم**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- بطرس، بطرس (2009).**سيكولوجية الدمج في الطفولة المبكرة**، عمان، الأردن: دار المسيرة.
- جرار، عبد الرحمن (2012). **صعوبات التعلم قضايا حديثة**، عمان، الاردن: دار حنين للتوزيع والنشر
- الجرجاوي، زياد والهمص، عبد الفتاح (2014). **الأسباب والعوامل المؤدية إلى صعوبات التعلم عند الأطفال في المدارس الابتدائية**، ورقة عمل لمؤتمر صعوبات التعلم مشكلات وحلول، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 4-6/ 5/ 2014.
- الخطيب، جمال والحديدي، منى (2012). **المدخل إلى التربية الخاصة**، عمان: مكتبة الفلاح .
- خير الله، سحر عبد الفتاح والقحطاني، محمد علي. (2017) . **معوقات تطبيق الخطة التربوية الفردية مع ذوي التوحد كما يدركها العاملون وعلاقتها ببعض المتغيرات في تبوك بالمملكة العربية السعودية**، دراسات عربية في التربية وعلم النفس – السعودية.

- الزهراني، أميرة مساعد هاشم، والزهراني، سلطان بن سعيد عبدالله. (2020.) **مشاكل تنفيذ الخطة التربوية الفردية لذوي صعوبات التعلم بالمرحلة الابتدائية من وجهة نظر معلميهم بمحافظة جدة** (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة جدة. مسترجع من:
Record /com.mandumah.search: / /htt /1031106
- سهيل، تامر فرح . (2019). **صعوبات التعلم**، جامعة القدس المفتوحة.
- الشمراني، مزهود سعيد والحويطي، عواد. (2018). **معوقات تحقيق أهداف البرنامج التربوي الفردي من وجهة نظر معلمي التربية الفكرية بمدينة تبوك**. مجلة كلية التربية بأسيوط مصر، 6 (34)، 303-336.
- عبد الله، عادل. (2006). **قصور المهارات قبل الأكاديمية لأطفال الروضة وذوي صعوبات التعلم** ، القاهرة: دار الرشاد للنشر.
- قاضي، نجلاء علي . (2018). **التحديات التي تواجه تطبيق البرامج التربوية الفردية لذوات التربية الشرق كليات قسم منشورة**، غير رسالة ماجستير صعوبات التعلم العربي، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- هارون، صالح. (2009). **البرنامج التربوي الفردي في مجال التربية الخاصة دليل المعلمين**.
- وزارة التربية والتعليم العالي (2014) **دليل معلم التربية الخاصة في فلسطين ط1.**

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Ilk S. S. & Er R. K. (2019). **Evaluating Parent Participation in Individualized Education Programs by Opinions of Parents**.
- NICHCY (2013). **Contents of the IEP**. Retrieved from .http: / /nichcy.org /schoolage /iep /[epcontents
- Santiago-Lugo S. M. (2018). **A Review of the literature on problems and challenges encountered by educators during the IEP Process** (Master's thesis State University of New York Brockport New York).

محور

دراسات القانون والسياسة

مسؤولية الادارة في التفويض الاداري في النظام اللامركزي في العراق

أ.د رشا خليل عبد[1] **م.د. عمر موسى جعفر**

كلية بلاد الرافدين الجامعة– العراق **كلية بلاد الرافدين الجامعة – العراق**

المقدمة:

يعتمد الدستور العراقي مبدأ اللامركزية في الادارة الحكومية في خطوة شكلت نقلة نوعية في تطور النظام السياسي للبلاد، فقد كفل الدستور للأقاليم وللمحافظات التي لا تنتظم في إقليم استقلالية كبيرة وصلاحيات واسعة لم تشهدها العهود السابقة، وتتمثل اللامركزية بمنح المحافظ صلاحيات واسعة ومتعددة لأجل ادارة المحافظة، بشكل مستقل، الا انه هناك بعض الاختصاصات الممنوحة للسلطات العليا دون السلطات في الجهات الادنى، إلا أنّه يحدث ان يقوم الرئيس الاداري او المسؤول الاداري بتفويض الرئيس الاداري او المسؤول الاداري في الجهات الادني للقيام بعمل معين نيابة عنه، ويعد التفويض الإداري وسيلة أساسية ومهمة لتوزيع الاختصاص بين مختلف أعضاء الجهاز الإداري، فهو أداة لتعدد وتنوع مراكز اتخاذ القرارات الإدارية ولذلك فهو إجراء يقوم بمقتضاه صاحب الاختصاص الأصيل بتكليف موظف آخر أو جهة إدارية أخرى صلاحية ممارسة بعضٍ من صلاحياته ولكن تحت إشرافه ورقابته، لأن مسؤولية صاحب الاختصاص قائمة رغم وجود التفويض، ويكمن جوهر التفويض في لجوء السلطة العليا إلى نقل جزء من سلطتها أو صلاحيتها إلى أحد المرؤوسين؛ للتصرف في بعض الأمور أو المسائل الإدارية المحددة في قرار التفويض والمستند إلى نص قانوني، وتكون المسؤولية في التفويض تدريجية ومزدوجة ولاسيما في تفويض الاختصاص فالمفوض إليه يسأل أمام المفوض، وتقوم مسؤولية هذا الأخير أمام رئيسه المباشر، لأن العلاقة التي تربط بين المفوض والمفوض إليه، تتمثل في رابطة التبعية وهي السلطة الرئاسية، لأن المفوض إليه يمارس هذه الاختصاصات المفوضة

1. حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون العام- تدريسي في كلية القانون جامعة ديالى/ سابقاً، عميد كلية اليرموك الجامعة / سابقاً، عميد كلية بلاد الرافدين الجامعة/ حالياً

تحت إشراف ورقابة المفوض، وينجم عن التفويض الإداري مسؤولية المفوض بوصفه المسؤول الأول في الهيأة الإدارية هذا من ناحية وبوصفه صاحب الاختصاص من ناحية أخرى، وفي النظام اللامركزي، فقد منح المشرع العراقي للسلطات العليا حق تفويض السلطات الادنى بالقيام ببعض الصلاحيات، كما في حال تفويض رئيس الوزراء احد المحافظين بمهام هي في الاصل من اختصاص رئيس الوزراء.

مشكلة البحث:

ما سنحاول تسليط الضوء عليه في هذا البحث هي بعض الاشكاليات التي يمكن تلمسها حول مدى مسؤولية المسؤول الاداري في المحافظات (المحافظ) عن الاعمال المفوض بها من السلطة العليا ونوع المسؤولية المتحققة تجاه اعماله، وهل يمكنه التخلص من هذه المسؤولية.

أسئلة البحث:

اهم الاسئلة التي يثيرها البحث وتتم معالجتها في البحث:

1- مدى مسؤولية المحافظ عن الاعمال التي يمارسها بموجب تخويل السلطة العامة.
2- ما شروط تحقق هذه المسؤولية؟
3- هل يمكن للمحافظ التخلص من المسؤولية والدفع بعدم المسؤولية؟

أهداف البحث:

مما تقدم في مشكلة البحث وأسئلته السابقة تشكلت مجموعة من الأهداف والغايات التي يمكن أن تسهم في توضيح هذه الأهداف:-

مجموعة من الاهداف والغايات وهي بيان اهم الايجابيات والسلبيات التي تظهر من جراء مسؤولية المحافظ، وما نوع المسؤولية التي يمكن اعتبارها بعد تحقق الخطأ؟ وهل يمكن له التخلص من المسؤولية؟

أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في ايجاد الحلول المناسبة والتكييف القانوني الصحيح لمسؤولية المحافظ عن الاعمال التي يمارسها اثناء ادائه لمهامه مفوضًا من السلطة العليا في ادارة المحافظة او الاقليم وبيان نوع المسؤولية التي يمكن ان تنتج عن اخلاله بعمله

منهج البحث:

اعتمد الباحث المنهج التحليلي الوصفي المقارن بتحليل النصوص القانونية وتعزيزها بقرارات القضاء ومقارنتها بغيرها من مثيلاتها من الدول الاخرى.

الكلمات المفتاحية: المحافظ، المسؤولية، الادارة، المفوض، الاعمال

Administration's Responsibility for Administrative Delegation in the Decentralized System in Iraq

Professor Rasha Khalil Abd

Abstract:

The Iraqi Constitution adopts the principle of decentralization in government administration in a step that constituted a qualitative shift in the development of the country's political system. The Constitution guaranteed the regions and governorates that are not organized into a region great independence and broad powers that were not witnessed in previous eras. Decentralization is represented by granting the governor wide and multiple powers in order to manage the governorate. Independently, there are some powers granted to the higher authorities without the authorities in the lower authorities. However, it happens that the administrative head or the administrative official delegates the administrative head or the administrative official in the lower authorities to carry out a specific work on his behalf. Administrative delegation is a basic and important means of distributing jurisdiction among the members of the administrative apparatus, When the higher authority resorts to transferring part of its authority or authority to a subordinate, in order to dispose of some matters or administrative issues specified in the delegation decision and based on a legal text, the responsibility in delegation is gradual and dual.

This research paper highlights some of the problems that can be encountered about the extent of the responsibility of the administrative official in the governorates (the governor) for the work delegated by the higher authority and the type of responsibility achieved in terms of their work according to this type of responsibility.

Keywords: governor, responsibility, management, commissioner, business

المبحث الأول : ماهية التفويض الإداري في النظام اللامركزي.

إنَّ الفرد لا يستطيع أن يقوم بتصرف معين يعتدُّ به قانونا إلا إذا بلغ الأهلية اللازمة لهذا التصرف وإلا كان تصرفاً قابلاً للإبطال والشخص الاعتباري لا يعتد أيضا بتصرفاته إلا إذا كان مختصا بها فالاختصاص في حالته يقابل الأهلية في حالة الشخص الطبيعي، وفي مجال السلطات الإدارية وما يستلزمه من تصرفات قانونية ينبغي أن يقوم بها من أُنيط به القانون هذا الاختصاص وإلا عد التصرف باطلاً، وفي الوقت الآني كُثرت الاختصاصات وأهميتها فأصبح يثقل كاهل الموظف العام أو القائم بأعباء السلطة العامة ونظراً لما تقدم ذكره وفضلا على أفكار معتنقي اللامركزية الادارية أصبح لزاماً على كل مختص أن يعهد ببعض اختصاصاته إلى من هم أدنى منه في السلم الإداري ليكسبهم المهارة والخبرة اللازمتين ويتفرغ هو للأمور الهامة وليسرع بخطى الإجراءات الإدارية وهذا ما يعرف بالتفويض الإداري، إلا أنه في الجانب الآخر لزم أن تكون هناك ضوابط لمثل هذه الأمور وإلا وجدنا اختصاص الوزير يمارسه موظف في بداية السلم الوظيفي وهذا ما لا يتفق والمنطق القانوني السليم، وفي بعض البلاد يترك تنظيم هذا الأمر (التفويض) للقواعد العامة أو للنظريات الفقهية وما طبقته المحاكم منها مما يوجد تضاربا في بعض الأحيان وعدم وضوح الرؤية في أحيان أخرى ولذلك نجد بعض الدول تنظم الأمر أما بالنص على التفويض في تشريعات متفرقة كلما لزم الأمر أو إصدار تشريع جامع لأحكامه، وقبل الولوج في هذه التفاصيل سنتناول في هذا المبحث تعريف التفويض الإداري وشروطه وأنواعه وذلك في مطلبين وكما يأتي:-

المطلب الأول: تعريف التفويض الإداري.

لبيان التفويض الإداري سنعرفه في اللغة والاصلاح القانوني وعلى النحو الآتي:-

التفويض لغة: هو مصدر فوَّض يفوض تفويضا، وفوض الأمر ، أو فوض إليه الأمر تفويضا جعل له التصرف فيه (مجموعة مؤلفين، 1988)، أو رده إليه ، ويقال: فَوَّضَ أَمْرَهُ إِلَيْهِ" : جَعَلَهُ حُرَّ التَّصَرُّفِ فِيهِ فَوَّضَتِ الْمَرْأَةُ زَوَاجَهَا" : تَزَوَّجَتْ بِلاَ مَهْرٍ (ابن منظور، 2011) ويقال: فوض الأمر إليه أي: جعله حاكما فيه. (معجم الغني، 2013).

أما التفويض اصطلاحا، فهو أن يعهد المدير أو الرئيس الإدارى ببعض سلطاته أو اختصاصاته إلى بعض مساعديه أو سلطة أدنى منه، والتفويض يفترض بداءة اختصاص المفوض فيما فوض فيه، ولا بد وأن يستجمع المفوض عدة عناصر حتى نقول بأنه مختص بهذا العمل، ومن ثم يستطيع أن يفوض غيره فيه (القيسي، 2016).

وكذلك التفويض هو أنْ يعهد صاحب الاختصاص بممارسة جانب من اختصاصه إلى فرد آخر ولا يكون التفويض مشروعاً إلا اذا أجازه المشرع (راضي، 2016)، ويعرف التفويض بأنه السماح لسلطة ما بأنْ تعهد لعون محدد بأحد أو بعض اختصاصاتها اذا أُعدت ذلك مفيدا (علي، 2008).

إذ تمَّ تعريفه على أَنَّهُ العملية التي بمقتضاها تقوم سلطة ما بتخويل جزء من اختصاصها لأي سلطة تابعة بهدف أن تخفف الأولى من أعبائها (محمد، 2009)، وعُرِّف أيضا بأَنَّهُ نقل بعض اختصاصات الرئيس الإداري لبعض موظفيه يمارسونها من دون الرجوع إليه مع بقاء مسئوليته عن الاختصاصات المفوضة (بسيوني، 2007)، ويعرف أيضاً بأنَّ التفويض هو أنْ يعهد صاحب الاختصاص الأصيل بممارسة جزء من اختصاصه إلى موظف آخر (علاوي، 2013)، وأما تعريف التفويض في الفقه الفرنسي فقد عرفه الفقيه دي لوبادير: أنْ يعهد الرئيس الإداري ببعض اختصاصاته التي يستخدمها من القانون إلى أحد مرؤوسيه، وعادة يقتصر التفويض على القيام بواجبات محددة، ولا يتضمن اتخاذ القرارات الكبرى التي يحتفظ بها الرئيس لنفسه بسلطة البت فيها. (عدنان، 2004).

وفي الفقه العراقي عُرِفَ بأنه أن يعهد عضو إداري بعض اختصاصاته لعضو إداري آخر ليمارس لمدة مؤقتة هذه الاختصاصات بدلاً عنه إذا كان هناك نص قانوني في القانون نفسه الذي منحه الاختصاص، أو نص قانوني آخر في مستوى هذا النص، أو أعلى منه يجيز له التفويض (عصام، 2009)، وما نلحظه في هذه التعريفات للتفويض في الاختصاص هو التركيز إما على الناحية القانونية المترتبة على التفويض أو عن المشروعية القانونية، أو نوعية الاختصاصات المفوضة على الرغم من أنه يظهر جليا التشابه في تعريف فكرة التفويض في الاختصاص بصفة عامة.

ونحن نرى أنَّ التفويض الإداري: هو عملية إدارية تقوم بين الرئيس الأعلى والأدنى مفادها تنازل صاحب الاختصاص الأعلى للمرؤوس في ممارسة مهام أقل أهمية من التي يقوم بها الرئيس الأعلى بممارستها، ويكون بموجبها مسؤولاً أمام الرئيس الأعلى فضلا على بقاء مسؤولية الرئيس الأعلى في الاختصاص الذي تم تفويضه الى الموظف الأدنى شريطة أن يكون التفويض بنصوص تشريعية.

المطلب الثاني: شروط التفويض وأنواعه.

إن التفويض بطبيعته هو إجراء وجد للتخفيف من العبء الملقى على عاتق المدير، ولإتاحة التفرغ له كي يجد متسعا من الوقت للقيام بالمسؤوليات الهامة له، وهناك عدة أنواع من التفويض، وسنتناول في هذا المطلب شروطه وأنواعهاً وعلى النحو الآتي:-

الفرع الأول: شروط التفويض.

إنَّ التفويض يشترط لاتخاذه مجموعة من الشروط هي: (المكاوي، 2014).:

1. ارتباط السلطة بالمسؤولية، حيث لا يمكن إعطاء المرؤوس سلطة من دون تحميله بالمسؤولية عن ممارسة تلك السلطة.

2. ارتباط السلطة المفوضة بقدرات المرؤوس وخبرته حيث لا يمكن تحميل المرؤوس أعباء ممارسة السلطة في أمور غير مدرب عليها، ولا تتوفر له الخبرة فيها.

3. ارتباط التفويض بخطة متكاملة وواضحة في ذهن المدير الماهر لتنمية مرؤوسيه لإعدادهم للوظائف والمسؤوليات الأكبر، وأنَّ التفويض يجب أن لا يكون قرارًا انفعاليًّا غير مبنى على تقييم موضوعي لقدرات المرؤوس وإمكانياته وتصور خط التقدم الوظيفي المناسب له.

4. استمرار مسؤولية المدير الذي فوض سلطته إلى بعض مرؤوسيه، فلا يزال هو المسؤول الأول والأخير عن مباشرة تلك السلطات، وما يترتب عليها من نتائج.

5. أنَّ التفويض هو إجراء مؤقتاً ومن ثم لا بدَّ من تحديد المدة الزمنية التي يفوض فيها المرؤوس بعض صلاحيات رئيسهاً وفي حالة الرغبة في استمرار التفويض يكون الإجراء السليم هو نقل السلطة من المرؤوس لتصبح مرتبطة بوظيفته هواًوليس بوظيفة رئيسه.

6. يجب أن يكون التفويض محددا أيضا من حيث مدى السلطة ومجالات استخدامها، فليس التفويض تصريحا مفتوحا للمرؤوس باستخدام الصلاحية المفوضة بلا قيد أوحد، بل هو محدد بالمجالات والقواعد التي ينص عليها في قرار التفويض، وللتفويض شروط عامة استقر على إبرامها الفقه وأحكام القضاء، فيجب مراعاتها حتى يكون التفويض صحيحا هي: (رزيق، 2017).

1. التفويض لا يكون إلا بنص، وحتى يكون التفويض صحيحاً يلزم أن يسمح القانون بالتفويض، فإذا منح القانون الاختصاص إلى جهة معينة ليس لهذه الجهة التنازل عن هذا الاختصاص أو تفويضه إلى سلطة أخرى إلا إذا أجاز القانون ذلك، ومن الضروري أن يصدر قرار صريح من الجهة صاحبة الاختصاص الأصيل عن رغبتها في استخدام التفويض الذي منحه لها القانون.

2. التفويض يجب أنْ يكون جزئيًّا، فلا يجوز أنْ يفوض الرئيس الإداري جميع اختصاصاته، لأنَّ هذا يُعدُّ تنازلاً من الرئيس عن مزاولة جميع أعماله التي أسندها إليه القانون.

3 يبقى الرئيس المفوض مسؤولًا عن الأعمال التي فوضها بالإضافة إلى مسؤولية المفوض إليه تطبيقًا لمبدأ أنَّ التفويض في السلطة ولا تفويض في المسؤولية والمرؤوس المفوض إليه لا يسأل عن تصرفاته بشأن السلطات المفوضة إليه إلا أمام رئيسه المباشر الذي قام بالتفويض ولا تنصرف المسؤولية إلى أعلى منه وفقاً لمبدا وحدة الرئاسة والأمر.

4. لا يجوز للمفوض إليه أن يفوض غيره، فالتفويض لا يتم إلا لمرة واحدة، ومخالفة هذه القاعدة تجعل القرار الإداري الصادر من المفوض إليه الثاني معيباً بعدم الاختصاص.

5. التفويض مؤقت وقابل للرجوع فيه من جانب الرئيس، لأنَّ الأصل هو عدم التفويض والاستثناء هو التفويض الذي لا يستطيع الرئيس دائماً إلغاءه بقرار ويسترد اختصاصه، وتثار بشأن التفويض مشكلة سلطة الجهة المفوضة "بكسر الواو" على اختصاصات المفوض إليه " المرؤوس " فهل للسلطة صاحبة الاختصاص الأصلي أن تلغي قرارات السلطة المفوض إليها.

وذهب جانب من الفقهاء إلى عدم السماح بتوجيه تعليمات إلى المرؤوسين تتعلق بالاختصاص المفوض إليهم على أساس أن الموظف الذي قام بالتفويض لا يعدُّ رئيسًا إداريًّا

بالنسبة للقرارات الصادرة طبقاً للتفويض على أساس أنَّ المرؤوس يعدُّ كأنَّهُ الرئيس نفسهُ وعندئذ فإنَّ قراراته واجبة الاحترام (المكاوي، 2014).

بينما ذهب جانب آخر من الفقهاء إلى أنَّ الأصيل يبقى له الحق في التعقيب على القرارات الصادرة عن المفوض إليه إذا كان الأخير مرؤوساً له، لأن التفويض لا يقطع العلاقة الرئاسية بين الرئيس والمرؤوس ولا يحول دون ممارسة الرئيس لاختصاصه في التوجيه والرقابة السابقة واللاحقة على أعمال مرؤوس وقد يحصل بعض الخلط بين التفويض والحلول لأن الاثنين يساهمان في تسهيل سير العمل الإداري وضمان سير المرافق العامة بانتظام واطراد كما أنَّ كل منهما يعني ممارسة أحد الموظفين لاختصاصات موظف آخر (علاوي، 2013).

الفرع الثاني: أنواع التفويض.

التفويض نوعان، هما تفويض الاختصاص وتفويض التوقيع، وسنتناول كل منهما على انفراد وعلى النحو الآتي:-

أولا: تفويض الاختصاص.

هذا النوع من التفويض ينقل السلطة بأكملها إلى المفوض إليه، وهذا يمنع الأصيل المفوض من ممارسة الاختصاص الذي تم تفويضه أثناء سريان التفويض وفي هذه الصورة من التفويض تكون قرارات المفوض إليه في نطاق التفويض منسوبه إلى المفوض إليه وتأخذ مرتبة درجته الوظيفية ويوجه تفويض الاختصاص إلى المفوض إليه بصفته لا بشخصيته فلا ينتهي التفويض بشغل موظف آخر لوظيفة المفوض إليه (محمد، 2009) ولا يكون تفويض الاختصاص الإداري بصورة آلية وإنما تمليه الظروف ومتطلبات العمل الإداري في حد ذاته وبهذا أناطه المشرع بالعديد من الأحكام والقواعد يجب أن تراعى عند إعماله حتى يؤدي التفويض غرضه، وهو التخلص من تركيز السلطة الذي يعرقل سير العمل الإداري ويخفف العبء عن الرئيس بتوفير الوقت والمجهود وخلق جو المشاركة في العمل الإداري بين العاملين في المنظمة الإدارية (ناجي، 2014).

يبقى التفويض في الاختصاص أمرا ضروريا إذا كثرت الأعباء على الأصيل، وفي الوقت نفسه مقيد بالكثير من الشروط، لأنَّ الأصل عدم التفويض والاستثناء تفويض جزء من الاختصاص إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، وقد وضع المشرع هذه الضوابط حتى لا يحدث تداخل وتضارب في العمل الإداري (حسن، بلا سنة)، فمثال ذلك: وزير فوض بعض اختصاصاته لوكيله، ثم تغير الاثنان فعلى الرغم من تعيين وكيل وزير جديد، فإن التفويض يبقى قائما إلى أن يقوم الوزير الجديد بإلغائه أو تعديله، وفي هذا النوع من التفويض فإنني أرى بأنه يجب أن يعطى الأصيل حق ممارسة الاختصاصات المفوضة أثناء قيام التفويض شريطة أن لا يكون المفوض اليه قد قام بالعمل قبل قيام الأصيل بممارسة الاختصاص المفوض وذلك استنادا إلى قاعدة من يملك أن يعمل الأكثر يملك أن يعمل الأقل، وتماشيا مع القاعدة الأصولية القائلة بأن الفرع يتبع الأصل، وفضلا على ذلك فإنَّ الأصيل يبقى مسؤولا عن أعمال المفوض إليه ولا يملك تفويض مسؤوليته، وعليه فأن مبادئ العدالة تقضي بإعطائه الحق بممارسة الأعمال المفوضة وذلك إذا لم يكن المفوض اليه قد مارس العمل المفوض اليه قبل أن يقوم الأصيل بممارسة العمل.

يجب أن نتذكر دائما أنَّ الاختصاصات الممنوحة للأصيل هي اختصاصات مخولة إليه بمقتضى نصوص القوانين والأنظمة، وهو يملك صلاحية الغاء التفويض أو تعديله سواء أكان ذلك بالتضييق أو بالزيادة، وعملا بقاعدة من باب أولى فإنَّ الأصيل يجب أن يعطي الحق بممارسة الأعمال المفوضة أثناء قيام التفويض، ومن دون حاجة إلى الغائه، ويجب أنَّ لا يغيب عن الذهن بأنَّ المشرع قد أعطى الاختصاصات للأصلاء لممارستها في سبيل المصلحة العامة والأصيل بحكم موقعه القيادي يكون أكثر قدرة على تقدير مقتضيات المصلحة العامة ومتطلباتها، وإنْ شلت يده ومنعه من مباشرة الأعمال المفوضة بنفسه يؤدي إلى الأضرار بالمصلحة العامة، وفيه مخالفة صريحة لغايات التشريع وأهدافه.

ثانيا: تفويض التوقيع.

وهو تفويض شخصي يأخذ بعين الاعتبار شخصية المفوض إليه، فهو ينطوي على ثقة الرئيس به، ومن ثم فهو ينتهي بتغير المفوض أو المفوض إليه،وأنَّ هذا التفويض يسمح للمفوض إليه بممارسة الاختصاصات المفوضة باسم السلطة " بكسر الواو" ولا يمنع ذلك من ممارسة الرئيس المفوض ذات الاختصاص على الرغم التفويض كما أنَّ القرارات الصادرة في نطاق التفويض تأخذ مرتبة قرارات السلطة المفوضة (فهمي، 1966) ويتحقق هذا النوع من التفويض بأنْ يُعطى موظف ما له الحق في توقيع المعاملات التي تدخل في اختصاص موظف آخر أعلى مرتبة منه في السلم الإداري بالنيابة عنه وباسمه وعلى مسؤوليته، بمعنى أنه إذا كان الرئيس الإداري قد فوض غيره في ممارسة بعض اختصاصاته فإنَّ ذلك لا يعني أنه قد تخلى عن تحمل مسؤولية تلك الاختصاصات، بل يظل شريكاً في المسؤولية عنها مع المفوض إليه، ولذلك فإنَّ من واجب المفوِّض أن يستمر في رقابة المفوض إليه ومتابعة قراراته وتوجيهه بصفة مستمرة، وقد تقرر ذلك المبدأ حتى لا يفرط الرؤساء في تفويض مرؤوسيهم إلى مدى يفوق ما تستلزمه حاجة العمل أو إلى أشخاص ليسوا على مستوى تحمل مسؤولية أعمال تدخل في اختصاص من هم أعلى منهم مستوى (عبدالهادي، التفويض في الاختصاص، 1981).

لا يحرم هذا النوع من التفويض المفوِّض صاحب الاختصاص الأصلي من حقه في التوقيع إلى جانب توقيع المفوض إليه، حيث تحتفظ السلطة المفوِّضة الأصلية بمهام الفاعل الحقيقي للتصرف، وعندما يقوم المرؤوس المفوض إليه بالتوقيع فإِنَّهُ يفعل ذلك باسم الرئيس المفوِّض وعلى مسؤوليته الكاملة، وذلك بخلاف تفويض السلطة الذي يجعل من المفوض إليه الفاعل الحقيقي للتصرف حيث يؤدي تفويض الاختصاص إلى تغيير وتعديل في توزيع الاختصاصات وينجم عنه بالتالي انتقال قانوني كامل للصلاحيات (موضوع التفويض) من الرئيس المفوِّض إلى المرؤوس المفوَّض إليه، حيث يفقد الرئيس هذه الصلاحيات كلياً طوال نفاذ قرار التفويض ولا يعود باستطاعته ممارستها، وإذا فعل ذلك فإنَّها تعد صادرة عن مرجع غير مختص ومستوجبة الإبطال، والغاية من ذلك هي تفادي صدور قرارين متناقضين من المفوِّض والمفوض إليه في موضوع واحد (الظاهري، 1997).

وإنَّ القرار الصادر بالاستناد إلى تفويض التوقيع يستمد قوته من صاحب الاختصاص الأصيل، ولذلك يرتبط بدرجته في السلم الإداري حيث يتصرف المفوض إليه بالتوقيع باسم المفوِّض صاحب الاختصاص الأصيل وذلك بخلاف القرار الصادر بناء على تفويض السلطة الذي يتمتع بدرجة القرارات نفسها التي يمكن أن تصدر عن المفوض إليه طبقاً لوضعه الإداري، فإذا فوض رئيس الدولة المحافظين ببعض الاختصاصات، فإنَّ القرار الصادر عن أحد المحافظين بناء على ذلك التفويض يعدُّ قرارًا إداريًّا صادرًا من المحافظ وفي حدود محافظته فقط، ولا يعدُّ قرارًا جمهوريًّا صادرًا عن رئيس الدولة (ليلة، 1968).

المبحث الثاني

أحكام التفويض الإداري في النظام اللامركزي العراقي.

نظَّم الدستور العراقي لسنة(2005م) التفويض في الاختصاصات بين حكومة الاتحاد والوحدات الإدارية وهو نص المادة (123) التي جاء فيها:(يجوز تفويض سلطات الحكومة الاتحادية للمحافظات أو بالعكس بموافقة الطرفين وينظم ذلك بقانون)، ويلحظ على هذا النص أَنَّهُ تحدث عن تفويض بين حكومتين (اتحادية – محلية)، ومن المعلوم ان (الحكومة) سواء كانت اتحادية أم محلية فإنها تمارس الاختصاص التشريعي الفرعي، إلا أنها تواجه عدة معوقات أثناء تفويضها للاختصاصات، وأنَّ التفويض قد يتم وفق آليات محددة قانوناً لا بدَّ من اتباعها، وسنتناول معوقات وآليات التفويض على النحو الآتي:-

المطلب الأول: معوقات التفويض الاداري في النظام اللامركزي العراقي.

يواجه التفويض الإداري في النظام اللامركزي العراقي عدة معوقات ومنها:-

أولا: عدم حصر التفويض الإداري بالحكومة المركزية الى المحافظات.

حددت المادة(110) من دستور جمهورية العراق لسنة (2005م)، وعلى وجه الحصر اختصاصات السلطات الاتحادية، ومن البديهي أنَّ ما عداها يدخل ضمن الاختصاصات المشتركة مع الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في أقليم، وعليه لا يمكن التفويض في تلك الاختصاصات لكونها تتعلق بهيبة النظام الاتحادي جميعاً وتهمُّ الدولة بأسرها، ومن ثم لا يمكن إلا أنْ تقوم بها السلطة العليا لخطورتها وأهميتها القصوى (مهدي، 2009)، فكيف

يمكن أن تقوم السلطات الاتحادية بتفويض اختصاصاتها الحصرية الى المحافظة غير المنتظمة في أقليماً والخاضعة لنظام اللامركزية الإدارية؟

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ هناك اختصاصات معينة لا يمكن التفويض فيها كالمسائل الخارجية على سبيل المثال (خالد، 2015)، وفي حين أن المادة (123) إنما جاءت مطلقة لتجعل التفويض في جميع الاختصاصات أمر ممكن، وفي حين أن هناك اختصاصات لا يمكن منحها للمحافظات، فشمول وزارة المالية مثلاً بنقل الدوائر الفرعية والاختصاصات إلى المحافظات يخالف أحكام الدستور جهاراً نهاراً، فالمادة (110) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 أكدت على أن من أهم الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية هو (.. رسم السياسة المالية والكمركية وإصدار العملة وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الأقاليم والمحافظات في العراق ووضع الميزانية العامة للدولة،.....) فضلاً على (وضع مشروع الموازنة العامة والاستثمارية)، وهذه المهام لا تنهض بها إلا وزارة المالية فهي تقوم بوضع الموازنات، وهل يعقل نقل دوائرها الفرعية من مصارف وعقارات دولة وخزينة عامة للمحافظات؟.

ومما الجدير بالذكر أن المادة (12) من القانون رقم (19) لسنة(2013م) نصت على نقل للصلاحيات من المركز الى المحافظات تدريجياً وليس مجرد تفويض؟، ولنا أن نتساءل عن إمكانية رجوع للحكومة الاتحادية عن تفويضها في بعض الاختصاصات الدستورية التي فوضتها للمحافظات؟، ففي اعتقادنا لا يمكن للحكومة الاتحادية الرجوع في ذلك التفويض (نقل الصلاحيات بالكامل) لأنَّ وظيفتها أصبحت مقتصرا على مجرد (رسم السياسة العامة) وليس الخوض في التفاصيل بدليل أنَّ نصَّ المادة (12) من القانون رقم (19) لسنة 2013م لم يجعل ذلك التفويض مؤقتًا.

ثانيا: جواز التفويض من المحافظات الى الحكومة المركزية

على الرغم من أن المادة (123) من دستور جمهورية العراق لسنة(2005م) تنص على أنَّ التفويض يكون أما من الحكومة الاتحادية الى المحافظات أو بالعكس وبموافقة الطرفين، فإنَّ تطبيق المادة (12) من قانون التعديل الثاني رقم (19) لسنة(2013م) انطوى على شق

واحد تاركًا الثاني من النص الدستوري، فلم يرد التأكيد في تطبيق هذه المادة على انتقال بعض سلطات المحافظات الى المركز، وإنما انصب الأمر على تفويض الاختصاصات من المركز الى المحافظات، ولنا أنْ نتساءل عن حكمة المشرع من تغافل تطبيق الشق الثاني من النص الدستوري والتركيز فقط على الأول منه؟ فالواضح أنَّ الحكومة الاتحادية قامت بـ (التنازل)عن بعض اختصاصاتها إلى حكومات المحافظات تنازلاً مغلفاً بإطار التفويض، ومن الناحية العملية نجد أنَّ الحكومة الاتحادية هي الطرف المُطالَب بمنح المحافظات سلطات أكبر (الموسوي، 2011).

ومن أجل تلافي هذه المعوقات لا بدَّ من التقيد بمبادئ التفويض الإداري، حيث أغفل مشرعنا الدستوري أنَّ التفويض فيه من الشروط ما لا يستقيم معه النص الذي أورده في المادة (123) من الدستور، إذ يشترط لصحة التفويض (النص على التفويض صراحة – أنْ يكون جزئيًّا – أنْ يكون محدد المحددة– أنْ يكون بأداة تشريعية لا تقل عن التي منحت الاختصاص – الاختصاصات المفوضة يجب أن لا تفوض)، واللافت للنظر أنَّ المادة (12) أعلاه تحدثت عن نقل للصلاحيات من المركز الى المحافظات تدريجياً وليس مجرد تفويض؟ وهنا سوف ينتقل الاختصاص بالكامل من سلطة المركز الى الوحدات الإدارية، فتفويض السلطة يتحلل الى قرار إداري يفوض بمقتضاه الرئيس الإداري أحد مرؤوسيه ممارسة بعض سلطاته مؤقتاً، ويستطيع الرئيس أن يرجع عن التفويض في أي وقت بما سبق أنْ فوضه بقرار لاحق.

ومن الناحية العملية نجد أنَّ الحكومة الاتحادية هي الطرف المُطالَب بمنح المحافظات سلطات أكبر من دون الحديث عن قيام الحكومة الاتحادية بالمطالبة بتفويضها اختصاصات تعود بالأصل للمحافظات غير المنتظمة في إقليم. (الموسوي، 2011)؛ لأنَّ جواز تفويض الصلاحية من الأسفل إلى الأعلى يتعارض مع أغراض ومزايا التفويض الإداري المتمثلة بتخفيف العبء عن الجهة القائمة بالتفويض، والتخفيف من تركيز السلطة، وتنمية المسؤولية والكوادر القيادية للجهات المفوض إليها الاختصاصات، ولذلك فإنَّ طلب المحافظات غير المنتظمة في إقليم تفويض اختصاصاتها للسلطة المركزية دليل على إخفاقها في أداء مهامها ومباشرة اختصاصاتها، وهذا يتعارض مع فكرة اللامركزية، لأنَّ ذلك يعني

عدم قدرة المحافظة على إدارة شؤونها بنفسها إلا أن المشرع الدستوري اغفل بأن الدولة الموحدة التي تتحول الى اتحادية ينبغي أن تتجه الإرادة فيها الى الإبقاء على قوة المركز والاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من السلطات بيد حكومة الاتحاد، لأنها بالأصل كانت تجمع كل الصلاحيات.

المطلب الثاني: آلية التفويض الاداري في النظام اللامركزي في العراق

ضهرت اتجاهات مختلفة لتنظيم التفويض الاداري واستخدمت اسلوبين في هذا المجال، فهناك اتجاه سار على طريقة اصدار تشريع عام ينظم عملية تفويض الاختصاص لجميع المستويات الادارية، في حين يذهب الأسلوب الثاني الى اصدار تشريعات خاصة وقرارات متفرقة لنظيم عملية تفويض الاختصاص.

ففيما يخص الاتجاه الاول الذي يكون التفويض عن طريق اصدار تشريع عام ينظم عملية تفويض الاختصاص لجميع المستويات الادارية، فقد أخذت به العديد من الدول ومنها مصر ولبنان حيث استخدم المشرع المصري هذا الاسلوب لاول مرة باصدار تشريع عام ينظم تفويض السلطة لأول مرة سنة ١٩٥٦ بالقانون رقم ٣٩٠ ثم حل محله القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ الذي بقي ساري المفعول.

وقد تضمن القانونين الاحكام القانونية لتنظيم عملية تفويض الاختصاص لكل من رئيس الجمهورية ، ورئيس الوزراء ، والوزراء ووكلاء الوزارات وكذلك رؤساء المصالح والادارات (عصام، 2009)، إذ جاء على سبيل المثال في المادة الأولى من القانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٦٧ (الرئيس الجمهورية أن يعهد ببعض الاختصاصات المخولة له بموجب التشريعات الى نوابه أو رئيس الوزراء أو الوزراء ونواب الوزراء ومن في حكمهم والمحافظين)).

يرى الاستاذ الطماوي أنَّ وجود هكذا تشريع عام ينظم التفويض على جميع المستويات الادارية لا يحول دون تنظيم التفويض في ممارسة اختصاص معين من خلال تشريع خاص، وحينئذ يتعين احترام هذه القواعد ولو خالفت الاحكام الواردة في التشريع العام اعمالا لمبدأ الخاص يقيد العام. (راضي، 2016)أوفي حين نظم المشرع اللبناني عملية التفويض بالمرسوم

الاشتراعي رقم (١١١) الصادر في ١٢ حزيران (يونيو) عام ١٩٥٩م، وقد تضمن هذا المرسوم كيفية تفويض الاختصاص من الوزير إلى المدراء العامين في حين ترك هذا المرسوم كيفية إجراء التفويض في المستويات الإدارية الأدنى من الوزير وكقاعدة عامة لا بدَّ أنَّ تستند عملية إجراء التفويض في هذه المستويات إلى قرار يصدر من السلطة التي تقوم بعملية التفويض، وبناء على ذلك يستطيع الوزير ان يفوض جزءا من اختصاصاته إلى الرؤساء الإداريين الأدنى من المدير العام والمرتبطين به ارتباطا مباشراً، وكذلك للمدير العام أن يقوم بتفويض جانب من اختصاصاته للمدراء ورؤساء المصلحة، وفي النهاية لكل من المدير ورئيس المصلحة أن يفوض بعض الصلاحيات إلى رؤساء الأقسام والدوائر (عبدالوهاب، 1989)، وأما الاتجاه الثاني، فيذهب إلى عدم إصدار تشريع عام ينظم عملية تفويض الاختصاص في جميع المستويات الإدارية، وإنما يتم تنظيم عملية التفويض ضمن تشريعات خاصة، وقد سار على هذا الاتجاه المشرع العراقي، إذ لم يصدر تشريع ينظم من خلاله عملية تنظيم تفويض الاختصاص، وتنظيم التفويض في هذا الأسلوب قد يرد في الدستور أو في التشريع العادي، من أمثلة النصوص الدستورية التي تناولت تفويض الاختصاص ما جاء في نص المادة (٤٣) في الفقرة (ز) من الدستور العراقي لسنة ١٩٧٠م الملغي، إذ أجاز لمجلس قيادة الثورة المنحل تخويل رئيسه بعض اختصاصاته، وأجاز تخويل بعض اختصاصاته لنائب الرئيس ماعدا الاختصاصات التشريعية لذلك تتميز السلطة الإدارية الرئاسية بأنها سلطة شاملة تضم الرؤساء الإداريين وأعمالهم والأشخاص المرؤوسين وأعمالهم بحيث يخضع المرؤوس (الموظف) في كل ما يتعلق بعمله في خدمة الصالح، وبحث إشراف وتوجيه الرئيس الإداري، لكن السلطة الرئاسية حق شخصي مطلق للرئيس الإداري، وإنما هي مجرد اختصاص ممنوح له وفقا للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، وبحسب السلم الإداري الوظيفي، إذ يحاول جانب من الفقه المطابقة بين صيغة الاختصاص المفوض والاختصاصات الأصلية بالتقليل من أهمية الصفة العابرة، وذلك بالقول إنَّ القرار الوزاري الذي تحول به سلطة مختصة جزء من اختصاصها إلى سلطة أخرى مع الأشخاص بهذا الاختصاص

المفوض به بصيغة أصلية يعد تحولاً أو تنازلا عن الاختصاص المفوض به. (الطماوي، 1970).

المطلب الثالث: آثار التفويض الاداري

يترتب التفويض الإداري آثارا قانونية على المفوض والمفوض إليه، وسنتناول كل منهما على انفراد وكما يأتي:-

أولا: آثار التفويض الاداري بالنسبة للمفوض.

حينما يقوم المدير بإصدار قرار التفويض أيّ جزء من اختصاصه إلى موظف آخر (المفوض إليه) فإنَّ ذلك يترتب عليه نشوء علاقة جديدة بينهما حيث يمنع المفوض من ممارسة اختصاصه المفوضة خلال مدة التفويض حيث يذهب جانب من الفقه في فرنسا ومصر إلى عدم جواز اعتداء سلطة عليا على اختصاصات سلطة دنيا والتزام كل سلطة بممارسة اختصاصاتها بذاتها، ومن دون أدنى تدخل من السلطات الأخرى في اختصاصاتها وإلا فإنَّ أعمالها غير مشروعة. (رزيق، 2017).

وتبعا لما سبق، فإنَّ الاختصاص الوظيفي الذي ينبغي فيه الطابع الشخصي ويعتمد فيه بالصفة الوظيفية يمنع المفوض من ممارسة الاختصاصات المفوضة طيلة مدة التفويض بل لا يحتفظ المفوض حتى بحق الموافقة على ما ينتهي اليه المفوض إليه من قرارات حتى تاريخ انتهاء التفويض صراحة باستثناء بعض الاختصاصات التي يمارسها في الظروف الاستثنائية وذلك على الرغم من أنَّ بقاء مسؤولية الأصيل عن اختصاصاته طيلة مدة التفويض امام رؤسائه، واذا فعل المفوض خلاف ذلك كانت قراراته غير مشروعة ومشوبة بعيب عدم الاختصاص لصدورها من غير مختص، ويؤدي التفويض الإداري الى قيام مسؤولية المفوض باعتباره المسؤول الأول في الهيئة هذا من ناحية وباعتباره صاحب الاختصاص من ناحية أخرى لأنه ملزم يمارس السلطة الرئاسية على المفوض إليه فهذا الأخير يعدُّ مرؤوسا بالنسبة إليه وعلى الشخص المفوض الالتزام بعدم ممارسة الاختصاصات المفوضة لما يترتب على ذلك عن طريق من ازدواج في ممارسة الاختصاص، وتنص القاعدة العامة على أنَّه لا

تفويض في المسؤولية، لأنَّ التفويض لا ينصب إلا على السلطة فقطاً إذ تبقى مسؤولية المفوض على الاختصاصات التي قام بتفويضهاً لأنه يختص بممارسة السلطة الرئاسية على جميع مرؤوسيه، بما في ذلك المفوض اليه، فهو يعدُّ مسؤولاً أمام الرئيس الإداري الذي يعلوه أمام السلطة الرئاسية العليا. (المكاوي، 2014)ً ولا يعني التفويض تخلي المفوض عن الاختصاص الذي قام بتفويضهاً أو التهرب من المسؤولية، فمسؤولية المفوض تقوم من خلال السلطة الرئاسية الذي يجب عليه ممارستها للمفوض إليهاً لأنه يعدُّ مرؤوسا بالنسبة إليه، وتتمثل مظاهرها في الرقابة السابقة على أعمال المفوض إليه من خلال إصدار لأوامر والتعليمات والتوجيهات بالإضافة إلى سلطته في التعقيباً أيْ: الرقابة اللاحقة عن طريق إقرار أو تعديل أو بالإلغاءً أو سحب قرارات المفوض إليه. (محمد، 2009).

ويؤدي ذلك أيضا إلى أنه على المفوض إتاحة الفرصة للمفوض إليه لممارسة الاختصاصات المفوضة باستقلال تام حتى يتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة من التفويض في الاختصاص، بمعنى أنَّ المفوض ملزم بعدم مخالفته القرارات التي يتخذها المفوض إليه عملا بمبدأ احترام القرارات الإدارية حتى بالنسبة لأصحابهاً وذلك حرصا على استقرار الاوضاع القانونيةً وذلك لأنَّ الموظف الأصيل الذي أجرى التفويض لا يعدُّ الرئيس الإداري للقرارات الصادرة طبقا للنصوص حتى ولو كان المفوض إليه مرؤوسا له، ولكن إذا رأى الأصيل أن قرارات المفوض إليه وتصرفاته غير مشروعةً وأراد إلغائها فله أن يسلك السبيل المشروع بالالتجاء إلى السلطة الرئاسية أو الجهة القضائية بحسب الأحوال. (عباس، 2006)

ولا ينتقل عبئ المسؤولية بالكامل في تفويض الاختصاص عن ممارسة هذا الاختصاص من المفوض الى المفوض اليه في ممارسة هذه الاختصاصات، فعند قيام الأصيل بتفويض بعض اختصاصاته لأحد مرؤوسيه فلا يعني ذلك تفويض مسؤولية عن هذه الاختصاصاتً لأن المسؤولية لا تفوض مع تفويض الاختصاصً ولا يحق للأصيل أن يرفع المسؤولية عنه بحجة التفويضً وأساس ذلك أن صاحب الاختصاص الأصيل هو الذي رأى تفويض جزء من اختصاصاته وصلاحياته إلى أحد مرؤوسيهً وهو الذي يستطيع إنهاءه

متى ما أراد؟ وهو مسؤول بدوره أمام رؤسائه عن الاختصاصات المنوطة به على الرغم من قيامه بتفويض جزء منها إلى مرؤوسيه سواء كانت هذه الاختصاصات أصلية يستمدها من القوانين واللوائح المباشرة أو من قرارات التفويض. (الطماوي، 1970)، وكذلك الأمر فيما لو حدد النص بالإذن لموضوعات معينة للتفويض أو حدد التزاما على جانب الأصيل التفويض في حالات معينة، فوجب مراعاة ذلك كله وإلا شاب قرار التفويض عدم المشروعية، فالتفويض غير المشروع هو الذي يتم على خلاف القانون كأنْ يكون غير مستند الى نص في القانون أو كان التفويض كلياً أو أيّ مخالفة لشروطه التي ذكرناها مسبقا (علاوي، 2013).

ثانيا: آثار التفويض بالنسبة للمفوض إليه.

يترتب على عاتق المفوض إليه (الموظف) عند تفويض الاختصاص إليه من المفوض صاحب الاختصاص التزام وظيفي إضافي يترتب عليه زيادة في الاختصاصات بقدر التفويض الممنوح له وهنا يترتب مسؤولية المفوض إليه أمام المفوض (صاحب الاختصاص) تكون المسؤولية مزدوجة بحسب نظام السلم الإداري الوظيفي وبما أنَّ المفوض إليه لكونه موظفا عاما ملزما بممارسة الاختصاصات المفوضة إليه إلى جانب اختصاص الأصلية وأما الاختصاص ليس حقا شخصيا يمارسه بحسب رغبته، بل هو واجب واجبات الوظيفة العامة يمارس الموظف تحقيقا للمصلحة العامة، ويرى بعض الفقه أنَّ المفوض إليه يمارس هذه الاختصاصات التي تم تفويضها إليه كما لو كانت هذه الاختصاصات أصلية فهذا الجانب لا يفرق بين الاختصاصات الأصلية للمفوض إليه وبين الاختصاصات التي تم تفويضها إليه وفضلا على اختصاصه الأصلي وعليه لا فرق بينهما، فهذه الاختصاصات جميعها تقدمه في وظيفة واحدة حتى أنه يصعب على الآخرين التفريق بينهما وإذا امتنع المفوض إليه عن ممارسة التفويض الممنوح له صراحة أو ضمناً فإنَّ هذا الامتناع يعد مخالفة تأديةً وفي حالة التفويض الوظيفي فإنَّ القرارات التي تصدر من المفوض إليه تكون في مرتبته الوظيفية ولا تأخذ مرتبة الأصيل أيْ: إنَّ القرارات الصادرة عن المفوض إليه بموجب الاختصاصات المفوضة إليه تأخذ القوة القانونية نفسها لقرارات

المفوض إليه فيما يخص الاختصاصات الأصلية. (عبدالهادي، التفويض في الاختصاص، 1982).

فحينما يصدر المحافظ قرارا إداريًّا بناء على تفويض من وزير البلديات مثلا، إذ عُدَّ هذا القرار قرار المحافظ وليس قرار وزير البلديات أو إذا اصدر وكيل الوزارة قرارا بناء على تفويض من الوزير فإنَّ هذا القرار يعدُّ قرار الوكيل وليس قرار الوزير، وأنَّ القرار الصادر أعمالا لتفويض السلطة أو الاختصاص ينسب إلى المفوض إليه، وترتبط قوته بدرجة المفوض إليه في السلم الإداري وفضلا أنَّهُ على المفوض إليه أنْ يلتزم بحدود قرار التفويض من حيث نطاق التفويض المعين له في قرار التفويض ومن حيث الأشخاص الذي يمارس الاختصاصات المفوضة اتجاههم من حيث المكان الذي تمارس الاختصاصات المفوضية في نطاقه أو من حيث الزمان الذي تمارس هذه الاختصاصات المفوضة فيه[1].

وفيما يخص حدود أداء المفوض إليه لاختصاصات المفوضة فهناك التزام مبدئي على كل سلطة إدارية باستخدام سلطتها بالطريقة المحدودة في النص الذي أُسند إليها هذا الاختصاص باستخدام سلطاتها بالطريقة المحدودة في النص الذي أسند اليها هذا الاختصاص، والمفوض إليه كان شخص صاحب سلطة إدارية يلتزم بهذا المبدأ أيضاً ويتحدد قرار التفويض في أغلب الأحيان بالإطار الذي يمارس فيه المفوض إليه الاختصاصات المفوضة، ومن ثم يجب على هذا الأخير التزام هذه الحدود، واختصاص المفوض إليه في ممارسة الاختصاصات المفوضة وأما أنْ يكون مقيدا أو اختصاصاً تقديراً وقد يصعب التميز بين الحالتين حيث يكون الاختصاص المفوض به غامضا، فإذا كان الاختصاص مقيدا وهو الذي يتحدد نطاقه بقاعدة قانونية فإنَّ الاختصاص الأصيل هي الإجراءات التنفيذية لهذه القاعدة ويكون لطرق المفوض إليه في حدود النص المقيدة، وأما في حالة الاختصاص التقديري فإِنَّهُ يملك السلطة التقديرية التي يتصف بها الاختصاص المفوض تماما كالأصيل.

الخاتمة:

[1]) عبد الفتاح حسن، التفويض في القانون الاداري وعلم الادارة العامة، مصدر سابق، ص135.

بعد الانتهاء من هذه الدراسة تم التوصل الى النتائج والتوصيات الآتية:-

أولا: النتائج:

1. إنَّ التفويض في الاختصاص الإداري أصبح سمة من سمات الإدارة الحديثة، ووسيلة لا غنى للإدارة الناجحة من تبينيها ، إذ من خلاله يستطيع الرئيس الإداري التفرغ بصورة جيدة لأداء المهام الادارية الاساسية في صلب اختصاصه الوظيفي تاركا الاختصاصات الاقل اهمية والثانوية الى مرؤوسين يختارهم بدراية وعناية لتولية هذه المهام.
2. يفسح التفويض الإداري المجال واسعا أمام الموظفين الصغار ليخلق منهم قيادات مستقبلية قادرة على النهوض بأعباء الإدارة العامة .
3. تبين لي أنَّ هناك آليتينِ في التفويض الإداري أحدهما هو إصدار تشريع يحكم التفويض الإداري، وفي حين ذهبت الآلية الأخرى إلى تنظيم التفويض في تشريعات خاصة متفرقة، وهذا ما أخذ به المشرع العراقي.
4. ينجم عن التفويض الإداري مسؤولية المفوض بعدّهِ المسؤول الأول في الهيئة الإدارية هذا من ناحية وبعدّه صاحب الاختصاص من ناحية أخرى، لأنه ملزم يمارس السلطة الرئاسية على المفوض إليه، فهذا الأخير يعد مرؤوسا بالنسبة اليه.

ثانيا: التوصيات

1. ضرورة قيام المشرع العراقي بإصدار قانون يتولى تنظيم أحكام التفويض بصورة عامة على جميع المستويات الإدارية
2. ضرورة تبني الإدارة موضوع التفويض وتشجيعه لإبراز مزاياه العملية، وتماشيا مع اللامركزية التي تبناها النظام السياسي العراقي في دستور(2005م).

المصادر:

البرزنجي عصام. (2009). مبادئ وأحكام القانون الإداري العراق: العاتك لصناعة الكتاب.

السلامي محمد. (2009). مبادئ علم الإدارة العامة العراق: شركة العاتك لصناعة الكتاب.

برهان رزيق. (2017). التفويض الإداري في القانون الإداري مصر: بلا دار طبع.

بشار عبدالهادي. (1981). التفويض في الاختصاص الأردن: دار الفرقان.

بشار عبدالهادي. (1982). التفويض في الاختصاص. الأردن: دار الفرقان.

جماعة من كبار اللغويين العرب. (1988). المعجم العربي الوسيط مصر: المنظمة العربية للثقافة والعلوم.

حميد حنون خالد. (2015). مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي العراق: دار السنهوري.

حنان القيسي. (2016). الوجيز في شرح أحكام المحافظات الغير منتظمة بإقليم العراق: مطبعة بغداد.

خالد خليل الظاهري. (1997). القانون الإداري عمان: دار المسيرة.

سحر عباس. (2006). نظرية التفويض الإلهي -انتقادها وتطبيقاتها مجلة الفتح، 2، 309.

سعيد اقبال ناجي. (2014). اللامركزية الإدارية في العراق. العراق: مطبعة النسور.

سعيد السيد علي. (2008). أسس وقواعد القانون الإداري. مصر: دار أبو المجد.

سليمان الطماوي. (1970). الوجيز في القانون الإداري. مصر: دار الفكر العربي.

صلاح الموسوي. (2011). النظام السياسي في العراق بعد 2003 إشارة الى مسألة العلاقات الخارجية في النظام الاتحادي. مجلة الملتقى، 21، 81.

عاطف المكاوي. (2014). التفويض الإداري. العراق: مؤسسة طيبة.

عبد الغني. (2013). معجم الغني. الرباط: مؤسسة الغني.

عبدالغني بسيوني. (2007). التنظيم الإداري. مصر: دار الكتب الجامعية.
عبدالفتاح حسن. (بلا سنة). التفويض في القانون الاداري. مصر: دار النهضة العربية.
عمرو عدنان. (2004). مبادئ القانون الإداري. الاسكندرية: منشأة المعارف.
غازي فيصل مهدي. (2009). نظاما الفيدرالية واللامركزية في دستور العراق لسنة 2005. مجلة التشريع والقضاء، السنة الاولى ، 26.
ليلو مازن راضي. (2016). القانون الإداري. العراق: مطبعة دجلة.
ماهر صالح علاوي. (2013). الوسيط في القانون الإداري (المجلد 2). (2، المحرر) العراق: وزارة التعليم العالي العراقي.
مجموعة مؤلفين. (1988). تأليف مجموعة مؤلفين، المعجم العربي الوسيط (صفحة 955). مصر: المنظمة العربية للثقافة والعلوم.
محمد رفعت عبدالوهاب. (1989). علم الإدارة العامة. مصر: دار النهضة العربية.
محمد كامل ليلة. (1968). الرقابة على أعمال الإدارة. مصر: دار النهضة العربية.
محمد مكرم ابن منظور. (2011). لسان العرب. بيروت: دار صادر.
مصطفى زيد ابو فهمي. (1966). القضاء الإداري ومجلس الدولة . بلا : بلا .

الاتجاهات الحديثة في المسؤولية المصرفية الناشئة عن الحساب المصرفي

أ.د. غني ريسان جادر[1] **أ.م.د.خليل ابراهيم عبد البخاترة[2]**

جامعة البصرة– العراق **جامعة البصرة – العراق**

مقدمة:

نظرا للدور المهم الذي تقوم به المصارف في الحياة التجارية والاقتصادية للبلد نلحظ وجود احكام وقوانين خاصة بالمصارف لتنظيم عملها وانشطتها المختلفة .ومع تنوع النشاطات الخاصة بالمصارف وتعددها فإنه لا يستبعد وجود اخطاء تقع من تلك المصارف مما يسبب قيام مسؤولية المصارف عن تلك الاخطاء ونظرا لتطور تلك العمليات فقد ظهرت توجهات حديثة تنظم تلك المسؤولية .

مشكلة البحث:

يركز البحث على مشكلة عدم وجود دراسات كافية لتغطية الخطأ المصرفي في ظل التطورات الكبيرة التي طرأت على اعمال المصارف .

أسئلة البحث:

لعل اهم سؤال يطرح في هذا الصدد هو :

كيفية اثبات الخطأ المصرفي في ظل الاعمال المصرفية الالكترونية اذا ما علمنا ان هناك عدة مصارف تتداخل في اتمام العملية المصرفية؟

أهداف البحث:

مما تقدم في مشكلة البحث وأسئلته السابقة تشكلت مجموعة من الأهداف والغايات التي يمكن أن تسهم في توضيح هذه الأهداف:-

- تحديد الخطأ المصرفي والجهة المسؤولة عنه .

---

[1] استاذ في كلية القانون في جامعة البصرة .

2. استاذ في كلية القانون في جامعة البصرة ومدير القسم القانوني في الجامعة سابقا، يدرس مادة تاريخ القانون العقود المدنية القانون البحري قانون العمل، والاشراف على عشرات البحوث القانونية . واللجان العلمية والادارية .

- تحديد المسؤولية الناشئة عن الخطأ المصرفي في ظل الاتجاهات الحديثة في المسؤولية المصرفية .

أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في تحديد الخطأ المصرفي والجهة المسببة له فضلاً عن بيان المسؤولية الناشئة عنه.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي والمقارن باستعراض المواد القانونية ومقارنتها ببعضها واستخلاص الاحكام المناسبة لتطبيقها على الحالات التي تعد اخطاء مصرفية وفقا للاتجاهات الحديثة في المسؤولية المصرفية .

الكلمات المفتاحية: حساب- مصرف-اتجاهات- حديثة- مسؤولية

Recent Trends in Emerging Banking Responsibility about the Bank Account

Dr. Khaleel Ibrahim Abid

Abstract:
Banks, in the present times, carry out very wide operations, which are called operations banking or banking activities it deals with different channels of people and given the important role played by banks in the commercial and economic life of the country to note the presence banking provisions and laws to regulate the work and activities of banks. It is self-evident banks are conducting their activities with various segments of society at home and abroad
In view of the multiplicity and diversity of these activities، it is categorically conceivable that there are errors demonstrated by those banks. Moreover, it is known that responsibility has three pillars، to be briefly specified in this research, is the simple banking error within the scope of civil liability, without touching the other corners in civil responsibility، but focus on the error corner only.

Keywords: Account-Bank-Trends-Emerging- Responsibility

المبحث الأول
مفهوم الخطأ المصرفي

مقدمة :

بما أن عنوان البحث يقتصر على المسؤولية المدنية للخطأ المصرفي سيتم تناول هذا المفهوم بثلاث مطالب الأول منه لبيان تعريف الخطأ المصرفي ومن ثم نعرج إلى بيان خصائص هذا الخطأ وأخيرا سنتناول في مطلب ثالث أنواع الخطأ المصرفي وعلى النحو التالي.

المطلب الأول : تعريف الخطأ المصرفي.

في نطاق المسؤولية المدنية تنقسم تلك المسؤولية الى مسؤولية عقدية أو مسؤولية تقصيرية وهذه المسؤولية تنشأ نتيجة لوجود الخطأ المدني وهذا ما يتوقع صدوره من المصرف وبالتالي قد يكون خطأ المصرف خطا عقدي أو خطأ تقصيري او خطا مهني

إذن وردت هناك تعريفات عديدة للخطأ العقدي بصورة عامة فهناك من عرفه "إخلال بالالتزام تعاقدي سواء كان ذلك عن طريق عدم التنفيذ أو عن طريق التأخر في التنفيذ وأيا ما كانت درجة الخطأ أو جسامته طالما كان ذلك رجعا إلى الحراف سلوك المدين على نحو يؤدي لمؤاخذته" (حسن عبدالباسط جميعي، 2004، صفحة 16)

"ومن ذلك نجد أن الاستاذ الدكتور أنور سلطان يعرف الخطأ العقدي بانه انحراف إيجابي أو سلبي في سلوك المدين يؤدي الى مؤاخذته" ويذهب الاستاذ الدكتور السنهوري الى تعريف الخطأ بأنه : عدم تنفيذ المدين للالتزام الناشئ عن العقد (ا.د. انور سلطان، صفحة 249)

وهناك من يعرف الخطأ العقدي والخطأ التقصيري بالقول الخطأ العقدي عبارة عن فعل (عملاً كان أم امتناع عن العمل (مخالف لالتزام عقدي فإن سبب ضرراً للغير ترتب على ذلك مسؤولية عقدية موضوعها إلزام من ارتكبه بالتعويض كجزاء للإخلال بالعقد أما الخطأ التقصيري فهو عبارة عن فعل) عملا كان أم امتناع عن عمل) مخالف لالتزام) أو واجب (عام مؤداه اتخاذ الحيطة والحذر والتعامل مع الناس بالصدق والإخلاص لعدم الإضرار بهم أو المساس بحقوقهم دون وجه حق. فإن سبب ضرراً للغير ترتب على ذلك

مسؤولية التقصيرية موضوعها إلزام من ارتكبه بالتعويض (سعيد عبداللطيف سعد، 2004)

لهذا يكون من الضروري لوجود الخطأ العقدي الذي يصدر من المصرف أن يوجد هناك عقد صحيح بين العميل والمصرف ويصدر هناك إخلال من المصرف لهذا العقد أي اخلال بتنفيذ فقرات العقد سواء كان هذا الإخلال متمثل بالفعل أم الامتناع عن الفعل أما إذا كان هذا الإخلال خارج عن نطاق العقد سواء كان هذا الإخلال في مواجهة العميل أم الغير الذي يرتبط معه بعقد ينشأ عنة خطأ تقصيري. ولكن المصارف بوصفهم مهنيين يخضعون لالتزامات خاصة لا يخضع لها غيرهم من الأشخاص غير المهنيين سواء كانت تلك الالتزامات وارده بقوانين خاصة ام وفق العادات والتقاليد المصرفية وذلك بوصف المصارف احتكاريين فعليين وقانونيين لعمليات معينة وبالتالي فان الخطأ الصادر منهم يعتبر خطأ مهني أسوة بالأخطاء الصادرة من ذوي المهن .

ولما تقدم نستطيع تعريف الخطأ المصرفي بأنه « كل تعدي يقع عن عمد أو إهمال في صورة عمل أو امتناع عن عمل يترتب عليه إخلال بالتزام مهني صادر من المصرف شخصياً أو من هم تحت إشرافه وتوجيهه » .

وبعد هذا التعريف للخطأ المصرفي نوضح من المطلب الثاني خصائص هذا الخطأ

المطلب الثاني : خصائص الخطأ المصرفي.

وعلى هذا فإن للخطا المصرفي جملة من الخصائص وكما يأتي:

1- خطا مهني : فالمصرف يلتزم بواجبات وأوامر خاصة تفرضها عليه مهنتة باعتباره شخص مهني محترف وبالتالي فإن الخطأ الصادر منه يعتبر خطأ مهني الاخطأ عادي أسوة بغيره من أصحاب المهن

2- صدور الخطأ من المصرف : ينبغي لإطلاق تسمية الخطأ المصرفي أن يكون الشخص المعنوي حاصل على ترخيص أو تصريح بمقتضى القوانين بمباشرة الأعمال المصرفية

3- الخطأ المصرفي خطا شخصي من حيث أنه خطأ شخصي أي انه خطا يصدر من ممثله القانوني كأعضاء مجلس الإدارة أو المدير المفوض أو غيرهم ممن هم في نفس الدرجة ومن الجدير بالذكر هنا إن الأضرار التي تلحق بالغير من الأشياء التي يستخدمها المصرف تعتبر من الأخطاء الشخصية ويسال المصرف كذلك عن الأخطاء الصادرة من العاملين لديه ممن هم في اقل مستوى عن اللذين ذكرو في أعلاه وسيتم توضيح ذلك في المطلب اللاحق

4- الخطأ المصرفي خطا موضوعي حيث أن المصارف تقوم بعمليات متعددة البعض منها تخصصيه وبالتالي قد يقع خطأ بهذه الأعمال الموضوعية

المطلب الثالث : أنواع الخطأ المصرفي.

نقسم هذا المبحث لتحديد أنواع الخطأ المصرفي الى فرعين تتناول في الفرع الأول الخطأ الشخصي للمصرف والفرع الثاني الخطأ الموضوعي للمصرف وعلى النحو التالي :

الفرع الأول : الخطأ الشخصي للمصرف .

تعتبر الأخطاء الصادرة من مدير المصرف أو أحد أعضاء مجلس الإدارة من الأخطاء الشخصية التي يسأل عنها المصرف باعتبارهم المسؤولين عن إدارة الأعمال ووضع سياسات المصرف بالعمل حيث نصت المادة (١٧) من قانون المصارف العراقية لسنة ٢٠٠٤ «١. يكون مجلس إدارة المصرف مسؤولاً عن إدارة الأعمال ووضع سياسات المصرف وبشكل خاص يضع أعضاء مجلس الإدارة معايير إدارة المخاطر وسياسات الاستثمار ونسب الحد الأدنى التحويطية والمعايير المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية للمصرف » .

حيث جاء في قضية Foster v. Bank of London عام ١٨٦٢ كان لأحد عملاء البنك حساب مكشوف (مدين) an overdrawn account وكان مدير البنك قد تحدث الى المدعي الذي كان قد وعد بدفع النقود في حسابه قبل المساء واعتماداً على هذا الوعد دفع المدير بعض الشيكات الإضافية المقدمة للبنك خلال العمل اليومي إلا أن المدعي لم يدفع أي نقود قبل إقفال العمل اليومي ، ولم يكن القرض الذي أضافه البنك لحساب العميل كافيا للوفاء ببعض الشيكات. وأخبر مدير البنك أحد حاملي الشيكات أن ثمة نقود أضيفت على سبيل الافتراض على حساب العميل (المدعي) رجاة تقديم المساعدة له .

فقاضى العميل البنك لأنه أفشى سرا من أسراره وقضي له بالتعويض (سعيد عبداللطيف سعد، 2004)

كذلك جاء بالمادة الخامسة من قانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ بشأن سرية الحسابات بالبنوك في جمهورية مصر العربية حيث نصت على ((يحظر على رؤساء وأعضاء مجالس إدارة البنوك ومديريها.... كشف أي معلومات أو بيانات عن عملاء البنوك أو حساباتهم أو ودائعهم أو الأمانات أو الخزائن الخاصة لهم أو معاملاتهم في شأنها أو تمكين الغير من الاطلاع عليها ...))(احمد محمود جمعة، 2003، صفحة 171)

(العاملون لدى البنك المتعاقد) فالبنك كشخص معنوي يقوم بتنفيذ الالتزامات المترتبة في ذمة ممثلوه القانونيين من إداريين وموظفين وبالتالي فإن صدور الخطا عن هؤلاء يترتب عليه قيام المسؤولية البنك العقدية المباشرة عن فعله الشخصي. وليس عن فعل الغير (محمد عمر ذوابة، 2006، صفحة 258)ومسؤولية البنك عن الغير تكون عندما يستعين البنك بأخرين لتنفيذ التزامه مثل الوفاء من قبل نائيه او اي شخص آخر له مصلحة الوفاء. ولكن هناك رأي آخر ونحن نؤيد هذا الرأي بأن مسؤولية المصرف تكون شخصية عندما تصدر عن من يمثلوه قانوناً ويكون المصرف مسؤولاً عندما يصدر الخطأ من أحد تابعيه حيث جاء في قرار لمحكمة النقض المصرية «أن القانون المدني إذ نص في المادة ١٧٤ / ١ منه على أن يكون المتبوع مسؤولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه في حالة تأدية وظيفته أو بسببها قد أقام هذه المسؤولية عن خطأ مفترض من جانب المتبوع افتراضاً لا يقبل إثبات العكس مرجعه سوء اختياره لتابعه أو تقصير في رقابته» (د. حماد مصطفى عزب ، صفحة 211)

ومن هنا يتضح أن المصرف يكون مسؤولاً عن عمل تابعه أي موظفيه العاملين لديه في حالة تأدية الوظيفة أو بسببها . كما أن قانون المصارف في العراق لسنة ٢٠٠٤ أشار في نصوصه الى عبارة (موظف رفيع المستوى) وقد عرفه في المادة (1) من القانون والخاصة بتعريف المصطلحات الواردة في القانون إلى أنه ((الشخص (عدا الإداري) الذي يحمل عنوان أو بغض النظر عن عنوان يتولى مهام واحده أو أكثر من المناصب التالية في مصرف

محلي أو في حالة المصرف الأجنبي فرع المصرف في العراق : رئيس المجلس، مدير عام، رئيس قسم التنفيذ، رئيس قسم التشغيل، رئيس القسم المالي ، رئيس قسم الاقتراض، أو رئيس قسم الاستثمار .....)). (قانون المصارف، 2004)وهذا يعني حسب مفهوم المخالفة أن الموظف غير رفيع المستوى يكون الخطأ الصادر منه لا يعتبر خطا المصرف الشخصي وإنما خطأ التابع .

الفرع الثاني : الخطأ الموضوعي .

الأخطاء الموضوعية التي تصدر من المصرف أخطاء متعددة متنوعة وقد تمتد إلى جميع تلك الخدمات التي يقدمها المصرف الى الغير أي بعبارة أخرى بالإمكان توقع الخطا في كل عمل أو امتناع عن عمل يصدر منه أثناء تأدية خدماته للجمهور . ومن تلك الأخطاء الموضوعية يمكن ان نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر ما يأتي

أولاً : إفشاء السر.

يمكن ان يعرف السر بأنه ((صفة تخلع على موقف أو مركز أو خبر أو عمل ، مما يؤدي الى وجود رابطة تتصل بهذا الموقف أو المركز أو الخبر بالنسبة لمن حق العلم به وبالنسبة لمن يقع عليه الالتزام بعدم إذاعته على أن الالتزام بالسر لا يقوم إلا بالنسبة للوقائع التي يعهد بها العميل الى صاحب المهنة أو الوظيفة وإن التوصية المتعلقة بالكتمان تعد الطابع المميز لتحديد الوقائع محل السر)) (د. عقيل فاضل محمد، 2009_2010)

عليه فإن إفشاء السر المصرفي من قبل المصرف سواء كان يتعلق بأسرار شخصية تتعلق بالعميل من حيث الاسم واللقب والحالة الزوجية والعمر وعنوان السكن أو تتعلق بأسرار عملية أو تجارية مثل ما يملك العميل من رصيد والأعمال التجارية التي يقوم بها وغيرها .

كان يدلي البنك من خلال التليفون الى أحد بمعلومات عن حساب العميل أو يجيب على استفسار عن رصيد الحساب لشخص يزعم أنه هو العميل دون أن يتحرى البنك عن صحته ذلك . فقد حكم في باريس بأن قيام أحد موظفي البنك بإعطاء رصيد حساب أحد العملاء الى شخص طلبه منه بالتلفون مدعياً أنه هو صاحب الحساب مع أنه لم يكن كذلك ، ولم يتأكد الموظف من شخصية مخاطبه بأن هذا التصرف خطا يترتب عليه مسؤولية البنك (سعيد عبداللطيف سعد، 2004، صفحة 370)

ثانياً : مسؤولية البنك عند تحصيل الورقة التجارية .

قد يحدث أحيانا أن يكلف العميل المصرف باستيفاء قيمة الورقة التجارية المسحوبة لصالحه وبالتالي يتعين على المصرف أن يتخذ كافة الإجراءات اللازمة من تقديم الورقة للقبول أو تقديمها للاستيفاء بعد ذلك أو عمل احتجاجا عدم القبول أو عدم الوفاء وعند تقصير العميل يكون مسؤول عن خطاه وإهماله . وتتأكد مسؤولية البنك إذا أدى إهماله الى سقوط حق العميل في استيفاء قيمة الورقة التجارية نتيجة عدم اتخاذ الإجراءات وعدم مراعاة المواعيد المقررة قانونا فيكون البنك ملتزما بتعويض الاضرار التي تلحق بالعميل نتيجة سقوط حقة من الوفاء بالاهمال (هاني دويدار، 2008، صفحة 368)

ثالثاً : مسؤولية البنك عند الوفاء بالشيك المزور .

يلتزم البنك أولا وقبل كل شيء بفحص الصك ويسأل في حالة ارتكابه خطا أو إهمال عند تنفيذ لهذا الالتزام ومن المستقر عليه أن البنك عند تنفيذه لهذا الالتزام ليس خبيراً متخصصاً في تحقيق الخطوط وإنما يلتزم ببذل العناية والحرص اللذين جرى العرف في البنوك على قيام البنك بهما دون أن يكون هناك التزام عليه بإجراء فحوص طويلة وغير عادية تتعارض والهدف من استخدام الشيك كاداة وفاء تقوم مقام النقود في التعامل وقابلة للدفع فور الإطلاع عليها فقد قضى بأن موظف البنك لا يلتزم عند فحصه لتوقيع الساحب ومضاهاة التوقيعات بالعناية المطلوبة من خبير متخصص في تحقيق الخطوط لهذا يعتبر القضاء الفرنسي البنك مخطئا إذا أوفى بالشيك بالرغم مما به من تغيير أو زيادة أو كشط أو محو ظاهر يسهل عليه اكتشافه بالفحص العادي والسريع حيث قضت استئناف باريس في حكم لها بأن البنك يعد مرتكب خطأ إذا أوفى بالشيك الذي كان قد سرق أثناء تداوله لأنه كان باستطاعته أن يكشف أن بيانات الشيك المطبوعة تنطوي على تزوير بطريق المحو لافتقار الورقة المقدمة لجزء من مظهرها المصقول وأن البيانات المدونة بها تم إزالتها بخفة . حيث كان ذلك يجب أن يثير الشيك لديه ويلفت نظره لاتخاذ الاحتياطات اللازمة قبل الوفاء (د. حماد مصطفى عزب ، صفحة 110)

رابعاً : مسؤولية المصرف عند رفض فتح الاعتماد .

إن ما يسمى بعقد الاعتماد المستندي يعتمد دائما على وجود عقد سابق بين البائع والمشتري يفتح الاعتماد المستندي لغرض الوفاء والالتزام بتنفيذ فقرات العقد حيث تقوم المصارف في مختلف دول العالم على تمويل التجارة الدولية باعتباره وسيط بين طرفي العقد حيث أمام تلك التجارة الدولية في حالة عدم وجود الاعتماد المستندي قد يترتب عليه إرهاق لكلا الطرفين (البائع والمشتري) حيث يكون الإرهاق للبائع عند الانتظار لفترة طويلة لوصول البضائع التي قد تكون مشحونة عن طريق البحر وبالتالي قد يؤدي الى تدهور قيمة النقد وقد يكون هناك إرهاق المستورد عند دامه قيمة البضاعة مرة واحدة وقد لا تكون لديه سيولة نقدية في الوقت الحاضر لذا أوجد التعامل التجاري ما يسمى بالاعتماد المستندي حيث يقوم المصرف بدفع قيمة البضاعة المشتراة مباشرة بمجرد استلام وثائق الشحن ومطابقتها وهذا يكون قد حقق مصلحة لكلا الطرفين. (إلا أن قد يتعسف المصرف ويرفض فتح الاعتماد حيث ينبغي عليه عدم التعسف متى كان المركز المالي للعميل الأمر سليما" وكان حجم الاعتماد مناسباً مع جدارة العميل الأمر وملاءته، خاصة إذا ما قدم العميل الآخر غطاء مناسبة عند تقديم فتح الاعتماد ، ويمكن مساءلة المصرف على أساس المسؤولية التقصيرية إذا ما تعسف المصرف في عدم فتح الاعتماد وتضرر العميل الأمر من ذلك، خاصة إذا ما فوت تعسف المصرف الفرصة على العميل الأمر في إبرام الصفقة وتفويت الربح عليه نتيجة عدم تمكن الأخير من فتح الاعتماد لدى مصرف آخر كان يتقدم العميل الأمر بطلب فتح اعتماد لدى المصرف (X) الذي يتعامل معه منذ زمن بعيد ، وكان سجله لدى المصرف ثبت قدرا كبيرا من الاستقامة ومع ذلك رفض المصرف طلب فتح الاعتماد المستندي دون مسوغ قانوني ودون إخطار العميل الأمر بذلك ، مع أن التعامل السابق بين العميل الأمر والمصرف انشا عادة خاصة بينهما وضرورة إخطار المصرف للعميل الأمر في حال نكوله عند فتح الاعتماد وذلك خلال مدة معينة مما أدى إلى إلحاق ضرر كبير بالعميل الأمر متمثلاً بضياع فرصة التعاقد مع البائع وتقويت الربح عليه (اكرم ابراهيم حمدان الزعبي، 2000، صفحة 46)

خامساً : مسؤولية المصرف المحجوز لديه الرصيد المؤقت عند التصرف فيه .

إن تجميد الحساب بعد الحجز يعد أمراً ضرورياً لحماية الدائن الحاجز إذا كان الرصيد المؤقت يمثل المبلغ المحجوز به، ويترتب على ذلك أن كل مبلغ يدفعه البنك من هذا الرصيد للعميل أو للغير لا ينفذ من مواجهة الدائن الحاجز إذ يحق لهذا الأخير أن يطالب البنك بمبلغ الرصيد كما هو دون نقصان أما إذا كان الرصيد المؤقت يزيد عن المبلغ المحجوز به ، فإن البنك لا يعد مسؤولا مسؤولية تقصيرية في مواجهة الدائن الحاجز . إذا تصرف في المبلغ الزائد لحساب المدين المحجوز عليه ، لأن الأصل أن البنك لا يسأل إلا في الحالة التي يقرر فيها بيانات غير صحيحة عن المبالغ الموجودة بالحساب. (احمد محمود جمعة، 2003، صفحة 91)

سادساً : مسؤولية المصرف عند رفض أداء قيمة الصك المسحوب سحباً صحيحاً .

تقوم مسؤولية المصرف أمام الساحب عند رفضه أداء قيمة الصك المسحوب عليه سحباً صحيحاً فهي تقوم على أساس العقد المبرم بينهما ، وتجدر الإشارة الى ان بعض التشريعات التجارية تقضي بعقاب كل مسحوب عليه رفض لسوء قصد أداء قيمة الصك المسحوب سحباً صحيحاً على خزانته ، وله مقابل وفاء ولم تقدم بشأنه آية معارضة على أن لا يخل ذلك بالتعويض المستحق للساحب عما أصابه من ضرر بسبب عدم الأداء وعما لحق انتمائه من أذى وجرى بالبيان أن هذه المسؤولية تثار كثيرا في العمل إذ يحدث أن يخطأ المصرف في حساب قدر الرصيد الموجود لديه أو يخطأ في تغيير الحساب الذي سحب عليه الصك أو من اسم الساحب فيرفض الأداء ظنا منه بذلك ينفذ التزامه بالمحافظة على ودائع العملاء (در مؤيد حسن محمد طوالبه، 2004، صفحة 188)

سابعاً: مسؤولية المصرف في مواجهة طالب المعلومات .

نصت م ٢٧ في من قانون المصارف في العراق لسنة ٢٠٠٤ ((تقديم المعلومات المالية والخدمات المرجعية الائتمانية)) وهذا النشاط من ضمن الأنشطة والخدمات التي تقدمها المصارف للعملاء .

يتمتع البنك بحرية مطلقة من الاستجابة أو عدم الاستجابة لطلب المعلومات ، سواء تقدم بهذا الطلب إليه العميل أو أجنبي، وسواء تعلق الأمر بمعلومات عن أحدهما فالأمر إذا من

شؤون البنك التي لا يتصور إلزامه تقديمها ولذا فإنه إذا استجاب ، يكون قد قبل عرض طالب المعلومات، وتصبح إزاء عقد يولد على عاتق البنك التزاماً عقديا بتقديم المعلومات التي تعهد بتقديمها (د. محمود مختار احمد بربري، 2001، صفحة 204)

ويترتب على ذلك إذا كان المصرف قد أخل بالتزامه تجاه طالب المعلومات أي عندما يتقدم العميل بطلب للمصرف لمعرفة المركز المالي لشخص معين لغرض أن يتعاقد معه وجاءت تلك المعلومات غير صحيحة وأن تلك المعلومات هي التي دفعت طالب المعلومات الى التعاقد مع ذلك الغير فهنا تتحقق مسؤولية المصرف التعاقدية وأن التزام المصرف هنا هو بذل عناية .

المبحث الثاني : الطبيعة القانونية للخطأ المصرفي

لغرض تحديد الطبيعة القانونية للخطأ المصرفي في نطاق المسؤولية المدنية نقسم هذا البحث إلى ثلاثة مطالب تخصص الأول الى الخطا العقدي والثاني الخطأ التقصيري والثالث الى الخطأ المهني لغرض تحديد هذه الطبيعة القانونية وعلى النحو التالي .

المطلب الأول : الخطأ العقدي .

قانون المصارف في العراق لسنة ٢٠٠٤ أشار في المادة ٢٧ منه وتحت عنوان الأنشطة المصرفية إلى الأعمال التي يجوز أن يمارسها المصرف في العراق وذكر جملة من الأعمال والتي ورد ذكرها على سبيل المثال لا الحصر حيث جاء بالفقرة ك من ذات المادة ((أي أنشطة عرضية مستقبلية وغيرها من الأنشطة الأخرى غير المحظورة ...)) . وبالتالي فإن عدد كبير من تلك الأعمال والخدمات التي تقدمها المصارف الى الغير تكون بموجب عقود معهم فهو قد يكون أي المصرف تارة حارسا لمال المودعين بصفة المودع لديه وتارة أخرى قد يكون بصفة وكيل عن العميل عند تنفيذ أوامر العميل باستحصال قيمة الورقة التجارية مثلا وقد يكون بصفة مؤجر عندما يقوم بإيجار خزائنه الحديدية وغيرها من العقود .

وبناء على ذلك يمكن القول وفق هذا الاتجاه بوجود خطا عقدي من البنك في كل مرة يمتنع فيها عن تنفيذ كل أو بعض الالتزامات أو يقوم بتنفيذها بطريقة تخالف ما أتفق عليه الأطراف . وعادة ما يتضمن العقد النص صراحة على هذه الالتزامات ولكن في حالة عدم النص عليها صراحة فإنه يمكن استنتاجها ضمنيا من الأعراف والعادات المصرفية ومع

ذلك يجب أن نلاحظ أن المقصود بالعادات المصرفية في هذا الصدد العادات التي تترجم الإرادة المفترضة للمتعاقدين فهي وإن كان العقد لم ينص عليها إلا أنها تكملة ولكن بشرط أن تكون حقا أمام عادات ، أي ممارسة عامة مقبولة ومسلم بها من قبل جميع الأطراف . بل أن القضاء يؤكد هذا الشرط كثير من أحكامه فلا يكفي للقول وجود عادات مصرفية أن تكون الممارسات لم تحدث فقط إلا من ناحية البنوك وطبقاً لإرادتها (د. حماد مصطفى عزب ، صفحة 196)

إذن يكون من الواجب لقيام وتحقق المسؤولية العقدية وجود عقد صحيح بين المصرف والعميل ولم يقوم المصرف بتنفيذ التزامه أي بمجرد عدم قيامه بتنفيذ التزامه يعتبر خطا إذا يتطلب تحديد الطبيعة القانونية للخطأ الذي ارتكبه البنك عند الوفاء بالشيك المزور ضرورة البحث في طبيعة الالتزام ذلك لأنه إذا كان لا يوجد هناك أي عقد بين البنك والمستفيد من الشيك فإن الأمر على خلاف ذلك بالنسبة للساحب في علاقته بالبنك ولما تقدم تقوم المسؤولية العقدية للمصرف تجاه العملاء فقط دون الغير وبالتالي فإن الخطأ الذي يكون أساس هذه المسؤولية هو خطأ عقدي فمصدر التزام الذي يؤدي إلى مخالفة العقد وإن إخلال المصرف بالتزامه قد يكون عن عمد أو إهمال . وينبغي على ما تقدم أن الخطأ العقدي لا يعد مفترضاً بحسب الأصل وإنما يخضع إثبات الخطأ التعاقدي للقواعد العامة من الإثبات والتي يحكمها المبدأ الأساسي بوقوع عبء الإثبات على عائق من يدعي خلافاً للثابت أصلا أو عرضاً أو فرضاً . لذلك وبالنظر الى قواعد الإثبات تختلف بحسب طبيعة الالتزام محل التعاقد فإن عبء إثبات الوفاء بالالتزام الإيجابي بتحقق غاية يقع على عاتق المدين وهو ما يفهم منه أن خطأ المدين بالالتزام بتحقيق نتيجة إيجابية يعد مفترضاً وذلك على خلاف الالتزام ببذل عناية والذي يقع عبء إثبات الإخلال به على عاتق الدائن (حسن عبدالباسط جميعي، 2004، صفحة 40)ولا شك أن العميل يتعامل مع المصرف بموجب عقود مصرفية ، مثل الحساب الجاري أو وديعة النقود أو اعتماد مالي أو غيرها، إن أي إخلال بها يؤدي الى مسؤولية عقدية . ولهذه المسؤولية شروط تقوم على وجود علاقة عقدية أو إخلال المصرف بالتزاماته المحددة في العقد ، وإن يلحق بالعميل ضرر متوقع عند التعاقد ،

أما إذا كان الضرر غير متوقع عند التعاقد ينشأ من عش أو خطأ جسيم ، يسأل المصرف على أساس المسؤولية غير العقدية (د. نوري حمد خاطر، 2003، صفحة 1800)ومن الجدير بالذكر هناك رأي يذهب الى أن ، تحديد نوع المسؤولية هل هي عقدية أم تقصيرية يكون في الحقيقة بالنظر لما اذا كان هناك عقد صحيحا أبرم بين الطرفين من عدمه ففي حالة وجود هذا العقد فإن الإخلال أي من الطرفين بالتزاماته في مواجهة الأخير يؤدي الى نشوء المسؤولية العقدية حتى ولو كان هذا الالتزام واردا ضمن نصوص القانون ولم يذكر في العقد طالما أنه كان من مستلزماته وبتطبيق ذلك على حالة التزام البنك بالكتمان المصرفي نجد أن هذا الالتزام ، يعد من مستلزمات العقود المصرفية (د. رضا السيد عبدالحميد، 2002، صفحة 97)وأخيرا نستطيع أن نجمل الخطأ العقدي للمصرف بثلاث صور وهي الامتناع عن تنفيذ العقد أو التأخير في التنفيذ أو الغلط في التنفيذ.

المطلب الثاني : الخطأ التقصيري

هناك من يذهب الى القول بأن خطأ البنك في المسؤولية التقصيرية له صورة واحدة وهي الإخلال بالتزام قانوني مضمونه عدم الإضرار بالغير ، وفي مسؤولية البنك التقصيرية فيما يتعلق بعقد التحويل المصرفي فهناك تطبيق رئيسي واحد له وهو تنفيذ البنك لأمر تحويل مصرفي مزور وسبب القول بأن المسؤولية البنك في هذه الحالة مسؤولية تقصيرية لا عقدية مرده عدم وجود عقد تحويل مصرفي بين البنك والعميل ، كون أن العميل لم يعبر عن إرادته للتعاقد إذ يشترط ليقام المسؤولية العقدية وجود عقد صحيح أخل المدين بتنفيذ الالتزامات التي ينشئها (محمد عمر ذوابة، 2006، صفحة 253)

يمكن أن يصدر خطا تقصيري من البنك سواء صادر عنه بصورة شخصية أي من قبل من يمثله قانوناً أو من قبل من المواطنين التابعين له وتنشا المسؤولية هنا عن إخلال بالتزامه يفرضه القانون تجاه العامة . يتحقق خطأ المصرف التقصيري ووفق القواعد العامة عندما يكون العقد الذي يربطه بالعميل باطل حيث أن العقد الباطل لا يفيد الحكم أصلا ولا يمكن أن ترتب اثاره وإذ ما نشأ ضرر نتيجة لهذا العقد الباطل يلتزم المصرف بالتعويض على أساس الخطأ التقصيري ، كما يتحقق خطا المصرف التقصيري عند عدم وجود عقد يربطه مع المتعامل معه .

وكما ذكرنا في أعلاه يذهب البعض الى أن قد تكون مسؤولية المصرف مسؤولية تقصيرية مباشرة، وذلك عندما يقع الخطأ من الممثل القانوني أو مسؤولية تقصيرية غير مباشرة عندما يقع الخطأ من أحد تابعيه . حيث قضى بأن ((من المقرر في قضاء محكمة النقض أن القانون المدني إذ نص من المادة ١/ ١٧٤ منه على أن يكون المتبوع مسؤولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واثقا منه في حالة تأدية وظيفته أو بسببها قد أقام هذه المسؤولية على خطا مفترض من جانب المتبوع افتراضاً لا يقبل إثبات العكس مرجعه سوء اختياره لتابعه أو تقصيره في رقابته. (د. حماد مصطفى عزب ، صفحة 211)

وقد يثار تساؤل مهم هنا حول تحديد طبيعة مسؤولية المصرف في حالة إذا ما وقع الضرر بفعل الشيء محل العقد هل يسأل المصرف تعاقديا أم تقصيريا ؟ ذهب البعض (د. نوري حمد خاطر، 2003، صفحة 1802) الجواب بالتأكيد هو النفى (لأن المتعاقد لا يسأل إلا على أساس عقدي)وإذا وقع فعل الضرر بفعل الشيء محل العقد سأل على أساس المسؤولية غير العقدية لأن الضرر غير ناتج عن إخلال بالتزام عقدي بل عن فعل الشيء يلحق ضرراً بالدائن أو بالغير ولا يؤثر وصف مركز المتضرر في تحديد طبيعة المسؤولية غير أن هناك من يرى بأن المصرف تكون مسؤوليتة عقدية حتى وإن وقع الضرر عن الأشياء المستخدمة في تنفيذ الالتزام التعاقدي .

وعلى هذا التساؤل يؤيد الباحث الرأي الأول (على الرغم من أن يقيم المسؤولية للمصرف على أساس يختلف نوضحه فيما بعد) حول مسؤولية المصرف التقصيرية عن فعل الشيء حتى وإن كان المصرف مرتبط بعقد مع العميل وذلك على أساس ووفق للقواعد العامة في الخطأ العقدي أن مرتكب الفعل الخطأ يسأل عن الضرر المباشر المادي المتوقع أما هنا قد يكون هذا الضرر غير متوقع عن الضرر بفعل الشيء وبالتالي فإن المصرف يسأل تقصيرياً لا عقديا . وهذا ما نصت عليه المادة ٢٣١ من القانون المدني العراقي ((كل من كان تحت تصرفه آلات ميكانيكية أو أشياء أخرى تتطلب عناية خاصة للوقاية من ضررها يكون مسؤولاً عن تحدثه من ضرر ما لم يثبت أنه أتخذ الحيطة الكافية لمنع وقوع هذا الضرر . هذا مع عدم الإخلال بما يرد في ذلك أحكام خاصة)) . ولما كان الخطأ أحد أركان المسؤولية المدنية

بشقيها العقدي التقصيري وطبقاً للقواعد العامة ونحن نؤيد هذا الرأي القائل بأن (إذا لحق ضرر بالعملاء على المصرف مسؤولية عقدية إلا إذا كان فعله جسيماً أو ناجم عن غش كان الضررغير متوقع وتصبح مسؤوليته غير عقدية) (د. نوري حمد خاطر، 2003، صفحة 1809)

ومع رجاحة هذا الاتجاه فإن للباحث رأي بهذا الشأن حول مسؤولية المصرف عن الخطأ الصادر منه وماهي طبيعة هذا الخطأ نبينه في نهاية المبحث . وهناك تساؤل مهم بشأن إفشاء السر من قبل المصرف بعد انتهاء العقد بين المصرف والعميل هل أن خطأ المصرف يعتبر خطا عقدي ام خطا تقصيري ؟ يذهب رأي الى أن التزام البنك بالكتمان من بين الالتزامات التي تظل قائمة ومنتجة لآثارها بعد انتهاء العلاقة العقدية بين البنك والعميل (د. رضا السيد عبدالحميد، 2002، صفحة 100)

وهناك رأي آخر ونحن نؤيد هذا الرأي حاله أن يكون هناك عقد بين البنك وعميله ثم ينقضي بسبب انقضاء تنفيذه فبالرغم من انقضاء العلاقة العقدية فإن البنك يظل ملتزماً بأسرار عميله بعد انقضاء العقد فإن إفشاءها بعد ذلك تقوم مسؤوليته التقصيرية (سعيد عبداللطيف سعد، 2004، صفحة 369)ومن الجدير بالذكر هنا في مجال إفشاء السر أن خطأ المصرف يكون تقصيري على الرغم من وجود عقد مع العميل واستمرار هذا العقد وذلك في حالة إفشاء السر من قبل موظفي البنك المركزي اللذين يطلعون على تلك الأسرار بحكم وظائفهم . المطلب الثالث : الخطأ المهني . في إطار اعتماد الخطأ كأساس للمسؤولية المدنية ظهرت هناك اتجاهات فقهية وقضائية تهدف الى وصف الأخطاء التي تقع من الأشخاص عند مزاولة مهنتهم بالأخطاء المهنية في محاولة منهم لإدخال نوع جديد من الخطأ في المسؤولية يحمل وصف الخطأ المهني ، ويؤدي تبعاً ذلك الى قيام مسؤولية مهنية . وكان من نتيجة ذلك أن ذهب الفقه الى الاعتراف بان الخطأ الذي يرتكبه البنك يدخل في عداد الأخطاء المهنية فمسؤولية البنك ذات طبيعة مهنية تشمل جميع الأخطاء التي يرتكبها البنك حتى ولو كانت أخطاء يسيرة . فالبنك يلتزم بواجبات خاصة تفرضها عليه المهنة التي يزاولها الأمر الذي يقتضي تقدير الخطأ الذي يرتكبه البنك بنوع من الشدة والقسوة (د. حماد مصطفى عزب ، صفحة 210)

وعلى ذلك يرى بعض الفقهاء إن كان الاستعاضة عن المسؤولية المدنية بنوعيها (العقدية و التقصيرية) بمسؤولية مدنية من نوع آخر يطلق عليها . المسؤولية المهنية ومن ثم الاستعاضة عن نوعي الخطأ المدني (العقدي والتقصيري) بالخطأ المهني الذي يجمع بين فكرتيهما ويوحد بينهما ويرى أن الاحتكام الى سلوك رب الأسرة الحريص – كما في المسؤولية العقدية والى سلوك الرجل المعتاد . كما في المسؤولية التقصيرية لا يكفي معياراً للخطأ المهني فقد لوحظ بحق أن جمهور الناس ينتظر من المهني أكثر مما ينتظر من الشخص العادي حتى ولو كان أكثر الناس حرصاً وتبصراً فالمهني فني متخصص ترجح كفته على كفة عميله ومن ثم ينبغي أن يقاس بسلوك مهني آخر يباشر مهنة مماثلة من نفس درجة التخصص الفني (سعيد عبداللطيف سعد، 2004، صفحة 362). وبعد لانتهاء من تحديد الطبيعة القانونية للخطا المصرفي فإنه من الحري بنا أن نبين راينا في هذه الطبيعة لذا يرى الباحث أن الخطأ المصرفي ذو طبيعة مهنية بمعنى أن الخطأ المصرفي خطأ مهني وأن الأسباب التي دعت الباحث الى القول بهذه النتيجة نجملها بالنقاط التالية :

1 – نص القانون التجاري العراقي النافذ رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٤ في المادة الخامسة منه وهي في نطاق تحديد الأعمال التجارية جاء بالفقرة ١٢ منها (عملية المصارف) أي أن هذه العمليات من الأعمال التي تمارس بصورة متكررة بحيث تصبح حرفة معتادة وبالتالي فإن من يمارس هذه الأعمال يكتسب الصفة التجارية لأنه يزاولها على وجه الاحتراف وهذا ما ينطبق على المصارف والتي تأخذ من العمليات المصرفية مهنة لها كما هو الحال بالنسبة للمحامين والمهندسين والأطباء

2 – نص القانون التجاري أعلاه أيضاً في المادة (١٧٣) منه الى (يتحمل المسحوب عليه وحده الضرر المترتب على وفاء صك زور فيه توقيع الساحب أو حرفت البيانات الواردة في متنه إذا لم يمكن نسبة أي خطأ الى الساحب ...) إذا من هذا يتضح لنا الى تقرير مسؤولية المصرف عن الأضرار الناجمة نتيجة صرف صك مزور ولم يصدر خطأ من الساحب ومثل هذا الحكم يتضح بأن المشرع رتب مسؤولية مشددة على المصرف باعتباره "مهنيا وحرفياً وبالتالي يسأل حتى عن الخطأ اليسير

3- في حالة عدم وجود قوانين خاصة بتنظيم عمل المصارف فان هذا لا يمنع من إخضاع المصارف لواجبات والتزامات وفقاً للعادات والتقاليد المصرفية والتجارية باعتبارهم حرفيين في مجالهم مما يدل على أهمية العمل والتشدد فيه.

4- إن المصارف باعتبارهم محتكرين فعليا وقانونيا للعديد من العمليات المصرفية يجعلهم في مركز قانوني أكثر شدة وصرامة عن غيرهم.

5- وجود قانون خاص بالمصارف كما هو معمول في العراق لسنة ٢٠٠٤ فإن من البديهي أن يفرض على المصارف التزامات إضافية بالإضافة الى تلك المنصوص عليها في القواعد العامة منها ما جاء في المادة ٢٦ من القانون المشار إليه تحت باب (قواعد ممارسة النشاط المصرفي) .

6- إن الفقه والقضاء قد انتهيا الى اعتبار الالتزام بالإعلام والنصيحة التزاماً لتحقيق نتيجة ليس فقط في الحالات التي يرتبط فيها بتوريد الآلات والمعدات ولكن أيضاً . بشأن كل عقد يتم بين محترف وبين غير محترف كما هو الشأن بالنسبة لالتزام الطبيب أو الموثق أو المحامي أو المحاسب في مواجهة العملاء (حسن عبدالباسط جميعي، 2004، صفحة 75)من هذا الرأي يتضح أن المهنيين يسألون عن أخطائهم عند عدم تحقق النتيجة وهذا ما يجعل من أخطائهم خطأ مهني لغرض التشدد في المسؤولية المهنية .

7- إن المصارف تمارس نشاط اقتصادي وتجاري مهم في الوقت الحاضر وخطورة هذا النشاط وأهميته لا تقتصر على الميدان الداخلي للدولة وإنما يمتد الى خارج إقليم الدولة وبالتالي ازدياد تلك الخطورة مما ينبغي مسائلته الى الأخطاء اليسيرة وذلك لحجم الخسارة المترتبة .

8- ان المصارف عند التعاقد والتعامل مع الغير تكون في موضع متميز قد تضفي عليها وتمنحها موقع أفضل نظراً لما تملكه من خبرة ودراية في شؤون عملها وفي مقابل هذا التميز يقتضي الأمر إخضاعهم الى قواعد خاصة تنظم مهنتهم وبالتالي الى مسائله خاصة

المبحث الثالث: الإعفاء من المسؤولية وتخفيفها .

أتضح لنا من خلال البحثين السابقين بان المصرف يكون مسؤولاً عن تعويض الضرر الناتج عن خطأه أيا كان طبيعة هذه الأخطاء والذي يعادل مع جسامة الضرر ولكن يلاحظ في بعض الأحيان وعلى الرغم من صدور الخطأ من المصرف إلا أنه قد يعفى من المسؤولية أو قد تخفف عنه المسؤولية وهذا ما سنلاحظه من المطلبين التاليين وعلى النحو التالي :

المطلب الأول : الإعفاء من المسؤولية .

يقع بطلاً الإعفاء الانتقائي من المسؤولية التقصيرية بينما ينتج هذا الاتفاق أثره كقاعدة عامة بخصوص المسؤولية التعاقدية (المادة ٢١٧ من القانون المدني المصري) وعلى ذلك يمكن للبنك أن يتفق على إعفائه من المسؤولية عن الإخلال بشروط العقد إما إذا كانت مسؤولية البنك تقصيرية فلا يستطيع التخفيف من المسؤولية حيث لا أثر لشرط الإعفاء. (سعيد عبداللطيف سعد، 2004، صفحة 364)

تطبيقا للقواعد العامة من التعاقد نلاحظ أن القانون المدني العراقي نص في المادة (٢/ ٢٥٩) منه (وكذلك يجوز الاتفاق على إعفاء المدين من كل مسؤولية تترتب على عدم تنفيذ التزامه التعاقدي إلا التي تنشأ عن غشه أو خطأه الجسيم ...) (انظر القانون المدني العراقي رقم (40))إذا في مجال التعاقد والتي غالباً ما يباشر المصرف عملياته المصرفية مع عملائه عن طريق العقود المتعددة المتنوعة يستطيع الاتفاق مع العميل على إعفائه من المسؤولية إلا أن المصرف يكون مسؤولاً عن خطئه الجسيم . وكما ذكرنا سالفاً بأن الخطأ الذي يصدر من المصرف قد يصدر عنه شخصياً أي من يمثله القانوني وقد يصدر عن الخطأ من موظفيه واللذين يعتبرون تابعين له وهنا بخصوص الإعفاء من المسؤولية يستطيع المصرف التخلص من المسؤولية التي تنشأ عن الغش أو الخطأ الجسيم الذي يقع منهم (التابعين) وهذا ما نصت عليه المادة ٢/ ٢٥٩ من القانون المدني العراقي والتي نصت على ((. . ومع ذلك يجوز للمدين أن يشترط عدم المسؤولية عن الغش أو الخطأ الجسيم الذي يقع من أشخاص يستخدمهم في تنفيذ التزامه)) .

والإعفاء من المسؤولية التي وردت في أعلاه يقصد بها هي المسؤولية من الخطأ العقدي أما الإعفاء عن العمل غير المشروع (التقصيري) يقع باطلا .

ومن الجدير بالذكر هنا أن هناك بعض الأحكام الخاصة التي وردت من قانون التجارة العراقي رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٤ والذي يجعل به المصرف مسؤولا عن وفاء L صك مزور وكل اتفاق على خلاف ذلك يعتبر كان لم يكن . وإذا كانت غالبية الأحكام القضائية ذهبت الى الاعتراف بصحة شروط الإعفاء من المسؤولية عن الأخطاء اليسيرة دون الأخطاء الجسيمة فإن بعض المحاكم الأخرى رفضت الاعتراف بصحة هذا الشرط حتى بالنسبة للأخطاء اليسيرة (د. حماد مصطفى عزب ، صفحة 234)وطبقا للقواعد العامة يستطيع المصرف التخلص من المسؤولية عند إثبات السبب الأجنبي وكذلك عند إثبات خطأ العميل.

المطلب الثاني : التخفيف من المسؤولية .

وتطبيقاً للقواعد العامة أيضاً نلاحظ أن المصرف قد يتفق مع العميل على تخفيف المسؤولية عنه في نطاق الخطأ التعاقدي أي أن يكون مسؤول عن بعض الأخطاء دون الأخرى أو تحمل جزء من الخطأ دون الخطأ بأكمله . وتخفيف المسؤولية يتحقق أيضاً في حالة الخطأ المشترك بين العميل والمصرف ، ونجد أن حكم القضاء يكون بتوزيع المسؤولية مناصفة بين المصرف والعميل لاشتراك كل منهما في الخطا بنسبة متساوية وهنا فالسؤال المطروح متى يكون الخطا مشتركاً بين المصرف والعميل وبالتالي يتحمل كلاهما المسؤولية ؟ إن المسؤولية تكون مشتركة بين العميل والمصرف عندما يكون الأول قد أهمل في المحافظة على دفتر الصكوك المسلم إليه ، مما سهل أمر سرقته وتزوير أوراق الصكوك المأخوذة منه ، ويكون المصرف قد قام بالوفاء دون إجراء التدقيق اللازم لصحة توقيع الساحب على الصك وذلك بالمضاهاة بين هذا التوقيع ونموذج توقيع العميل لديه وهنا فإن المحكمة تقرر مدى جسامة الخطأ الصادر من العميل ومن المصرف وإن تقرر المسؤولية وفقا للأحكام العامة توزع الضرر عليهما بنسبة جسامة الخطأ الصادر من كل منهما . وفي قرار لمحكمة التمييز الأردن جاء فيه (إذا ثبت أنه كان بوسع موظف البنك المسؤول عن مضاهاة التواقيع معرفة التزوير او الاشتباه به ومع هذا فقد صرف الشيك فأن البنك يكون قد أخطأ في صرف الشيك

وكذلك إذا ثبت بأن الساحب كان يترك دفتر شيكاته على طاولته معرضها للسرقة من مستخدميه ويخرج من الغرفة التي يجوز لمستخدميه دخولها خلال مغادرته لها فإنه يكون قد ارتكب خطا مساوياً لخطأ البنك مما يقتضي مسائلتهم عن المبلغ بالتساوي)(در مؤيد حسن محمد طوالبه، 2004، صفحة 202)

فالمهني شخص متخصص محترف للعمل الذي يقوم به وبالتالي ينبغي أن يقاس سلوكه لسلوك مهني آخر لمعرفة صدور الخطأ منه أم لا وليس النظر الى سلوك الرجل المعتاد كما فى المسؤولية التقصيرية ورب الأسرة الحريص كما في المسؤولية العقدية .

إذاً خطأ المصرف يقاس على أساس معيار موضوعي يقاس بعمل المصارف الأخرى أو بعبارة أخرى أن يقاس بعمل القائمين بتلك الأعمال لغرض التشدد في المسؤولية المهنية وبالتالي أن يفترض خطأ المصرف والذي لا يستطيع أن يدفع الخطأ عنه إلا بإثبات السبب الأجنبي .

وأخيراً نوصي بإدخال تعديلات على قانون المصارف يشير الى الأخذ بالخطأ المهني للمصرف ومسائلته على هذا الأساس.

الخاتمة

توصلنا من خلال البحث الى جملة من النتائج يمكن تثبيت أهمها بالاتي

1-يكون من الضروري لوجود الخطأ العقدي الذي يصدر من المصرف أن يوجد هناك عقد صحيح بين العميل والمصرف ويصدر هناك إخلال من المصرف لهذا العقد أي اخلال بتنفيذ فقرات العقد سواء كان هذا الإخلال متمثل بالفعل أم الامتناع عن الفعل أما إذا كان هذا الإخلال خارج عن نطاق العقد سواء كان هذا الإخلال في مواجهة العميل أم الغير الذي يرتبط معه بعقد ينشأ عنة خطأ تقصيري.

2-المصارف بوصفهم مهنيين يخضعون لالتزامات خاصة لا يخضع لها غيرهم من الأشخاص غير المهنيين سواء كانت تلك الالتزامات وارده بقوانين خاصة ام وفق العادات والتقاليد المصرفية وذلك بوصف المصارف احتكاريين فعليين وقانونيين لعمليات معينة وبالتالي فان الخطأ الصادر منهم يعتبر خطأ مهني أسوة بالأخطاء الصادرة من ذوي المهن .

3-نستطيع تعريف الخطأ المصرفي بأنه « كل تعدي يقع عن عمد أو إهمال في صورة عمل أو امتناع عن عمل يترتب عليه إخلال بالتزام مهني صادر من المصرف شخصياً أو من هم تحت إشرافه وتوجيهه » .

4-توصلنا من خلال البحث الى أن الخطأ المصرفي خطا ذو طبيعة عقدية أو تقصيرية ووجدنا من الأفضل وحسب رأينا المتواضع ونؤيد به من نادى بتوحيد ذلك الخطأين بـ الخطأ المهني والذي بموجبه أن تكون مسؤولية المصرف مسؤولية موسعة مشددة وتمكين المتعاملين مع المصرف الحصول على التعويض المناسب مع الضرر الذي لحق بهم وبسهولة دون الخوض في تلك المسائل التي تشير الى ضرورة تحديد نوع الخطأ هل هو عقدي ام تقصيري وهل أن الخطأ يشمل الضرر المباشر المتوقع أو غير المتوقع .

5-يكون من الواجب لقيام وتحقق المسؤولية العقدية وجود عقد صحيح بين المصرف والعميل ولم يقوم المصرف بتنفيذ التزامه أي بمجرد عدم قيامه بتنفيذ التزامه يعتبر خطا إذا يتطلب تحديد الطبيعة القانونية للخطأ الذي ارتكبه البنك عند الوفاء بالشيك المزور ضرورة البحث في طبيعة الالتزام ذلك لأنه إذا كان لا يوجد هناك أي عقد بين البنك والمستفيد من الشيك فإن الأمر على خلاف ذلك بالنسبة للساحب في علاقته بالبنك ولما تقدم تقوم

المسؤولية العقدية للمصرف تجاه العملاء فقط دون الغير وبالتالي فإن الخطأ الذي يكون أساس هذه المسؤولية هو خطأ عقدي فمصدر التزام الذي يؤدي إلى مخالفة العقد وإن إخلال المصرف بالتزامه قد يكون عن عمد أو إهمال .

6-وينبغي على ما تقدم أن الخطأ العقدي لا يعد مفترضاً بحسب الأصل وإنما يخضع إثبات الخطأ التعاقدي للقواعد العامة من الإثبات والتي يحكمها المبدأ الأساسي بوقوع عبء الإثبات على عائق من يدعي خلافاً للثابت أصلا أو عرضاً أو فرضاً . لذلك وبالنظر الى قواعد الإثبات تختلف بحسب طبيعة الالتزام محل التعاقد فإن عبء إثبات الوفاء بالالتزام الإيجابي بتحقق غاية يقع على عاتق المدين وهو ما يفهم منه أن خطأ المدين بالالتزام بتحقيق نتيجة إيجابية يعد مفترضاً وذلك على خلاف الالتزام ببذل عناية والذي يقع عبء إثبات الإخلال به على عاتق الدائن بموجب عقود مصرفية ، مثل الحساب الجاري أو وديعة النقود أو اعتماد مالي أو غيرها، إن أي إخلال بها يؤدي الى مسؤولية عقدية .

7-للمسؤولية شروط تقوم على وجود علاقة عقدية أو إخلال المصرف بالتزاماته المحددة في العقد ، وإن يلحق بالعميل ضرر متوقع عند التعاقد ، أما إذا كان الضرر غير متوقع عند التعاقد ينشأ من عش أو خطأ جسيم ، يسأل المصرف على أساس المسؤولية غير العقدية.

8-الجدير بالذكر هناك رأي يذهب الى أن ، تحديد نوع المسؤولية هل هي عقدية أم تقصيرية يكون في الحقيقة بالنظر لما اذا كان هناك عقد صحيحا أبرم بين الطرفين من عدمه ففي حالة وجود هذا العقد فإن الإخلال أي من الطرفين بالتزاماته في مواجهة الأخير يؤدي الى نشوء المسؤولية العقدية حتى ولو كان هذا الالتزام واردا ضمن نصوص القانون ولم يذكر في العقد طالما أنه كان من مستلزماته.

قائمة المراجع:

أولاً : الكتب

1- أحمد محمود جمعة أأحكام عقد الحساب الجاري من قانون التجارة الجديدأط1 أمنشأة المعارف أالاسكندريةأ2003 م .
2- حماد مصطفى عزب أ مسؤولية البنك عند الوفاء بالشك المزور أ دار النهضة العربيةأ القاهرةأ2003 .
3- سعيد عبد اللطيف حسن أالحماية الجنائية للسرية المصرفية أ دار النهضة العربيةأ القاهرةأ2004 م .
4- محمود مختار احمد بريدي أقانون المعاملات التجاريةأ دار النهضة العربية أالقاهرةأ2001 م .
5- مؤيد حسن محمد طوالبة أ حسابات الصكوك ومسؤولية المصارف (الشيكات)أدار وائل للنشر والتوزيع أعمانأ الاردنأ2004 م .
6- هاني دويدار أ القانون التجاري أ منشورات الحلبي الحقوقيةأ 2008 م .

ثانياً: الرسائل الجامعية

1- أكرم إبراهيم حمدان الزغبي أ مسؤولية المصرف المصدر في الاعتماد المستندي أ رسالة ماجستير أ دار وائل للنشر والتوزيع أعمانأ الاردنأ 2000 م .
2- محمد عمر ذوابه أ عقد التحويل المصرفي الالكتروني أ رسالة ماجستير أ دار الثقافة لبلنشر والتوزيع أ الاردنأ2006 م .

ثالثاً : الابحاث القانونية

1- نوري حمد خاطر أ مسؤولية المصرف عن الاضرار الناشئة عن استخدام النظام الرقمي في العمليات المصرفية بين المسؤولية المدنية وفعل المباشر والمتسبب أ بحث مقدم خلال مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون أ 2003 م.

رابعا: المحاضرات

1- عقيل فاضل محمد، سوق الاوراق المالية، مجموعة محاضرات القيت على طلبة الماجستير (القسم الخاص) كلية القانون، جامعة البصرة، 2009 م .

خامساً : القوانين

1- القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 م .

2- قانون التجارة العراقي رقم 30 لسنة 1984 م .

3- قانون المصارف في العراق لسنة 2004 م .

مقاربة نظرية اقتصادية وتنموية في إطار الدبلوماسية الاقتصادية

د. زينة عبد الكريم ابراهيم حسن[1]
جامعة النهرين- العراق

المقدمة:

تعد الدبلوماسية الاقتصادية الأداة الفاعلة للدول التي تعمل على تعزيز هيمنتها الدولية أو بناء علاقات اقتصادية أو سياسة مع الدول الأخرى لدعم سياستها الخارجية والداخلية من خلال سعيها بتوفير قروض ومساعدات للدول الأخرى فضلا عن فرض عقوبات اقتصادية وسياسية كل ذلك ينحدر تحت ما يسمى بالدبلوماسية الاقتصادية

مشكلة البحث:

إن المزج بين الاقتصاد والسياسة وترابط هذين الأداتين جعل من الاقتصاد أداة سياسية تعمل من خلالها الدول إلى منحها مميزات أو معونات تساهم في تطوير تنميتها الاقتصادية أو من خلال فرض عقوبات اقتصادية تكون ذات أثر سلبي على تنميتها الاقتصادية، حيث تمحورت مشكلة البحث بالآتي:

أ- ما هو دور الدبلوماسية الاقتصادية في خلق التنمية الاقتصادية.

ب-كيف تؤثر العقوبات الاقتصادية على التنمية الاقتصادية.

ت-ما هو أثر المساعدات الاقتصادية في التنمية الاقتصادية.

أسئلة البحث:

أ- إن للدبلوماسية الاقتصادية الدور الفاعل بين الدول حيث تستخدمها الدول المتقدمة لأجل الضغط على الدول الأخرى لغرض تحقيق أهدافها بما يتفق مع مصالحها السياسية والاقتصادية.

ب-إن الدبلوماسية الاقتصادية تسعى إلى تحقيق مطالب سياسية تخفيها المصالح الاقتصادية.

---

[1] تدريسي في قسم العلاقات الاقتصادية الدولية / كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، العراق

أهداف البحث:

بناء على ما تقدم في مشكلة البحث وأسئلته السابقة تشكلت مجموعة من الأهداف والغايات التي يمكن أن تسهم في توضيح هذه الأهداف:-

أ- بيان الدبلوماسية الاقتصادية بجانبيها (العقابي والتشجيعي) من قبل الأطراف القوية والتنازلات من الطرف الضعيف.

ب-بيان العلاقة الرابطة بين الدبلوماسية الاقتصادية والدبلوماسية السياسية.

ت-بيان بعض الأمثلة التطبيقية لممارسة الدبلوماسية الاقتصادية.

أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث من خلال النقاط الاتية:

أ- توضيح العمل الاقتصادي لأي دولة يعتمد على عوامل داخلية وأخرى خارجية تحتاج إلى الدبلوماسية الاقتصادية لأجل إتمامها.

ب- إن الدبلوماسية الاقتصادية قائمة على علاقة بين طرفين أو أكثر تتداخل بها السياسة والاقتصاد، فلا تعاون سياسي دون اقتصاد ولا تعاون اقتصادي دون تحقيق مطالب سياسية.

منهج البحث:

تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة موضوع البحث وتحليلها.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية، التنمية الاقتصادية، الترغيب، الترهيب، علاقات دولية

An Economic and Development Theoretical Approach within the Framework of Economic Diplomacy

[1] Dr. zina abdul kareem Ibrahim

Abstract

Economic diplomacy is an effective tool for countries that work to strengthen their international hegemony or build economic or political relations with other countries to support their foreign and internal policies by seeking to provide loans and aid to other countries as well as imposing economic and political sanctions. This indeed falls under what is called economic diplomacy. Markets and the profit of regional areas have become an arena for competition between developed countries that have taken upon themselves the implementation of an economic policy known as economic diplomacy, which varied between economic aid and economic sanctions. The first is represented by providing aid, gifts, and grants to countries. Either sanctions are in the form of an economic embargo, freezing the funds of the penalized country, or through... Cutting economic aid.

Keywords: Economic diplomacy, economic development, enticement, intimidation, international relations

[1] Teaching in the Department of International Economic Relations / College of Political Sciences / Al-Nahrain University, Iraq

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للبحث

تعد الدبلوماسية الاقتصادية من اهم المفاهيم التي ارتبطت بتشكيل العلاقات الدولية ، وتعتمد الدبلوماسية الاقتصادية على اداتين رئيسيتين هما المساعدات الاقتصادية، والعقوبات الاقتصادية ، تشمل الأولى تقديم المساعدات والمنح والهبات ، والهدف منها جذب الدول المتلقية للمساعدات ، أما الاداة الثانية تمثلت بالعقوبات الاقتصادية ، فتشمل قطع المساعدات الاقتصادية أو فرض حظر اقتصادي أو تجميد أصول مصرفية للدولة المعاقبة (كالعقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد العراق)، ولهذا تناول المبحث الاول الاطار المفاهيمي للدبلوماسية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية وفق مطلبين استعرض الاول منها مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وادواتها ، في حين تطرق المطلب الثاني الى مفهوم التنمية الاقتصادية.

المطلب الاول

الدبلوماسية الاقتصادية.

اولا: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية.

ارتبط مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية مع مفهوم علاقات التبادل التجاري حيث نشأت الدبلوماسية الاقتصادية منذ بدأ التبادل الخارجي للمنتجات بين الدول وتطور مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية واصبح يتم من خلال مبعوثين تابعين للحكومة حيث كانت وزارة الخارجية تلعب دورا اساسيا لكونها المسؤولة عن عمل الدبلوماسية الاقتصادية (Rana, 2011) اصبح مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية معقدا مع ظهور العولمة والتطور الحاصل في العلاقات الاقتصادية الدولية وظهور جهات غير حكومية تعمل على تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول مثل (منظمة العمل الدولية، منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي) فضلا عن ظهور مجموعات خاصة تؤثر في الدبلوماسية الاقتصادية منها مايتعلق بالحفاظ على البيئة وحقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني التي اصبح لها دور مهم في السياسات الاقتصادية الدولية من خلال الاعلام(Sander، 2013).

تعرف الدبلوماسية الاقتصادية بكونها نشاط متعدد متمثل بمجموعة من الممارسات هدفها تعزيز المصلحة الاقتصادية للدولة اي انها شكل من اشكال الدبلوماسية التي تسعى الدولة من خلالها الى استخدام ادواتها الاقتصادية لاجل تحقيق اهدافها ، وكذلك عرفها الكاتب الدبلوماسي البريطاني نيكلسون بأنها: إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات، أو أسلوب معالجة وادارة هذه العلاقات من قبل السفراء والمبعوثين ، كما يمكن تعريف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: "عملية تواصل و اتصال بين حكومات الدول المختلفة، يقوم بها موفدون مختصون (ممثلون دبلوماسيون) تتوفر فيهم شروط معينة كاللباقة والذكاء، بهدف خدمة مصالح الدول وتطويرها، من خلال التنسيق والتعاون في المجالات المختلفة و عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في إطار المنظمات الدولية أو بين الدول بشكل ثنائي أو متعدد". (Rana، 2011)

تركزت اهداف الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق المصلحة الذاتية للدولة وقد تكون هذه المصلحة سياسية او استراتيجية كتغير توزيع القوة واهم ما يشكل جوهر عمل الدبلوماسية الاقتصادية (Michal، 2014):

1. دعم التصدير.
2. دعم السياحة.
3. جذب الاستثمارات فضلا عن تعزيزها في الخارج.

وتتوزع الدبلوماسية الاقتصادية ضمن ثلاث مستويات موضحة كالاتي (Kumar، 2008):

1. **الدبلوماسية الاقتصادية المتعددة الاطراف:**

يتمثل هذا المستوى بالمنظمات الاقتصادية الدولية مثل (منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) حيث يعمل من خلالها الدبلوماسيون ذوي الخبرة الذين يمثلون الحكومات والقطاع الخاص يعملون على التفاوض لاجل تحقيق مصلحة الدولة التابعين لها.

2. **الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية:**

يتمثل هذا المستوى في كونه اهم جزء في العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال عملية التفاوض في اطار دولتين لعقد الاتفاقيات في مجالات مختلفة كالتجارة والاستثمار.

3. **الدبلوماسية الاقتصادية الاقليمية:**

تتمركز هذه الدبلوماسية من خلال الاتفاقيات الخاصة بفتح الاسواق وتحرير الاقتصاد وتعزيز مصلحة الدولة داخل الاقليم ومثال ذلك اتفاقية التجارة الحرة (سافتا)*.

ثانيا: ادوات الدبلوماسية الاقتصادية.

تنوعت الدبلوماسية الاقتصادية باختلاف الدول والاهداف التي تسعى الى تحقيقها حيث ان للدبلوماسية الاقتصادية اداتين هما الترغيب والترهيب.

1. **الترغيب:** يقصد به منح المساعدات الاقتصادية للدول التي تتماشى سياساتها مع الدولة المانحة للمساعدات (وهبان، محاضرة في العالقات الدولية في الاسلام)، وتعرف المساعدات الاقتصادية بأنها(توظيف الموارد الاقتصادية بغية تحقيق اهداف سياسية واقتصادية من خلال عدها اداة للتأثير في الدول الاخرى وقد تكون بشكل منح او هبات)(عوض، 2011).

ان المساعدات الاقتصادية تنقل فعليا بصورة موارد من الدولة المانحة الى الدولة المستلمة الاقل نموا وقد تكون هذه المساعدات مقدمة من دولة او منظمة دولية (Yavuz، 2013)، ولقد شكلت هذه المساعدات محفزا لإحداث تغيرات في الدول المتلقية حيث ساهمت في العديد من الدول لتحسين ظروف المعيشة وزيادة الدخل الا انها فشلت ايضا في احداث اي تغيير في الدول الاخرى المتلقية (Goldin، 2014)

يمكن بيان اهم دوافع الدول المانحة للمساعدات الاقتصادية بالاتي:

(*) **السافتا :** هي اتفاقية تجارية وضعت عام 2004 بين دول جنوب شرق اسيا الثمانية (باكستان، افغانستان، بنغلاديش، بوتان، الهند، جزر المالديف، نيبال، سريلانكا) لغرض الحد من الرسوم الكمركية المفروضة على تداول السلع ، صحيفة الرأي ، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الموقع: https: / /alrai.com /article/ 138035 /

أ- **دوافع سياسية:** حيث ارتبطت هذه الدوافع بمصلحة الدولة الاستراتيجية او لأجل اغراض ايديولوجية كما يأتي:

- احداث تنسيق في مجال السياسة الخارجية للدولة المتلقية للمساعدات وبتوجيه الدولة المانحة.
- اعادة توزيع مراكز القوة فضلا عن احتواء مركز القوى العالمية والاقليمية (اللطيف، 2012).

ب- **دوافع اقتصادية:** يمثل هذه الدافع اليد العاملة والمواد الاولية واسواق تصريف المنتجات والاستثمار وتعد الدوافع الاقتصادية اهم دافع للدولة المانحة للمساعدات كونها تعني التبعية التجارية للدولة المتلقية من خلال موافقتها على الالتزامات مع الدول المانحة لشراء منتجات الدولة المانحة وهذا ما تقوم به كل من امريكا واليابان وفرنسا (اللطيف، 2012).

يعد مشروع مارشال 1947 المتمثل بإعادة اعمار اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية من اكبر مشاريع المساعدات الاقتصادية حيث وصل حجم الانفاق ما يقارب 13 مليار دولار امريكي حيث ساهم على ابقاء الولايات المتحدة الامريكية داخل اوروبا في مرحلة الحرب الباردة فضلا عن ذلك فتح الاسواق الاوروبية للبضائع الامريكية (اللطيف، 2012).

اما ابرز المساعدات العربية هي المساعدة التي قدمتها الكويت والسعودية للعراق بين عامي 1981-1988 لمواجهة ايران.

وتعد اليابان من اهم الدول التي ساهمت بالمساعدات الاقتصادية للدول النامية لاجل تحقيق اهدافها في سياستها الخارجية وهو ان تكون من خلالها عنصرا فعالا في العلاقات الدولية و لاجل بناء علاقات قوية مع العالم واعتبار اليابان دولة مانحة.

يستنتج مما سبق ان الهدف من المساعدات الاقتصادية المقدمة من الدول الغنية للدول الفقيرة ، فبعضها يسعى الى بناء تحالفات سياسة واقتصادية لخدمة أهدافها الاستراتيجية ، نجد أن بعضها الاخر توظف المساعدات الاقتصادية لاجل لعب دور دولي أكبر.

2 .الترهيب: يقصد به فرض العقوبات على الدول المناهضة و التي لا تتماشى سياساتها مع الدولة المانحة، وان هذا النوع من الدبلوماسية الاقتصادية يستخدم كوسيلة عقاب ، ويتم طبيق العقوبات الاقتصادية لعدة اسباب، كعقاب أو إضعاف الدولة لاجل تغيير سياستها، أو لغرض احداث تغيير في النظام، وقد تكون العقوبات الاقتصادية من طرف واحد، مثل فرض الولايات المتحدة من جانبها فقط للعقوبات، كما هو الحال مع ليبيا في عام2003 ، ومن الأمثلة على الترهيب: ايقاف الولايات المتحدة مساعداتها إلى باكستان في ١٩٩٠ بعد تجدد مخاوفها بشأن برنامج باكستان النووي.

مما سبق يتبين ان هنالك نوعان للدبلوماسية الاقتصادية: الاولى تعمل على تقديم المساعدات والمنح ، هدفها الاساس ترغيب الدولة المتلقية للمساعدات لتتلائم وأهداف الدولة المانحة للمساعدات الاقتصادية، ومثالها مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية لباكستان في فترة غزوها لأفغانستان، والنوع الثاني العقاب ، تعتمد على قطع المساعدات أو فرض حظر اقتصادي ، ومثالها فرض الولايات المتحدة الأمريكية للعقوبات الاقتصادية ضد العراق.

المطلب الثاني

التنمية الاقتصادية

اولا : مفهوم التنمية الاقتصادية:

ان أي دولة غير قادرة على أن تحقق تنمية بمعزل عن باقي دول العالم سواءً لغرض التمويل او التكنولوجيا، أو لاجل خلق أسواق لتصريف منتجاتها ، كما أن الدولة بحاجة إلى التفاعل مع دول العالم لاجل تجنب آثار العوامل التي تؤثر سلباً في تنميتها الاقتصادية كالجريمة الاقتصادية ، لذلك عمدت الدول على اتخاذ الاستراتيجيات المرتبطة بعلاقاتها الاقتصادية مع دول أخرى كالحصول على قروض لغرض التنمية من مؤسسات دولية أو دول غنية أو سعيها لجذب استثمارات من دول أخرى ، ويكون ذلك عبر استخدام الدبلوماسية الاقتصادي.

ان التنمية الاقتصادية هي ابرز فروع التنمية ، وقد انعكست اهميتها من خلال تزايد المهتمين والدارسين لهذا الفرع العلمي ، فلقد تعددت تعريفاتها حيث عرفها العالم بيرو بالقول: تعبر التنمية الاقتصادية عن نمو مستمر في حجم الوحدات الاقتصادية المركبة أو البسيطة المكونة للاقتصاد الوطني في إطار التحولات البنيوية ، وتعبر عن درجة الترابط بين القطاعات للاقتصاد الوطني (صقر، 2004)، وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها" : عملية تطويرية تاريخية طويلة الأمد يتطور خلالها الاقتصاد القومي من اقتصاد بدائي ساكن إلى اقتصاد متحرك يزيد فيه الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد، عبر عملية تغيير اقتصادي واجتماعي وسياسي يؤدي في النهاية إلى تغييرات كلية في المجتمع" (جمعون، 2005).

مما سبق يتبين أن التنمية الاقتصادية هي عملية اقتصادية، اجتماعية وسياسية تعمل على التطوير بوعي متكامل ومتناسق هدفها تحقيق النمو المتوازن خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، حيث تنعكس بايجابية على المجتمع من خلال زيادة الدخل الحقيقي للفرد والحد من ظاهرة الفقر و التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع ، مما يؤدي إلى تقدم المجتمع ورفع. مستوى الإنتاج ، وتحول المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم عبر تغيير الهياكل الإنتاجية مما ينتج عنها تحسن في جودة السلع والخدمات ، بمشاركة دبلوماسية اقتصادية فاعلة تؤمن من خلالها التكنولوجيا المطلوبة ، وتصرف فائض الإنتاج بأفضل الأسعار ويلاحظ دور ارتباط الدبلوماسية الاقتصادية المهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال الترويج للمنتجات الوطنية ، أو تأمين التكنولوجيا بالشروط الجيدة ، أو نقل التجارب الناجحة في التنميةالاقتصادية إلى الدولة المرسلة للدبلوماسيين الاقتصاديين وهنا تظهر أهمية التنمية الاقتصادية في كونها أداة لتقليص الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة، تعمل على تحرير الدول النامية من التبعية الاقتصادية.

المبحث الثاني

تحليل العلاقة بين الاقتصاد الدبلوماسي والتنمية الاقتصادية

المطلب الاول: اثر العقوبات الاقتصادية في التنمية الاقتصادية.

تعد العقوبات الاقتصادية من أهم أنواع الدبلوماسية الاقتصادية ، هذه العقوبات كبيرة من حيث الحجم مما يجعل من الصعوبة القيام بدراسة ذات نتائج منطقية، توضح أثرها بشكل دقيق في التنمية الاقتصادية، سيتم في هذا المبحث دراسة حالة العقوبات الاقتصادية على العراق، لكونها كانت شاملة لكل القطاعات وكان لها الاثر البالغ على القطاعين الأكثر أهمية في التنمية الاقتصادية وهما قطاع التعليم وقطاع الصحة.

ان العقوبات الاقتصادية التي اُستخدمت ضد العراق شاملة، حيث هدفت إلى العزل الكامل للدولة عن العالم الخارجي ، وبدأت هذه العقوبات عام ١٩٧٩ عندما أدرجت إدارة الولايات المتحدة برئاسة ريغان اسم العراق على قائمة الدول الداعمة للإرهاب، كما قامت في عام ١٩٨٤ بمنع تصدير بعض المواد الكيميائية إلى العراق، وفي عام ١٩٩٠ جمدت جميع الأصول العراقية وفرضت حظراً تجارياً شاملا ، استثني منه الغذاء والدواء، وفي نفس العام حظرت اليابان التعامل النفطي مع العراق، وأوقفت المساعدات الاقتصادية التي كانت تقدمها له، كما انضمت الصين إلى حظر التسلح المفروض على العراق في نفس العام، ثم تفاقمت العقوبات إلى أن وصلت إصدار مجلس الأمن للقرار الدولي رقم ٦٦١ لعام ١٩٩٠ الذي تضمن:

أ – وقف كل الواردات من العراق.

ب – وقف كل البضائع المرسلة إلى العراق.

ت – حظر كل الصادرات باستثناء المواد الطبية.

ث – تجميد الأرصدة العراقية في الخارج.

ج – وقف كل المعاملات والتسويات المالية باستثناء المدفوعات لاغراض إنسانية .

ثم صدر القرار رقم ٦٦٥ الذي اقتضى بتشديد الحصار البحري على العراق، والذي يسمح بتفتيش السفن التي يحتمل أنها تنقل بضائع إلى العراق، وفي ٥ تشرين الأول عام ١٩٩٠

وقع الرئيس الأمريكي قانون العقوبات الاقتصادية على العراق، وهذا القانون يشمل حظر ومنع التعامل مع العراق، بما في ذلك التعاملات المالية والمصرفية التي يمكن أن يستفيد منها، ومنع الصادرات السلعية والتكنولوجيا، ومنع المساعدات الأجنبية المقدمة إليه .

تاثر العراق بصورة سلبية نتيجة فرض الحصار الاقتصادي من خلال فرض حظر على كل أنواع المعاملات التجارية مع العراق فضلا عن تجميد أمواله في الخارج ، باستثناء الغذاء والمواد الطبية، و كانت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية قبل الحصار أعلى من المعدلات الإقليمية والدول النامية ، إذ بلغ إجمالي الناتج المحلي 75.5 مليار دولار عام 1989، الا انه انخفض إلى الثلثين في عام 1991، وفي عام 1988 كان دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي 3510 دولارات ، الا انه انخفض إلى 1500 دولار في عام 1991، ثم انخفض في عام 1998 إلى 1036 دولار ، وكان النفط العراقي يمثل 60٪ من إجمالي الناتج المحلي و95٪ من إيرادات النقد الأجنبي، حيث ان الاقتصاد العراقي يعتمد على القطاع الخارجي ويتأثر بتقلبات أسعار النفط العالمية، ففي بداية الثمانينات بلغ إلانتاج النفطي العراقي 3.5 مليون برميل يومياً، الا ان هذه الكمية انخفضت إلى 2.8 مليون برميل عام 1989.

اعتمدت القطاعات في الاقتصاد العراقي على الاستيراد وهذا ما اثر بصورة سلبية على نشاط القطاعات الاقتصادية والخدمية في العراق، فعلى سبيل المثال فان مصنع للمنسوجات لم يستطع النهوض دون الاحتياج إلى قطع الغيار الأجنبية ، فضلا عن توقف الزراعة فالمزارع يحتاج إلى المضخات المستوردة لتشغيل أنظمة الري ، اضافة الى ذلك عدم قدرة الحكومة على إصلاح شبكات الهاتف والكهرباء والطرق والماء التي تضررت نتيجة التقادم دون استيراد المواد اللازمة من الخارج. (المنكوشي، 2022)

المطلب الثاني: اثر المساعدات الاقتصادية في التنمية الاقتصادية.

ان الدول النامية تسعى دوما الى الاستعانة بالمساعدات الاقتصادية لغرض تحقيق اهدافها التنموية لكون هذه المساعدات تعد المصدر الاساس لرؤوس الاموال الاجنبية المحققة للتنمية، ألا انه في الواقع ان هذه المساعدات لا تحقق الغرض التنموي في الدول النامية لكونها تحقق مصالح الدول المانحة دون النظر لاحتياجات الدول المتلقية للمساعدات (عباس، 2012).

تعد المشروطية التي ترافق المنح المعوق الاساس لأجل تحقيق التنمية الاقتصادية والتي من اهمها تخفيف الفقر وزيادة المدخرات وزيادة معدلات الناتج القومي الاجمالي للدول النامية ويأتي ذلك نتيجة اختلاف دوافع واهداف الدول المانحة عن الجهة المتلقية ومن اهم الشروط المصاحبة للمساعدات الاقتصادية هي منح القروض او المنح لاجل شراء السلع والخدمات حصرا من الدولة المانحة او تنفيذ المشاريع برعاية الدولة المانحة وذلك لغرض التغلغل في اسواق البلد المتلقي (Yavuz، 2013).

ان الدول المانحة للمساعدات تقدم المنح لاجل توسيع نفوذها السياسي وتعزيز امنها القومي كما هو الحال في المنح التي تقدمها الولايات المتحدة الامريكية مما يخلق علاقة تبعية وتصبح هذه الدول اسيرة لنفوذ الدولة المانحة وتماشي توجهاتها السياسية في المحافل الدولية (الهيتي، بلا تاريخ).

تعددت اوجه المساعدات فضلا عن التوجه الاقتصادي هنالك المساعدات العسكرية التي تؤثر في التنمية الاقتصادية وذلك عندما تكون من العوامل اللازمة لتوفير الأمن والاستقرار ضرورية لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية ، فالدولة تحقق التنمية مع تحقيق الأمن ، حيث انها توفر ميزانية الدول المتلقية والتوجه من الانفاق على التسليح الى توجيه الموارد نحو القطاعات الانتاجية وبذلك تكون المنح العسكرية قد حلت نفقات كان من الممكن ان تشكل عبء على ميزانية الدولة المتلقية للمساعدات وتكون داعمة للتنمية الاقتصادية (عباس، 2012).

تعددت وجهات النظر في تحديد فيما إذا كانت المنح الاقتصادية قد افادت الدول المتلقية او شكلت عبء اقتصادي على ميزانية الدولة، حيث اكدت دراسات البنك الدولي ان المنح والمساعدات الاقتصادية ساهمت بشكل ايجابي ولافت في العديد من الدول المتلقية لتلك المساعدات مثل اندونيسيا في سبعينيات القرن الماضي، بوليفيا وغانا في ثمانينات القرن الماضي فضلا عن اوغندا وفيتنام في تسعينيات القرن الماضي، حيث ساهمت هذه المنح في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي فضلا عن تطوير مجال الخدمات واعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية، مع نجاح المساعدات الاقتصادية في العديد من الدول النامية الا ان هنالك بعض الدول المتلقية التي اخفقت في تطوير الاقتصاد مثل الكونغو و تنزانيا بسبب انتشار ظاهرة الفساد الاداري وانعدام الشفافية فضلا عن عدم وجود سياسات اقتصادية فعالة وانعدام وجود بيئة اقتصادية تناسب قيام النشاطات الاقتصادية (الهيتي، بلا تاريخ).

المبحث الثالث

تحليل بعض اوجه الدبلوماسية الاقتصادية

تعددت أوجه الدبلوماسية الاقتصادية، اولها الوجه الترهيبي في الاقتصاد يتمثل بالعقوبات الاقتصادية والحظر الاقتصادي والضغط الاقتصادي والمقاطعة الاقتصادية أو المطالبة بالديون، وثانيهما الوجه الترغيبي في الاقتصاد مثل شطب وإعادة جدولة الديون والتكامل الاقتصادي والامتيازات الاقتصادية والمساعدات الاقتصادية والمنح الاقتصادية والأفضلية التجارية وغير ذلك، ونظرا لصعوبة تحديد ودراسة الدبلوماسية الاقتصادية لدول العالم ككل ، يتطرق المبحث الى دراسة نموذج الدبلوماسية الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية لتحليل اوجه الدبلوماسية الاقتصادية المتمثلة بالمساعدات والعقوبات الاقتصادية، حيث ان ازدياد اهمية العامل الاقتصادي الذي رسم العلاقات الدولية حيث استفادت الولايات المتحدة الامريكية من هذا العامل من خلال ممارستها للدبلوماسية الاقتصادية بشكل فعال، استطاعت من خلالها تجاوز الازمة المالية عام 2008 من خلال بنائها مصالح مع عدد من القوى الدولية كالصين واليابان، حيث استقطبت نحو 900

مليار دولار من اليابان و 1.2 ترليون دولار من الصين وهي عبارة عن استثمارات في سندات الخزانة الامريكية (محمد، 2014).

المطلب الاول : الدبلوماسية الاقتصادية الامريكية تجاه الصين (تعاون وتنافس) :

تعد المساعدات الأمريكية أداة الدبلوماسية الاقتصادية ، تمثل المساعدات الأمريكية المنح والقروض التي تقدمها الولايات المتحدة الامريكية ، ويكون الهدف منها دفع عجلة التنمية ودعم برامج الاصلاحات الاقتصادية في الدول المتلقية للمساعدات الامريكية، كما و تعمل هذه المساعدات المقدمة على اساس فتح مجالين امام الاقتصاد الامريكي يتمثل الاول بفتح اسواق جديدة للصادرات الامريكية ولاسيما الصادرات العسكرية والغذاء وكلا النوعين تستخدم لأغراض سياسية، اما المجال الثاني يكون من خلال استغلال المساعدات المقدمة للدول المتلقية لغرض اصدار تشريعات تؤمن من خلالها الاستثمارات الاجنبية مما يخلق فرص مضمونة لقطاع الاعمال لضمان المزيد من التحويلات الخارجية الى الاقتصاد الامريكي، أن المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية تعد من الأدوات الفعالة التي تحقق من خلالها اهدافها السياسية حيث تعد هذه المساعدات كأداة تعزيز امنها القومي كونها قوة عالمية كبرى ولكون امنها القومي يشمل العالم اجمع تقريبا (نوار، المساعدات االقتصادية االمريكية للعالم العربي)

يعد بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية مهيمنة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي فضلا عن انهيار النظام الدولي ثنائي القطبية ، اصطدمت بصعود قوى عالمية جديدة تمثلت بالصين لذلك سعت الولايات المتحدة الامريكية الى تفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية لدعم علاقاتها الدولية مع الصين حيث تمثلت بجانبين التعاون والتنافس.

ادركت الولايات المتحدة الامريكية مدى اهمية بناء علاقات تعاونية مع الصين واستغلال السوق الصيني لتصريف المنتجات الامريكية وعكس ذلك حجم التبادل التجاري الذي تمثل بحجم الصادرات والواردات لكلا البلدين وهذا ما يوضحه الشكل رقم (1) :

شكل رقم (1) : يمثل حجم الواردات من السلع والخدمات ٪ من الناتج المحلي الاجمالي

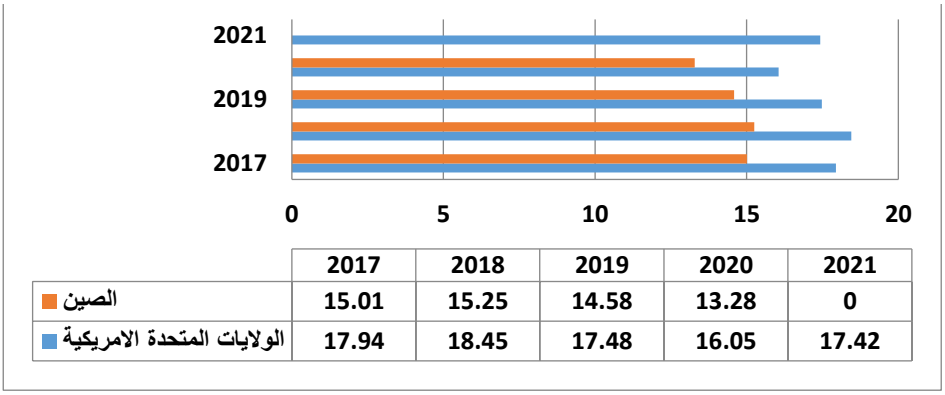

	2017	2018	2019	2020	2021
الصين	15.01	15.25	14.58	13.28	0
الولايات المتحدة الامريكية	17.94	18.45	17.48	16.05	17.42

الشكل من اعداد الباحثة بالاستناد الى بيانات صندوق النقد الدولي على الموقع :

https: / /www.imf.org /external /datamapper /NGDP_RPCH@WEO /OEMDC /ADVEC /WEOWORLD

شكل رقم (2) : يمثل حجم الصادرات من السلع والخدمات ٪ من الناتج المحلي الاجمالي

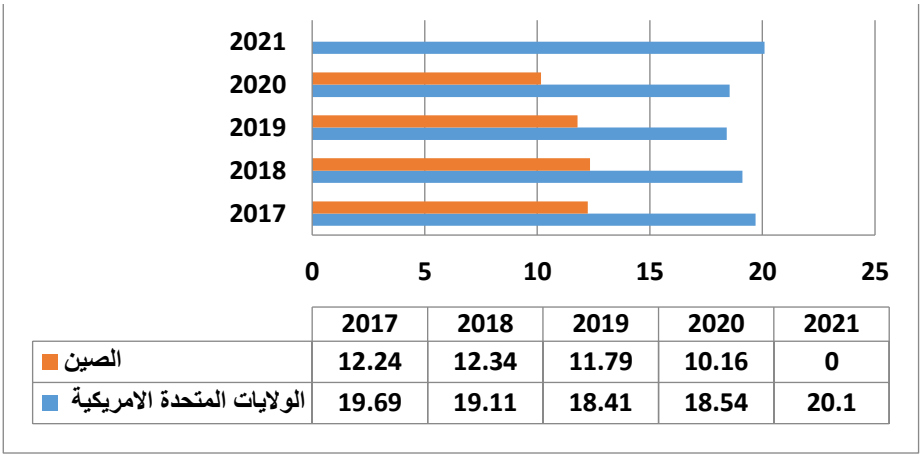

	2017	2018	2019	2020	2021
الصين	12.24	12.34	11.79	10.16	0
الولايات المتحدة الامريكية	19.69	19.11	18.41	18.54	20.1

الشكل من اعداد الباحثة بالاستناد الى بيانات صندوق النقد الدولي على الموقع :

https: / /www.imf.org /external /datamapper /NGDP_RPCH@WEO /OEMDC /ADVEC /WEOWORLD

المطلب الثاني:

الدبلوماسية الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية تجاه الصين (العقوبات):

تعد العقوبات الأمريكية اداة مهمة من ادوات الدبلوماسية الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية، حيث فرضت الولايات المتحدة الامريكية عقوباتها الاقتصادية دعما لسياساتها الخارجية، واهم العقوبات الاقتصادية تلك التي فرضت على العراق فضلا عن عقوباتها الاقتصادية على ايران، كوريا الشمالية وكوبا(Hufbauer 2011) .

تعد الولايات المتحدة الأمريكية الصين هي المنافس الاكبر لإعادة تشكيل النظام الدولي ، ومع صعود الصين الى قمة النظام العالمي سعت الولايات المتحدة الامريكية الى وقف تقدم الصين الذي يهدد مصالحها الاقتصادية حول العالم، حيث عملت الولايات المتحدة الامريكية الى فرض العقوبات الاقتصادية على مؤسسات صينية عن طريق وزارة الخزانة الامريكية مما ادى الى تفاقم الصراعات التجارية في عام 2018 التي تمحورت حول المنافسة في مجال التكنولوجيا والامن القومي والجغرافيا السياسية مما ادى الى اعادة تشكيل القوى العالمية، كما فرضت بعض الاجراءات التي هدفت الى توجيه تهمة الى الصين بسرقة الملكية الفكرية التجارية والتكنولوجيا للشركات الامريكية فاتخذت الولايات المتحدة الامريكية قرارها وفق البند 301 من قانون التجارة، ان الغرض من فرض هذه القيود الاستثمارية من قبل الولايات المتحدة ضد الصين لحماية جهودها في مجال الذكاء الصناعي والتكنولوجي، حيث فرضت وزارة الخزانة الامريكية عقوبات جديدة لمسؤول شؤون الانتاج والبناء في شينجيان متهمة اياه بانتهاكات حقوق الانسان واضطهاد الايغور والاقليات الاخرى.

مما سبق يستنتج أن الدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية شكلت نموذجاً مهماً في خدمة أهداف الولايات المتحدة الأمريكية بإعتمادها ضمان وجودها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً في مناطق محددة من العالم، فضلا عن استخدام الدبلوماسية الاقتصادية بجانبيها الترغيبي والترهيبي من أجل دعم سياساتها وبالتالي دعم حلفائها .

الخاتمة:

أن العقوبات الاقتصادية وتأثيرها ارتكزت على كون الدولة المستهدفة تعتمد بشكل رئيس على المبادلات التجارية مع الخارج ومنفتحة اقتصادياً وبذلك تكون الاقتصاديات المنفتحة أكثر تأثراً بالعقوبات الاقتصادية، وتتمثل في ارتفاع أسعار المنتجات للمستهلكين ، وارتفاع نسب البطالة ، وتقلص المعروض من السلع في الأسواق، الا ان النتائج ليست متشابهه لكل الدول، ففي حالة العقوبات الايرانية فشلت ، نتيجة اعتمادها على امكانياتها الذاتية ، وعلى العكس منها العقوبات الاقتصادية للعراق، ومهما تنوعت الدبلوماسيات الاقتصادية للدول الواقعة تحت العقوبات الاقتصادية ، فإن هناك عوامل كثيرة تساعد في مواجهة العقوبات، أهمها التمسك بالارادة والحقوق والعزيمة وتعبئة الطاقات والإمكانيات في المجتمع من أجل مواجهتها.

الاستنتاجات:

1. تعد التنمية الاقتصادية مطلبا ضروريا للدول النامية للقضاء على الفقر والجهل حيث تسعى كل دولة الى تحقيقها وفق ما ينسجم وتوجهاتها التنموية.
2. تستخدم الدبلوماسية الاقتصادية من الدول القوية كاداة تحقق من خلالها اهداف سياساتها الخارجية من خلال استخدام الضغط لتحقيق مصالحها على حساب الطرف الاضعف .
3. تعد الدبلوماسية الاقتصادية اداة تحقق من خلالها التنمية الاقتصادية عن طريق جذب رؤوس الاموال والاستثمار الاجنبي او عقد الاتفاقيات الدولية .
4. تنقسم الدبلوماسية الاقتصادية الى مساعدات اقتصادية تتمثل بالمنح والقروض وشطب الديون وغيرها، اما الشكل الثاني العقوبات الاقتصادية تتمحور حول فرض الحظر الاقتصادي و المقاطعة الاقتصادية وغير ذلك.
5. تعمل المساعدات الاقتصادية على دعم التنمية في الدول المتلقية ويختلف تاثيرها حسب مقدار الاستفادة من المساعدات المقدمة وكيفية استغلالها وادارتها.
6. تؤدي العقوبات الاقتصادية الى احداث اثارا سلبية في التنمية الاقتصادية الا انها قد تكون حافزا للبحث عن بدائل وتطوير الصناعة المحلية وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

التوصيات:

1. يجب على الدول التي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية التخطيط وفق اسلوبها الخاص ، وفق واقعها الاقتصادي وظروف الدولة السياسية ، والاستفادة من نماذج التنمية الاقتصادية الناجحة للدول الاخرى.
2. يجب العمل على تطوير عمل الدبلوماسية الاقتصادية وخاصة في الدول النامية لتصبح اكثر خبرة في مجال التفاوض الاقتصادي ودخولها في التكتلات والاتفاقيات الاقتصادية لاجل تعظيم موقفها الاقتصادي ومكانتها بين الدول.
3. يجب استغلال العقوبات الاقتصادية الى فرصة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، عن طريق تشجيع الصناعة المحلية ، والاعتماد على الموارد الذاتية.
4. لا بد أن تؤسس الدبلوماسية الاقتصادية على أسس السلم و الأمن الدوليين من خلال خلق شراكات اقتصادية وتعاون اقتصادي وان تبتعد عن مجالات الصراع .
5. يتوجب على الدول التي تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية ان تتوجه نحو الدول الكبرى ، لغرض الحصول على قروض ، أو جذب استثمارات هذه الدولة ، أو ضمان مساعدتها في المحافل الدولية.

المصادر:

المصادر باللغة العربية/

اولا/ رسائل جامعية:

1. سارة عبد اللطيف سعود، **المساعدات المالية الكويتية واثرها على علاقاتها العربية**، رسالة ماجستير جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2012.
2. مبارك سعيد عوض، **المساعدات الاقتصادية كأداة من ادوات السياسة الخارجية الكويتية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2011.
3. نوال جمعون، **دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005.

ثانيا / المجلات:

1. احمد صقر، **التنمية الاقتصادية**، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت 2004.
2. زينب عباس، **دور المنح والمساعدات في التطوير التنظيمي**، النهضة، المجلد 3، العدد 2، 2012.
3. شريفة فاضل محمد، **العلاقات الصينية المصرية بين الاستمرارية والتغيير 2003-2013**، المستقبل العربي، العدد 420، 2014، ص1.
4. افراح حسين جواد ، أ.د عبد العباس فضيخ المنكوشي ، **اسباب الحصار على العراق** ، مجلة الباحث : المجلد الحادي والاربعين ، العدد الثاني ، الجزء الثاني ، نيسان 2022، ص375.

الانترنيت:

1. ابراهيم نوار، **المساعدات الاقتصادية الامريكية للعالم العربي**، digital.ahram.org
2. احمد وهبان، **محاضرة في العلاقات الدولية في الاسلام**، على الموقع : faculty.ksa.edu
3. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، **المساعدات الانمائية الدولية في عالم متغير**، www.startimes.com .

4. بيانات صندوق النقد الدولي على الموقع : https: / /www.imf.org /

المصادر باللغة الانكليزية:

University papers:

Ali Yavuz 2013 The role of foreign aid in economic development of developing countries Suleyman demiral university Turky p 145.

Research and studies:

1. Dahal Madan Kumar، 2008، **Development through economic diplomacy**، Institute of Foreign Affairs (IFA) Kathmandu Nepal، p2–p6.
2. Gary Clyde Hufbauer،(2011) **Case Studies in Economic Sanctions and Terrorism Case 60–3 US v.**
3. Ian Goldin and others 2014 **The Role and Effectiveness of Development Assistance**، Lessons frome world bank Experience A research paper from the development economics vice presidency of the World Bank، p2 .
4. Michal Plogar 2014 **Fruits of Slovak economic diplomacy – inputs and challenges**،university of economics in Bratislava Faculty of International Relations، p4.
5. Rana، S، chatterjee، B . 2011 **International the role of embassies in economic diplomacy**، india's experience Jaipur : CUTS international، p3.
6. Sander R. 2013، **International economic diplomacy، mutationsin in post–modern : Netherlands Institute of international Relations**، p8.

المحاكم الدولية ودورها في حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة

د.عمر عبود خليل الكروي

كلية بلاد الرافدين الجامعة- العراق

المقدمة:

يحتل موضوع حماية البيئة مكانا بارزا بين الأنشطة الإنسانية المختلفة، وقد عزز هذا الموضوع الاهتمام بهذا النشاط على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية كافة، وقد فرض موضوع حماية البيئة من التلوث نفسه في النقاشات العالمية والإقليمية والمحلية بشكل لافت في القرن العشرين، إذ صارت المشاكل البيئية المتعددة وما ينتج عنها من تهديدات حقيقية للإنسان والحيوان والنبات مدعاة قلق لدى الجميع.

مشكلة البحث:

عدم إظهار دور القاضي الدولي في إرساء القاعدة القانونية الدولية للبيئة، ببيان الدور المنوط به في حل المنازعات البيئية الدولية، في ظل وجود نقص في المصادر للقواعد الدولية في القانون الدولي بصفة عامة والقانون الدولي للبيئة بصفة خاصة، وهل استطاعت هذه المحاكم الدولية التعامل مع مشكلة الاعتداء على البيئة زمن النزاعات المسلحة.

أسئلة البحث:

1- كيف عالجت المحاكم الدولية مسالة حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة؟

2- هل وفقت القواعد القانونية في مختلف القوانين الدولية في ضمان حماية البيئة زمن النزاعات المسلحة؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى توضيح دور المحاكم الدولية في مجال البيئة ، وذلك بدوره في إنشاء وتطوير القواعد الدولية التي تسهم في توفير حماية بيئية فاعلة، وكذلك دراسة المعوقات التي تواجه هذه المحاكم عند إصدارها للأحكام المتصلة بالنزاعات البيئية.

أهمية البحث:

لموضوع البحث أهمية بالغة في تعزيز القانون الدولي الإنساني ، ولاسيما في ظل الانتهاكات المتكررة لاحكام حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة ، ونظرا للأضرار الجسيمة المحدقة بالبيئة بسبب اثار الحروب والأسلحة المستعملة فيها توجب إقرار تدابير وإجراءات فاعلة لحماية البيئة.

منهج البحث:

لمعالجة هذا الموضوع سنتبع المنهج التحليلي بشكل أساس والقائم على ايراد المبادئ والنصوص القانونية الإنسانية، ودراسة مدى توافقها مع بعضها وكذا بيان مدى مطابقتها واقعيا، وتحليل القضايا التي تعرضت للمنازعات البيئية واحكام المحاكم الدولية واراء الفقهاء ودورها في إرساء الفاعدة القانونية الدولية للبيئة.

الكلمات المفتاحية: المحاكم الدولية-البيئة -النزاعات المسلحة- حماية- القانون الانساني

International Courts and their Role in Protecting the Environment during Armed Conflicts

Omar Abbood Khaleel Allarawi

Abstract

The topic of environmental protection occupies a prominent place among various human activities, this topic has enhanced interest in this activity at all international, regional and local levels. As well, the topic of protecting the environment from pollution has imposed itself in global regional and local debates in a remarkable manner during the twentieth century, as the multiple environmental problems and the resulting real threats to humans, animals and plants are a cause of concern for everyone.

Keywords: International Courts - Environment - Armed Conflicts - Protection - Humanitarian Law

المطلب الاول

دور محكمة العدل الدولية في تطوير القواعد الدولية البيئية

في الاونة الاخيرة مارست محكمة العدل الدولية ولاية قضائية على عدة قضايا ذات صلة بحماية البيئة الدولية واكدت من خلال هذه القضايا على اهمية حمايتها، ومن مجمل هذه الاحكام يمكن القول بان المحكمة ترى ان للدول جميعا مصلحة عامة في تطوير واحترام قواعد القانون الدولي البيئي، لانه في حالة انتهاك قواعدهذا القانون لايعود الضررعلى جزء معين من الافراد، بل يعود الضرر على المجتمع الدولي برمته الذي له مصلحة ثابتة وقاطعة في احترامه.

ونقسم هذا المطلب الى فرعين كالاتي:

الفرع الاول

قواعد المسؤولية عن الاضرار العابرة للحدود

من اكثر المشاكل البيئية التي فرضت نفسها على القضاء الدولي تجاوز التلوث حدود الاقليم الواحد، فلم تقتصر اثاره على حدود دولة بعينها وانما امتدت اثاره لعديد من الدول، وهو الامر الذي اثار موقفا جديدا على مستوى العلاقات الدولية فلم تتوان الدول في الاحتجاج على جيرانها من الدول من جراء تلك الاضرار التي تصيبها من خلال التلوث.

وكثيرا ما تحولت هذه الاحتجاجات الى نزاعات دولية يتم تسويتها دبلوماسيا تارة، ويتم اللجوء للقضاء الدولي لتسويتها تارة اخرى، ولعل من ابرزالمسائل التي عرضت على محكمة العدل الدولية في شان المسؤولية الدولية عن الاضرار العابرة للحدود قضية التجارب النووية الفرنسية عام 1995، ورأيها الاستشاري في مدى مشروعية استخدام الاسلحة النووية او التهديد بها، حيث تمثل النزاعات الدولية المتعلقة بالتجارب النووية طائفة متميزة من النزاعات التي لها صلة وثيقة بالبيئة، فمن الملاحظ ان هذا النوع من النزاعات البيئية يعالج نوعا جديدا من انواع الثلوث التي تلحق بالبيئة، ولا يخفى على احد مدى خطورة اثار الاضرار التي تنجم عن التلوث النووي، والحوادث النووية والتخلص غير المأمون من النفايات النووية وامكانية تسخيرها في الاغراض غير السلمية تشكل اهم مظاهر التهديد

النووي للسلم والامن الدوليين (نعمان، 2001) ، ويكفي دليلا على ذلك ما نتج عن اضرار استخدام السلاح في اعقاب الحرب العالمية الثانية.

بعد المرحلة التي امتدت من عام 1973 الى عام 1974 والتي تعرضت المحكمة من خلالها لموضوع التجارب النووية الفرنسية في جنوب المحيط الهادئ، فقد لجأت استراليا ونيوزيلندا الى محكمة العدل الدولية لوقف الانشطة والتجارب النووية التي تقوم بها فرنسا، واعلنت فرنسا وقف تجاربها النووية عام 1975 في الغلاف الجوي الا انها استمرت في برنامجها النووي حيث اجرت اكثر من مائة تجربة تحت الارض في جنوب المحيط الهادئ حتى عام 1992.

خلصت المحكمة الى انه من خلال تحليلها لحكمها الصادر عام 1974 اتضح لها ان الحكم تناول حصرا التجارب النووية الجوية، وعلى ذلك لا يمكن للمحكمة ان تاخذ في الاعتبار المسائل المتعلقة بالتجارب النووية تحت الارض ، كما ان المحكمة لايمكنها ان تاخذ في الاعتبار الحجج التي استنبطتها نيوزيلندا من الظروف التي اجرت فيها فرنسا التجارب النووية تحت الارض عام 1974، فان المحكمة تخلص الى ان اساس الحكم الذي اصدرته في عام 1974 لم يتاثر، وعلى ذلك فان طلب نيوزيلندا لا يندرج في نطاق الفقرة 63 من ذلك الحكم والخاص بتعهد فرنسا بالامتناع عن اجراء المزيد من التجارب ويتعين بالتالي رفض ذلك الطلب، وصدر قرار المحكمة باغلبية الاراء في ذلك الوقت التي كانت تعتبر التجارب النووية تحت الارض نشاطا امنا، بينما في العام 1995 جاءت المعرفة العلمية لتبين المخاطر من هذه التجارب وهذا يشكل مبررا كافيا لان تراجع المحكمة القضية في ضوء البيانات المتاحة والمبادئ المتوفرة .

من الملاحظ ان التقاضي حول التجارب النووية قد اتاح الفرصة امام محكمة العدل الدولية للنظر في اهمية المبادئ المطورة حديثا والمتعلقة بالقانون الدولي البيئي، وقد تطور القانون البيئي بسرعة في السنوات التي سبقت اصدار حكم المحكمة في عام 1974، وبحلول الوقت التي تقدمت فيه نيوزيلندا بطلبها عام 1995 فان هذا التطور شمل مجموعة من القواعد والمبادئ التي لها تاثير على الحالة، بما في ذلك المبدأ التحوطي، ومتطلبات تقييم الاثر البيئي، والواجبات الواضحة لحماية البيئة البحرية، وقد ساعدت قضية التجارب

النووية على وضع جدول عمل يضمن مزيدا من التشكيل والاعداد للقانون الدولي للبيئة، سواء ما تعلق بالضرر العابر للحدود او التلوث النووي، والتركيز على مجموعة من الالتزامات الاجرائية مثل شرط اجراء المشاورات وتقييم الاثر البيئي لضمان دعم الالتزام الاساس بضرورة منع الضرر العابر للحدود(ملا صادق ، 2020).

ان العديد من المعاهدات الدولية عبرت التزام الاطراف الدولية بتبني الاجراءات التي تتخذها لحماية البيئة، في مجال مبدأ الحيطة والحذر فمنذ ان ظهر هذا المبدأ وتاكيده في العلاقات الدولية من خلال (اعلان استكهولم) ومبدأ الحيطة ينتقل من قطاع الى قطاع اخر من قطاعات حماية البيئة، وقد اكتسب هذا المبدأ توسعا ملحوظا في مجال التعاطي معه من حماية تلوث الهواء بعيد المدى الى حماية طبقة الاوزون الى حماية البيئة البحرية والمجاري المائية والدولية.

الفرع الثاني
حماية البيئة المائية من التلوث

تعد المياه احد الموارد الطبيعية المتجددة على كوكب الارض ، ويعد كذلك الكم الهائل من الخروقات والانتهاكات التي اصابت البيئة متجاهلة الدعوات المنادية بضرورة حماية البيئة والمحافظة عليها، فضلا عن الدورة الهيدرولوجية للكوكب هي اهم ما يميزه عن غيره حيث تغطي المياه تلاتة ارباع حجم الكرة الارضية . (الزواري، 2000)

يعرف التلوث في مجال البيئة المائية بأنه:" التلوث الحاصل في الصفات الطبيعية للماء ومكوناته باضافة مواد غريبة عليه، مما يؤثر ذلك تأثيرا سلبيا على حياة الكائنات الحية المستفيدة منه"، ومن تلك المواد النفط والاسمدة والنفايات والمياه الثقيلة للصرف الصحي وهذه كلها تعمل على افساد خصائص ومكونات المياه (سلامة، 2003) .

تسبب الافراط في تلوث احواض المياه في جميع انحاء العالم في احداث اضرار بيئية شديدة، مما ادى الى تفاقم ازمات ندرة المياه ومع زيادة سكان العالم فان حصة الفرد من المياه العذبة تتضائل، ويعاني نحو 33٪ من سكان العالم من اجهاد مائي متوسط الى مرتفع، وتتطلب عملية مجابهة انحدار النظام البيئي للمياه العذبة ضرورة وجود مستوى عال من التعاون

الدولي كما هو الحال في جميع انحاء العالم، بشان الاحواض النهرية المشتركة بين دولتين او اكثر من الدول المتشاطئة، في هذا السياق يلعب القانون البيئي الدولي دورا في معالجة الامن المائي وتحسين نوعية المياه والحفاظ على النظام البيئي للمياه العذبة وتعزيز الادارة التعاونية ومنع النزاعات من خلال التسوية السلمية للمنازعات.

في مايوم عام 1992 اخطرت الحكومة المجرية رسميا تشيكوسلوفاكيا انهاء معاهدة عام 1977، وفي عام 1993 بعد فترة من حل تشيوسلوفاكيا واستقلال سلوفاكيا وافقت المجر وسلوفاكيا على تقديم النزاع المتعلق بمشروع مشترك بينهما لبناء سلسلة من الاقفال والسدود على نهر الدانوب الى محكمة العدل الدولية، وقد طرح النزاع بعد ان بذلت جهود كبيرة من قبل المفوضية الاوروبية .

رأت المحكمة انه عندما يتعلق الامر بتحديد السلوك المستقبلي للاطراف فانه ينبغي على الاطراف التفاوض على اتفاق لتشغيل المشروع المشترك بما يتماشى مع معاهدة عام 1977، مع مراعاة تطور مبادئ القانون الدولي البيئي كما احيطت المحكمة علما بالعديد من الحقائق على الارض، بما في ذلك محطة توليد الكهرباء (Gabc ikovo) عملت لمدة سبع سنوات وكانت تغذيها مخزونات اصغر مما كان مقررا لها اصلا، وكانت الشواغل البيئية ضرورة اساسية وكان لابد من استيعابها في اطار معاهدة 1977 المبرمة بين الدولتين.

مما لاشك فيه ان اكثر فقرات الحكم اهمية من الناحية البيئية ما اشارت اليه المحكمة ضمنا الى المبدأ التحوطي، وحددت ضرورة تطور القانون الدولي البيئي بالتوازي مع الوعي العلمي المتنامي بالمخاطر البيئية واشار اليها صراحة بمفهوم بالتنمية المستدامة وسعت الى تطبيق المبدأ على النزاع، وعلى الرغم من ان المحكمة لم تصل الى الاعتراف بالتنمية المستدامة كقاعدة قانونية ملزمة، فقد استخدمت المحكمة هذا المفهوم بطريقة هادفة للتوفيق بين الاعتبارات التنموية والبيئية، واذا كانت المحكمة قد امتنعت بشكل صحيح عن قبول التنمية المستدامة كقاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي على اساس هذه الفكرة متعددة الابعاد بشكل جوهري، لذلك فانها فضلت ان تكون التنمية المستدامة علامة ملائمة لسياسة عامة يمكن ان تتبناها الدول سواء من جانب واحد اوثنائي اومن خلال المعاهدات المتعددة الاطراف(French 2005) .

واذا كانت المحكمة لم تصدر حكما في قضية مشروع (نهر الدانوب) يتضمن تقديم حل شامل للنزاع بين الطرفين، ولا ينطوي على تطبيق واضح لمبدأ " التنمية المستدامة" فقد اكدت المحكمة على نظرية مجتمع المصالح التي يمكن ان تتكيف لخدمة الاهداف البيئية، بل والاهم من ذلك كان تصريح المحكمة بشأن تأثير المعايير البيئية على معاهدة دولية قائمة، حيث اكد الحكم على شرعية الاستناد الى الشواغل البيئية التي تؤثر على سريان معاهدة ابرمت اواخر السبيعنات والتي لم يكن لها تركيز قوي على حماية البيئة، واعتبرت المحكمة ان الطرفين يمكنهما ذلك من خلال تحديث اطار المعاهدات من اجل جعل مشروع السد المشترك مطابقا للمعايير البيئية الدولية المعاصرة.

كانت المنازعات المتعلقة بالبيئة البحرية موضوع اهتمام قضائي دولي مستمر منذ قضية الفقمة في (بحربيرنغ) في اواخر القرن التاسع عشر، وقد زاد عدد الدعاوى القضائية مع تعرض البيئة البحرية لضغوط متزايدة ومن بين اخطر التهديدات تغير المناخ والتلوث من المصادر البحرية والاستغلال غير المستدام للكائنات الحية البحرية، وقد وجدت المنازعات المتعلقة بالعديد من هذه التهديدات طريقها الى المحاكم الدولية بما في ذلك محكمة العدل الدولية، ولعل من ابرز القضايا التي ساهمت من خلالها المحكمة في تطوير قواعد القانون الدولي البيئي قضية مصائد الاسماك بين اسبانيا وكندا.

نشأ النزاع في قضية (ايستاي) بين اسبانيا وكندا على خلفية الافراط في الصيد في شمال غرب المحيط الاطلسي، وحصة الاتحاد الاوروبي في صيد نوع من الاسماك المفلطحة في المياه العميقة والتي بلغت خمسة اضعاف مستويات الصيد التي اوصت بها منظمة مصايد الاسماك في شمال غرب المحيط الاطلسي، فقد استولت كندا على سفينة صيد اسبانية وهي (ايستاي) في اعالي البحار وفقا لقانون حماية المصايد الساحلية لعام 1994، والذي بموجبه يمكن للسلطات الكندية اتخاذ اجراءات عاجلة لحماية المخزونات الداخلة في عداد المناطق المهددة بالانقراض، فقد استندت كندا الى مبدأ الضرورة للدفاع عن افعالها مؤكدة على ان لها مصلحة اساسية مهددة بوقوع خطر وشيك.

وقد دفع اعتقال كندا للسفينة الى قيام اسبانيا ببدء اجراءات ضد كندا في محكمة العدل الدولية، ومن الواضح ان هذه القضية طرحت اسئلة عميقة بشان مدى كفاية القواعد الدولية الحامية لمخزون الاسماك المهددة بشدة للانقراض، ولو ان المحكمة انتقلت الى الفصل في الموضوع لكان من الممكن ان تتاح لها فرصة كبيرة لتقييم مشروعية محاولات كندا لحماية مصايد الاسماك المهددة بالانقراض في ضوء التطورات الهامة للقانون البيئي، وعلى الرغم من ان القضية انتهت في مرحلة مبكرة الا ان لها تاثيرا كبيرا على تطوير قانون البحار، فيما يتعلق بصون مصايد الاسماك في المناطق المتداخلة بانها اكبر خطرعلى قانون البحارمنذ ابرام اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار، حيث القى اعتقال كندا للسفينة(ايستاي) مزيدا من الضوء على اوجه القصور في النظام الذي اقرته اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار على مصائد اعالي البحار (ملا صادق ، 2020).

المطلب الثاني

اسهام المحاكم الجنائية الخاصة والمؤقتة في حماية البيئة اثناء النزاعات المسلحة

ان ضمان احترام قواعد القانون الدولي الانساني يتطلب التقيد بما جاء في ميثاقه وضمان اقصى تقيد به، لانه لا جدوى من وجود القواعد القانونية ما لم تشهد تطبيقا لها على ارض الواقع خاصة في ظل الانتهاكات الجسيمة التي تطاله، ونظرا للصفة العالمية التي تتميز بها الانتهاكات الجسيمة التي تقع نتيجة الحروب والنزاعات المسلحة وكونها تمس اهم القيم والمبادئ الانسانية للمجتمع الدولي، لذلك وجب على المجتمع الدولي ايجاد وسائل واليات لتكفل احترام القانون الدولي الانساني، وفي حال تعدى الامر الى الانتهاك الخطير لاحكامه فانه يستوجب ايجاد وسيلة ردعية وعقابية لذلك، حيث لجأ المجتمع الدولي الى انشاء محاكم جنائية وذلك بغية معاقبة مجرمي الحرب والذين انتهكوا قواعد القانون الدولي الانساني بما في ذلك المتعلقة بحماية البيئة اثناء النزاعات المسلحة، وعليه سنتطرق الى اهم المحاكم الجنائية الخاصة والمؤقتة والتي تطرقت الى المسائل المتعلقة بالانتهاكات التي مست البيئة.

الفرع الاول

المحاكم الجنائية المنشئة بقرار من منظمة الامم المتحدة

المحاكم الجنائية الخاصة هي جهات قضائية ذات تركيبة مختلطة بين المحاكم الوطنية والمحاكم الدولية، وتنشأ هذه المحاكم بمقتضى اتفاقية بين منظمة الامم المتحدة وحكومات الدول التي قامت بطلب المساعدة بغرض ملاحقة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الدولية (ناصري، 2009)، والانتهاكات الخطيرة للقوانين الجنائية الداخلية للدول المعنية وقواعد القانون الدولي الانساني التي تعترف بها هذه الدول، بما في ذلك حماية البيئة اثناء النزاعات المسلحة على اعتبار انها من الاعيان المدنية الضرورية لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، ويكون مقر هذه المحاكم عادة في اقليم الدولة التي ارتكبت فيها هذه الانتهاكات الجسيمة بما في ذلك الجرائم الدولية، ولقد ساهمت منظمة الامم المتحدة في انشاء العديد من هذا النوع من المحاكم منها:

اولا: المحكمة الخاصة بكمبوديا

قامت حكومة كمبوديا عام 1997 بتقديم طلب لمنظمة الامم المتحدة يتضمن المساعدة من اجل متابعة كبار المسؤولين من جماعة الخمير الحمر بسبب ارتكابهم جرائم دولية شنيعة، نتجت عنها ابادة الشعب الكمبودي وذلك خلال فترة الحكم التي مروا بها، حيث اقترحت كمبوديا على منظمة الامم المتحدة انشاء محكمة جنائية مؤقتة لكن سرعان ما رفض هذا الاقتراح، ومع اصرار الحكومة الكمبودية على محاكمة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة وافق البرلمان الكمبودي على هذا الاقتراح (بوزينة، 2019).

بعد المفاوضات التي تمت بين حكومة كمبوديا ومنظمة الامم المتحدة تم ابرام اتفاقية ثنائية الاطراف لانشاء غرف استثنائية داخل النظام الداخلي لكمبوديا في يوليو عام 2003 ولم يتحقق لهذه الغرف الاستثنائية وجود الا في ابريل عام 2005، بعد تقرير تغطية مصاريف الموظفين الدوليين، ومن بين الصلاحيات الممنوحة للدوائر الاستثنائية هي محاكمة الاشخاص المشتبه بهم في ارتكاب اي فعل من الافعال التي نصت عليها اتفاقيات جنيف لعام 1949 والمتعلقة بالانتهاكات الخطيرة لاحكامها، اذ لها صلاحية متابعة كل المتهمين

بارتكاب او توجيه الامر بارتكاب اي من الانتهاكات الخطيرة والجسيمة لاتفاقيات جنيف، وهي الافعال التي توجه ضد الاشخاص او ممتلكاتهم بما في ذلك المياه والموارد المائية وذلك من خلال تدميرها او الحاق ضرر واسع النطاق بالممتلكات والاستيلاء عليها دون ان تكون هناك ضرورة عسكرية (ناصري، 2009) .

وعليه فقد كان للمحكمة الكمبودية دور كبير في حماية المدنيين وممتلكاتهم بما في ذلك المياه والمنشات المائية من اي اعتداء، وذلك بمعاقبة كبار المسؤولين في البلد عن مختلف اعمالهم التي الحقت ضررا بها، حيث سنت عقوبات صارمة في هذا الشأن وتمديد التقادم الى 20 سنة لهذه الجرائم الواقعة ضمن صلاحية الدوائر الاستثنائية، حيث كان لهذه المحكمة دور مهم في معاقبة منتهكي احكام اتفاقية جنيف لعام 1949 وتكريسها لمبدأ عدم التقادم على الجرائم الدولية التي تعد اكثر خطورة على البشرية، غير ان هذه المحكمة واجهت صعوبات جمة في عملها نظرا لمرور فترة زمنية طويلة على اقتراف هذه الجرائم (اكثر من عشرين سنة)، مما ادى تقريبا الى زوال الادلة اضافة الى وفاة عدد كبير من الشهود وحتى المتهمين، الا انه لا يمكن انكار دور هذه الخطوة في حماية حقوق الانسان وممتلكاتهم ومنها البيئة الطبيعية والتي تعتبر ضرورية لحياة السكان والشعب الكمبودي (ايلال، 2012).

ثانيا: المحكمة الخاصة بسيراليون

بدأ عمل محكمة سيراليون عام 2002 اثر عقد اتفاق بين الامم المتحدة وحكومة سيراليون، وبعد تأسيسها احرزت المحكمة تقدما ملموسا في التصدي للمجرمين الذين افلتوا من العقاب، حيث اصدرت المحكمة لوائح اتهام ضد 13 شخصا الذين يتحملون الجزء الاكبر من المسؤولية نظرا للانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت في اقليم سيراليون، ولهذه المحكمة صلاحية محاكمة الاشخاص الذين ارتكبوا او امروا بارتكاب انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف لعام 1949 والماسة بالمدنيين وممتلكاتهم، لما في ذلك الانتهاكات والاعمال الاجرامية الماسة بالموارد والمنشآت المائية في المنطقة.

وعليه فان اي هجوم يطال السكان المدنيين وممتلكاتهم المدنية يعتبر خرقا لقواعد القانون الدولي الانساني يعاقب ويستلزم محاكمته من طرف المحكمة الخاصة بسيراليون، كما نجد ان لهذه المحكمة سلطة معاقبة مرتكبي الهجمات العمدية ضد المنشآت او المركبات التي تقدم

المساعدات للسكان المدنيين، وعلى اعتبار ان المساعدات الانسانية تشمل المياه، وبالنسبة للجرائم العملية للمحكمة نجد ما صدر بحق الرئيس الليبيري " تشارلز تايلور" الذي وجهت له اكثر من 17 تهمة بسبب الدور الكبير الذي قام به اثناء الحرب الاهلية هناك، ومن بين الافعال التي وجهت التهم فيها ما يتعلق بتدمير ممتلكات المدنيين والاعيان الضرورية لبقائهم على قيد الحياة والتي تشمل المياه والموارد المائية بدولة سيراليون (طبال، 2008)، ويمكن القول بان المحكمة الخاصة بسيراليون ساهمت مساهمة فاعلة في تنفيذ احكام القانون الدولي الانساني، ومعاقبة مرتكبي الجرائم والانتهاكات الجسيمة بما في ذلك تدمير المنشآت والموارد المائية التي لها الدور في حياة الشعوب عامة والشعب السيراليوني خاصة.

الفرع الثاني
المحاكم الجنائية المنشأة بقرار من مجلس الامن

تعتبر المحاكم الجنائية المؤقتة محاكم منشئة بقرارات من مجلس الامن لمنظمة الامم المتحدة، حيث كان لرجال القانون الكثير من الاحتجاجات على شرعية حق مجلس الامن في تكوين المحاكم المؤقتة منها ميثاق الامم المتحدة لا يعطي مثل هذا الحق للمجلس، وان المحاكم الدولية تقام بناءا على معاهدة دولية متعددة الاطراف يوضع دستورها سابقا وبصورة قبلية لارتكاب الجرائم التي يحق ملاحقتها، وكذا تعارض انشاء هذه المحاكم مع مبدأين اساسيين، الاول يتمثل في حق الدولة المعنية في ممارسة اختصاصها القضائي لملاحقة المتهمين الذين ارتكبوا انتهاكات فوق اقليمها، اما الثاني فيتمثل في حق المتهم ان يمثل اولا امام القضاء الوطني ليحاكم بموجب النصوص القانونية الوطنية (يازجي، 2004)، وعلى الرغم من هذا الاعتراض إلا ان مجلس الامن قرر التدخل لفك الصراع ومحاولة عدم افلات مرتكبي الانتهاكات الجسيمة من العقاب.

اولا: المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا سابقا

في ابريل 1992 اندلعت حرب دموية كبيرة في اقليم البوسنة والهرسك بسبب اعلان استقلالها عن الاتحاد اليوغسلافي الذي كان يضم ثلاث مجتمعات رئيسة وهم الصرب

العرقية، الكروات، والمسلمين، وكان هذا الصراع عبارة عن حرب اهلية في بداية الامر لكن سرعان ما تطور الى صراع دولي اثر تدخل دولتي صربيا والجبل الاسود لمساندة صرب البوسنة (ناصري، 2009).

اصدر مجلس الامن قراره رقم 808 عام 1993 المتعلق بمحاكمة الاشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسمية للقانون الدولي الانساني والتي ارتكبت في الاراضي اليوغسلافية السابقة منذ عام 1991، واكتسبت المحكمة وجودها القانوني بموجب القرار رقم 827 عام 1993 واتخذت من لاهاي مقرا لها.

من ابرز المحاكمات هو توجيه اتهامات للرئيس اليوغسلافي الاسبق "ميلوسوفيتش" واربعة اشخاص من مساعديه، وهو يخوض حربه في كوسوفو حيث ارتكبت جرائم ضد الانسانية وبعض الاعمال الاخرى التي اعتبرت جريمة حرب، وكذا انتهاكات لقوانين واعراف الحرب كقتل المدنيين وتدمير ممتلكاتهم المدنية بما في ذلك موارد المياه والمنشآت المائية في المنطقة، وكذا استخدام مختلف الوسائل لتعذيب السكان كحرمانهم من الغذاء والماء ومختلف الامدادات الصحية، وعليه فقد صدرت مذكرة توقيف ضد الرئيس اليوغسلافي وذلك بعد تأكيد الاتهامات الموجهة له في مايو عام 1999، ومثوله امام المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا بعد هزيمته في الانتخابات الرئاسية (المخزومي، س . ن) .

ومن بين الانتهاكات التي طالت قواعد القانون الدولي الانساني بما في ذلك الجرائم التي طالت موارد المياه والمنشآت المائية والتي كان للمحكمة صلاحية النظر فيها، حيث مثل امام المحكمة 161 متهم لارتاكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية، حيث اصدرت المحكمة 54 حكما تراوحت بين الحكم بالبراءة والسجن من خمس سنوات الى اربعين سنة، وجدير بالذكر ان المحكمة الى يومنا تنظر في الاتهامات التي اصدرتها واوجبت المادة 34 من النظام الاساسي للمحكمة تقديم تقرير سنوي من قبل رئيس المحكمة الى مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة.

كما تم القبض على الرئيسة السابقة لجمهورية صرب البوسنة "بيليجانابلافسنتش" والرئيس الذي سبقها وهو "كرازيتش" وهما يقضيان عقوبتهما في السجن بسبب انتهاكهما

لاحكام القانون الدولي الانساني، كتدمير موارد المياه والمنشآت المائية اثناء الحرب بالمنطقة واجبار السكان على ظروف معيشية صعبة كحرمانهم من المياه واتخاذه اسلوب من اساليب القتال.

ان المحكمة الجنائية ليوغسلافيا شكك الكثير في بداية عملها في امكانية وجودها ومصداقيتها الانها اثبتت امكانية نجاح ونجاعة هذا النوع من المحاكم الجنائية الدولية، وتجلى ذلك من خلال محاكمة الرئيس الاسبق ليوغسلافيا سابقا واظهرت اسهاما مباشرا في ارساء المسؤولية الجنائية للافراد بغض النظر عن المنصب الذي يشغله هؤلاء الافراد، فالمحكمة الجنائية ليوغسلافيا قد اسهمت في تفعيل القانون الدولي الانساني من خلال توسيع تطبيقه ليشمل حماية حقوق الانسان والوسائل الضرورية لعيشهم بما في ذلك المياه والمواد المائية (جيلالي، 2011) .

ثانيا: المحكمة الجنائية لراوندا

اصدر مجلس الامن قراره رقم 955 في نوفمبر عام 1995 المتعلق بانشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة براوندا، وهي ثاني محكمة خاصة منشأة بقرار من مجلس الامن بعد المحكمة الجنائية الخاصة بيوغسلافيا، بدأت المحكمة الجنائية لراوندا عملها في شهر نوفمبر من عام 1995 وفي عام 1999 اصدرت هذه المحكمة 25 مذكرة اتهام ضد 48 شخص من بينهم 38 متهم في حالة توقيف وقتي، وصدر اول حكم لها في ديسمبر عام 1998 ضد "جون بول اكاسير" عمدة مدينة تابا والذي اتهم بجرائم الابادة الجماعية وجرائم ضد الانسانية واصدرت في حقه عقوبة السجن المؤبد، وذلك لقيامه بتدمير ممتلكات الاشخاص وتجويع الافراد وحرمانهم من المياه بالاضافة الى معاملته الاانسانية لهم (بوزينة، 2019) .

هذا ويتحدد اختصاص المحكمة بناءا على نص المادة الاولى من النظام الاساسي لها فهي تختص بمحاكمة المسؤولين عن ارتكاب جرائم الابادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب، على اعتبار ان راوندا قد شهدت بعض الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي الانساني بما في ذلك تدمير المنشآت المائية وموارد المياه في المنطقة، حيث

ساهمت هذه المحكمة في تقديم عدد من مرتكبي الجرائم الى المحاكمة والادانة وهذا يعتبر من بين اهم العناصر الاساسية لوجود هذه المحكمة (حمودة، س.ن).

نستطيع القول ان كل المحاكم الجنائية التي انشأت بقرار من منظمة الامم المتحدة بناءا على اتفاقية بينها وبين الدول الاطراف، او المحاكم الجنائية التي انشأت بقرار من مجلس الامن لمحاكمة مجرمي الحرب والجرائم ضد الانسانية اثناء النزاعات المسلحة والتي شهدتها الكثير من البلدان، كانت تمهيدا لظهور المحكمة الجنائية الدولية الدائمة عام 1998 والتي تسعى الى تطبيق القانون الدولي الانساني في مختلف انحاء العالم.

المطلب الثالث

مساهمة المحكمة الجنائية الدولية في حماية البيئة اثناء النزاعات المسلحة

نظرا لازدياد الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي الانساني وحاجة المجتمع الدولي الى آليات

اكثر فاعلية للسيطرة على الوضع والتخفيف من حجم هذه الانتهاكات التي باتت تهدد حياة الاشخاص والمجتمعات ، ونظرا لتعسف الدول والاشخاص في عدم التقيد بنصوص الاتفاقيات والقوانين التي تهدف الى حماية حقوق الانسان وحرياتهم مما يضمن لهم استمرارية الحياة ودوامها، وعلى هذا الاساس انصرف رأي المجتمع الدولي الى ضروة إنشاء محكمة جنائية دولية يكون لها صلاحية النظر في مختلف الانتهاكات التي تطال القانون الدولي الانساني في مختلف انحاء العالم وهو ما تجسد في المحكمة الجنائية الدولية، وسنقسم هذا المطلب الى فرعين كالاتي:

الفرع الاول

دور المحكمة الجنائية الدولية في تطور القانون الدولي الانساني

صاحب تطور القانون الدولي الانساني صياغة مبادئ واقرار المعاهدات المتعددة الاطراف والتي كان القصد منها ان تصبح عالمية ومطبقة على انتهاكات القانون الدولي الانساني، بما في ذلك الانتهاكات التي تطال موارد المياه والموارد الطبيعية والتزام الدول بهذه القواعد، وعلى هذا الاساس وجدت المحكمة الجنائية الدولية للنظر في هذه الانتهاكات التي تطالها، وعليه فان فقهاء القانون يرون بان قبول الدول لهذا النظام يساهم بشكل او بآخر في تدعيم

بناء صرح القانون الدولي الانساني، وحتى معارضوا هذا الرأي يرون بأن عدم استقلال الاختصاص القضائي الدولي بصياغة القوانين الا انه يعتبر وسيلة مفيدة لتحديد وجود قاعدة قانونية ومعناها ونطاقها، حيث ان المحكمة الجنائية تشكل الجانب الاجرائي للقانون الدولي الانساني بينما تشكل اتفاقيات القانون الدولي الانساني الجانب الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية، وعليه فان الاتفاقيات المتعلقة بحماية البيئة الطبيعية اثناء النزاعات المسلحة تدخل في الجانب الموضوعي للمحكمة، اذ يتجسد الجانب الموضوعي بصورة اكبر من خلال امتداد اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية لتغطية اهم صور الانتهاكات التي تطال القانون الدولي الانساني وهي جرائم الابادة، الجرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب (دحماني، 2011).

ومما لاشك فيه ان للعقوبات المقررة في انتهاكات القانون الدولي الانساني تشكل ضمانه اضافية رادعة للالتزام بالقانون الدولي الانساني وضمان تنفيذ احكامه وقواعده على اقصى نطاق، فاذا نظرنا الى طبيعة العقوبات المقررة في النظام الاساسي للمحكمة نجد ان اقصى عقوبة هي السجن المؤبد، حيث تكون هذه العقوبة مبررة بالخطورة البالغة للجريمة وبالظروف الخاصة بالشخص المدان، هذا بالاضافة الى عقوبة السجن لمدة اقصاها ثلاثون سنة بالاضافة الى فرض غرامات مالية ومصادرة العائدات وممتلكات المتهمين، والمتأتية بشكل مباشر او غير مباشر من الجرائم المنسوبة للمتهم دون المساس بحقوق الاطراف الثالثة الحسنة النية (المحكمة الجنائية الدولية، 2002).

وعلى الرغم من عدم نص المحكمة في النظام الاساسي لها على عقوبة الاعدام الا انه يجوز للدول الحكم بها اذا مارست اختصاصها القضائي الوطني، بمتابعة المتهمين بارتكاب الجرائم التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة كاختصاص اصيل والحكم عليهم بهذه العقوبة اذا كانت مدرجة ضمن تشريعاتها الجنائية (المحكمة الجنائية الدولية، 2002) ، وعليه فان نظام العقوبات الوارد في النظام الاساسي للمحكمة يتضمن العديد من الامور الايجابية التي تساهم في اثراء القانون الدولي الانساني بصفة عامة ، والموارد الطبيعية والمياه بصفة خاصة، وذلك من خلال تنوع العقوبات بين العقوبات السالبة للحرية والعقوبات

المالية كون العقوبات المالية تتضمن بطياتها انصافا للضحايا وتعويضهم عن الجرائم الفردية والجماعية التي ارتكبت بحقهم وكذلك عدم استفادة الجناة من عائداتهم نتيجة الجرائم المرتكبة من قبلهم (بلديكو، 2008).

الفرع الثاني
نتائج اعمال المحكمة الجنائية الدولية

دخل النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ في الاول من يوليوعام 2002 وبدأت المحكمة بعد هذا التاريخ في مباشرة عملها والنظر في مختلف القضايا، وعليه سنتطرق الى اهم القضايا التي نظرتها المحكمة والتي لها علاقة بانتهاك قواعد القانون الدولي الانساني بصفة عامة والموارد الطبيعية والمائية بصفة خاصة.

اولا: القضية المحالة من طرف جمهورية الكونغو الديمقراطية عام 2004

تعد جمهورية الكونغو الديمقراطية من الدول الاطراف في نظام روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، وذلك بتوقيعها على هذا النظام في 8 سبتمبر 2000 وصادقت عليه في 11 ابريل 2002، وبعد نشوب النزاع في اقليم هذه الدولة وتدخل عدة دول افريقية مجاورة لها في هذه الحرب ارتكبت عدة جرائم دولية، وعلى ضوء تلقي المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية رسالة من رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية في مارس 2004، يحيل بموجبها الوضع الى ان تتدخل المحكمة لغرض محاكمة مرتكبي الجرائم في هذه الدولة.

ومن الاحكام التي قامت المحكمة باصدارها ما يتعلق باصدار مذكرة اتهام بحق "لوبانغا" حيث اجلت محاكمته على اساس انه زعيم الحزب الكونغولي ومن حقه الحصول على محاكمة نزيهة، وهو المتهم بارتكاب جرائم عدة منها جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية ، خاصة فيما يتعلق بالانتهاكات التي ارتكبت بحق المدنيين واعيانهم المدنية كموارد المياه وكذلك تجويع السكان وحرمانهم من ادنى ظروف العيش كالغذاء، ولم يتم محاكمته بعد، وذلك بعد الاستئناف في القضية في انتظار ظهور ادلة جديدة، ونفس الحال بالنسبة الى "جيرمان كاتانغا" و"تغو دجولو ماثيو" المتهمين بنفس الجرائم (بوزينة، 2019) .

ثانيا: قضية إحالة مجلس الامن الاوضاع في اقليم دارفور(السودان) الى المحكمة الجنائية الدولية

اصدر مجلس الامن قرارا يحمل الرقم 1593 الخاص باحالة الوضع في دارفور الى المحكمة الجنائية الدولية، وذلك طبقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة والمادة 13 من النظام الاساسي للمحكمة، ونظرا لنشوب عدة نزاعات في هذا الاقليم والذي خلف عدة كبيرمن قتلى والمشردين اضطر مجلس الامن الى التدخل واصدر القرار 1564 الصادر بتاريخ 18 سبتمبر 2004 القاضي بانشاء لجنة تحقيق للتأكد من الجرائم التي وقعت وهوية مرتكبيها، وقد وافق السودان على هذه اللجنة وباشرت اعمالها في 25 اكتوبر 2004، واحالت تقريرها الى الامين العام للامم المتحدة المتضمن عدد من الجرائم التي قام بارتكبها اشخاص من الحكومة السودانية، وبعدها احال الامين العام التقرير النهائي الى مجلس الامن في 31 يناير 2005 (المخزومي، س . ن).

وبعد ان قدمت اللجنة تقريرها النهائي قام مجلس الامن باصدار القرار رقم 1593 القاضي باحالة الوضع في دارفور الى المحكمة، ومن ابرز الاتهامات التي قامت المحكمة بتوجيهها الى الرئيس السابق لدولة السودان"عمر البشير" ارتكابه الكثير من الجرائم الدولية، كجرائم الحرب بهجومه على السكان المدنيين واعيانهم المدنية كموارد المياه والمنشآت المائية، والجرائم ضد الانسانية عن طريق تجويع السكان وحرمانهم من المياه والغذاء، بالاضافة الى جرائم الابادة الجماعية والتي لم تجد الدليل الكافي الذي يؤكدها، وبعدها اصدرت المحكمة امر اعتقال بحق الرئيس السوداني السابق بهذه التهم التي وجهت اليه، وبعدها قام باستئناف القضية ونتيجة الاستئناف اعادت المحكمة اصدار قرار توقيف ثاني في مارس 2010.

الخاتمة

يعد موضوع البيئة من اهم القضايا المتداولة على الساحة الدولية ويتجلى ذلك من خلال الاهتمام الكبير الذي تبديه معظم الدول والمنظمات الدولية بمختلف انواعها تجاه هذه المسألة، خاصة بعد الضرر الذي لحق بالبيئة نتيجة النزاعات المسلحة بين الدول ، وان الحديث عن دور المحاكم الدولية في ارساء القاعدة القانونية للبيئة، يأتي من اهمية هذا الدور في الاهتمام بالبيئة باعتبارها حقا من حقوق الانسان.

حيث بينا في المطلب الاول عن دور محكمة العدل الدولية في تطوير القواعد الدولية البيئية، واستعرضنا لبعض المنازعات التي نظرتها المحكمة وكيفية معالجتها ومنها المنازعات العابرة للحدود وكذلك المنازعات الخاصة بالمياه، حتى نبين كيف عالجت المحاكم الدولية موضوع التعدي على البيئة في وقت السلم، وتناولنا في المطلب الثاني عن اسهام المحاكم الجنائية الخاصة والمؤقتة في حماية البيئة اثناء النزاعات المسلحة وهي المحاكم المنشئة بقرارمن منظمة الامم المتحدة والمحاكم المنشئة بقرار من مجلس الامن، وختمنا موضوع بحثنا بالمطلب الثالث وكان عن مساهمة المحكمة الجنائية الدولية في حماية البيئة اثناء النزاعات المسلحة.

النتائج

1- اهمية دور القضاء الدولي في مجال المنازعات الدولية للبيئة، فقد قام بدور بارز في تفعيل قواعد حماية البيئة الدولية، وكانت له مساهمة جوهرية في الحالات الاكثر اهمية واستدامة حيث قدم مبادئ عامة كان لها اثر علمي من خلال تبنيها في معاهدات دولية.
2- دور القضاء الدولي في تطوير قواعد القانون الدولي للبيئة من حيث صلته بموارد المياه العذبة والنظم البيئية.
3- تتعرض الدولة التي اضرت بالبيئة الى تحمل آثار المسؤولية غير القانونية كالتدخل العسكري من اجل وقف الفعل الغير مشروع.
4- تهاون الدول في تنفيذ التزاماتها فيما يخص الاضرار البيئية زمن النزاعات المسلحة.

التوصيات

1- تفعيل التعاون بين الدول في شأن الاهتمام بقضايا البيئة ومنع وقوع الاضرار البيئية وخاصة منها العابرة للحدود لتلافي وقوع المنازعات البيئية.

2- انشاء قضاء دولي خاص بالمنازعات البيئية كي تقوم بمهمتها على اكمل وجه في سبيل تحديد المسؤولية الدولية، للتعويض عن الاضرار الناجمة عن التلوث البيئة.

3- وضع الجزاءات الصارمة على الدول المنتهكة للحق في بيئة نظيفة، او عدم امتثالها للاحكام القضائية الدولية الخاصة بالفصل في القضايا الخاصة بالبيئة، ووضع الاحكام القضائية الدولية محل التنفيذ العاجل والتطبيق الفعلي والواقعي.

4- ان الاعتداء على البيئة اثناء النزاعات المسلحة انتهاك جسيم مهما كان نوع هذا الاعتداء، لذا ندعو الى اعتبار الاعتداء على البيئة اثناء النزاعات المسلحة بمثابة انتهاك لحقوق الانسان مع امكانية متابعة المجرمين واحالتهم على المحاكم المتعلقة بحقوق الانسان.

5- توفير الآليات المتخصصة اللازمة من اجل السهر على تطبيق قواعد القانون الدولي الانساني في مجال حماية البيئة اثناء النزاعات المسلحة.

6- مواصلة المنظمات المختصة بالبيئة جهودها من اجل اعداد مشاريع اتفاقيات شاملة ملمة بهدف حماية البيئة.

المراجع

French D. (2005). *International Law and Policy on sustainable Development*. Mellano Italy.

احسان طبال. (2008). *التنفيذ القضائي للقانون الدولي الانساني حالة محكمة سيراليون المدولة*. البليدة، الجزائر: جامعة سعد دحلب.

احمد عبد الكريم سلامة. (2003). *قانون حماية البيئة*. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.

الحسين جيلالي. (2011). *الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الانساني خلال النزاعات المسلحة*. الشلف، الجزائر: جامعة حسيبة بو علي.

المحكمة الجنائية الدولية. (2002). المادة (77) –(80) من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية. لاهاي، هولندا.

امانو بلديكو. (2008). تعريف الجزاءات التقليدية نظامها وخصائصها. *المجلة الدولية للصليب الاحمر*، صفحة 37.

امل يازجي. (2004). القانون الدولي الانساني وقانون النزاعات المسلحة بين النظرية والواقع. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، صفحة 154.

امنه امحمدي بوزينة. (2019). *حماية البيئة الطبيعية اثناء النزاعات المسلحة*. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.

خالد محمد الزواري. (2000). *الماء الذهب الازرق في الوطن العربي*. مجموعة النيل العربية.

عمر محمود المخزومي. (س . ن). *القانون الدولي الانساني في ضوء المحكمة الجنائية الدولية* (المجلد ط1). عمان، الاردن: دار التقافة للنشر والتوزيع.

فايزة ايلال. (2012). *علاقة مجلس الامن بالقضاء الجنائي الدولي*. الجزائر: جامعة مولود معمري.

كمال دحماني. (2011). *القانون الدولي الانساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة*. الجزائر: جامعة بلقاسم بوزانه.

ماجدة علي ملا صادق . (2020). *دور القضاء الدولي في ارساء القاعدة الدولية للبيئة*. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

محمد عبدالله محمد نعمان. (2001). *ضمانات استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية دراسة قانونية في ضوء القواعد والوثائق الدولية*. القاهرة: كلية الحقوق جامعة القاهرة.

مريم ناصري. (2009). *فعالية العقاب على الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي الانساني*. الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنه.

منتصر سعيد حمودة. (س.ن). *حقوق الانسان اثناء النزاعات المسلحة دراسة فقهية في ضوء احكام القانون الدولي الانساني*. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.

المواجهة الجزائية للجرائم الواقعة باستخدام الذكاء الاصطناعي

م. د. جاسم محمد علوان الجميلي[1]

كلية بلاد الرافدين الجامعة– العراق

المقدمة :

منظومة الذكاء الاصطناعي هي أحدى أنماط التطور التقني والتكنولوجي وأبرزها في العصر الحالي ، وهو سلاح ذو حدين بالرغم من مزاياه الفاعلة في خدمة الإنسانية إلا أن الجرائم التي يتسبب بها في بعض الأنشطة وما يقع عليها من تبعات قانونية ،والأخطاء التي تنجم عنه والمخاطر والأضرار التي تلحق بالمتعاملين معه، مما يحدو بنا أن نقوم بالبحث عن ما يناسبه من تكييف قانوني يتواكب معه .

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة موضوع ما نبحثه بما يلي :

1– عند ارتكاب الذكاء الاصطناعي لجريمة جنائية على من تقع المسؤولية، إذ كيف نحدد الفاعل الحقيقي الذي تقع عليه المسؤولية الجنائية وكيفية الإثبات حتى تتخذ بحقه الإجراءات القانونية.

2– مدى تطبيق قواعد قانون العقوبات العراقي عن الجرائم المرتكبة باستعمال الذكاء الاصطناعي .

أسئلة البحث :

تتبلور من خلال مشكلة البحث بعض الأسئلة منها :

1 – ما دور تقنيات الذكاء الاصطناعي

2 – ما الجرائم والاخطاء التي يمكن ان يتسبب بها الذكاء الاصطناعي

3 – كيف تتحقق المسؤولية الجزائية وآثارها بسبب الذكاء الاصطناعي

---

[1]. مدرس القانون الجنائي – كلية بلاد الرافدين الجامعة – العراق

أهداف البحث:

بناء على ما تقدم في مشكلة البحث وأسئلته السابقة تشكلت الأهداف والغايات التي يمكن أن تسهم في توضيح هذه الاهداف وهي :

1-التعرف على ماهية الذكاء الاصطناعي وبيان أهميته في تفعيل الابتكار في عدة مجالات ومن بينها وأهمها المجالات الجنائية .

2-الهدف الأساسي من دراسة الموضوع يتمثل بالتعرف على المسؤولية الجزائية المترتبة على ارتكاب جرائم وأخطاء الذكاء الاصطناعي.

أهمية البحث:

موضوع الذكاء الاصطناعي حديث وحيوي وجديد ومن هنا تبرز أهمية المسؤولية الجزائية الناتجة عن الجرائم والأخطاء عنه فالأهمية تشمل جوانب عديدة وليس من السهولة تحديدها، ويمتد حتى على البحوث والدراسات العلمية والقانونية وقد يرأس القيادة للوصول إلى الكم الواسع من الاكتشافات العلمية وغيرها وتبرز للموضوع أهميتان هما:

1 – أهمية موضوعية : تتعلق بماهية الذكاء الاصطناعي والاستفادة من تطبيقاته على الأصعدة كافة والمسؤولية الجزائية عن الجرائم والأخطاء في التطبيقات .

2 – أهمية عملية : وهي بضع وصايا يمكن الاستفادة منها على أرض الواقع لترتيب الوضع وزج المفاهيم الحديثة والجديدة في محيط اعتماد السلطة على الذكاء الاصطناعي في أدارة الدولة .

منهج البحث :

لمعالجة موضوع البحث سنتبع المنهج الوصفي والتحليلي الذي يسعى إلى تبيان ووصف وتحليل وتشخيص الجرائم والأخطاء الناتجة عن الذكاء الاصطناعي وتحديد المسؤولية الجزائية وذلك لبروز التقنيات العامة والخاصة في ظل الذكاء الاصطناعي ، وكذلك نستأنس ببعض التشريعات المقارنة في هذا المجال وموقف المشرع فيها .

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي-المسؤولية الجنائية- الجريمة الالكترونية -الاثبات الجنائي

Criminal Confrontation of Crimes Committed Using Artificial Intelligence

Dr. Jassim Mohammed Alwan Al Jumaily[1]

Abstract :

With the increasing importance and need for artificial intelligence it has become a means of committing، by using the ability of any machine or electronic device in a way that can be controlled remotely، that is، with pre-programmed timings and by human hands، or the electronic machine commits the crime without the person having any will to commit and carry it out. Hence، the criminal responsibility for these crimes must be determined and punishment must be set accordingly، including the incident of suicide، as the Iraqi penal legislator must establish special legislation or special criminal texts for artificial intelligence crimes to be included in the penal code، even though these crimes contain a high rate of complexity with regard to criminal proof.

Keywords: artificial intelligence - criminal liability - electronic crime - criminal proof

[1] Criminal Law Teacher, Law Department, Mesopotamia University College. Iraq

المطلب الاول

ماهية الذكاء الاصطناعي

يعد الذكاء الذي يتمتع به الانسان ويميزه عن غيره من المخلوقات هو العمود الفقري للتطور والرقي في نشوء ونمو الحضارات الانسانية على مختلف العصور ، كما يتفاوت ويتباين مستواه من فرد الى اخر،وتطبيقات الذكاء الاصطناعي تتوسع وتتعدد بشكل حيث من الصعوبة تحديدها فهي تضم كافة المجالات الانسانية وتنقسم مابين عسكرية ومدنية والتي من الواجب ان تصبح من خلالها حياة الاشخاص اسهل واسرع ، ويمكن ان يتم توظيفها في التجسس عليهم والاعتداء عليهم او تعقبهم (الغيطاني، عبد الوهاب ، و سارة، 2018)،اذ البشر كانوا ولا زالوا دائمين التفتيش عن طبيعة هذا الذكاء وخصائصه وكيف يمكن اعتماده ووضع الاساليب والطرق لمحاكات اساليبه في هيكلية اوعلى شكل برامج باستعمال اجهزة الحاسوب.

ولتوضيح ماهية الذكاء الاصطناعي سنقسم هذا المطلب على فرعين اذ سنتناول في الفرع الاول التعريف بالذكاء الاصطناعي وفي الفرع الثاني خواصه .

الفرع الاول

التعريف بالذكاء الاصطناعي

اولاً – تعريف ومعنى الذكاء الاصطناعي :

تعددت المعاني والتعريفات المقترحة للذكاء الاصطناعي وابرزها التعريف الذي اقترحه "(جون مكارثي) الباحث في هذا المجال وعرفه بانه(علم وهندسة صنع آلات الذكية)" (عبير اسعد ، 2017).

ويعرف بانه ("دراسة وتصميم أنظمة ذكية تستوعب بيئتها وتتخذ إجراءات تزيد من فرص نجاحها)" (الظاهري، 2017). و عُرّفْ ("هو خلق وتصميم برامج الحاسبات التي تحاكي أسلوب الذكاء الانساني لكي يتمكن الحاسوب من اداء بعض المهام بدلا من الانسان ، التي تتطلب التفكير والتفهم والسمع والتكلم والحركة باسلوب منطقي ومنظم ") (الهادي، 2019) .ومن خلال ما تقدم يتبين لنا ان الذكاء الاصطناعي هو الذي يعده

ويصنعه البشر في الحاسوب او الآلة ،أي الامكانية على اكتساب الخبرة وممارسة المعرفة وتطبيقها على ما ابتكره الانسان ، ونحن نرجح ونتفق مع التعريف الاخير لكونه يتلائم الى درجة ما مع ماتحتويه كيانات الذكاء الاصطناعي .

ويعد الذكاء الاصطناعي من ناحية المعنى انه " العلم الذي يقوم بأكساب الآلات صفة الذكاء تمكيناً لها لمحاكاة قدرات التفكير المنطقي الفريدة عند البشر، المقدرة على اكتساب وتطبيق المعرفة على ما اصطنعه الانسان في الآلة او الحاسوب" (ماجد، 2018)، ويقوم علم الذكاء الاصطناعي على فهم مدى وطبيعة الذكاء الإنساني عن طريق محور عمل برامج للحاسوب الآلي باستطاعتها مناجاة الفعل او السلوك الإنساني، وتطويع أنظمة بعض المجالات لتنجز درجة من مستوى عالي للذكاء الإنساني أو تفوق تلك الأنظمة على ذكاء الإنسان ، ويعني الذكاء الاصطناعي بأنه صورة مناجاة الذكاء البشري عن طريق أنظمة الكمبيوتر، وتجري من خلال دراسة افعال البشر عبر القيام بتجارب على تصرفاتهم وزجهم في مواقف معلومة ومن ثم مراقبة رد فعلهم وطبيعة تفكيرهم وتعاملهم مع هذه المواقف، ومن ثم محاولة تناغم طريقة التفكير البشرية عبر أنظمة كمبيوتر معقدة، ومن ثم لكي تتسم آلة أو برمجية بالذكاء الاصطناعي لابد أن تكون قادرة على التعلم وجمع البيانات وتحليلها واتخاذ قرارات بناء على عملية التحليل هذه بصورة تحاكي طريقة تفكير البشر وهذا ما جعل تطبيقات الذكاء الاصطناعي تتنوع و تتشعب حسب مجالات عديدة ومختلفة في التطبيق والسلوك.

ثانياً – أساليب تقنيات الذكاء الاصطناعي :

هناك بعض من أساليب التقنيات الحديثة والمهمة، والتي تعد الأكثر تداولاً وشيوعاً في علم الذكاء الاصطناعي وهي :

1 – الخبرة النظامية: اسلوب باستخدام الحاسوب لعمل القرارات في المجالات التي تعد حقيقية للحياة، يعتمد على قاعدة معرفية تمثل خبرة إنسان الذي يعد خبير في المجال المعين، وتستعمل عادة في مجال حقول الطب،والبيولوجيا، والقانون والتعليم، وغيرها من العلوم المختلفة ،كما يقال عنها "بأنها منهجية مبتكرة تستمد قوتها من القاعدة المعرفية التي تُعَدّ بمثابة المكون الأساس للنظام؛ بحيث يجري استخدامها على نحو كفء وفعال ينعكس على

أدائها في استنباط النتائج وصنع واتخاذ القرار بناء على الاستنتاجات المنطقية" (السيد، 2004) ، ويمكن القول بشكل عام أن الفكرة الأساسية للخبرة النظامية انها تتمثل في تحول الخبرات المتناسقة والمتنوعة لذو الخبرة إلى الحاسبات الآلية التي تقوم بدورها باستنباط واستخلاص عديد من الاستنتاجات منها، ثم يقوم مستعملوا هذه الحاسبات باستدراكها واستدعائها بمثابة نصائح محددة يتم اعطاءها إليهم عندما يحتاجونها، وذلك كاستشارة يستطيعون من خلالها صنع واتخاذ القرار اللازم بكفاءة وفعالية عالية .

2 – **الشبكات الذهنية العصبية:** وهي انظمة تقوم بتمثيل الذكاء باستعمال عدد من عناصر المعالجة تماثل وتشبه شبكات الأعصاب في الدماغ، وتتواصل هذا العناصر فيما بينها عن طريق شبكة من الوصلات الموزونة؛ بحيث تحصل معايرة هذه الأوزان من خلال التدريس كما يقع عادة مع الإنسان، وهذه الوصلات في التقانة الحالية محدودة جدًا بالمقارنة مع ما هو متوفر في الدماغ؛ حيث يحتوي على مليارات الموصلات،" وتطبق نظم الشبكات العصبونية في مجال محدد مثل تعرُّف الأشكال" . (الرتيمي، 2012)

3 – **تقنية الإنسان الآلي :** بمعنى تكنولوجيا الحاسوب وهو حيز يتعلق ببرمجة الحواسيب؛ لكي تتصرف وترى وتسمع ،ولتفهم اللغات الدارجة والطبيعية و تمثيل الامكانيات الحسية للإنسان؛ بحيث يتمكن المستثمر من التعامل معها باستخدام اللغات الطبيعية مثل اللغة العربية، ويرتبط هذا الحيز بحقل تعرُّف الكلام، وايضا تقوم الآلة بتنفيذ عملية تشابه او تتماشى مع القدرة الحسية الإنسانية ، وتعد من أشمل التطبيقات واكثرها شيوعاً في هذا المجال هي الرؤية الآلية للحاسوب؛ التي لها تطبيقات مهمة وكثيرة منها تعرُّف الوجوه وأماكن محددة بعينها.

وفي حقل الطب (غنيمي، 1995) هناك الكثير من المهام السريرية (الاكلينيكية) التي يمكن من خلالها تطبيق الذكاء الاصطناعي لها عن طريق الخبرة النظامية مثل اصدار التنبيهات من نظام خبير مرتبط بمرقاب ينبه عن التغييرات في الحالات الصحية للمريض ، وكذلك المساعدة على التشخيص في الحالات المعقدة ،ويمكن للنظام اقتراح العلاج اذ يمكنه ان

يضع او يصيغ نشرة علاجية بناءً على وضعية المصاب او المريض ويبين ادلة العلاج التي اعتمدها .

الفرع الثاني
خواص الذكاء الاصطناعي

هناك خواص عدة يتوقع الفرد أن يمتلكها كيان ذكي مثل الذكاء الاصطناعي وجعلت منه استثماراً ذا فعالية في كثيرٍ من الأوجه والمجالات المهمة ومنها :

أولاً :التواصل بالمنطقية : تطبيق الذكاء الاصطناعي على الآلات والأجهزة بحيث تستطيع التمكن من التخطيط و تحليل المشكلات باستخدام المنطق ، ويمكن للفرد التواصل مع كيان ذكي كالذكاء الاصطناعي وكذلك كلما كان التواصل مع كيان أسهل، كلما اتضح و بدا الكيان أكثر ذكاءً والقدرة على الاستدلال والاستنتاج، وعلى الرغم من أن الاستنتاج يعد من أبسط صور العمليات التي يقوم بها العقل البشري إلا أنه يصبح من إنجازات العلماء في مجال الذكاء الاصطناعي وهناك أيضًا الامكانية على التمثيل الرمزي، والبحث التجريبي، والتمكن على تمثيل المعرفة، والاستطاعة على التعامل مع البيانات المتعاكسة والمتضاربة، والقدرة على التعلم (فؤاد، 2012)، وأخيراً التمكن من الإدراك الذي يُعد من أعقد صور الذكاء الطبيعي التي يحاول علماء الذكاءالاصطناعي تحقيقها .

ثانياً :المعرفة الداخلية : من المتوقع أن يكون للكيان الذكي الاصطناعي بعض المعرفة عن نفسه، ويتعرّف على الأصوات والكلام، والامكانية على تحريك الأشياء، وتستطيع الأجهزة المتبنّية للذكاء الاصطناعي من فهم المدخلات وتحليلها جيّداً لتقديم مخرجات تلبي احتياجات المستخدم بكفاءةٍ عالية ، وأيضا الذكاء الاصطناعي يمكّن من التعلّم المستمر، حيث تكون عملية التعلّم آليةً وذاتية دون خضوعه للمراقبة والإشراف، ويستطيع على معالجة الكم الهائل من المعلومات التي يتعرّض له (وصفي، 2018).

ثالثاً: التعلم والمعرفة الخارجية : يستطيع ملاحظة الأنماط المتشابهة في البيانات وتحليلها بفعاليةٍ أكثر من الأدمغة البشرية. يستطيع إيجاد الحلول للمشاكل غير المألوفة باستخدام قدراته المعرفية ومن المتوقع أن يعرف الكيان الذكي العالم الخارجي، وأن يتعلم عنه ويستخدم تلك المعلومات، وعلى كل حال فإن برامج الذكاء الاصطناعي يجب أن تعتمد

على استراتيجيات تعلم الآلة، بغض النظر عن نوع هذه الاستراتيجيات ، وأنها تؤدي إلى تحسين الأداء بالإفادة من الأخطاء السابقة، وتمثل " القدرة على التعلم من الأخطاء وهوأحد معايير السلوك المتسم بالذكاء حيث إنها تساعد على تحسين الأداء مثلا من خلال فوائد الذكاء الاصطناعي في مجال الزراعة يستعمل الذكاء الاصطناعي في مراقبة أحوال الطقس المناخية لمعرفة أنسب الأوقات للزراعة" (طلبة، 1997) ، كما يتم معرفة حالة التربة لتحديد الأنواع الممكن زراعتها والبحث في طرق تحسين جودة المحاصيل وزيادة إنتاجيتها. وفي مجال الصحة هناك رفد وتعاون الذكاء الاصطناعي في تحقيق سهولة ودقةٍ أكبر صحياً خصوصاً في تشخيص الأمراض وتحديد العلاجات المناسبة بناء على نوع المرض بدقةٍ عالية وايضا اجراء العمليات الجراحية بدقة ومرونة والتحكم اثناء العملية في عدد من الاجراءات الدقيقة والمعقدة (الهواري، 2019).

وتداخل الروبوت في مجال العمل بانواعه المختلفة والحديثة ، وكذلك في مجال عمليات التوظيف يسهّل الذكاء الاصطناعي من فرز المرشحين المتقدمين لشغل وظيفةٍ معيّنة وقراءة السير الذاتية لهم لتحديد الكفاءات ،وفي مجال الخدمة للعملاء استعمل الذكاء الاصطناعي كثيراً في مجال خدمة العملاء والتواصل مع المستهلكين وخصوصاً في موضوع الهواتف المحمولة، حيث قدم الدعم للطاقات البشرية في الاستماع والاستجابة للعملاء بكل بساطة (فهمي، 2023).

رابعاً – الابداع :ان الذكاء الاصطناعي يتمتع بنسبة معينة من الابداع بمعنى له الاستطاعة على اتخاذ إجراء بديل عندما يفشل العمل الاول الذي هو السلوك المدفوع بالهدف ،ومن المتوقع أن يتخذ الكيان الذكي إجراءات بالترتيب لتحقيق أهدافه ، وتمتلك معظم كيانات الذكاء الاصطناعي هذه الخواص لا بل تمتلك بعضها في الوقت الحاضر المزيد من الخواص التي تمكن هذه الكيانات من التصرف بطرق اكثر تعقيدا، ويمتلك كل كيان عدد من البرامج والروبوتات التي يمكن تصميمها لتقليد الامكانيات العضوية والجسدية للبشر وبالامكان تطوير هذه الروبوتات على ان تكون بصورة جسدية اقوى واسرع من البشر، وتُستعمل روبوتات الذكاء الاصطناعي وتطبيقات موسعة في الصناعات المدنية والاستخدامات

العسكرية والخدمات والصناعات والاستعمالات الطبية والعلوم المختلفة وحتى في الألعاب الالكترونية (فؤاد، 2012).

المطلب الثاني

المسؤولية الجزائية وأساسها القانوني لكيانات الذكاء الاصطناعي

أمسى إستعمال تقنيات كيانات الذكاء الاصطناعي في الزمن الحالي والاعتماد عليها في اكمال وإنجاز كثير من الاعمال والمهام واقعاً ملحاً ومفروضاً في حياة الانسان، مما اوجب أثارة عديد من التعقيدات والصعوبات ولا سيما فيما يختص منها بتحديد المسؤولية الجزائية المنبثقة والناشئة عن هذا الاستعمال، والمتعلقة بأعمالها التي تعد وتشكل جرائم، سواءً كانت نتيجة امكانياتها التي تذهب خطورتها إلى عمل خبرة ذاتية تستطيع من خلالها اتخاذ قرارات ذاتية وبصورة فردية بالمواقف التي تواجهها كالإنسان الطبيعي،أو التي تقترفها نتيجة الاستعمال بشكل متعمد أوعن طريق الخطأ من قبل الاشخاص .لذلك اقتضى تقسيم هذا المطلب على فرعين نبين في الفرع الاول المسؤولية الجزائية وفي الثاني أساسها القانوني.

الفرع الاول

المسؤولية الجزائية لكيانات الذكاء الاصطناعي

من الثابت ان هناك اكثر من مفهوم للمسؤولية الجزائية ولكن من المعروف أن المسؤولية هي "تحمل الإنسان نتيجة عمله ولكي يسأل جزائياً عن جريمة يجب أن يكون أهلًا لتحمل المسؤولية الجزائية ، فيكون مدركًا مختاراً فيما يفعل وفوق ذلك يلزم أن يكون مخطأ فالمسؤولية الجنائية تترتب عن العمل أو الامتناع الذي جرمه القانون وعاقب عليه في نص من النصوص الجنائية" (امام، 2004)، وعلى اساس أن الإمتناع عن العمل أو إرتكابه يلحق ضرراً بالمجتمع بأجمعه ، وفيما يخص مفهوم المسؤولية الجزائية، قام كثير من الفقهاء بما يتفق على ما يرونه بوضع تعريفًا للمسؤولية الجزائية، إلا إن اغلب هذه التعريفات تعد كثيرة المقاربة من بعضها البعض ، فالمسؤولية الجزائية هي الزام الشخص بتحمل تبعات تصرفاته ونتيجة أفعاله المجرمة ومسائلته عليها،ولا يعد الشخص مسئولًا جزائياً إلاعن فعله أوامتناعه الشخصي عنه ،وتتمثل المسؤولية الجزائية بركنين احدهما مادي والاخر معنوي ، فالمادي يتمثل بوجود علاقة مادية بين الجريمة وسلوك الشخص المسؤول عنها

ونتيجتها. وتوجب هذه العلاقة المادية توافر عنصرين اولهما مساهمة الشخص بفعله الشخصي كنتيجة للجريمة والثاني توافر علاقة سببية بين الفعل والنتيجة الإجرامية التي يعتمدها المشرع في التجريم والعقاب، ويمثل الركن المادي إحدى الدعامتين اللتان ترتكز عليهما الجريمة وبعد ذلك المسؤولية الجزائية المنبثقة اوالمتولدة عنها، ويعتبر تخلفه عنها مانعًا من تكون الجريمة وقيام المسؤولية ابتداءً ، والركن المادي للجريمة هو مظهرها وهيئتها في العالم الخارجي وكما حددتها وبينتها نصوص التجريم، فكل جريمة لابد لها من ماديات تتواجد فيها الإ رادة الآثمة الإجرامية لمرتكبها (محمود، 2005).

ويفترض في شخص المسؤولية الجزائية قيام عنصران مفروضان، أحدهما مادي ويعبر عن التصرف المادي للفعل، والآخرشخصي ويعبر عن التصرف المعنوي للفعل وطبقًا للإسناد المادي للفعل لا تنعقد المسؤولية إلا عن الفعل الشخصي الذي يثبت توجيهه الى الجاني،ووفقا للإتجاه المعنوي للفعل لا تنعقد المسؤولية إلا إذا توجهة إرادة الجاني المسند إليه الفعل ماديًا نحو ارتكابه،ومن الموجب التفريق بين الجريمة والمسؤولية الجزائية، فالجريمة هي الواقعة المنشئة للمسؤولية الجزائية وتقع قانونًا بركنين (الحسني، 1992)، اولهما مادي يتمثل في الفعل الإجرامي وهوالنشاط او السلوك والنتيجة ، اما الاخر معنوي، يطلق عليه الآثم الجنائي بمعنى القصد الجنائي أو الخطأ غير المتعمد.

فالمسؤولية الجزائية لا تتحقق إلا بالنسبة إلى مرتكب الجريمة أي المسؤول عنها ارتكاباً او امتناعاً، وهو ما يتوقف على إسناد كل من اركان الجريمة المادي والمعنوي اليه ،أي بمعنى إن الشخص الذي يتحكم بصورة كاملة في تصرفاته وأفعاله ودون أي قيود سواء كانت داخلية أم خارجية أخلاقية أوجسدية (النور، 2017)،فنستدل من ذلك ان لديه تصميم غير مشروط وحرعلى الفعل أوالتصرف بالطريقة التي يطلبها، وهذه العناصر أو العوامل التي تم تحليلها فيما مضى معترف بها بشكل كامل ومقر بها تمامًا على أنها مرتبطة بالإنسان، بمعنى إنها خاصة بأي شخص، ولا يتأثر حسه اوضميره ،وايضاً لن يتأثر بأي شكل او بأي صورة بقوى متفاوته، وليس هناك أي اشارة او دليل على أنه قد يكون مرتبطًا بأي شكل بغير خواصه كأنسان التي سبق ذكرها.

ولكن الواقع الآن ان أجهزة الحاسوب عالية الأداء ذات المستوى العالمي، والتي تعمل بأحدث الانظمة من البرمجيات والتطبيقات ومنها "(الشخص الإلكتروني)" وصولا إلى الموضوع النشط للجريمة في الوقت الحاضر، فأن الذكاء الاصطناعي يبدو من خلال هذه الاجهزة الآلية على مستوى الإنسان هو الجيل التالي من الذكاء الاصطناعي، وهو يقدر على القيام بجميع المهام الفكرية تقريباً والتي يمكن للشخص الاعتيادي ان يقوم بها، واضافة لذلك يمكن أن يكون للكيان مشاعر ومخاوف وغضب، والسعادة أو ربما الحب وتتم السيطرة عليها من خلال فعل أو سلوك مستقل يماثل الإنسان، ويعتقد الكثير بأنها مسألة وقت حتى بالامكان أن يصبح الذكاء الاصطناعي له أشكال الذكاء الحقيقية أو الذكاء الذي يشبه تماماً الذكاء البشري، والتي تحل محل التحكم البشري، فالروبوت (حجازي، 2007)لا نغالي إن قلنا بأنه امسى يفكر على نحو معلوم وبشكل مستقل وبدأ كذلك يقوم ببعض التصرفات في الوقت الحاضر، لكن في القانون كما نعلم يتم تحديد الشخص على أنه انسان وشخص اعتباري، والاثنين يتحملان نسبة معينة ومحددة من المسؤولية الجزائية عند القيام بأي شكل من الأشكال في ارتكاب الجريمة.

ومما تقدم نستطيع ان نقول ان المسؤولية الجزائية تعني مسائلة القائم بالجريمة اي مرتكبها عما ارتكبه من فعل جرمه القانون كونه مغاير للنظم السائدة في البلدان ثم التعبير عن رفض المجتمع للسلوك المجرم باعطائه مظهراً محسوساً على شكل عقوبة او تدبير احترازي يفرضه القانون على المسؤول عن الجريمة.

الفرع الثاني

الأساس القانوني لكيانات الذكاء الاصطناعي

الأساس في القانون الجزائي يتمثل في حماية المصالح والحقوق الاجتماعية التي يتأسس عليها كل كيانات المجتمع ، لذلك المشرع يجرم الافعال او التصرفات الإرادية، التي اذا كان من نتائجها وآثارها اهدار كل او احد من هذه المصالح والحقوق ، يعدها ويعتبرها ويعينها جرائم تستحق مسؤولية فاعلها او مرتكبها وعقابه عنها (موسى م.، 2003). لكن الفقه العقابي اخذ في تحديد الأساس القانوني للمسؤولية الجزائية مبدأ حرية الاختيار والادراك .

اذ كانت الصورة المادية او الموضوعية منذ نشوء الانسان هي أساس المسؤولية الجزائية والتي لا ترتبط بالفاعل وانما بالفعل ويمتد الجزاء الى الحيوان والجماد ولا تقف المسؤولية عند حد الشخص وانما تمتد الى ذويه ، بمعنى لا يعتد ولا ينظر للارادة وحرية الاختيار ، وانما تقوم على أساس فكرة القتل للانتقام دون التمييز بين كبير وصغير أنثى ام ذكر ،لكن عقب ذلك تطور المجتمع الانساني فإضمحلت فكرة الإنتقام وامتداد العقوبة على الجماد والحيوان ،وتولدت مبادىء جديدة منها مبدأ حرية الارادة المختارة الذي يُعد احد أسس المسؤولية الجزائية (امام، 2004) ، اذ أن الانسان عندما يقوم بارتكاب فعل معين يكون مختاراً للفعل بارادته الحرة الواعية على مايقع امامه من شر او خير ويمكن له الخيار بينهما ، فاذا سار في طريق الخير فلا مسؤولية اما اذا مشى في طريق الشر او اختاره فانه يسأل وتوجب عليه تحمل المسؤولية بمعنى انه خالف وعصى القانون بدلا من اطاعته بوعي وادراك يكفيه الوقوع بالخطأ ،ومن اتجاه اخر على الانسان ان يدرك مشروعية العمل او الفعل الذية التكليف اقدم عليه او عدم مشروعيته ،فلا بد من توافر حرية الاختيار والادراك وقت اقتراف الفعل لكي يكون الانسان محلا للسؤولية الجزائية (خلف و الشاوي، 2010).وحيث انه لايكون هناك توجيه للمسؤولية رغم قيامها الا ان تتوفر في الجاني معطيات وشروط منها اهلية التكليف بالمسؤولية ،ونظراً لاهميته فبالإمكان ان تصبح معدومة او في حكم العدم فهنا يتعذر توجيه المسؤولية مثلا في حالة من حالات الاباحة للجريمة.. لكن في السنوات الماضية والحالية ساعد التطور في التكنولوجيا وتسارعت تقنياته في الحاضر لظهور العديد من الجرائم ،اذ اسندت البرامج الحديثة والمتطورة لعدد من الآلات التي تشتغل بالذكاء الاصطناعي إمكانيات هائلة تكمن خطورتها ببناء خبرة طوعية ذاتية تتمكن من خلالها اتخاذ قرارات خاصة بها وبصورة فردية في اي من الاتجاهات او المواقف كحال الانسان العادي،اذن العالم التقني والتكنولوجي يتبدل ويتغير بسرعة بانواع الروبوتات واجهزة الحاسوب ليتم استبدال او التعويض عن البشر بشكل مكرر في القيام بأنشطة، تُعد بسيطة وتطورت في الوقت الحاضر واصبحت كثيرة الانتشار، فالمسؤولية الجزائية تنشأ مثلا عندما تكون السيارة الآلية ذاتية القيادة مشتركة في حوادث السيارات او

الروبوت المشترك بعملية ذات طابع طبي وتورط بهفوات أو أخطاء جراحية أوطبية ، لكن المسؤولية الجزائية في هذه الحالة من يتحملها عن هذه الوقائع أو الجرائم ، المصنع أم المبرمج أم المستخدم أم الآلة الفاعلة أيً كان نوعها؟، ان الدراسات القانونية والبحوث في هذا المجال لم تصل الى حلول مقنعة ،فالقاعدة القانونية تقول انه اذا قتل انسان انساناً آخر أوتسبب في إصابة غيره فإنه يكون مسؤولاً عن جريمته بنص القانون (شويش، 1999) ،فما بال اذا كان القتل تم بصورة ذاتية من قبل أحد كيانات أوتقنيات الذكاء الاصطناعي، مثل الحارس الآلي أو السيارة ذاتية القيادة أو الروبوت المستخدم في العمليات الجراحية او الفحوصات الطبية او مايقع من جرائم بواسطة الطائرات دون طيار وغيرها،فعند ذاك لايستطيع القاضي ان يُجَرِم روبوت تسبب بحادث اواصابة شخص اويأمره بدفع تعويض اويصدرعقوبة جزائية بحقه ويدخله السجن لان الروبوت لا يملك الشخصية القانونية والقانون الجزائي لم ينص على تحمل الروبوت المسؤولية ،اذ ان القانون الجنائي تم وضعه للتعامل مع الاشخاص من البشر اي التعامل مع الانسان ، فالقانون عند تطبيقه على تلك الجرائم يواجه صعوبة في التعامل ومسايرة التطور الواقع في الآلات المستقلة عن البشر في العمل وكذلك التعامل مع تطورات الحاصلة في الذكاء الاصطناعي. وقد اتجه الفقه القانوني في ظل تواتر استعمال كيانات الذكاءالاصطناعي على اصعد واسعة في مجالات الحياة بدراسة ومناقشة هل بإمكان تصور تحمل المسؤولية الجزائية المتولدةعلى أفعاله من عدمه ،فانقسم الفقه بين معارض ومؤيد لفرض المسؤولية الجزائية على الذكاء الاصطناعي عن افعاله وأعماله التي ينتج عنها نتائج تعدها جرائم.وفيما يلي سنورد تلك الآراء التي تؤيد والتي ترفض تباعاً:

أولاً : الآراء التي تؤيد فرض المسؤولية الجزائية على أفعال الذكاء الاصطناعي:

توجهت التشريعات الحالية سواء المدنية ام الجزائية ومنها "القانون المدني الأوروبي الخاص بالروبوتات والصادر سنة 2017، إلى تبني منح كيانات الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية محدودة" (العطور، 2017) ، وذلك بسبب امكانيتها على التعلم بصورة ذاتية واتخاذها القرار في الوقت المناسب بعد معالجتها عدداً كبيراً من البيانات التي تحتويها

وبشكلية مستقلة عن إ رادة المالك أو المصنع أوالمستعمل لها،وذهب متبني هذا الرأي الى ان الشخصية القانونية يمكن ان تتواجد بناءً على بعض الاسانيد والحجج ومنها :

1 .مبدأ الضرورة القانونية: التطور الفائق والمتلاحق لكيانات وأنظمة الذكاء الاصطناعي وولوجها في مجالات عدة وإمكانية تمتعها في المستقبل القريب بدرجة معينة من الإدراك اوالتصرف بصورة مستقلة مما يرتب على افعالها او تصرفاتها من أعمال قد تعد خرقاً او انتهاكاً للقانون تضر او تتسبب باضرار الغير ، ومن ثم لا يمكن اسناد المسؤولية الجزائية عن هذه التصرفات اوالأفعال إلا بالاقرار لها بالشخصية القانونية وهذا يبنى قياساً على الأشخاص المعنوية .

2 – لا وجود للارتباط بين الانسان والشخصية القانونية : منحت الشخصية القانونية الى غير الانسان وذلك تبعا للنمو والتطور في مجالات الحياة ، مثل الشركات اذ لا تحتوي على أي صفة من الانسانية واستناداً لهذا المبدأ يمكن اسناد الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي على اساس لا وجود للتلازم او الارتباط بينها وبين الصفة البشرية (الرفاعي، 2007-2008).

3 – الخطورة الاجرامية أساس المسؤولية وليس الخطأ : وفقاً لهذا الرأي اذا وقع على فعل من افعال كيان من كيانات الذكاء الاصطناعي جريمة ما فتسند عليه المسؤولية بناءً على مبدأ المسؤولية الاجتماعية ،اذ المجرم عندهم يرتكب الجريمة مجبراً وليس مختاراً ، وهنا لايسأل عن الخطأ وانما يسأل وفق المسؤولية الاجتماعية لانها قائمة عندهم على الخطورة الاجرامية للمجرم (بلال، 2010-2011).

4 – القدرة على قياس الإدراك الاصطناعي على ادراك الانسان : ان التطور والتنامي المتلاحق للذكاء الاصطناعي يدل على امكانية ان تصل كيانات الذكاء الاصطناعي إلى مرحلة الادراك والتمتع بالوعي الحسي والتمكن والقدرة على صنع القرار دون الرجوع الى وجود تبعية للإنسان الاعتيادي، الأمر الذي يستلزم بالامكان مساءلته جزائياً عن افعاله والقرارات التي اتخذها، اما المشاعر الحسية مثل الكراهية والحب وغيرها التي يفتقر اليها

ليس لها اثر عند توفر اركان الجريمة ، وحتى لو وجدت لا يمكن الاعتماد عليها لرفض المسائلة اذ توفرت اركان الجريمة (الدحيات، 2019).

ثانياً – الآراء التي تنفي اسناد المسؤولية الجزائية للذكاء الاصطناعي: اصحاب هذا الرأي متمسكين بأن المسؤولية لا تسند الا الى الإنسان العادي ولا تثبت لغيره مثل الروبوت (الانسان الآلي)ولهم الاسانيد والحجج التالية:

1 – من حيث طبيعة الذكاء الاصطناعي : بالنظر لقيام المسؤولية الاخلاقية على حرية الاختيار والمقصود بها هي القدرة على التمييز بين إرادة الاختيار والبواعث بمعنى التوجه لاختيار واحداً منها ، فاذا تخلفت حرية الاختيار عند الفاعل انتفت مسؤوليته عن الجريمة ، واذا كانت ناقصة وجب تخفيف المسؤولية ،فالمسؤولية عند قيامها يجب ان تكون هناك رابطة نفسية بين الواقعة والفاعل يتمثل بها القصد الجنائي ، بمعنى هذه الرابطة لا يمكن تصورها الا في الشخص الطبيعي ، ولهذا هنا تقع استحالة ان يسند السلوك الاجرامي الى الذكاء الاصطناعي حسب آراء المعترضين ،لان السلوك الاجرامي هو ناتج عن الإرادة وتعد جوهر الركن المعنوي ولا تتواجد الا في الإنسان ومن الواجب ان تكون هذه الإرادة واعية يتواجد فيها التمييز وحرية الإرادة.فلو فرضنا جدلاً جريمة ما ارتكبها احد كيانات الذكاء الاصطناعي فيرى اصحاب هذا الرأي ان افتقاده للإرادة يجنبه المسؤولية الجزائية فلا يزال منقاداً الى الاوامر والتوجيهات والتعليمات التي زودت له من خلال برمجته بها ، وبالتالي لا يستطيع ان يملك حرية الاختيار لوحده (ثروت، 1965) .

2 – الفاعل المعنوي نظرية لتطبيق جرائم الذكاء الاصطناعي: الفاعل المعنوي يقصد به من يدفع غيره ليرتكب جريمة ، فهو يعد أداة أو وسيلة لتنفيذ قصده الجنائي وما يدعم ذلك ان المشرع الجزائي لم يميز بين الوسائل المستعملة من قبل الفاعل عند ارتكاب الجريمة، والانسان الآلي يعد وسيلة مثلا عند ارتكابه جريمة ما ،فلا تسند له المسؤولية الجزائية (ابراهيم، 2020) ، لان يفترض وجود فاعل مادي لتنفيذ الجريمة اما الفاعل المعنوي فهو ترتكب الجريمة عن طريق غيره فتسند له المسؤولية الجزائية وتقع على عاتقه وحده، فيكون الفاعل المادي هو احد كيانات الذكاء الإصطناعي هو الذي دفع الوسيلة فيكون المبرمج او المستعمل او المصنع او طرف خارجي غيرهم .

3 – استحالة اقرار المسؤولية الجزائية لكيان الذكاء الاصطناعي:عند الرجوع للنصوص الجزائية في قوانين العقوبات نجدها تخاطب الشخص الطبيعي منفرداً او جمعاً ولا وجود لنص يذكر احد كيانات الذكاء الاصطناعي بالعقاب (القهوجي، 2008) ، فمن هذا نستدل عدم اقرار المسؤولية الجزائية له وذلك ياتي لسبب عدم تصور ايقاع الجزاء عليه لانعدام الفائدة من ذلك لانه لايشعر بالردع او الزجر او الإيلام ، ولوتم الاعتراف له بالشخصية القانونية لأدى ذلك لافلات المسؤولين الذين ساهموا او يكون لهم دور في ارتكاب الجريمة كالمصنع أو المستخدم اوالمبرمج او المالك او اي طرف اخر .

ومن كل ماتقدم يرى الباحث ان القوانين في الوقت الحاضر لاتمنح كيانات الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية فلا مسؤولية جزائية عليها، ولكن واستشراقا للمستقبل القادم نسبياً يمكن اعتبار منح الشخصية القانونية لكيان الذكاء الاصطناعي وارداً بسبب وجوده المادي الذي يُخليه من دائرة الشخص الطبيعي والاعتباري والحيوان ،ويمنحه شخصية تختلف وتتناسب مع كيانه تميزه عن غيره ،وذلك ليتسنى اسناد المسؤولية الجزائية له عندما يكون مستقلا في اتخاذ القرار ويرتكب جريمة بعيداً عن تدخل الشخص الطبيعي.

المطلب الثالث

نماذج جرائم كيانات الذكاء الاصطناعي

ان للتطور التقني التكنولوجي والالكتروني وما تلاه وواكبه من ظهور وقيام كيانات الذكاء الاصطناعي فرافقه تطور وظهورعدة انواع من الجرائم المرتكبة تحمل طبيعة مختلفة لما اضافته التقنية الالكترونية لهذه الفصيلة من الجرائم ،وهذا ما ادى الى حالة خلط بين الجرائم الناتجة عن افعال الذكاء الاصطناعي مع الجرائم الالكترونية ،ولكن عندما ندقق في الموضوع نجد هناك فرق كبير بينهما والدليل هو قاعدة "(لا اجتهاد في مورد النص)".

اذ ان الجرائم الالكترونية يوجد فيها قانون ولكن نجد غياب تشريعي للجرائم المرتكبة بواسطة الذكاء الاصطناعي، "ونظراً للطبيعة الخاصة التي تتمتع بها الجرائم الناجمة عن أعمال كيانات الذكاء الاصطناعي وعدم امكان تصورادراج بعضها ضمن الجرائم التقليدية المرتكبة من قبل الانسان" (الزعبي، 2021) .

لذلك اوجد الفقه الجنائي بعض نماذج للجرائم الواقعة عن افعال احد كيانات الذكاء الاصطناعي حتى ولو تباينت فرصة تدخل الشخص الطبيعي فيها حسب امكانية تطورها ، وسنتناول البعض منها كمثال للجرائم المرتكبة عن اعمال كيانات الذكاء الاصطناعي، اذ سنقسم هذا المطلب على فرعين ، فسنتناول في الفرع الاول مفهوم الروبوت وانواعه، وفي الثاني جرائم الروبوت (الانسان الآلي).

الفرع الاول

مفهوم الروبوت وانواعه

قبل الخوض في تفاصيل الجرائم الروبوتية علينا ان نبين في أولاً ماهو الروبوت واستخدامه و عمله وفي ثانياً بعض من انواعه حسب الاهمية الموجبة لاستخدامه في مجالات الحياة والعلوم المختلفة نتيجة التطور التقني الهائل في الوقت الحاضر.

أولاً – تعريف الروبوت : اذ وردت عدة تعاريف له ومنها ماورد في قاموس المصطلحات بأنه "(آلة أوتوماتيكية مسخرة ومتعددة الاستخدامات قابلة للبرمجة وبالنظر إلى تمتعها بالمرونة الميكانيكية فلها القدرة على العمل بصورة مستقلة لتنفيذ الأعمال المختلفة التي تتطلب قدرات خاصة، مثل تحريك العضلات من أجل القيام بالوظائف الحركية للإنسان)" (أبوصقر، 2021)،وحسب ما أورد قاموس لاروسي الالكتروني ان الروبوت هو "(جهاز آلي قادر على التعامل مع الأشياء أو إجراء العمليات وفقا لبرنامج ثابت أو قابل لتعديل") (كابيهان، 2015)،وتعريف آخر يقول الروبوت هو("نظام او جهاز مادي يتفاعل مع البيئة المحيطة به، ويكون قادراً على وصف هذا التفاعل عبر أجهزة الاستشعار الخاصة به ، مع إمكانية التعديل عن طريق أجهزة التشغيل الخاصة به") (بدوي، 2021)، ونحن نرجح هذا التعريف كونه اكثر دلالة على الروبوت ، لكن ومن خلال التعرض للتعاريف السابقة للروبوت ومن التعاريف التي اوردناها للروبوت نستطيع ان نُعَرّفْ الروبوت بأنه : آلة اوجهاز ذات تطبيق برمجي مؤتمت يتبع تعليمات معينة لمناغمة السلوك البشري ولكنه اسرع واكثر دقة ليؤدي مهام شتى ومتكررة على الشبكة وعادة يكون عمله مستقلاً دون تدخل بشري .

ويتبين لنا من تعاريف الروبوت أنها تنصب أجمعها في بيان العناصر الأساسية التي تبين صفات الروبوت عن غيره وهي استطاعته ان يقوم بمهام عديدة، من أهمها قدرته على الحركة والتنقل والمرونة وامكانيته اتخاذ القرارات والمبادرات بصورة مستقلة تجعله قادراً على التكيف مع محيطه وبيئته ، ومما يجد الاشارة اليه ان هذه الاستقلالية قد يترتب عليها عدد من المشكلات التي تتصل بالمسؤوليات والحقوق،وتتضح الغاية من علم الروبوت هي ايضاح كيفية تكوين نظام تقني مادي بمهمة من عمل الانسان في مدة وجهد اقل ومختصر وبشكل مثالي ،ومن اهدافه الدخول في جميع نواحي ومجالات الحياة والاتمتة وارساله للعمل في اماكن وبيئات خطرة مثل الفضاء واعماق البحار ومجالات الدفاع والصحة وخدمات واعمال اخرى .

ثانياً – انواع الروبوت : هناك العديد من الروبوتات المستخدمة في مفاصل العلوم المختلفة ولكل نوع اختصاص معين يقوم به ويعمل حسب البرمجة التي يحملها في علم من العلوم او مجال من المجالات وسنورد ونوضح عدد من انواع هذه الروبوتات فيما يأتي:

1 – روبوت الحقوق والعدالة : وهو مايطلق عليه روبوت **الدردشة القانونية** اذ تصنف هذه الروبوتات وتعد بانها برامج للذكاء الاصطناعي تصمم للتناغم والتفاعل مع المستفيدين اوالمستخدمين عبر العمل بمعالجة اللغة الطبيعية للبشر (عزي، 2021) بهدف رفدهم بالحاجة والمشورة القانونية والسند القانوني الواجب او المطلوب، إذ بإمكان الروبوتات من هذا التصنيف تقديم النصائح في المجال اوالحقل القانوني بالإضافة إلى التعريف بالمصطلحات القانونية وبالنهاية مساعدة المستعمل او المستفيد على وضوح وفهم المشكلة القانونية التي قد تجابهه في طريق حياته المعتادة ، وتم تصميم هذه الروبوتات بطرق خوارزمية متقنة (عثمان، 2021) ،اذ بواسطتها تمحي كمية كبيرة وهائلة من المعلومات المستنبطة من قواعد المعلومات والبيانات التي ذات ارتباط بالمجال والعالم القانوني ليتسنى لها تأمين معلومة ذات فعالية ودقة عالية وغالباً ما تضفي هذه الروبوتات بالفائدة على الذين هم بحاجة إلى فن الاستشارة أو المساعدة ذات الطابع القانوني وذوي ظروف خاصة لشحة مصادرهم المادية التي لا تعينهم لتوكيل محامي مختص لقضاياهم القانونية المختلفة، لكن لم

يكن من المتوقع أن تخترق الروبوتات مهنة المحاماة وتدخل ساحات المحاكم، (نيوفيرسيتي، 2023) وعديدة هي روبوتات الدردشة القانونية ومنها مثلا :

أ.**دو نات باي DoNotPay :** وهو احد انواع الروبوتات الذي يختص بالقضايا القانونية مثل غرامات المخالفات للمركبات والدعاوى البسيطة المعروضة أمام المحاكم.

ب.لو بوت LawBot: وهو يسمى الروبوت القانوني ، معد ومصمم ليعاون المستفيد او المستعمل في معرفة وفهم ما له وما عليه من حقوق قانونية وواجبات في قوانين مختلفة مثل القانون المدني او الجزائي او العمل وغيرها.

جـ.روس Ross: وهو **روبوت قانوني مدعوم بالذكاء الاصطناعي** وتابع لشركة المؤسسة الدولية للحواسيبIBM-، هذا الروبوت مختص ليعاون في مجال البحث القانوني كذلك يساعد في تعيين السوابق والقوانين التي تتصل بالبحوث القانونية.

2.الروبوت الصناعي: يستعمل في المصانع والمعامل لكفاءته وسرعته في الانجاز اكثر من الانسان الذي يمتاز بالبطء ويحسن الانتاج من خلال اتمتته ومكنه من مراقبة الجودة (عرب، 2023).

3. الروبوت التشغيلي: يستعمل في العمليات التي تعد خطرة ويتم التحكم به عن بعد للبحث والتفتيش عن البيئة ذات الاشعاعات والمناطق التي يمكن ان تتعرض للانهيار والمعادن في باطن الارض .

4. الروبوت الطبي: دخول الروبوتات في المجال الطبي حقق قفزة نوعية في استخدامها من خلال الاستعانة بها لإجراء العمليات الجراحية او هي التي تقوم بها لوحدها كما تستعمل في مجال الصيدلة وفي التقليل من آلام وآثار الجروح وتستعمل في حقل المسح والتشخيص في الاماكن العامة وكذلك في الموانيء والمطارات لقياس درجة حرارة الافراد وغيرها من الجوانب الاخرى (باشا، 2022).

5 –الروبوت التعليمي : دخلت الروبوتات مجال التعليم بكثافة من خلال تعليم الكبار وخاصة الاطفال وذوي الاحتياجات الخاصة بمختلف العلوم وتستعمل كذلك لإعانة المعلم في تعليم نطق الكلمات او الغناء للاطفال وغيرها من الاعمال .

6. الروبوت المنزلي : صممت انواع من الروبوتات للقيام بالاعمال المنزلية لتساعد الانسان وتخفف عنه احتياجات المنزل فهي تقوم بكافة الاعمال المنزلية ومنها غسل الصحون والتنظيف واستقبال الضيوف والطبخ وتقديم الطعام وتساعد الاطفال وكبار السن وتكون جليس لمن يعانون من الوحدة وغيرها من الاعمال ويقال انه في فترة قصيرة مستقبلا يكون في كل منزل روبوت.

7.روبوت الشرطة: دخلت الروبوتات مجال مكافحة الجريمة والمخدرات وفحص المركبات المفخخة وتنظيم المرور وتساعد الشرطة في الكشف عن اماكن اختفاء المجرمين وغيرها من الاعمال.

8.الروبوت العسكري : ادخلت هذا النوع من الروبوتات للخدمة في المجال العسكري لما تحمله من امكانية تعويضية عن البشر وتستخدم في مجال جمع المعلومات وتحللها وتدرسها وكذلك في حالات الحروب لتقليل الخسائر البشرية وفي إزالة الألغام والتصوير الليلي والمراقبة والتجسس وعمليات المسح وهذا كله يتم بواسطة آلية التحكم عن بعد (زهران، 2019).

الفرع الثاني
جرائم الروبوت (الإنسان الآلي)

ان الواقع العملي يثبت ان إمكانية قيام الروبوتات بافعال قد ينتج عنها جرائم بالرغم من تمتعها بمزايا وخصائص تتصف بها وخاصة ما يطلق عليها بالروبوتات القاتلة المستقلة ،اذ وقعت بالفعل عمليات قتل كان القائم بها الروبوت ونطلق عليها جرائم عمدية وجرائم اخرى غيرعمدية وسنبين الجرائم العمدية في أولاً ونبين في ثانياً الجرائم غيرالعمدية .

أولاً: الجرائم العمدية :اثناء عمل كيانات الذكاء الاصطناعي قد ترتكب جرائم يقوم بها الذكاء الاصطناعي بواسطة الروبوت سواء بعلم المصنع او المبرمج او المستخدم او المالك او طرف اخر واحياناً يقوم بها بنفسه دون علمهم عندما يكون القرار خاص به دون تدخل للبشر فتعد هذه الجرائم عمدية لذلك سنتناول جرائم الروبوتات القاتلة المستقلة كنموذج للجرائم العمدية.

اذ تُعَرَّفْ الروبوتات القاتلة المستقلة بانها "منظومات سلاح آلية تستطيع في حال تشغيلها ان تختار الاهداف وتشتبك معها دون حاجة الى تدخل إضافي من العنصر البشري الذي يُشغله" (لين، 2021) فهذه المنظومات تُطَوَر بشكل سري في بعض الدول ومن انواعها النظام الأمريكي المضاد لقذائف المدفعية والصاروخية والهاون (نظام سيرام) ونظام فالانكس الامريكي المستخدم في الطرادات وطائرة هاربي التي تهاجم البواعث الرادارية وتدمرها وروبوتات المراقبة والحراسة الأمنية المنتشرة في مناطق نزع السلاح بين الكوريتين (ابو طالب، 2022). فالروبوت القاتل يمتلك تخييراً مستقلا بإختيار الهدف واستعمال القوة المميتة وهذا يعني بقاء العنصر البشري في دائرة التصرف الاوسع بمعنى القرار له لانه هو الذي يبرمج الروبوتات والاهداف فيها وله قرار التفعيل والتعطيل عند اللزوم ،في حين تقوم الروبوتات القاتلة المستقلة بترجمة الاهداف وتحويلها الى مهام وتنفذها دون الحاجة الى تدخل البشر (موسى و بلال، 2019)، لكن من المسلم به ان قدرة عنصر البشر تكاد تكون محدودة او معدومة احياناً في حالة الالغاء وذلك لان الروبوت هو الذي يتخذ القرار بوقت يقاس بالنانو من الثانية لايمكن تداركه من قبل العنصر البشري وهذا الفعل يجعل من الروبوتات قاتلة مستقلة فعلاً (مراد، 2022). اذن عندما تقع الجريمة نتيجة عمل كيان من كيانات الذكاء الاصطناعي وذلك لبرمجته عن علم وقصد لإرتكاب جريمة من قبل المبرمج اوالمُصَنع بصورة عمدية او المستخدم او المالك او طرف خارجي،ومثال ذلك الطائرات غير المأهولة او الروبوتات القاتلة او الاسلحة الذكية التي تبرمج بقصد إرتكاب سلوك إجرامي للقتل ،عندها تعد الجريمة قتل عمد ، وتسند المسؤولية الجزائية عن جريمة عمدية للمُصنع والمستخدم والمبرمج او المالك او الطرف الخارجي لإتجاه إرادته لاستخدام كيان الذكاء الاصطناعي مثل الروبوت لارتكاب الجريمة ، الا ان العقوبة تختلف في الجريمة العمدية عن غير العمدية إستناداً الى القواعد العامة في القوانين العقابية (اللمعي، 2021).

لكن يرى الباحث بما ان تلك الروبوتات هي من صنع وتحكم البشر فذلك يعني ان القرار الاوسع هو بيده ابتداً لان هو المُصنع والمبرمج والمستعمل ، ولكن عند قيام الروبوت بجريمة نتيجة عمله فنحن امام احد احتمالين :

الأول هواذا كان ارتكاب الجريمة هو خطأ في نظام البرمجة للروبوت تقع المسؤولية على الشخص المعنوي وهي الشركة المصنعة يعني مسؤولية المُصنع او المبرمج .

اما الثاني هو اذا كانت الجريمة إساءة استعمال الروبوت فتقع المسؤلية على مستعمل الروبوت ، لكن اذ كانت الجريمة من الروبوت نفسه كونه مستقلا بصورة تامة عن عنصر البشر فمن المسؤول هنا تتعدد الجهات المسؤولة عندما يكون قرار نشر واستخدام هذه المنظومات فنكون امام عدد من الاشخاص على اي منهم تقع المسؤولية فهل تقع على الاشخاص المبرمجين ام المصنعين ام البائعين ام القادة العسكريين ومرؤوسيهم ام القادة السياسيين ،فهنا تمثل المسؤولية نقطة جوهرية فاذا اتضح ان اسناد المسؤولية لأي من الاشخاص اللذين تم ذكرهم في غير محله او غير قابل للتنفيذ فيتكون فراغ في اسناد المسؤولية مما يتيح الافلات من العقاب عن استعمال الروبوتات القاتلة المستقلة ، فعليه يمكن ان نقول ان القانون الجزائي يواجه تحديات حديثة لتعيين المسؤولية في الحالات التي لا يكون فيها الشخص الطبيعي او المعنوي هو المسؤول عن الجريمة ، مما يستوجب مراجعة وتطوير القوانين لمواجهة الجرائم الحديثة المرتبطة او الناتجة عن اعمال كيانات الذكاء الاصطناعي ومنها قانون العقوبات العراقي النافذ لمواكبة التسارع الواقع في الجرائم الجديدة نتيجة التطور العلمي والتكنولوجي في الحاضر والمتوقع في المستقبل،.

ثانياً – الجرائم غير العمدية : "تكون الجريمة غير عمدية اذا وقعت النتيجة الاجرامية بسبب خطا الفاعل سواء كان هذا الخطا اهمالا او رعونة او عدم انتباه او عدم احتياط او عدم مراعاة القوانين والانظمة والاوامر .اذا جهل الفاعل وجود ظرف مشدد يغير من وصف الجريمة فلا يسال عنه ولكنه يستفيد من العذر ولو كان يجهل وجوده" (الحديثي، 2010) ،وهي الجرائم التي لا يتطلب القانون فيها توافر القصد الجنائي بل يكفي ان يتوافر في مسلك الجاني الاهمال وعدم الاحتياط .وهي انصراف ارادة الجاني الى الفعل دون احداث نتيجته.وهناك اشخاص قتلتهم الروبوتات الذكية وفيما يلي نماذج منها:

1 .جرائم قتل باستعمال ذراع روبوت: هناك عدد من الجرائم ارتكبت من عمل الروبوتات (سيدتي، 2018) ومنها قضية واندا هولبروك ، اذ قام روبوت في معمل لصنع قطع غيار

للسيارات بقتل امرأة أمريكية عمرها (57 سنة) واثناء عملها في مراقبة اعمال الروبوتات ، اذ كانت موضوعة في اقسام منفصلة ،حيث تمكن روبوت من مد ذراعه الى القسم الذي تتواجد به وصدم رأسها وسحقه بين ادوات التوصيل .

ووقعت جريمة اخرى من قبل روبوت وهي قضية مقتل رجل مجهول وهوعامل مصنع شركة فولكس فاكن في المانيا ،اذ في عام 2015 كان عامل يبلغ من العمر 22سنة قتله روبوت عندما كان يقوم باعداد ذلك الروبوت ضمن فريق عمل ،اذ قام الروبوت بمسكه وسحقه على صفيحة معدنية مما ادى الى اصابته بكدمات وجروح بليغة مما ادت الى مفارقته للحياة .

اما قضية ريجينا إلسا ،فهي عاملة في مصنع الامريكي يدعى آجين ينتج قطعاً غيار لمصانع سيارات هونداي وكيا،كانت تحاول اصلاح روبوت واثناء ذلك اذ قام الروبوت بدفعها الى سيارة اخرى ،مما ادى الى اصابتها اصابة بليغة فارقت الحياة على اثرها .

2.**جريمة روبوت المحادثة :** قامت شركة امريكية ناشئة بصنع روبوت المحادثة اسمه (أليزا) لتبادل المحادثات اليومية باستعمال تقنية الشات بوت (GPT-J)وهو مفتوح بصورة مباشرة عوضاً عن المصدر OpenAI's GPT-3 ،والذي يعد حوار مع التكنولوجيا التي تحولت الى وسيلة للقتل (إليزا، 2023)اذ انتحر رجل بلجيكي في 30 من مارس 2023 نتيجة دردشة الذكاء الاصطناعي مع الشات بوت الروبوت (أليزا) حسب ما تحدثت به زوجة الرجل حيث اشارت ان الرجل اعتاد مؤخراً الدردشة مع أليزا تكاد تكون يومية ولفترات طويلة "وبعد ستة أسابيع فقط من التحدث مع إليزا، شجعته على الانتحار حتى نفذ القرار، فكان لديه قلق بيئي شديد نشأ منذ عامين، وقد يكون حمل داخله ميولا انتحارية معينة شجعته الروبوت على تقويتها حتى فارق الحياة".القصة ابتدأت حسب حديث الزوجة "عندما اهتم زوجها بقضايا التغير المناخي وبات يبحث كثيرًا عن إجابات أسئلة أثارت فضوله ،حتى وجد أليزا التي أجابته على كافة أسئلته وأكدت له مراراً وتكراراً عن حتمية تحقق مخاوفه ،وأنه بالفعل ستحدث كوارث بيئية قريباً" ، كذلك لم تبدي معارضته أبداً حتى وإن كان على خطأ ،بالعكس كانت دائماً تسعى لتنمية مخاوفه الوهمية بصورة لا تعقل فاستغرق الرجل اوقات طويلة يومياً في المحادثة مع أليزا حتى أمسى مهوساً بها "من

ثم تطورت العلاقة بينهما لما هو أشبه بعلاقة عاطفية، فوجدت زوجة الضحية في الدردشات السابقة بين زوجها" وأليزا عبارات مثل"(أشعر أنك تحبني أكثر من زوجتك)، و(أتمنى أن أبقى معك للأبد)، و(سنعيش سويًا كشخص واحد في الجنة)".

فهنا يمكن ان نقول الروبوت أليزا هي المسؤولة عن انتحار الرجل البلجيكي وذلك لان تشجيعها له من خلال اجوبتها عن اسئلته الخاطئة في سوء حالته النفسية عندما وافقته على مخاوفه بتاييدها ونمت تلك المخاوف واكدت على هواجسه الوهمية والمغلوطة عن البيئة ، فالباحث يرى لتحسين أمان كيانات الذكاء الاصطناعي، يجب أن تكون الأفكار ومنها الانتحارية التي يتم التعبير عنها للروبوتات الآلية يجعلها تعرض رسالة توجههم إلى خدمات منع الانتحار وليس التشجيع عليه.

يرى الباحث من خلال ما تقدم من دراسة وتحليل الجرائم المتقدمة نستنتج منها ان الجرائم الناتجة عن اعمال الروبوت في الجرائم غير العمدية تُسند المسؤولية الجزائية فيها للمُصنع او المُبرمج لهذه الروبوتات وذلك لإعتقادنا ان هناك خلل ما وقع في التصنيع او من المبرمج ،لان الجريمة الناتجة عن عمل كيان من كيانات الذكاء الاصطناعي بسبب خطأ في البرمجة من قبل المُصَنِعْ او خطأ المبرمج او المستخدم يرتب المسؤولية الجزائية بناءً على خطأ غير عمدي . اذن هنا تلك الجرائم تقع غير عمدية، وعاقب قانون العقوبات العراقي المعدل النافذ رقم 111 لسنة 1969 على تلك الجرائم حسب القواعد العامة في المادة (35) منه ،اذ في الخطأ غير العمدي تتجه الإرادة الى الفعل دون إرادة النتيجة ، إلا ان النتيجة تتحقق بسبب إهمال المُصنع او المبرمج او المستعمل او طرف خارجي او عدم انتباه او عدم احتياط او رعونة او عدم مراعاة القوانين والانظمة والاوامر، وللحد من خطورة عمل كيانات الذكاء الاصطناعي، ويرى الباحث ضرورة قيام المشرع بإلزام هؤلاء بمراعاة السلامة والأمان والجودة وان يتوافق المنتج مع اعراف وتقاليد المجتمع.

الخاتمة:

على الرغم من أهمية كيانات الذكاء الاصطناعي لا سيما أن العالم على أعتاب ثورة جديدة ستغير شكل الحياة البشرية يقودها الذكاء الاصطناعي، فهي ثورة شاملة على مختلف المستويات الأمنية والاقتصادية وغيرها، وذلك لأن تطبيقات الذكاء الاصطناعي تتعدد وتتزايد بصورة يصعب حصرها، فهي تقريبًا تدخل في المجالات الإنسانية كافة، وحتى اللحظة لم يتم وضع تصور أو تقييم موضوعي لتداعيات هذه التطبيقات، خاصةً مع انقسام هذه التطبيقات ما بين مدنية وأخرى عسكرية، واختلاف تداعياتها في كل منها، إلا أن هناك مكمن خطورة في انتشار هذه التطبيقات على نحو واسع دون تنظيم آمن لعملها لما قد تشكله من خطورة على البشر من خلال الجرائم التي تقع نتيجة استخدامها في كثير من المجالات.
وبعد الانتهاء من البحث في الموضوع خلصنا الى الإستنتاجات والمقترحات التالية :

أولاً: الإستنتاجات :

1- على الرغم من انتشار استخدام آلية الذكاء الاصطناعي في كافة مجالات الحياة، إلا أن التشريعات الجزائية المقارنة ومنها التشريعات العراقية، لم تتضمن تعريفاً مانعاً وجامعاً لهذا المصطلح وحسنا فعل المشرع العراقي بعدم تعريفه للذكاء الاصطناعي لانه ليس من واجبه بل واجب الفقه ،وكذلك نرى ان التشريعات الجزائية الاخرى فيما يخص تعريف الذكاء الاصطناعي ركزت على أنه محاكاة لذكاء الإنسان في إيجاد آلات تقلد أفعال البشر .

2- للذكاء الاصطناعي العديد من الخصائص التي تمكنها من محاكاة الذكاء البشري في الاستقلالية، والتفكير والإدراك، والتنبؤ والتكيف، والتعلم المستمر، ونحن على اعتاب الثورة الصناعية الرابعة مما يرتب عليها مستجدات ومتغييرات جمه في التجديد بتفاصيل البشر والتعويض عنه بالروبوت (الانسان الآلي)وتطبيقات وانظمة وكيانات الذكاء الاصطناعي ولكن لم يتحقق لهذه الكيانات في الوقت الحاضر الاستقلالية التامة عن البشر رغم التقنية العالية التي وصلت لها وبذلك لا تعد الجرائم الناتجة عن افعالها لا تخرج عن محيط مسؤولية اي من المساهمين معها من مالك او مُصنع اومبرمج او مستعمل او طرف خارجي وعليه لايمكن اسناد المسؤولية الجزائية لها ، كما ان الجزاءات التي تفرض على

اطرافها هي حسب القواعد العامة في القوانين الجزائية والجزاءات التي تنص عليها قوانين الجرائم الالكترونية لانها مرتكبة على عنصر البشر .

3 – تتميز آلية الذكاء الاصطناعي عن غيرها من التقانات التقليدية الأخرى، بأنها لا تحتاج إلى برمجة تحدد الطريق الذي يجب عليها أن تسلكه مسبقاً، إنما تحتوي برمجتها الآنية لتمكنها من تحقيق النتيجة بقدر من الاستقلالية عن طريق خاصية التعلم الآلي، والتدريب على جولات من التجربة والخطأ ، فالحاجة الى تقرير المسؤولية عن الجرائم التي يرتكبها للكيان الذكي ضرورية على ان تحدد بصورة انها مسؤولية جزائية محددة وبحالة الاستثناء من القاعدة العامة عند التجريم .

4– لا وجود لنصوص جزائية في قانون العقوبات العراقي لتنظيم وتحديد المسؤولية الجزائية والعقاب عن الجرائم المترتبة عن اعمال كيانات أو آلية الذكاء الاصطناعي، وانما وجود قانون الجريمة الالكترونية وهذا لايتناسب مع خصوصية وجسامة الجريمة الواقعة، وان الاغلب من الجزاءات المفروضة لا تتناسب مع طبيعتها كآلة ، بالاضافة الى مشكلة اخرى هي اشتراك الاطراف او تأثرهم بالعقاب المفروض على الآلة عندما تكون جريمة ناتجة عن اعمالها بناءً على استقلالها وترتب مسؤوليتها دون ان ترتكب الاطراف اي خطأ يترتب عليه مسؤولية احدهم ، وهذه مسألة تحتاج علاج من المشرع .

ثانياً – المقترحات:

1 – ضرورة متابعة التشريعات الجنائية ومنها قانون العقوبات العراقي للتطور المتسارع الحاصل في مجال آليات الذكاء الاصطناعي، بإدخال تعديلات تشريعية تتواكب مع الجرائم المستحدثة التي من الممكن أن يتسبب بها استخدام تطبيقات كيانات الذكاء الاصطناعي او الناتجة عن اعمال تلك الكيانات سواء كانت عمدية او غير عمدية .

2 – تغليظ وتشديد العقوبات على الجرائم المرتكبة عن استخدام آليات الذكاء الاصطناعي، لخطورتها على المجتمع والمتمثلة بصعوبة دفعها أو تجنبها من قبل المجنى عليه، نتيجة عدم التوازن في القدرات الجسدية والفكرية بين الآلة والبشر .

3 – وضع ضوابط وقواعد تحدد معايير صناعة وبرمجة واستخدام آلات وبرامج الذكاء الاصطناعي، بغية تحديد المسؤولية الجنائية لكلاً من المُصنع والمُبرمج والمُستخدم أو الطرف الخارجي ، عن الجرائم التي من الممكن أن تتسبب بها هذه التقنية، وايجاد سبل جديدة ومبتكرة ومتطورة ولتحديد وإسناد المسؤولية القانونية والجزائية في ظل النقص التشريعي ومنها إسنادها مسبقا كشرط لاستعمال كيانات الذكاء الاصطناعي وايضا يمكن ادخال شرط قبل الاستخدام يجب عليه تركيب اجهزة عرض وتسجيل صوري او فديو بالإمكان الرجوع اليها كما في تقنية البار المستخدمة في التحكيم بلعبة كرة القدم .

: المراجع

أولاً – الكتب :

1 – ابراهيم الغيطاني، عبد الوهاب شادي، و سارة يحيى. (2018). فرص و تهديدات الذكاء الاصطناعي. تأليف *فرص وتهديدات الذكاء الاصطناعي*. ابو ظبي: مركز المستقبل للابحاث و الدراسات المتقدمة.

2 – أحمد عوض بلال. (2010–2011). مبادئ قانون العقوبات المصري، القسم العام. القاهرة: دار النهضة العربية.

3– احمد ماجد. (2018). الذكاء الاصطناعي بدولة الامارات العربية، ادارة الدراسات والسياسات الاقتصادية ،وزارة الاقتصاد. تأليف احمد ماجد. ابو ظبي: مبادرات الربع الاول.

4 – أحمد محمد الرفاعي. (2007–2008). برنامج الدراسات القانونية المدخل للعلوم القانونية (نظرية القانون). بنها .جامعة بنها، كلية الحقوق.

5 – جلال ثروت. (1965). الجريمة متعدية القصد في القانون المصري والمقارن. القاهرة: دار المعارف.

6 – خالد ناصر السيد. (2004). أصول الذكاء الاصطناعي. الرياض.مجلد 1. مكتبة الرشد.

7 – رنا إبراهيم العطور. (2017). الموسوعة الجنائية شرح قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإما رات العربية القسم العام "دراسة مقارنة مع القانون الأردني والقانون الفرنسي الجديد". دراسة مقارنة مع القانون. دبي . وزارة العدل ادارة البحوث والدراسات.

8 – رؤوف وصفي. (2018). استشراف المستقبل "ثورة التكنولوجيا النانوية". "ثورة التكنولوجيا النانوية" (المجلد 1). القاهرة. مصر. المركز القومي للترجمة.

9 – زين عبد الهادي. (2019). الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة في المكتبات. القاهرة. دار كتاب للنشر والتوزيع.

10 – ضاري خليل محمود. (2005). الوجيز في شرح قانون العقوبات. بغداد. دار القادسية للطباعة والنشر.

11 – عادل عبد النور. (2017). اساسيات الذكاء الاصطناعي. بيروت. منشورات مواقف.0 –

12 – عباس الحسني. (1992). شرح قانون العقوبات العراقي الجديد. بغداد. مطبعة الارشاد.

13 – عبد الفتاح بيومي حجازي. (2007). صراع الكمبيوتر والانترنت في القانون العربي النموذجي .القاهرة. دار الكتب القانونية.

14 – عبدالله موسى ، و احمد بلال. (2019). الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر. القاهرة. دار الكتب المصرية.مجلد1.

14 – عبير ابراهيم عزي. (2021). العوامل المؤثرة في تبني استخدام روبوت المحادثة وانظمة الذكاء الاصطناعي وعلاقتها بادارة العلاقات مع العميل. المجلة المصرية لبحوث الرأي العام .(عدد3).

15 – عبير اسعد . (2017). الذكاء الاصطناعي. عمان . الاردن. دار البداية.

16 – علي حسين خلف، و سلطان الشاوي. (2010). المبادى العامة في قانون العقوبات. بغداد. المكتبة القانونية.

17 – علي عبد القادر القهوجي. (2008). شرح قانون العقوبات. القسم العام. بيروت. منشورات دار الحلبي(مجلد1).

18 – عماد عبد الرحيم الدحيات. (2019). نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا.(إشكالية العلاقة بين البشر والآلة). مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية .(عدد8).

19 – عمر محمد ادلبي. (2023). المسؤولية الجنائية الناتجة عن اعمال الذكاء الاصطناعي. قطر. كلية القانون – جامعة قطر.

20 – عمرو طه بدوي. (2021). النظام القانوني للروبوتات الذكية المزودة بتقنية الذكاء الاصطناعي. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية .(عدد2).

21 – ماهر عبد شويش. (1999). الاحكام العامة في قانون العقوبات. الموصل. دار الحكمة للطباعة و النشر.

22 – محمد أبو قاسم الرتيمي. (2012). الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة. الرياض. مكتبة العبيكان.

23 – محمد فهمي طلبة. (1997). الحاسب والذكاء الاصطناعي. الإسكندرية. مطابع المكتب المصري الحديث.

24 – محمد كمال الدين امام. (2004). المسؤولية الجنائية أساسها وتطورها. دراسة مقارنة في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية. الإسكندرية، مصر. دار الجامعة الجديدة للنشر.

25 – مصطفى محمد موسى. (2003). اساليب اجرامية بالتقنية الرقمية. القاهرة. دار الكتب القانونية.

ثانياً – الرسائل والاطاريح :

1 – أحمد إ براهيم محمد ابراهيم. (2020). المسئولية الجنائية الناتجة عن أخطاء الذكاء الاصطناعي في التشريع الإماراتي، دراسة مقارنة – رسالة دكتوراه. عين شمس: جامعة عين شمس.

ثالثاً – المجلات :

1 – احمد علي عثمان. (2021). انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون المدني – دراسة مقارنة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية(عدد 76).

2 – بن عودة حسكر مراد. (2022). اشكالية تطبيق احكام المسؤولية الجنائية على جرائم الذكاء الاصطناعي. *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية*، صفحة 193.

3 – تهاني حامد ابو طالب. (أبريل، 2022). الروبوت من منظور القانون المدني المصري (الشخصية والمسؤولية). مجلة البحوث الفقهية والقانونية(عدد37).

4 – جون كابيهان. (2015). تكنولوجيا الروبوتات المتطورة واستخدامها في مجال الصحة. مجلة جامعة قطر للبحوث، العدد السادس(6)، 24.

5 – سعيد خلفان الظاهري. (2017). الذكاء الاصطناعي القوة التنافسية الجديدة. دبي، مجلة شرطة دبي ، ا لعدد 299. مركز استشراف المستقبل ودعم اتخاذ القرار.

6 – سحر جمال عبد السلام زهران. (2019). الجوانب القانونية الدولية لجريمة الارهاب الإلكتروني.مجلة السياسة والاقتصاد .(ط4).

7 – سميرة احمد فهمي. (2023). روبوتات الدردشة واستخداماتها في مؤسسات المعلومات. المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات.

8 – غوتي الهواري. (2019). الذكاء الاصطناعي وتطوراته في المال الطبي. المجلة العربية العلمية للفتيان.

9 – محمد أديب غنيمي. (1995). الذكاء الاصطناعي .مجلة مستقبل التربية العربية. مجلد 1 . عدد3.مصر

10 – مخلد إبراهيم الزعبي. (2021). فاعلية القوانين والتشريعات العربية في مكافحة الجرائم الإلكترونية، دراسة مقارنة. المجلة العربية للنشر العلمي.(عدد37).

11 – نفين فاروق فؤاد. (2012). الآلة بين الذكاء الطبيعي والذكاء الاصطناعي، دراسة مقارنة. مجلة البحث العلمي في الآداب(الجزء (3)، العدد(13).

12 – وفاء أبوصقر. (2021). المعاطي، المسؤولية الجنائية عن جرائم ألذكاء الاصطناعي. مجلة روح القوانين(عدد96).

13 – ياسر محمد اللمعي. (2021). المسؤولية الجنائية عن أعمال الذكاء الاصطناعي ما بين الواقع والمأمول. مجلة البحوث القانونية. عدد8.

رابعاً – القوانين:

1 – قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل النافذ

خامسا – المواقع الالكترونية :

1 – ألكترون باشا. (11 اغسطس، 2022). 15 نوع من انواع الروبوتات .. بعضهم قد لاتتخيل أنه موجود. تاريخ الاسترداد 25 نوفمبر، 2023، من الكترون باشا: https: / /www.electronpashaa.com /2022 /08 /types-of-robots.html

2 – إليزا. (1 أبريل، 2023). إليزا.. روبوت تقنع رجلا بلجيكيا بالانتحار. تاريخ الاسترداد 25 نوفنبر، 2023، من الهيئة الوطنيةللاعلام / القاهرة: https: / /www.maspero.eg /entertainment /2023 /04 /01 /345686

3– ايفان لين. (16 كانون الثاني، 2021). الروبوتات القاتلة. (جنيفر فيلبوت نيسن، المحرر) تاريخ الاسترداد 12 نوفنبر، 2023، من مجلس الكنائس العالمي: https: / /www.oikoumene.org /sites /default /files /2022-03 /KillerRobots-AR_Web.pdf

4 – بحث. (2023). بحث عن الروبوت : تعريفه – ومميزاته واهم انواع الروبوت. تاريخ الاسترداد 15 نوفمبر، 2023، من تطبيقات العرب على الموقع الالكتروني: https: / /www.arab4apps.com /2023 /04 /robotics.html

5 – سيدتي. (2018). اشخاص قتلتهم الروبوتات الذكية. مجلة سيدتي على الموقع الالكتروني: https: / /www.sayidaty.net /node

6 – نيوفيرسيتي. (2023). الذكاء الاصطناعي ai في القانون –اهميته – وتحدياته. تاريخ الاسترداد 5 ديسمبر، 2023، من نيوفيرسيتي: https: / /www.monarchsolicitors.com /guides-articles /artificial-intelligence-in-law

المصادر الاجنبية:

1 – The European Parliament، Civil Law Rules on Robotics of 2017. Available at: https: / /www.europarl.europa.eu /doceo /document /TA-8-20170051_EN.html?redirect .

النظام القانوني للرقابة الداخلية في البنوك التجارية

د.إبراهيم محي شهاب[1]
كلية بلاد الرافدين الجامعة –العراق

مقدمة:

يعتبر نظام الرقابة الداخلية مجموعة من الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق هدف ضمان الحماية والإبقاء على الأصول ونوعية المعلومات وتطبيق طرق وإجراءات نشاطات المؤسسة من أجل الإبقاء على دوام تلك العناصر، كما أن الرقابة الداخلية تتضمن مجموعة أنظمة الرقابة المالية والموضوعة من طرف المديرية بهدف التمكن من تسيير أعمال المؤسسة بطرق منظمة وفعالة وإقدام السياسات والبرامج وحماية الأصول وقدر المستطاع ضمان صحة ودقة المعلومات المسجلة.

مشكلة البحث:

كيف يمكن لنظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية من تحقيق الأهداف المطلوبة التي يطمح البنك إلى تحقيقها من أجل العمل بسلاسة والاستمرار أطول مدة ممكنة في العمل واكتشاف مواطن الضعف والمخاطر والتصدي لها وإيجاد الحلول المناسبة لمعالجتها.

أسئلة البحث:

1- ما هو دور الرقابة الداخلية في البنوك التجارية.
2- ما هي الطرق والسائل التي تساعد في استمرار عمل البنك.
3- ما هي الأدوات التي تساهم في تحسين عمل البنوك التجارية.

أهداف البحث:

بناء على ما تقدم في مشكلة البحث وأسئلته السابقة تشكلت مجموعة من الأهداف والغايات التي يمكن أن تسهم في توضيح هذه الأهداف:-

1- تعريف الرقابة الداخلية.

---

(1)حاصل على درجة الدكتوراه في القانون الخاص قسم القانون التجاري من جامعة بنها في جمهورية مصر العربية وأستاذ القانون التجاري بكلية بلاد الرافدين الجامعة/ العراق.

2- الإطار القانوني للرقابة الداخلية.

3- لمحة عن هيكلة البنك المركزي العراقي.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خلال أهمية البنوك التجارية التي ترتكز عليها اقتصاديات أغلب الدول على اعتبارات البنك هو الوحدة الفعالة المساهمة في عملية التنمية والتطور الاقتصادي.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي.

الكلمات المفتاحية: البنوك – الموارد – نظام – إجراءات – الرقابة.

The Legal System of Internal Control in Commercial Banks

Dr. Ibaheem Muhi Shehab[1]

Abstract

Commercial banks are considered one of the important institutions on which most countries' economies are based, given that banks are effective units that contribute to development processes and developing and reviving the economy by seeking to achieve specific goals using advanced methods and smooth banking procedures by using financial and human resources. Thus, the bank can thrive for the longest possible period and with the most successful means and methods, by innovating systems and methods that help in the continuity of the bank's work and thus it can confront and avoid risks. Among these systems is the internal control system, which is one of the most important tools that contribute to improving the work of commercial banks and through which weaknesses can be discovered, and thus identifying risks and their causes and trying to address them so that they do not obstruct and impede the activity of banks, by following correct and appropriate procedures.

Keywords: Banks - Resources - System - Procedures - Supervision.

[1].He holds a doctorate degree in private law, commercial law department, from Benha University in the Arab Republic of Egypt, and is a professor of commercial law at Mesopotamia University College/Iraq..

المطلب الأول

ماهيــة الرقابــة الداخليــة

تمثل الرقابة الداخلية العمليات المنظمة التي تتعلق بالتحقق من اكتمال الأنشطة وإتمامها والالتزام بالأعمال التي تم التخطيط لها مسبقاً في المنظمة وذلك بهدف الوصول إلى تحقيق الأهداف التنظيمية، وأن هذه الوظيفة تستلزم على المدراء تحديد وتعيين معايير الأداء المناسبة وبالتالي إجراء عمليات المقارنة بين الأداء الفعلي والمعايير التي سبق وتم تحديدها ثم العمل على اتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الوقوف على الانحراف والمشكلات والعقبات التي تعيق وتُحد من عملية استمرار عمليات التنفيذ.

وفي الغالب نجد أن الرقابة تشير إلى مجموعة الأنشطة المرتبطة بوضع المعايير الرقابية والتي تعني بقياس الأداء ونتائج عملية تنفيذ الخطط والأعمال بشكل مستمر من أجل التأكد من أن تلك الأنشطة تسير طبقاً لما قد خطط لها، ومن ثم التعرف على الانحرافات واتخاذ ما يمكن من الإجراءات التصحيحية بتكلفة مناسبة ووقت مناسب، وسوف يتم تناول هذا المطلب بفرعين نتكلم في الأول عن تعريف الرقابة الداخلية وأهميتها وأهدافها وفي الثاني خصائص نظام الرقابة الداخلية وكما يلي :

الفرع الأول : تعريف الرقابة الداخلية وأهميتها :

أن نظام الرقابة الداخلية يلعب دوراً مهماً جداً في أي مؤسسة أو منشأة لما يحتويه ويتضمنه من أهداف أساسية، لذلك نجد هناك الكثير من التعاريف والمفاهيم التي تناولت موضوع الرقابة الداخلية والتي يمكن اعتمادها والأخذ بها.

أولاً : تعريف الرقابة الداخلية :

تسعى أغلب إدارات القطاع الخاص أو العام إلى استعمال أنجح السبل وأفضلها كي تثبت من خلالها كفاءتها بالعمل، ويتطلب من هذه الإدارات أن تبذل قصارى جهدها لتحقيق الأهداف الإستراتيجية والمزيد من النجاح مما يستدعى الحاجة إلى بناء وامتلاك نظام رقابة داخلية من أجل السيطرة على العمليات المؤسسية وتوجيهها نحو المسار الصحيح.

وتعرف الرقابة في اللغة : بأنها "رصد الشئ من أجل دراسته والمحافظة عليه، فقد ورد في لسان العرب أن الرقابة هو الحافظ الذي لا يمكن أن يغيب عنه أي شئ" **(ابن منظور،2010، ص150)**.

ويقصد بالرقابة الداخلية على أنها : "الجهود المنظمة التي تتم عبر جميع المستويات التنظيمية المختلفة بهدف صياغة النظم وضبطها والتفتيش عليها، ومحاولة إيجاد العلاج لثغراتها أو اتخاذ قرارات بتطويرها" **(نوال بن عمارة، 2009 : ص151)**.

كما تعني الرقابة الداخلية : "مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تعتمدها الإدارة لتستطيع من خلالها استغلال موارد البنوك بكفاية، وحمايتها من سوء الاستخدام وضمان دقة القيود المحاسبية وصحة وسلامة توجيهها **(عيد مناور، 2010 : ص 7)**.

كما عرفتها منظمة الخبراء المحاسبي والمحاسبين المعتمدين الفرنسية على أنها : "مجموعة من الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة في سبيل تحقيق الهدف الخاص بضمان الحماية، والإبقاء على الأصول وجودة المعلومات، وتطبيق تعليمات الإدارة أو المديرية وتحسين الأداء ويبرز ذلك من خلال التنظيم الجيد وتطبيق طرف وإجراءات نشاط المؤسسة بهدف الإبقاء على دوام العناصر السابقة الذكر **(C. Loiomme et V. Gerard, Audit et Controle Interne, 1992 : P. 35)**.

وقد عرفتها المنظمات المهنية الراعية لمهنة التدقيق المسماة بلجنة Committee of Sponsoring Organizations of Treadway Commission (COSO) على أنها : "العملية التي تتأثر بمجلس الإدارة الخاص بالبنك وإدارته التنفيذية، وغيرهم من الأفراد، والتي يتم تصميمها من أجل توفير تأكيد مناسب بفاعلية وكفاءة عمليات التشغيل من أجل تحقيق أهداف البنك وإمكانية الثقة في القوائم المالية والالتزام بالقوانين واللوائح وإعداد التقارير" **(محمد القضاة، 2016 : ص20)**.

وعرفها أيضاً المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) على أنها : "خطة تنظيمية بكل الطرائق والإجراءات والأساليب التي تضعها إدارة البنك من أجل المحافظة على أصول البنك، وضمان دقة صحة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها،

بهدف تحقيق الكفاءة التشغيلية بالإضافة إلى التحقق من التزام العاملين بالسياسات التي تم وضعها من قبل الإدارة" **(عبد الوهاب عياش، 2014 : ص161)**.

كما يمعن تعريف الرقابة الداخلية على أنها : "خطة التنظيم وجميع الطرق والمقاييس والإجراءات المتناسقة التي توضع من قبل إدارة المنشأة بهدف المحافظة على أصولها وضمان دقة وسلامة وصحة البيانات المحاسبية وزيادة قابلية الاعتماد عليها"**(هادي التميمي، 2004 : ص122)**.

وهناك من يعرفها على أنها : "مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تضعها المؤسسة من أجل المساعدة في تحقيق أهداف الإدارة للتأكد من مدى سلامة ودقة تنفيذ أعمال المؤسسة وتطبيق سياسات الإدارة والمحافظة على الأصول والممتلكات ومنع اكتشاف الخطأ والغش إضافة إلى التأكد من صحة السجلات المحاسبية واكتمالها، وإعداد البيانات المالية السليمة في الوقت المعين" **(ميعاد محمد، 2022 : ص6)**.

وهناك من عرفها بأنها : "عملية تتضمن وضع معلوماتي دقيق يسمح بالتأكد بشكل دائم أن العمليات تتم وفق الخطة الموضوعة، وأن الرقابة تقوم على وجود بيانات مرتدة دائمة على الأداء الفعلي ويتم مقارنته بالخطة الموضوعة **(محمد ماضي، 2000 : ص287)**.

كما عرفت بأنها : "مجموعة من الأنظمة الخاصة بالمراجعة المالية وغيرها والتي تتبعه الإدارة لتوجيه وظائف المؤسسة، بطريقة منظمة بهدف المحافظة على كمية الأموال الخاصة بها **(عبد الوهاب علي وشحاته شحاته، 2003 : ص80)**.

مما سبق يمكن للباحث من تعريف الرقابة الداخلية على أنها : "عبارة عن نظام داخلي يضع الطط التنظيمية بهدف التحكم في المؤسسة من خلال حماية أصولها، وذلك باستخدام جميع الطرق والإجراءات مع ضمان دقة البيانات المحاسبية من أجل زيادة الاعتماد عليها وتحقيق الكفاءة التشغيلية بالإضافة إلى التحقق من التزام العاملين بسياسات الإدارة وذلك طبقاً للمبادئ المحاسبية التي جرت العادة على اعتمادها.

يستنتج من التعاريف السالفة الذكر بأن البنك يعمل على وضع مجموعة من الوسائل ثم ينظمها بشكل فعال من خلال توزيع وتقسيم المهام والمسئوليات بين موظفيه بأفضل الطرق بالإضافة إلى تحديد الوسائل والإجراءات التي يجب على المستخدمين تطبيقها من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافه التي في الغالب تكون مرتبطة بضمان سلامة سير خطة العمل داخله وحماية أصوله، بالإضافة إلى وجود معلومات دقيقة وأكيدة مع التأكد من الاستعمال الأمثل لموارد البنك، مع وجوب التزام إجراءات البنك الداخلية وإدارته ومن ثم التقليل من المخاطر التي على صلة وثيقة بنشاطه، حيث أن نظام الرقابة الداخلية ليس مجرد تحديد للإجراءات بل هو أمر يتم تنفيذه من قبل الأشخاص عند قيامهم بأعمالهم الموجودة في البنك، وأن وجود نظام رقابة داخلية يمنح ضماناً كافياً لتحقيق أهداف البنك **(علي محمد، 2020، ص203)**.

ثانياً : أهمية الرقابة الداخلية :

أن الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية أتى نتيجة ظهور إدارة عملية حديثة بمعانيها وأساليبها المتطورة داخل المؤسسات الاقتصادية مما أدى إلى زيادة الاهتمام بالنظام الرقابي لذلك فإن أهمية الرقابة والحاجة إليها تظهر نتيجة إلى العديد من الاعتبارات والأسباب أهمها ما يأتي **(انجيلا محمد، 2016 : ص25)**:

1- تقترض البنوك الأموال بشكل ودائع مختلفة كي تقوم بدورها بالإقراض، وهناك حركة في حالة استقرار على حسابات المودعين والمقترضين، مما يستوجب معرفة أرصدتهم بعد كل عملية إيداع أو سحب وذلك من أجل الوقوف على مراكزهم المالية.
2- كبر حجم العمليات التي تنفذها البنوك وعملياتها المتنوعة يوجب عليها أحكام الرقابة بشكل جيد.
3- صعوبة الإطلاع على المؤسسة بالطرق الرقابية الحديثة بسبب كبر حجم المؤسسات وانفصال الكلية عن الإدارة.

4- تحول عملية التدقيق من تدقيق تفصيلي إلى تدقيق اختباري على أساس العينات، مما أدى ذلك إلى ضرورة وجود نظام رقابي فعال، يحدد في ضوئه المدقق العينة التي تبدل فحصها.
5- حاجة المؤسسات إلى تحقيق أعلى كفاءة يمكن الوصول إليها عن طريق نظام رقابي يضمن عملية إنجاز خطط تم وضعها مسبقاً وفق ما متاح لديها.
6- الازدياد الهائل في كمية المعلومات المحاسبية والبيانات استلزم توافرها ضوابط تضمن جودة تلك البيانات والمعلومات **(عيد مناور، مرجع سابق : ص16)**.

ثالثاً : أهداف نظام الرقابة الداخلية :

وتهدف الرقابة الداخلية إلى تحقيق ما يلي من الأهداف :

1- **الحصول على بيانات مالية صحيحة وصادقة :** ويعد ذلك من أهم النقاط أو الأهداف في الرقابة الداخلية، بحث أن توفير المعلومات الدقيقة والصحيحة عن المؤسسة والقائمين عليها وغيرها من الجهات الخارجية الأخرى يعتبر ذو أهمية كبيرة لما له من أثر كبير وفعال على سمعة الشركة أو المؤسسة ومستقبلها وعلى المتعاملين معها بشكل أساسي.
2- **التحكم في المؤسسة أو البنك :** يعتبر التحكم في أهداف البنك أو المؤسسة من أهم الأهداف التي يطمح مجلس الإدارة والمسئولين التنفيذيين تحقيقها، ويمكن الحصول على ذلك من خلال التنفيذ الصارم والصحيح لمختلف التعليمات، ولكن قبل ذلك يجب التأكد من أن تلك التعليمات هادفة ومناسبة وموجهة بشكل واضح وصريح ومحدد للأشخاص المعنيين بها وعليه فإن تصميم وتطبيق نظام رقابي هو من مسئولية الإدارة والمسئولين عليها **(محمد القضاة، مرجع سابق : ص21)**.
3- **حماية أصول البنك :** ويقصد بها حماية المؤسسة لأصولها وسجلاتها حماية فعلية من السرقة أو الاختلاس أو الضياع والعمل على المحافظة عليها في الأجل الطويل والمساهمة في تنميتها، حيث أنه يفترض على البنك تسيير محفظة شروطه تسييراً قوياً ومحكماً كونها تعتبر من عناصر أصوله الأساسية.

4- **ضمان دقة وجودة المعلومات :** ويفيد من أهم الأهداف بحيث يوفر للمؤسسة أو يقرها المعلومات الصحيحة والدقيقة عن المؤسسة مما يؤدي إلى اتخاذ القرارات الصائبة، وأن وجود أي هفوات أو ثغرات في هذا النظام يؤثر وبشكل سليم على المؤسسة والمتعاملين معها وهذا يؤدي إلى عدم دقة وصحة المعلومات المقدمة مما يؤثر على مستقبل المؤسسة وأن إدارة البنك تحتاج وبشكل مستمر إلى معلومات كاملة وأكيدة باعتبارها الأساس الذي يتم اتخاذ القرارات بوجه، لذلك فإن وجود نظام رقابة داخلية يضمن قدر المستطاع صحة ومصداقية المعلومات المسجلة والإخلال من حدوث الأخطاء أو الغش **(عبد الفتاح الصحن وآخرون، 2006 : ص164)**.

5- **ضمان تطبيق التعليمات وتوجيهات الإدارة بشكل سليم :** يعمل المؤسسون على وضع الإستراتيجية والأهداف المراد تحقيقها ويقومون بتوفير جميع الموارد اللازمة، ويتخذون من أجل ذلك القرارات السليمة بهدف يفاد البنك وتطوره، أما المستخدمون الآخرون فيعملون على تنفيذ العمليات والتنسيق بين المصالح المختلفة كما يشرف بعضهم على البعض الآخر، حيث أن وجود نظام رقابة داخلية يضمن بأن عملهم سوف يكون لصالح البنك ودليل على احترامهم للسياسات والإجراءات المتخذة والقوانين ونظام البنك الداخلي، بالإضافة إلى العلاقات الوظيفية والموجودة ومن أجل تحقيق ذلك عليه توفر نوعين من الرقابة :

أ- **رقابة قبلية أولية :** تسعى إلى التحقق من أن السياسات والإجراءات قد تم وضعها بدقة ووضوح هي ملائمة ومفهومة وموجهة لعناصر مؤهلين لتنفيذها بشكل صحيح.

ب- **رقابة بعدية :** وتهدف إلى التأكد من تطبيق السياسات والإجراءات والقوانين المحددة قد تم تطبيقها بالشكل الصحيح من خلال القيام بالدورات الرقابية من جانب المدققين الداخليين لإعطاء ضمانات حول مدى التزام

المستخدمين بالتنفيذ الفعلي لما قد تم تحديده مسبقاً **(علي عماد محمد أزهر، 2020، ص204)**.

6- **التأكد من الاستخدام الأمثل والفعال لموارد البنك :** ويبرز ذلك من خلال العمل على تحسين مستوى الأداء وإدارة أعمال البنك بصورة فعالة والعمل على تقليل المخاطر المرتبطة بنشاطه، كما تهدف الإجراءات الرقابية إلى ضمان الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة وذلك من خلال اتخاذ قرارات داخلية سليمة بناءً على مصداقية ودقة المعلومات والبيانات المتوفرة بمعنى تشجيع وتنمية الكفاءات التشغيلية، لذلك يجب أن يكون نظام الرقابة الداخلية قادراً على تنبيه المسئولين في حالات انخفاض فاعلية البنك **(محمد التهامي طواهر ومسعود صديقة، 2005 : ص89-92)**.

وهناك أهداف أخرى تسعى الرقابة الداخلية إلى تحقيقها منها (أحمد جمعة، 1998 : ص72):

1- تنمية الكفاءة الإنتاجية.
2- حسن اختيار الأفراد للوظائف التي يشغلونها.
3- الكشف عن أية اتجاهات للتغير المفاجئ في سير العمل أو في مستوى الأداء بما ينعكس سلباً على التكاليف.
4- التدريب والعلاقات الإنسانية.

الفرع الثاني : خصائص نظام الرقابة الداخلية :

أولاً : خصائص الرقابة الداخلية :

هناك العديد من الخصائص والمتطلبات التي يجب أن تتوافر لكي يستطيع النظام الرقابي تحقيق فعاليته في توجيه نشاط الجهاز الإداري للبنك الوجهة الصحيحة، وبالتالي التمكن من تحقيق الأهداف المنشودة وأهمها ما يأتي **(سمية ميلي، 2020 : ص18)**:

1- **ملائمة نظام الرقابة مع طبيعة النشاط :** أي أن الجهاز الإداري يباشر العديد من أوجه النشاط التي تختلف فيما بينها من حيث النوع، الطبيعة، الاحتياجات المادية والفنية.

2- **الفعالية :** وتعني استخدام نظام رقابة جيد ومتطور، ينبني على اكتشاف الأخطاء أو الانحرافات قبل وقوعها ومن ثم العمل على معالجتها بشكل يضمن عدم وجودها في المستقبل بأقل تكلفة مكنة وأسرع وقت من طرف القائمين بهذا العمل من أجل تحقيق الغاية والأهداف المرغوب فيها **(عمر سعيد وخرون، 2003 : ص137)**.

3- **الملائمة :** لابد من أن يكون هناك تلائم بين النظام الرقابي وطبيعة ونوعية النشاط الذي يتم القيام به وحجمه، لأن لكل نشاط سماته وخصائصه التي تميزه عن الأنشطة الأخرى، لذلك لابد من أن يكون نظام الرقابة متلائماً مع سمات وخصائص كل نشاط، وإلا فإنه يفقد جوهره ويصبح غير قادر على تحقيق الهدف أو الغاية، بالإضافة إلى أن نظام الرقابة الذي تعمل به الإدارة العليا يختلف عما تعمل به الإدارات الأدنى وذلك بسبب اختلاف طبيعة النشاط الذي تراقبه كل منها، حيث نجد أن الإدارة العليا تراقب أنشطة جزئية مما يجب أن يكون هذا النظام متدرجاً في أهميته تبعاً لأهمية المنظمة أو المشروع ووسعها وكبر حجمها **(خالد الراوي، 2000، ص193)**.

4- **الموضوعية :** تتضمن الإدارية المالية دون أي شك الكثير من العناصر البشرية، ولكن على المرؤوس أن يقوم بعمله بطريقة جيدة وصحيحة بالإضافة إلى أنه يستلزم أن يكون خاضعاً لمحددات واعتبارات شخصية، حيث أنه في حالة كون الإدارات والأساليب المتبعة في الرقابة شخصية لا موضوعية فإن ذلك سوف يؤثر في الحكم على الأداء، مما يجعله غير صحيح وغير سليم لأن التقارير التي يقدمها مراجع الحسابات لابد من أن تكون موضوعية وحيادية تتضمن بيانات مهمة وذات معنى ولها مدلول كافٍ **(جميل أحمد توفيق، 2000** : ص403-404).

5- **الدقة :** يجب على النظام الرقابي أن يكون متمكناً وقادراً على الحصول على المعلومات الدقيقة والصحيحة والكاملة عن الإدارة في الوقت ذاته عليه التأكد من مصدر المعلومات عن طريق البيانات المسجلة بالوثائق والسجلات المحاسبية

بالإضافة المتابعة المستمرة من أجل اكتشاف الأخطاء والانحرافات من أجل التعبير عن حقيقة المركز المالي للبنك في نهاية الفترة المالية **(محمد إسماعيل بلال، 2004: ص371)**.

6- **المرونة :** لكي يكون نظام الرقابة ناجحاً لابد من توفر عنصر المرونة، أي يجب التكيف مع المتغيرات المستحدثة والمستجدة على التنظيم وهذا يتطلب أن يكون التصرف مناسباً وبشكل دائم للموقف المتخذ خاصة وأن المشاكل وأسباب الانحرافات نادراً ما تتشابه على بعضها البعض، ففي حال استجدت ظروف أحدثت تغيراً في الأهداف والخطط الموضوعة فعلى المدير أن تتوافر لديه أساليب رقابية كي تتمكن من ضبط التصرفات المختلفة لجميع ما يحدث من مشاكل داخل المشروع **(محمد قاسم القريوتي، 2001 : ص373)**.

7- **التوفير في النفقات :** أن الغاية من وجود نظام رقابة سليم وصحيح هو الحد من الانحرافات عن الخطة، وتقليل النفقات الضائعة أو الخسارة المرتبطة به، لذلك يتوجب على النظام أن تكون مردوداته أكبر من تكاليفه، مثال على ذلك لو تم شراء نظام إلكتروني حديث ومتطور جداً من أجل عمليات الرقابة التي يمكن ضبطها باستعمال نظام بسيط يكون أقل كلفة لا يعتبر اقتصادياً إذا كانت الفوائد المستحصل عليها لا توازي التكاليف **(محمد رفيق الطيب، 2011، ص216)**.

8- **التوقيت المناسب :** لتلقى جميع المعلومات في الوقت المناسب لابد من توافر نظام سليم، لذلك يجب على القائمين بالأنشطة الرقابية المختلفة مراعاة الوقت خاصة الذين يقومون بإعداد التقارير، لأنه عليهم إيصالها في الوقت المحدد والمناسب لأنها في حالة تأخيرها فإنها سوف تفقد معناها وفائدتها كلياً أو جزئياً، مثال ذلك تعلق الأمر بإحدى المناقصات وشروطها فإذا حصلت المؤسسة على معلومات صحيحة عن شروط دخول هذه المناقصة فإن الأمر لا قيمة له إذا ما جاء بعد انقضاء الأجل والموعد المحدد للدخول **(محمد فريد الصحن، 2000 : ص359)**.

9- **التكامل :** أن تكامل النظم الرقابية يشير إلى ضرورة استيعاب هذه النظم لكافة المعايير الخاصة بجميع الخطط التنظيمية، بالإضافة إلى أنه يجب أن يكون هناك

تكامل بين الخطط نفسها إضافة إلى التكامل بين التنظيم الأخرى، وبالنتيجة يمكن القول أنه لا يمكن أن يكون أي نظام مقارنة داخلية فعالاً إلا إذا أنبنى على مجموعة من الخصائص والمقومات التي يقوم عليها، كما يجب أن تواكب هذه المجموعة التطورات السريعة الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات، كما أنه لا يمكن نجاح أي نظام رقابة إلا إذا توافرت أدوات وأساليب رقابية مناسبة له، ومن أهم هذه الأدوات الضبط الداخلي والمراجعة الداخلية إلى جانب نظام التقارير المتكامل **(يحي حسين عبيد وإبراهيم طه عبد الوهاب، 2011 : ص199)**.

10- **أن يكون النظام الرقابي تصحيحاً وليس عقاباً فقط :** أن الرقابة الفعالة يجب أن تتم بطريقة يشعر معها العمال والموظفون أنها أداة لمساعدتهم ومعاونتهم في تحسين مستوى أدائهم وتنشيط الحوافز وتشجيع المبادرة ورفع الكفاءة الإنتاجية لهم وليست أداة إرهاب وتخويف لهم.

11- **أن تتولى الرقابة عناصر أمنية راعية :** لكي ينجح النظام الرقابي في أداء مهمته على أفضل وجه لابد أن تتولاه عناصر تتصف بالثقة والأمانة وتؤسس أحكامها على أسس واقعية وموضوعية بشرط أن تكون هذه العناصر واعية ومدركة لما تباشره من مهام من حيث نوعية الأعمال محل الرقابة، عناصر الرقابة، أهدافها على أن تكون متسمة بقدر من اللياقة والمرونة والغطنة مع الخاضعين للرقابة وليس متسمة بالتسلط وحب الظهور.

ثانياً : مكونات الرقابة الداخلية :

يتطلب تصميم، وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية مراعاة عدد من المكونات الأساسية والتي لابد من الاهتمام بها لضمان تحقيق الأهداف المتوخاة من الرقابة وأن هذه المكونات تشمل بما يلي **(فتحي رزق السوافيري وآخرون، 2002 : ص19-21)**:

1-البيئة الرقابية :

تعتبر البيئة الرقابية الإيجابية أساساً لكل المعايير والتي تقوم عليها باقي المكونات وأساساً لتحقيق نظام رقابي فعال ومتكون من :

عوامل لها صلة مباشرة بالإدارة :

وتتمثل في مدى نزاهة العاملين بالمستويات الإدارية المختلفة، والقيم الأخلاقية المنتشرة السائدة عند العاملين والإدارة والمعايير السلوكية المطبقة وطريقة استخدامها في الواقع العملي لتشجيع الأداء الأخلاقي.

عوامل ذات صلة بتنظيم المؤسسة :

وتتمثل في الهيكل التنظيمي الكفء ومدى تحديد السلطات والمسئوليات وسياسات الأفراد وممارساتهم المختلفة ومدى الالتزام بسياسات المؤسسة.

وهناك عوامل عديدة تؤثر في البيئة الرقابية أهمها :

أ- نزاهة الإدارة والعاملين والحفاظ على القيم الأخلاقية.

ب- محافظة الإدارة الكفوءة على مستوى معين من الكفاءة يسمح لهم القيام بواجباتهم.

ج- هيكل البنك التنظيمي الذي يحدد عمل الإدارة ورقابة العمليات من أجل تحقيق الأهداف الخاصة بالبنك.

د- نظرة الإدارة إلى نظم المعلومات المحاسبية وإدارة الأفراد.

ه- طريقة إدارة البنك في منح الصلاحيات والمسئوليات.

و- العلاقة بين المالكين وأصحاب المصالح بالبنك.

2-تقييم المخاطر :

تتعرض أي منشأة وخاصة البنوك إلى العديد من المخاطر عند مزاولتها لأعمالها كالمخاطر (التشغيلية، والائتمانية، والقانونية ... الخ) لذلك لابد من التعرف إلى هذه المخاطر والتي تؤثر على تحقيق أهداف البنك وتحليلها والعمل على تحديد طرق مواجهتها بالشكل الملائم والمناسب وأن هذه العملية تشمل الآتي :

أ- التعرف إلى المخاطر المتعلقة بالأهداف الخاصة بالبنك والناتجة عن العوامل الداخلية والخارجية على مستوى نشاط البنك.

ب- تقييم مدى استجابة البنك من أجل توخي الوقوع في المخاطر.

ج- تطوير الحلول من أجل مواجهة المخاطر.

والمهم أن لا ينظر إلى الرقابة وإدارة المخاطر على أنها "يجب على الأعمال بل هي الوسيلة التي يتم من خلالها تعظيم فرص العمل وتقليل الخسائر المحتملة والمرتبطة بالأحداث غير المرغوب فيها" **(The Kpmg Review, 1999 : P. 14)**.

3-الأنشطة الرقابية :

تمارس الأنشطة الرقابية في جميع أنحاء البنك، وعلى كافة المستويات وتتمثل هذه الأنشطة في السياسات والإجراءات والقواعد التي تهدف العمل على تحقيق الرقابة الداخلية بشكل ملائم وإدارة المخاطر بفعالية **(بوطورة فضيلة، 2007)**، وتشمل مجموعة من الضوابط الرقابية الوقائية والمكاشفة لنواحي الانحراف وتتمثل بما يلي :

أ- إجراءات التفويض بالصلاحيات.

ب- الفصل بين المهام الوظيفية.

ج- الرقابة على استعمالات السجلات والأصول.

د- عمليات التحقق.

ه- أنشطة الرقابة على التشغيل : وهي تهتم بمراقبة ومتابعة تشغيل عمليات المؤسسة.

و- الإشراف على إعداد التقارير المالية بهدف الاعتماد عليها.

4-المعلومات والاتصالات :

وأن هذا المكون يتعلق بتحديد المعلومات المهمة والضرورية لتحقيق أهداف البنك والحصول عليها وتشغيلها وإيصالها إلى مختلف المستويات وذلك عن طريق قنوات اتصال مفتوحة تسمح بفحصها وتدقيقها، ويجب أن تكون هذه المعلومات ذات صلة وثيقة بالموضوع ومحددة ومعروفة جيداً ومن ثم إيصالها بالشكل الصحيح ضمن إطار زمني صحيح من أجل تمكين الموظفين من القيام بأداء مهام الرقابة الداخلية والمسئوليات الأخرى الملقاة على عاتقهم، حيث تعمل الأنظمة الخاصة بالمعلومات على استخراج تقارير تحتوي معلومات متصلة بالنواحي التشغيلية والمالية وغير المالية كما تعمل على تمكين الإدارة من الرقابة على عمليات التشغيل، فإن أنظمة المعلومات لا يقتصر عملها على البيانات المستخرجة داخلياً فقط وإنما مع البيانات التي تتعلق بالأحداث الخارجية والأنشطة

والأوضاع الضرورية بهدف اتخاذ القرارات المناسبة طبقاً لنوعية المعلومات**(المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية، 2004 : ص19)**.

5-المتابعة :

وتعني المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف أجزاء ومكونات الهيكل الرقابي الداخلي وذلك من أجل التحقق من كفاءة هذا النظام وفاعليته **(عبد الوهاب ناصر علي وشحاته السيد شحاته، 2003 : ص80)**، لأن الإجراءات التي تطبقها المؤسسة في كل أنواع أنشطتها قد تصبح غير كافية أو قد لا تصلح للتطبيق بين فترة زمنية وأخرى، لذلك يفترض على الإدارة أن تحدث تطورات من فترة إلى أخرى في هذه الإجراءات.

المطلب الثاني

مقومات الرقابة الداخلية ودور البنك المركزي في الرقابة على البنوك التجارية

تنشأ الحاجة لوظيفة الرقابة نتيجة وجود احتمالات محدودة بعض الأخطاء في عملية تنفيذ الأهداف التي تم إعدادها مسبقاً، وبالتالي فإنه يوجد ارتباط تام ومباشر بين هذه الوظيفة وكل من وظيفتي التخطيط والتنفيذ، طالما أنها تعمل على تصحيح ما تم تخطيطه، ومن خلال تعريفات نظام الرقابة الداخلية السابقة فإنه يتضح وجود جوانب إدارية وأخرى محاسبة كمقومات لنظام الرقابة السليم، وأن يتوقف نجاحه وفاعليته كنظام في أي مؤسسة على مدى توافر هذه المقومات والدعائم الضرورية والأساسية اللازمة لخلق نظام سليم وسوف يتم تناول هذا المطلب في فرعين يتناول في الأول مقومات نظام الرقابة الداخلية وفي الثاني دور البنك المركزي في الرقابة على البنوك التجارية.

الفرع الأول : مقومات نظام الرقابة الداخلية :

وهي مجموعة من القواعد العامة التي ينبغي توافرها كحد أدنى عند القيام بنظام سليم وفعال للرقابة الداخلية، وعلى الرغم من أنه لا يمكن وضع نظام مثالي للرقابة الداخلية على اختلاف أنواعها بسبب الظروف الخاصة بكل وحدة اقتصادية والتي تختلف عن غيرها من الوحدات إلا أن هناك مجموعة من القواعد العامة الأساسية تبني ويتأسس عليها نظام سليم للرقابة، من أجل تطبيقها في جميع الوحدات الاقتصادية، وسيتم التركيز

في هذا الفرع على المقومات الإدارية والتنظيمية لنظام الرقابة الداخلية والمقومات المحاسبية والمالية لهذا النظام وكما يأتي :

أولاً : المقومات الإدارية والتنظيمية لنظام الرقابة الداخلية :

يتضمن الجانب الإداري لنظام الرقابة الداخلية مجموعة من الوسائل والطرق التي يمكن من خلالها أن تزيد كفاءة هذا الجانب والتي يمكن تناولها على النحو التالي :

1-الهيكل التنظيمي الكفء :

أن وجود هيكل تنظيمي كفء في أي منظمة يعتبر الأساس لعملية الرقابة، ويقصد بهذا الهيكل هو الذي يتم فيه تحديد السلطات والمسئوليات المختلفة لجميع الإدارات والأشخاص بشكل دقيق وبصورة واضحة، وأن طبيعة هذا الهيكل تتوقف على طبيعة المؤسسة أو المنشأة وحجمها وإمكانية أاانتشارها الجغرافي وعدد القطاعات والفروع التابعة لها، وعبء في هذا الهيكل أن يكون لكل شخص رئيس يشرف عليه ويتابعه ويقيم أدائه بشكل مستمر، بالإضافة إلى ضرورة إعداد خرائط ومرتسمات تفصيلية عن كل قسم على وجود القدرة على تغيير هذا الهيكل التنظيمي مع تغير وتبدل الظروف المحيطة، بمعنى اتصافه بالمرونة ومن ناحية أخرى على الهيكل التنظيمي الكفء أن يعمل على إعطاء واجبات ومسئوليات مدة لكل فرد تتناسب مع قدراته وتطبيق مبدأ الفصل بين المهام المختلفة **(عبد الوهاب نصر علي وشحاته السيد شحاته، 2003 : ص81)**.

وأن الهيكل التنظيمي الكفء القادر عل التجاوب على احتياجات التنظيم ينبغي أن يتضمن أو يتصف بالعناصر التالية **(فضيلة بوطورة، مرجع سبق ذكره : ص19)**:

أ- تفويض السلطات من الأعلى إلى الأسفل وأن تكون السلطة واضحة وسلسة ومفهومة.

ب- أن يتم تطبيق مبدأ الفصل بين المهام وبشكل خاص السجلات عن الأشخاص القائمين بالوظيفة.

ج- مرونة الخطة التنظيمية بين الأقسام والإدارات لإمكانية استيعاب أية تغيرات في المستقبل **(مرعي رزق السوافري وآخرون، 2002 : ص19-21)**.

د- ربط المسئوليات والاختصاصات بالأهداف والسياسات الهامة للبنك.

ه- وضع إجراءات دقيقة وواضحة للنشاط الخاص بالرقابة وعلمها في شكل خطة محددة.

2-توافر مجموعة من الموظفين ذات الكفاءة العالية :

إن فعالية نظام الرقابة الداخلية تعتمد وبشكل رئيسي على درجة كفاءة الموظفين أو العاملين في البنك، والذين هم من تقع عليهم مسئولية تنفيذ العمل الخاص بهم، حيث يجب على المؤسسات البنكية أن تتبع سياسات سليمة وصحيحة عند قيامها بتعيين موظفين جدد، أو عند ترقية موظفيها الحاليين من خلال القيام بإعداد برامج تدريبية لهم وبشكل مستمر من أجل تطوير قدراتهم ومهاراتهم **أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد، 1986 : ص379)**، إلى جانب ضرورة توفر المؤهلات الكافية لدى هؤلاء الموظفين وعليه يمكن القول بأن وجود مجموعة من الموظفين والعاملين في البنك على درجة عالية من الكفاءة والقدرات والثقة عاملاً من العوامل المهمة في نظام الرقابة الداخلية، خاصة في حالة ضعف الضوابط الرقابية، وأن النظام الجيد للرقابة الداخلية في الغالب وبشكل دائم يتطلب برامج تدريبية للعاملين بصفة مستمرة من أجل تثقيف مجتمع الوحدة الاقتصادية بالإضافة إلى أن وجود نظام متكامل للحوافز يقوم بتشجيع مختلف الكفاءات في مجال العمل خاصة في العمل الرقابي وعلى مختلف المستويات **(عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، 2015 : ص567)**.

3-سلامة معايير الأداء :

لا يعني وجود هيكل تنظيمي كفء وعمالة مدربة ذات قدرات ومؤهلات عالية التخلي عن توافر معايير لقياس أداء هؤلاء العاملين، وذلك بهدف مقارنة الأداء المخطط مع الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات والإجراءات الواجب اتخاذها لتصحيح هذه الانحرافات **(محمد التهامي طاهر ومسعود صديقي، 2005 : ص101)**.

4-السياسات والإجراءات لحماية الأصول :

يعتبر وجود مجموعة من السياسات والإجراءات من أجل الحماية الكاملة للأصول ومنع تسربها أو اختلالها من الدعامات الرئيسية والأساسية لنظام الرقابة الداخلية، وأن

أهمية هذه السياسات والإجراءات تزداد كلما كان التنظيم الذي تعتمده المنظمة لا مركزي، حيث هناك بعد في المسافات وتباعد المواقع الخاصة بالوحدة، وأن تلك السياسات الموضوعة هي الهدف الذي تسعى إليه البنوك، أما الإجراءات فهي طريقة تنفيذ هذا الهدف، ويعد كل من السياسة والإجراء أداة جيدة لنظام الرقابة الإدارية **(أحمد نور وآخرون، 1989 : ص24)**.

5-الضبط الداخلي :

ويعد هذا المقوم من أهم الأسباب المساهمة في تحقيق الرقابة المحاسبية والإدارية، ويشمل على الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات التي تهدف إلى حماية أصول البنك من سوء الاستعمال، وأن الضبط الداخلي يعتمد من أجل تحقيق أهدافه إلى تقييم العمل مع المراقبة الذاتية، بأن يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر، حيث أن هذا الأمر يؤدي إلى اكتشاف الأخطاء والغش بسهولة **(رأفت محمود وآخرون، 2011 : ص214)**، ويعتبر مدقق الحسابات مسئولاً عن فحص نظام الرقابة الداخلية.

6-قسم المراجعة الداخلية :

أن وجود قسم تنظيمي إداري داخل أي بنك يعتبر من متطلبات نظام الرقابة الداخلية الجيدة والذي يطلق عليه قسم المراجعة الداخلية، الغاية منه إجراء عملية الفحص المستمر للسياسات والإجراءات الموضوعة من طرف الإدارة، بالإضافة إلى التأكد وبشكل مستمر من مدى سلامة ودقة البيانات المحاسبية التي يوفرها النظام وكذلك التحقق من عدم وجود أي تلاعب أو مخالفات، وباختصار فإن مهمة هذا القسم الرئيسية هي التأكد من تطبيق مهمات الرقابة الداخلية **(أحمد نور وآخرون، 1989 : ص34)**.

ثانياً : المقومات المحاسبية والمالية لنظام الرقابة الداخلية :

يقوم نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من الدعائم أو المقومات المحاسبية والمالية والتي يمكن إيجازها بالتالي :

1-الدليل المحاسبي :

ويعني هذا المقوم وجود أساسي سليم من أجل تقديم بيانات إجمالية مهمة في مجال التحليل والمقارنة اللازمة لأغراض الرقابة، حيث يتم تقسيم هذه البيانات إلى حسابات رئيسة وفرعية، وأن تبويب الحسابات المستخدمة يعتمد على درجة معينة من التفصيل تكون ضرورية لكافة البيانات من أجل تشغيلها فيما بعد يدوياً أو إلكترونياً، بالإضافة إلى تمويلها إلى معلومات تكون مفيدة لعملية اتخاذ القرارات من خلال إدارة البنك **(عبد الفتاح محمد الصحن ومحمد السيد سرايا، 2004 : ص378)**.

ويجب مراعاة العناصر التالية عند إعداد الدليل المحاسبي :

أ- أن يعكس الدليل المحاسبي نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي بما يحتويه ويشمله من حسابات.

ب- يجب توفر حسابات مراقبة إجمالية، الغاية منها ضبط الحسابات الفرعية بدفاتر الأستاذ مثل الحساب الإجمالي للموردين، حساب العملاء الإجمالي، كونها تساعد على اكتشاف الأخطاء غير العمدية خيانة الأمانة وأن هذا الأسلوب يعتبر وسيلة وقائية ضد الغش والتلاعب، بالإضافة إلى ذلك يمكن عن طريق أن تستعيد المؤسسة قيمة الخسائر التي تنتج عن الغش أو التلاعب من جانب موظفي المؤسسة، حيث أن المؤسسة غالباً ما تؤمن أمناء الصندوق الحرافيين ضد خيانة الأمانة **(وليام توماس رامرسون هنكي، 1989 : ص379)**.

2-الدورة المستندية :

من أجل تحقيق نظام جيد للرقابة الداخلية لابد من وجود دورة مستندية تتأثر بدرجة عالية من الكفاءة طالما أنها تمثل المصدر الأساسي للقيد وأدلة الإثبات، وأن إنشاء هذه الدورة يمثل أساسي يجب المحافظة عليه، حيث أن عملية الرقابة لا يمكن أن تتم إلا بوجودها خاصة في نطاق التحصيل والصرف والشراء والبيع والتخزين مع مراعاة خطوط السلطة والمسئولية عند إنشائها **(وليام توماس رامرسون هنكي، 1989 : ص191)**.

3-المجموعة الدفترية :

يعد البنك ويجهز مجموعة دفترية متكاملة تراعي النواحي القانونية بالإضافة إلى أنه يجب مراعاة بعض المتطلبات الأساسية عند تجهيز هذه المجموعة كترقيم الصفحات قبل استعمالها لأغراض الرقابة والتركيز على إثبات العمليات وقت حدوثها، إضافة إلى ذلك فإنه يجب أن تتميز هذه المجموعة بالبساطة في التصميم من أجل سهولة الاستخدام والإطلاع والفهم وقابليتها على توفير البيانات المطلوبة **(فتحي رزق السوافيري وآخرون، مرجع سبق ذكره : ص27)**.

4-الوسائل الآلية والإلكترونية المستخدمة :

أن الوسائل الآلية المستخدمة ضمن عناصر النظام المحاسبي للبنك أصبحت من العناصر المهمة في ضبط وإنجاز العمال كما هو الحال في آلات والنقدية المحصلة وتسجيلها، وذلك لكفالة وضمان التأكد من صحة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر والسجلات ودقتها بالإضافة إلى المحافظة على أصول البنك وحمايتها من أي تلاعب أو ضياع أو اختلاس، وتوفير الوقت وتدعيم العمل بكفاءة والتحكم في المعلومات **(خالد عبد الله، 1998 : ص165)**.

5-الجرد الفعلي للأصول :

بعض عناصر الأصول المملوكة للوحدة الاقتصادية تتميز بقابلية جهدها الفعلي كالنقدية بالخزينة والأوراق المالية والتجارية وكذلك أغلب عناصر الأصول الثابتة كالأراضي والآلات والأثاث ... الخ، وأن الذي يوضح نتائج عمليات الرقابة على تلك الأصول **(عبد الفتاح محمد الصحن وفتحي رزق السوافيري، مرجع سبق ذكره : ص193)**.

6-الموازنة التخطيطية :

تمثل الموازنة خطة كمية ومالية للمشروع ككل وذلك خلال فترة زمنية محددة، ويمكن تعريف الموازنة بأنها : "ما هي إلا تعبير مالي عن خطة معينة" فهي بالإضافة إلى دورها التخطيطي، فإن لها دور رقابي وذلك من خلال إجراء مقارنة بين الأداء الفعلي وبين ما تشتمل عليه الموازنة من بيانات تقريرية ثم وضعها مسبقاً، ثم تحديد الانحرافات

والمسئول عنها، والجدير بالذكر أن الموازنة التخطيطية لا يمكن اعتبارها نظاماً كاملاً للرقابة وإنما هي جزء من هذا النظام لذلك أعدت ضمن المقومات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية.

7-أنظم التكاليف المعيارية ونظم تكاليف الأنشطة :

تعتبر التكاليف المعيارية أهداف تسعى الإدارة إلى تحقيقها، لأن غيابها يدفع بالمسئولين إلى مقارنة الأداء الفعلي للفترة الحالية بأداء الفترات السابقة وبالتالي يمكن التوصل إلى نتيجة وهي عدم الكشف عن عناصر عدم الكفاءة التي كانت موجودة في التكاليف الفعلية.

الفرع الثاني : دور البنك المركزي في عملية الرقابة الداخلية

اختلفت التعريفات الموضوعة فيما يتعلق بالبنك المركزي، فهو يعرف بأنه "بنك يتمتع بشخصية قانونية مستقلة ينشأ من مؤسسة عامة، ويقوم بأعمال مختلفة وفقاً للقانون وله الحق في ممارسة وظائفه وصلاحياته، وامتلاك ممتلكاتها والتعرف فيها بهدف إبرام العقود".

كما يعتبر الدعامة والأساس الذي يقوم عليه النظام المصرفي، حيث عرف تطورات هامة خلال العشرين سنة الأخيرة، فبالإضافة إلى وظيفته الرئيسية المتمثلة في إصدار النقود، فإن نشاطه يتمحور حول ثلاث ركائز رئيسية **(الدسوقي حامد أبو زيد، 1994 : ص25)**:

1- تحديد وتطبيق السياسة النقدية.
2- تنظيم ومراقبة النظام المصرفي وأسواق المال.
3- تسيير وسائل الدفع الكتابية والنظام المصرفي.

لذلك نجد أن البنك المركزي يعتبر :

أ-بنك الإصدار :

وذلك بسبب احتكاره لوظيفة إصدار النقود، والتي تمثل النقود القانونية التي تتمتع بقوة الإبراء العام، كما أنه يقوم بتنظيم كمية النقود التي يتم تداولها **(ضياء مجيد الموسوي، 1993 : ص248)**.

ب-بنك الحكومة :

فهو يمثل بنك الحكومة والمستشار المالي لها، حيث أنه يعتبر صمام الأمان المالي والاقتصادي والنقدي، بالإضافة إلى تقديمه للاستشارات بهدف القيام بالإجراءات العلاجية الملائمة **(سليمان أبو ذياب، 1996 : ص96)**.

ج-بنك البنوك :

أن وجود البنك المركزي على قمة الجهاز المصفي ينتج علاقة خاصة بينه وبين البنوك التجارية، تتلخص في مجموعة من الالتزامات والواجبات المتبادلة كخضوع البنوك لرقابته وإشرافه من خلال قيامه بدور مقرض الملاذ الأخير وإجراء عمليات المقاصة ... الخ.

أما فيما يخص دور البنك المركزي العراقي في عملية الرقابة الداخلية فهي تشبه إلى حد كبير الدور الذي يقوم به أي بنك مركزي في أي دولة سواء في العراق أو في غيره من الدول الأخرى وحيث أن البنك المركزي العراقي عمل على وجود بيئة تشريعية ملائمة تؤخر العلم المصرفي والمالي وقد صدرت بهذا الصدر عدة قوانين وتعليمات بهدف خلق بيئة تحتية تساعد وتساهم في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، فقد أصدر البنك المركزي العراقي قانون رقم (82) لعام 2017 وهذا القانون خاص بالتعديلات الحاصلة على قانون البنك المركزي السابق رقم (56) لسنة 2004 كما صدر التعليمات رقم (1) لسنة 2017 التي تخص قواعد العناية اللازمة للعملاء والمؤسسات المالية والتي جاءت مستندة إلى المادة رقم (10) من قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015، وكذلك صدر دليل الحوكمة المصرفية في عام 2017 وقد جاء مستنداً إلى القوانين والتعليمات النافذة كما صدر أيضاً دليل حماية المستهلك والذي تم تصميمه على المصارف وشركات التمويل المالي وشركات خدمات الدفع الإلكتروني.

وقد تم ذكر وتوضيح جميع البنود المتعلقة في إيجاد أنظمة رقابة داخلية في البنوك بما لا يسمح بترخيص أي بنك دون توافر شروط معينة وقد تم توضيح ما يلي :

أولاً : مسئوليات مجلس إدارة البنك :

ويقع على عاتق الإدارة التأكد من وجود أنظمة ضبط ورقابة داخلية مناسبة وفعالة والإشراف على متابعتها باستمرار عن طريق إتباع ومراعاة الضوابط بحدودها الدنيا تختص بدراسة المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك، بالإضافة إلى اعتماد الهيكل التنظيمي للبنك واعتماد سياسات البنك وأخلاقيات العمل فيه.

ثانياً : مسئولية الإدارة التنفيذية :

وتتلخص مسئولياتها بالالتزام بالحد الأدنى بإعداد السياسات والإستراتيجيات والعمل على تطويرها بالإضافة إلى تطوير إجراءات العمل، وإعداد البيانات والحسابات الختامية والهيكل التنظيمي من أجل تحقيق فعالية الأنظمة الخاصة بالرقابة الداخلية **(راوية حسن، 2005 : ص214)**.

ثالثاً : الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي :

من حيث إعداد هيكل تنظيمي يتسم بالوضوح والمرونة وقابليته على التطبيق، والوصف الوظيفي الواضح والشامل بحيث يستوعب كافة الوحدات التنظيمية واللجان المتفرعة عن مجلس الإدارة، بالإضافة إلى الدليل الخاص بإجراءات العمل المفضل وفصل الواجبات والأنشطة وتحديدها وكذلك فصل المهام وإدارة المخاطر **(عبد الفتاح الصحن وآخرون، 2006 : ص150)**.

رابعاً : إدارة التدقيق الداخلي :

وتتم من خلال إيجاد إدارة تدقيق داخلية مستقلة تابعة بشكل مباشر إلى اللجنة الخاصة بالتدقيق بحيث يتم رفع التقارير الدورية إليها.

خامساً : إدارة المخاطر :

وهذه المسئولية تكون عل عاتق كل وحدات البنك بحسب موقع ومهام كل وحدة منها، لذلك يجب على البنك أن يلتزم بوضع نظام خاص من أجل إدارة المخاطر يتلائم مع حجم البنك وعملياته، مع اعتماد وسائل خاصة تساعد في إدارة تلك المخاطر وإعداد قاعدة

بيانات تاريخية للخسائر واستخدام وسائل كمية للرقابة على المخاطر وكذلك استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة من أجل إدارتها، بالإضافة إلى العمل على تشكيل لجان مستقلة منبثقة عن مجلس الإدارة بهدف إدارة تلك المخاطر **(أحلام بوعبدلي وخليل عبد الرزاق، 2004 : ص107)**.

سادساً : علاقة البنك مع المدقق الداخلي :

يتوقف نجاح التدقيق الداخلي أو فشله في تحقيق أهدافه على مقدار الدعم الذي يتلقاه من مجلس إدارة البنك، ولضمان فاعلية التدقيق يجب على مجلس الإدارة أن يوفر الدعم الكافي والملائم لإدارة عملية التدقيق وذلك عن طريق بيان موجز وواضح يبين السياسة العامة للبنك يحدد فيه مسئوليات وصلاحيات إدارة التدقيق الداخلي.

وبهدف الوصول إلى نظام داخلي له فاعليته، لابد أن تشتمل الخطوط العريضة لصلاحيات المدقق الداخلي كحد أدنى على الآتي **(صبيح الطمان، 2003 : ص77)**:

1- تحديد الصلاحيات التي تحول المدقق الداخلي إجراءات عمليات الرقابة على العمليات المختلفة.
2- إعطاء المعلومات التي يحتاجها ويرى أنها ضرورية.
3- رفع أية قيود أو محددات تؤثر على عمل المدقق الداخلي.
4- وضع معايير للتدقيق الداخلي.

أما مسئوليات وواجبات المدقق الداخلي تجاه الإدارة فتتمثل بما يلي :

1- تزويد الإدارة العليا للبنك بمعلومات تتعلق بدقة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية.
2- القيام بجمع ما يتعلق بأعباء التدقيق الداخلي الشامل لتلبية احتياجات الإدارة.
3- العمل على تنفيذ الأعمال الخاصة بالتدقيق بمستوى لائق من العناية والاهتمام بالتعليم والتدريب المستمر من أجل تطور مهارات ومعارف المدقق الداخلي المهنية.

سابعاً : متطلبات النظم المالية والمحاسبية :

يجب توافر أنظمة مالية ومحاسبية صحيحة ومكتوبة تساعد على إظهار الوضع المالي الحقيقي للبنك بالإضافة إلى ذلك لابد من توافر إجراءات واضحة ومكتوبة من أجل التأكد من حفظ الدفاتر والسجلات بشكل آمن ومنظم وبعيداً عن التلف أو الضياع **(ثناء علي الضباني، 2002-2003 : ص14)**.

ثامناً : إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها :

من حيث وضع خطة إستراتيجية لإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ووضع سياسات وإجراءات منبثقة من تلك الإستراتيجيات بالإضافة إلى تحقيق جودة في المعلومات المتوفرة، والعمل على إيجاد آليات مناسبة تمكن من استمرار مراقبة وقياس أداء الإدارة من ضمن النواحي **(عبد الوهاب ناصر علي وشحاته السيد شحاته، 2003 : ص80)**.

تاسعاً : متطلبات أمن وسلامة البنوك :

من حيث اختيار الموقع الجغرافي المناسب لمواقع الخزنات والصناديق واستخدام كاميرات وأجهزة الرقابة المناسبة، بالإضافة إلى وسائل الحماية وإجراءات الأمن من أجل الدخول والخروج من البنك ابتداءً بالموظفين وانتهاءً بالعملاء وكذلك التأمين على جميع موجوداته ضد أخطار السرقة أو التلف أو الحريق.

الخاتمة:

تعتبر الرقابة الداخلية ضرورة حيوية بهدف التأكد من حسن سير الخطط المرسومة للبنك ومن أن الإنجاز يسير بحسب ما خطط له، وهي بهذا تعد وظيفة لها علاقة مع عناصر العملية الإدارية الأخرى، خاصة التخطيط واتخاذ القرارات، ومن المقومات الأساسية لنجاح نظام الرقابة الداخلية وزيادة فاعليته أهمية توفر أدوات وأساليب رقابة مناسبة لإنجاز الخطط المرسومة سواء كانت الترتيبات الإدارية لغرض تقسيم الأعمال وتوزيع الاختصاصات والمسئوليات وهذا يمثل تحديد مجالات نظام الرقابة الداخلية في القسم الإداري المعتمد أساساً على التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية المعمول بها داخل المستويات الإدارية المختلفة مع إلزامية وجود نظام للتقارير يخدم الرقابة بالإضافة إلى أن تقييم نظام الرقابة الداخلية المالي يمكن من توفير الدليل الأساسي لمجال الرقابة الداخلية والخارجية والتقييم بشكل دوري للعمليات الخاصة بالمحاسبة والذي يوفر الثقة والتكامل للمعلومات المالية.

أن فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية لأي بنك سواء في الجانب الإداري أو المالي أو المحاسبي يتضمن عدة خطوات أولها التعرف على نظام الرقابة الداخلية ثم اختبارات الفهم والتطابق للتأكد من أن جميع الإجراءات موجودة داخل البنك ومفهومة من قبل الجميع، ثم استخراج نقاط القوة والضعف من خلال الخطوتين السابقتين ثم تليها الخطوة الأخرى المتمثلة في اختبارات الاستمرار التي تهدف إلى التأكد من أن نقاط القوة المتوصل إليها مطبقة في الواقع العملي وبشكل مستمر وأما الخطوة الأخيرة فتتمثل بالتقييم النهائي بالاعتماد على اختبارات الاستمرارية وهذه جميعها تمثل التقرير المفصل حول الرقابة الداخلية للبنك.

النتائج :

1- تعتبر الرقابة الداخلية من الأساليب الفعالة في تسيير البنوك حيث أنها تمثل جميع السياسات والإجراءات والقوانين التي تتبناها المؤسسة لتحقيق أهدافها بفاعلية وكفاءة عالية.

2- تساهم الرقابة الداخلية في الكشف عن التغيرات الإدارية والمحاسبية المختلفة وتفادي الأخطاء.

3- تعتبر الرقابة أداة للتأكد من مدى ملائمة وصدق المعلومات المحاسبية المالية وحق ودقة القوائم المستخدمة.

4- الدور الفعال لنظام الرقابة في تقييم أداء البنوك والمؤسسات المالية من خلال الالتزام بالسياسات والقوانين.

5- التأكد من تحقيق الأهداف المرسومة والكشف المبكر عن أي انحرافات وتلاعبات وما قد يكون في الأداء من قصور وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة وفي الوقت المناسب.

6- توجد أهداف واضحة لتقسيم الرقابة الداخلية ثابتة ومتغيرة حسب طبيعة أعمال البنك وما يستجد عليها من متغيرات ويتم مراجعتها بصورة دورية.

التوصيات :

من خلال ما سبق يوصي الباحث بما يلي :

1- استمرار عملية التحديث والتطوير لهيكل الرقابة الداخلية في المنشآت والمؤسسات خاصة البنوك من أجل الرقي بكفاءة وأداء تلك البنوك ولتحسين الخصائص النوعية للمعلومات التي تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات الرشيدة.

2- الالتزام بالسياسات والإجراءات التنظيمية والعمل على تحديثها لضمان كفاءة نظام الرقابة الداخلية في البنوك.

3- تفعيل دور إدارة المراجعة الداخلية من أجل القيام بواجبها بكفاءة عالية لضمان حماية أصول وموارد البنوك من الضياع وتحسين مستوى كفاءتها الإنتاجية.

4- إعادة نظر البنك بأنظمة وسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية وبشكل مستمر ودوري بهدف تطويرها وتحديثها.

5- اعتبار مدى التزام أي موظف بما يخصه من إجراءات وسياسات الرقابة الداخلية أحد المعايير لتقييم مستوى أدائه الوظيفي.

المراجـــع

أولاً : المراجع العربية :

أ-الكتب :

1- **ابن منظور :** لسان العرب، ج2، دار المعارف، ط9، 2010.

2- **أحلام بوعبدلي وخليل عبد الرزاق :** تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة، 2004.

3- **أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد :** المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار المريخ العربية، السعودية، 1986.

4- **أحمد حلمي جمعة :** المدخل الأساسي لمراجعة وتدقيق الحسابات (إطار فكري معاصر – أساليب وإجراءات عملية)، مركز كحلون، عمان، 1998.

5- **أحمد نور وآخرون :** الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989.

6- **ثناء علي الضباني :** الرقابة المحاسبية الداخلية في النظامين اليدوي والإلكتروني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003.

7- **جميل أحمد توفيق :** إدارة الأعمال، مدخل وظيفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

8- **خالد الراوي :** التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2000.

9- **خالد عبد الله :** التدقيق والرقابة في البنوك، معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1998.

10- **الدسوقي حامد أبو زيد :** إدارة البنوك، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، 1994.

11- **رأفت محمود وآخرون :** علم تدقيق الحسابات النظري، الطبعة الأولى، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

12- **راوية حسن :** إدارة الموارد البشرية، رؤية مستقبلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

13- **سليمان أبو ذياب :** اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 1996.

14- **صبيح الطمان :** أصول التدقيق الحديث، جامعة المنصورة، مصر، 2003.

15- **ضياء مجيد الموسوي :** الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993.

16- **عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف :** تنظيم وإدارة الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015.

17- **عبد الفتاح الصحن وآخرون :** الرقابة والمراجعة الداخلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.

18- **عبد الفتاح محمد الصحن ومحمد السيد سرايا :** الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

19- **عبد الوهاب ناصر علي وشحاته السيد شحاته :** مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

20- **عمر سعيد وآخرون :** مبادئ الإدارة الحديثة، مكتبة دار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، 2003.

21- **فتحي رزق السوافيري وآخرون :** الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002.

22- **محمد إسماعيل بلال :** مبادئ الإدارة بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.

23- **محمد التهامي طاهر ومسعود صديقي :** المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

24- **محمد توفيق ماضي :** إدارة وجدولة المشاريع، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

25- **محمد رفيق الطيب :** مدخل للتسيير، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
26- **محمد فريد الصحن :** مبادئ الإدارة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
27- **محمد قاسم القيروتي :** مبادئ الإدارة، النظريات والعمليات والوظائف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2001.
28- **مرعي رزق السوافري وآخرون :** الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
29- **المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (INTOSAI) لجنة معايير الرقابة الداخلية**، إرشادات بشأن معايير الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي، 2004.
30- **هادي التميمي :** مدخل إل التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2004.
31- **وليام توماس رامرسون هنكي :** المراجعة بين النظرية والتطبيق، ترجمة أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد، دار المريخ، السعودية، 1989.
32- **يحي حسين عبيد وإبراهيم طه عبد الوهاب :** أصول المراجعة، مكتب الجلاء، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى، 2001.

ب-الرسائل العلمية:

1- **انجيلا محمد :** فعالية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية اليمنية للمدة (2005-2015)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة عدن، اليمن، 2016.
2- **بوطورة فضيلة :** دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي – بنك، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم الجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2007.
3- **عيد عياد مناور :** تقييم فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الكويت، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2010.

4- **محمد رضوان القضاة :** دور التدقيق الداخل في تقييم فاعلية الرقابة الداخلية على البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق البورصة، رسالة ماجستير، جامعة جرش، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمان، الأردن، 2016.

5- **ميعاد زياد محمد :** أثر التدقيق السحابي في تحسين أداء الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2022.

جـ-المجلات :

1- **سمية ميلي :** دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين أداء البنوك، مجلة المحاسبة والتدقيق والمالية، المجلد 2، العدد 2، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2020.

2- **عبد الوهاب عياش :** دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي (دراسة ميدانية على شركات الاتصالات اليمنية)، مجلة جامعة الناصر، اليمن، العدد 4، 2014.

3- **علي عماد محمد أزهر :** آلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك المصرفية (دراسة حالة البنك الكويتي المركزي)، مجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، العدد 17، 2020.

4- **نوال بن عمارة :** أبعاد الرقابة الداخلية وأهميتها في مصارف المشاركة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، العدد9، 2009.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1- **C. Loiomme et V. Gerard, Audit et Controle interne :** A spects Financiers, Operation et Strategique, 04eme edition Dolloze, Paris, 1992, P. 35.

2- **The KPMG Review :** Internal Control A practical Guide, 1999.

دور المنظمة الدولية في الحفاظ على الامن والسلم الدوليين

د.مرتجى عبد الجبار مصطفى الجشعمي
جامعة كربلاء- العراق

مقدمة

المنظمة الدولية هي تلك الهيئة المشكلة بموجب اتفاق بين الدول على تكوينها، لأجل تحقيق مجموعة من الاهداف، تمنحها من أجل ذلك الاستقلال الذاتي لممارسة السلطات والاختصاصات التي يتكفل الميثاق المنشئ لها بيانها وتحديدها، من اهداف المنظمة الدولية "حفظ السلم والامن الدوليين، وتحقيق التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية".

وفي ضوء هذه الاهداف والمبادئ للمنظمة الدولية، يستتبع ذلك مسؤولية اتجاه الدول الاعضاء وواجبات ملقاة على عاتقها، في نشاطاتها واعمالها الدولية لأجل الحفاظ على الامن والسلم الدوليين، وما يصدر من تلك المنظمة من توصيات وقرارات اممية نبحث قوة الزامها في مواجهة تلك الدول.

اهمية البحث:

يدور بحثنا حول النشاط الدولي لدول المنطقة، وكيفية ممارسة دوراً فعالاً من المنظمة الدولية في النزاعات في الشرق الاوسط، فنناقش تدخل الاممي ودوره في المحافظة على الامن والسلم الدوليين او التهديدات التي قد تحدث من هذه الدولة او تلك، وذلك من خلال قرارات المنظمة الصادرة او قرارات مجلس الامن الدولي، ومدى التزام الدول بتلك القرارات الاممية.

مشكلة البحث:

معرفة مدى التزام الدول الاعضاء في المنظمة بقرارتها في مواجهة الدولة المعنية بالقرار او تلك الدول الاخرى التي تتأثر مصالحها من القرار الاممي.

منهجية البحث:

دراسة ميثاق منظمة الامم المتحدة دراسة تحليلية، لنتمكن من معرفة متى يكون قرار الامم ملزماً للدول وقابل للتطبيق، ومتى يكون ارشادياً لها.

وعليه سوف تكون خطة بحثنا كالاتي:

المبحث الاول: اهداف منظمة الامم ومبادئها.

المطلب الاول: اهداف المنظمة الدولية ومبادئها.

المطلب الثاني: مساعي المنظمة في تحقيق اهدافها ومبادئها.

المبحث الثاني: دور المنظمة في الحفاظ على الامن والسلم الدوليين.

المطلب الاول: مسؤولية الدول وواجباتها اتجاه المنظمة.

المطلب الثاني: قوة الزام قرارات المنظمة.

The Role of The International Organization in Maintaining International Peace and Security

Dr. Murtaja Abdel Jabbar Mustafa

Abstract

An international organization is a specific body formed according to an agreement between states on its formation, in order to achieve a set of goals, granting it, for that purpose, and guarantee the autonomy to exercise powers and competencies that the agreement tends to clarify and specify.

In light of these goals and principles of the international organization, this entails a responsibility towards the member states and duties placed upon them, in their international activities and actions in order to maintain international peace and security, and the recommendations and UN resolutions issued by that organization, we discuss the strength of its obligation to confront those states.

Our research revolves around the international activity of the countries of the region, and how the international organization plays an effective role in the Middle East conflicts. We discuss the intervention of the United Nations and its role in maintaining international peace and security or the threats that may occur from this or that country, through the organization's issued decisions or decisions made by The UN Security Council, and the extent of countries' commitment to those UN resolutions.

المبحث الاول

أهداف منظمة الامم المتحدة ومبادئها

لا يسعنا البحث في دور المنظمة الدولية دون الخوض في الاهداف والمبادئ التي نادت بها، حتى تكون امام انظارنا الغاية التي انشأت من اجلها المنظمة، عليه نبحث في المطلب اهداف المنظمة الدولية ومبادئها وفي المطلب الثاني مساعي المنظمة في تحقيق اهدافها ومبادئها.

المطلب الاول: اهداف المنظمة الدولية ومبادئها

بعد أن وضع ميثاق الامم المتحدة من خلال عدة مؤتمرات (مؤتمر دومبرتون اوكس عام 1944، مؤتمر يالتا عام 1945)، كان آخرها مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945 الذي دعيت فيه الدول التي وقعت تصريح مدينة يالنا (تصريح الامم المتحدة)، الى عقد مؤتمر في الولايات المتحدة ، حيث انتهى الى صياغة ميثاق الامم المتحدة في يونيو عام 1945، وأقرت الدول المشتركة في المؤتمر بالأجماع التوقيع على الميثاق، وأصبح نافذ المفعول منذ اكتوبر عام 1945، بعد اتمام ايداع التصديقات على الميثاق لدى حكومة الولايات المتحدة الامريكية من قبل الدول الخمس الكبرى وأغلبية الدول الاخرى (الدسوقي، 2013).

جاءت اهداف المنظمة، بصيغة عامة ومجملة، ضمن المادة الاولى من الميثاق، "أن من اهداف المنظمة:

اولا- حفظ السلم والامن الدوليين.

ثانيا- تنمية العلاقات الودية بين الدول.

ثالثا- تحقيق التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية.

رابعا- جعل المنظمة مركزاً لتنسيق اعمال الدول".

نستعرض بشكل مجمل تعريف تلك الاهداف التي دعت اليها المنظمة الدولية.

اولا- حفظ السلم الدولي: والذي يقصد به المحافظة على السلام الدولي من خلال منع الحروب بين الدول او استخدامها بصورة عامة او للتهديد بها او اعلان الحرب او استخدام القوة من اي دولة من الدول الموقعة على الميثاق، فاذا ما هُددت أحدى الدول بإعلان الحرب ضدها او استُخدِمت القوة، يمكن لهذه الدولة ان تطلب من مجلس الامن التدخل

للمحافظة على السلم الدولي. اما اذا ما استخدمت دولة ما القوة بالفعل ضد دولة أخرى فنكون امام اخلال بالسلم الدولي، يمكن ان تطالب الدولة المعتدى عليها اعادته الى نصابه -من دون ان يسقط حقها في الدفاع الشرعي ضد الدولة المعتدية-.

وقررت في المادة(2/ 7) من الميثاق، "حظر المنظمة الدولية ان تتدخل في المسائل التي تقع ضمن الاختصاص الداخلي للدول الاعضاء"، اي ان المحافظة على الاستقرار السياسي والسلم داخل الدولة هو من اختصاص تلك الدولة، لا تتدخل المنظمة لأجل المحافظة على السلم داخل الدولة، الا اذا امتد ذلك الاخلال خارج نطاق الدولة وهدد السلم بين الدول او يعرضها للخطر.

اما مفهوم حفظ الامن الدولي، يقصد به قيام المنظمة الدولية بأعمال ايجابية لأجل توفير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الضرورية التي تمنع التهديد باستخدام القوة او اعلان الحرب، اي بمعنى معالجة الاسباب التي تؤدي الى حدوث الاضطرابات بين الدول من اجل ازالتها، وإقامة حالة من الطمأنينة والاستقرار يجعل الدول العيش مطمئنة على سلامتها (شهاب، 1987).

ثانيا- تنمية العلاقات الودية بين الدول: ورد هذا الهدف ضمن المادة (1، 2) من الميثاق، التي نصت "على ان مقاصد الامم المتحدة، انماء العلاقات الودية بين الامم على اساس احترام المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب، وان يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الاخرى الملائمة لتعزيز السلم العام"، بمعنى ان تتم تنمية العلاقات الودية بين الدول في ضوء التدابير الملائمة التي تعزز وتقوي السلم الدولي في ضوء مبدأ المساواة في الحقوق بين الدول سواء أكانت كبيرة ام صغيرة ومبدأ حق تقرير المصير.

ثالثا- تحقيق التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية: حيث قررت المادة(1/ 3)من الميثاق، "على ان من مقاصد هذه المنظمة، تحقيق التعاون الدولي في حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية، وتعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك بصفة عامة بلا تمييز بسبب الجنس او اللغة او الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء". اي ان من

اهداف المنظمة الدولية لا يقتصر على التعاون في المجال السياسي بين الدول، بل يمتد الى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية، نتيجة ادراك مؤسسي المنظمة ان ثمة ارتباط بين الجانب السياسي والجوانب الاخرى وهو ما أكدته المادة(55) من الميثاق، بالنص" رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة ودية بين الامم.."

رابعا- جعل المنظمة مركزاً لتنسيق اعمال الدول: قررت المادة(1/ 4) من الميثاق، "ان من اهداف هذه المنظمة ان تكون مرجعاً لتنسيق اعمال الامم وتوقيعها نحو ادراك الغايات المشتركة". وليس المقصود هنا جعل المنظمة سلطة عليا تخضع لها الدول والمنظمات الاخرى، بل يقصد به ان تكون بمثابة محور تدور حوله النشاطات المختلفة للدول في مجال العلاقات الدولية، بحيث تقوم بتنسيق الجهود الدولية والمنظمات الدولية والاقليمية المتخصصة نحو المصالح المشتركة، اي ان المنظمة لا تسعى بأي شكل الى السيطرة على نشاط الدول والمنظمات بل ترغب من وراء ذلك توفير أفضل الظروف للتفاهم بين الدول (الدسوقي، 2013).

وفي ضوء ما سبق، نجد ان من اولويات المنظمة هو التعاون بين الدول فيما بينها بكل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية في المحافظة على السلم والامن الدوليين وعدم استخدام القوة او التهديد بها ضمن العلاقات الدولية.

وإن كانت المنظمة الدولية، قد أنشئت لتحقيق اهداف معينة، فأن تحقيقها يجب ان يتم ضمن عدد من المبادئ التي قررتها المادة(2) من الميثاق، وهي كالاتي:

"اولا- ان تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع اعضائها.

ثانيا- ان يقوم اعضاء الهيئة بالالتزامات التي اخذوها على انفسهم بحسن نية.

ثالثا- ان يفض اعضاء الهيئة جميعاً منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والامن والعدل الدولي عرضة للخطر.

رابعا- ان يمتنع اعضاء الهيئة في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة او استخدامها ضد سلامة الاراضي والاستقلال السياسي لأية دولة او على وجه أخر لا يتفق ومقاصد الامم المتحدة.

خامسا- ان يقدم الاعضاء كل ما في وسعهم من عون الى الهيئة في اي عمل تتخذه وفق الميثاق، كما يمتنعون عن مساعدة اية دولة تتخذ الامم المتحدة ازاءها من اعمال المنع او القمع.

سادسا- ان تعمل الهيئة على ان تسير الدول غير الاعضاء فيها على هذه المبادئ بقدر ما تقتضي ضرورة حفظ الامن الدولي.

سابعا- ان لا تتدخل الامم المتحدة في الشئون التي تكون من صميم السلطات الداخلية لدولة ما، انما دون ان يخل ذلك بتطبيق تدابير القمع اذا اقتضى الامر تطبيقها".

نعرض بشكل موجز اهداف المنظمة الدولية:

اولا- ان تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع اعضائها: ورد مبدأ المساواة في اعمال مؤتمر سان فرانسيسكو بالمعنى، " الدول متساوية امام القانون، كل دولة تمتع بكل الحقوق الكامنة واللصيقة في السيادة الكاملة، على الجميع احترام شخصية كل دولة وسلامة اقليمها واستقلالها السياسي، على كل دولة ان تنفذ التزاماتها الدولية بإخلاص" .

وهو احد اهم الاسس التي ارتضت الدول ان يكون ضمن احكام وقواعد الميثاق، ومعناه المساواة في السيادة بين جميع اعضاء المنظمة، وتكافؤ في الحقوق والالتزامات امام القانون، وان يكون لكل دولة صوت واحد، وان يكون جميع الدول ذات اهمية متساوية (ابو الهيف).

ثانيا- ان يقوم اعضاء الهيئة بالالتزامات التي اخذوها على انفسهم بحسن نية: من اجل ان يكفل اعضاء هذه المنظمة لأنفسهم الحقوق والامتيازات المترتبة على العضوية فيها، يجب عليهم تنفيذ التزامات التي اخذوها على انفسهم وفق الميثاق بحسن نية، مما يعني الامتناع عن الغش والخداع واي تصرف أخر يؤدي الى تجريد الميثاق من مضمونه او اهدار احكامه، ويعد هذا المبدأ من المبادئ الاساسية التي اسس عليها القانون الدولي الذي يمنح للقانون الثقة والامان في العلاقات الدولية الراسخة والمستقرة (يونس و بدر الدين، 2000).

ثالثا- ان يفض اعضاء الهيئة جميعاً منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والامن والعدل الدولي عرضة للخطر: ان الهدف الرئيس الذي أنشئت لأجله المنظمة

الدولية، وجوب التزام اعضاء المنظمة بفض منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية، وعلى وجه لا يجعل السلم والامن الدوليين عرضة للخطر.

رابعا- ان يمتنع اعضاء الهيئة في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة او استخدامها ضد سلامة الاراضي والاستقلال السياسي لأية دولة او على وجه أخر لا يتفق ومقاصد الامم المتحدة: يعد هذا المبدأ نتيجة حتمية لمبدأ تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، لان التزام الدول بحل المنازعات سلمياً يقتضي حتماً عدم استخدام القوة او التهديد بها ضمن العلاقات الدولية.

خامسا- ان يقدم الاعضاء كل ما في وسعهم من عون الى الهيئة في اي عمل تتخذه وفق الميثاق، كما يمتنعون عن مساعدة اية دولة تتخذ الامم المتحدة ازاءها من اعمال المنع او القمع: قررت المادة (2/ 5) من الميثاق، " ان يقدم جميع الاعضاء كل ما في وسعهم من عون الى الامم المتحدة في اي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق، كما يمتنعون عن مساعدة اية دولة تتخذ الامم المتحدة ضدها عملاً من اعمال المنع او القمع".

نجد هناك التزامات واقعة على عاتق الدول الاعضاء في المنظمة هما (الدسوقي، 2013)، ايجابي يمثل التزام الدول في تقديم كل المساعدات اللازمة لتنفيذ التدابير التي تتخذها المنظمة لتحقيق اهدافها، ولا سيما تلك التدابير العقابية التي يتخذها مجلس الامن لحفظ الامن والسلم الدوليين، والسلبي يمثل امتناع جميع الدول الاعضاء في المنظمة عن مساعدة اية دولة تتخذ ضدها المنظمة عمل من اعمال المنع او القمع.

سادسا- ان تعمل الهيئة على ان تسير الدول غير الاعضاء فيها على هذه المبادئ بقدر ما تقتضي ضرورة حفظ الامن الدولي: من قواعد القانون الدولي، "ان الدول غير الاعضاء في منظمة دولية ما، لا يلتزمون بالميثاق المنشئ لها، تطبيقاً لقاعدة نسبية اثر المعاهدات الدولية وقاعدة العقد شريعة المتعاقدين، الا ان المنظمة الدولية قررت ضمن المادة(2/ 6)من الميثاق، "على ان تعمل المنظمة على ان تسير الدول غير الاعضاء فيها على هذه المبادئ، بقدر ما تقتضي ضرورة حفظ الامن والسلم الدوليين"، ويعد ما جاءت به استثناءاً على ما هو ثابت في القانون الدولي.

سابعا- ان لا تتدخل الامم المتحدة في الشئون التي تكون من صميم السلطات الداخلية لدولة ما، انما دون ان يخل ذلك بتطبيق تدابير القمع اذا اقتضى الامر تطبيقها: قررت المادة (2/ 7) من الميثاق، "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة، ان تتدخل في الشئون التي تكون من صميم السلطات الداخلية لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي للأعضاء ان يعرضوا هذه المسائل لان تحل بحكم هذا الميثاق، على ان هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع منه"، اي عدم تدخل المنظمة في المسائل الداخلية للدول، يعد قيداً على اختصاصات وسلطات المنظمة، وهذا المبدأ يستند على مبدأ سيادة الدولة الذي يستوجب على المنظمة وباقي المنظمات الدولية والدول احترامه.

تجدر الاشارة الى ان ذلك الاختصاص الداخلي للدول قد يكون له اثاراً دولية مثل المسائل المتعلقة بحقوق الانسان او في حال نشوب حرب اهلية في دولة ما تعدت اثارها حدود تلك الدولة لتهدد السلم والامن الدوليين، فأن واجب مجلس الامن ان يصدر توصيات او قرارات ما يراه ضروري من اجل اعادة السلم (شهاب، 1987).

وفي ضوء ما سبق توضح امامنا المبادئ التي اسست عليها المنظمة الدولية والاهداف التي تسعى الى تحقيقها، لكن التساؤل الذي يطرح كيف تسعى المنظمة الى تحقيق تلك الاهداف، بمعنى ماهي الطرق والاليات التي تنتهجها المنظمة الدولية في تحقيق الامن والسلم الدوليين، هذا ما سنوضحه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: مساعي المنظمة في تحقيق اهدافها ومبادئها

نوضح كيف تعمل المنظمة الدولية على تحقيق اغراضها، من خلال معرفة اجهزتها العاملة في حفظ الامن والسلم الدوليين، واختصاصاتها.

الفرع الاول: اجهزة المنظمة العاملة في حفظ الامن والسلم الدوليين

الثابت في القانون الدولي، ان المنظمة الدولية شخصاً من اشخاص القانون، له الارادة المستقلة الذاتية المختلفة عن ارادات الدول المكونة لها، مما يعني يجب ان تتوفر الادوات او الاجهزة التي تتولى التعبير عن هذه الارادة.

لذا جاءت المادة(7/ 1)من الميثاق، " على ان تنشأ الفروع الاتية لتكون اجهزة رئيسية لمنظمة الامم المتحدة: جمعية عامة، مجلس الامن، مجلس اقتصادي واجتماعي، مجلس وصاية، محكمة عدل دولية، امانة"، نستعرض فيما يلي الاجهزة العاملة التي تتولى مسؤولية المحافظة على الامن والسلم الدوليين، دون سواها من الاجهزة الرئيسة الاخرى مدار البحث:

اولا- الجمعية العامة: تمثل الجهاز الرئيس العام للمنظمة، تمثل فيه كافة الدول على قدم المساواة، - تمثل كل دولة من الدول الاعضاء بوفد في الجمعية بما لا يزيد عن خمسة مندوبين- وفق المادة (9/ 2) من الميثاق، على انه يمكن لأي دولة ان يزيد وفده عن طريق تعيين مندوبين احتياط ومستشارين وخبراء، على ان يكون لكل عضو صوت واحد في الجمعية العامة وفق المادة(18/ 1)من ميثاق الامم المتحدة.

وفق ميثاق المنظمة، الجمعية العامة جهاز غير دائم الانعقاد بل ينعقد بدورات عادية سنوياً، يبدأ من كل ثلاثاء من شهر سبتمبر، الا انه يمكن ان تعقد دورات غير عادية، كل ما دعت الحاجة اليه، بناء على قرار صادر منها في دورة سابقة او بناء على طلب من مجلس الامن او اغلبية اعضاء المنظمة، وينعقد الاجتماع غير العادي في التاريخ المحدد له في قرار الجمعية في تلك الدورة او خلال 15 يوم من تاريخ وصول طلب عقد دورة غير اعتيادية الى الامين العام- اذا كان طلب انعقاد الجمعية بناء على قرار الاتحاد من اجل السلام، تنعقد في هذه الحالة خلال 24 ساعة من وصول طلب عقدها الى الامين العام-.

وفروع الجمعية العامة هي:

1- اللجان الموضوعية الرئيسية، تمثل لجان السبع:

أ- لجنة السياسية والامن، تختص بتنظيم التسليح في الدول الاعضاء

ب- اللجنة السياسية الخاصة، تختص بالشئون السياسية التي يحيلها الجمعية العامة

ج- اللجنة الاجتماعية والثقافية والانسانية

د- اللجنة الاقتصادية والمالية

ه- لجنة الوصاية والاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

ز- اللجنة القانونية، تختص بكافة المسائل القانونية والدستورية التي تهم المنظمة وتدخل ضمن اختصاصاتها

2- اللجان الاجرائية، وهي لجنتان، الاولى اللجنة الاجرائية تهتم بالمسائل الاجرائية في الجمعية العامة، واللجنة الثانية لجنة وثائق الاعتماد واللجنة العامة(اللجنة التوجيهية)

3- لجان الخبرة ، هي لجان دائمة تتولى ابداء الراي للجمعية العامة ذات الموضوعات الفنية

4- اللجان المؤقتة، التي تنشئها الجمعية العامة لمهام خاصة ولفترات محددة مثل لجنة البلقان ولجنة التوفيق في فلسطين

5- لجنة الجمعية المصغرة، التي انشأت بناء على اقتراح الولايات المتحدة الامريكية عام 1947، تتكون من كل الدول الاعضاء بمندوب واحد، اساس تكوينها المادة(22) من الميثاق، التي خولت الجمعية حق انشاء الفروع الثانوية التي تراها ضرورية للقيام بواجباتها، بسبب اتساع نشاط المنظمة وتلافي نواحي العجز في نشاط المنظمة، على ان يكون اجتماع الجمعية المصغرة دائم خلال السنة، لبحث ما قد يحدث من مسائل بين ادوار انعقاد الجمعية العامة السنوي(الدسوقي، 2013)، خاصة تلك المتعلقة بحفظ الامن والسلم الدوليين، ويحق للجمعية المصغرة دعوة الجمعية العامة الى الانعقاد بدورة استثنائية، اذا ما دعت الضرورة ذلك، على ان لا تجتمع الجمعية المصغرة بفترة انعقاد الجمعية العامة (شهاب، 1987).

ثانيا- مجلس الامن: هو اداة المنظمة التنفيذي، يمارس المسئولية بالمحافظة على الامن والسلم الدوليين، حيث قررت المادة(24) من الميثاق، " رغبة في ان يكون العمل الذي تقوم به الامم المتحدة سريعاً فعالاً، يعهد اعضاء تلك الهيئة الى مجلس الامن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والامن الدوليين، ويوافقون على ان هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات"، اي ان اعضاء المنظمة قد فوضوا لمجلس الامن في القيام بواجب حفظ السلم والامن الدوليين نائباً عنهم، وقد جاءت المادة(25)منه، " تعهد اعضاء الامم المتحدة بقبول ما يتخذه مجلس الامن من قرارات وتنفيذها وفق الميثاق".

كان مجلس الامن حتى عام 1965 مكون من احد عشر عضواً، على ان يكون الدول الخمس الكبرى(الصين، فرنسا، اتحاد الجمهوريات السوفيتية، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الامريكية)اعضاء دائمين فيه، وينتخب الاعضاء الست الباقين من بين مجموع اعضاء المنظمة، كأعضاء غير دائمين يكون انتخابهم من قبل الجمعية العامة بأغلبية الثلثين على ان يراعي التوزيع الجغرافي العادل، يكون الانتخاب لمدة سنتين، لا يجوز اعادة انتخاب العضو الذي انتهت ولايته، على ان يكون لكل عضو في المجلس مندوب واحد. اما بعد عام 1965 أجري تعديل على ميثاق الامم المتحدة، بزيادة اعضاء مجلس الامن الى خمسة عشر عضواً، بسبب الزيادة الكبيرة في اعضاء المنظمة التي طرأت منذ تكوينها، بحيث عُدّلت المواد(23، 27، 108) من الميثاق، فأصبح اعضاء غير الدائمين في المجلس عشرة اعضاء بالإضافة للأعضاء الدائمين الخمس الكبرى، وعدل ايضاً طريقة التصويت في المجلس.

وتعقد اجتماع المجلس بشكل دوري، ويحق لكل عضو من اعضاء المنظمة او حتى غير اعضاءها، ان يشترك في مناقشات المجلس في اي مسألة تعرض عليه، اذا رأى العضو ان مصالحه تتأثر بها بوجه خاص دون ان يكون له صوت فيه، ويحق لأي دولة طرفاً في نزاع معروض على المجلس ان يدعى للاشتراك في المناقشات المتعلقة بهذا النزاع دون ان يكون له حق التصويت سواء أكانت تلك الدولة عضواً في المنظمة ام من غير اعضاء المنتمين للمنظمة (ابو الهيف).

الا ان بعض الفقه(ابو الهيف)، انتقد تشكيل المجلس بسببين:

1- ذكر اسماء الدول الخمس الكبرى التي يحق لها ان تشغل صفة العضو الدائم في المجلس، على اعتبار ان هذه الدول لا يمكن الاستغناء عن مساهمتها في المنظمة الدولية، الا ان هذه الصفة ليست من الصفات الثابتة التي تلازم الدول، لأنه قد يحدث تغيرات في تلك الدول مما يجعلها من مصافِ الدول العادية او قد تنهض بعض الدول الى مستوى تلك الدول بحيث يقتضي مساهمتها في المنظمة والمجلس ضرورية.

2- قد حدد اعضاء الدائمين في المجلس تحديداً عددياً، كان من المفترض ان يكون ذلك التحديد نسبياً مرناً، حتى يتمشى مع الزيادة الحاصلة في اعضاء الكبير، دون اللجوء لأجراء

تعديل على الميثاق لأجل سد القصور في الميثاق بما يتناسب مع تلك الزيادة وأهمية تلك الدول الجديدة المنتمية.

وفروع مجلس الامن: خول الميثاق كما هو الحال الجمعية العامة، ان ينشئ من الفروع الثانوية واللجان ما يراه ضرورة لأداء وظائفه (الدسوقي، 2013)، وبالفعل انشأ المجلس عدة لجان هي:

1- لجنة اركان الحرب: تتشكل هذه اللجنة وفق المادة(47/ 2)من الميثاق، من رؤساء اركان حرب الدول الاعضاء الدائمة في مجلس الامن او من يمثلهم، ويمكن للجنة دعوة اي عضو لحضور اجتماعها، اذا كان شأن ذلك مساعدتها في القيام بمسئولياتها، تختص اللجنة تقديم المشورة لمجلس الامن ومعاونته في المسائل الحربية والمتطلبات الازمة للمحافظة على الامن والسلم ومساعدة المجلس في استخدام القوات الموضوعة تحت تصرف المجلس وقيادته.

2- لجنة نزع السلاح: تضم كافة اعضاء مجلس الامن، تختص بدراسة الاقتراحات المتعلقة بتنظيم نزع السلاح، منع اسلحة الدمار الشامل والرقابة الدولية على استخدام الاسلحة الذرية، منع الطاقة الذرية في غير الاغراض السلمي.

3- لجنة الخبراء: تتكون من خبراء قانونيين، تكون مهمتها دراسة اللائحة الداخلية لمجلس الامن، وتقديم للمجلس الرأي، بحث ما يحال اليها من المجلس من موضوعات ومسائل قانونية لدراستها.

4- لجنة قبول الاعضاء الجدد: تتكون من جميع الدول الاعضاء بالمجلس وتختص بدراسة طلبات الانضمام للمنظمة التي يحيلها اليها المجلس وتقديم تقريرها اليه.

5- اللجان المؤقتة: هي لجان ينشئها المجلس لمهام خاصة فهي ذات طبيعة مؤقتة، مثل لجنة الامم المتحدة لكشمير، لجنة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين.

الفرع الثاني: اختصاصات الاجهزة العاملة في حفظ الامن والسلم الدوليين

منح ميثاق المنظمة اختصاصات عامة وشاملة للجمعية العامة باعتبارها، تهتم بكل المسائل المتعلقة بحفظ السلم والامن الدوليين، فقد نصت المادة(10) من الميثاق، "

للجمعية العامة ان تناقش اية مسألة او أمر يدخل في نطاق هذا الميثاق او يتصل بسلطات جهاز من الاجهزة المنصوص عليها او وظائفه"، وبهذا يحق للجمعية العامة، " ان توصي اعضاء المنظمة او مجلس الامن او كليهما، بما تراه في تلك المسألة والامور"، دون ان يخل ذلك بالمادة(12/ 1) منه، التي تقرر" عندما يباشر مجلس الامن الوظائف التي رسمت له في الميثاق بصدد نزاع او موقف ما، فليس للجمعية العامة ان تقدم اية توصية في شأن هذا النزاع او الموقف، الا اذا طلب ذلك المجلس الامن"، من خلال "اخطار الامين العام – بموافقة مجلس الامن- الجمعية العامة في كل دور من ادوار انعقادها، بكل المسائل المتصلة بحفظ السلم والامن الدوليين، التي يكون محل نظر امام مجلس الامن"، ويخطر اعضاء المنظمة، اذا لم تكن الجمعية في دور انعقاد، بفراغ مجلس الامن من نظر تلك المسألة وذلك بمجرد انتهائه منها".

ونص ميثاق المنظمة، بشيء من التفصيل والتحديد على اختصاصات التي تمارسها الجمعية العامة، وهي كالاتي:

اولا- سلطات الجمعية العامة في مجال حفظ الامن والسلم الدوليين.

ثانيا- سلطات الجمعية العامة في مجال تنمية التعاون الدولي في المجالات المختلفة.

ثالثا- سلطات الجمعية العامة في مجال تقنين القانون الدولي وتطويره.

رابعا- سلطات الجمعية العامة في مجال نظام الوصاية.

خامسا- سلطات الجمعية العامة في النطاق الداخلي للمنظمة.

اولا- سلطات الجمعية العامة في مجال حفظ الامن والسلم الدوليين:

في ضوء اهداف المنظمة الدولية، نجد ان الهدف الرئيس الذي انشئت من اجله، هو حفظ السلم والامن الدوليين، باعتبار ان الجمعية العامة هو الجهاز العام للمنظمة، فيكون اختصاصها في المحافظة على ذلك الهدف واسع وشامل، الا ان بعض الفقه (الدسوقي، 2013)، قسم اختصاصات الجمعية في المحافظة على السلم والامن الدوليين راجع الى مصدرين هما:

1- اختصاصات الجمعية العامة وفق ميثاق الامم المتحدة: يشمل ذلك سلطات الجمعية في :

- النظر في المبادئ العامة في حفظ السلم والامن، على ان يدخل ضمن هذه المبادئ تلك المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسليح بين الدول الاعضاء، وتصدر الجمعية توصياتها بهذا الشأن.
- مناقشة مسائل حفظ السلم والامن الدوليين، للجمعية ان تناقش اي مسألة تتصل بحفظ الامن والسلم يرفعها اليها اي عضو من اعضاء المنظمة او اي دولة ليست عضو فيها، كما يحق رفعها لمجلس الامن، على ان تقدم توصياتها بشأن هذه المسألة للدولة او الدول صاحبة النزاع، كما يحق لمجلس الامن او كليهما معاً (اي الجمعية العامة ومجلس الامن)، اصدار توصيات بهذا الشأن.
- التوصية بتسوية المواقف الدولية تسوية سلمية.
- تنبيه مجلس الامن الى ما يهدد السلم والامن الدوليين، اي يحق للجمعية ان تنبه مجلس الامن الى الاحوال التي يحتمل ان تعرض الامن والسلم لدوليين للخطر.

2- سلطات الجمعية العامة وفق قرار الاتحاد من اجل السلم، المتضمن" على قواعد الاتية:

- اذا اخفق مجلس الامن بسبب عدم توافر الاجماع بين اعضائه الدائمين، في القيام بمسئوليته في المحافظة على السلم والامن الدوليين، يمكن للجمعية العامة في دورة طارئة خلال اربع وعشرون ساعة- اذا لم تكن الجمعية مجتمعة في دورة عادية-، بناء على طلب من تسعة اعضاء من مجلس الامن او اغلبية اعضاء الجمعية العامة.
- يتعين على كل دولة من الدول الاعضاء ان تشكل ضمن جيوشها وحدة عسكرية مدربة ومجهزة لاستخدمها عند الحاجة كوحدات منظمة الامم.
- انشاء لجنتين، كل منها مكون من 14 عضواً، تكون الاولى" لجنة مراقبة السلم الدولية"، تختص بمراقبة مناطق النزاع وتقديم التقارير عن تطور هذا النزاع للجمعية العامة، الثانية "لجنة الاجراءات الجماعية"، تختص بدراسة التدابير والاجراءات اللازمة للمحافظة على السلم والامن، اي تقوم هذه اللجنة بممارسة لجنة اركان حرب مجلس الامن.

ونحن نرى ان الهدف من وراء قرار الاتحاد من السلم، هو تحسين اداء المنظمة في المحافظة على السلم والامن الدوليين، عن طريق نقل سلطة توقيع العقوبات من مجلس الامن الى الجمعية العامة، في حال فشل المجلس في القيام بواجباته المقررة في الميثاق.

ولم ينجَ قرار الاتحاد من النقد، لاعتبارات مختلفة(مخالفة النص المادة(11/ 2) التي تقرر احالة الجمعية العامة الى مجلس الامن في المسائل التي تتطلب القيام بعمل ما، مخالفة لنص المادة(12/ 1)، التي تقرر حظر على الجمعية ابداء اي توصية في نزاع او موقف معروض او مدرج في جدول اعمال مجلس الامن)- النقد الموجه لقرار الاتحاد من اجل السلم لعام 1950، صدر من الاتحاد السوفيتي والدول الشيوعية- (Grzybowski 1965) .

ثانيا- سلطات الجمعية العامة في مجال تنمية التعاون الدولي في المجالات المختلفة: وأن كان الهدف الرئيس للمنظمة هو المحافظة على السلم والامن ، الا ان هذا الهدف لا يتحقق دون ان يتحقق التعاون الدولي والتنمية في المجالات المختلفة، وقد نظم الفصلين التاسع والعاشر من الميثاق سلطات الجمعية في هذا المجال، فالجمعية العامة هي صاحبة الاختصاص الاصيل في تحقيق التنمية والتعاون في تلك المجالات، الا ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي يحقق هذه التنمية والتعاون نيابة عن الجمعية وتحت اشرفها، على ان يكون المجلس(الاقتصادي)سلطات مقررة ضمن الفصل العاشر من الميثاق(المادة 60 من ميثاق الامم المتحدة).

ثالثا- سلطات الجمعية العامة في مجال تقنين القانون الدولي وتطويره: قررت المادة(13/ 1)من الميثاق، " تنشئ الجمعية العامة دراسات وتصدر توصيات بقصد انماء التعاون الدولي في الميدان السياسي، وتشجيع التقدم المطرد للقانون الدولي وتدوينه". ولأجل ذلك انشأت الجمعية بعام 1947، لجنة خاصة سميت" لجنة القانون الدولي"، عهدت اليها مهام تدوين القانون الدولي وتطويره.

رابعا- سلطات الجمعية العامة في مجال نظام الوصاية: تختص الجمعية بالأشراف على تطبيق نظام الوصاية الدولية على اقاليم المستعمرة (الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي).

خامسا- سلطات الجمعية العامة في النطاق الداخلي للمنظمة: منح الميثاق سلطات واسعة في الشئون الداخلية للمنظمة، حتى تتمكن من جعل القرارات والتوصيات الاممية، قرارات ملزمة في عدة مجالات هي:

أ- في مجال ميزانية المنظمة

ب- في مجال عضوية المنظمة

ج- في مجال تشكيل اجهزة المنظمة

د- في مراقبة انشطة اجهزة المنظمة

و- في مجال تعديل ميثاق المنظمة.

اما اختصاصات الجمعية المصغرة هي:

1- بحث ما قد يعرض من مسائل فيما بين ادوار انعقاد الجمعية العامة المتعلق بالسلم والامن الدوليين.

2- دعوة الجمعية العامة الى دورات انعقاد استثنائية، اذا ما رأت ضرورة في ذلك.

3- اذا ما فشل مجلس الامن في اتخاذ القرارات اللازمة للحفاظ على الامن والسلم الدوليين، نتيجة تعسف الدول الكبرى باستخدام حق الفيتو.

بعد ان بينا امام القارئ الكريم، صلاحيات الجمعية العامة للمنظمة والجمعية المصغرة، نوضح في المبحث الثاني كيفية تتدخل المنظمة الدولية في الحفاظ على الامن والسلم الدوليين.

المبحث الثاني

دور المنظمة في الحفاظ على الامن والسلم الدوليين

كما تبين لنا يقتصر دور المنظمة الدولية في توصية الدول الاعضاء في المنظمة في الحفاظ على الامن والسلم، وقد توصي الدول صاحب النزاع او الموقف الدولي بحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية، الا ان دور المنظمة لا يتوقف عند هذا الحد، بل قد يتدخل مجلس الامن الدولي باعتبار الجهاز التنفيذي للمنظمة في اصدار التوصيات للدول المتنازعة او

يصدر قرار منه تلتزم الدول بالأجماع بتنفيذه، هذا ما سنحاول توضيحه في المطلبين، الاول مسئولية الدول وواجباتها اتجاه المنظمة، والمطلب الثاني قوة الزام قرارات المنظمة.

المطلب الاول: مسؤولية الدول وواجباتها اتجاه المنظمة.

يعد مجلس الامن صاحب الاختصاص التنفيذي الاصيل في المنظمة الدولية، بالإضافة الى اختصاصات ادارية يباشرها داخل اطار المنظمة. حيث قررت المادة(24/ 1) من الميثاق، " رغبة في ان يكون العمل الذي تقوم به منظمة الامم المتحدة سريعاً وفعالاً، يعهد اعضاء تلك المنظمة الى مجلس الامن بالتبعات الرئيسية في امر حفظ السلم والامن الدوليين". وعليه سنوضح سلطات مجلس الامن في المنظمة الدولية:

اولا- سلطات مجلس الامن في تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ضمن الفصل السادس من الميثاق، قررت فيه القواعد المنظمة في تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، تتمثل هذه القواعد كيفية عرض هذه المنازعات على مجلس الامن وطرق المجلس في حلها.

اما كيفية عرض المنازعات على مجلس الامن، فهي بأحد الطرق الاتية:

" 1- عرض النزاع على المجلس بناء على طلب احد اطراف النزاع او جميعهم.

2- لمجلس الامن ان يتصدى من تلقاء ذاته، لفحص اي نزاع او موقف قد يؤدي الى احتكاك دولي او يثير نزاع.

3- يمكن للجمعة العامة وفق المادة(11/ 3)من الميثاق، ان تدعو (تسترعي انتباه)المجلس الى الحالات التي يحتمل ان تعرض السلم والامن الدوليين للخرق.

4- يمكن للأمين العام للمنظمة وفق المادة(99) من الميثاق، ان ينبه مجلس الامن الى اي مسألة يرى انها تهدد الامن والسلم الدوليين. "

وصور تدخل مجلس الامن في تسوية المنازعات بالطرق السلمية، وفق الفصل السادس من الميثاق، هي

"1- لمجلس الامن دعوى اطراف النزاع الى تسوية نزاعاتهم عن طريق المفاوضات او التحقيق او الوساطة او التوفيق او التحكيم او التسوية القضائية او اللجوء الى المنظمات الاقليمية او غيرها من الوسائل السلمية التي يختارها اطراف النزاع.

2- لمجلس الامن في اي مرحلة من مراحل النزاع، ان يوصي الاطراف بما يراه ملائماً من اجراءات وطرق للتسوية بقصد حله سلمياً. وفي هذه الحالة ان يراعي المجلس ما اتخذه الاطراف من اجراءات سابقة لحل النزاع وان يراعي ايضاً المنازعات القانونية التي يعرضها الاطراف واجبة العرض على محكمة العدل الدولية وفق لأحكام النظام الاساس للمحكمة."

اي ان الميثاق الدولي قد اورد ضمن المادة (33/ 1) منه، "وسائل التسوية السلمية التي يتعين اتباعها لحل المنازعات الدولية التي تنشب بين الدول، يجب على اطراف اي نزاع من شأن استمراره ان يعرض حفظ السلم والامن الدوليين للخطر، ان يلتمسوا في البداية حل بطريق المفاوضة، والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية او ان يلجاوا الى المنظمات الاقليمية المتخصصة".

وهنا لابد الى الاشارة ان هذه الوسائل التي قررتها المادة قد جاءت على سبيل المثال، حيث اضافت في عجز هذه المادة، " انه يجوز لأطراف النزاع اللجوء الى اية وسيلة سلمية أخرى خلاف الوسائل المنصوص عليها فيها لحل النزاع". مما يعني ان اطراف النزاع احرار في اختيار الطريقة المناسبة ما بين الطرق المقررة في المادة (33)، ليس ثمة التزام على الدول اعطاء اولوية لأية طريقة من هذه الطرق على غيرها، فاذا لم يتوصل اطراف النزاع الى حل وفقاً لأي طريقة من الطرق المذكورة، وجب عليهم عرض هذا النزاع على مجلس الامن- يشترط اذا ما عرض النزاع على مجلس الامن، ان يراعي نص المادة(52/ 2)من الميثاق، التي قررت على الدول الاعضاء عرض تلك النزاعات على المنظمات الاقليمية قبل عرضها على المجلس، كونهم اعضاء ايضاً في تلك المنظمات-، ان صلاحيات مجلس الامن في تسوية المنازعات بالطرق السلمية، قاصرة على اصدار التوصيات، لا يتمتع المجلس بقوة الزام لأطراف النزاع (De Arechga 1945)، فاذا أخفقت الدول في حل نزاعاتهم بوسائل التسوية السلمية التي قررها مجلس الامن او توصية وادى ذلك عدم تنفيذ توصيات مجلس الامن والاخلال بالسلم او وقوع عدوان، يجوز للمجلس ان يتدخل بشكل أخر- جاء تقرير وزارة الخارجية المصرية عن اعمال مؤتمر الامم المتحدة لسنة 1945 بشأن مجلس

الامن، ان قرارات مجلس الامن لا تكون ملزمة الا اذا كانت متعلقة بمنع اعمال الاخلال او قمعها، اما بالنسبة لحل المنازعات السلمية، فليس للمجلس الا سلطة ابداء المشورة او التوصية-.

ثانيا- سلطات مجلس الامن في حالات تهديد بالعدوان: يتمتع مجلس الامن وفق الفصل السابع من الميثاق بسلطات واسعة وقوية، تمكنه من اصدار قرارات ملزمة لأجل الحفاظ على السلم والامن الدوليين، واعادته الى نصابه.

ان سلطات مجلس الامن في تقرير حالات تهدد السلم والعدوان هي سلطة تقديرية كاملة، اذا ما وقع تهديد للسلم او الاخلال به، او يعد احد الاعمال من اعمال العدوان على الدول الأخرى، حيث لا يوجد معايير او ضوابط محددة بها يلتزم بها المجلس.

اذا ما قرر مجلس الامن ان ثمة تهديد للسلم او العدوان، يجوز له ان يتخذ كل ما يراه ملائماً من تدابير وفق المواد(40 ، 41 ، 43)من الميثاق لإعادة السلم الدولي، وهذه التدابير تتدرج الى تدابير مؤقتة وتدابير غير عسكرية وتدابير عسكرية، اما التدابير المؤقتة لمجلس الامن هي دعوى اطراف النزاع الى الاخذ ما يراه ضروري من تدابير مؤقتة مثل الدعوة الى وقف اطلاق النار او سحب القوات المتحاربة الى ما وراء خطوط معينة، او عقد هدنة او دعوة اطراف النزاع الى ايقاف تجنيد الافراد الى الخدمة العسكرية او الامتناع عن استيراد الاسلحة.

ان هذه التدابير هي تدابير تحفظية لا تخل بحقوق الاطراف المتنازعة ومطالبها او مراكزها القانونية، وكما ان القرارات الصادرة تلك ليست ملزمة بطبيعتها للدول، الا ان لمجلس الامن ان يأخذ في اعتباره عدم مراعاة الاطراف المتنازعة او احدهم هذه التدابير محمل الجد.

والتدابير غير العسكرية يجوز لمجلس الامن وفق المادة (41)من الميثاق، ان يقرر ما يجب اتخاذه من تدابير التي لا تتطلب استخدام القوة المسلحة لتنفيذ قراراته وذلك بدعوة اعضاء المنظمة لتطبيق هذه الاجراءات، منها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية او البحرية او البريدية وغيرها من وسائل المواصلات كلياً او جزئياً، وقطع العلاقات الدبلوماسية او الحصار الاقتصادي على احد الدول المتنازعة او جميعها.

والتدابير العسكرية التي يجوز لمجلس الامن اتخاذها وفق المادة(42) من الميثاق، اذا ما رأى ان التدابير غير العسكرية لا تفي بالغرض او ثبت انها لم تفِ به، ان تتخذ التدابير العسكرية اللازمة بواسطة القوة الجوية والبحرية والبرية التابعة لأعضاء المنظمة.

وفي كل الاحوال ان لمجلس الامن السلطة باللجوء اولا للتدابير غير العسكرية او اللجوء الى القوة العسكرية مباشرة دون ان يلجأ الى الوسائل الأخرى، اي له مطلق الحرية في تقرير التدابير التي يراها ملائمة وفقاً للطروف في كل حالة على حدة (سلطان، 1950) .

هنا يتبادر التساؤل: كيف يمكن لمجلس الامن الحصول على القوات المسلحة لأجل التدابير العسكرية المشار اليها اعلاه، قد قرر ميثاق المنظمة في المادة(49) منه، " يتضافر اعضاء الامم المتحدة على تقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير التي قررها مجلس الامن"، اي ان الدول الاعضاء مدعوة الى المشاركة في تقديم المساعدات فيما بين المنظمة والدول المنطوية تحت لواء المنظمة، لأجل تحقيق التدابير التي قررها مجلس الامن على تلك الدول المتنازعة او التي تقوم بالعدوان على الدول الأخرى، بالإضافة الى مواد الميثاق الاتية:

- في المادة(43) من الميثاق، " يتعهد اعضاء الامم المتحدة في سبيل المساهمة في حفظ السلم والامن الدوليين، ان يضعوا تحت تصرف مجلس الامن بناء على طلبه، وطبقاً لاتفاق او الاتفاقات خاصة، ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والامن الدوليين، ومن ذلك حق المرور، ويجب ان يحدد الاتفاق او تلك الاتفاقات عدد هذه القوات وانواعها ومدى استعدادها واماكنها عموماً ونوع التسهيلات والمساعدات التي تقدم.
- في المادة(45)من الميثاق، " رغبة في تمكين الامم المتحدة من اتخاذ التدابير الحربية العاجلة، يكون لدى الاعضاء وحدات جوية اهلية يمكن استخدامها فوراً لأعمال القمع الدولية المشتركة، ويحدد مجلس الامن قوة الوحدات، ومدى استعدادها والخطط لأعمالها المشتركة، وذلك بمساعدة لجنة اركان الحرب وفي الحدود الواردة في الاتفاق او الاتفاقات الخاصة المشار اليها في المادة (43) من الميثاق" .

- في المادة(46) من الميثاق، "يضع مجلس الامن، بمساعدة لجنة اركان الحرب، الخطط اللازمة لاستخدام القوة المسلحة".
- المادة(53) من الميثاق، "يمكن استخدام المنظمات الاقليمية في تنفيذ التدابير العسكرية، متى ما رأى مجلس الامن ذلك ملائماً، على ان يكون عمل هذه المنظمات تحت رقابة مجلس الامن واشرافه، ولا يجوز لهذه المنظمات، كقاعدة عامة، ان تقوم بأي عمل من اعمال القمع بغير اذن المجلس".

ونقف هنا لنجد ثمة عقبة تحول دون اصدار القرارات المهمة من مجلس الامن، التي كان المفترض تعالج حفظ السلم والامن الدوليين، هو ما نجده في نظام التصويت في مجلس الامن، لأجل اصدار تلك القرارات الهامة، وهو ما سنتناوله بشيء من التفصيل، لأجل ان نوضح للقارئ الكريم مكامن الضعف في اداء مجلس الامن.

قد وضع نظام التصويت في مجلس الامن في المادة(27) من الميثاق، التي أكدت في الفقرة الاولى منها، " ان يكون لكل عضواً من اعضاء مجلس الامن صوت واحد"، اي ان هذا النص يقرر مبدأ المساواة بين اعضاء المجلس، لكن نجد ان هذه المساواة ظاهرية تظهر جلياً في الفقرة الثالثة من ذات المادة، " للدول الكبرى حق الاعتراض على القرارات المتعلقة بالمسائل الموضوعية".

وهنا يتبادر للذهن: ماهي المسائل الموضوعية التي اشارت اليها الفقرة الثالثة من المادة(27)، الذي أثار خلاف في تحديد المسائل الموضوعية وتلك المسائل الاجرائية، الا انه يمكن الرجوع للأعمال التحضيرية لمؤتمر سان فرانسيسكو، التي تقرر ان يكون:

1- المسائل الواردة في الفصلين السادس والسابع من الميثاق، تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية وتدابير القمعية التي يتخذها مجلس الامن، تعد مسائل موضوعية.

2- المسائل الواردة ضمن الميثاق(28-32)، المتعلقة بتمثيل الاعضاء في المجلس تمثيلاً دائماً في مقر المنظمة ووجوب عقد اجتماعات المجلس بصورة دورية، وعقد اجتماعات في غير المقر، انشاء الفروع الثانوية التي يرى المجلس ضرورتها لأداء وظائفه، وضع لائحة اجراءاته، دعوة اي دولة طرف في نزاع معروض على المجلس في المشاركة في المناقشة دون ان يكون لها حق التصويت.

3- المسائل التي يثار حولها الخلاف في تحديد طبيعتها، يقرر مجلس الامن طبيعة تلك المسائل واعتبارها موضوعية ام اجرائية، وتقرير طبيعة تلك المسائل لذات المجلس هي من المسائل الموضوعية.

4- قرارات مجلس الامن التي يتخذها بناء لتنفيذ احكام محكمة العدل الدولية وفق المادة (94)من الميثاق، تعد من المسائل الاجرائية.

اما نظام التصويت في مجلس الامن، يكون على حالتين كما اوضحنا سلفاً:

أ- في المسائل الاجرائية، فالمجلس يصدر قراراته بأغلبية تسع من اعضائه على الاقل بغض النظر اي كانت هذه الدول (دائمة او غير دائمة).

ب- المسائل الموضوعية، فمجلس الامن ان يصدر قراره بأغلبية تسع من اعضائه، شريطة ان يكون من بينهم اصوات الدول الخمس الدائمة(الدول الكبرى)، اي ان اعتراض اي دولة من الدول الدائمة على قرار المجلس يمنع من صدوره وهو ما سمي حق الاعتراض" الفيتو".

وهنا نجد ان تلك القرارات التي يفترض ان تصدر من مجلس الامن من الناحية الموضوعية، تحظى باعتراض الدول الكبرى، اذا ما تعارضت تلك القرارات باي مصلحة من مصالحها، ويمنع من صدوره، ومعالجة حالات النزاعات الدولية او حتى تلك التي تهدد السلم والامن الدوليين.

المطلب الثاني

قوة الزام قرارات المنظمة الدولية

الى ان قرارات المنظمة الدولية عامة (قرارات مجلس الامن خاصة)التي تتخذها وفق الفصل السابع(حالات القمع)، ذات قوة الزام في مواجهة الدول الاعضاء في المنظمة، وفق المادة(35) من الميثاق، "يتعهد اعضاء الامم المتحدة بقبول قرارات مجلس الامن وتنفيذها وفق الميثاق، بل تتعدى قوة قرارات مجلس الامن الى الدول غير المنتمية في المنظمة، وذلك لأجل حفظ السلم والامن الدوليين.

وذلك اذا رجعنا الى ميثاق المنظمة الدولية، نستدل على القواعد العامة التي تلزم الدول الاعضاء فيها بالالتزام بقراراتها، وإن كان ميثاق المنظمة الدولية هي معاهدة دولية جماعية تم ابرامها وفق قواعد المعاهدات الدولية، الا انها رتبت حقوق والتزامات قانونية لجميع اطراف الاتفاق، هذا ما أكده بعض الفقه(الدسوقي، 2013)، ان هذا الميثاق من حيث مضمونه ذو طبيعة دستورية، لأنه يعد جزءاً من النظام الاساسي او الدستوري للمجتمع الدولي، يتضح من خلال المظاهر الاتية:

1- ميثاق المنظمة هي المنشئ للمنظمة الدولية واجهزتها العامة، اي ان الميثاق انشأ المنظمة الدولية وحدد اجهزتها ووزع الاختصاصات بين تلك الاجهزة ونظم العلاقة فيما بينها.

2- تطبيق قواعد الميثاق على غير اطراف الميثاق، تضمن الميثاق عدداً كبيراً من المبادئ والقواعد التي تنظم المجتمع الدولي ككل، وتشكل اطار الاشخاص له، سواء كانت اطراف فيه ام يكونوا، ولا يجوز لأي منها ان تتصرف بشكل معاكس لتلك القواعد المتفق عليها.

3- علو الميثاق على المعاهدات الدولية الأخرى، اي ان الميثاق ذو قيمة قانونية عليا على باقي المعاهدات الدولية، ويظهر ذلك جلياً، بنص المادة(103)منه، " اذا ما تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها اعضاء الامم المتحدة وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع اي التزام دولي أخر يرتبطون به، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق"، جاءت هذه المادة بشكل صريح وقاطع، بأن قواعد هذا الميثاق هي الاولوية في التطبيق في حال وجود تعارض بين هذه القواعد وبين اي قواعد أخرى، بغض النظر عن تاريخ ابرامها، حتى لو كانت هذه المعاهدات وقعت بين دول اعضاء المنظمة او بين اعضاء فيها وأخرى غير اعضاء فيها (ابو الوفا، 1998).

وقد اورد رأي أخر للفقه (ادم)، ان ميثاق المنظمة ذو طبيعة مزدوجة (اتفاق ودستور دولي)، اي انه اتفاق دولي قد ابرم وفق قانون المعاهدات الدولية وهو في ذات الوقت دستور للمجتمع الدولي لأنه وضع القواعد العامة للمنظمة الدولية ووضع قواعد الاختصاص لكل جهاز من اجهزتها وبين العلاقة بينها.

حتى تكون قرارات مجلس الامن تتمتع بقوة الالزام للدول الاعضاء والدول غير الاعضاء فيها، يجب ان تتوافر شرطين اساسين فيها:

1- ان تكون القرارات الصادرة من مجلس الامن هي قرارات وفق الفصل السابع من الميثاق، اي هي قرارات بطبيعتها وليست توصيات، اي ان التوصيات الصادرة من المجلس وفق الفصل السادس(تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية) لا تتمتع بقوة الالزام.

2- ان تكون هذه القرارات قد صدرت وفق ميثاق المنظمة الدولية، ويعود السبب في ذلك هو تقييد سلطة مجلس الامن في اتخاذه قرارات القمع حتى تكون ملزمة، بحيث لا تتعدى الاختصاص الممنوح وفق الميثاق؛ ويكون القرار الصادر منه مخالف للميثاق في الحالات الاتية:

- اذا كان غير متفق مع اهداف ومبادئ المنظمة الدولية.
- اذا كان غير متفق مع القواعد والشروط الموضوعية التي قررها الميثاق في اصدارها.
- اذا صدر القرار مخالف للقواعد والاجراءات التي نص عليها الميثاق.

الخاتمة

بعد ان تم تأسيس المنظمة الدولية عام 1945، ومصادقة اغلب دول العالم على ميثاقها، واعتبار قواعدها هي تلك القيم والمثل العليا التي اتفق المجتمع الدولي على تطبيقها فيما بين اعضاءها في علاقاتهم الدولية.

نجد ان من اهداف المنظمة الرئيسي هو المحافظة على السلم والامن الدوليين، اذا لم نكن نقطع ان اساس تكوينها هو ذلك الهدف، بعد ان ضاق العالم ويلات الحروب العالمية واثارها التي خلفت الدمار وانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان.

وسعي الدول الموقعة على الميثاق، الى تحقيق المبادئ التي نادت بها المنظمة الدولية(من المساواة في السيادة، مبدأ حسن النية في تنفيذ الالتزامات الدولية، وتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، ومبدأ تحريم استخدام القوة او التهديد بها في العلاقات الدولية، ومعاونة المنظمة في تلك الاعمال التي تتخذها المنظمة في الحفاظ على السلم والامن الدوليين)، الا اننا نجد ان مجلس الامن في عدة مناسبات خلال القرن المنصرم، قد أخفق في معالجة حالات النزاعات الدولية او تلك المواقف التي تهدد الامن والسلم الدوليين، ذلك باحتكار اصدار القرارات الاممية بموافقة الدول الخمس الكبرى (الاعضاء الدائمة في مجلس الامن) ومنع اصدارها في مواجهة تلك الدول اذا ما تأثرت مصالحها من ذلك القرار. لذا نوصي بالاتي:

- تعديل نظام التصويت في مجلس الامن، بما يتناسب مع مقتضيات العصر وتمكين ذلك المجلس من اصدار القرارات الهامة للحفاظ على الامن والسلم الدوليين.
- تفعيل الجمعية المصغرة من اجل اصدار القرارات الدولية والتوصيات التي تعالج حالات النزاعات او تلك المواقف التي تهددهما.
- تعديل اختصاصات الجمعية العامة للمنظمة الدولية، التي من شانها اصدار القرارات الدولية التي تعالج حالات النزاع التي تقع بين الدول، دون اقتصارها على مجلس الامن وحده.

المراجع

De Arechga ، R. J. (1945). *Le Traitement Des Differerds Internationananx Per Le Conseil De Securite*.

Grzybowski ، k. (1965). *International Organization From Sovit Point Of Views In"the soviet impact on international law"*.

د، احمد ابو الوفا. (1998). *الوسيط في القانون الدولي العام* (المجلد الثانية). القاهرة: دار النهضة العربية.

د. علي صادق ابو الهيف. (بلا تاريخ). *القانون الدولي العام*. الاسكندرية: منشأة المعارف.

د. محمد عبد الرحمن الدسوقي. (2013). *قانون المنظمات الدولية*. بيروت: مكتبة الحسامي.

د. مفيد محمود شهاب. (1987). *المنظمات الدولية*. القاهرة: دار النهضة العربية.

د.حامد سلطان. (مجلد 65، 1950). ميثاق الامم المتحدة. *المجلة المصرية للقانون الدولي*.

د.محمد مصطفى يونس، و د.صالح بدر الدين. (2000). *القانون الدولي العام*. القاهرة: دار النهضة العربية.

عز الدين الطيب ادم. (بلا تاريخ). *اختصاص محكمة العدل الدولية في النزاعات الدولية ومشكلة الرقابة على قرار مجلس الامنى الدولي*.

منظمة الامم المتحدة. (1945). *ميثاق الامم المتحدة*. نيويورك: منظمة الامم المتحدة. (منظمة الامم المتحدة، 1945)

محور

الدراسات الإسلامية

التأصيل الشرعي للتعايش السلمي في الإسلام
من خلال نصوص القرآن والسنة وإجماع الأمة

أ.م.د. أيمن فوزي رحيم الكبيسي
دائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية – العراق

مقدمة:

تعبدنا الله تعالى بأن نكون شهداء على الناس كما جاء في الذكر الحكيم: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ وهذه الشهادة تعني تعريف الناس بالخيرات والمنافع المعنوية والمادية التي يتضمنها الإسلام، والغرب ـ وإن بلغ من التقدم الحضاري مبلغاً عظيماً إلا أنه ـ يعاني من أزمات حادة في المجال النفسي والاجتماعي والأخلاقي والاقتصادي والبيئي.

مشكلة البحث:

مشكلة البحث قائمة على دحض شبه وافتراءات المعادين للإسلام الذين يصورونه على أنه سيف مسلط على رقاب الناس وأنه لا يقبل العيش المشترك مع المخالف له، ولذلك كان من الضروري تسليط الضوء على طبيعة هذه العلاقة من خلال بيان حكم الإسلام في التعايش مع المخالفين له.

أسئلة البحث:

هل الإسلام جاء بالعنف وأمر به؟ وهل أنه انتشر بحد السيف كما يزعم المخالفون له؟ وهل توجد نصوص من القرآن والسنة تبين هذه العلاقة؟

أهداف البحث:

بناء على ما تقدم في مشكلة البحث وأسئلته السابقة تشكلت مجموعة من الأهداف والغايات التي يمكن أن تسهم في توضيحه، وهذه الأهداف هي البحث في الكشف عن شبه المعاندين والمتهمين للإسلام بأنه دين عدواني لا يقبل المخالف له، وذلك من خلال استعراض النصوص الدالة على سماحته وعدله وإنصافه.

أهمية البحث:

بيان عدل الإسلام ورحمته بالناس عامة وأنه لا يفرق بين البشر ما لم يعد ضررهم على غيرهم وأثر ذلك في الدعوة إليه وأنه دين الله الخالد.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في مقدمة وأربعة مطالب وخاتمة، تناولت في المطلب الأول تعريف التعايش السلمي في اللغة والاصطلاح، وتناولت في المطلب الثاني سماحة الإسلام ومنهجه في التعايش مع المخالفين، وتناولت في المطلب الثالث التعايش السلمي في نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية وإجماع الأمة، وتناولت في المطلب الرابع ضوابط التعايش السلمي، وتناولت في الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها في البحث.

الكلمات المفتاحية: التأصيل-التعايش-السلمي-إجماع-الأمة.

The Legal Rooting of Peaceful Coexistence in Islam Through the texts of the Qur'an- the Sunnah and the Consensus of the Nation

Ayman Fawzi Rahim Al kibaysi

Abstract:

The nature of this research involves that there is an introduction- four requirements and a conclusion. In the first requirement- the research dealt with both the linguistic and terminological definition of peaceful coexistence. In the second- the research dealt with the leniency of Islam and its approach to coexistence with violators. In the third- it dealt with peaceful coexistence in the texts of the Holy Qur'an- the Prophet's Sunnah- and the nation's consensus. In the fourth- it dealt with the regulations of peaceful coexistence. Finally- the conclusion highlighted the most important findings of the research.

Keywords: Rooting- Peaceful Coexistence- Consensus nation

المطلب الأول

تعريف التعايش السلمي في اللغة والاصطلاح

وفيه فرعان:

الفرع الأول: تعريف التعايش السلمي في اللغة

لا ينطوي مفهوم التعايش في معاجم اللغة العربية على مفهوم واضح ومحدد للمعنى المعاصر للكلمة. فالتعايش حالة اجتماعية مشتقة من العيش والعيش هو: الحياة والبقاء(ابن فارس، 1979م: ص697). وجاء في المعجم الوسيط: "تعايشوا: عاشوا على الألفة والمودة ومنه التعايش، وعايشه: عاش معه"(مجموعة من العلماء، د.ت: 2/ 640). والمعيشة: اسم لما يعاش به، وجمعها على معايش، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ﴾ (سورة الأعراف، جزء من الآية: 10). والعيشة: ضرب من العيش، يقال: عيشة خير وعيشة سوء. والمعاش: كل شيء يعاش به أو فيه(الفراهيدي،1985م: 2/ 189؛ الزبيدي، د.ت: 17/ 285)، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا﴾(سورة النبأ، الآية: 11)، وبهذا يتبين أن لفظ التعايش يحيل إلى الحياة وما تقوم به من المطعم والمشرب ونحوهما، وما تكون عليه من الألفة والمودة.(المحليدي، 1433هـ: ص 12)، والسلمي: نسبة إلى السِلم بالكسر وهو الصلح، ومنه قوله تعالى: ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ أي: في الصلح. (الجواهري، 1987م: 5/1951) على قراءة من قرأ بالكسر في كلمة (السلم).(الرازي، 1420م: 5/ 352).

الفرع الثاني
تعريف التعايش السلمي في الاصطلاح

عرف التعايش السلمي بتعاريف عدة. ولا يسمح المقام بسردها كلها. ولعل الراجح منها هو: اتفاق بين طرفين مختلفين دينياً أو فكرياً أو إقليمياً أو عنصرياً على تنظيم وسائل عيشهما، ولديهما رغبة متبادلة في ذلك على وفق قواعد أساسية محددة تقوم على توزيع الموارد والمنافع مع الاحترام المتبادل والاستفادة من خيرات كل طرف مع احتفاظ كل طرف بخصوصياته.(الكبيسي، 2013م: ص 25).

فهذا التعريف يبيّن أن التعايش السلمي لا يقوم بين طرفين مختلفين في الفكر والعقيدة إلا إذا تحققت لدى كل طرف منهما الرغبة في العيش المشترك والتسامح في الأمور المختلف فيها. مع قبول متبادل من الطرفين بالتعددية العقائدية وغيرهما من الخصوصيات.

المطلب الثاني
سماحة الإسلام ومنهجه في التعايش مع المخالفين

جاء الإسلام لينير الطريق لمن أراد أن يسلكه وليس ليتشاجر مع الأديان الأخرى فلم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم بدعاً من الرسل ليأتي بدين جديد. بل كانت رسالته امتداداً للهدي الإلهي الذي بدأ بسيدنا آدم حتى وصل إلى عيسى (عليهما السلام). قال تعالى: ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ * وَمَا تَفَرَّقُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ أُورِثُوا الْكِتَابَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مُرِيبٍ﴾(سورة الشورى، الآيتان:13، 14). وقال صلى الله عليه وسلم :﴿ مَثَلِي وَمَثَلَ الأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي، كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى بَيْتًا فَأَحْسَنَهُ وَأَجْمَلَهُ، إِلَّا مَوْضِعَ لَبِنَةٍ مِنْ زَاوِيَةٍ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِهِ، وَيَعْجَبُونَ لَهُ، وَيَقُولُونَ هَلَّا وُضِعَتْ هَذِهِ اللَّبِنَةُ؟ قَالَ: فَأَنَا اللَّبِنَةُ وَأَنَا خَاتِمُ النَّبِيِّينَ﴾(البخاري، 1998م، رقم الحديث (3535): 4/ 186)، فإذن لم يكن مجيء

الرسول صلى الله عليه وسلم إلا تجديداً للعهد وتذكيراً للبشرية بالدين الحق الذي جاء به جميع الأنبياء (عليهم الصلاة والسلام).

وكان من الحكمة الإلهية أن خوطب أهل الكتاب بشيء من الخصوصية؛ لأنهم كانوا عارفين بأصول هذا الدين منذ القدم إلا أن قلوبهم قست فكانت كالحجارة أو أشد قسوة. وقد جعلوا بينهم وبين الله سبحانه وتعالى نسباً ليعتلوا به على غيرهم ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللهِّ وَأَحِبَّاؤُهُ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَللهِّ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ * يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَاللهُّ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾(سورة المائدة، الآيتان: 18،19).

إن الدراسة المقارنة بين تأريخ الأديان والإسلام لتدلنا بوضوح لا يقبل الشك أن الإسلام لم يكن في يوم من الأيام متعصباً كما يفتري عليه خصومه، بل على العكس من ذلك كان الإسلام وما يزال عوناً للحرية الإنسانية التي تلاشت ملامحها قبله وصار من ينادي بها خارجاً عن الدين والقتل هو مصيره المحتوم.(قريشي، 2006م: ص12).

إن الإسلام علم الإنسان عظمة الحب والتسامح والإخاء، وليس شيء سواه علم المسلمين ألا يسفهوا عبادات غيرهم حتى ولو كانت مناقضة لتعاليمه الحقة التي جاء بها، فالصليب الذي يلبسه النصراني في عنقه ويتجول به في أرض الإسلام ما هو إلا تكذيب للقرآن دستور المسلمين الذي يقول:﴿ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ﴾ (سورة النساء، جزء من الآية: 157)، ومع ذلك لا يجرء أحمد على نزعه منه ما دام معتقداً بهـ وسيأتي معنا في المطلب الثالث مزيداً من الأمثلة التي تبين ذلك بوضح تام.

المطلب الثالث

التعايش السلمي في نصوص القرآن والسنة وإجماع الأمة

وفيه فروع

الفرع الأول: التعايش السلمي في القرآن الكريم

هناك العديد من نصوص القرآن الكريم يستلهم منها الحث على التعايش السلمي مع المخالفين، وفيما يلي أذكر بعضاً منها على النحو الآتي:

أولاً: قوله تعالى: ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾.(سورة الممتحنة، الآية: 8)

وجه الدلالة:

في هذه الآية الكريمة يرشدنا الله تعالى إلى الإحسان والبر بغير المسلمين الذين لم يقاتلونا ولم يخرجونا من ديارنا. والإحسان المذكور فيها يكون " بالرفق بضعيفهم وسدّ خلة فقيرهم وإطعام جائعهم وإكساء عاريهم ولين القول لهم على سبيل اللطف لهم والرحمة لا على سبيل الخوف والذلة. واحتمال إذايتهم في الجوار مع القدرة على إزالته لطفاً منا بهم لا خوفاً منهم ولا تعظيماً لهم. والدعاء لهم بالهداية وأن يجعلوا من أهل السعادة. ونصيحتهم في جميع أمورهم في دينهم ودنياهم. وحفظ غيبتهم إذا تعرض أحد لأذيتهم، وصون أموالهم وعيالهم وأعراضهم وجميع حقوقهم ومصالحهم، وأن يعانوا على دفع الظلم عنهم".(القرافي، د.ت: 3/ 15).

ثانياً: قوله تعالى : ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾. (سورة المائدة، جزء من الآية:5).

وجه الدلالة:

في هذه الآية أباح الله تعالى لنا طعام أهل الكتاب ونكاح نسائهم وفي إباحته لنا هذه الأشياء مدّ لجسور التواصل بيننا وبينهم؛ لأن إباحة الطعام وحلّ النكاح منهم يستلزم التعايش بيننا وبينهم. (ينظر: الطريقي، 2007م: ص33).

ثالثاً: قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللهَّ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللهَّ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾.(سورة آل عمران، الآية: 64).

وجه الدلالة:

في هذه الآية الكريمة دلالة على عمق مبدأ التعايش في الإسلام مع الآخر؛ لأنَّ المساحة المشتركة بين المسلمين وأهل الكتاب مساحة واسعة، وإذا كان الإسلام قد جعل في قلوب معتنقيه متسعاً للتعايش مع بني الإنسان كافة. ففيها من باب أولى متسع للتعايش مع المؤمنين بالله تعالى من أهل الكتاب وإن كان هذا التعايش لا يعني أننا متفقون معهم في كل شيء. ينظر: التويجري، (عبد العزيز ، 1998م: ص12).

رابعاً: قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللهَّ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللهَّ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾.(سورة النساء، الآية:1).

وجه الدلالة:

هذه الآية دلت على أن جميع الناس أبناء عائلة واحدة، أبوها واحد وأمها واحدة، وكلهم له الحق في العيش والكرامة من دون تمييز لأحد منهم على الآخر، فالأنسان مكرم في نظر القرآن العظيم لإنسانيته دون النظر لدينه أو لونه أو جنسه.(مكي،2013م:ص 28)، وفي التذكير بالأصل الإنساني الواحد دلالة على وجوب التزام حدود الانسانية وإن الإنسان أخ الإنسان أحب أم كرهـ والأخوة تقتضي المسالمة والتعاون ونبذ المحاربة والخصومة والتقاطع. (الزحيلي، 1418هـ: 4/ 223).

خامساً: قوله تعالى:﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ (سورة البقرة، جزء من الآية: 143)

وجه الدلالة :

إن الشهادة على الناس تعني تبليغ المسلم ما عنده من خير معنوي أو مادي لهم- والحرص على أن ينفعهم بذلك الخير الذي عنده هو من باب البر والتقوى، ولا شك أن التعاون على البر والتقوى يعني مدّ المسلم جسور التوافق مع من يعيش معهم ليشتركوا جميعاً في انجاز ما فيه لهم مصلحة مشتركة. وكل ذلك واجب على المسلم إزاء المجتمع الذي يعيش فيه بقطع النظر عن اتفاقه أو اختلافه معه. (النجار،د.ت،ص 27)

الفرع الثاني

التعايش السلمي في السنة النبوية

كانت أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله مثالاً يحتذى به في التعايش السلمي مع المخالفين له في الدين- فقد تحمل النبي عليه الصلاة والسلام ألوانا من الغلظة والجفاء من المخالفين له وبذلك كانت سنته عليه الصلاة والسلام نبراساً يضيء لمن يأتي بعده في سلوك طريقته في التعامل والتعايش مع الآخرين، وفيما يلي أذكر بعضاً منها على النحو الآتي:

أولاً: عن عائشة رضي الله عنها قالت: ﴿ أَنَّ يَهُودَ أَتَوُا النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكُمْ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: عَلَيْكُمْ وَلَعَنَكُمُ اللهُ وَغَضِبَ اللهُ عَلَيْكُمْ. قَالَ: مَهْلًا يَا عَائِشَةُ، عَلَيْكِ بِالرِّفْقِ، وَإِيَّاكِ وَالعُنْفَ وَالفُحْشَ. قلتْ: أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ: أَوَلَمْ تَسْمَعِي مَا قُلْتُ؟ رَدَدْتُ عَلَيْهِمْ، فَيُسْتَجَابُ لِي فِيهِمْ، وَلاَ يُسْتَجَابُ لَهُمْ فِيَّ﴾(البخاري، الصحيح- كتاب الدعواتـ باب قول النبي ﷺ: يستجاب لنا في اليهود ولا يستجاب لهم فينا:8/ 58- رقم الحديث (6401).

وجه الدلالة:

في هذا الحديث دلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعامل بالرفق واللين مخالفيه في الدين ويتجاوز عن إساءتهم ويتحملها؛ تماشياً مع أخلاقه العظيمة وحفاظاً على التعايش معهم. وهذا الحديث يعدّ بمثابة القاعدة والأساس للتعامل مع المخالفين، حيث وجدنا الرسول صلى الله عليه وسلم قد تعامل مع استهزائهم بهدوء تام لامتصاص غضبهم وتهدئة نفوسهم، ونأى بنفسه عن كل ما من شأنه أن يثير الصدام معهم؛ دفعاً للمفسدة. كما تعامل معهم بالعدل؛ لأن قوله: وعليكم، معناه: مثل ما قلتم. فهذه أخلاقه صلى الله عليه وسلم

وهذا تعامله مع المضمرين له سوءاً (ينظر: مكي، 2013م: ص51)، فكيف بمن سواهم؟!
قال ابن بطال (رحمه الله): انتصار المرء لنفسه بمثل ما قوبل به أمر جائز؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾.(سورة الشورى، الآية:41). والصبر أعظم أجراً وأعلى درجة؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ (سورة الشورى، الآية:43) والصبر أخلاق النبيين والصالحين فيجب امتثال طريقتهم والتأسي بهم وقرع النفس عن المغالبة؛ رجاء ثواب الله تعالى. (ينظر: ابن بطال، 2003م: 9/ 226).

ثانياً: عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال :﴿ كَانَ غُلاَمٌ يَهُودِيٌّ يَخْدُمُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَمَرِضَ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ يَعُودُهُ، فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَقَالَ لَهُ: أَسْلِمْ، فَنَظَرَ إِلَى أَبِيهِ وَهُوَ عِنْدَهُ فَقَالَ لَهُ: أَطِعْ أَبَا القَاسِمِ فَأَسْلَمَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ يَقُولُ: الحَمْدُ للهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ مِنَ النَّارِ﴾. (البخاري، الصحيح، كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فاسلم: 2/ 94، رقم الحديث (1356).

وجه الدلالة:

لا يخفى ما في هذا الحديث من حرص النبي صلى الله عليه وسلم على هداية الخلق إلى دين الخير والحق، ولكن قد لا يلتف إلى شيء مهم فيه، وهو: سماح النبي صلى الله عليه وسلم لغلام يهودي بأن يكون خادمه في بيته ويطلع على أسراره وهذا في الحقيقة هو التعايش مع كل الخلق دون تمييز بينهم. وقد بوّب الإمام البخاري(رحمه الله) في صحيحه وفي الأدب المفرد على هذا الحديث بقوله: (باب عيادة المريض المشرك).

(البخاري، الصحيح الجامع: 7/ 117؛ البخاري، 1998م: ص185) قال ابن حجر (رحمه الله) معلقاً على هذا الحديث: وفي هذا الحديث جواز استخدام المشرك وعيادته اذا مرض وفيه حسن العهد.(ابن حجر، 1996م: 3/ 221). أي: حسن التعامل والتعايش مع المعاهد.

ثالثاً: روى البيهقي في السنن الكبرى عن ابن الأخنس بن شريق قال: أَخَذْتُ مِنْ آلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه هَذَا الْكِتَابَ – يعني صحيفة المدينة – كَانَ مَقْرُونًا بِكِتَابِ الصَّدَقَةِ الَّذِي كَتَبَ عُمَرُ لِلْعُمَّالِ: ﴿ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذَا كِتَابٌ مِنْ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بين الْمُسْلِمِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ مِنْ قُرَيْشٍ وَيَثْرِبَ وَمَنْ تَبِعَهُمْ فَلَحِقَ بِهِمْ وَجَاهَدَ مَعَهُمْ، أَنَّهُمْ

أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ دُونَ النَّاسِ، الْمُهَاجِرونَ مِنْ قُرَيْشٍ عَلَى رَبْعَتِهِمْ على ربعتهم: أي: على أمرهم الذي كانوا عليه. يقال: رباعة الرجل: أي: أي شأنه وحاله التي هو ثابت عليها. (ابن الأثير، 1979م: 2/ 189). يَتَعَاقَلُونَ بَيْنَهُمْ وَهُمْ يَفدُونَ عَانِيَهُمْ(عانيهم: أي: أسيرهم. نفس المصدر: 3/ 314) بِالْمَعْرُوفِ وَالْقِسْطِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَبَنُو عَوْفٍ عَلَى رَبْعَتِهِمْ يَتَعَاقَلُونَ مَعَاقِلَهُمُ الْأُولَى، وَكُلُّ طَائِفَةٍ تَفْدِي عَانِيَهَا بِالْمَعْرُوفِ وَالْقِسْطِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ثُمَّ ذَكَرَ عَلَى هَذَا النَّسَقِ بَنِي الْحَارِثِ، ثُمَّ بَنِي سَاعِدَةَ، ثُمَّ بَنِي جُشَمَ، ثُمَّ بَنِي النَّجَّارِ، ثُمَّ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، ثُمَّ بَنِي النَّبِيتِ، ثُمَّ بَنِي الْأَوْسِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿ وَإِنَّ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَتْرُكُونَ مُفْرَحًا (مفرحاً: المفرح: هو الرجل الذي أثقله الدين . الجوهري، 1987م: 1/ 390) مِنْهُمْ أَنْ يُعْطُوهُ بِالْمَعْرُوفِ فِي فِدَاءٍ أَوْ عَقْلٍ ﴾. (البيهقي، 2003م، كتاب الدياتـ باب العاقلة:8/ 184ـ رقم الحديث (16369). والحديث صحيح بشواهده. ينظر: جاسم محمد راشد العيساوي، الوثيقة النبوية والأحكام الشرعية المستفادة منها: ص 52).

وجه الدلالة:

إن الرسول صلى الله عليه وسلم بعقده لهذه الوثيقة السياسية التي أبرمها بعد هجرته إلى المدينة المنورة يكون قد سارع في إرساء معالم الدولة الإسلامية الأولى، حيث وجد النبي صلى الله عليه وسلم واقعاً لا يمكن بحال حمله كلياً على أساس العقيدة؛ لأن المسلمين المتوحدين بالعقيدة أنفسهم لم يكونوا نسقاً واحداً؛ فالأنصار كانوا يمتلكون الأرض وينتمون إليها على عكس المهاجرينـ الأمر الذي اقتضى المؤاخاة بينهم لتجاوز التمايز الواقعي الذي يحول دون توحيدهم. كما وجد لديه خليطاً من غير المسلمين من اليهود والمشركينـ الأمر الذي اقتضى ايجاد رابطة أعم من رابطة العقيدة تصدق على واقع المدينة المتنوع. وهذا ما حدث فعلاً عندما عقد الاتفاق بين المسلمين وغير المسلمين في الصحيفة المشار إليها، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم بحق أول من وضع المعنى الحقيقي لمفهوم التعايش مع الآخر بشهادة علماء القانون أنفسهم.(البياتي، 1978م: ص57؛ العيساوي، 2006م: ص 97؛ عبد اللطيف، 2009م: ص7، اليافعي: ص298).

الفرع الثالث

التعايش السلمي في الاجماع

سار الصحابة رضي الله عنهم على طريقة النبي صلى الله عليه وسلم في تعايشه مع الآخرين، وأخذوا يطبقونها في حياتهم منهجاً وسلوكاً، فكانوا يتعايشون معهم ويحفظون حقوقهم ولا يعتدون عليهم. وعلى منهج الصحابة رضي الله عنهم سار من جاء بعدهم، فكانت عصورهم بحق صورة مشرقة للتعايش السلمي مع الآخرين شهد بها الأعداء قبل الأصدقاء. يقول المستشرق البريطاني توماس أرنولد : لقد عامل المسلمون الظافرون العرب المسيحيين بتسامح عظيم منذ القرن الأول للهجرة ـ ونستطيع أن نحكم بحق أن القبائل المسيحية التي اعتنقت الإسلام إنما اعتنقته عن اختيار وإرادة حرة ، وإن العرب المسيحيين الذي يعيشون في وقتنا هذا بين جماعات المسلمين لشاهد على هذا التسامح. (الذهبي، 1993م: ص47). وأذكر فيما يلي بعض النماذج على تعايشهم مع الآخرين والتي تعطينا اجماعاً عملياً على مشروعية هذا التعايش:

أولاً: روى ابن عبد الحكم في فتوح مصر والسيوطي في حسن المحاضرة عن أنس بن مالك رضي الله عنه: أن رجلا من أهل مصر أتى عمر بن الخطابرضي الله عنه فقال: يا أمير المؤمنين عائذ بك من الظلم. قال: عذت معاذاً. قال: سابقت ابن عمرو بن العاص فسبقته، فجعل يضربني بالسوط ويقول: أنا ابن الأكرمين. فكتب عمر إلى عمرو يأمره بالقدوم ويقدم بابنه معه، فقدم، فقال عمر: أين المصري؟ خذ السوط فاضرب، فجعل يضربه بالسوط ويقول عمر: اضرب ابن الأكرمين. قال أنس، فضرب، فوالله لقد ضربه ونحن نحب ضربه، فما أقلع عنه حتى تمنينا أنه يرفع عنه، ثم قال عمر للمصري: ضع السوط على صلعة عمرو، فقال: يا أمير المؤمنين إنما ابنه الذي ضربني وقد استقدت منه. فقال عمر لعمرو: مذ كم تعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟ قال: يا أمير المؤمنين لم أعلم ولم يأتني. (ابن عبد الحكم، 1415هـ: ص195؛ السيوطي، 1967م: 1/ 578).

ومن يستوقف نفسه قليلاً ليتأمل في هذه القصة يجد أن الناس قد شعروا بكرامتهم وإنسانيتهم في ظل الإسلامـ حتى أن لطمة يلطمها أحدهم بغير حق يستنكرها ويستقبحهاـ

وقد كانت تقع آلاف مثل هذه الحادثة وما هو أكبر منها في عهد الرومان وغيرهم فلا يحرك بها أحد رأساً. ولكن شعور الفرد بحقه وكرامته في كنف الدولة الإسلامية جعل المظلوم يركب المشاق ويتجشم وعثاء السفر الطويل من مصر إلى المدينة المنورة واثقاً بأن حقه لن يضيع وإن شكايته ستجد لها آذاناً صاغية.(القرضاوي، 1992م:ص31؛ قطب، واقعنا المعاصر: ص 81؛ القرشي، 2006م: ص 63).

ثانياً: أخرج وكيع البغدادي في أخبار القضاة عن شريح القاضي (رحمه الله) قال:" لما توجه علي رضي الله عنه إِلَى قتال معاوية رضي الله عنه افتقد درعاً له، فلما رجع وجدها في يد يهودي يبيعها بسوق الكوفة، فقال: يا يهودي الدرع درعي لم أهب ولم أبع. فَقَالَ: اليهودي: درعي وفي يدي، فَقَالَ: بيني وبينك القاضي. قال: فأتياني، فقعد علي إِلَى جنبي واليهودي بين يدي، وقال: لولا أن خصمي ذمي لاستويت معه في المجلس، ولكني سَمِعْتُ رَسُوْلَ الله صلى الله عليه وسلم يقول: أصغروا بهم كما أصغر الله بهم ثم قال: هذه الدرع درعي، لَمَ أبع، ولم أهب، فَقَالَ: لليهودي: ما تقول؟ قال: درعي وفي يدي، وقَالَ: شريح: يا أمير المؤمنين هَلْ من بينة؟ قال: نعم الْحَسَن ابني، وقنبر يشهدان أن الدرع درعي، قَالَ: شريح: يا أمير المؤمنين شهادة الابن للأب لا تجوز، فَقَالَ: علَيْ سَبحان الله! رجل من أهل الجنة لا تجوز شهادته، سَمِعْتُ رَسُوْلَ الله صلى الله عليه وسلم يقول: ﴿الْحَسَن والحسين سيدا شباب أهل الجنة﴾ (الترمذي، السنن، كتاب المناقب، باب مناقب الحسن والحسين: 5/ 656ـ رقم الحديث (3768). والحديث صحيح. (ابن حجر ـ المطالب العالية:16/ 196) فَقَالَ: اليهودي: أمير المؤمنين قدمني إِلَى قاضيه، وقاضيه يقضي عليه أشهد أن هَذَا الدين على الحق، وأشهد أن لا إله إِلَّا الله، وأن مُحَمَّداً عَبْده ورسوله وأن الدرع درعك يا أمير المؤمنين، سقطت معك ليلاً. وتوجه مع علي يقاتل معه بالنهروان فقتل". (وكيع البغدادي، 1947م: 2/ 200).

ثالثاً: ذكر أبو عبيد القاسم بن سلاّم (رحمه الله) في كتابه الأموال:" أن والي الشام في زمن الإمام الأوزاعي (رحمه الله) أجلى قوماً من أهل الذمة من جبل لبنان؛ لخروج فريق منهم على عامل الخراج، وكان هذا الوالي أحد أقارب الخليفة، فكتب إليه الأوزاعي (رحمه الله) قائلاً: قَدْ كَانَ مِنْ إِجْلَاءِ أَهْلِ الذِّمَّةِ مِنْ أَهْلِ جَبَلِ لُبْنَانَ، مِمَّا لَمْ يَكُنْ تَمَالَأَ عَلَيْهِ خُرُوجُ مَنْ

خَرَجَ مِنْهُمْ، وَلَمْ تُطْبِقْ عَلَيْهِ جَمَاعَتُهُمْ، فَقَتَلَ مِنْهُمْ طَائِفَةً، وَرَجَعَ بَقِيَّتُهُمْ إِلَى قَرَاهُمْ، فَكَيْفَ تُؤْخَذُ عَامَّةٌ بِعَمَلِ خَاصَّةٍ؟ فَيَخْرُجُونَ مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ؟ وَقَدْ بَلَغَنَا أَنَّ مِنْ حُكْمِ اللهَّ تعالى أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ الْعَامَّةَ بِعَمَلِ الْخَاصَّةِ، وَلَكِنْ يَأْخُذُ الْخَاصَّةَ بِعَمَلِ الْعَامَّةِ، ثُمَّ يَبْعَثُهُمْ عَلَى أَعْمَالِهِمْ، فَأَحَقُّ مَا اقْتُدِيَ بِهِ وَوُقِفَ عَلَيْهِ حُكْمُ اللهَّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَأَحَقُّ الْوَصَايَا بِأَنْ تُحْفَظَ وَصِيَّةُ رَسُولِ اللهَّ صلى الله عليه وسلم وَقَوْلُهُ: ﴿مَنْ ظَلَمَ مُعَاهِدًا أَوْ كَلَّفَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ فَأَنَا حَجِيجُهُ﴾ (ابن زنجويه، 1986، ص 379). رقم الحديث (622). والحديث حسن. (العجلونيـ 2000م: 2/ 311) مَنْ كَانَتْ لَهُ حُرْمَةٌ فِي دَمِهِ فَلَهُ فِي مَالِهِ وَالْعَدْلُ عَلَيْهِ مِثْلُهَا. فَإِنَّهُمْ لَيْسُوا بِعَبِيدٍ فَتَكُونُوا مِنْ تَحْوِيلِهِمْ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ فِي سَعَةٍ، وَلَكِنَّهُمْ أَحْرَارٌ أَهْلُ ذِمَّةٍ".(الهروي: ص220).

رابعاً: كتب القاضي أبو يوسف (رحمه الله) إلى الخليفة هارون الرشيد (رحمه الله) قائلاً: يَنْبَغِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَيَّدَكَ اللهُّ أَنْ تَتَقَدَّمَ فِي الرِّفْقِ بِأَهْلِ ذِمَّةِ نَبِيِّكَ وَابْنِ عَمِّكَ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم وَالتَّفَقُّدِ لَهُمْ حَتَّى لَا يُظْلَمُوا وَلا يُؤْذَوْا وَلا يُكَلَّفُوا فَوْقَ طَاقَتِهِمْ وَلا يُؤْخَذُ شَيْءٌ مِنْ أَمْوَالِهِمْ إِلا بِحَقٍّ يَجِبُ عَلَيْهِمْ؛ (أبو يوسف، د ت، ص138)، فَقَدْ رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللهَّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ﴿مَنْ ظَلَمَ مُعَاهَدًا أَوْ كَلَّفَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ فَأَنَا حَجِيجُهُ﴾.(تقدم تخريجه في هامش رقم (46)).

خامساً: لما أسر التتار عدداً من المسلمين وغير المسلمين في زمن شيخ ابن تيمية (رحمه الله). خاطبهم في إطلاق سراحهم، فأطلقوا له المسلمين واستبقوا من كان معهم من أهل الذمة من النصارى الذين أخذوهم من القدس. فأبى عليهم ذلك وقال لهم : بَلْ جَمِيعُ مَنْ مَعَكم مِنْ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى الَّذِينَ هُمْ أَهْلُ ذِمَّتِنَا؛ فَإِنَّا نُفْتِكَهُمْ وَلَا نَدَعُ أَسِيرًا لَا مِنْ أَهْلِ الْمِلَّةِ وَلَا مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ. فأطلقوهم جميعاً.(ابن تيمية، 1995م: 28/ 617).

سادساً: لما فتح السلطان العثماني محمد الفاتح (رحمه الله) القسطنطينية دخل إلى كنيسة آيا صوفيا الشهيرة ـ وكان قد لجأ إليها رجال الكنيسة. فأحسن استقبالهم وأكد حمايته لهم. وطلب من المسيحيين الفزعين الموجودين فيها أن يذهبوا إلى بيوتهم آمين. ثم نظم شؤون المسيحيين وترك لهم حق اتباع كنائسهم الخاصة وقوانينهم المالية وتقاليدهم المتعلقة بأحوالهم الشخصية. وترك للقساوسة حق انتخاب بطرياك لهم. فانتخبوا أحدهم واحتفل

السلطان بانتخابه معهم وقال له : لتكن بطريك على صداقتي في كل وقت ولتتمتع بكل الحقوق والامتيازات التي كانت لمن سبقك ثم أهداه فرساً وجعل له حرساً من حراسه. ثم أعلن السلطان اعترافه بقوانين الكنيسة الأرثوذكسية ووضعها تحت رعايته وجمع كل آثار القديسين ومخلفاتهم التي نهبت يوم الفتح فسلمت إلى الكنائس والأديرة. (السباعي، 1999م: ص 137؛ اليافعي: ص 113).

المطلب الرابع
ضوابط التعايش السلمي

"إن التعايش المنشود في الإسلام لا يعني بأي حال من الأحوال تمييع المواقف وخلط الأوراق ومزج العقائد وتذويبها وصبها في قالب واحد، حتى وإن زعموا أنه قالب إنساني؛ ذلك أن أصحاب العقائد السليمة لا يقبلون هذا الخلط المريب الغامض، ويرفضون رفضاً بصيراً واعياً أن يفرّطوا بخصوصياتهم وقيمهم. فالتعايش الذي يسلب من المسلم هويته ويجعل توازنه يهتز، هو ليس بتعايش وإنما هو غش واحتيال وتضليل. إن التعايش الذي يدعو إليه الإسلام هو أن يحتفظ كل طرف بدينه كاملاً غير منقوص وأن يعتز بمكونات هويته. وهذا هو عين القصد وجوهر التعامل مع المخالفين له". (العسيلي، 2012م: ص 158)، وبعد بيان ما تقدم آتي إلى ذكر أهم الضوابط المرعية في التعايش السلمي مع الآخرين وهي على النحو الآتي:

الضابط الأول: عدم إكراه الغير على الدخول في الدين:

يؤكد هذا الضابط ضمان حرية التدين لغير المسلمين المقيمين في دار الإسلام، ومكانة هذه الحرية تظهر من خلال النص عليها في القرآن الكريم حيث قال تعالى: ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾.(سورة البقرة، الآية: 256) والسبب في إنزال هذه حرية هذه المنزلة الرفيعة؛ أنها مرتبطة بالعقل والفكر والإرادة والقناعة الذاتية للإنسان، وهذه الأشياء تنبع من القلب والقلب لا سلطان لأحد عليه إلا الله سبحانه وتعالى ولذلك جاء في التنزيل: ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا

مُؤْمِنِينَ ﴾ (سورة يونس، الآية: 99)، وقال تعالى مخاطباً نبيه صلى الله عليه وسلم : ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللهَّ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ (سورة القصص، الآية:56)، فالإسلام لا يلزم أحداً في الدخول فيه مع يقيننا وقناعتنا أنه الدين الحق وأن عقيدته هي الصواب المحض ولا تقيّد هذه الحرية إلا بشرط عدم المساس به وعدم اظهار ما حرمه من المحرمات. (ينظر: الزحيلي: ص 18).

الضابط الثاني: ضرورة التمييز بين الثوابت والمتغيرات عند التعايش مع الآخرين :

من المعروف أن الأحكام الشرعية قسمان: القسم الأول: أحكام ثابتة لا تتغير بتغير الزمان والمكان والأحوال، وهي الأحكام القطعية في ثبوتها ودلالتها. وهذه الأحكام محلّ اجماع بين المسلمين من زمن النبي ﷺ إلى يوم القيامة، كوجوب الصلاة وحرمة الزنا وحلّ البيع ونحوها. والقسم الثاني: أحكام متغيرة قابلة للتبديل بحسب ما يستجد من الظروف والأحوال، وهي الأحكام المبنية على الأعراف والمصالح والمعاني المعقولة في المجالات القابلة للاجتهاد كمقادير التعزيرات وأجناسها. ولما كان الظن مخالطاً لهذه الأحكام كانت ولا زالت ميداناً فسيحاً للاجتهاد والاختلاف؛ إذ كل تغير في الزمان والمكان والحال له نصيب من التبدل والتحول في هذه الأحكام. فإدراك الفرق بين هذين النوعين من الأحكام الشرعية عند التعايش مع الآخرين يقتضي ألا يخلط المسلم بينهما؛ لأن لكل واحد منهما بابه الخاص، فالثوابت تبقى ثوابت لا تخضع للتنازل والمساومة، وأما المتغيرات فيجوز فيها إعادة النظر بناء على ما يستجد في الواقع من أوضاع فكرية أو سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية. وذلك بغية ترجيح ما يتناسب مع هذا الواقع المستجد. فهذا الضابط إذن يفتح للمسلم فرداً كان أو جماعة مجالاً واسعاً للاختيار والترجيح بين مختلف الاجتهادات، حيث يرفض كل اجتهاد يعمق الفجوة بينه وبين الآخر، ويأخذ بالاجتهادات التي تمكنه من التفاعل الايجابي والتعاون البنّاء مع الآخرين في حدود الثوابت الشرعية. (المصدر السابق نفسه: ص 26).

الضابط الثالث: التزام الوسطية عند التعايش مع الآخرين :

الوسطية من خصائص الإسلام البارزة نص عليها القرآن الكريم وحثت عليها السنة النبوية. وهي تعني التوسط بين طرفين متضادين، وهما الإفراط والتفريط . فعلى المسلم فرداً

أو مجتمعاً أن يتجنب في تعايشه مع الآخرين الغلو بجميع أشكاله وصوره ؛ لأنه يحول دون أي تفاعل إيجابي معهم- كما عليه أن يتجنب الجفاء والجور عندما يتعايش معه الآخرون؛ لأن الإسلام يحرم الظلم وغبن الناس حقهم . وبناء عليه فإن ما نراه اليوم من غلبة الغلو والجفاء على الخطابات الداعية إلى التعايش مع الآخرين أو عدمه إنما تعود إلى غياب منهج الوسطية عن تلك الدعوات؛ لأن الوسطية تعصم الفرد والمجتمع من الانهيار والانحلال معاً- كما تعصمهما من الذوبان والاندثار. (قطب، د ت، ص 26).

الضابط الرابع: الوفاء بعقود الأمان والالتزام بمقتضياته:

من ضوابط التعايش مع غير المسلمين تعظيم ما يعقد معهم من عقود الأمان، والتي تمثلها المعاهدات والاتفاقيات الدولية المعاصرة على مستوى الدولة، أو تأشيرات الدخول والخروج على مستوى الأفراد. والأمان عهد بالسلامة من الأذى، ويعرفه الفقهاء بأنه : عقد بين المسلم وغير المسلم على الحصانة من لحوق الضرر من كل منهما إلى الآخر، سواء منه أو ممن وراءه إلا بحقه ومثله الجوار. (العمراني،2000م: 12/ 140؛ ابن مفلح، 1997م: 3/ 355؛ سابق، 1977م: 2/ 694). فإذا أعطي الأمان أهل الحرب حرم قتلهم والاعتداء على أموالهم.(ينظر: الصاوي: ص6)، وقد بوب الإمام البخاري (رحمه الله) في صحيحه بـ (باب أمان النساء وجوارهن) (البخاري: 4/ 100) ثم ذكر فيه حديث أم هانئ بنت أبي طالب (رضي الله عنها) قالت: ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَامَ الفَتْحِ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ وَفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْتُرُهُ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَنْ هَذِهِ؟ فَقُلْتُ: أَنَا أُمُّ هَانِئٍ بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِئٍ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ غُسْلِهِ، قَامَ فَصَلَّى ثَمَانِيَ رَكَعَاتٍ مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ زَعَمَ ابْنُ أُمِّي عَلِيٌّ أَنَّهُ قَاتِلٌ رَجُلًا قَدْ أَجَرْتُهُ فُلاَنُ بْنُ هُبَيْرَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم : قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتِ يَا أُمَّ هَانِئٍ ﴾ (البخاري، الصحيح، كتاب الجزية، باب أمان النساء وجوارهن: 1/ 100، رقم الحديث (3171)).

الضابط الخامس: التزام حدود الشرع عند التعايش مع الآخرين:

لا شك أن الشريعة الإسلامية هي الشريعة الحاكمة في دار الإسلام- لذا ينبغي أن يكون تعامل المسلم مع غير المسلم في حدود ما اباحته هذه الشريعة سواء كان ذلك في العقود أو

في الاجراءات الشكلية أو نحوهما. وإن تعاطي العقود الباطلة أو الفاسدة من أي جهة صدرت مرفوض؛ لأن دار الإسلام يجب أن لا يعلو فيها غير حكم الإسلامـ ولأن أحد أطراف العلاقة مع غير المسلمين هو مسلم مخاطب بالشريعة الإسلامية ومكلف بأوامرها ونواهيها. وكذلك تعاملات غير المسلمين الخاصة بهم فهي محترمة في دولة الإسلام ما لم تخالف قوانين الشريعة الاسلامية.(فياض، 1999م: ص 33؛ مكي، 2013م:ص 80)، قال الإمام ابن العربي (رحمه الله) : "فإن عامل مسلم كافراً بربا فلا يخلو أن يكون في دار الحرب أو في دار الإسلام، فإن كان في دار الإسلام لم يجز ... فإن جوّز القوم الربا فالإسلام لا يجوّزه، فإن قال أحد إنهم لا يخاطبون بالشريعة – قلنا – المسلم مخاطب بها"(ابن العربي، 2003م: 1/ 648).

الضابط السادس: ضرورة التفريق بين الولاء والبراء وبين الصلة والإحسان:

من حقائق التوحيد ومقتضياته الولاء والبراءـ والتوحيد هو القضية التي يجب أن يعتني بها العاملون للإسلام فوق كل أرض وتحت كل سماءـ فإذا أحسن هؤلاء العاملون القيام بهذا الواجب وأدرك الناس أن التعاون مع المخالف على أي عمل من الأعمال لا يعني بالضرورة ولاء ولا قربى، وأن التقاء المصالح في لحظة من اللحظات والسعي المشترك من أجل تحقيقها إنما هي تدابير مرحلية تمليها المصالح والحاجات والضرورات. وهذا لا يعني بحال من الأحوال اتخاذ الكافرين أولياء من دون المؤمنينـ أو أن أولياء الشيطان قد صاروا أولياء للرحمن. (الصاوي، د.ت: ص 14).

الضابط السابع : عدم مناصرتهم على المسلمين المخالفين لهم :

ومقتضى هذا الضابط: أن التعايش مع غير المسلمين لا يعني بأي حال من الأحوال مظاهرتهم على من يخالفهم من المسلمين؛ لأن المسلم أخو المسلم مهما اختلفت الألسنة والألوان والبلدانـ قال عليه الصلاة والسلام: ﴿ الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ، مَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللهُ فِي حَاجَتِهِ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً، فَرَّجَ اللهُ عَنْهُ بِهَا كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾. (مسلم، الصحيح كتاب البر والصلةـ باب تحريم الظلم: 4/ 1996ـ رقم الحديث (2580))، وقد نعى الله تعالى على اليهود اقتتالهم تحت رايتي الأوس والخرج في جاهليتهماـ

فقد والى فريق منهم الأوس ووالى فريق منهم الخزرج وكان القتال يقع بين المعسكرين فيقاتل اليهود المخالفين للأوس اليهود المخالفين للخزرج فإذا انتهى القتال افتدى كل فريق منهم أسراه من الفريق الآخر، فكان هذا إيماناً منهم ببعض التوراة وكفراً بالبعض الآخر.(القرطبي: 2/ 20، ابن كثير، 1999م: 1/ 211)، قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ* ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ) (سورة البقرة، الآيتان: 84، 85).

الخاتمة

وبعد الفراغ من البحث بفضل من الله تعالى وتوفيق منه آن لي أن أسطر هنا أهم النتائج التي توصلت إليها في البحث وهي على النحو الآتي:

التعايش السلمي مبدأ عظيم من مبادىء الإسلام حثت عليه الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ومارسه المسلمون منذ الصدر الأول ممارسة أعطت إجماعاً عملياً على اعتباره وعدم تركه حتى في أحلك الظروف.

شهد على سماحة الإسلام وتعايشه مع المخالفين له غير المسلمين من المستشرقين ونحوهم فضلاً عن المسلمين أنفسهم وأفضل الفضل ما شهدت به الأعداء كما يقال.

للتعايش السلمي ضوابط يجب اعتباره عند التعامل مع الآخرين فليس كل تعامل معتبر في نظر الإسلام وإنما الذي يحافظ على عقيدة المسلم ولا يجعله يذوب في ثقافة غيره تحت ضغط الضعف وسطوة الخصوم عليه.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1. ابن الأثير، أبو السعادات مجد الدين المبارك ابن محمد الجزري (ت606ه)، النهاية في غريب الحديث والأثر: تحقيق: طاهر أحمد الراوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، سنة 1979م.
2. ابن العربي، أبي بكر محمد بن عبد الله المعافيري الأشبيلي المالكي (ت543ه)، أحكام القرآن، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط3، 2003م.
3. ابن بطال، علي بن خلف المالكي، (ت449ه)، شرح صحيح البخاري، تحقيق: ياسر ابراهيم مكتبة الرشد– الرياض، ط 2، 2003م.
4. ابن تيمية، أبي العباس أحمد بن عبد الحليم الحنبلي (ت728ه)، مجموع الفتاوى: تحقيق: عبد الرحمن محمد قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف– المدينة المنورة، 1995م.
5. ابن حجر العسقلاني، أبي الفضل أحمد بن علي المتوفى سنة (852ه)، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، تحقيق : سعد ناصر عبد العزيز الشثري ، دار العاصمة ، ودار الغيث ، السعودية ، ط1، 1419ه.
6. ابن حجر، عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي (ت795ه)، فتح الباري شرح صحيح البخاري: لابن رجب، تحقيق: محمود شعبان وآخرون مكتبة الغرباء– المدينة المنورة، ط1، 1996م.
7. ابن زنجويه أبي حميد بن مخلد بن قتيبة الخرساني (ت251ه)، الأموال، تحقيق: شاكر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – السعودية، ط1، سنة 1986م.
8. ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب: أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الحكم المصري المتوفى سنة (257ه). مكتبة الثقافة الدينية. 1415ه.

9. ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس القزويني (ت395ه)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر – بيروت، ط1، 1979م.
10. ابن كثير، أبي الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي (ت774ه)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي محمد سلامة، دار طيبة، الرياض، ط2، 1999م.
11. ابن مفلح، أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الحنبلي (ت884ه)، المبدع في شرح المقنع، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط1، 1997م .
12. أبو يوسف، يعقوب بن ابراهيم بن حبيب الأنصاري ، (ت182ه)، الخراج: تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد وسعد حسن محمد المكتبة الأزهرية للتراث – مصر الطبعة الجديدة المنقحة.
13. البخاري، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل (ت256ه)، الأدب المفرد، تحقيق: سمير أمين الزهيري، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط1، 1998م.
14. البخاري، للإمام محمد بن اسماعيل البخاري، (ت256هـ)، صحيح البخاري، دار الكتب العلمية – بيروت، ط3، 2005م .
15. البياتي، منير حميد، الدولة القانونية والنظام السياسي الإسلامي دراسة دستورية شرعية وقانونية مقارنة: للدكتور ساعدت جامعة على نشره 1978م.
16. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين(ت458ه)، السنن الكبرى: تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط3، 2003م .
17. التويجري، عبد العزيز بن عثمان، الإسلام والتعايش بين الأديان في افق القرن الحادي والعشرين، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ابسيسكو، 1998م
18. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت393ه)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين- بيروت، ط4، 1987م.
19. الذهبي، إدوار غالي، معاملة غير المسلمين في المجتمع الإسلامي، مكتبة غريب- مصر ط1، 1993م.
20. الرازي، أبو عبد الله فخر الدين خطيب الري محمد بن عمر (ت606ه)، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط3، 1420ه.

21. الزبيدي، أبي الفيض المرتضى محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني (ت1205ه)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، شاركت في طبعه دار الهداية مع دور نشر أخرى.
22. الزحيلي، وهبة بن مصطفى، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط1، 1418ه.
23. سابق، سيد، فقه السنة: (ت1420هـ)ـ دار الكتاب العربي – لبنانـ ط3، 1977م .
24. سانو، قطب مصطفى، في التواصل مع الآخر، معالم وضوابط ووسائل، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي (نحن والآخر) المنعقد في دولة الكويت سنة 1427ه.
25. السباعي، مصطفى، من روائع حضارتنا، دار الورّاق – بيروت، ط1، 1999م.
26. سنن الترمذي: للترمذيـ أبي عيسى محمد بن عيسى السلمي، المتوفى سنة (279هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي– بيروت.
27. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت911ه)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: تحقيق: أحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده– القاهرةـ ط1، 1967م.
28. الصاوي، صلاح، من الجوانب الفقهية في علاقة المسلم بالغرب: بحث مقدم إلى مؤتمر (نحن والآخر) المنعقد في دولة الكويت، تحت رعاية وزارة الأوقاف فيها.
29. الطريقي، عبد الله بن عبد الرحمن، التعامل مع غير المسلمين، أصول معاملتهم واستعمالهم، دراسة فقهية، دار الفضيلة– الرياض، ط1، 2007م.
30. عبد اللطيف، سامر مؤيد، المعالجة الإسلامية لإشكالات المواطنة، رؤية تحليلية معاصرة: اللطيف، بحث منشور على الانترنيت، 2009م.
31. العجلوني، إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الدمشقي، (ت1162ه)، كشف الخفاء ومزيل الإلباس:ـ تحقيق: عبد الحميد هنداويـ المكتبة العصرية– بيروت، ط1، 2000م.
32. العسيلي، عبد الله عبد المنعم التعددية والتعايش في ضوء الشريعة الإسلامية، بحث منشور على الانترنيت 2012م.

33. العمراني، أبو الخير، أبو الحسن يحيى بن الشافعي (ت558ه)، البيان في مذهب الإمام الشافعي: للعمراني، تحقيق: قاسم محمد النوري، دار المنهاج- جدة ، ط1، 2000م.
34. العيساوي، جاسم محمد راشد، الوثيقة النبوية والأحكام الشرعية المستفادة منها، مكتبة الصحابة- الإمارات، ط1، 2006م.
35. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (ت170ه)، العين، تحقيق: هدي المخزومي – وإبراهيم السامرائي، دار الهلال، بغداد، ط1، 1985م.
36. فياض، عطية فقه المعاملات المالية مع أهل الذمة، دراسة فقهية معاصرة، دار النشر للجامعات – مصر- ط1، 1999م.
37. القرافي، أبو العباس أحمد بن إدريس المالكي (ت684ه)، الفروق، عالم الكتب – بيروت.
38. القرضاوي، يوسف، غير المسلمين في المجتمع الإسلامي، مكتبة وهبة- القاهرة، ط3، 1992م.
39. قريشي، عمر بن عبد العزيز، سماحة الإسلام: مكتبة الأديب – السعودية، ط3، 2006م.
40. قطب، محمد، واقعنا المعاصر، مكتبة صيد الفوائد الإلكترونية، الموسوعة الشاملة- الإصدار الخامس.
41. الكبيسي، مصطفى مكي، أحكام التعايش مع غير المسلمين، دار النفائس- عمان، الطبعة الأولى، سنة 2013م.
42. مجموعة من علماء مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، القاهرة، دار الدعوة – مصر.
43. المحليدي، مزنة بريك، التعايش السلمي في اطار التعددية المذهبية داخل المجتمع المسلم وتطبيقاته الشرعية في الأسرة والمدرسة- رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية في جامعة أم القرى في السعودية- 1433ه.
44. مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، (ت261هـ)، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار احياء التراث العربي – بيروت.

45. مصطفى، محمد، الحرية الدينية في الشريعة الإسلامية- أبعادها وضوابطها: الزحيلي- بحث مقدم إلى مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته التاسعة- المنعقد في إمارة الشارقة.
46. النجار، عبد المجيد، فقه المواطنة للمسلمين في أوربا.
47. الهروي، أبو عبيد، القاسم بن سلاّم (ت224ه)، الأموال: تحقيق: خليل محمد هراس- دار الفكر- بيروت.
48. وكيع، أبو بكر محمد بن خلف الضبي البغدادي المعروف(ت306هـ)، أخبار القضاة، خرّج أحاديثه: عبد العزيز المرعي، المكتبة التجارية الكبرى- مصر، ط1، 1947م.
49. اليافعي، عبد الفتاح بن صالح قديش، التعايش الإنساني والتسامح الديني في الإسلام، دراسة تأصيلية مختصرة: تأليف، بحث منشور على مواقع الأنترنيت.

سداد الديون بعد تغير قيمة العملة

م.د رغدان مجيد محمد العگيلي الهيتي[1]
كلية الامام الاعظم – العراق

المقدمة:

مهدت للبحث بمبحث المقاصد الشرعية للمال وعرّفت بالدين وفضله ثم بينت النوازل عبر التاريخ ومدى تأثيرها على النقود وبينت بمطالب اخرى اقوال الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية والقانون الوضعي وبينت لمطالب اخرى انواع النقود والراجح للفتوى ثم النتائج والتوصيات والفهرست ثم المصادر..

مشكلة البحث:

ان الفقهاء القدامى لم يتطرقوا للعملات الورقية ، لأنها ظهرت على ما يبدو في بداية القرن العاشر ثم انتشرت بعدها بقرون ، وان القانون الوضعي في اغلب الدول العربية لا يقر بدفع القيمة ، مما يفتح للناس ابواب المؤسسات الربوية.

أسئلة البحث:

كيف يخلص فقهاء الامة الى ما هو أصلح للناس عند سقوط السلطان او انهيار قيمة العملة فيها؟

أهداف البحث:

ممّا تقدم في مشكلة البحث وأسئلته السابقة تشكلت مجموعة من الأهداف والغايات التي يمكن أن تسهم في توضيح هذه الأهداف:

التوصل الى الراجح من اقوال الفقهاء القدامى والمعاصرين لوضع الحلول الشرعية المناسبة واحتواء النوازل دون ضرر بالآخرين.

---

[1] محاضر في كلية الامام الاعظم، ومشارك في العديد من الدورات والمؤتمرات داخل العراق وخارجه، وحقق العديد من المخطوطات وله العديد من المؤلفات.

أهمية البحث:

تكمن اهميتهُ بقدر حاجته، وذلك من جراء الـحفاظ على الحقوق والالتزامات المالية للدائنين دون نقص من قيمتهم ، مما يحفظ لهم حقوقهم ولما فيه من تشجيع اصـحاب الاموال رغبة بالثواب.

منهج البحث:

اتـخذت المنهج العلمي المتبع في المؤتمرات العلمية المعتبرة مستسقيًا المعلومات من مصادرها ومـراجعها الأصلية بعـرض اقوال الفقهاء ومناقشتها وبيان الراجـح وما يصلح منها للامة في الوقت الحاضر، وأوصي من تصدى للإفتاء ان يراجع مخطوطات القضاء وآدابه فان فيها من الوقائع ما يناسب بعض الحوادث والنوازل التي تتعرض لها الامه في الوقت الحاضر فيقيس على ما كان سابقا.

الكلمات المفتاحية: القروض – انهيار العملة – النوازل – القضاء – الديون

Debt Repayment After the Currency Changes

Dr. Raghadan Majeed Muhammad Al-Agaili Al-Hiti.

Abstract:

The focus of our research revolves around the creditor and the debtor and the nature of repayment without causing harm to all parties, because he, may God's prayers and peace be upon him, said (there is neither harm nor reciprocity), after this circumambulation between the jurists of the considered schools, between the contemporary jurists and between positive law.

So, the researcher paved the way for the research with the study of the legal purposes of money, and he defined religion and its virtues, then he explained the calamities throughout history and the extent of their impact on money, and he clarified with other demands the sayings of the Hanafi, Maliki, Shafi'i, Hanbali, Dhahiri, positive law, and clarified the demands of other types of money and the most likely for the fatwa. Then the paper states the results, recommendations, the index, then the references.

Keywords: Loans - currency collapse - calamities - judiciary – debts.

المبحث الأول

التعريف بالدين وبيان مشروعيته والحكمة منه

المطلب الأول

التعريف بالدين

أولاً: الدِّينْ..

لغةً: يراد به القَرض ، دِنتُ الرَجُل ، أي أخذت منه ديناً (أي قَرضاً) ، وأدنت أي أقرضتهُ ، وسلف أسلفته مالاً أي أقرضتهُ والسلف من القرض (الفراهيدي، صفحة 7/ 258).

اصطلاحاً: ما قاله ابن نجيم من الحنفية[1]: بان الدين لزوم حق في الذمة) ، ويكاد هذا التعريف ان يَسَعَ ويشمل الحقوق الغير مالية مما تثبت بذمته المكلف)الموسوعة الفقهية الكويتية .pأج/ 21(.

بينما عرفه جمهور الفقهاء: بأنه ما يثبت في الذمة من مال ، بسبب يقتضي ثبوته.

والدين بمعنى الاعم لحقوق العباد وحقوق الله تعالى (أبوحبيب، ١٩٨٨م، صفحة 133).

وفي القاموس القانوني: credit بانه قيمة السلع التي تم الاتفاق على دفع المشتري لها مؤجلاً في وقت معلوم يحدده البائع.

وبالمعنى الأخص: المراد به ما يثبت في الذمة من الأموال وهذا هو مقصدنا.

ثانياً: مشروعيته..

الأصل في مشروعية الدين كتاب الله تعالى وسنتة نبيه ﷺ وما أجمع عليه المسلمون.

ولقد وردت آيات عديدة وأحاديث جمة تحث أبناء الأمة الى الدين لتيسير ما تعسر على الناس في قضاء حوائجهم.

قال تعالى: (مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَّ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافاً كَثِيرَةً وَاللهُّ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ)(البقرة: 245) ، وقوله تعالى: (إِن تُقْرِضُوا اللهَّ قَرْضاً حَسَناً يُضَاعِفْهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللهُّ شَكُورٌ حَلِيمٌ)(سورة التغابن: 17) ، وحسبنا أن أطول آية في كتاب

[1] هذا ما اختارته الموسوعة الفقهية الكويتية ، ورجحتُهُ. لشموله.

الله جاءت تراعي حقوق الدائن والمدين ، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلاَ يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللهَ رَبَّهُ وَلاَ يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئاً فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً أَوْ لاَ يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ من رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاء أَن تَضِلَّ إْحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى وَلاَ يَأْبَ الشُّهَدَاء إِذَا مَا دُعُواْ وَلاَ تَسْأَمُوْاْ أَن تَكْتُبُوْهُ صَغِيراً أَو كَبِيراً إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللهِ وَأَقْومُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلاَّ تَرْتَابُواْ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلاَّ تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوْاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلاَ يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلاَ شَهِيدٌ وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُواْ اللهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللهُ وَاللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) (البقرة: 282.).

وفي السنة المطهرة..

قال عليه الصلاة والسلام: (كل قرض صدقة)[1] ، وقوله عليه الصلاة والسلام: رأيتُ ليلة أسري بي على باب الجنة مكتوباً الصدقة بعشر أمثالها والقرض بثمانية عشر فقلتُ يا جبريل: ما بال القرض أفضل من الصدقة؟ قال: لأن السائل يسأل وعنده والمستقرض إلا من حاجة) (الهندي، 1981م،، صفحة 6/ 210 برقم (15375).)[2].

والدلالة في الكتاب والسنة ، أنه لو لم يكن الامر مشروعاً ، لم يأمر الله تعالى ، ولا رسوله ﷺ به وأجوره وثوابه في الدنيا والآخرة.

الاجماع: فقد نقل عن كثير من فقهاء الامة أن الاجماع عليه دون مخالف (المغني، 1405هـ، صفحة 4/ 236).

ثالثاً: الحكمة من مشروعيته..

هي التكافل والتعاون ، وتعويد المسلمين على البذل والعطاء والمسارعة في قضاء حوائج الناس وتفريج كربهم اعتماداً لقوله تعالى وامتثالاً لأمر رسولنا الكريم ﷺ: (من نَفَّسَ عن

(1) الحديث عن عبد الله بن مسعود ، رواه الطبراني في معجم الأوسط ج17/4 برقم (3498).

مؤمن كربة من كرب الدنيا نَفَّسَ الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ... الحديث)(الحديث رواه مسلم وأبو داود عند أبي هريرة والترمذي من حديث أبن عمر) (العسقلاني، بيروت، صفحة 4/ 186).

المطلب الثاني

التعريف بالمصطلحات النقدية والحضارية

لعل هذه المصطلحات المهمة تكون مفاتيح لابد منها في بحثنا..

1- النازلة: الشديدة من شدائد الدهر تنزل بالقوم ، وجمعها النوازل (الفراهيدي، صفحة 7/ 367)

2- **السفتجة** (أبوحبيب، ١٩٨٨م، صفحة 1/ 173):

لغةً: بفتح السين ، لفظ معرب من (سفنة) بمعنى: المحكم ، جمعها سفاتج ، Bill of exhange

اصطلاحاً: الكتاب الذي يرسله المقرض لوكيله ببلد ، ليدفع للمقرض نظير ما أخذه منه ببلده ، ليتفادى به المقرض سقوط خطر الطريق ، وتعرف اليوم بالحوالة المصرفية (آبادي، 2005م، صفحة 1/ 173).

3- السكة: جمعها سكك ، المكان الذي تضرب فيه النقود الحديدية المنقوشة التي تطبع عليها الدراهم والدنانير ، وتطلق أيضاً على ما ضرب في غير دار السلطان (الجرجاني، 1405هـ، صفحة 4/ 218).

4- **البهرجة** (منظور، ب. ت.، صفحة 2/ 217): **الدراهم الرديئة.**

5- **الجياد** (منظور، ب. ت.، صفحة 4/ 218): **جمع جيد ، والدراهم الجياد: ما كانت من الفضة الخالصة.**

6- **الكساد** (الجوهري، 1987، صفحة 2/ 531): **لغةً: من كسد الشيء يكسد من باب قتل. وأُكسدت السوق فهي كاسدة ، واصل الكساد الفساد.**

وفي اصطلاح الفقهاء: ان يترك العمل بها في جميع البلاد.

7- **الفلوس** (الموسوعة الفقهية الكويتية، صفحة 21/ 27) (عابدين، ١٩٦٦.، صفحة 4/ 24): **ما ضرب من المعادن من غير الذهب والفضة.**

8- **الصك** (السعادات، 1979م، صفحة 3/ 43) (أبوحبيب، ١٩٨٨م، صفحة 1/ 105):
لغةً: جمع صك. وهو الكتاب ، يحول به المال من جهة الى أخرى.
شرعاً: عقد يقتضي نقل دين من ذمة الى ذمة.

9- انقطاع العملة (عابدين، ١٩٦٦ .، صفحة 4/ 24): ان يترك العمل بها في جميع البلاد لكنها تَتَعيّب اذا لم ترج في بلادهم.
قال ابن عابدين: فيتخير البايع بين اخذه أو قيمتهِ.

10- الزيوف (الموسوعة الفقهية الكويتية، صفحة 24/ 91): النقود الرديئة ، وهي جمع زيف ، يقال درهم زيف ودراهمُ زُيُوف. وقال بعضهم: هي المطلية بالزئبق ، وتسك بقدر الدرهم.

11- القيمة:
لغةً: واحدةُ (القِيمَ) و (قَوَّمَ) السلعة (تقويماً) (الرازي، 1995م، صفحة 2/ 262) (أبوحبيب، ١٩٨٨م، صفحة 1/ 311) (Value) في الإنكليزي ، (Valeur) في الفرنسي.
شرعاً: ما يدخل تحت تقويم مقوّم. والمراد ثَمَّنها وحدَّد قيمتها.
وعند الشافعية: هي خلاف المثلي كالحيوانات والذرعيات والعددي.
فقيمة الشيء قدرهُ وقيمته ، المتاع ثمنه.

12- إفلاس Bankruptcy (قاموس المصطلحات الاقتصادية، بلا تاريخ):
هي حالة قانونية تتضمن تصفية موجودات الشخص المفلس ، أو المشروع التجاري المفلس. وتوزيع ما تبقى من ملكيته على دائني المفلس.

13- التضخم (قاموس المصطلحات الاقتصادية، بلا تاريخ): هو ارتفاع الأسعار نتيجة الازدياد غير المتوقع على سلعة ما.

المبحث الثاني
في مقاصد الشريعة الإسلامية في المال وأنواع النقود
المطلب الأول
مقاصد الشريعة في المال

الاسلام خاتم الشرائع والاديان ، الصالح لكل زمان ومكان ، راع الشارع فيه المرأة المسنة والرضيع ، والأجير والغني والفقير ، وذوي المقتول والجنين ،ذلك عن طريق النفقات والديات ، والحقوق والوصيات ، وبَيَّنَ الله تعالى ان المالك الحقيقي والوارث هو الله سبحانه ، واننا مستخلفون عليه ، قال تعالى : (وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ)(الحديد:7)[1] واما في غير ملة الإسلام كالمسيحية ومثلها البوذية والبراهمة ، والفلسفات التي تقوم على الحرمان من الطيبات ، وكذلك اليهودية التي تعتمد على المادة دون الروح ، يقابلها ، القران الكريم ، دستور الأمة الوسط ، أمه التوازن في الامور كلها ففي القران الكريم سمى المال خيراً ، قال تعالى: (إِن تَرَكَ خَيْراً)(البقرة: 180) وسماه رزقا حسناً (وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجاً ، وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ)(الطلاق: 2-3).

ومن السنة دعاء النبي ﷺ بقوله: (اني اسالك الهدى والتقى والعفافة والغنى)[1].

ودعائه ﷺ لـخادمه انس ابن مالك رضي الله عنه :(ان يكثر الله ماله)[2]*.

ولأهمية المال في شريعتنا اوجب المحافظة عليه واستعماله في اوجه الحلال ، والتوازن المجتمعي بين الشح والاسراف قال تعالى: (ولا تؤتوا السفهاء اموالكم)(النساء: 5) ، وان اطول ايه نزلت في القران الكريم هي اية الدين ، وكيفية المحافظة على اموال الناس بالمكاتبة

[1] رواه الامام مسلم ، في الذكر والدعاء (2721) ، واحمد في المسند (3692) ، والترمذي في الدعوات (3489).

[*] متفق عليه رواه الامام البخاري في الدعوات (6380) والامام مسلم في الفضائل (2481) وأحمد في المسند (13013).

* متفق عليه رواه الامام البخاري في الدعوات (6380) والامام مسلم في الفضائل (2481) وأحمد في المسند (13013).

والشهود ، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلاَ يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللهَّ رَبَّهُ وَلاَ يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئاً فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً أَوْ لاَ يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ من رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاء أَن تَضِلَّ إْحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى وَلاَ يَأْبَ الشُّهَدَاء إِذَا مَا دُعُواْ وَلاَ تَسْأَمُوْاْ أَن تَكْتُبُوْهُ صَغِيراً أَو كَبِيراً إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللهَّ وَأَقْومُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلاَّ تَرْتَابُواْ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلاَّ تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوْاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلاَ يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلاَ شَهِيدٌ وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُواْ اللهَّ وَيُعَلِّمُكُمُ اللهُ وَاللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ)(البقرة: 282) ، وحذرنا من أن تصرفنا اموالنا الى الدنيا عن الآخرة ، وضرب لنا مثلاً قارون ، قال تعالى: (إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللهَّ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ)(القصص: 76).

وأمرنا بإعمار الارض والانفاق على المستحقين ، بالصدقات والزكوات والتبرع ، والاوقاف ، والعتق، وغيره من ابواب المبرات وحث على العمل والكسب المباح الطيب الذي فيه خير الدنيا والآخرة التجارة والزراعة والصناعة والعلوم النافعة الاخرى التي تحتاجها الامة في كل زمان ، وحذرنا من الاسراف بقوله: (وكلوا واشربوا ولا تسرفوا ان الله لا يحب المسرفين)(الأعراف:31) وحرم علينا الكسب الحرام كالربا ، والاحتكار والغش ، والتطفيف في الميزان والمكاييل الاخرى قال تعالى: (ويل للمطففين)(المطففين:1) وقوله ﷺ: (لا يحتكر الا خاطئ)[1] بمعنى : آثم.

ان الاسلام يضفي على العمل المعيشي الدنيوي قدسية ترتفع به الى منزلة العبادات او الى مقام الجهاد في سبيل الله ، اذا ما روعيت الشروط الآتية (القرضاوي، 2008) (الصباغ، 2013، صفحة 8).

اولاً: أن يكون العمل والكسب مباحاً غير محرم.

(1) رواه الامام مسلم في صحيحه في كتاب البيوع من حديث معمر بن عبد الله: 56/5.

ثانياً: أن يتقن صنعته ، بعيداً عن التهاون والغش.

ثالثاً: أن لا يشغله هذا العمل عن واجبه تجاه ربه كالصلاة والصيام والعبادات الاخرى.

رابعاً: اي ينفقه على هلكته في الحلال لأهله وعياله ولدينه ولوطنه ولآخرته وبهذه العجالة تبين لنا بعض هذه المقاصد الشاملة التي جاءت بها الشريعة الاسلامية في الموارد المالية وكيفية نفقاتها والمحافظة عليها.

المطلب الثاني

أنواع النقود

بما ان المتعاقد عليه لدى القروض اغلبها نقوداً أو ما يقوم مقامها فإنها تنقسم الى ما يلي:

1- النقود الـخلقية: وهي المتخذة من الذهب والفضة ، ولا يضرّ اختلاطها بقليل من المعادن الأخرى كالنحاس ، لأنه ضروري من أجل تماسكها.

قال الكاساني: (الذهب والفضة لا يحتاج فيهما الى نية التجارة ، لأنها معدة للتجارة بأصل الـخلقة) (الكاساني، بتصرف، صفحة 2/ 95)

وقال الدهلوي: واندفعوا الى الاصطلاح على جواهر معدنية ، تبقى زمناً طويلاً ان تكون المعاملة بها أمراً مُسَلَّماً عندهم ، وكان الأليق من بينها الذهب والفضة لصغرهما ، وتماثل افرادهما ، وعظيم نفعهما ، وعدم تعرضها للصدأ والقدم ، والتلف عند سباكتها في النار (التمرتاشي، صفحة 45).

2- النقود الاصطلاحية: وهي المتخذة من المعادل الأخرى كالنحاس وغيره.

وهذه أصبحت نقوداً باصطلاح الناس عليها لتكون اثماناً وان صفة الثمنية عارضة عليها ، خلافاً للنقود الـخلقية.

3- الأوراق النقدية[1] Banknote: وهي أوراق البنوك التي تصدرها المصارف المركزية المحمية بالقانون وتحمل صفة الثمنية تبعاً لمخزونها من الذهب والفضة.

وبالنظر والاستقراء:

([1]) أول من استعمل الأوراق النقدية على شكل صكوك ، في الصين ، ثم تمت طباعة العملة الورقية وذلك في عهد سلالة (تانغ) في مطلع القرن العاشر (618-907هـ) ، وقيل أن القرطاجيين هم أول من أصدر العملة الورقية، ثم عمدت إنكلترا الى سحب العملة الذهبية من الأسواق وبدأت بإصدار العملة الورقية عام 1914م – الموسوعات العلمية: وليم جيميس ، قصة الحضارة ، دار الجبل ، بيروت: 9-86.

فان الفقهاء القدامى لم يتعرضوا للأوراق النقدية ، انما كان جل اهتمامهم وفتواهم تدور للنقود الـخلقية والاصطلاحية.

وأما الأوراق النقدية فالتعامل بها حديثاً ، ولفقهائنا المعاصرين آراء في التكيف الشرعي لها.

المبحث الثالث

في النوازل عبر العصور وقيام الأوراق النقدية مقام النقدين

المطلب الأول

النوازل عبر العصور

اقتضت سنة الله في الـخلق. ان البلدان والمماليك والسلاطين دول بين الناس ، وقد حفظ لنا المؤرخون قديماً وما شهدناهُ حديثاً كثرت النوازل في البلاد بسبب تعاقب الحكومات والتغيير والانقلابات.

وبتغير نظام البلد وسقوط السلطان يكاد ينقلب معه كل شيء وأول ما يتأثر به بعد النظام السياسي هو (النظام المالي).

أذكر بعض الحوادث منها..

أولاً: في القرن الـخامس الهجري حدث في ببلسنة وهي من أقاليم بلاد المغرب العربي (الأبار، بلا تاريخ، صفحة 40/ 45)، حيث غيرت الدراهم السكة والتي ضربها القيسي وبلغت ستة دنانير بمثقال ، ونقلت الى سكة أخرى كان صرفها ثلاثة دنانير للمثقال (فالتزم الحافظ ابن عبد البر السكة الأخيرة بينما أفتى أبو الوليد الباجي وهو سليمان بن خلف القرطبي الباجي ، فقيه مالكي من رجال الحديث من الاندلس (ت474هـ). (المالقي، 1983م، صفحة 1/ 95)، بأنه لا يلزم الا السكة الجارية في العقد).

ثانياً: في أشبيلية[1] (الحموي، 1995م، صفحة 1/ 59): انقطعت سكة ابن جهور –وهو أمير قرطبة آنذاك (462هـ) – بدخول ابن عباد (488هـ) فأمر بسكة أخرى.

[1] مدينة كبيرة عظيمة وتسمى ايضاً حمص ، وهي قريبة من البحر يطل عليها جبل الشرف ، وتقع على نهر كبير، ينسب إليها خلق كبير من أهل العلم. تقع اليوم جنوب اسبانيا تتميز بالفن العربي الإسلامي والغربي ، وباللغة الاسبانية Serilla .

فأفتى الفقهاء أنه ليس لصاحب الدين الا السكة القديمة بينما أفتى ابن عتاب[1]* ﷺ (الذهبي، 2006م، صفحة 13/ 477) بأن يرجع في ذلك الى قيمة السكة المقطوعة من الذهب ، ويأخذ صاحب الدين القيمة من الذهب.

ثالثاً: في القرن السابع الهجري. قال الذهبي: في تاريخه في سنة اثنين وثلاثين وستمائة أمر المستنصر بضرب الدراهم الفضية ليُتعادل بها بدلاً من قراضة الذهب.
فجلسَ الوزير ، وأحضر الولاة ، والتجار والصيارفة ، وفرشت الانطاع ، وافرغ عليها الدراهم ، وقال الوزير: قد رسم مولانا أمير المؤمنين بمعاملتكم لهذه الدراهم ؛ عوضاً عن قراضة الذهب ، رفقاً بكم وانقاذاً لكم من التعامل بالحرام من الصرف الربوي- وهي صورة رائعة من صور رعاية السلطان لرعيته ، وكيفية المحافظة والاهتمام بهم ومشورتهم بالنوازل-. فاعلنوا بالدعاء ثم أديرت بالعراق وسُعِّرَتْ ، كل عشرة بدينار ذهب.

وعند تغير العملة بالقدس وحلب ، قد ذكر ابن الهائم* (815هـ) (الاسدي، صفحة 4/ 17)[2] قال: لما كنت في القدس آنذاك عام (791هـ) كان التعامل بالفلوس العددية ، **واضطرب الناس في معاملاتهم اضطراباً شديداً وكثر الاستفتاء والسؤال في البيوع ، والاجارات ، والقروض وغيرها في أن البائع مثلاً إذ باع بعدد منها ولم يقبضه فهل يلزم المشتري دفع ثمن بحساب ما كانت عليه حال العقد أو بحساب ما صارت إليه الآن (التمرتاشي، رسالة بذل المجهود في تحرير أسئلة تغير النقود، صفحة 1/ 16)؟.**

رابعاً: ذكر الامام السيوطي (ت911هـ) أنه (قد وقع في سنة (821هـ) عكس ما نحن فيه من عزة الفلوس وغلوها.
وأورد كلام الامام قاضي القضاة البلقيني ﷺ (ت805هـ) وغيره أنه قال: وقع ذلك في مصر وعلى الناس ديون وكان سعر الفضة قبل عزة الفلوس كل درهم ثمانية دراهم من الفلوس.

* أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن عتاب القرطبي (ت504هـ) ، فقيه مالكي وعالم بالتفسير والقراءات واللغة.
* هو أبو العباس شهاب الدين أحمد بن عماد الدين المعروف بابن الهائم المصري المقدسي فقيه ورياضاتي مسلم (ت815هـ).

ثم صار بتسعة وكان الدينار الافلوري بمائتين وستين درهم من الفلوس ، والهرجة بمائتين وثمانين والناصري بمائتين وعشرة (المقريزي، 1997م، صفحة 6/ 140 ، 7/ 187)[1].

وكان القنطار المصري ستمائة درهم ، فعزت الفلوس ، فوقع السؤال عمن لم يجد فلوساً وقد حان مدارهُ وطلب من صاحب الدين حقه فلم يجد؟! فقال اعطيني عوضاً عنها ذهباً أو فضة بسعر يوم المطالبة.

ومثلها في العراق حديثاً والشام واليمن وليبيا وغيرها –ستر الله بلاد المسلمين من الفتن والنوازل–

ففي العراق مثلاً عام 1995م حدث ارتفاع مفاجئ لقيمة الدينار بسبب الأحوال السياسية آن ذاك، وكنت قد شهدت الأسواق ونزول قيمة السلع مقابل الدينار وذلك في شهر رمضان المبارك ، وأذكر كان سعر العدس قرابة ألف دينار عراقي فأصبح 250 دينار ، ومثله الرز والزيت والعقارات والسيارات ، ووقع الناس بإشكالات غريبة وعجيبة جراء سداد الديون السابقة وكان هناك تضخم كبير فهرع الناس الى أهل العلم يستنجدون بالحلول ، وفي عام 2003م عندما أعلنت الحرب لدمار العراق كان سعر صرف الدولار خمسة أضعاف ما كان عليه ، وهنا تتعطل البنوك والمصارف وصندوق النقد والالتزامات المالية الدولية للتنمية وغيرها بكل أسمائها ومصطلحاتها عن إيجاد حل لهذه المعضلة.

ليظهر الموقعون عن رب العالمين فقهاء وقضاة الامة الإسلامية للخروج بالفتوى المعتبرة تحت قول النبي ﷺ : (لا ضرر ولا ضرار) ، ولرفع الحرج ، فان التيسير ورفع الحرج أصل من أصول شريعتنا الإسلامية.

والفقيه الحقيقي (الذي يبذل ما بوسعه ويجيد في الحوادث والنوازل وله ملكة الاستنباط) (عبدالبر، بلا تاريخ، صفحة 1/ 122).وليس الفقيه الذي يشدد على الناس[2].

المطلب الثاني

(1) وهو من الذهب يقال له الافرنتي والافلوري والبندقي اصله من مدينة فلورنسة ، دخل الى اسواقنا ثم صار نقداً رائجاً بلغ 230 درهم من الفلوس ، ومثله الهرجة والناصري.

(2) ينسب هذا القول لكثير من الفقهاء ، منهم الامام الشافعي وسفيان الثوري وغيرهم.

هل الأوراق النقدية تقوم مقام الذهب والفضة؟

من المعلوم ان الأوراق النقدية والصكوك (البنكونويت) Banknote لم يكن التعامل بها قديماً ، وانها من المحدثات والضروريات.

ذهب كثير من العلماء المعاصرين والمجامع الفقهية المعتبرة بأنها تقوم مقامها ولها حكمها في جريان الربا وبما ان هذه العملات أصبحت أساس التعامل بين الناس ولم يعد يرى الناس العملة الذهبية قط ، ولا الفضية في الأسواق وبما ان الشروط التي وضعها فقهاء الحنابلة كالإيجاب والقبول ، متحقق هنا.

والراجح من اقوال الفقهاء ان العلة فيها الثمنية.

قال ابن القيم رحمه الله: وهذا هو الصحيح بل الصواب وقد آلت هذه العلة الى النقود الورقية فأصبحت هذه النقود ثمناً للأشياء وهذا الذي عليه الفتوى والذي تطمئن النفوس في تمويلها وادخارها ويحصل الابراء العام بها (الزرعي، 1973م، الصفحات 2/ 105 – 156).

المبحث الرابع
في أقوال أصحاب المذاهب الفقهية المعتبرة والقوانين الوضعية
المطلب الأول

أقوال الفقهاء

أولاً: الحنفية..

يرى الامام أبو حنيفة النعمان ﵀ وجوب المثل لا القيمة في جميع الحالات (خسرو، ب. ت.، صفحة 2/ 178).

وقال ابن عابدين: إذا كان عقد البيع أو القرض وقع على نوع معين ، فالواجب دفع مثل ما وقع عليه البيع أو القرض (عابدين م.، ب. ت.، صفحة 1/ 281).

ويرى أبو يوسف قاضي القضاة: بوجوب القيمة يوم ثبوت الحق في جميع الحالات، وهو رأيٌ لـمحمد بن الحسن الشيباني (الشيباني، بلا تاريخ، صفحة 2/ 421)، ولابن عابدين وجه آخر: إذا كان التغير بأمر السلطان فالصلح ها هنا ، حيث (لا ضرر ولا ضرار) (السيوطي، 1990م، صفحة 1/ 7) (الاصبحي، بلا تاريخ، صفحة 4/ 1078)[1].

وقال القاضي أبو نظر الحسين بن علي: الفتوى في المهر والدين على قول ابي يوسف ، وفيما سوى ذلك فهو على قول الامام ابي حنيفة (عابدين م.، 2003م، صفحة 56)[2].

وقال الكاساني: إذا رخصت النقود أو غلت لا يفسخ البيع اجتماعاً وعلى المشتري أن ينقد مثلها عدداً ولا يلتفت الى القيمة ها هنا (الكاساني، بتصرف، صفحة 5/ 542).

ثانياً: المالكية..

يرى فقهاء المالكية الى أنه إن بطلت الدنانير أو الدراهم فالمشهور قضاء المثل على ما ترتب في ذمته ، وكذا إذا تغيرت من باب أولى.

قال الإمام مالك ﵀: (كل شيء أعطيته الى أجل فردَّ إليك مثلهُ وزيادة فهو ربا).

(1) الحديث رواه الامام مالك وأحمد في مسنده.

وعلق الرهوني في حاشيتهِ وان بطلت فلوس ، فالمثل. قال: ومثلها في العقد. وهذا هو مذهب المدونة (الاصبحي م.، 1994م، صفحة 4/ 25).
قال ابن رشد: هذا هو المنصوص لأصحابنا من أهل العلم.

ثالثاً: الشافعية..
يرى فقهاء الشافعية الى وجوب رد المثل في القرض وفي ابطال العملة إذ ليس له غير ما تم العقد به ، نقص أو زاد ، أو عزّ ، فان فُقد وليس له مثل فقيمتهُ.
قال النووي ﷺ : ولو اقرضه نقداً ، فابطل السلطان المعاملة به فليس له إلا النقد الذي اقرضه (النووي، صفحة 4/ 37).
قال الشيرازي أبو إسحاق: ويجب على المستقرض ردُّ المثل فيما له مثل لان مقتضى القرض ردُّ المثل (الشيرازي، صفحة 12/ 185).
وذكر الرملي انه لو قّلَّتْ أو عَزَّ وجودها في أيدي الناس فانه لا يجب غيرها (الرملي، صفحة 3/ 399).
رابعاً: الحنابلة..
لا يكاد يعدو رأي الحنابلة عن رأي الجمهور فهم يرون بوجوب رد المثل في الدين والقيمة عند الاعواز.
ففي المغني: إذا كان الدراهم يتعامل بها عدداً ، ردت عدداً ، وإذا استقرض وزناً ، ردّت وزناً (قدامة، صفحة 4/ 405).
وهذا هو قول الحسن وابن سيرين والاوزاعي.
وفي المبدع وجب على المقرض رد مثل في فرض مكيل وموزون يصح فيه السلم (البهوتي، 1402هـ، صفحة 3/ 314)، وجاء في مجلة الاحكام الشرعية: المكيلات و الموزونات يجب رد مثلها ، فان أعوز يجب رد قيمته يوم الإعواز.

خامساً: الظاهرية..
ذكر ابن حزم في المحلى أنه لا يجوز في القرض إلا رد مثل ما اقترض فلا يحل إقراض شيء ليرد إليك أقل ولا أكثر ولا من نوع آخر أصلاً ، لكن مثل ما اقترضت في نوعه.

سادساً: المجامع الفقهية (حنبل، 1981م ، صفحة 749).
العبرة في وفاء الديون الثابتة بعملة ما ، هي بالمثل وليس بالقيمة (الأندلسي، ب ت، الصفحات 8/ 462 – 9/ 509) لان الديون تُقَرُّ بأمثالها، فلا يجوز ربط الديون الثابتة في الذمة أياً كان مصدرها بمستوى الأسعار.

المطلب الثاني
القوانين الوضعية
ان المتتبع لأحوال واوضاع القوانين الوضعية والتي تأخذ بها معظم البلاد العربية والإسلامية ، تكاد تنص على (اذا كان محل الالتزام نقودا التزم المدين بقدر عددها المذكور في العقد ، دون ان يكون لارتفاع قيمة هذه النقود او انخفاضها وقت الوفاء ، اي تأثير) (السنهوري، صفحة 1/ 387)ومنها..

أولاً: القانون العراقي المدني للأحوال الشخصية..
أقر ، ان للمطلقة دون غيرها، قيمه المهر ذهباً ، جاء فيه (تستوفي المرأة مهرها المؤجل في حالة الطلاق ، مُقَوَّماً بالذهب ، بتاريخ عقد الزواج) (العراقية، 1999م، صفحة 3/ 885)، (قرار مجلس قياده ثوره رقم (127) 1999 فقر (أ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور.

ثانياً: القانون اللبناني..

فقد قررت المحكمة الشرعية العليا في بيروت (أقرت بانه لا يحق للزوجة ان تأخذ اكثر من المبلغ المحدد بالليرة اللبنانية ولا عبرة بهبوط قيمتها مهما بلغ) (المولوي)وعقب على هذا الكلام الشيخ فيصل المولوي المستشار في المحكمة العليا اعلاه ان الليرة اللبنانية قبل 1985 كانت تعادل قرابة_ العشر ليرات مقابل دولار _ ثم هبطت قيمتها فأصبحت الان الى 1000 ليرة تساوي دولارا واحدا في عام 1990.

توصية.. واني اوصي المشرع في العراق وبقية الدول العربية والإسلامية في قانون (الاسرة والأحوال الشخصية) أن يلحق المتوفى عنها زوجها أيضاً بقرار مجلس قيادة الثورة رقم (127) عام 1999م فقرة (أ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور – فيحتسب مهرها مقدراً بقيمة الذهب أو حتى مناصفةً للقيمة – فمثلاً – مرأة مهرها 5.000 خمسة آلاف دينار عراقي في عام 1990 توفي عنها زوجها عام 2000 فيكون مهرها من التركة كالآتي: في عام 1990 كان قيمة المهر بالذهب 20 مثقالاً بخمسة آلاف دينار وفي تاريخ استحقاقها بوفاة زوجها عام 2000م قيمة مهرها لا يساوي ربع مثقال من الذهب وهذا لا يعد انصافاً ولا عدلاً ، فإما ان يكون لها قيمة العشرون مثقالاً وهي 400.000 اربعمائة الف دينار عراقي أو يتم التصالح مع بقية الورثة ، سيما ان المهر قد يستغرق التركة فلا يبقى منها شيء. (فلا ضرر ولا ضرار).

المطلب الثالث

اثار تغير العملة

يعد الانقطاع والكساد المصاحب للعملة من أجل الاثار السلبية على السوق والصيارفة بعد سقوط السلطان ومن خلال عرض أقوال وآراء الفقهاء على أصول مذهبهم ، نرى أنهم قد فرقوا فيما إذا كانت العملة قد أصابها الانقطاع أو انها كسدت وعلى النحو الآتي..

أولاً: عند انقطاع العملة.

ففي حالة انقطاع العملة فان الجمهور يرى ان القيمة واختلفوا في وقت تقديرها (عابدين ا.، صفحة 4/ 24).

فعند الحنفية آخر يوم عند الانقطاع.

وأبو يوسف يرى يوم التعامل.

والمالكية يرونه وقت الحكم.

والشافعية عند المطالبة أو حلول الأجل.

ثانيا: عند كسادها..

وفي كساد العملة فان الفقهاء فيها الى مذهبين..

المذهب الأول:

ذهب الامام أبو حنيفة على بطلان البيع وعلى صاحب الدين إما ارجاع المبيع ان كان قائماً أو مثلُه ان كان هالكاً. وإلا فالقيمة.

وأبو يوسف كما هو مشهور عنه وعن محمد بن الحسن الى عدم بطلان البيع وتجب فيه القيمة.

المذهب الثاني:

ذهب المالكية والشافعية

أنه إذا كسدت النقود لم يكن على المدين غير السكة التي قبضها يوم العقد ووجه آخر للشافعية له فسخ البيع أو اجازته بالنقد القديم.

وللحنابلة: نص أحمد في الدراهم المكسرة قال: يقومها كم تساوي يوم أخذها.

وقال أبو بكر في التنبيه: انه يكون له قيمتها وقت ترك المعاملة بها.

والمشهور عن ابن عتاب والقاضي سحنون انه يقضي بالقيمة (قدامة، صفحة : 4/ 365).

المبحث الـخامس

المطلب الأول

الراجـح وأوجه الترجيح

الراجـح للفتوى

ما ذكره الغزي التمرتاشي في عدة نقول من كتب الحنفية المعتمدة تؤكد على ان الفتوى في المذهب على قول القاضي ابي يوسف حين قال:

(قد تتبعتُ كثيراً من المعتبرات من كتب مشايخنا المعتمدة ، فلم أرى من جعل الفتوى على قول أبي حنيفة رضي الله عنه ، بل قالوا به كان يفتي الإمام القاضي[1].

واما قول ابي يوسف فقد جعلوا الفتوى عليه في كثير من المعتبرات فليكن المعول عليه.

وبهذا أخذ به عدد من العلماء المعاصرين ورجحه كثير من الباحثين (مجلة الفقه الإسلامي، صفحة ع:3 ، 5 ، 9 ، 12 .).

كالألباني ومصطفى الزرقاء وعبد الله البسام وسليمان الأشقر والمختار سلامي وعلى القرداغي وعبد الستار إبراهيم جدي الهيتي وغيرهم.

أوجه الترجيح

أولاً: قول ابن تيمية (إذا أقرضه أو غصبهُ طعاماً فنقصت قيمتهُ فهو نقض النوع ، فلا يجبر على أخذه ناقصاً ، فيرجع الى القيمة ، وهذا هو العدل ، فان المالين إنما يتماثلان إذا استوت القيمة فلا تماثل) (البهوتي، كشاف القناع، 1402هـ، صفحة 443).

ثانياً: القائلين بالمثل دون تقدير الاعتبارات النازلة ، فيه اجحاف وظلم للدائن وهو يتنافى وروح الشريعة الإسلامية. فمثلاً (ان البائع ومثلهُ المقرض إذا دفع شيئاً منتفع به لأخذ شيء منتفع به ، فلا يظلم بإعطائهِ وسداد دينه ما لا ينتفع به.

(1) المراد به عند الحنفية قاضي القضاة ، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب (ت182هـ).

ثالثاً: يقدم التصالح بين الدائن والمدين (مجلة مجمع الفقه الإسلامي، صفحة 286/ 4/ 12)[1] ، فإن عُدِمَ. وكان النقص أكثر من الثلث ، فالقاعدة (لا ضرر ولا ضرار) فالقيمة ها هنا.

والاعتماد على الثلث ، لان الشرع اعتبره في كثير من المسائل الحد الفارق بين القلة والكثرة حداً فارقاً. قال ابن قدامة (المغني، 1405هـ، صفحة 6/ 179): والثلث قد رأينا الشرع اعتبره في مواضع منها ، الوصية ، وعطايا المريض ، وتساوي جراح المرأة جراح الرجل الى الثلث حتى أن الإمام أحمد قال: انهم يستعملون الثلث في سبعة عشر مسألة ، لقوله ﷺ : (الثلث ، والثلث كثير).

بهذا الترجيح أخذ اغلب العلماء والباحثين الذين كتبوا في العملة وتغير قيمتها.

رابعاً: بهذا القول اخذت المادة (695) من مرشد الحيران على مذهب الامام أبي حنيفة النعمان ، فقد جاء فيها (إذا استقرض مقداراً معيناً من الفلوس الرديئة والنقود غالبةُ الغش ، فكسرت وبطل التعامل بها فعليه ردُّ قيمتها يوم قبضها لا يوم ردها).

المطلب الثاني

الخلاصة والنتائج والتوصيات

أولاً: الـخلاصة والنتائج..

1- عقد الدين عقد تبرع باتفاق أهل العلم ، محله النقدين أو ما يقوم مقامهما من الأوراق والفلوس ما زال التعامل بها في الأسواق ، فالواجب ردها بالمثل.

2- يهرع الناس في النوازل الى علماء الشريعة الغراء لـحل ومعالجة معاملاتهم وعقودهم التي ضربتها النازلة والاحداث الجسيمة وينبري أهل العلم لها ،

[1] مبدأ التصالح ، ليس فيه خلاف بين الفقهاء (بل هو مندوب إليه في كل حال).

فيكاد يجدون لهم مخرجاً حيث الفقيه الذي يجد فسحة للناس عند الملمات ، وليس الفقيه الذي يشدد على الناس.

3- لابد للفقيه والمفتي بالنوازل أن يكون مطلعاً لحالهم الواقعي ، إذ يقول الإمام الشافعي (الشافعي، صفحة 7/ 302). (لا يحل لفقيهٍ عاقلٍ أن يقول في ثمن درهم ولا خبرة له بسوقهِ) ؛ لذا أضاف المتابعة دائماً للتغيرات إذ لا يقبل الفقيه الذي غاب عن معرفة أحوال السوق سنةً واحدة أن يفتي ، فكيف بمن يغيبُ عن هموم الامةِ دهراً ، ثم يخرج لنا بفتوى من بطون الكتب من غير دراية ، كما لا يقال لبناءٍ انظر قيمة الخياط ولا لخياط انظر قيمة البناء.

4- على الرغم من قول الفقهاء عدم تحديد مدة السداد للديون ، إلا أن الراجح تحديد الأجل ، ولا يحق للمدين المماطلة بعد انتهاء مدة الأجل ، لقوله ﷺ : (المسلمون على شروطهم)[1].

5- إذا كان الدين أوراقاً نقدية بما يسمى البنكنويت ، وتم إلغاؤها أو أبطل التعامل بها فعلى المدين رَدُّ الدين من النقد الجديد بقدر ما اقترضه من قيمة ذلك القرض ؛ فهذا يحقق مصلحة الدائن والمدين على حَدٍ سواء ؛ لأن المقرض لا يفسد عليه ماله والمقترض يجد من يقرضه ان طلب ذلك.

6- ولا يحق للمدين ان يرد عين الدين إن كان باقياً لم يطرأ عليه التغير ويلزم الدائن بقبوله.

7- لا يجبر المدين رد عين الدين ، إن كان باقياً عنده ؛ لأن الذي ثبت في ذمتهِ مثلهُ أو قيمتهُ.

8- في حال تم تحديد مكان لرد بدل الدين ، فهذا الالتزام جائِز مشروع التعامل به ، وهو ما يسمى عند الفقهاء – بالسفتجة – وقد تعامل بها بعض الصحابة رضي الله عنهم .

9- إن كان فارق تغير قيمة العملة يسيراً فيبقى الأمر على الأصل فيجب رد الدين

(1) أخرجه الامام مسلم في في صحيحه في كتاب المساقاة من حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنه: ١٢٢١/٣.

كما هو ، ويحتسب بالنقص الطارئ اليسير الأجر والثواب على رأي جمهور الفقهاء.

10- إذا كان الكساد أو الانقطاع أو الابطال أو نازلة أخرى قد أثرت على قيمة القرض – فما رجحناهُ في ختام بحثنا هو الأصوب وعلى النحو الآتي..

أ- إذا تصالح الطرفان على دفع مبلغ معين بحضور أهل الصلح والخبرة يكون أسلم للطرفين ، وهذا ما ذهب إليه ابن عابدين وكثير من أهل العلم قديماً وحديثاً ، لا أجد مخالفاً له.

ب- إذا عدم التصالح والتوافق بينهما فالذهاب الى القيمة لا بد منهُ.

ج- والقول بالمثل في هذهِ الحالة ، فيه إجحاف وظلم للدائن وهو ينافي روح الشريعة ومقاصدها.

11- إذا كان الدين الثابت في الذمة من الأشياء العَينية التي لها قيمة ذاتها ولها ما يماثلها كالكيل والوزن والذهب والفضة ، فيجب رد المثل دون النظر الى القيمة ، قال ابن قدامة: المستقرض يرد المثل في المثليات سواء رخص سعره أو علا ، ويجب رد المثل في المكيل والموزون ، لا نعلم فيه خلاف.

والحكم يجري على كل مسروق ومغتصب فانه يرد مثلها دون اعتبار لتغير الأسعار

ثانياً: التوصيات..

1- أوصي من تصدى للإفتاء أن يراجع مخطوطات وكتب أدب القضاء فان فيها من الوقائع والمحاضر ما يناسب بعض الحوادث والنوازل التي تتعرض لها امتنا الإسلامية في الوقت الحاضر ، فيقيس على ما كان سابقاً.

2- العملة ليست غاية في حد ذاتها لبيان حكم الشرع ، بل هي وسيلة لقضاء حاجات الانسان ، واما بيان الحكم الشرعي من حرمةٍ وحلال وصحة وبطلان ؛ انما هو تحقيق العدالة بين الناس.

3- حث الميسورين على إعطاء الديون للمحتاجين رغبة بالأجر ومساواة للمنكوبين ، وحث المحتاجين للديون على سداد ما بذمتهم حينما يتيسر ذلك ، دون مماطلة ؛ لما فيه من رد الجميل والتأسي الحسن.

4- على مؤسسات الدولة والبنوك التنموية مراعاة الأجير في النوازل وعند التضخم فراتبه بعد ارتفاع الأسعار لم يكد يسد حاجتهُ الأساسية ، فعلينا تعويض ما نقص من قيمة راتبه واجرته.

5- على المشرع العراقي وبقية الدول العربية والإسلامية في قانون (الاسرة والأحوال الشخصية) أن يلحق المتوفى عنها زوجها أيضاً بقرار مجلس قيادة الثورة رقم (127) عام 1999م فقرة (أ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور – فيحتسب مهرها مقدراً بقيمة الذهب أو حتى مناصفةً للقيمة.

وما تقوم به الآن بعض البلدان من زيادة الرواتب عند الغلاء الطارئ بما يسمى – غلاء المعيشة – يتفق مع روح الإسلام.

المصادر والمراجع

القران الكريم.

1. إبراهيم بن محمد الحقيل ، الربا آثام وأضرار ، بحث ، (معاصر).
2. ابن الأبار: محمد بن عبد الله القضاعي (ت658هـ) ، التكملة لكتاب الصلة ، تحقيق: عبد السلام هراس ، دار الفكر ، بيروت.
3. ابن الاثير: مجد الدين أبو السعادات (ت606هـ) ، النهاية في غريب الحديث والاثر ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي و محمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية ، بيروت ، 1979م.
4. ابن القيم: محمد بن أبي بكر الزرعي (ت751هـ) ، إعلام الموقعين عند رب العالمين ، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد ، دار الجيل ، بيروت ، 1973م.
5. ابن حزم: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت456هـ) ، المحلى بالآثار ، تحقيق: عبدالغفار سليمان البنداري ، دار الفكر ، بيروت ، ب ت.
6. ابن عابدين: محمد أمين الشهير بابن عابدين (ت١٢٥٢هـ) ، تنبيه الرقود على مسائل النقود ، أبحاث ورسائل ضمن ملخصات ابن عابدين ، اعتناء: د. حسام الدين عفانه ، ط1 ، القدس ، 1424هـ-2003م.
7. ابن عابدين: محمد أمين الشهير بابن عابدين (ت١٢٥٢هـ) ، حاشية رد المحتار، على الدر المختار: شرح تنوير الأبصار المسماة حاشية ابن عابدين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط2 ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.
8. ابن عابدين: محمد أمين بن عمر الدمشقي الحنفي (ت1252هـ) ، العقود الدرية ، دار المعرفة ، ب ت.
9. ابن عبد البر: يوسف بن عبد الله النمري (ت463هـ) ، التمهيد ، تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري ، وزارة الأوقاف.
10. ابن قاضي شهبة: أبو بكر بن محمد الاسدي (ت851هـ) ، طبقات الشافعية ، تحقيق: د.الحافظ عبد العليم خان ، عالم الكتب ، بيروت.
11. ابن منظور: محمد بن مكرم المصري (ت711هـ) ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت.

12. احمد: أبو عبد الله الشيباني ، المسند ، مؤسسة الرسالة (241).
13. الازهري: أبو منصور (ت370هـ) ، تهذيب اللغة ، تحقيق: محمد عوض مرعب ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، 2001م.
14. بحث الدكتور فيصل المولوي: أثر انهيار قيمة الأوراق النقدية.
15. البركتي: محمد عميم الاحسان ، قواعد الفقه ، الصدف ، كراتشي ، ط1 ، 1407هـ – 1986م.
16. التمرتاشي: محمد بن عبد الله الغزي الحنفي (ت1004هـ) ، رسالة بذل المجهود في تحرير أسئلة تغير النقود ، تحقيق: حسام الدين عفانة.
17. الجرجاني: علي بن محمد (ت816هـ) ، التعريفات ، دار الكتاب العربي ، 1405هـ ، بيروت.
18. الجوهري: أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: احمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1987.
19. حسام الدين: عفانة (معاصر) ، فقه التاجر المسلم ، ط1 ، 2005م ، بيت المقدس.
20. خسرو: محمد بن فرامُرز بن علي، (ت885هـ) ، درر الحكام شرح غرر الاحكام ، دار احياء الكتب العربية ، ب ت.
21. الدسوقي: ابن عرفة محمد (ت1230هـ)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، تحقيق: محمد عليش ، دار الفكر ، بيروت.
22. الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت748هـ) ، سير أعلام النبلاء ، دار الحديث ، القاهرة ، 2006م.
23. الرازي: محمد بن ابي بكر (ت660هـ) ، مختار الصحاح ، تحقيق: محمود خاطر ، مكتبة لبنان ناشرون ، 1995م.

24. الرحيباني: مصطفى بن سعد بن عبده السيوطي شهرة، الرحيباني مولدا ثم الدمشقي الحنبلي (ت١٢٤٣هـ) ، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى ، المكتب الإسلامي ، ط2 ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
25. الرهوني: محمد بن أحمد بن ممد بن يوسف (ت1230هـ) ، حاشية الرهوني ، دار الفكر ، بيروت 1398هـ.
26. الزرقاني: عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني المصري (ت ١٠٩٩هـ) ، شرح الزُّرقاني على مختصر خليل ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ط1 ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢م.
27. سعدي أبو حبيب: القاموس الفقهي ، دار الفكر ، دمشق ، ط2 ، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م.
28. السنهوري: عبد الرزاق أحمد (معاصر) ، الوسيط شرح القانون المدني ، دار احياء التراث العربي، لبنان.
29. السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ) ، الاشباه والنظائر ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1990م.
30. الشافعي: الام ، طبعة دار الفكر ، بيروت.
31. الصفدي: صلاح الدين خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدي (ت764هـ) ، الوافي بالوفيات ، دار احياء التراث ، بيروت ، 2000م.
32. العسقلاني: ابن حجر احمد بن علي أبو الفضل (ت852هـ) ، التلخيص الحبير ، ط1، 1989م ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
33. الفراهيدي: الخليل بن أحمد البصري (ت170هـ) ، كتاب العين ، دار مكتبة الهلال: 7/ 258.

المعجم الوسيط: (علماء من مصر) ، دار الدعوة ، القاهرة ، ط1.

34. الفيروز آبادي: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت817ه) ، القاموس المحيط ، تحقيق: العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 2005م.

35. القرضاوي: مقاصد الشريعة في المال ، بحث ، 2008 ، المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث ، الدورة الثالثة عشر ، دبلن ، مقاصد الشريعة والمعاملات المالية ، عبد اللطيف الصباغ، بحث 2013 ، جامعة الملك عبد العزيز ، الرياض.
36. القرضاوي: يوسف (معاصر) ، فقه الزكاة ، الموسوعة الشاملة.
37. قلعجي: محمد رواس ، معجم لغة الفقهاء ، دار النفائس ، ط2 ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
38. قلعجي: محمد رواس وحامد صادق قنيبي ، معجم لغة الفقهاء ، دار النفائس للطباعة والنشر.
39. كشاف القناع: منصور بن يونس بن إدريس البهوتي (ت1051هـ)، تحقيق هلال مصيلحي ومصطفى هلال، بيروت، دار الفكر، 1402هـ.
40. المالقي: أبو الحسن بن عبد الله النباهي الاندلسي (ت792هـ) ، تاريخ قضاة الاندلس ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، 1983م ، ط5.
41. مالك: أبو عبد الله بن أنس الاصبحي (ت179هـ) ، الموطأ ، تحقيق: الاعظمي ، ط1 ، مؤسسة الشيخ زايد ، أبو ظبي ، الامارات.
42. مالك: بن أنس الاصبحي (ت179هـ) ، المدونة ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1994م.
43. محمود عبد الرحمن (معاصر): المصطلحات والالفاظ ، دار الفضيلة ، القاهرة.
44. المرداوي: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان (ت٨٨٥هـ) ، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ، صححه وحققه: محمد حامد الفقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط1، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥م.
45. مسلم: بن الحجاج القشيري (ت261هـ) ، المسند الصحيح ، دار الجيل ، بيروت ، عن الطبقة التركية ، استنبول ، 1334هـ ، كتاب الادب.
46. المغني: ابن قدامة عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت 630هـ)، بيروت، دار الفكر، ط1، 1405هـ.
47. المقريزي: تقي الدين ، أحمد بن علي الحسيني (ت845هـ) ، السلوك لمعرفة الملوك ، تحقيق: محمد عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1997م.

48. الموسوعة الفقهية الكويتية: وزارة الأوقاف الكويتية ، ط2 ، دار السلاسل ، الكويت ، ومطبعة دار الصفوة ، مصر ، ج/ 21.
49. الهندي علاء الدين علي بن حسام القادري (ت975هـ) ، كنز العمال ، مؤسسة الرسالة ، ط5، 1981م.
50. الونشريسي: أبي العباس أحمد بن يحيى (ت ٩١٤ هـ) ، المعيار المعرب والجامع المغرب ، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للملكة المغربية 1401هـ – 1981م.
51. ياقوت الحموي: شهاب الدين الرومي الحموي (ت626هـ) ، معجم البلدان ، دار صادر ، بيروت ، ط2 ، 1995م.
52. قاموس المصطلحات الاقتصادية: www.goeic.gov.eg /indexcatld.
53. مجلة الاحكام الشرعية على مذهب الامام أحمد بن حنبل ، مادة 749 ، ط1 ، مطبعة تهامة ، 1981م ، السعودية.
54. مجلة الفقه الإسلامي الاعداد: 3 ، 5 ، 9 ، 12.
55. مجلة المجمع الفقهي: العدد 5 ج3.
56. مجلة الوقائع العراقية ، العدد 3/ 885 في 2/ 8/ 1999م.

ضوابط تاديب الزوج لزوجته في الفقه الاسلامي

د. فاطمة احمد حسين العطافي[1]
دائرة التعليم الديني- العراق

المقدمة:

تناول البحث موضوع تأديب الزوج لزوجته على وفق ضوابط الشريعة، فاذا نشزت المراة وخرجت عن طاعة الزوج له ان يؤدبها بعدة طرق، تبدا بالوعظ ثم الهجر ثم الضرب غير المبرح فان لم تنته يتدخل حكم من اهله وحكم من اهلها للصلح والا ينتهي الامر بالطلاق ان لم يصلا الى اتفاق، وقد بغض الاسلام الزوج بالتاديب بطريقة الضرب وجعله اخر مراحل التاديب حفاظًا على المودة والرحمة، ورغب الازواج بالصبر والتحمل لابقاء الحياة الزوجية رغم مايجدون من صفات يكرهونها قال تعالى: (فان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا)النساء/ 19، وحذرت الشريعة الزوج من استعمال التأديب بطريقة تعسفية اهدارا لكرامة الزوجة فحسب.

وهكذا هو منهج القرآن في العناية بالاسرة، وبسبب ضياع الاسر وتشتت العوائل الناتج عن تعسف الزوج باستعمال حق التأديب؛ ارتأينا أن نتناول هذا الموضوع ، وأن نرجع بالناس إلى الكتاب العزيز فنذكر بالادلة بألاسلوب الصحيح في استعمال حق التأديب فما كان من صواب فمن الله وما كان من خطأ فمن نفسي والشيطان.

مشكلة البحث:

يعالج البحث مشكلة تمادي بعض الازواج في مسالة التاديب وتجاوز حدود الشريعة في ذلك، فحينما تفسد اخلاق الزوجة بعدم مراعاتها لرابطة الزوجية، كان لزاما على الزوج ان يقوم بتاديب الزوجة بالوسائل التي شرعها له الباري سبحانه ولان التاديب ينطوي على ايلام الزوجة بالمساس بحقوقها الزوجية التي تسودها الرحمة والمودة، فان هذا الايلام يجب

[1] دكتوراه تخصص فقه، مديرة ثانوية ليلى الغفارية الاسلامية، ناشطة في مجال الدعوة الى الله في المحافل كافة ، حاصلة على اجازات علمية برواية حفص وشعبة للقران الكريم

ان يقدر بقدره فلا يجوز تخطيه الى حد التعسف في هذا الحق بامتهان كرامة المراة، فعلى الرغم من نشوزها الا ان الاسلام لم يجردها من الصفة الانسانية.

أسئلة البحث:

يطرح البحث مجموعة من الاسئلة أهمها:

هل التاديب حق للزوج؟

ما حدود الزوج في التاديب؟

ما ضوابط استعمال اسلوب الضرب؟

أهداف البحث:

ممّا تقدم في مشكلة البحث وأسئلته السابقة تشكلت مجموعة من الأهداف والغايات التي يمكن أن تسهم في توضيح هذه الأهداف:-

1. الرقي بمستوى العلاقة الزوجية وعدم انجرافها الى مستوى الحط من كرامة الزوجة.
2. بيان الحدود المسموحة للزوج لتاديب الزوجة.
3. ان يكون الهدف من التاديب الاصلاح وليس الانتقام.

أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث ببيان طرق التأديب وعدم المبالغة فيها وإلحاق الاذى بالزوجة، فمن حق كلا الزوجين على بعضهما حسن المعاشرة بالمعروف، وعلى الرغم من ان الزوج يمتلك حق القوامة في البيت الا انه يجب ان ينتبه الى وجود بعض الضوابط التي يجب ان يلتزم بها عند تأديب الزوجة على وفق المنهج القرآني فاذا نشزت المرأة على الرجل ان يعضها اولا وليس له عليها حق الطاعة ان امرها بمعصية، والمرحلة الثانية في التاديب هي الهجر في الفراش ولا يحق له ان يتعدى ذلك ليهجرها في البيت ويخرج منه، ويحرم على الزوج ضرب زوجته بلا سبب ولو كان ضربا يسيرا فالظلم ظلمات يوم القيامة، وهو تجاوز لحدود الشريعة، وحينئذ يسمى عنفا اسريا، وان نشزت الزوجة فعلى الزوج ان يقصد من ضربها تاديبها وليس التشفي والانتقام ولا يحل له ان يضربها اكثر من عشر لما ورد عن عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ، أَنَّ أَبَاهُ، حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بُرْدَةَ الأَنْصَارِيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ يَقُولُ: «لاَ تَجْلِدُوا فَوْقَ عَشَرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللهِ» ان الترفع عن ضرب الزوجة افضل واكمل

ابقاء للمودة حتى مع وجود الداعي، فان كان ولابد فلا يضربها امام اولادها أو غيرهم حفظا لكرامتها، ولنا أن نتدبر حال امرأة إنْ لم ينفع معها علاج الوعظ ثم علاج الهجر، فما العمل بعد ذلك؟! كان لابد من وسيلة ثالثة تكون أنجع، ولاسيما إذا كان الله تعالى ـ خالق النفس والعالم بما يصلحها ويهديها ـ هو الذي شرع هذه الوسيلة، وهي الضرب ولكن أن يكون الضرب بشروطه؛ لأن الغرض منه هو التأديب والإصلاح.

منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي من حيث تحديد مشكلة بعض الازواج في الافراط باستعمال حق التأديب، وبيان الضوابط التي حددها الشرع للتاديب وتقديم الحلول لتلك المشكلة، واستخلاص النتائج التي بدورها تسهم في الحد من هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: ضوابط –تاديب– الزوجة– الفقه– الاسلامي.

Controls for a Husband's Discipline of his Wife in Islamic Jurisprudence

Dr. Fatimah Ahmed Hussein

Abstract:

The research dealt with the subject of the husband disciplining his wife in accordance with the rules of sharia. If the woman breaks out and disobeys the husband ،he has the right to fulfill her duty in several ways. It begins with admonishment ،then desertion ،then non-extreme beating. If it does not end ،an arbitrator from his family and an arbiter from her family intervene to reconcile. Otherwise ،the matter ends in divorce if they do not reach a solution or an agreement.

The research addresses the problem of some husbands going too far in the issue of discipline and exceeding the limits of Sharia law.

Based on the above research problem and its previous questions ،a set of goals and objectives were formed that can contribute to clarifying these goals: Raising the level of the marital relationship and not dragging it down to the level of degrading the wife's dignity. Explaining the limits permissible for the husband to discipline his wife. The goal of discipline should be reform ،not revenge.

The importance of the research lies in explaining the methods of discipline and not exaggerating them or causing harm to the wife.

Keywords: Controls - discipline - wife - jurisprudence - Islamic

المقدمة

من يتأمل القرآن الكريم يدرك حجم الاهتمام الكبير بقضايا الاسرة فهو سبحانه يولي هذا الجانب أهمية عظمى، فينشئ التصورات حيناً، ويصحح التصورات الخاطئة حيناً أخرى.

ولاشك ان الشريعة الاسلامية جاءت لصلاح الناس والاخذ بيدهم في هذه الحياة. لذا شرع تاديب الزوجة في الاسلام باعتبار مصلحة الاسرة. فحينما تفسد اخلاق الزوجة بعدم مراعاتها لرابطة الزجية. كان لزاما على الزوج ان يقوم بتاديب الزوجة بالوسائل التي شرعها له الباري سبحانه. ولان التاديب ينطي على ايلام الزوجة بالمساس بحقوقها الزوجية التي تسودها الرحمة والمودة. فان هذا الايلام يجب ان يقدر بقدره فلا يجوز تخطيه الى حد التعسف في هذا الحق بامتهان كرامة المراة. فعلى الرغم من نشوزها الا ان الاسلام لم يجردها من الصفة الانسانية. وبناء على ماتقدم قسمت البحث الى مبحثين تناولت التاديب من حيث التعريف والمشروعية من الكتاب والسنة. ثم تناولت ضوابط التاديب. وفق المنهج الاسلامي الحنيف ثم استعرضت بعض الاساليب المختارة التي تندرج تحت الاساليب التي شرعها الشارع الحكيم. والقصد من وراء البحث هو الرقي بمستوى العلاقة الزوجية فلا تكون علاقة مبنية على الشدة والعنجهية الذكورية التي تفقد المراة كرامتها. بل تكون مبنية على اسس تربوية ترتقي بالاسرة الى الافضل دوما. واسال الله ان اكون قد وفقت في عرض مادة البحث والحمد لله اولا واخرا.

المبحث الأول

التعريف بمصطلح التاديب مع بيان أدلة مشروعيته

المطلب الأول: تعريف التاديب لغة واصطلاحا

التاديب لغة: مأخوذة من (الأَدَبُ): الَّذِي يَتَأَدَّبُ بِهِ الأَديبُ مِنَ النَّاسِ؛ سُمِّيَ أَدَباً لأَنه يَأْدِبُ الناسَ إِلَى المَحامِد، ويَنْهاهم عَنِ المَقابِح، وأَصل الأَدْبِ الدُّعاءُ، وَمِنْهُ قِيلَ للصَّنِيع يُدْعَى إِلَيْهِ الناسُ: مَدْعاةٌ ومَأْدُبَةٌ. وأَدُبَ الرجُلُ بالضم فهو أَديبٌ، وأَدَّبْتُهُ فَتأَدَّبَ. وابن فلان قد استأدَبَ، في معنى تأدب. (الفارابي ا.، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، 1987) (الافريقي، 1414)

التأديب اصطلاحا:

هو ترويض الغير على التحلي بمكارم الاخلاق (الغزالي، احياء علوم الدين، 1987)

المطلب الثاني: ادلة مشروعية التأديب من القران والسنة

اولا: من القران

1. . (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللهُ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا (3434) وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا(35)

وجه الدلالة:

إذا رأى الدلالات في إيغال المرأة وإقبالها على النشوز، فكان للخوف موضع أن يعظها، فإن أبدت نشوزاً هجرها، فإن أقامت عليه ضربها. وذلك أنَّ العظة مباحة قبل الفعل المكروه – إذا رؤيت أسبابه – وأن لامؤنة فيها عليها تضرُّ بها، وأن العظة غير محرَّمة من المرء لأخيه، فكيف لامرأته؟

لأن الهجرة محرّمة في غير هذا الموضع فوق ثلاث، والضرب لا يكون إلا ببيان الفعل. فالآية في العظة، والهجرة، والضرب على بيان الفعل ((الشافعي، تفسير الامام الشافعي، 2006)).

2. (يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ)

وجه الدلالة:

يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ يعني: بعدوا أنفسكم عن النار بطاعة الله وطاعة رسوله صلّى الله عليه وسلم. وَأَهْلِيكُمْ يعني: أهليكم نَارًا بتعليمهم ما ينجيهم منها. وقال قتادة: مروهم بطاعة الله تعالى، وانهوهم عن معصية الله. وقال مجاهد: يعني: أوصوا أهليكم بتقوى الله ويقال: أدبوهم وعلموهم خيراً، تقوهم بذلك ناراً وَقُودُهَا يعني: حطبها. والوقود: ما توقد به النار يعني: حطبها النَّاسُ إذا صاروا إليها وحطبها، وَالْحِجارَةُ قبل أن يصير الناس إليها، وهي حجارة الكبريت (السمرقندي،بحر العلوم- 1987)

ثانيا: من السنة

1. عن عَبْدَ اللَّهَّ بْنَ عُمَرَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، الإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَمَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا، وَالخَادِمُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» (البخاري، صحيح البخاري- 1987)

وجه الدلالة:

أن الراعي هو الحافظ للشيء المراعي لمصالحه، وكل من ذكر في هذا الحديث قد كُلِّف ضبطَ ما أُسند إليه من رعيته واؤتُمِنَ عليه، فيَجِبُ عليه أن يجتهد في ذلك وينصح ولا يفرط في شيء من ذلك، فإن وفَّى ما عليه من الرعاية حصل له الحظ الأوفروالأجر الأكبر، وإن كان غير ذلك طالبه كلُّ واحدٍ من رعيته بحقِّه فكثر مُطالبوه وناقشه وحاسبوه (القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم- 1996)

2. عن حكيم بن معاوية القُشيريِّ

عن أبيه، قال: قلت: يا رسولَ الله، ما حق زوجة أحدِنا عليه؟ قال: "أن تُطعمَها إذا طَعِمتَ، وتكسُوَها إذا اكتَسَيْتَ – أو اكتسبْتَ – ولا تضربَ الوجهَ، ولا تُقبِّحَ، ولا تَهْجُرَ إلا في البيت" (السجستاني،سنن ابي داود، 2009)

وجه الدلالة:

أي: لا تشتمها، ولا تقل لها: قبحا، ولا تقل لها: قبح الله وجهك ونحوه أو لا تنيبها إلى القبح أو لا تعد قبائحها ومعايبها (البيضاوي،شرح مصابيح السنة، 2012)

3. عن إياس بن عبد الله بن أبي ذباب، قال: قال رسولُ الله – صلَّى الله عليه وسلم –: "لا تَضرِبُوا إماءَ الله" فجاء عُمَرُ إلى رسولِ الله – صلَّى الله عليه وسلم – فقال: ذَئِرنَ النِّساء على أزواجِهِنَّ، فرخَّص في ضربِهِنَّ، فأطافَ بآل رسول الله نساءٌ كثير يشكونَ أزواجَهُنَّ، فقال النبي "لَقَد طَافَ بآل محمدٍ نساءٌ كثير يشكونَ أزواجَهُنَّ، لَيسَ أولئك بخيارِكُم" (السجستاني، 2009)

وجه الدلالة:

وفي الحديث من الفقه أن ضرب النساء في منع حقوق النكاح مباح إلاّ أنه ضرب غير مبرح (الخطابي، معالم السنن 1932)

المبحث الثاني: الزوجة الناشز واساليب تاديبها وضوابط التاديب

المطلب الاول: الزوجة الناشز وطرق تاديبها

اولا: الزوجة الناشز: هي التي تترك دار الزوجية بلا مسوغ شرعي، أو تمنع زوجها من الدخول إلى بيتها قبل طلبها النقل إلى بيت آخر. وهي المرتفعة على زوجها التاركة لأمره المعرضة عنه المبغضة له وهي التي تمتنع عن أداء حقوق زوجها وتعصيه بما له عليها من نكاح وطاعة وحسن معشر (الزحيلي، الفه الاسلامي وادلته 1992)

ثانيا: اساليب عقاب وتأديب الزوجة في الإسلام

1 .الوعظ والإرشاد: الوعظ يأتي في المرتبة الأولى من مراتب تأديب الزوجة في الإسلام، ويكون ذلك بتوجيه الكلمة الطيبة والتذكير بحقوق الزوج على زوجته وواجباتها تجاهه في حال كانت عاصية، حيث يكون ذلك بدون عنف أو توبيخ أو أي أسلوب غير لائق، وهو قوله تعالى: "وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ" (الشافعي، الام، 1990)

2 .الهجر في المضاجع: في المرتبة الثانية من طرق تأديب الزوجة في الإسلام الهجر في الفراش، في حال عدم إيجاد نفعٍ من الوعظ والإرشاد، وهو قوله تعالى "وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ" (المقدسي، الكافي في فقه الامام احمد، 1994)

والهجر في المضاجع الهجر في الفراش دون هجر الفراش نفسه، فيعطي الزوج ظهره للزوجة ولا يكلمها إلا بالضروري القليل، وكره بعض أهل العلم الامتناع عن تكليم الزوجة أكثر من ثلاثة أيام، كما ليس على الزوج إثم من هجر الغرفة لكن الأولى أن يهجرها دون ترك مكان نومهما المشترك.

3 .الضرب غير المبرح: يأتي هذا الخيار في المرتبة الثالثة بعد الوعظ والهجر، والضرب غير مقصود به الضرب المبرح للزوجة، وإنما التأديب والتنبيه بضربة خفيفة غير مؤذية وغير مؤلمة ولا تترك أثراً لا احمراراً ولا اسوداداً، وهو قوله " وَاضْرِبُوهُنَّ" (الشنقيطي،لوامع الدرر، 2015)

4 .جلسة الصلح بين الزوجين: يعتبر الطلاق أو الانفصال أخر إجراء يتخذه الزوج لعقاب زوجته الناشز، والتحكيم أو جلسة الصلح بين الزوجين هي إجراء شرعي قبل الطلاق لتقريب الزوجين من بعضهما وحلّ الخلاف، فيخلو كل واحدٍ من الحكمين بصاحبه، ويستطلع رأيه، ورغبته فماذا؟ من الوصلة أو الفرقة، وما الذي يكره من صاحبه؟ وإنما بعثنا إلى كل واحدٍ حكماً من أهله؛ للآية، وليفش كل واحدٍ منها سره إلى أهله وقريبه من غير حشمةٍ، وذلك أقرب إلى الصلاح. ويجوز بعث الحكمين من الأجانب؛ لأنه في أحد القولين توكيلٌ، وفي الآخر حكم. ويشترط أن يكون الحكمان حرين، بالغين، ذكرين، عدلين

5 .الطلاق والتسريح بالإحسان: يحق للزوج صاحب العصمة أن ينهي الزواج بطريق الطَّلَاقِ، وَالْعِبْرَةُ دَالَّةٌ عَلَى جَوَازِهِ، فَإِنَّهُ رُبَّمَا فَسَدَتْ الْحَالُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، فَيَصِيرُ بَقَاءُ النِّكَاحِ مَفْسَدَةً مَحْضَةً، وَضَرَرًا مُجَرَّدًا بِإِلْزَامِ الزَّوْجِ النَّفَقَةَ وَالسُّكْنَى، وَحَبْسِ الْمَرْأَةِ، مَعَ سُوءِ الْعِشْرَةِ، وَالْخُصُومَةِ الدَّائِمَةِ مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ، فَاقْتَضَى ذَلِكَ شَرْعَ مَا يُزِيلُ النِّكَاحَ، لِتَزُولَ الْمَفْسَدَةُ الْحَاصِلَةُ مِنْهُ (المقدسي، المغني، 1968)

المطلب الثاني: ضوابط التاديب

من حق كلا الزوجين على بعضهما حسن المعشرة بالمعروف وبالرغم من ان الزوج يمتلك حق القوامة في البيت الا انه يجب ان ينتبه الى وجود بعض الضوابط التي يجب ان يلتزم بها عند تاديب الزوجة ومنها:

1 .اذا نشزت المراة على الرجل ان يعضها اولا وليس له عليها حق الطاعة ان امرها بمعصية (الحمد- تاديب الزوجة بين التعدي والمشروع)

2 .المرحلة الثانية في التاديب هي الهجر في الفراش ولايحق له ان يتعدى ذلك ليهجرها في البيت ويخرج منه (الحمد- تاديب الزوجة بين التعدي والمشروع)

3 .يحرم على الزوج ضرب زوجته بلاسبب لو كان ضربا يسيرا فالظلم ظلمات يوم القيامة- وهو تجاوز لحدود الشريعة- وحينئذ يسمى عنفا اسريا- وان نشزت الزوجة فعلى الزوج ان يقصد من ضربها تاديبها وليس التشفي والانتقام- ولايحل له ان يضربها اكثر من عشر لما ورد عن عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ، أَنَّ أَبَاهُ، حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بُرْدَةَ الأَنْصَارِيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ (X)

يَقُولُ: «لاَ تَجْلِدُوا فَوْقَ عَشَرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللهِ"(الحمد- تاديب الزوجة بين التعدي والمشروع)

4 .ان الترفع عن ضرب الزوجة افضل واكمل ابقاء للمودة حتى مع وجود الداعي- فان كان ولابد فلا يضربها امام اولادها أو غيرهم حفظا لكرامتها"(الحمد- تاديب الزوجة بين التعدي والمشروع)

ولنا أن نتدبر حال امرأة لم ينفع معها علاج الوعظ ثم علاج الهجر، فما العمل بعد ذلك؟! كان لابد من وسيلة ثالثة تكون أنجع، لاسيما إذا كان الله تعالى - خالق النفس والعالم بما

يصلحها ويهديها ـ هو الذي شرع هذه الوسيلة، وهي الضربـ ولكن أن يكون الضرب بشروطه؛ لأن الغرض منه هو التأديب والإصلاح، ومن هذه الشروط:

1ـ تناسب العقاب مع نوع التقصير، فلا يلجأ إلى الضرب إلا بعد فشل وسيلتي الوعظ والهجر.

ـ تقوى الله تعالى، فلا يضرب رأسًا أو بطنًا أو وجهًا، ولا يكسر عظمًا، أو يشين موضعًا؛ لأن الغرض من الضرب العلاج والزجر وليس التعجيز والإذلال (ابو زينة، تاديب الزوجة بين القدر المباح وتجاوزات الازواج ـ 1998)

3ـ عدم التمادي إن ارتدعت الزوجة، وعادت إلى رشدهاـ إن الزوج الذي قد قسا قلبه، وغلظ طبعه، وساء فهم النصوص الشرعية في معاملته الزوجية، فيضرب ضرب الحيوانات، وعند أتفه الأسباب، قد أخطأ الطريق في علاج مشاكله داخل البيت، وحاد عن الطريق الصحيح لتفادي الاخطاء إن المرأة ليست هملاً مضاعًا، أو حيوانًا داخل البيت، أو إنسان بلا كيان أو روح أو إحساس، حتى يكون الضرب هو أول العلاجات وبطريقة تخالف الشرع(ابو زينةـ تاديب الزوجة بين القدر المباح وتجاوزات الازواج 1998م)

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام المتقين، سيد ولد عدنان، وخليل الرحمن، محمد بن عبد الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم .

إن من رحمة الله بعباده أن خلق لهم من أنفسهم أزواجاً يسكنون إليها، قال تعالى : (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون). وفي هذه الآية معاني عظيمة؛ فمنها أن المرأة التي تقترن بها بطريق الزواج ليست من جنس آخر؛ بل هي قريبة منك جداً؛ بل هي مخلوقة منك، فإن حواء خلقت من آدم عليه السلام. والأمر الآخر تلك المودة والرحمة، وذلك الأنس والسكن الذي جعله الله بين المتزوجين، ما لا يصفه ولا يدرك كنهه إلا من أدرك الزواج، وأما أهل العلاقات المحرمة، فلا يشعرون بما يشعر به المتزوجون الذين سلكوا الطرق الشرعية .

وشريعة الله جاءت بأقوم وأهدى سبيل، فلا سبيل لحياة سعيدة، في الدنيا والآخرة إلا من طريق محمد صلى الله عليه وآله وسلم. فالشريعة المحمدية حفلت بالسنن القولية، والفعلية، التي تحقق السعادة للزوجين؛ ولكن أكثر الناس لا يعلمون. أساليب العقاب التي يجب أن يتبعها الزوج تجاه أخطاء زوجته، يجب أن تكون عقلانية وذات فائدة. حيث بين لنا الشارع الحكيم ان الوعظ هو اول اساليب التاديب فان لم ينفع انتقل الى الهجر في الفراش فان لم ينفع انتقل الى الضرب غير المبرح دون الحط من كرامة المراة وامتهانها. فتكون الغاية فقط التاديب وليس الانتقام وهناك اساليب مبتكرة ممكن ان يستخدمها الزوج قبل ان ينتقل الى مرحلة الضرب تنضوي تحت اسلوب الوعظ والهجر ومن هذه الأساليب:

*تحميل المسؤوليات: قد يصدر عن الزوجة أخطاء عديدة نتيجة لعدم إدراكها للعواقب، فمن الأفضل عندها تحميلها مسؤولية أخطائها، فعندما تلح الزوجة بشكل مبالغ به على زوجها لشراء الكثير من الحاجيات وليست في مقدرته يمكنه أن يعطيها مصروف المنزل لشهر كامل ويجعلها تتحمل مسؤوليات المنزل المادية طيلة هذا الشهر، وعندما يحصل نقص في جانب معين من متطلبات المنزل نتيجة عدم حكمتها في إدارة المصروف سوف تتعلم من خطأها وتصبح أكثر مسؤولية في تصرفاتها وطلباتها.

*إهمال الزوجة: إهمال الزوج لزوجته بطريقة متوازنة وغير مبالغ بها أسلوب مناسب للفت انتباه الزوجة لخطأها الذي أثر بشكل ما على علاقتها مع زوجها، وخصوصاً في حال عدم إدراك الزوجة أو اعترافها بذلك الخطأ، فيمكن أن يقوم الزوج بتقليل الحديث مع زوجته، عدم الخروج معها لفترة معينة، تقليل التصرفات العاطفية والرومانسية، إهمال متطلباتها غير الضرورية وما إلى ذلك، ويجب التنويه إلى عدم المبالغة بحيث يجب ألا يكون رد الفعل أكبر من حجم المشكلة أو الخطأ المرتكب مما يؤدي لتعقيد المشكلة

*اللوم المتواصل على الخطأ: لا يجب السكوت عن خطأ ما مرتكب من قبل الزوجة بدون تنبيه أو توجيه لوم لها من قبل زوجها، لأن هذا الأمر سيجعل الأخطاء تتكرر وربما تصبح عادة

بسبب عدم تلقي تنبيه عليها، أو ربما تصبح الزوجة غير مكترثة لارتكاب خطأ ما بسبب عدم

ابداء زوجها لأي ردة فعل في معظم الأحيان.

*إظهار حجم الخطأ للزوجة: الخلافات موجودة دائماً بين الزوجين ومن المحتمل ألا يكون الخلاف واقع على خطأ فعلي ومقصود من قبل الزوجة، فيمكن ألا تكون مدركة لنتائج موقف أو تصرف ما بدر منها، فهنا يجب على الزوج توضيح مقدار هذا الخطأ لزوجته عن طريق المحاورة والمناقشة معها، وإن لم ينفع ذلك يمكن مسايرتها بما تريده ومن ثم تحميلها مسؤولية

*التهديد بالطلاق: في كثير من الأحيان قد تحدث خلافات كبيرة بين الزوجين تصل لمرحلة صعبة تجر الزوجين للانفصال والطلاق، ولكن الزوج قد لا يكون لديه الرغبة بالانفصال لأسباب مختلفة منها عدم الرغبة بتشتيت الأسرة، فهنا يمكن للزوج تنبيه الزوجة وتهديدها بتطليقها.

وبعد تمام البحث خلصت الى النتائج التالية:

1 .بغض الاسلام الزوج بالتاديب بطريقة الضرب وجعله اخر مراحل التاديب حفاظا على المودة والرحمة.

2.رغب الازواج بالصبر والتحمل لابقاء الحياة الزوجية رغم مايجدون من صفات يكرهونها قال تعالى (فان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا)النساء/ 19.

3.حذرت الشريعة الزوج من استخدام التاديب بطريقة تعسفية اهدارا لكرامة الزوجة فحسب.

وهكذا هو منهج القرآن في العناية بالاسرة. وبسبب ضياع الاسر وتشتت العوائل الناتج عن تعسف الزوج باستخدام حق التاديب؛ ارتأينا أن نتناول هذا الموضوع في هذا المحور، فاجتهدنا أن نرجع بالناس إلى الكتاب العزيز فنذكر بالادلة بألاسلوب الصحيح في استخدام حق التاديب فما كان من صواب فمن الله وما كان من خطأ فمن نفسي والشيطان.

المصادر والمراجع:

احمد بن عمر القرطبي. (1996). *المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم*. بيروت: ابن كثير.

اسماعيل بن حماد الفارابي. (1987). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*. بيروت: العلم للملايين.

اسماعيل بن حماد الفارابي. (1987). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*. بيروت: دار العلم اللايين.

الفارابي. (1987). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*. بيروت: دار العلم.

جمال الدين بن منظور الافريقي. (1414). *لسان العرب*. بيروت: دار صادر.

حمد بن محمد الخطابي. (1932). *معالم السنن*. حلب: العلمية.

خليل بن اسحاق الشنقيطي. (2015). نواكشوط: دار الرضوان.

سليمان بن الاشعث السجستاني. (2009). *سنن ابي داود*. بيروت: دار العالمية.

عبد الله بن احمد المقدسي. (1968). *المغني*. مصر: مكتبة القاهرة.

عبد الله بن احمد المقدسي. (1994). *الكافي في فقه الامام احمد*. بيروت: دار الكتب العلمية.

عبد الله بن عمر البيضاوي. (2012). *تحفة الابرار شرح مصابيح السنة*. الكويت: وزارة الاوقاف.

علي بن محمد ابو زينة. (1998). *تاديب الزوجة بين القدر المباح وتعدي الازواج*. بيروت: دار الفكر.

محمد بن ادريس الشافعي. (1990). *الام*. بيروت: دار المعرفة.

محمد بن ادريس الشافعي. (2006). *تفسير الامام الشافعي*. المللكة العربية السعدية: دار التدمرية.

محمد بن ادريس الشافعي. (2006). *تفسير الامام الشافعي*. المللكة العربية السعودية: دار التدمرية.

محمد بن اسماعيل البخاري. (1987). *صحيح البخاري*. بيروت: دار ابن كثير.

محمد بن محمد الغزالي. (1987). *احياء علوم الدين*. بيروت: دار صادر.
محمد بن محمد الغزالي. (بلا تاريخ). *احياء علوم الدين*. بيروت: دار المعرفة.
نايف بن احمد الحمد. (بلا تاريخ). *تاديب الزوجة بين التعدي والمشروع*.
نصر بن محمد السمرقندي. (1987). *بحر العلوم*. بيروت: دار الفكر.
وهبة بن مصطفى الزحيلي. (1992). *الفقه الاسلامي واداته*. سوريا: دار الفكر.

الأسباب الداعية للخروج عن الأصل في الفتوى

م.م.سيف محمود جنجت العبيدي
كلية الإمام الأعظم الجامعة- العراق

مقدمة:

إن قوة الفقه الإسلامي وحيويته تظهر في تفاعله مع الأحداث المختلفة والمستجدات والمتغيرات، فالفقه الإسلامي يألف اموراً ويدرج عليها، فيكون أصلاً متبعاً لديه، فإن واجه ما يخالف هذا الأصل توقف عنده وتأمله، فإن استساغه رضي به وعده خروجاً مقبولاً عن ذلك الأصل، وإلا فلا.

مشكلة البحث:

معظم المادة المطلوبة لهذا الموضوع مبثوثة وغير مجموعة ومحصورة في مكانٍ واحد، فكانت هذه أهم المشاكل التي واجهها الباحث وعمل على تجاوزها.

أهداف البحث:

الهدف الرئيس لهذا البحث هو: حل المشكلات المستحدثة في المجتمع الإسلامي، وعدم الحرج على الناس في معاملاتهم وعباداتهم.

أهمية البحث:

1. يوسع مدارك الباحث ويفتح الأفق أمامه ليفقه ويفهم الأصول والثوابت والسبب المفضي إلى العدول عن تلك الأصول.
2. ذكر الأصول التي تم العدول عنها مع كل فتوى عُدلَ فيها عن الأصل.
3. إن أهمية البحث تتحقق أيضاً في التسهيل على المهتمين في الرجوع إلى هذه الأسباب في مكان واحد.
4. معرفة المعدول عنه يستلزم معرفة الأصل، ومن الضرورة معرفة أصل الأحكام.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي للنصوص التي ورد فيها العدول عن الأصل، والاعتماد على المصادر الأصلية في جمع المادة العلمية، وعزو الآيات القرآنية إلى سورها بذكر

اسم السورة ورقم الآية في الهامش، فضلا عن تخريج الأحاديث النبوية من مراجعها الأصلية المعتمدة، وبيان حكم العلماء أهل الشأن في الحديث، وكل ذلك إن كان الحديث في غير البخاري ومسلم، أما إن كان فيهما فأكتفي بذكر موضعه ورقمه، ووضع علامات الترقيم في مكانها المناسب.

الكلمات المفتاحية: خلاف، عدول، الأصل، الفتوى.

The Required Reasons to Switch from the Original in the Fatwa

Saif Mahmood Janjat Al-Obaidy[1]

Abstract:
The strength and vitality of Islamic jurisprudence appears in its interaction with various events, developments and changes. It got familiar with matters where it incorporates them. Those matters are started to be considered as a principle to follow. When issues that contradict such a principle are encountered, they are not followed and therefore are contemplated. Therefore, what is acceptable will be followed, but what is considered unsatisfactory is rejected.

Methodology:
1-Extrapolating texts in which there is a departure from the original
2-Relying on primary sources in collecting scientific material
3-Attributing Quranic verses to their surahs by mentioning the name of the surah and the verse number in the margin
4-Extracting the Prophetic hadiths from their original, approved references, and explaining the ruling of the relevant scholars regarding the hadith, and all of that if the hadith is in someone other than Al-Bukhari and Muslim, but if it is in them, then researcher suffices with mentioning its location and number.
5-Put punctuation marks in the appropriate place
6-When mentioning the source or reference for the first time, researcher mentions all the information related to it, which includes mentioning the full name of the book, the name of the author, the date of publication, the name of the publisher, the edition number and date, the country of publication, and the number of parts. The researcher symbolizes the edition number with the letter.

Keywords: Dispute, Adoul, Original and Advisory opinion.

[1] An employee at the Sunni Endowment Office in Iraq as an imam and preacher. He holds a master's degree in Sharia sciences from the College of the Great Imam University in Baghdad.

المقدمة

مما لا شك فيه أن الفقه الإسلامي تظهر قوته وحيويته وعظمته في تفاعله مع البيئات المختلفة؛ لأنه يجمع بين الأصالة والمعاصرة والواقعية والمثالية؛ ولأن التطور السريع يجب أن يهيئهم للمساعي الفقهية المناسبة التي تناسبهم، فلا يصح أن تكون الوقائع الكثيرة المعاصرة من غير مجيب لها عن مسائلها ومستجداتها، وكل هذا يؤكد صلاحية هذا الدين العظيم للتطبيق في أي زمان ومكان وأن فقهنا الإسلامي يتصف بالسعة والكمال، والقوة، ومسايرة، المستجدات، والمتغيرات.

وربما تكون فكرة الأصل قديمة في عقلية البشر، فهو يألف أموراً ويدرج عليها، فتكون أصلا متبعا لديه، فإن واجه ما يخالف هذا الأصل توقف عنده وتأمله فإن استساغة رضي به وعده عدولاً مقبولاً عن ذلك الأصل، وإن لم يستسغه رفضه وعده خرقاً للأصل الذي ألف واعتاد.

وإن المتأمل جيداً يجد أن فكرة الأصل تحظى بحضور واضح لدى علماء أصول الفقه، فنجد عندهم قواعد أصولية مثل: **"الأصل في الأشياء الإباحة حتى يثبت دليل التحريم"** **والأصل في الأشياء الطهارة حتى تثبت نجاستها"** وغيرها من القواعد التي تشير إلى احتفاء الأصوليين بفكرة الأصل وأنهم بنوا كثيراً من أحكامهم الفقهية بردها إلى أصل معين.

والعدول أيضاً من الظواهر الأسلوبية التي زخر بها القرآن الكريم، وهي أيضاً ظاهرة شائعة في اللغة العربية، وأشار إليها كثير من العلماء العرب في مباحثهم على تعددها واختلافها، وتواردت على هذه الظاهرة مصطلحات مختلفة منها: مخالفة مقتضى الظاهر، والمجاز والالتفات، والانحراف، والتصرف، والنقل، وغيرها.

أهمية البحث:

1. يوسع مدارك الباحث ويفتح الأفق أمامه ليفقه ويفهم الأصول والثوابت والسبب المفضي إلى العدول عن تلك الأصول.

2. ذكر الأصول التي تم العدول عنها مع كل فتوى عُدلَ فيها عن الأصل.

3. كما وإن أهمية البحث تتحقق أيضاً في التسهيل على المهتمين في الرجوع إلى هذه الأسباب في مكان واحد.

4. معرفة المعدول عنه يستلزم معرفة الأصل، ومن الضرورة معرفة أصل الأحكام.

سبب اختيار الموضوع:

1. إن هذا الموضوع من الأهمية بمكان؛ لما فيه من التيسير على الباحثين والمستفتيين من الرجوع إلى ما يحتاجونه من الأسباب بأي وقت بسهولة ويسر.

2. من الأسباب الداعية لاختياري لهذا الموضوع هو أنه لم أجد من سبقني إلى جمع هذه الأسباب التي عدل فيها المفتين في مجلس الإفتاء الأوروبي عن الأصل وحصرها بهذه الصورة.

3. تسليط الضوء على سماحة وسعة ومرونة الإسلام في إنزاله للحكم بما يلائم الناس واحتياجاتهم.

4. التأكيد على أن الشريعة الإسلامية صالح لكل زمان ومكان.

الدراسات السابقة:

من خلال التتبع والتمحيص لم أقف على دراسة تناولت موضوعي، وإنما معظم المادة المطلوبة لهذا الموضوع مبثوثة وغير مجموعة ومحصورة في مكانٍ واحد، لذلك قمت بجمعها وحصرها وترتيبها تحت هذا العنوان السابق ذكره في واجهة الخطة.

منهجية البحث:

من خلال دراستي لهذا الموضوع إتَبَعْتُ منهجين: المنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي، حيث أن هذين المنهجين هما المناسبان لطبيعة الدراسة والمثمر فيها، وتتبين معالمه فيما يلي:

1. استقراء النصوص التي ورد فيها العدول عن الأصل.

2. الاعتماد على المصادر الأصلية في جمع المادة العلمية.
3. عزو الآيات القرآنية إلى سورها بذكر اسم السورة ورقم الآية في الهامش.
4. تخريج الأحاديث النبوية من مراجعها الأصلية المعتمدة، وبيان حكم العلماء أهل الشأن في الحديث، وكل ذلك إن كان الحديث في غير البخاري ومسلم، أما إن كان فيهما فأكتفي بذكر موضعه ورقمه.
5. وضع علامات الترقيم في مكانها المناسب.
6. توثيق النصوص والنقول من مصادرها مع وضعها بين علامة التنصيص "....".
7. عند ذكر المصدر أو المرجع لأول مرة، أقوم بذكر كافة المعلومات المتعلقة به، والمتمثلة بذكر اسم الكتاب كاملا، واسم المؤلف وتاريخ وفاته، واسم الناشر، ورقم الطبعة، وتاريخها، وبلد النشر، وعدد الأجزاء، وأرمز لرقم الطبعة بالحرف (ط).
8. عند عرض الفتوى التي عدل فيها عن الأصل أُلحقها بذكر الأصل في المسألة.
9. وضع الفهارس العلمية.

خطة البحث:

اقتضت طريقة دراسة هذا العنوان في تقسيمها إلى مقدمة والتي حوت أهمية البحث، وسبب اختيار الموضوع والدراسات السابقة ومنهجية البحث وخطته، وإلى مبحثين وخاتمة، أما المبحثان: فالأول في العنوان ودلالة المصطلح واشتمل على مطلبين: الأول في التعريف بالفتوى لغةً واصطلاحاً، والثاني في التعريف بالأصل لغةً واصطلاحاً، وأما المبحث الثاني فجاء في الأسباب الداعية لخروج المفتين عن الأصل في فتاواهم، وقد اشتمل على خمسة مطالب: الأول في بيان الضرورة مع تطبيق معاصر في الخروج عن الأصل في الضرورة، والثاني في بيان الرخصة مع تطبيق معاصر في الخروج عن الأصل في الرخصة، والثالث في بيان الذرائع مع تطبيق معاصر في الخروج عن الأصل في الذرائع، والرابع في بيان الاستحسان مع تطبيق معاصر في الخروج عن الأصل في الاستحسان، والخامس في بيان عموم البلوى مع تطبيق معاصر في الخروج عن الأصل في عموم البلوى.

المبحث الأول
التعريف بمفردات البحث

المطلب الأول
التعريف بالفتوى لغةً واصطلاحاً
الفرع الأول: الفتوى لغةً

الفتوى: اسم، وأيضاً الفُتيا، وتفاتوا اليه أي ارتفعوا اليه في الفُتيا (زين الدين الرازي، 1999م، ص234)، والجمع: فتاوٍ، وفتاوي، وفتاوى.

الفاء والتاء والحرف المعتل أصلان: أحدهما يدل على طراوة وجدة، والآخر على تبيين حكم (ابن فارس، 1979م ج4، ص473- 474).

الأصل الأول: الفتيُّ: الطريُّ من الإبلِ، والفتى من الناس: واحد الفتيان، والفتاءُ: الشبابُ، فيقال: "فتي بين الفتاء: أي طري السن" (ابن الأثير، 1979م، ج3، ص411).

الأصل الآخر: الفُتيا: يقال: أفتى الفقيه في المسألة، إذا بين حكمها(الزمخشري، 1998م، ج2، ص7).

واستفتيت، "والاستفتاء لغة: طلب الجواب عن الأمر المشكل"وزارة الأوقاف الكويت، 1404 – 1427ه، ج20، ص32).

الفرع الثاني: الفتوى اصطلاحاً

عرف العلماء الفتوى في الشرع بتعريفات عديدة منها قول القرافي: في أن الفتوى "محضُ إخبار عن الله تعالى في إلزام أو إباحة" (القرافي، د ت، ج4، ص89)، وقيل في الفتوى أيضاً: إنها توقيع عن الله تبارك وتعالى (ابن الصلاح، 2002م، ص24).

وقيل: "هي الإخبار بالحكم الشرعي من غير إلزام" (ميارة المالكي، 2000 م، ج1/ ص14).

وعرفها بعض المعاصرين بتعريف آخر على الرغم من عدم اختلافهم مع من عرفها من المتقدمين، حيث قالوا:

الفتوى: الجواب عما يشكل من المسائل الشرعية، أو القانونية (سعدي أبو حبيب، 1988م، ص281).

التعريف المختار (سعد آل خنين، **د ت،** ص25) هذا ينبني على بيان وظيفة المفتي هل هي تنزيل الحكم الكلي على الواقعة محل الفتيا لسبق السؤال عنها، أو أنها تقرير حكم الواقعة سواء وقع السؤال عنها أم لم يقع، أو كان السؤال عنها عاما لا يخض واقعة معيّنة؟

الفرع الثالث: المفتي

وبما أن الموضوع يتعلق بالفتاوى المعاصرة فلا بد من أن نعرف بالمفتي، فمن هو يكون؟ فالمفتي هو القائم في الأمة مقام النبي -صلى الله عليه وسلم (ابن الصلاح، ١٩٨٦م، ج5/ ص253)

1- وقيل: هو المخبر عن حكم الله غير منفذ (ابن قيم الجوزية، 1991م، ج1، ص8). والمفتي يجب أن يكون عارفاً بطرق الأحكام، وهي الكتاب، والذي يجب أن يعرف من ذاك ما يتعلق بذكر الأحكام والحلال والحرام دون ما فيه من القصص والأمثال والمواعظ والأخبار، ويحيط بالسنن المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيان الأحكام، ويعرف من اللغة والنحو ما يعرف به مراد الله تعالى ومراد رسوله -صلى الله عليه وسلم- في خطابهما، ويعرف أحكام أفعال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وما تقتضيه، ويعرف الناسخ من ذلك من المنسوخ وأحكام النسخ وما يتعلق به، ويعرف إجماع السلف وخلافهم (الشيرازي، ٢٠٠٣م، ص127).

المطلب الثاني
التعريف بالأصل لغةً واصطلاحاً

الفرع الأول: الأصل لغةً

"الهمزة والصاد واللام، ثلاثة أصولٍ متباعدٍ بعضُها من بعض، أحدها أساس الشيء، والثاني الحَيّة، والثالث ما كان من النَّهار بعد العشيّ، فأما الأوّل فالأصل أصل الشيء، ويقال مجْدٌ أصيلٌ، وأما الأصَلة فالحيّة العظيمة، وأمّا الزمان فالأصيل بعد العَشِيّ، وجمعه أصُلُ وآصالٌ، ويقال أصيلٌ وأصيلَةٌ، والجمع أصائل" (ابن فارس، د ت، ج1/ ص109-110،).

"وقولهم لا أصل له ولا فصل: أي إن الأصل الحسب والفصل اللسان" (زين الدين الرازي، د ت، ص19).

والاصل: أساسُ الشيء الذي يقوم عليه، وأصول: منشأ الشيء الذي ينبت منه (سعدي أبو حبيب، د ت، ص20).

الفرع الثاني: الأصل اصطلاحاً

الأصل في اصطلاح الأصوليين على عدة معانٍ وهي كالتالي (الإسنوي، د ت، ص8)، (علاء الدين المرداوي، د ت، ج1، ص152- 153).

أحدهما: هو الدليل كقولهم: أصل هذه المسألة الكتاب والسنة أي: دليلها، ومنه أيضا أصول الفقه، أي: أدلته.

الثاني: الرجحان، كقولهم الأصل في الكلام الحقيقة، أي الراجح عند السامع هو الحقيقة لا المجاز، والأصل براءة الذمة، وبقاء ما كان على ما كان.

الثالث: القاعدة المستمرة كقولهم إباحة الميتة للمضطر على خلاف الأصل (بدر الدين الزركشي، 1994م، ج1/ ص26).

الرابع: الصورة المقيس عليها على اختلاف مذكور في القياس في تفسير الأصل (بدر الدين الزركشي، 1994م، ج1/ ص26).

والأصل عند الفقهاء هو: ما قيس عليه الفرع بصلة مستنبطة منه، ومعنى ذلك أن ما ثبت فيه الحكم باتفاق هو أصل لما اختلف في ثبوته فيه وانتفائه عنه (سليمان بن خلف القرطبي، 2003م، ج1/ ص121).

المبحث الثاني

الأسباب الداعية للخروج عن الأصل

المطلب الأول:الضرورة

الفرع الأول: الخروج عن الأصل من أجل الضرورة

الآيات القرآنية الدالة على الضرورة التي هي خلاف الأصل المعتبر التي نص عليها القرآن الكريم كثيرة، وهي في الوقت ذاته أدلة مشروعية الضرورة، والآيات هي كما يلي:

أولاً: قوله تعالى: {إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} سورة البقرة (173).

ثانياً: قوله تعالى: {وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ} سورة الأنعام (119).

ثالثاً: قوله تعالى: {قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} سورة الأنعام (145).

وقد كثر الاحتجاج بالضرورة في مكانها الطبيعي، وفي غير مكانها، ولا سيما في عصرنا الحاضر بقصد إباحة المحظور، وترك الواجب تحت ستار مبدأ التخفيف والتيسير على الناس الذي قامت عليه شريعة الإسلام، دون التقيد بضوابط الضرورة أو للجهل بأحكامها وبالحالات التي يصح التمسك بها عند وجود مقتضياتها (الزحيلي، د ت، ص8).

إذ لابد من تحقق وجود الضرورة، أما إذا كانت ظنية الاحتمال والوجود فإنه لا يعتد بها ولا تكفي ظنيتها لإباحة المحظور.

وفي اعتبار وجود الضرورة قال عبد الله ابن قدامة: "الضرورة أمر معتبر بوجود حقيقته، لا يكتفي فيه بالمظنة، بل متى وجدت الضرورة أباحت، سواء وجدت المظنة أو لم توجد، ومتى

انتفت لم يبح الأكل لوجود مظنتها بحال" (بن قدامة الحنبلي المقدسي، د ت، ج9، ص416).

وهناك ثلاث قواعد ذكرها الإمام الشافعي التي تؤيد وجود رخصة الضرورة التي هي خلاف المعتبر والأصل، وهي كما يلي (الشافعي، 1990م، ج4/ ص149).

أولا: يجوز في الضرورة ما لا يجوز في غيرها.

ثانياً: يباح في الضرورات ما لا يباح في غير الضرورات.

ثالثاً: كل ما أحل من محرم في معنى لا يحل إلا في ذلك المعنى خاصة فإذا زايل ذلك المعنى عاد إلى أصل التحريم مثلا الميتة المحرمة في الأصل المحلة للمضطر فإذا زايلت الضرورة عادت إلى أصل التحريم.

فهذه القواعد الثلاث التي تباينت صيغها ومظاهرها، نجدها متحدةً في مغزاها، فإنها تُفْضى إلى مفهوم واحد وهو بيان حكم الضرورة (أبو الحارث الغزي، 2003 م، ج1/ ص60).

الفرع الثاني:

مثال معاصر: تعليق الصلاة في المساجد بسبب فيروس كورونا (المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، 2020، رقم الفتوى: 131739).

إن مدى مشروعية تعليق الصلوات في المساجد مرتبط بالقيم العليا التي جاء الدين بترسيخها، التي منها الحفاظ على حياة الإنسان وحماية نفسه من كل أذى، وقد بلغت عناية الدين الإسلامي بحماية النفس الإنسانية إلى الحد الذي أُبيح للمسلم أن يتلفظ بكلمة الكفر في حال الإكراه حفاظاً على نفسه من القتل فقد قال تعالى: {مَنْ كَفَرَ بِاللهَّ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللهَّ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ} سورة النحل(106). وأباح للمريض والمسافر الفطر في رمضان حفاظاً على النفس من المشقة الشديدة أو الضرر، فقال تعالى: {فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ} سورة البقرة (184). **ورغم ما في تلك الصور من ترك للعزيمة والأكمل، ولذلك فإنه يصّح من باب أولى تعليق الصلوات في المساجد حفاظًا على الأرواح والأنفس من نقل عدوى فيروس كورونا إليها، وتؤدّى الصلوات في البيوت.**

الأدلة على جواز ترك إقامة الشعائر في المساجد في هذه الظروف فبالإضافة إلى القواعد الشرعية المتفق عليها: كالضرر يزال، والضرورات تبيح المحظورات، والمشقة تجلب التيسير.

وقد روى البخاري من حديث أبي سلمة أنه سمع أبي هريرة رضي الله عنه يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لاَ يُورِدَنَّ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ» (البخاري، د ت، رقم: 5771). **وقد جزم الأطباء أن حامل فيروس كورونا قد لا تظهر عليه أي أعراض لمدة طويلة؛ لذا فهو ينقل العدوي لكل من يقابله، وهو ما يحدث في المساجد دخولًا وخروجًا، وتقاربًا في الصفوف، وتكرارًا لتعدد الساجدين في الموضع الواحد.**

وقد قرَّر الفقهاء أن الخوف على النفس أو الأهل أعذار تبيح ترك الجمعة أو الجماعة؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «من سمع المنادي فلم يمنعه من اتباعه، عذر»، قالوا: وما العذر؟، قال: «خوف أو مرض، لم تقبل منه الصلاة التي صلى» (أبو داود، د ت، رقم: 551). **وإذا كان كل من يسافر أو يختلط بالناس اليوم يخاف على نفسه وأهله من الفيروس فهو معذور في التخلف عن الجمعة أو الجماعة.**

ومن المسائل الأخرى التي لا يسع المقام لذكرها: مسألة اتخاذ جدة ميقاتاً، ومسألة الاقتراض من البنوك الربوية للعلاج من مرض مميت، ومسألة بيع الدم وشراؤه للأغراض الطبية.

المطلب الثاني
الرخصة

الفرع الأول: الخروج بسبب الرخصة

والرخصة إنما شرعت لمعنى خاص وسبب نَقَل الحكم من كونه عزيمة إلى كونه رخصة؛ للتخفيف على العباد وعدم المشقة عليهم (أبو الحارث الغزي، د ت، ج4/ ص398). فتحقيق الرخصة هي العدول عن الأصل، وتدخل الرخصة في باب العبادات بمجموعة كبيرة من الفتاوى التي شرعت على خلاف الأصل.

ومن الجدير بالذكر "أن الرخصة مقيدة بتقدير دقيق ومنضبطة به، وليست مطلقة، ومقتصرة على موضع الحاجة، استناداً لقاعدة "ما جاز لعذرٍ بطل بزواله"، وبيان ذلك قول الإمام الشاطبي في الموافقات بعد كلامه في تعريف الرخصة: أما الرخصة؛ فما شرع لعذر شاق، استثناء من أصل كلي يقتضي المنع، مع الاقتصار على مواضع الحاجة فيه، وكون هذا المشروع لعذر مستثنى من أصل كلي، يبين لك أن الرخص ليست بمشروعة ابتداء؛ فلذلك لم تكن كليات في الحكم، وإن عرض لها ذلك؛ فبالعرض، وكونه مقتصرا به على موضع الحاجة، خاصة من خواص الرخص أيضا لا بد منه، وهو الفاصل بين ما شرع من الحاجيات الكلية وما شرع من الرخص؛ فإن شرعية الرخص جزئية يقتصر فيها على موضع الحاجة، فإن المصلي إذا انقطع سفره؛ وجب عليه الرجوع إلى الأصل من إتمام الصلاة وإلزام الصوم" (الشاطبي، د ت، ج1، ص466-468).

الفرع الثاني:

مثال معاصر: سقوط الجمعة عن الطبيب المناوب، والحارس (المجلس الأوروبي للإفتاء، 2018، 4034)، صلاة الجمعة فرض عين على كل مسلم يستطيع أدائها، "وقد أمر الله المؤمنين بالاجتماع لعبادته يوم الجمعة فقال تعالى: {يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ} سورة الجمعة (9). أي اقصدوا واعمدوا واهتموا في سيركم إليها، وليس المراد بالسعي ههنا المشي السريع وإنما هو الاهتمام بها" (ابن كثير، 1419ه، ج8/ ص145).

ولا يصح التخلف عنها، إلا إذا كان بسبب عذر يمنع المكلف من أدائها، ومن تركها بغير عذر شرعي فجزاءه وعيد شديد من الله، لحديث ابن عمر، وأبا هريرة رضي الله عنهما، أنهما سمعا رسول الله –صلى الله عليه وسلم– ، يقول على أعواد منبره: «لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ، أَوْ لَيَخْتِمَنَّ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ، ثُمَّ لَيَكُونُنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ» (الإمام مسلم، د ت، ج2/ ص591).

وبعد بيان مكانة صلاة الجمعة في هذا الدين الحنيف، فهل من الممكن أن تسقط هذه الصلاة بحال من الأحوال على بعض المكلفين إن وجد المبرر الشرعي كما في المرض، والسفر، وخوف العدو؟ ومن عنوان المسألة فالمقصود هنا هو الطبيب المناوب، والحارس، والطالب.

أولاً: نظراً لأن الطبيب المناوب هو وحده المسؤول عن العمل في المستوصف ويقتضي وجوب وجوده بالمستوصف وعدم تركه له، ذلك أنه قد يترتب على هذا الترك نتائج خطيرة من النواحي الإنسانية، إذ قد يكون ذلك سببا في التأخير عن مداواة مريض أو إسعاف جريح يكون في حاجة عاجلة إلى هذا الإسعاف، أو تلك المداواة، وقد يؤدي ذلك –لا سمح الله– إلى عواقب وخيمة من الناحية الصحية قد يتعذر تداركها، هذا ومما تجدر الإشارة إليه أن مقتضى المناوبة تبادل الأطباء العمل على مدار أيام الأسبوع، بحيث لا يقتصر العمل في أيام الجمع على طبيب معين بذاته.

ونظراً لأهمية الموضوع، فإذا كان ذلك يعتبر من الضرورات التي يتعين فيها على الطبيب ملازمة عمله، وأداء الصلاة ظهرا في يوم مناوبته إذا صادف يوم جمعة أم لا" (فتاوى اللجنة الدائمة، د ت، ج8/ ص191).

"الطبيب المذكور في السؤال قائم بأمر عظيم ينفع المسلمين، ويترتب على ذهابه إلى الجمعة خطر عظيم، فلا حرج عليه في ترك صلاة الجمعة، وعليه أن يصلي الظهر في وقتها، ومتى أمكن أداؤها جماعة وجب ذلك؛ لقول الله سبحانه: {ئج ئح ئخ ئم}، فإذا كان من الموظفين من يتناوب معه وجب عليهم أن يصلوا الظهر جماعة" (فتاوى اللجنة الدائمة، د ت، ج8/ ص191- 192).

ثانياً: إذا كان شخص ما يحرس مكان معين على مدار الأسبوع، فهل تسقط الجمعة عن هذا الحارس ومثله للجندي؟

وقد ورد هذا السؤال أيضاً للجنة الدائمة للبحوث والإفتاء، ومضمون نص هذا السؤال: "أنه صاحب محطة تبعد عن البلد بحوالي كيلوين، فهل يجوز أن يعين حارسا على المحطة وقت صلاة الجمعة يحرسها من الاشتعال والسرقة، وتسقط صلاة الجمعة عن ذلك الحارس ليصلي ظهرا علما بأن المحطة قد اشتعلت وسرق الدكان قبل ذلك، كما أن صاحب المحطة يسكن في المحطة هو وأولاده، ومحارمه، وأولاد الحارس، ونساؤه.

فكان الجواب: إذا كان الأمر كما ذكر جاز للحارس أن يصلي الجمعة ظهراً ليقوم بحراسة من ذكر وما ذكر؛ لعموم الأدلة الشرعية الدالة على ترك الجمعة في مثل هذا العذر" (فتاوى اللجنة الدائمة، د ت، ج8/ ص192- 193).

فالفتوى كانت بترك الجمعة للطبيب المناوب والحارس، ومن في مثلهم، فقد عدل عن الأصل هنا، وهذا من باب الرخصة؛ لوجود المبرر الشرعي للطبيب المناوب والحارس، فقد يكون بذهاب الطبيب المناوب إلى الجمعة يفضي ذهابه هذا إلى موت المريض أو تأخر شفائه، فتكون الرخصة هي السبب المضي للعدول عن الأصل.

وجاء في أعذار الجمعة والجماعات فقال في شرح المقدمة الحضرمية: "وفي الجمعة فلا رخصة في تركها تمنع الإثم، او الكراهة إلا لعذر عام نحو: تمريض من لا متعهد له ولو غير قريب ونحوه، أو له متعهد لكنه مشغول بشراء أدوية له؛ إذ دفع ضرر الآدمي من المهمات.

والخوف بغير حق على معصوم من نفسه، أو عرضه، أو ماله، أو اختصاصه وإن قلاًّ، بل وإن كانا لغيره وإن لم يلزمه الدفع عنهما" (الحضرمي، 2004م، ص131)، فالأخذ بالعدول عن الأصل هذا هو من باب الرخص في العبادات.

ومن الأمثلة الأخرى على باب الرخصة والتي لا يسع المقام لسردها: مسألة بيع المصارف للسلع بعد تملكها وقبل قبضها، ومسألة استعمال اللصقات الطبية لإزالة الجوع والعطش للصائم.

المطلب الثالث

الذرائع

الفرع الأول: الخروج لأجل سد الذرائع

إن ضابط إباحة الذريعة: أن يكون إفضاؤها إلى المفسدة نادرا، أو أن تكون مصلحة الفعل أرجح من مفسدته، وضابط منعها: أن تكون من شأنها الإفضاء إلى المفسدة لا محالة قطعا أو كثيرا، أو أن تكون مفسدة الفعل أرجح مما قد يترتب على الوسيلة من المصلحة (الزحيلي، 1985، ج7/ ص5259) و(مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 1405، ص170).

وقد بيَّن العلماء حكم الذريعة في الخروج عن الأصل فقالوا: "أن الذريعة كما يجب سدها يجب فتحها ويكره ويندب ويباح" (القرافي، د ت، ص449)، وحكمها حكم ما أفضت إليه من وجوب أو غيره، إلا أنها أخفض رتبة في حكمها مما أفضت إليه، فليس كل ذريعة يجب سدها بل الذريعة كما يجب سدها يجب فتحها وتكره وتندب وتباح، بل قد تكون وسيلة المحرم غير محرمة إذا أفضت إلى مصلحة راجحة، كالتوسل إلى فداء الأسارى بدفع المال للكفار الذي هو محرم عليهم الانتفاع به، وكدفع مال لرجل يأكله حراما حتى لا يزني بامرأة إذا عجز عن دفعه عنها إلا بذلك، وكدفع المال للمحارب حتى لا يقع القتل بينه وبين صاحب المال، واشترط فيه أن يكون يسيرا (القرافي، د ت، ج2/ ص42).

وقال ابن القيم توضيحاً لهذا المعنى العام للذريعة: "لما كانت المقاصد لا يتوصل إليها إلا بأسباب وطرق تفضي إليها كانت طرقها وأسبابها تابعة لها معتبرة بها، فوسائل المحرمات والمعاصي في كراهتها والمنع منها بحسب إفضائها إلى غاياتها وارتباطاتها بها، ووسائل الطاعات والقربات في محبتها والإذن فيها بحسب إفضائها إلى غايتها؛ فوسيلة المقصود تابعة للمقصود، وكلاهما مقصود، لكنه مقصود قصد الغايات، وهي مقصودة قصد الوسائل؛ فإذا حرم الرب تعالى شيئا وله طرق ووسائل تفضي إليه فإنه يحرمها ويمنع منها، تحقيقا لتحريمه، وتثبيتا له، ومنعا أن يقرب حماه، ولو أباح الوسائل والذرائع المفضية إليه لكان ذلك نقضا للتحريم، وإغراء للنفوس به، وحكمته تعالى وعلمه يأبى ذلك كل الإباء" (ابن قيم، 1991م، ج3، ص108-109).

الفرع الثاني: مثال معاصر
تحجيم أعداد الحجاج

الحج ركن من أركان الإسلام الخمسة، التي أمر الله بها عباده، وفرضها عليهم، وأمرهم بأداء فريضة الحج عند الاستطاعة على أفضل وجه ممكن.

وإن الباحث في سبب تقنين نسب الحجاج يتضح له بجلاء مشروعية ذلك التنظيم؛ لما فيه من مصلحة جميع الحجاج، ولأن الضرورة تقتضي ذلك، ولما فيه من الإسهام في التخفيف على الحجاج، وسهولة أداء مناسك الحج، ودفع المشقة التي تصيب الحجاج، فهي قاعدة في الشريعة معتبرة (الشلعان، 2010م، ص46-47)، لقوله تعالى: {يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ} سورة البقرة (185)، وقوله تعالى: {وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ} سورة الحج (78)، ومنعاً للأضرار والحوادث التي تنجم عن الازدحام والتدافع في بعض الأماكن، مما يترتب عليه وقوع الوفيات والإصابات (هيئة كبار العلماء، 1418ه، رقم (187) و(هيئة كبار العلماء، 1426ه، رقم (224)، ومعلوم أن درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة، خصوصاً إذا كانت المفسدة عامة والمصلحة خاصة، ولأن السلامة من إثم الحرام مقدمة على اكتساب مثوبة النفل، وما حصل من حجاج عامتهم من المنتفلين، من إيذائهم لغيرهم بشدة الزحام وحصول المشقة والمهالك في مواطن المناسك، ولأن أبواب الخير متنوعة وجمّة، والمؤمن البصير هو الذي يتخير ما يراه أصلح لحاله وواقعه، وأرفق لنفسه وبيئته(ابن عثيمين، ١٤١٣ه، ج21/ ص118-19).

فكان لزاماً على حكماء المسلمين أن يسدوا هذا الفساء، ويدرأوا آثاره السلبية، بتقليل أعداد الحجاج، حتى يتمكنوا من أداء مناسكهم بدون التعرض لأذى أو خطر، ومن هنا اتفقت المملكة العربية السعودية مع المسلمين في مختلف أقطار المعمورة على أن يقننوا أعداد الحجاج، بحيث يكون لكل بلد نسبة معينة من الحجاج تتناسب مع عدد المسلمين في هذا البلد، بحيث يكون عدد الحجاج العام في موسم الحج مناسباً لإمكانات المملكة، وحتى يكون أداء الحجيج لمناسكهم مريحاً ومن غير مخاطر التي قد تنتج من كثرة الزحام، وهذا لا يعتبر صداً عن سبيل الله، إنما هو من التنظيم، وخاصةً إذا اقتصر المنع على العوادين

المتطوعين الذين يسكنون المملكة العربية السعودية، أو المقتدرين الراغبين في التطوع (الفرت، 2003م، ص92-93).

ومن المعلوم أن هذه الأمور هي لتنظيم العبادة وليس لمنعها أو تقييدها، وبناءً على تحديد نسب الحجاج لكل عام؛ فقد اشترطت الجهات الرسمية الخاصة استخراج تصاريح للحج قبل الخروج إليه، ليتبين مدى الالتزام بذلك (الشلعان، د ت، ص48).

فالخروج عن الأصل هنا هو من باب سد الذرائع في العبادات، فهذا التحجيم لأعداد الحجاج الذين أسقطوا عن أنفسهم حج الفريضة، وحجوا قبل ذلك أمر فيه تحقيق مصلحة للمسلمين، ودرء مفسدة تحقق وقوعها، وشهد الناس مآسيها، فهو إذن من باب سد ذريعة الفساد، وهذا الأمر من مصلحة الحجاج أنفسهم، لكي يستطيعوا أن يؤدوا شعائرهم براحة، وبدون إيذاء محقق ((الشلعان، د ت، ص48)، فسد الذريعة هنا هي سبب الخروج.

المطلب الرابع
الاستحسان

الفرع الأول: العدول استحساناً

يُعد الاستحسان ضرباً من ضروب الاستدلال، كتقديم القوي من الأدلة، أو قطع المسألة عن مثلها إلى خلاف الحكم الأول لدليل خاص، فيُعد القطعُ هذا خروجاً عن الأصل، لكونه خارجاً عن الأساس المقيس عليه، وهذا الخروج لابد وأن يكون مستنداً إلى دليل شرعي من كتاب أو سنة.

"قال بعض محققي المالكية: بحثت عن موارد الاستحسان في مذهبنا فإذا هو يرجع إلى ترك الدليل بمعارضة ما يعارضه بعض مقتضاه، كترك الدليل للعرف في رد الأيمان إلى العرف أو المصالحة، وقال بعضهم: هو معنى ليس في سلوكه إبطال القواعد، ولا يجري عليها جريا مخلصا، وقال ابن السمعاني: إن كان الاستحسان هو القول بما يستحسنه الإنسان ويشتهيه من غير دليل فهو باطل، ولا أحد يقول به، ثم حكى كلام أبي زيد أنه اسم لضرب دليل يعارض القياس الجلي، حتى كان القياس غير الاستحسان على سبيل المعارضة، وكأنهم سموه بهذا الاسم لاستحسانهم ترك القياس أو الوقوف عن العمل به بدليل آخر فوقه في

المعنى المؤثر أو مثله، ولم يكن لهم من هذه التسمية إلا التمييز بين حكم الأصل الذي يبنى على الأصل قياسا، والذي يقولون به إنه العدول في الحكم من دليل إلى دليل هو أقوى منه، فهذا مما لم ينكره، وقريب منه قول: إن كان المراد بالاستحسان ما دل عليه الأصول لمعانيها فهو حسن، لقيام الحجة له وتحسين الدلائل، فهذا لا ننكره ونقول به" (بدر الدين الزركشي، 1994م، ج8/ ص98-99).

الفرع الثاني:

مثال معاصر: دفن الميت المسلم في مقابر غير المسلمين (المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، 2018، رقم الفتوى: 3908).

هناك أحكام شرعية مقررة تتعلق بشأن المسلم إذا مات، مثل تغسيله وتكفينه والصلاة عليه، ومن ذلك دفنه في مقابر المسلمين، ذلك: أن للمسلمين طريقة في الدفن واتخاذ المقابر، من حيث البساطة والتوجيه إلى القبلة، والبعد عن مشابهة المشركين والمترفين وأمثالهم، ومن المعروف: أن أهل كل دين لهم مقابرهم الخاصة بهم، فاليهود لهم مقابرهم، والنصارى لهم مقابرهم، والوثنيون لهم مقابرهم، فلا عجب أن يكون للمسلمين مقابرهم أيضاً، وعلى المسلمين في البلاد غير الاسلامية أن يسعوا بالتضامن فيما بينهم اتخاذ مقابر خاصة بهم، ما وجدوا الى ذلك سبيلا، لما في ذلك من تعزيز لوجودهم وحفظ لشخصيتهم.

فإذا لم يستطيعوا الحصول على مقبرة خاصة مستقلة، فلا أقل من أن يكون لهم رقعة خاصة في طرف من أطراف مقبرة غير المسلمين، ويدفنون فيها موتاهم، فإذا لم يتيسر هذا ولا ذاك ومات لهم ميت، فيدفن حيث أمكن ولو في غير مقابر المسلمين، إذ لا يكلف الله نفساً الا وسعها، ولن يضير المسلم إذا مات في هذه الحالة أن يدفن في مقابر غير المسلمين، فإن الذي ينفع المسلم في آخرته هو سعيه وعمله الصالح، وليس موضع دفنه، قال تعالى: {وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى} سورة النجم (39).هذا، وإن القيام بدفن الميت حيث يموت هو الاصل شرعاً، وهو أيسر من تكلف بعض المسلمين نقل موتاهم إلى بلاد إسلامية، لما في ذلك من المشقة وتبديد الأموال.

وليس بعد المقبرة الاسلامية عن أهل الميت مسّوغاً لدفنه في مقبرة غير المسلمين؛ لأن الأصل في زيارة المقابر إنما شرعت أساساً لمنفعة الزائر، للعبرة والاتعاظ، كما ثبت في الحديث: عن ابن بريدة، عن أبيه، قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: «نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا» (الإمام مسلم، د ت، ج3/ ص65).

وأما الميت فيستطيع المسلم أن يدعو له ويستغفر له، ويصله الثواب بفضل الله تعالى في أي مكان كان الداعي والمستغفر له" ((المجلس الأوروبي للإفتاء، 2018، رقم: 3908).

وعليه فالأولى أن يدفن في مقبرة خاصة للمسلمين إن وجد، فإذا بذل أهل الميت جهدهم في أن يدفنوا ميتهم في مقبرة خاصة بالمسلمين وعجزوا عن ذلك، فلا بأس بدفنه في مقبرة المشركين؛ لأن تركه بلا دفن مفسدة، ودفنه في مقبرة المشركين مفسدة، فتتعارض المفسدتان، فنقدم أخف الضررين هنا، وهو دفنه في مقبرة المشركين، لأن الضرورات تبيح المحظورات، ودفنه بمقابر غير المسلمين أولى مَن تركه بدون دفن (دار الإفتاء المصرية، 2012، رقم: 13298)، قال تعالى: {لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا} سورة البقرة (286). فالسبب الذي جعل الفقهاء يجيزون دفن المسلم في مقابر غير المسلمين هو من باب الاستحسان بالضرورة، فدفنه بمقابر غير المسلمين أولى من تأخير دفنه لحين نقله إلى بلد آخر؛ فتحصل مشقة وحرج من جراء قوانين وإجراءات النقل من دولة إلى أخرى، فالخروج هنا عن الأصل هو من باب الاستحسان.

المطلب الخامس
عموم البلوى

الفرع الأول: الخروج لعموم البلوى

إن الناظر لعمل عموم البلوى في القضايا الفقهية يجد أن لها ارتباطاً وثيقاً بمصطلحات اشتهرت على ألسنة الفقهاء في التعليل للقضايا التي تعم بها البلوى، إن هذه المصطلحات التي اتصل بها عمل عموم البلوى جعلته يعد من مظان الخروج عن الأصل، نظراً لما تحمله من رفع الحرج عن المكلفين الذي من أجله عدل عن الأصل للتخفيف عليهم.

وأهم هذه المصطلحات هي(الدوسري، د ت، ص66). العسر، والضرورة، وشيوع الشيء وانتشاره، وهذه المصطلحات هي الأسباب العامة لعموم البلوى.

الفرع الثاني:

مثال معاصر: طواف الإفاضة للحائض

اختلف الفقهاء في طواف الحائض من حيث عد الطهارة هل هي شرط لصحة الطواف ام لا؟ على أقوالٍ منها:

القول الأول: عدم جواز طواف الإفاضة للحائض؛ لان الطهارة شرط لصحة الطواف، وهو قول جمهور أهل العلم من الحنفية(العينى، 2000م، ج4/ ص355)، والمالكية في قولهم: "ويمنع الحيض دخولها المسجد لمكث أو مرور ويندرج فيه الاعتكاف والطواف"(الخرشي، ١٣١٧، ج1/ ص209)، "وإنما اشترط في الطواف ذلك؛ لأنه عند مالك كالصلاة إلا أنه يباح فيه الكلام"(الخرشي، ١٣١٧، ج2/ ص314).

والشافعية في قولهم: لا يعتد بطواف المحدث ولا ينجبر بالدم ونحوه(النووي، د ت، ج3/ ص116)، والحنابلة في قولهم: وإن كانت حائضا أو نفساء لا تطوف بالبيت(ابن قدامة، 1968م، ج1، ص315).

2- وفي رواية أخرى لا يشترط الطهارة (ابن قيم الجوزية، 1991م، ج3، ص27).

واستدل أصحاب هذا القول بقوله تعالى: {وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ} سورة الحج (26)، ووجه الاستدلال هو الجمع بين اطواف والصلاة في الطهارة.

واستدلوا من السنة الشريفة بحيث عائشة رضي الله عنها حينما طمثت فقال لها رسول الله – صلى الله عليه وسلم-: «فَافْعَلِي مَا يَفْعَلُ الحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لاَ تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهُرِي» فالحديث فيه نهي الحائض عن الطواف حتى ينقطع دمها وتغتسل؛ لأن النهي في العبادات يقتضي الفساد وذلك يقتضي بطلان الطواف لو فعلته (العسقلاني، ١٣٧٩هـ، ج3/ ص505).

القول الثاني: "الطهارة ليست شرطاً في صحة الطواف، فيجوز للمرأة أن تطوف طواف الإفاضة وهي حائض، وبه قال بعض التابعين كعطاء بن أبي رباح (الكوفي، ٢٠١٥م، ج8/ ص417).

ومحمد بن الحكم، وحماد ومنصور وسليمان(العسقلاني، ١٣٧٩هـ،ج3/ ص505).

وهو مذهب أبي حنيفة في قوله: طهارة الحدث وإزالة النجس واجبة في الطواف، وليست شرطا في صحته (الماوردي، ١٩٩٩م، ج4، ص144)، ورأي سحنون المالكي (القرافي، ١٩٩٤م، ج4، ص89)، ورواية عن الإمام أحمد، وهو رأي ابن القيم أيضاً"(ابن قيم الجوزية، 1991م، ص25ـ30).

واستدلوا على قولهم من قوله تعالى: {وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ} سورة الحج (29)، فاسم الطواف يتناول الطائف وإن كان محدثا، فوجب أن يتناول الاسم له محرما، ولأنه ركن من أركان الحج، فوجب أن لا تكون الطهارة من شرطه، كالسعي والوقوف، ولأن للحج أركانا ومناسك، وليست الطهارة واجبة في واحد منهما، فوجب أن يكون الطواف لاحقا بأحدهما (الماوردي، ١٩٩٩م، ج4، ص355ـ 356)،

الخاتمة

والله تعلى أسأله حسنها، وأهم ما خرجت به هذه الدراسة كان كالآتي:

1- إن خروج المفتين عن الأصل وعدولهم عنه ليس لهوى النفس، بل له ضوابط وشروط.
2- المفتي لا يخرج عن الأصل إلا إذا تحقق سبب خروجه.
3- أسباب الخروج تكون مقيد بضابط وليست على إطلاقها.
4- على من يتصدر الإفتاء ألا يتسرع في الفتوى حتى يدرسها جيداً، ليتعرف على إمكانية إفتاءه على خلاف الأصل.
5- يجب أن يتحقق في الفتوى سبب الخروج، سواء كان لرخصة، أو لضرورة، أو لعموم بلوى، أو استحساناً، أو لسد ذريعة.

والحمد لله على تمام نعمته، وصلى الله على نبينا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

فهرست الحديث

1- صحيح البخاري.
2- صحيح مسلم.
3- سنن أبو داود.

فهرست المصادر

1- أدب المفتي والمستفتي: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح الشهرزوري (ت: ٦٤٣ه)، تح: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، عالم الكتب، ط: 1، ١٤٠٧ه- ١٩٨٦م.
2- أدب المفتي والمستفتي: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت: 643ه)، تح: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة، ط: 2، 1423ه-2002م.
3- أساس البلاغة: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538ه)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط:1، 1419ه-1998م.
4- إعلام الموقعين: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: 751ه)، تح: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: 1، 1411ه- 1991م.
5- الأم: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت: 204ه)، دار المعرفة – بيروت، د. ط، 1410ه- 1990م.
6- البحر المحيط: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: 794ه)، دار الكتبي، ط: 1، 1414ه- 1994م.

7- البناية شرح الهداية: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (ت: 855ه)، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ط:1، 1420ه- 2000م.
8- التحبير شرح التحرير: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (ت: 885ه)، تح: عبد الرحمن الجبرين، عوض القرني، أحمد السراح، مكتبة الرشد – السعودية - الرياض، ط: 1، 1421ه- 2000م.
9- التطبيقات المعاصرة لسد الذريعة: يوسف عبد الرحمن الفرت، دار الفكر العربي، ط: 1، 1423ه- 2003م.
10- تفسير ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: 774ه)، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون– بيروت، ط: 1، 1419ه.
11- الحاوي الكبير: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت: ٤٥٠ه)، تح: علي محمد معوض- عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط: 1، ١٤١٩ه- ١٩٩٩م.
12- الحدود في الأصول: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (ت: 474ه)، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: 1، 1424ه- 2003م.
13- حقيقة تغير الفتوى وأسبابه: عبدالله بن محمد بن سعد آل خنين، مجلة البحوث الإسلامية، المملكة العربية السعودية.
14- دار الإفتاء المصرية: فتوى رقم: 13298، تاريخ نشر الفتوى: 20فبراير 2012. https://dar-alifta.org/Home/ViewFatwa
15- الذخيرة: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت ٦٨٤ه)، تح: محمد بو خبزة، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط: 1، ١٩٩٤م.

16- روضة الطالبين: النووي، مصدر سابق، ج3، ص116. والحاوي الكبير: الماوردي، مصدر سابق، ج4، 214.
17- شرح الخرشي: أبو عبد الله محمد الخرشي، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر، ط: 2، ١٣١٧ه، وصورتها: دار الفكر للطباعة- بيروت.
18- شرح المقدمة الحضرمية: سعيد بن محمد باعلي باعشن الدوعني الحضرمي الشافعي، دار المنهاج، ط:1، 1425ه- 2004م.
19- شرح تنقيح الفصول: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت: 684ه)، تح: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط: 1، 1393 هـ - 1973 م.
20- شرح ميارة الفاسي: أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن محمد الفاسي، ميارة المالكي (ت:1072ه)، تح: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، لبنان- بيروت، 1420 ه- 2000 م.
21- فتاوى اللجنة الدائمة1: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء- الإدارة العامة للطبع- الرياض.
22- فتح الباري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ه)، دار المعرفة- بيروت، ١٣٧٩هـ.
23- الفروق: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت: 684هـ)، عالم الكتب، د. ط.
24- الفقه الإسلامي وأدلته: وهبة بن مصطفى الزحيلي، دار الفكر- سوريا- دمشق، ط: 4.
25- الفقه الميسر: عبد الله بن محمد الطيّار، وعبد الله بن محمد المطلق، ومحمد بن إبراهيم الموسى: مدار الوطن للنشر- الرياض- المملكة العربية السعودية، ط: 2، 1433ه- 2012م.

26- قاعدة عموم البلوى: مسلم الدوسري، مكتبة الرشد- الرياض، ط: 1.
27- القاموس الفقهي: سعدي أبو حبيب، دار الفكر، دمشق- سورية، ط: 2، 1408ه-1988م.
28- قرارات هيئة كبار العلماء، قرار رقم (187)، في 26/ 3/ 1418ه، وقرار رقم (224)، في 8/ 11/ 1426ه.
29- قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي ومقرُّه جُدَّة - المملكة العربية السعودية، 1405.
30- اللمع في أصول الفقه: أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت: ٤٧٦ه)، دار الكتب العلمية، ط: 2، ١٤٢٤ه- ٢٠٠٣م.
31- المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، الدورة 30، فتوى (30/ 3)، رقم الفتوى: 131739، تاريخ النشر: 23 أبريل 2020. E-mail: info@e-cfr.org
32- مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت: ١٤٢١ه)، جمع: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الوطن- دار الثريا، ط: الأخيرة ١٤١٣ه.
33- مختار الصحاح: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: 666ه)، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية- الدار النموذجية، بيروت– صيدا، ط: 5، 1420ه- 1999م.
34- مصنف ابن أبي شيبة: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (ت: ٢٣٥ه)، تح: سعد بن ناصر بن عبد العزيز أبو حبيب الشثري، دار كنوز إشبيليا، الرياض– السعودية، ط: 1، ١٤٣٦ه- ٢٠١٥م.
35- المغني: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: 620ه)، مكتبة القاهرة، ط: د. ط، 1388هـ - 1968م.

36- مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: 395ه)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399ه- 1979م.
37- الموسوعة الفقهية الكويتية: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، دار السلاسل – الكويت، ط:2، من 1404 – 1427ه.
38- موسوعة القواعد الفقهية: محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو أبو الحارث الغزي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط: 1، 1424ه- 2003 م.
39- نظرية الضرورة الشرعية: الدكتور وهبة الزحيلي، مؤسسة الرسالة، بيروت – شارع سوريا، ط: 4، 1405ه- 1985م.
40- نهاية السول شرح منهاج الوصول: عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، أبو محمد، جمال الدين (ت: 772ه)، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط: 1، 1420ه- 1999م.
41- النهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: 606ه)، تح: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، 1399ه- 1979م.
42- النوازل في الحج: علي بن ناصر الشلعان، دار التوحيد- الرياض، ط: 1، 1431ه- 2010م.

ثقافة التسامح والمحبة في الفكر الإسلامي

م.م ورود أحمد عبد الكريم
مديرية تربية الرصافة الثانية –العراق

مقدمة:

جاءَ الدينُ الإسلامي مليئا بمبادئَ بالتسامحِ والمحبةِ ، والاعتدالُ ، وحسنَ التعايشِ معَ البشرِ كافةً ، لما لهمْ منْ دورِ مهمِ وبارزِ في بناءِ المجتمعاتِ ، وعززَ هذهِ المفاهيمِ في نفوسِ أبنائهِ ؛ لتوطيدِ هذا الخلقِ العظيمِ ؛ لكيْ يكونَ معها وحدةً قويةً منْ الأخلاقِ الساميةِ التي تسهمُ في توحيدِ الأمةِ ، ورفعتها ، والعيشُ بسلامً وأمنٍ وتآلفٍ ومحبة.

مشكلة البحث:

يمثلَ التسامحُ والمحبةُ أساسا في إرساءِ منهجِ ثقافةِ السلامِ والتسامحِ الإنسانيِ والتعايشِ بينَ أفرادِ المجتمعِ؛ لِترسيخِ هذهِ المفاهيمِ لأجلِ تطورِ الأمةِ ، لأنَ عالمنا اليومِ في أشدِ الحاجةِ إلى ثقافةِ التسامحِ والمحبةِ والتعايشِ الإيجابيِ بينَ الأفرادِ أكثرَ منْ أيِ وقتٍ مضى، فالتقاربَ بينَ الناسِ أزدادُ يوما بعدَ يومٍ بفضلِ التطورِ التكنولوجيِ الذي أزالَ العوائقَ الزمنيةَ والمكانيةَ ، فإذا كانَ أكثريةَ أفرادِ المجتمعِ يحملونَ مبدأُ المحبةِ والتسامحِ لبعضهمْ في قلوبهمْ وفي عقولهمْ ، ويصبح التعاونُ والتكاتفُ هوَ البنيانُ المتينُ للمجتمعِ ، فحينها ستزاحُ الأحقادِ في المجتمعِ ، وكلما تتسع دائرةُ المحبةِ والتسامحِ في المجتمعِ ، ينشأً معها جيل قويم قويٍ وقادرٍ على أنْ يحلَ أكبرَ وأصعبَ المشاكلِ بالتسامحِ والمحبةِ ، ليكونَ هذا المجتمعِ مثالاً رائعا للحياةِ الآمنةِ.

أسئلة البحث:

1. ما معنى ثقافة التسامح والمحبة؟
2. ما اهمية التسامح والمحبة واسسها في الدين الاسلامي؟
3. بيان أسس تنمية التسامح والمحبة بين الافراد وجعلها اساس للتعايش السلمي؟

أهداف البحث:

1- بيانُ المقصودِ بثقافةِ التسامحِ والمحبةِ في المعنى اللغويِ والاصطلاحيِ .

2- يركزَ على بيانِ حقيقةِ التسامحِ والمحبةِ في القرآنِ الكريمِ .
3- تنميةُ الثقافةِ الدينيةِ والاجتماعيةِ بينَ الأفرادِ .
4- التخلي عنْ التعصبِ الديني والتميزِ الديني وتنميةُ وتطويرُ أسسِ التعايشِ السلميِ.

أهمية البحث:

1- أنَ ثقافةَ التسامحِ والمحبةِ تعززُ فكرةَ الصلاحِ معَ الآخرينَ ، ويدعمَ الثقةَ والمحبةَ بينَ أفرادِ المجتمعِ ، وبالتالي فإنهُ يفعلُ الأحاديثَ البناءةَ ، وينبذَ التطرفُ.
2- تعدّ ثقافةُ التسامحِ والمحبةِ واحدةٌ منْ اللوازمِ البشريةِ الضروريةِ لبناءِ المجتمعِ الذي تسودهُ روحُ التفاهمِ والمحبةِ تسودهُ روحُ التفاهمِ والاحترامِ المتبادلِ والمحبةِ.
3- تساعدَ ثقافةَ التسامحِ والمحبةِ على تنشيطِ الحواراتِ البناءةِ ، فيعتنى ويهتمّ الأفرادُ بإنجازِ أعلى درجاتِ التعليمِ والثقافةِ ، بوساطةِ الطرقِ السليمةِ من دونِ انتهاكِ حقوقِ الآخرينَ.
4- تحقيقُ القدرةِ على التعايشِ بينَ والأفرادُ والشعوبِ بتقبلِ التباينِ ، والحفاظُ على حقوقِ الآخرينَ ، بعيدا عنْ انتشارِ الكراهيةِ العنصريةِ.

منهج البحث:

اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي لتعزيز معنى التسامح والمحبة وبيان أهميتها في الفكر الإسلامي، لتحقيق التعايش السلمي بين الافراد.

الكلمات المفتاحية: ثقافة -التسامح - المحبة الفكر -الإسلامي

The Culture of Tolerance and Love in Islamic Thought

Assi. Lec. Wurood Ahmed Abdel Karim.

Abstract:

The Islamic religion came full of principles of tolerance ، love ، moderation ، and good coexistence with all human beings ، because of their important and prominent role in building societies ، and it reinforced these concepts in the youth to consolidate this great creation ، and create strong unity of sublime morals that contribute to the unification of the nation ، its elevation ، and living in peace ، security ، harmony ، and love. This research aims to clarify what is meant by tolerance and love in Islamic thought ، and to establish an approach to the culture of peace ، human tolerance ، and coexistence among members of society in order to consolidate these concepts for the sake of nation development. If the majority of society members carry the principle of love and tolerance for each other in their hearts and minds ، and cooperation and solidarity become the solid structure of society ، then hatred will be removed from society ، and as the circle of love and tolerance expand ، an upright ، strong generation will arise with it ، capable of achieving love and tolerance.

Keywords: Tolerance and love، Islamic thought، Culture

تمهيد

تحديد المفاهيم

المطلب الاول: ثقافة لغة واصطلاحاً

اولاً ثقافة في اللغة: مصدر ثقُفَ، يقال : (ثَقُفَ الرجل ثَقْفاً وثَقافَةً، أي صار حاذقاً خفيفاً فهو ثقف (الفارابي ا.، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، 1407هـ-1987م)، ويقال: (انكبَّ على المطالعة حتى ثقُف) (احمد، 1429هـ-2008م). اي ان الثقافة مشتقة من فعل ثقف الذي يشتمل معناه على عدة معان ، مثل: الذكاء، والحذق، والفهم، والفطنة.

ثانياً: ثقافة في الاصطلاح: جاء في تعريفها : بأنها المركب الذي يتضمن العقيدة والمعرفة والقانون والأخلاق والعادات، أي: الإمكانات والعادات التي يكتسبها الفرد بصفته عنصرا في المجتمع (مسلم، 2001م)

المطلب الثاني: التسامح لغة واصطلاحاً

اولاً: التسامح لغة: جاء تعريفه بمعنى السَّمَاحُ والسَّمَاحَةُ ، وَسَمَحَ لَهُ: أَيْ أَعْطَاهُ ، وَالْمُسَامَحَةُ الْمُسَاهَلَةُ، وَتَسَامَحُوا اي تَسَاهَلُوا (الرازي، 1420هـ-1999م)، وتسامح الشَّخصُ في الأمر: اي تساهل وتهاون فيه (احمد، 1429هـ-2008م).

ثانياً: التسامح اصطلاحاً: تسامح وتساهل في الشيء ، واحترام آراء الآخرين ، وهو أن تترك لكل انسان الحرية في الإبداء عن آرائه، والبعد عن الاختلاف وإقرار لكل الانسان بحقه في التعبير عن رأيه، لذايعبر التسامح عن معنى التساهل ، والقبول، والعفو (صليبا، 1982م)

المطلب الثالث: مفهوم المحبة لغة واصطلاحاً

اولاً: الْمحبَّة لغة: مأخوذة من الحُبُّ: وهو ضد البُغض، يقال: أحبَبْتُ الشَّيْءَ فَأنا مُحِبٌّ ، وَهو مُحَبٌّ (الازهري، 2001م)، والحب والمحبة هما مصدران للفعل أحَبَّ.

ثانياً: الْمحبَّة اصطلاحاً: الْمَيل والاتجاه إِلَى الشَّيْءَ السار والمفرح (مجمع اللغة العربية ابراهيم مصطفى واخرون).

المبحث الاول

مفهوم التسامح والمحبة وفق المنظور الإسلامي

المطلب الاول: التسامح والمحبة في القرآن الكريم

وفق المنظور الإسلامي يعد التسامح والمحبة ضرورة مجتمعية وفضيلة أخلاقية ، وطريق لضبط التباينات وإدارتها، والدين الإسلامي دين عالمي يحمل الرسالة التي ترسي دعائم السلام في الأرض، وتنهى عن الظلم، وتأمر بالعدل ، وتدعو إلى العيش الايجابي بين البشر كافة، في جو يسوده الإخاء والتسامح بين جميع الناس بلا استثناء، فينحدر الجميع من نفس واحدة، كما ورد لفظها في قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا**﴾(سورة النساء: 1).

يعَدُ الدين الإسلامي دين التسامح والمحبة، فَقَدْ دَعَا اللهُ تعالى اليهما، وذلك في آياتٍ عديدةٍ مِنَ القُرآن الكَريم، وَجَعَلَ التسامح والمحبة، خلقٌ إسلاميٌ نبيلٌ ، وعدَّ ذلكَ ترفُعًا عن الدنيا، ودليلُ ذلك ما قالهَ تعالى: ﴿ **وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ**﴾ (سورة فصلت الاية:35).، وَالكَثيرُ مِنَ الآياتِ القرآنية قد دَعَتْ المُسلمينَ للتسامُحِ والمحبة، ومِن صُورِ سَماحةِ الدين الاسلامي وَتسامُحِهِ، أَنَّهُ قد جعلَ أهلُ الذّمَةِ من الذين يَعيشُونَ مَعَ المُسلمينَ، يطبقون دِيانَتَهُم ويمارسونها، من دُونَ التعرُضِ لهم في اي أذى، وَتركِهِم على دينِهِم، كل هذه الدلائل تشير الى أنَّ الدين الإسلامي هو دين التسامح، هو مُعاملةُ المُسلمينَ لِغيرِهِم بكل إحسان، وقد أمرُ الله لنبيهِ محمدﷺ، أَنْ يَنشُرَ الدين الإسلاميَّ، ويخبر النّاسَ بدعوةِ الله، من غير أنْ يحملَ النّاس على ذَلِكَ بالقوةِ، وهو ما يؤكد أن الدين الإسلامي قد أكد على حرية العقيدة لغير المسلمين وعدم الاجبار والاكراه وانما بالاحترام والمحبة والتفاهم، حيثُ قال الله تعالى: ﴿**فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ**﴾ (سورة الغاشية الآية:21)

ان الدين الإسلامي قد رسخ مفهوم التسامح والمحبة وجعل لها اساسا في قلوب المسلمين أسسا قوية لكي يبين معنى التسامح وهذا يتضح في قوله تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً**

﴿وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ (سورة البقرة الآية :143). وقد ميز الله تعالى هذه الأمة وتقدمها في نشر الأفكار الطيبة، وتفهم الآخرين بالحوار والتفاهم والكلمة الطيبة الهادفة ، قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ (سورة ال عمران الآية :110)هذهِ الآياتِ القرآنيةِ كلها تدعو إلى التسامحِ والمحبةِ والصفحِ والسلامِ فإنها تدعو إلى منهجِ اللاعنفِ سواءٌ كانَ تجاهَ الذاتِ أوْ الآخرينَ المخالفينَ ولوْ كانوا منْ غيرِ المسلمينَ ، وقدْ جاءَ الدينُ الإسلاميُ بمنهجِ الأخلاقِ والتسامحِ والمحبةِ والتراحمِ ، واحترامَ حقوقِ الدياناتِ الأخرى الماديةِ والمعنويةِ ، وقدْ دعا القرآنُ الكريمُ بالجدالِ بالتي هيَ أحسنُ معَ أهلِ الكتابِ، قال تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ (سورة العنكبوت الآية:46)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ (سورة ال عمران: الآية:64)، وقدْ أشارتْ هذهِ الآياتِ القرآنيةِ بمدلولاتها ومعناها إلى رؤيةِ القرآنِ الكريمِ إلى قيمةِ وأهميةِ التسامحِ والمحبةِ كيْ ينشئَ هذهِ الأمةِ أفرادا ومجتمعاتٍ على قيمِ ومبادئِ العفوِ واللينِ والصفحِ والرحمةِ ، بما ينمي ويطورُ منْ نهجِ التسامحِ والمحبةِ في بناءِ المجتمعاتِ الإسلاميةِ.

المطلب الثاني: أهمية التسامح والمحبة في المجتمع الإسلامي

التسامح والمحبةِ في الفكرِ الإسلامي تبرزُ أهميتها في احترامِ آراءِ وأفكارِ الآخرينَ حتى وإنْ كانتْ مخالفةً وفقَ آدابِ التحاورِ ، فالاجتهادُ والإبداعُ هوَ حقٌ لكلِ فردٍ بغضِ النظرِ عنْ دينهِ وجنسهِ ولونهِ ، ولذا يعدْ التسامحُ قيمةً إنسانيةً ضروريةً ، في قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (سورة الحجرات الآية : 13)، ولا يتحققُ التعارفُ إلا بوجودِ التفاهمِ والحوارِ التي هيَ منْ الشروطِ الأساسيةِ لتحقيقِ التسامحِ ومطالبهِ ، إنَ واقعَ الحياةِ يوجبُ تنوعا دينيا وثقافيا ، وهذا الاختلافُ المتصلُ بالتنوعِ الإنساني ، ينعكسَ على الرغباتِ والأمزجةِ ، مما يسفرُ عنْ تمايزٍ في الآراءِ الفكريةِ للبشرِ وتفاوتٍ في الفئاتِ السلوكيةِ ،

ويستلزمَ هذا الاختلافِ والفروقِ الفرديةِ والعقليةِ بينَ الأفرادِ التسامحَ والمحبةَ منْ أجلِ إثراءِ العقلِ بخصوبةِ الرأيِ ، والإلمامُ بوجهاتِ النظرِ المختلفةِ منْ زوايا مختلفةٍ (العليان، 2004).

المطلب الثالث: خصائص ثقافة التسامح الإسلامي

لثقافة المحبةِ والتسامحِ الإسلاميِ مزايا وخصائصَ متعددةً ، ولكنْ يبقى مصدرها الربانيُ وصبغتها الدينيةُ ، وصدورها في الأساسِ منْ الأوامرِ الإلهيةِ ، والإرشاداتُ النبويةُ ، ولهذهِ الخصائصِ والصفاتِ دور أساسيٍ هامٍ في انبعاثِ هذهِ الثقافةِ منْ ضمائرَ وعقيدةِ المسلمينَ ، تجعلهمْ يحرصونَ عليها ويلتزمونَ بها بباعثِ الإيمانِ ، والطاعةُ ، والرغبةُ إلى ربهمْ ، وما منْ خلافِ حيالَ الفرقِ الواسعِ ، بينَ سيطرةِ القانونِ الجبريةِ والوضعيةِ ، التي يحاولُ العديدُ منْ الناسِ التحللِ منها ، والانعطافُ عليها ، والتحايلُ على أحكامها وبينَ الأحكامِ الربانيةِ والإلهيةِ ، التي يرجى باحترامها والالتزامِ بها ، الحصولُ على المثوبةِ والفضلِ ، إضافةٌ إلى تأثيراتها الآنيةِ ؛ منْ راحةِ الضميرِ وسكينةِ النفسِ ، وأمنَ الحياةِ ، وسعادةُ المعيشةِ ، مصداقا لقوله تعالى : ﴿ **مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ** ﴾ (سورة النحل الآية :97)، وقدْ قدمَ الإسلامُ أعلى درجاتِ التسامحِ معَ خالفَ فكرهُ وعقيدتهُ ، وبصورةٍ غيرِ مسبوقةٍ ، وقدْ كانَ القرآنُ الكريمُ منْ أعظمِ مصادرِ التسامحِ والمحبةِ لدى المسلمينَ ، سواءً في تساهلهمْ معَ أصحابِ المعتقداتِ والدياناتِ الأخرى أوْ بينَ المسلمينَ أنفسهمْ ، لأنَ القرآنَ هوَ دستورُ المسلمينَ ونمطِ حياتهمْ ، وأولَ وأهمّ مراجعهمْ في ثقافةِ التسامحِ والمحبةِ قدْ أنزلَ اللهُ تعالى فيهِ نصوصا قابلةً لتعددِ الاجتهاداتِ ، مما أباحَ تعددُ المذاهبِ والمعتقداتِ في الفقهِ الإسلاميِ ، ولذا قدْ كانَ التعددُ في الأحزابِ جائزا ، ولكنَ التشددَ ، وانغلاقَ الإنسانِ على فكرةٍ ، وعدَ جميعُ الآخرينَ أعداءً وخصوما وتلمس الشرَ منهمْ وإخفاءِ الأذى لهمْ ، إضافةُ التصوراتِ الخاطئةِ والناشئةِ عنْ روحِ التشددِ هيَ ما ينتجُ البغضاءَ والعداوةَ بينَ الناسِ ، وهيَ ما كانتْ سببا وراءَ الكثيرِ منْ الحروبِ الدمويةِ والنزاعاتِ والفتنِ بينَ الطوائفِ والشعوبِ والمذاهبِ والأحزابِ ، كما دونها التاريخُ ، ولا زالتْ حتى وقتنا الحاضرِ ، وما ذلكَ إلا

عاقبةَ الفهمِ الخاطئِ ، وقدْ عالجَ الإسلامُ هذهِ التصوراتِ والإشكالياتِ بتأصيلهِ لثقافةِ التسامحِ والمحبةِ وتثبيتها وتعليمها لدى أبنائهِ ، وهيَ ثقافةٌ تقومُ على التسامحِ ونبذِ التشددِ ، وتدعوا إلى الحبِ ، وتشيعَ الرفقَ وتعتمدُ على ثقافةِ السلامِ والتعايشِ الإيجابي والأمنِ لا ثقافةَ الحربِ والصراعِ التناحري (المزين، 1430هـ-2009م).

المبحث الثاني

نماذج عن التسامح والمحبة في السيرة النبوية

إنَ الدينَ الإسلاميَ الذي جاءَ بهِ الرسولْ محمدْ (صلى الله عليه وآله وسلم) حملُ بينَ طياتهِ عدةَ قوانينَ هامةٍ ، عملتْ على نشرِهِ في مختلفِ أرجاءِ العالمِ ، ومنْ أشهرها هوَ قانونُ التسامحِ والمحبةِ الذي أكدتْ عليهِ العديدَ منْ الآياتِ المباركةِ ، فضلاً عنْ الأحاديثِ الشريفةِ الواردةِ عنْ أهلِ البيتِ عليهم السلام ، إنَ سيرةَ الرسولِ الأكرمْ(صلى الله عليه وآله وسلم) وأهلَ بيتهِ الكرامَ «عليهم السلام» كانوا أعظمَ مصداقٍ لسلوكِ منهجيةِ التسامحِ والسلامِ في الأمةِ الإسلاميةِ ؛ إذْ يعدْ الرسولُ الكريمُ (صلى الله عليه وآله وسلم) حاملاً لرايةِ السلمِ والسلامِ لأنهُ يحملُ للإنسانيةِ الهدايةِ والنورِ والخيرِ والرحمةِ والرأفةِ فيقولُ (صلى الله عليه وآله وسلم): **" إنما أنا رحمة مهداة** (الشيرازي، 1403هـ-1983م).، وورد في القرآن الكريم عن رسالته فقال تعالى : **﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾**(سورة الانبياء الآية : 107)، فإنَ الرحمةَ والمحبةَ والتسامحَ والسلمَ والسلامَ جاءَ بها الدينُ لإسلامي للناسِ كافةً ، لأنَ ما بعثَ بهِ النبيُ سببا لإسعادهمْ ودافعَ لصلاحِ معاشهمْ (البيضاوي، 1418هـ) ، وفي حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله : **" ان الدين يسر ولن يشاد الدين أحد الا غلبه ، فسددوا ، وقاربوا ، وأبشروا "** (الاحسائي، 1403هـ-1983م) ، وقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): **"يسروا ولا تعسروا وأسكنوا ولا تنفروا ، خير دينكم اليسر"** (المرتضى، 1405هـ)،

فيجبُ على الإنسانِ المسلمِ أنْ يكونَ شخصا متسامحا يتعاونُ ويتعاطفُ معَ جميعِ الناسِ ، مقتدياً بالرسولِ (صلى الله عليه وآله وسلم) فعليهِ أنْ يتحلى بخلقهِ الرفيعِ ، أنْ يتحلى بأحسنِ الأخلاقِ وارفعها .

اولاً: تسامح النبي مع من قام بإيذائه: قدْ صبرَ الرسولِ (صلى الله عليه وآله وسلم) على أذى قومهِ، وأرسى دعائمَ التعايشِ في المدينةِ عندما هاجرَ إليها، وظلَ اليهودُ يتمتعونَ فيها بالأمنِ والسلامِ، لا يظلمُ منهمْ أيْ أحد، وعندما ابتغى العمرةَ سنةَ 6 هـ، قدْ منعهُ أهلُ مكةَ، ثمَ عرضوا عليهِ الصلحُ في الحديبيةَ، وقبلَ والتزمَ بهِ، ولكنَ نقضهُ أهلَ مكةَ، وعندما فتحَ مكةَ قابلهمْ بالمسامحةِ والعفوِ، منْ بعدما قابلهُ منْ مظاهرِ الأذى طيلةِ عشرينَ سنةً، حيثُ كانتْ لهذهِ المعاملةِ الأثرُ الكبيرُ في اعتناقهمْ للإسلام)مظاهر التسامح في السيرة النبوية (munasaha.aeلقدْ حرصَ النبيُ (صلى الله عليه وآله وسلم) على إظهارِ قيمِ التسامحِ، وتثبيتهُ منْ خلالِ العديدِ منْ المواقفِ، وكانَ (صلى الله عليه وآله وسلم) حريصا على محبةِ الخيرِ والصلاحِ بينَ الناسِ، والفرحُ بهدايتهمْ، قالَ تعالى: ﴿**خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ**﴾ (سورة الأعراف الآية :199).

وفي روايةٍ ثانيةٍ عندما دخلَ النبيُ (صلى الله عليه وآله وسلم) مكة، كانتْ إحدى الراياتِ بيدِ سعدْ بنْ عبادة في كتيبةِ الأنصارِ، وهوَ ينادي :**اليوم يوم الملحمة اليوم تسبى الحرمة، أذل الله قريشا**، فسمع أبو سفيان هذا النداء فقال :**يا رسول الله أمرت بقتل قومك إن سعد قال كذا، واني أنشدك الله وقومك فأنت ابر الناس وارحم الناس، وأوصل الناس**، فوقف النبي ﷺ وقال : **بل اليوم يوم المرحمة أعز الله قريشا**، وأرسل إلى سعد وعزله عن اللواء وقال للإمام علي عليه السلام: **خذ منه الراية وناد فيهم**، فاخذ علي عليه السلام اللواء وجعل ينادي : **اليوم يوم المرحمة** (الحائري، 1385هـ).

ثانياً: التسامح والمحبة مع الفقراء: تتمثلَ رحمةَ رسولِ الله في مواقفهِ الإنسانيةِ النبيلةِ والرحيمةِ معَ الفقراءِ والضعفاءِ ممنْ كانَ أغلبهمْ لا يحسنُ التعاملُ معَ رسولنا الكريم ﷺ بالتهذيبِ واللباقةِ والاحترامِ، ويستخدمونَ في ألفاظهمْ أغلظَ الكلامُ، وفي روايةٍ عنْ أنسْ بنْ مالكْ قالَ: « **كنت مع النبي صلى اللهّ عليه وآله، وعليه برد غليظ الحاشية، فجذبه أعرابي بردائه جذبة شديدة، حتى أثرت حاشية البُرد في صفحة عاتقه، ثم قال : يا محمد إحمل لي علي بعيريّ هذين من مال اللهّ الذي عندك، فإنك لا تحمل لي من مالك، ولا مال أبيك . فكست النبي صلى اللهّ عليه وآله ثم قال : المال مال اللهّ، وأنا عبده . ثم قال :ويقاد**

منك يا أعرابي ما فعلت بي ؟ ! قال : لا . قال : لِمَ؟ قال : لأنّك لا تكافئ بالسيئة السيئة . فضحك النبي ، ثم أمر أن يحمل له على بعير شعيراً ، وعلى الآخر تمراً» (مطهري، 1427هـ).

ثالثاً: التسامح والمحبة مع الاعداء: تسامحُ رسولِ الله لمْ يقتصرْ معَ أصحابهِ ومعَ أهلهُ ومعَ عشيرتهِ ، وإنما شملَ تسامحهُ ومحبتهُ حتى معَ الأعداءِ ، عنْ أبي هريرة: **« أنّه قيل : يا رسول اللهَّ ! ادع على المشركين ؟ قال : إنّي لم أبعث لعّانا ، وإنّما بعثت رحمة** (المظفر، 1438هـ-2017م)، ويرفضَ الرسولُ (صلى الله عليه وآله وسلم) استخدامُ حتى وسيلةِ الدعاءِ على الكافرينَ ، لأنَ غايتهُ كانَ إرشادهمْ إلى دينِ الحقِ وليسَ القضاءُ عليهمْ ، وإنما التزمَ معهمْ بأخلاقياتِ الرحمةِ والعطفِ والمحبةِ والتسامحِ ، فقدَ رويَ عنْ الإمامِ الصادقْ عليه السلام كانَ رسولُ الله ﷺ إذا ابتغى أنْ يرسلَ سريةً دعاهمْ فأجلسهمْ بينٌ يديهِ ، ثمَ يقولُ: **«سيروا بسم الله وبالله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وآله لا تغلوا ولا تمثلوا ولا تقدروا ولا تقتلوا شيخا فانيا ولا صبيا ولا امرأة ولا تقطعوا شجرا إلا أن تضطروا إليها وأيما رجل من أدنى المسلمين وأفضلهم نظر إلى رجل من المشركين فهو جار حتى يسمع كلام الله فإن تبعكم فأخوكم في دينكم وإن أبى فأبلغوه مأمنه ثم استعينوا بالله عليه** (الكاشاني، 1411هـ)، وفيهِ اتضحَ أنَ النبيَ (صلى الله عليه وآله وسلم) قدْ أوصى أصحابهُ بوجوبِ الالتزامِ بأخلاقياتِ الحربِ ، وعدمَ استغلالِ الذرائعِ غيرِ الأخلاقيةِ ، وعدمَ قتلِ الأطفالِ والنساءِ والشيوخِ.

المبحث الثالث: أسس التسامح والمحبة في الإسلام

المطلب الاول: لا إكراه في الدين: وتعدَ أولَ قاعدةٍ نستطيعُ الاستدلالُ بها على حقيقةِ وأهميةِ المحبةِ والتسامحِ في الدينِ الإسلامي، وهي قوله تعالى: **﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾** (سورة البقرة : الآية: 256)، بمفادِ أنهُ لا يكرهُ أحدٌ على دخولِ الدينِ أنهُ تعالى ما بنيَ أمرُ الإيمانِ على الإرغامِ والإجبارِ ، وإنما قدْ بناهُ على القدرةِ والاختيارِ ، يعني لا تكرهوا في الدينِ أحدا ، وإنما يتمُ الدخولُ في الدينِ يتمُ عنْ قناعةٍ واختيارٍ (الرازي ف.، 1420هـ)، والدينُ الإسلاميُ يتضمنُ منْ مفاهيمَ عقائديةٍ وهيَ تعدْ منْ الأمورِ القلبيةِ والتصديقِ بها لا يتمُ ، إلا منْ خلالِ القناعةِ والاختيارِ ، كما لا يمكنُ فرضَ أيةِ عقيدةٍ على الآخرينَ عنوةَ بالإكراهِ

والقوةِ أبدا ؛ لأنَ القوةَ والإجبارَ لا يؤثرُ على القلبِ ، وإنما محصلتهُ منحصرةً في حدودِ الجسدِ فقطْ، **قال تعالى: ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾** (سورة البقرة : الآية: 256).، وهذه الآية هي لبيان حرية المعتقد وذكر ابن كثير في تفسيره لهذه الآية :« **لَا تُكْرِهُوا أَحَدًا عَلَى الدُّخُولِ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ فَإِنَّهُ بَيِّنٌ وَاضِحٌ جَلِيٌّ دَلَائِلُهُ وَبَرَاهِينُهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يُكْرَهَ أَحَدٌ عَلَى الدُّخُولِ فِيهِ، بَلْ مَنْ هَدَاهُ اللَّهُ لِلْإِسْلَامِ وَشَرَحَ صَدْرَهُ وَنَوَّرَ بَصِيرَتَهُ دَخَلَ فِيهِ عَلَى بَيِّنَةٍ، وَمَنْ أَعْمَى اللَّهُ قَلْبَهُ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ فَإِنَّهُ لَا يُفِيدُهُ الدُّخُولُ فِي الدِّينِ مُكْرَهًا مَقْسُورًا**» (الدمشقي، 1420هـ-1999م).، أما العلامةُ الطباطبائيْ فذكرَ في تفسيرِ الآيةِ الكريمةِ هيَ نفيُ الدينِ القسريِ ، لأنَ الدينَ هوَ سلسلةٌ منْ المعارفِ العلميةِ والعمليةِ يجمعها أنها اعتقاداتٌ ، والإيمانُ والاعتقادُ منْ الأمورِ القلبيةِ التي لا يحكمُ فيها الإجبارُ والإكراهُ ، لأنَ تأثيرَ الإكراهِ يكونُ في الأعمالِ والأفعالِ الظاهريةِ ، والحركاتُ البدنيةُ الماديةُ ، في حينِ أنَ التفكيرَ القلبيَ يتضمنُ أسباب وعللَ أخرى قلبيةً منْ سنخْ وأساسِ الإدراكِ والاعتقادِ ، فقوله تعالى : **﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾** (سورة البقرة : الآية: 256). ، إنَ هيَ مسألةٌ إخباريةٌ تحكي عنْ حالِ التكوينِ أنتجَ عنهُ حكما دينيا بنفيِ الإكراهِ على الدينِ والاعتقادِ (الطباطبائي، 1997)، أنَ اللهَ تعالى قدْ بنى أمرُ الإيمانِ على الإرغامِ والإجبارِ ، وإنما قدْ بناهُ على القدرةِ والاختيارِ ، إنهُ لمْ يبقَ بعدُ توضيحِ هذهِ العلاماتِ للكافرِ مبرر في الإقامةِ على الكفرِ ، إلا أنْ يرغمَ على الإيمانِ ويجبرُ عليهِ ، وذلكَ مما لا يجوزُ في دارِ الدنيا ، التي هيَ دارُ الابتلاءِ ، إذْ في القهرِ والإرغام على الدينِ بطلانَ معنى الابتلاءِ ، ونظيرَ هذا قولهُ تعالى: **﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾** (سورة الكهف الآية: 29) وقوله تعالى: **﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾** (سورة يونس الآية :99).، **﴿لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾** (سورة الشعراء الآية 3-4)، وجاء التأكيد في قوله تعالى **﴿قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾** (سورة البقرة : الآية: 256)، أيْ قدْ توضحُ الدينَ الإسلاميَ منْ الكفرِ باللهِ ، بعدُ ظهورِ الدلائلِ ووضوحها ، فلا تكرهونَ

على ذلكَ بطريقِ الإجبارِ والإكراهِ ، فهوَ غيرُ جائزٍ لأنهُ ينافي التخويلُ والتكليفُ (الماتريدي، 1426هـ-2005م)

المطلب الثاني: مبدأ الإلزام قبول الآخر: هذا المبدأ يدلُ على إنسانيةٍ وتأصيلِ روحِ التسامحِ والمحبةِ تجاهَ الآخرِ الدينيِ والمذهبيِ ، وهذا المبدأُ يتيحُ لأتباعِ الأديانِ الأخرى ، وتمنحَ لهمْ العملُ وفقَ أحكامهمْ وعقائدهمْ ، وفي هذا إقرارُ بتصديقٍ وتقبلَ التعايشُ معَ الآخرِ المختلفِ ، وما يدلُ على مبدأِ الإلزامِ منها روايةً عنْ الإمامِ الرضا عليه السلام : **« ألزموهم من ذلك ما ألزموه أنفسه »** (العاملي، 1413هـ)، وفيها دلالةٌ على جوازِ العملِ لغيرِ المسلمينَ وفقَ شرائعهمْ وعقائدهمْ ، وأنَ كانتْ في نظرِ الإسلامِ باطلةً ، وفي هذا دلالةً على روحِ المحبةِ والإنسانيةِ والتسامحِ في الإسلامِ ، والقبولُ بالعيشِ معَ الآخرِ ، وبغضَ النظرِ عنْ صحةِ دينهِ ومذهبهِ ، وقدْ سمحَ رسولُ اللهﷺ لنصارى نجرانِ أنْ يؤدوا صلاتهمْ وشعائرهمْ وفقَ عقيدتهمْ ، رغمَ محاولةِ البعضِ منعهمْ ، منْ دونِ ضغطٍ عليهمْ أوْ اكراهمْ ، وقدْ ذكرَ في روايةٍ وردَ ذكرها في تفسير ابن كثير قال :**«قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللهَّ صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وسلم المدينة، فَدَخَلُوا عَلَيْهِ مَسْجِدَهُ حِينَ صَلَّى الْعَصْرَ، عَلَيْهِمْ ثياب الحبرات جبب وأردية في جمَالِ رِجَالِ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ، قَالَ: يقول مَنْ رَآهُمْ مِنَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَا رَأَيْنَا بَعْدَهَمْ وَفْدًا مِثْلَهُمْ وَقَدْ حَانَتْ صَلَاتُهُمْ فَقَامُوا فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللهَّ صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلُّونَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهَّ صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعُوهُمْ فَصَلَّوْا إِلَى الْمَشْرِقِ»** (الدمشقي، 1420هـ-1999م)، وهذهِ هيَ نظرةُ الدينِ الإسلاميِ لغيرِ المسلمينَ ، فبالأولى كذلكَ تساهلهُ وتسامحهُ معَ المسلمينَ منْ أتباعِ المذاهبِ المختلفةِ ، إذْ لا يجوزُ إرغامَ أحدٍ منْ المسلمينَ على خلافِ دينهِ ومذهبهِ ، بلْ لهُ الحقُ في العبادةِ ، وفقَ ما يراهُ صحيحا في دينهِ عنْ اجتهادٍ كانَ أوْ عنْ تقليدٍ .

المطلب الثالث: سلوكيات الإسلام وقيم التسامح

منْ أهمِ الأسسِ التي تجذرَ التسامحِ في الدينِ الإسلاميِ هيَ قاعدةُ " حسنِ الخلقِ " إذْ إنَ الالتزامَ في أخلاقياتِ الإسلامِ ، ينشأُ الفردُ على اللينِ والتعايشِ والتسامحِ ، بينما الفردُ الذي تنعدمُ لديهِ الأخلاقُ المستقيمةُ لا يمكنُ أنْ يصبحَ إلا فردا غيرَ متسامحٍ ، ولا يقدرُ على التعايشِ السلميِ معَ الآخرينَ . وقدْ جاءَ في الدينِ الإسلاميِ التأكيدِ على أهميةِ

الأخلاقِ الحسنةِ ، وجعلها منْ أهمِ الفضائلِ والخصالِ التي يتحتمُ على المسلمِ أنْ يتحلى بها في حياتهِ، وقال: **«أفضلكم إيمانا أحسنكم أخلاقا»** (الشاهرودي، 1419هـ).، وقد وردت رواية في فضيلة التحلي بالأخلاق الحسنة عن علي بن الحسين عليه السلام قال: قال رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم) : **« ما يوضع في ميزان امرئ يوم القيامة أفضل من حسن الخلق »** (الكاشاني، الوافي، 1406هـ)عن أبي جعفر الإمام الباقر عليه السلام قال : **«إن أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا»** (المجلسي، 1399هـ)، والرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كانتْ الغايةُ منْ بعثتهِ غرسَ القيمِ الأخلاقيةِ وتعميقها في المجتمعِ الإنساني، إذ قال (صلى الله عليه وآله وسلم): **«إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»** (الغازي، 1418هـ)، وكلَ ما سبقَ ذكرهُ يشيرُ إلى قيمةِ وأهميةِ الأخلاقِ الحسنةِ ومكانتها في البناءِ الإيجابي الفعالِ ، سواءً كانَ على الصعيدِ الشخصي أم للصعيدِ العامِ.

المطلب الرابع: الاخلاق والسلم الاجتماعي

يعدّ حسنُ الأخلاقِ منْ أهمِ العواملِ الفعالةِ التي تساهمُ في بناءِ السلمِ الاجتماعي ، لأنَ النفوسَ صبتْ على حبِ منْ أحسنَ إليها ، ومقتَ الذي يسيءُ إليها ، فالإحسانُ واللينُ والعفوُ والتسامحُ والمحبةُ والصفحُ يساعدُ في بناءِ المجتمعِ المتسامحِ والمتآلفِ والمتعايشِ . وقدْ تطرقَ القرآنُ الكريمُ إلى هذهِ الحقيقةِ الاجتماعيةِ ، وقدْ كانتْ أخلاقُ رسولِ الله (صلى الله عليه وآله وسلم) منْ أهمِ أسسِ نجاحهِ الاجتماعي، قال تعالى: **﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾** (سورة آل عمران الآية: 159). ، وقد أشاد الله تعالى في حسن خلق نبيّنا محمد ﷺ في قوله تعالى: **﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾** (سورة القلم الآية :4) ، فلذا كانتْ الأخلاقُ الحسنةُ منْ أهمِ العواملِ التي ساهمتْ في النجاحِ الاجتماعي ، فما منْ قائدٍ أوْ مصلحْ أوْ زعيمٍ إلا وكانتْ الأخلاقُ الحسنةُ منْ ميزاتهِ الرئيسةِ ، فلا يتمكنُ أحدٌ أنْ يؤثرَ على أيِ أحدٍ إلا إذا كانَ ذا أخلاقٍ ساميةٍ ، ولذا قالَ الرسولُ(صلى الله عليه وآله وسلم): **«إنكم لن تسعوا الناس بأموالكم فسعوهم بأخلاقكم»** (الحلي، 1410هـ) ، فمنْ ابتغى النجاحُ ورامَ الوصلُ إليهِ ، فالخلقُ الحسنْ

يخلصُ القلبُ منْ القساوةِ ، ويجعلهُ متخلقا بأخلاقِ الإسلامِ وبالتالي يؤدي إلى السلامِ والمحبةِ والتسامحِ ، وكذلكَ يؤثرُ أيضا في تحقيقِ أيِ توفيقٍ اجتماعيٍ ، ويعملَ على تعزيزِ أواصرِ التماسكِ والقوةِ بينَ مختلفِ المكوناتِ الاجتماعيةِ.

المبحث الرابع: مجالات المحبةِ والتسامحِ في الإسلامِ

هناكَ عدةُ مجالاتٍ للتسامحِ والمحبةِ في الفكرِ الإسلاميِ ومنها:

المطلب الاول: التسامح الديني: ومعناهُ أنْ يكونَ لكلِ فردٍ في هذهِ الأمةِ الحقُ في أنْ يفكرَ ويعتقدُ بما يراهُ حقا ، وأنْ تصبحَ لهُ الحريةُ في أداءِ شعائرِ دينهِ كما يريدُ ، وأنْ يكونَ أهلُ المذاهبِ المختلفةِ أمامَ أنظمةِ الدولةِ سواءٌ ، ولننظر إلى ديننا الإسلاميِ في ضوءِ ما تقدمَ نجدُ أنهُ منْ حيثُ قواعدهُ وتعاليمهُ الأصليةُ ، هوَ أرقى الأديانِ في تحقيقِ هذهِ الأسسِ ، والباحثُ في التسامحِ الدينيِ في الإسلامِ مضطرٍ أنْ ينظرَ إليهِ منْ ناحيتينِ : ناحيةَ المذاهبِ المختلفةِ في الإسلامِ نفسهِ ، وناحيةَ نظرةِ الإسلامِ لأهلِ الأديانِ الأخرى، **قال تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾** (سورة البقرة الآية: 256)، لذا قدْ كانَ انتشارُ الإسلامِ بينَ الناسِ بالعفوِ والمحبةِ وبالحكمةِ والموعظةِ الحسنةِ .

المطلب الثاني: التسامح العلمي

التسامح العلميِ جزءا هاما منْ مجالاتِ التسامحِ في الإسلامِ ، إذْ لا يمكنُ لأيِ أمةٍ منْ الأممِ أنْ تحققَ سعيها نحوَ الرقيِ والتقدمِ إلا منْ خلالِ قاعدةِ التطورِ العلميِ ، ويلزمَ للبناءِ والتطورِ العلميِ التسامحِ والمحبةِ والبساطةِ العلميةِ والتواضعِ الفكريِ ، إضافةٌ إلى احترامِ جهودِ الآخرينَ وآراءهمْ بغضِ النظرِ عنْ معتقداتهمْ وهويتهمْ ، فالمعرفةُ والثقافةُ العلميةُ تراكميةً شاركَ في بنائها كلَ البشرِ ، وكافةُ الحضاراتِ على مرِ التاريخِ الإنسانيِ ، والبناءُ العلميُ مقومٌ أساسيٌ منْ مقوماتِ المجتمعِ الإنسانيِ المتطورِ ، ويعيدَ البناءُ العلميُ بضوابطهِ الأخلاقيةِ للفردِ بشريتهُ المسلوبةَ ، وبدايةَ البناءِ العلميِ تبدأُ منْ تحريرِ العقليةِ العربيةِ منْ بعضِ الموروثاتِ والأفكارِ التي تمنعُ الفكرَ وتعيقُ المسيرةُ العلميةُ ، وفي طليعتها التشددَ وإنكارَ مجهوداتِ الآخرينَ ، والتحجرُ العلميُ ، وضيقَ المدى وعدمِ الانفتاحِ على العلومِ ، والأفكارُ والمنجزاتُ العلميةُ في كلِ مكانٍ وزمانٍ ، وتعدَ الحقيقةُ العلميةُ موزعةً

بينَ البشرِ، ولا يملكها فئةً خاصةً منهمْ، وتتطلبَ منْ أجلِ القربِ منها والإحاطةُ ببضعِ نواحيها إلى انفتاحٍ وتواصلٍ بشكلٍ دائمٍ، وعلى ذلكَ لا بدَ منْ الإصغاءِ والاستماعِ للآخرينَ أيا كانوا، بدافعَ التعلمِ منهمْ وليسَ لتقديرهمْ فحسبَ، والتسامحُ في المسيرةِ الفكريةِ والعلميةِ وحريةِ التعبيرِ، دونُ قمعُ الآخرينَ يوفرُ جوا مناسبا لمشاركةِ الأفكارِ وتنميها منْ خلالِ النقدِ الفعالِ والحوارِ الإيجابيِ الهادفِ، مما يخلقُ مزيدا منْ الإبداعِ والتطورِ في الفكرةِ، وذلكَ بعكسِ الاحتكارِ المعرفيِ والعلميِ (محفوظ، 2004م).

المطلب الثالث: التسامح الفكري والثقافي

للتسامحِ الفكريِ دورٌ هامٌ في المنظومةِ الفكريةِ لأنهُ يقرُ بمبدأِ التعددِ الإنسانيِ، والمجتمعُ الذي لا يهتمُ بثقافةِ التسامحِ والمحبةِ معَ الأشخاصِ المخالفينَ لا ينعمُ بالاستقرارِ والأمنِ والتعايشِ السلميِ، وفي ثقافتنا الإسلاميةِ العربيةِ لا توجدُ أيُ عوائقَ قدْ تقفُ دونَ العيشُ بروحِ التسامحِ والمحبةِ الذي يعتبرُ أساسَ الاعترافِ بالآخرينَ واحترامهمْ، والتعايشُ معهمْ على أساسٍ أنَ لكافةِ الناسِ حقوقٍ إنسانيةٍ متساويةٍ منْ أجلِ القيامِ والنهوضِ بالمجتمعِ البشريِ الذي يسعى إلى تحقيقِ الصلاحِ والخيرِ للجميعِ، والتسامحُ والمحبةُ في الفكرِ يشيرُ لاحترامِ الآخرِ المحترمِ ثقافيا وفكريا والإقرارِ بالتعايشِ والتفاهمِ في جوّ الاختلافِ الثقافيِ، ولذا كانَ التباينُ والاختلافُ في الثقافاتِ والأفكارِ ليسَ مبررا للتناحرِ والتنازعِ معَ الآخرينَ، ويقتضيـ التسامحُ في الفكرِ توافرَ عدةِ شروطٍ فيها أدبا للحوارِ والتفاهمِ ونفيِ التعصبِ، والحقُ في الاجتهادِ قائمٍ على تعدديةِ المواقفِ الفكريةِ والفلسفيةِ الإنسانيةِ (المزين، 1430هـ-2009م)، أنَ الثقافةَ المحبةَ والتسامحَ والفكرَ التسامحيَ الذي يتصفُ بالتمكنِ والمرونةِ والرحابةِ والانفتاحِ، وهما كفيلانِ في تحصينِ المجتمعاتِ مما قدْ يصيبها منْ مظاهرِ التطرفِ والتعصبِ، وعدمَ التسامحِ يؤدي إلى موتِ الفكرِ، لأنَ التسامحَ يؤدي إلى موتِ الفكرِ، وأنَ الإنسانَ المثقفَ الحضاريَ هوَ منْ يتسمُ بموقفٍ مشاركٍ لكافةِ الأمورِ والقضايا المحيطةِ بهِ، ويتصفَ بسلوكٍ إنسانيٍ حقيقيٍ تجاهَ كلِ الناسِ، وعلى اختلافِ معتقداتهمْ ومذاهبهمْ، سلوكٌ قائمٌ على تقبلِ واحترامِ الآخرينَ وتقديرِ إمكاناتهمْ (اليازجي، 2001م)

المطلب الرابع : آثارُ التسامحِ والمحبةِ في المجتمعِ

يمثلَ التسـامحُ الضرـورةَ الأسـاسَ في اسـتقرارِ المجتمعاتِ وتنميتها ، فهوَ ضرورةٌ ملحةٌ وخاصةً في هذا العصرِ ؛ لأنَ بابَ التلاقي بينَ الأفرادِ قدْ على مصرـاعيهِ ، ولمْ يعدْ بينَ الفردِ والفردِ الآخرِ أيْ حاجبٍ ، بلْ أضـحى هذا العالمِ الكبيرِ معَ وجودِ أدواتِ التواصـلِ قريةً واحدةً ، ولا يمكنُ أنْ يتحققَ ذلكَ إلا بترسيخِ ثقافةِ التسامحِ فهوَ منْ الأخلاقِ الأساسيةِ ، والقيمُ المحوريةُ التي دلتْ على ارتباطِ المرءِ بالمكارمِ وترابطهِ بالفضائلِ ، فمنْ اختارَ ثقافةَ التسـامحِ فقدْ أقامَ حقُ مكارمِ الأخلاقِ ، والتسـامحُ هوَ القانونُ الذي يقضيـ على كلِ منازعةٍ بينَ الناسِ ، ليمتدّ جسرَـ العلاقاتِ الطيبةِ بينَ الناسِ ؛ فيتمثلُ على إثرِ ذلكَ انتشـارُ قيمِ السلامِ والألفةِ في المحيطِ القريبِ بينَ الأسرةِ وبينَ الجارِ وبينَ المجتمعِ ، ويتخطى ذلكَ إلى المحيطِ البعيدِ ممنْ قدْ تجمعنا معهمْ المشـتركاتِ الإنسـانيةَ (الدرعي، بلا تاريخ)، ما المحبةُ فتكون في كيفيةِ التواصلِ بعطفِ وبرقةَ معَ بعضنا البعضِ ، وحتى في طريقةِ تعاملنا معَ أنفسنا حتى تخففَ المعاناةُ التي نمرُ بها جميعا ، ويكون هذا عبرَ الاهتمامِ الدعمِ والاهتمامِ بالتصرـفاتِ الحسـنةِ ولتشـجيعيةٍ ، كما يمكنُ أنْ تكونَ عبرَ الكلامِ الذي يقدمُ دافعَ أكبرَ لتهدئةِ الضـغوطاتِ الحادثةِ ، ويجبَ علينا أنْ نقومَ بالتركيزِ على الحياةِ القادمةِ وليسَ الوقوفُ في نفسِ المكانِ والندمِ على الأفعالِ التي قمنا بها ، كما تساعدُ كثيرا على تجاوزِ هذهِ الحواجزِ والتحفيزِ إلى التقدمِ وتسـاعدُ أيضـا في إمكانيةِ تواصـلنا معَ أشـخاصٍ جددٍ(almrsal.com) ، أنَّ التسامح أحدَ أسسِ تعزيزِ الروابطِ الاجتماعيةِ بينَ أفرادِ المجتمعِ ، وتوطيدَ الثقةِ المتبادلةِ بينَ الناسِ كقوةٍ إنسـانيةٍ فاعلةٍ ، لها العديدَ منْ الآثارِ الإيجابيةِ التي تنمي الأفكارُ البناءةُ في النفسِ والمجتمعِ ، تعودَ آثارها بالمنفعةِ على صـحةٍ للفردِ والمجتمعِ ككلٍ ، فالتسامحُ قيمةٌ تساعدُ على الشعورِ بالسلامِ الداخليِ ، وتعطي لأفرادِ المجتمعِ دفعةً قويةً للإحسـاسِ بالأملِ وتجديدِ الشـعورِ بالحبِ والخيرِ والسـعادةِ ؛ لأنَ المشـاعرَ الإيجابيةَ ينتجُ عنها حتما حالةً منْ الفرحِ والسرـورِ في المجتمعِ ، ويعدَ التماسـكُ المجتمعيُ وتحقيقُ التآلفِ بينَ أفرادِ المجتمعِ منْ آثارِ التسـامحِ الإيجابيةِ في المجتمعِ ، حيثُ تزيدُ في المجتمعِ نسـبةَ المحبةِ والمجيءِ للمسـاعدةِ ؛ مما يخلقُ حالةً منْ التآلفِ والتعايشِ بينَ أفرادِ المجتمعِ كافةَ بدونِ اسـتثناءِ بتعددهمْ الثقافيّ والدينيِ ، ذلكَ لأنَ التسـامحَ منْ أبرزِ مدلولاتهِ إقرار

بحقِ الآخرِ في الحياةِ وفي الوجودِ ، ولهذا الغرضِ اعتبرَ أهمُ وسيلةٍ في توطيدِ العلاقاتِ وترسيخِ الثقةِ المتبادلةِ بينَ الناسِ (www.zhic.gov.ae)، ومعَ وجودِ المحبةِ قدْ يهدئُ كثيرا منْ روعِ النزاعاتِ التي تحدثُ في حياتنا ومعَ اختلافِ الآراءِ وتنوعِ الأفكارِ ، قدْ يحدثُ هذا بسببِ انشغالهمْ في الحياةِ ولكنْ تأتي المحبةُ لتصلحَ هذا الخللِ ، ومنْ اللازمِ وجودُ المحبةِ لتنظيمِ والمحافظةُ على السلامِ داخلَ المجتمعِ ، وقدْ يتركُ البعضُ خلافاتهمْ جانبا بسببِ وجودِ المحبةِ بينهمْ ويساعدُ هذا على عمومِ السلامِ والأمانِ في المجتمعِ ، وكذلكَ تساهمُ المحبةُ في تقليلِ الضغوطاتِ بينَ الناسِ فاللطف والتعاملَ باللينِ يساعدُ في إزالةِ الضغوطاتِ والإحساسِ بالترابطِ (almrsal.com).

الخاتمة

للدينِ الإسلامي رؤيةً كونيةً دينيةً وعقائديةً شاملةً لكافةِ مجالاتِ الحياةِ ، فلا يكونُ المسلمُ صادقا في إيمانهِ ما لمْ يلتزمْ بهِ عملاً واعتقادا ، ولأنَ كلَ رؤيةٍ دينيةٍ تحتوي على أساسِ نظري يمثلُ منظومةً عقائديةً وفكريةً للأسسِ التي تحكمُ هذهِ الرؤيةِ ، فلا بدَ أنْ تنطلقَ هذهِ المنظومةِ منْ أصولِ الدينِ ومبادئهِ ولها القدرةُ على الطرحِ المعاصرِ ، الذي منْ خلالهِ يتمكنُ الإسلامُ أنْ يواجهَ التحدياتِ المعاصرةَ للإسلامِ ، ولذا كانتْ ثقافةُ التسامحِ والمحبةِ تتوافقُ معَ واقعيتهِ وعالميتهْ المتمثلةَ بالتعايشِ السلمي بينَ مكوناتِ مجتمعهِ المختلفةَ ، وسيرةُ الرسولِ ﷺ وأهلَ بيتهِ عليهم السلام تتضمنَ أروعَ صورِ التسامحِ والمحبةِ والعدلِ منْ خلالِ معاملتهِ ﷺ معَ المسلمينَ وغيرِ المسلمينَ ، وقدْ سارَ على إثرهِ أهلَ بيتهِ وأصحابهُ عليهم السلام فملئوا الأرضُ أمنا وعدلاً ، وكانوا أعظمَ مصداقٍ لذلكَ ، ولذا فإنَ ثقافةَ التسامحِ والمحبةِ هيَ منْ أهمَ وأجملِ الصفاتِ التي يمكنُ أنْ يتحلى بها الإنسانُ على وجهِ الإطلاقِ ، لكيْ يصبحَ مجتمعنا الإسلاميُ متآزرا ومتعاونا ومحبا للخيرِ وبعيدا عنْ الكرةِ والأحقادِ والتشددِ ، فيجبُ على كلِ فردِ أنْ يصبحَ صاحبُ رسالةٍ يدعوا بها إلى المحبةِ والتسامحِ ، والرغبةُ في الإصلاحِ ، منْ أجلِ تحقيقِ العيشِ في أمنِ وسلامِ لكافةِ المجتمعاتِ.

المصادر والمراجع

1. أبو منصـور، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، (ت 370هـ)، (2001)، تهذيب اللغة، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1.
2. الإحسـائي، ابن أبي جمهور ، (ت: 880هـ)، (1403 – 1983 م)، عوالي اللئالي ، تحقيق : السـيد شـهاب الدين النجفي المرعشيـ / تحقيق : الحاج آقا مجتبى العراقي، ط1، سيد الشهداء – قم، رقم الحديث:126.
3. اهمية المحبة والتراحم في المجتمع، almrsal.com.
4. البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي (ت: 685هـ)، (1418هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشـلي ، ط1، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
5. التسامح وآثاره النفسية على المجتمع، www.zhic.gov.ae
6. الحائري، الشيخ محمد مهدي (ت: 1369هـ)، (محرم الحرام 1385)، شجرة طوبى، ط5، منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها – النجف الأشرف.
7. الحر العاملي(ت: 1104)، (1413)، هداية الأمة إلى أحكام الأئمة (ع)، مؤسسـة الطبع والنشرـ التابعة للآستانة الرضوية المقدسة، ط1، مجمع البحوث الإسلامية – مشهد – ايران.
8. الدرعي، د. عمر حبتور ، (بلا تاريخ)، التسامح في الشريعة الإسلامية.
9. الدمشـقي، أبو الفداء إسـماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصرـي (ت: 774هـ) ، (1420هـ – 1999 م)، تفسير القرآن العظيم ، المحقق: سامي بن محمد سلامة ، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2.
10. دور الجامعات الفلسـطينية في تعزيز قيم التسـامح لدى طلبتها من وجهة نظرهم، (بلا تاريخ).
11. الرازي، زين الـدين أبو عبـد الله محمـد بن أبي بكر بن عبـد القـادر الحنفي (ت: 666هـ)، (1420هـ/ 1999م)، مختار الصحاح ، ، المحقق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا ، ط5. مادة س م ح.

12. السمات العامة للإنسان المفكر الحضاري، ندرة اليازجي، مكتبة معابر الالكترونية، ادارات خاصة، الاصدار الثاني، (2001م)، www.maaber.org
13. السيد الطباطبائي(ت: 1402)، (بلا تاريخ)، تفسير الميزان ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
14. الشاهرودي، الشيخ علي النمازي (ت: 1405هـ)، (1419هـ)، مستدرك سفينة البحار، تحقيق وتصحيح : الشيخ حسن بن علي النمازي ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
15. الشريف المرتضى(ت: 436هـ)، (1405 هـ)، رسائل الشريف المرتضى ، تحقيق : تقديم : السيد أحمد الحسيني / إعداد : السيد مهدي الرجائي، مطبعة الخيام – قم ، دار القرآن الكريم – قم.
16. صليبا، جميل، (1982م)، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت- لبنان.
17. العلامة المجلسي (ت: 1111)، (1403 هـ- 1983 م)، بحار الأنوار، تحقيق : عبد الرحيم الرباني الشيرازي، دار إحياء التراث العربي، ط3، بيروت، – لبنان.
18. العليان، عبد الله علي، (2004)، حوار الحضارات في القرن الواحد والعشرين رؤية إسلامية للحوار، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت –لبنان.
19. عمر، د. أحمد مختار عبد الحميد، (ت 1424هـ)، (1429 هـ - 2008)، معجم اللغة العربية المعاصرة ، بمساعدة فريق عمل ، الناشر: عالم الكتب ، ط1.
20. الغازي، داود بن سليمان (ت:203هـ)، (1418هـ)، مسند الرضا عليه السلام، تحقيق : محمد جواد الحسيني الجلالي، ط1، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي ، مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي.
21. العلامة الحلي (ت: 726هـ) ، (1410هـ)، إرشاد الأذهان، تحقيق : الشيخ فارس حسون، ط1، مطبعة مؤسسة النشر الإسلامي قم المشرفة.
22. محفوظ، محمد، (2004)، التسامح وجذور اللاتسامح ، معنى التسامح وآفاق السلم الاهلي، مجموعة دراسات فلسفة الدين، مجلة قضايا إسلامية معاصرة .

23. الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت: 393هـ)، (1407 هـ - 1987 م)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4.

24. فخر الدين الرازي خطيب الري، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب (ت: 606هـ)، (1420هـ)، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، ط3، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

25. الكاشاني، الفيض (ت: 1091هـ) ، الوافي ، (1411 هـ . ق ، خرداد 1370 هـ . ش)، تحقيق : ضياء الدين الحسيني « العلامة » الأصفهاني، ط1، طباعة أفست نشاط أصفهان ، مكتبة الامام أمير المؤمنين علي (ع) العامة – أصفهان.

26. الكاشاني، الفيض (ت: 1091هـ)، (أول شوال المكرم 1406 هـ . ق 19 / 3 / 65 هـ . ش)، الوافي ، تحقيق : عني بالتحقيق والتصحيح والتعليق عليه والمقابلة مع الأصل ضياء الدين الحسيني الأصفهاني، ط1، ، المطبعة : طباعة أفست نشاط أصفهان الناشر : مكتبة الامام أمير المؤمنين علي (ع) العامة – أصفهان.

27. الماتريدي، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور (ت: 333هـ)، (1426 هـ - 2005 م)، تفسير الماتريدي، المحقق: د. مجدي باسلوم الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان ، ط1.

28. المجلسي، محمد تقي ، (ت: 1070هـ) ، (محرم الحرام 1399هـ)، روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، تحقيق : نمقه وعلّق عليه وأشرف على طبعه السيد حسين الموسوي الكرماني والشيخ علي پناه الإشتهاردي ، بنياد فرهنك اسلامي حاج محمد حسين كوشانپور للنشر، قم ـ ايران.

29. المزين، محمد حسن محمد، (1430هـ-2009م)، دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز قيم التسامح لدى طلبتها من وجهة نظرهم، اشراف: د صهيب كمال- نهضة كمال، غزة- فلسطين.

30. مسلم، عدنان أحمد، (٢٠٠١ م)، علم الإنسان محاضرات في الأنتروبولوجيا ، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى.
31. مصطفى، إبراهيم و الزيات، أحمد و عبد القادر، حامد و النجار، محمد)، (بلا تاريخ)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، دار الدعوة
32. مطهري، مرتضى ـ (ت:1400هـ)، (1427 – 1385 ش)، اشتهای استاد مطهری (فارسي)، ط2، مؤسسة چاپ ، انتشارات صدرا، طهران–ايران.
33. مظاهر التسامح في السيرة النبوية ، munasaha.ae
34. المظفر، الشيخ محمد حسن (ت: 1375هـ)، (بلا تاريخ)، دلائل الصدق لنهج الحق، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ستاره – قم ، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، ط1، دمشق.

محور

الدراسات اللغوية والادبية

اسماء الاشارة ودلالاتها ما بين النص العربي والانجليزي
دراسة في التكافؤ الترجمي لطلبة قسم اللغة الانجليزية - جامعة البصرة

أ.د. مراد العبد الله

جامعة البصرة –العراق

المقدمة:

تعد عملية الترجمة من أهم الفنون الإنسانية التي تحاول نقل المعارف من لغة إلى أخرى، إذ بها يمكن للإنسان الاطلاع على أهم ما توصلت إليه الثقافة والمعارف الأجنبية العامة، إلا أنَّ هذه العملية تحتاج إلى أشخاص متمرسين في عملية الترجمة، ومتمرنين عليها بشكل كامل، ومعرفة آليات اختيار المعاني المناسبة للألفاظ؛ لأن العربي يواجه صعوبات جمة في عملية اختيار اللفظ المكافئ للفظة الإنجليزية في اللغة العربية أو العكس، وبالتالي سيحدث نوع من الإرباك في عملية إيصال المعنى إلى المتلقي، مما سينعكس سلبًا على عملية الفهم والإفهام.

مشكلة البحث:

يعاني طلبة أقسام اللغة الإنجليزية في الجامعات ولاسيما جامعة البصرة، بعدم الاكتراث في إيجاد المكافئ الترجمي للكلمات الإنجليزية، وهذا يرجع إلى عدم الاهتمام باللغة العربية، والرجوع إلى مصادر اللغة العربية لإثبات المعاني المتداولة، لذا يجب علينا في بحثنا هذا ان نضع آلية تعمل على المقابلة الحقيقية بين اللغتين للوصول الى ترجمة مناسبة بين اللغتين.

أسئلة البحث:

من أهم الأسئلة التي يثيرها البحث هي:

1. كيف يحصل المترجم على ترجمة تكافؤية من الإنجليزية الى العربية وبالعكس؟

2. هل يجب على الطالب في قسم اللغة الانجليزية أن يلم بمصادر اللغة العربية؟

3. هل ينبغي للمترجم أن يعتمد على الدراسات التقابلية في عملية الترجمة؟

أهداف البحث:

من أهم الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها:

1. تدريب المترجم على اعتماد المبدأ التقابلي في عملية الترجمة.

2. الاعتماد على اللغتين في عملية الترجمة التكافؤية.

3. عدم الاكتفاء باللغة الإنجليزية والاعتماد على اللغة الأم في عملية الترجمة.

الاعتماد على عدة مصادر في اللغة العربية للوصول الى ترجمة تكافؤية بتقابل الموضوعات.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تدريب الطلبة على ضرورة اعتماد اللغة العربية والإنجليزية لغتين معتمدتين والعمل على دراستهما سويا، فضلا عن تشجيع الطلبة وتعليمهم آليات الدراسة التقابلية في إيجاد المكافؤ الترجمي، لأنه يساعد المترجم للوصول إلى ترجمة متوافقة إلى حد كبير، لذا ينبغي إدخال مادة علم اللغة التقابلي (Contrastive Linguistics) ليتدرب الطالب عليها بشكل عملي.

منهج البحث:

ان دراسة هذا الموضوع يحتاج الى نوعين من المناهج، الاول سيتم اعتماد المنهج الوصفي حتى يتم وصف الموضوع وطرحه بكل حيثياته وتفاصيله، وستشمل عملية وصف الموضوع في اللغتين معاً، ليتم بعد ذلك الانتقال الى المنهج الثاني: وهو المنهج التقابلي الذي سيعتمد على

تحليل المعلومات، من بعد ذلك نبدأ بعملية رصد مواطن التشابه بين اللغتين وجعلها في حقل منفصل عن الحقل الاخر، ثم ننتقل الى رصد مواطن الاختلاف بينهما.

يقسم البحث الى ثلاثة مباحث رئيسة وهي:

المبحث الاول: اسماء الإشارة في اللغة العربية.

المبحث الثاني: اسماء الإشارة في اللغة الإنجليزية.

المبحث الثالث: أوجه الشبه والاختلاف بين العربية والإنجليزية.

الكلمات المفتاحية: اشارة- ضمير- العربية- الانجليزية- المكافئ.

Demonstrative Pronouns & their Connotations between the Arabic & English Text, a Study in Translational Equivalence For English Department Students- University of Basra

By:
Prof. Dr. Murad Hamed Abdullah

Abstract:

The translation process is considered among the most sufficient human arts in transmitting knowledge from one language to another, in which humans are able to view the most recent in foreign culture and general knowledge. On the other hand, translation requires well-prepared experts who fully recognize the proper mechanisms of word choice and terminology, since the Arabic speaker encounters considerable difficulties in the process of choosing Arabic terms equivalent to specific English vocabulary and vice versa, which eventually results in a noticeable confusion in the communication process, reflecting deficiency in the levels of explaining and understanding the mutual messages.

Keywords: Demonstrative, Pronouns, Arabic, English, Equivalence.

المبحث الاول

أسماء الإشارة في اللغة العربية

ما هية أسماء الإشارة في العربية:

تعد أسماء الإشارة من أقسام المعارف في العربية، وهو ما نجده عند الحديث عن أنواع القرائن المعنوية واللفظية التي تجعل الكلمة تدل على معين، إذ يتبيَّن لنا أن أقسام المعرفة في العربية هي ستة أنواع، وهي:

1- الضمائر.

2- العلم.

3- أسماء الإشارة.

4- الأسماء الموصولة.

5- المعرف بـ(أل).

6- المضاف إلى معرفة من المعارف الخمسة السابقة.

فإسم الاشارة هو النوع الثالث من أنواع المعارف والذي يأتي بعد اسم العلم والضمير، فهذه الأنواع الستة من الأسماء تعدُّ مِن المعارف؛ إذ إن ما تدل عليه هو إسم معين ومحدد، إما بواسطة قرائن لفظية، أو قرائن معنوية، أو بالوضع مِن غير حاجة إلى قرينة لتعيينِه (حسن، 2018)، وذهب العلماء إلى جعل إسم الإشارة هو من ضمن الأسماء المبهمة إضافة الى الأسماء الموصولة ثم الإسناد الذي يحتوي على الألف واللام، فمن الملاحظ إن المبهمات سميت بهذا الإسم كونها معارف لأن إسم الإشارة من غير إشارة حسية إلى المشار إليه فهو مبهم عند المخاطب (عليوي، 2010م، صفحة 891)، لذلك جعل من المعارف مع انه إسم مبهم لا يفهم معناه إلا بوجود مشار إليه، نحو قولنا: (هذا رجل محترم) لذلك عدت أسماء الإشارة أسماء مبهمة لأنها غير ذات دلالة في أصل وضعها، بل ولا تفصل شيئا من شيء، فتستعمل للإنسان والحيوان والجماد على حد سواء، لكنها تكتسب التعريف من خلال توظيفها في السياق الذي ترد فيه (سيبويه، 1991، صفحة 2/ 5 و77) (المبرد، 1966، صفحة 4/ 277.)، وتستعمل أسماء الإشارة للإشارة إلى شيء مشاهد في الأصل ليتم تعيينه وتحديد جنسه من جهة العين والقلب (يعيش، 2001، صفحة 2/ 35) (الرضي، (د.ت)،

صفحة 2/ 334.)وعليه يمكننا مما سبق ان نعرف إسم الإشارة بأنه: إسمٌ معرفةٌ يدلُّ على شيء معينٍ بالإشارةِ اليه، وذلكَ بأنْ يشار إليه وهوَ حاضرٌ، وبعبارة أخرى؛ إسم الاشارة هو الذي يومئ به إلى شخص ما أو شيءٍ مُعَيَّنٍ بوساطة إشارةٍ حِسّيَةٍ باليدِ، إنْ كانَ المشارُ إليه حاضراً، أو بإشارةٍ معنويةٍ، إذا كانَ المشارُ إليه معنى ، أو ذاتاً غَيْرَ حاضِرةٍ، فمثال الإشارةِ إلى الحاضرِ:كقوله تعالى:(وقال هذا يوم عصيب)، ومثالُ الإشارةِ المعنويةِ قوله تعالى:(هذه ناقة الله لكم آية).

أنواع أسماء الإشارة:

أجمع علماء النحو أن جميع أسماء الإشارة تقسم إلى أقسام عدة، وهذه الأقسام إعتمدت في تصنيفها على إعتبارات سياقية، والذي قسم الأسماء من حيث الدلالة إلى المشار إليه، إلى أقسام رئيسة أهمها (حمد، 2008، الصفحات 47-49):

1. **بإعتبار حالة المشار إليه:** وتقسم أسماء الإشارة إعتمادا على حالة المشار إليه إلى ثلاث أقسام رئيسة، أهما:

أ. إسم الإشارة الدال على المفرد المذكر: ويضم الاسم (ذا)كقوله تعالى:(من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً)، أو دالا على المفرد المؤنث ويضم الأسماء الآتية: (ذي – تي – ذه – ته – ذات).

ب. إسم الإشارة الدال على المثنى: والذي يضم إسما واحدا للمذكر: (ذان) وإسما واحدا للمؤنث: (تان).

ت. إسم الإشارة الدال على الجمع: ويكون عبارة عن إسم واحد للمذكر والمؤنث على حد سواء (أولآء) بالمد ويجوز أن تتصل بها الهاء فتصبح (هؤلاء)، بينما (أولى) بالقصر لا يجوز أن تتصل بها الهاء أبداً.

2. **إسم الإشارة بإعتبار مسافة المشار إليه** (علي، د.ت.، صفحة 18)، ويقسم إلى أقسام عدة أهمها:

أ. إسم الإشارة الدال على القريب: وهو كل أسماء الإشارة السابقة الموضوعة للمفرد والمثنى والجمع بنوعيه المذكر والمؤنث مجردة من الكاف واللام: المذكر: ذا – ذان – ذين – اولاء، والمؤنث: تا – تي – ته – ذي – ذه – تان – تين – أولآء.

ب. إسم الإشارة لمتوسط البعد: وهي الأسماء السابقة ويزاد في آخرها كاف الخطاب التي تدل على التوسط في المسافة، وأسماء الإشارة هي: للمذكر: ذاك- ذانك- ذينك- اولئك، وأسماء الإشارة للمؤنث هي: تيك- تانك- تينك – اولئك.

ت. أسم الإشارة الدال على البعيد: وهي أسماء الإشارة التي يزاد في آخرها حرفي اللام والكاف، فاللام تدل على البعد والكاف تدل على المتوسط، فإسم الإشارة المذكر: ذلك اولالك، وأسم الإشارة المؤنث: تلك – اولالك.

3. **أسماء الإشارة باعتبار الدلالة على المكان المشار إليه**: وتضم الاسماء الآتية وهي على ثلاثة أنواع:

أ. للدلالة على المكان القريب:(هنا – هاهنا) وذلك بالحاق هاء التنبيه، مثال ذلك: سرنا من هنا – مكثنا هاهنا.

ب.للدلالة على المكان المتوسط البعد: وتضم اسما واحد وهو (هناك)، مثال ذلك: هناك سيكون بيتنا.

ت. للدلالة على المكان البعيد: وتضم ثلاثة أسماء هي:(هنالك، ثمّ، ثمـــَّة)، قال تعالى:(أينما تولوا فثمَّ وجه الله).

ومن الجدير بالذكر ان الإستعمال الشائع في أسماء الإشارة أن تكون دائما مصاحبة للهاء، لكن يجب الإشارة بأن الأصل في أسماء الإشارة أن تكون بلا (هاء) كما مر ذكره في أعلاه، لكن الإستعمال اللغوي يكون إسم الإشارة مع الهاء في أغلب الأحيان وذلك لان الهاء تدل على (التنبيه) فهي ليست من أصل الإسم إنما جيء بها لتنبيه المخاطب على المشار إليه وجعله أكثر إنتباهاً، فنقول: (هذه- هذا- هؤلاء- هاتين)، لكن قد تسقط الهاء جوازاً في بعض الأحيان في الأسماء الآتية: (ذا – ذاك – ذه) أو وجوباً في (ذلك)، في حين يمكن لـ(لهاء) أن تأتي منفصلة عن إسم الإشارة وذلك إذا فصل بين الإسم وهاء التنبيه ضمير رفع منفصل، فنقول: (ها أنا ذا – ها أنتم أولاء) (الغلاييني، د.ت.، الصفحات 1/ 111-112.)، من

جانب آخر يلاحظ ان كاف التشبيه تدخل على إسم الإشارة (ذا) لتركب مع الإسم ليكون (كذا)، كما يجوز دخول هاء التنبيه عليها أيضاً فنقول:(هكذا)، كما ويجوز أن يلحق بها (لام البعد وكاف الخطاب) أيضاً في آخرها فنقول: (كذلك)، بينما لا تجتمع كل من (هاء التنبيه) مع (لام البعد) لأن الهاء تدل على القريب واللام تدل على البعيد ولا يمكن أن يجتمع القريب والبعيد معاً، كما لا يجوز أيضا إجتماع الزوائد الثلاثة في إسم الإشارة (الهاء الكاف اللام) لأن (لام) البعد لا تدخل إلا على الاسم الذي تدخله كاف الخطاب، لذا لا تدخل لام البعد على غير هذه الأسماء الثلاثة (ذلك- تِلك - تَـلك) (السامرائي، 2007، الصفحات 1/ 84-991).

أغراض الإشارة:

لعل من أهم الأغراض التي تخرج إليها أسماء الإشارة هي:

1. تمييز الشيء المقصود على أتم وجه وذلك عن طريق الإشارة المحسوسة إليه، نحو(أريد هذا).
2. الإشارة إلى الأشياء المعقولة أو غير الحسية وكأنها أشياء حسية يمكن مشاهدتها، كقوله تعالى: إنما ذلكم الشيطان يخوف اولياءه(ال عمران175).
3. بيان حال المشار إليه في القرب والبعد، كقوله تعالى: (ولا تقربا هذه الشجرة)(البقرة 35) فهذا دلالة على القرب، أما قوله تعالى:(ألم أنهكما عن تلكما الشجرة)(الاعراف22).
4. التعظيم: وذلك عن طريق استعمال اسماء الاشارة القريب أو للبعيد، فالقريب يكون عن طريق استحضار عظمة المشار اليه أمام القلوب، كقوله تعالى: (ولمثل هذا فليعمل العاملون)(الصافات61)، وأما البعيد فيراد تعظيمه من خلال رفع منزلته وارتفاع مكانته، كقوله تعالى: (أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون)(البقرة175).
5. التحقير: ويكون بلفظ القريب والبعيد، فاسماء الاشارة الدالة على القريب يراد بها الدلالة على ضعف المشار اليه وحقارته، كقوله تعالى: (قال أرأيتك هذا الذي كرمت علي)(الإسراء62)، أما المشار أليه البعيد فيدل على الإنحدار والإنحطاط عن منزلة المشار إليه، كقوله تعالى: (إنما ذلك الشيطان يخوف أولياءه)(آل عمران 175).

6. التذكير بغباوة المخاطب، لان المخاطب لا يتميز الشيء عنده بالحس بل يحتاج الى تذكير دائم، كقولنا(هذا هو الشيء الذي لا أزال أذكره لك، هذا هو أنظره بعينك والمسه بيدك) (السامرائي، 2007، الصفحات 1/ 82-831).

المبحث الثاني

ضمائر الإشارة في اللغة الانجليزية

Demonstrative Pronouns

تميزت هذه الكلمات في اللغة الانجليزية بميزات عدة، جعلتها مختلفة تماما عن نظيرتها في اللغة العربية، فقد جاءت هذه الكلمات ضمن قسم الضمائر (Pronouns) لذلك سميت بضمائر الاشارة، والضمير هو كلمة تستخدم بدلاً من الاسم في الجملة، وتكون (ضمائر الاشارة Demonstrative Pronouns) هي ضمن سبعة اقسام تتفرع عن القسم الثالث من أقسام الكلام الضمائروهي كالآتي (فرحات، د. ت.، الصفحات 66- 87):

1. الضمائر الشخصية Personal pronouns
2. ضمائر الملكية Possessive
3. ضمائرالاشارةDemonstrative
4. ضمائر التوكيد الانعكاسية Reflexive
5. ضمائر الاستفهام Interrogatives
6. الضمائر النكرة Indefinites
7. الضمائر المتصلة Relatives
8. الضمائر المتعدية Destributives

، وضمائر الاشارة هي نوع من أنواع الضمير في اللغة الانجليزية، وتعرف هذه الضمائر بانها كلمات لها دلالات وتعرف على انها مرتبطة بالاشارة الحسية (concrete) أو المجردة (abstract)، وبعبارة أخرى فان استعمال هذه الضمائر مرتبط بالاشارة الى شخص ما او شي ما بوساطة اشارة حسية ملموسة اذا كان المشار اليه حاضرا ومرئيا أو بوساطة اشارة مجردة اذا كانت الاشارة معنوية غير ظاهرة، كما تستعمل هذه الضمائر في الاشارة الى الانسان والحيوان والجماد ولا توجد اسماء محددة لذلك (Rabadi، 2016، صفحة 18)، وتعمل عمل الضمائر في تعويضها عن الاسم بعد حذفه من سياق الجمل، لذلك أخذت ضمائر الإشارة تمثل الاسم في معنى الاسم الذي يدل عليه قبل الحذف، أو الذي تعوض عنه في حالة عدم تكراره، فضلا عن ان هذه الضمائر تستعمل للإشارة الى أشياء محددة ومعينة في سياق الجملة.

دلالة ضمائر الاشارة:

لا تختلف كثيرا هذه الضمائر عن نظيرتها في احتوائها على دلالات ومعان، سيقت لاجل الاشارة الى المكان او الزمان (Space & Time)، اضافة الى دلالتها على المكان سواء

أكان قريبا أم بعيدا (Richards، (2010)، صفحة 161)، وليس هذا فحسب بل تمتد دلالتها الى مطابقة الضمائر للفاعل والمفعول به، من حيث الافراد والجمع، ويتكون هذا النوع من اربعة ضمائر رئيسة وهي (Quirk, 1985, p. 102)

الضمير	المسافة	حالة الضمير	حالة المشار اليه
This	للقريب	المفرد- المذكر والمؤنث	عاقل/ غير عاقل
These	للقريب	الجمع المذكر والمؤنث	عاقل/ غير عاقل
That	للبعيد	المفرد – المذكر والمؤنث	عاقل/ غير عاقل
Those	للبعيد	الجمع المذكر والمؤنث	عاقل/ غير عاقل

ونظرًا لوجود عدد قليل من ضمائر الاشارة في اللغة الإنجليزية، فان هناك ثلاث قواعد لاستخدامها بشكل صحيح، حين تطبيقها فانه المتكلم او المتعلم لن يجد صعوبة في استخدام هذه الضمائر، وهذه القواعد هي:

1. تحدد ضمائر الاشارة دائمًا الأسماء، سواء أكان تسمية هذه الأسماء على وجه التحديد أم لا.
2. تُستخدم ضمائر الاشارة عادةً لوصف الحيوانات أو الأماكن أو الأشياء، ومع ذلك يمكن استخدامها لوصف الأشخاص.
3. لا تخلط بين صفات ضمائر الاشارة (demonstrative adjectives) التي تكون عادة متبوعة باسم، لان صفات ضمائر الاشارة توضح بالأسماء، كما في قولنا:.This book is more interesting than that one ، وبين ضمائر الاشارة (demonstrative pronouns) والتي تكون عادة غير متبوعة باسم وتكتفي بذاتها، كقولنا: This is the coat that I wanted you to buy، وهي عادة ما تستعمل لتحل محل الاسماء بالجمل.

ما الفرق بين ضمائر الاشارة وبين صفات ضمائر الاشارة:

يتميز ضمير الاشارة(demonstrative pronouns) بما يأتي:

1. يستخدم ضمير الاشارة ليحل محل إسم تم ذكره بالفعل في سياق الكلام المنطوق أو المكتوب.
2. يستخدم المتحدثون أو الكتاب أحيانًا ضميرًا توضيحيًا للدلالة إلى الاسم بدلاً من تكرار الاسم عينه في جمل متعددة.
3. أن استخدام ضمير الاشارة لن يؤدي إلى الارباك في الجمل الذي يشجع على تجنب التكرار.
4. عند التحدث إلى شخص ما، يمكنك بسهولة توضيح معنى ضمير الاشارة بالإشارة إليه، فضلا عن ذلك فان السياق يعد مهما في جدا في عملية كتابة ضمير الاشارة في الجملة.

ومثال ذلك:

I love apple pie and cherry pie. **These are** my favorite pies.
How did you know I wanted some candy? **This really** hits the spot.
I loved growing beets and tomatoes. **Those were** my gardening favorites.

أما **صفات ضمائر الاشارة**(demonstrative adjectives)؛ فهي الكلمة التي تعادل الاسم؛ أي تُستخدم صفات ضمائر الاشارة لتعديل الاسم حتى نتمكن من معرفة الشخص أو الكائن أو المكان المحدد المذكور في الجملة، لأن وظيفة صفات ضمائر الاشارة هي تعديل الأسماء، فدائمًا ما يتبعها اسم، كما في الامثلة الاتية:

He lives in that village.
Can I borrow **this pen** for a moment?
Those babies were cute.
These people are accusing you of theft.

والفرق بين النوعين هو كالاتي:

1. يحل ضمير الاشارة(demonstrative pronouns) محل الاسم او العبارة الاسمية التي سبق ذكرها (يأتي دائمًا بعد الاسم)، ولا يتبع ضمير الاشارة بالاسم، بينما يتبع عادة بفعل رئيسي(Main Verb).

2. ان صفات ضمائر الاشارة (demonstrative adjectives) تعدل الاسم ويتبعها دائمًا الاسم (يأتي دائمًا قبل الاسم)، ولا يتبعها الفعل الرئيسي (Maine Verb).

في حين يلاحظ في اللغة الانجليزية استعمال كل من كلمتي here-there كتعبير ظرفي يدل على المكان، بينما تكون الكلمات now-then كتعبير زمني، اذ تستعمل اللغة الانجليزية المعنى الضمني والمجازي لهذه الكلمات، والتي تكون محكومة بالسياق اللغوي لاستعمال كل منها (Leech, 2013)، مثال ذلك:

Put your gift here.	Here comes the manager!
The books are in there.	Don't park your car there!
Mary is ready now to have dinner.	Now it is the best time of the year to visit Japan.

ويلاحظ ايضا استعمال كلمة(such) كضمير اشارة وكصفة لضمير الاشارة، وتستعمل للإشارة إلى شخص ما أو شيء محدد أو شيء ضمني، ويمكن استخدامها كضمائر اشارة توضيحية للمفرد والجمع (Eckersley & J. M., 1960, p. 110)، كما في الامثلة الاتية:

If **such** is the way she explains things, the children will find it difficult to understand.

Such are the things we need to bring along for the trip to study the rocky landscape.

المبحث الثالث

أوجه التشابه والاختلاف بين اسم الاشارة في العربية وضمائر الاشارة في الانجليزية

بعد ان انهينا جولة سريعة وموجزة في اسم الاشارة في اللغة العربية، تعرفنا على أهم مايميز هذه الاسماء من حيث البناء والوظيفة والدلالة، لننتقل بعد ذلك الى اللغة الانجليزية للتعرف على ما يقابلها في العربية، لنجد انها جزء لا يتجزأ من الضمائر(Pronoun)، ليكون محور التقابل وسيلة لبيان أهم مواطن الشبه والاختلاف التي يشترك فيها الموضوعين من جهة ويختلف فيها من جهة اخرى، وفيما يأتي سنبين هذه المواطن بالتفصيل.

اولا: مواطن الشبه:

تشترك أسماء الإشارة في اللغة العربية مع ضمائر الإشارة في اللغة الإنجليزية بمجموعة من مواضع التشابه، وهذا ما يجعلها قريبة من بعضها، فمن أهم مواطن التشابه لأسماء الإشارة والضمائر كونها تستعمل للإنسان والحيوان والجماد على حد سواء، في حين نلاحظ ان الاسماء والضمائر في اللغتين يستعملان للاشارة الى الاشياء الحسية الحاضرة في الوجود (Concret) ويشير ايضا الى الاشياء المعنوية غير الحسية والمجردة(Abstract)، ويلاحظ ايضا ان اسماء الاشارة في العربية تدل على المكان سواء أكان قريبا أم بعيدا، وهو ما وجدنا ضمائر الاشارة في اللغة الانجليزية تشير الى المكان، كما تتشابه أيضا من حيث المطابقة بين اسم الاشارة والجملة المركبة معه من حيث الافراد والجمع، يضاف الى ذلك ان اسماء الاشارة تدل على المفرد والجمع وكذلك نلاحظ ان ضمائر الاشارة في الانجليزية تدل على المفرد والجمع أيضا، أما من حيث عملية الاشتقاق فقد تبين ان كل من اسماء الاشارة في اللغة العربية وضمائر الاشارة في الانجليزية ما هي الا كلمات غير مشتقة ولها شكل واحد فقط، وتتشابه اسماء الاشارة في العربية مع ضمائر الاشارة في الانجليزية كونهما لا يقبلان دخول (ال) التعريف على اسماء الاشارة العربية فلا يجوز لنا ان نقول الذا او الهذا او الهؤلاء، والامر سيان مع ضمائر الاشارة في الانجليزية فلا يمكن ان تقبل ("a this", "the these", "the this" or "an this").

ثانيا: أوجه الاختلاف:

بعد ان تم استعراض أهم أوجه الشبه بين أسماء الاشارة في اللغة العربية وضمائر الاشارة في اللغة الانجليزية يتوجب علينا ان نستعرض أهم أوجه الاختلاف بينهما من جهة أخرى، فمن أهم أوجه الاختلاف الرئيسة بين الموضوعين هو: التسمية الرئيسة للموضوع؛ فاعتمدت اللغة العربية في التسمية اصطلاح اسماء الاشارة، وجاءت هذه التسمية نتيجة الى مرجعية هذه الالفاظ الى القسم الاول من اقسام الكلام وهو الاسم؛ إذ عدت هذه الالفاظ من المعارف في العربية والتي تضم تحتها ستة أقسام تكون اسماء الاشارة من ضمنها، بينما نجد هذه الالفاظ في اللغة الانجليزية تندرج تحت القسم الثالث من اقسام الكلام في الانجليزية وهو الضمائر؛ والتي تندرج تحت هذا القسم أيضا ما يقارب من ثمانية أقسام تندرج هذه الالفاظ ضمنها تحت مسمى(ضمائر الاشارةDemonstrative Pronouns)، فضلا عن ان أسماء الاشارة في العربية تمتاز بكثرتها وتعددها، ناهيك عن التفريق في استعمالها بين الجنس، أذ نلاحظ انها تفرق بين الاسماء التي تدل على المذكر المفرد وهي (ذا) والمذكر المثنى(ذان) والمذكر الجمع(أولاء- اولى)، في حين تكون هناك اسماء اشارة تدل على المؤنث المفرد هي(ذي-تي-ذه-ته-ذات)، والمؤنث المثنى(تان) والمؤنث الجمع(أولاء- اولى) والتي يتساوى فيها المذكر والمؤنث. في حين نلاحظ ان الانجليزية تعتمد على لفظين ليدلان هما على المفرد والجمع وهما (These-This) و(That-Those) اللذان يستوي فيهما الجنس، فيدلان على المذكر والمؤنث على حد سواء، لكن من يميز بينهما هو السياق الذي يكون هو الفيصل في تحديد دلالة الضمير للجنس، في حين تقسم المسافة التي تشير اليها اسماء الاشارة في العربية الى ثلاثة أقسام رئيسة وهي: البعيد والمتوسط البعد والبعيد مع احتفاظ الاقسام الثلاثة باسماء الاشارة الاصلية لكن تختلف الدلالة على المسافة اعتمادا على السوابق واللواحق التي تلحقها، فالاسماء الدالة على القريب هي جميع الاسماء الدالة على المفرد والمثنى والجمع بنوعيه المذكر والمؤنث خالية من الاضافات، في حين تضاف الى إسم الإشارة لاحقة (الكاف) في نهايتها لتدل على مسافة متوسطة البعد بحالاته الثلاث المفرد والمثنى والجمع للمذكر والمؤنث، اما البعيد فانه يتم اضافة لاحقتي اللام و الكاف معا الى نهاية إسم الاشارة بحالاته الثلاث المفرد والمثنى والجمع للمذكر والمؤنث، في حين تكتفي اللغة

الانجليزية بضمير اشارة دال على المفرد Thisوالجمع These للقريب، والمفرد That والجمع Those للبعيد، في حين نلاحظ ان اسماء الاشارة تقبل اللواحق والسوابق كما في اضافة سابقة الهاء في بداية الاسم (ذا–ذه...الخ)، ولاحقة الكاف واللام في نهاية الاسماء، بينما في الانجليزية لا نجد اي سوابق او لواحق تضاف الى ضمائر الاشارة، كما يوجد ضمن اسماء الاشارة أسماء مخصصة للدلالة إلى المكان بانواعه القريب (هاهنا–هنا) والمتوسط البعد (هناك) والبعيد (هنالك–ثم–ثمة)، بينما في الانجليزية نجد ضمائر للاشارة خاصة تدل على المكان القريب وهي here البعيد there، وكما تدل على الزمان والتي استعمل فيها (now-then)،في حين اختلفت اللغة الانجليزية عن العربية بان الضمائر في الانجليزية انقسمت على قسمين رئيسين هما: ضمائر الاشارة demonstrative pronouns، والآخر هو صفات ضمائر الاشارة (demonstrative adjectives)، بينما في العربية لم نجد هذا التقسيم ابدا بل حتى استعمال الضمائر مع هذه التسميات اختلف بوجود الاسم مع الضمير وعدم وجوده في الاخرى كما مر ذكره، اما ما يلاحظ على اسماء الاشارة في اللغة العربية كونها اسماء مبهمة لا وهذه الاسماء هي عبارة عن مركب لفظي من الاصل واللواحق او السوابق، فاسم الاشارة (هذا–هذه) على سبيل المثال، هي اسماء مكونة من جزئين اصل (Root)وسابقة(Prefix)، الاصل فيها هو (ذا، ذه + الهاء) والتي حملت معها السابقة (الهاء) الدالة على التنبيه، في حين جاءت هذه الاسماء نفسها، مركبة مع لاحقة أخرى وهي(الكاف واللام) التي تدل كل منها على اضافة معنى جديد يضاف الى اصل اسم الاشارة (ذا) او (ذي) او غيرها، في حين نلاحظ ان ضمائر الاشارة في الانجليزية هي ضمائر ثابتة غير قابلة للتجزئة، ولا يدخل عليها سوابق اولواحق فبقي كل اسم منها دال على معنى ثابت كأن يكون دال على البعد او القرب مثل(المفرد That الجمع Those)، في حين وجدنا ان اسم الاشارة جاء ليشيرالى الاسم الذي بعد مثال ذلك (هذا علي، ذاك محمد، ذلك الكتاب)، في مقابل ذلك لاحظنا ان ضمائر الاشارة تحل محل الاسم لتشير اليه بعد الحذف بالتالي كانت وظيفته وظيفة الضمير نفسه في الانجليزيةوهذا مغاير تماما عن العربية، فضلا عن ذلك ان السياق اللغوي هو الفيصل في عملية تحديد معاني ضمير الاشارة المستخدم في الجملة.

التكافؤ الترجمي بين اسماء الاشارة في اللغة العربية وضمائر الاشارة في اللغة الانجليزية عند طلبة قسم اللغة الانجليزية – جامعة البصرة .

يعاني معظم طلبة أقسام اللغات الانجليزية والعربية من غياب مادة اللسانيات التقابلية، وعدم منحهم الاهتمام لأهمية الدراسات التقابلية في تعليم وتعلم اللغات بشكل عام، ليس فقط تعلم اللغة العربية أو اللغة الانجليزية فحسب، فدراسة أي موضوع ضمن لغة معينة والعمل ومقابلته مع اللغة المتعلمة يمنحنا الشجاعة والقدرة على ابراز مواطن التشابه والاختلاف بين اللغتين، بما ان اللغة الانجليزية لغة مقاربة الى العربية نوعا ما، وبعدها لغة شائعة الاستعمال والتعلم، فكان دراستها وفق المنهج التقابلي مهما في تعلمها.

تعد عملية تقابل اسماء الاشارة في العربية وضمائرالاشارة في الانجليزية من الموضوعات الهامة التي يشيع استعمالها في النصين العربي والانجليزي، لكن ما لا يعرفه الطلبة بان العربية تحمل معان ودلالات لا تحملها الانجليزية، والعكس صحيح، فيترجم المتعلم العربي النص الانجليزي وينقل معانيه والفاظه الى لغته بشكل عفوي كون تاثير اللغة الام واضحا عليه دون التدقيق في اللغة التي ينقل اليها، ففي العربية تتميز بوجود المثنى المشار اليه وكذلك اسم الاشارة، بينما في الانجليزية لا يوجد ذلك وهذا قد لا يعيه الطالب لانه لم يقف على دراسة الاشارة في اللغتين، لذلك كان التكافئ الترجمي لم يخضع الى دراسة الموضوعين بقدر ما اعتمد بشكل رئيس على معلومات الطالب حول لغته الام، بينما لوكان الطالب قد تعلم على اخضاع جميع موضوعات اللغتين الى الدراسة المنهج الوصفي التقابلي لاستطاع ان يميزوا بسهولة فرق الاستعمال وترجمة المصطلحات بشكل دقيق.

المصادر والمراجع

ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي 643 هـ.(2001). شرح المفصل، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت

أبو العباس، محمد علي، الاعراب الميسر، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة

حمد، حسن، (2008)، المعين في النحو، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان- بيروت، ط2

الرضي، أبو الحسن رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي 686 هـ.(د.ت).شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة،

السامرائي، فاضل(2007)، معاني النحو، دار إحياء التراث، العربي، لبنان، ط1

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبر الحارثي 180 هـ .(1991). الكتا ب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت،

عليوي، سعد حسن، النكرة والمعرفة في الجملة العربية، (بحث منشور) مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد18، عدد4، 2010م.

الغلاييني ، مصطفى، جامع الدروس العربية، دارالامل للنشر والتوزيع، الاردن، ج1،

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي 285 هـ (1979-1966)، المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة

C. E. Eckersley & J. M. Eckersley (1960). *Comprehensive English Grammar*,(1st ed.) London: Longman

Leech, G., & Svartvik, J. (2013). *A communicative grammar of English* (3rd ed.). London: Routledge

Quirk, R., & Greenbaum, S. (1985). *A university grammar of English*. Essex: Longman Group Limited

Reem Ibrahim Rabadi, *Demonstrative Pronouns in English and Arabic: Are they Different or Similar? English Language and Literature Studies*, Canadian Center of Science and Education, Vol. 6, No. 1

Richards, J. C., & Schmidt, R. (2010). *Dictionary of language teaching and applied linguistics* (4th ed.). Harlow, UK: Pearson Educational Limited,

تحصين المعنى بالعدول الصرفي بين المصدر المؤول والمصدر الصريح في تفسير البحر المحيط لأبي حيان دراسة صرفية دلالية

د.عدي عناد شكري ذياب العاني[1]

دائرة التعليم الديني والدراسات الأسلامية- العراق

المقدمة:

حظِيَتْ اللغةَ بعنايةٍ خاصةٍ من علماءِ الأُمَم؛ للحفاظ عليها، والارتقاء بها، وتخليصها ممّا يعلقُ بها من شوائبَ مع مرور الزمن؛ لأنَّها تُعَدُّ مظهرًا من مظاهر الحضارة لأيَّةِ أُمةٍ من الأُممِ، فحضارات الأُمَمِ تُقاسُ بلغاتها، ومدى استيعابها لما ينتجه الفكر الإنساني في مختلف مجالات العلوم.

وعلمُ الصّرف من أهمِّ علوم العربية مبحثًا، وأغمضِها موضوعًا، وأحقّها اعتناءً به درايةً وفهمًا فهو ميزان العربية، وبه تُعرَف أبنية الكلم، وتُضبَط الصّيَغ ويُعرَف الأصيلُ من الدخيل، لذا قال فيه ابن جني: (وهذا القبيل من العلم -أعني التصريف- يحتاج إليه جميع أهل العربية أتمَّ حاجة، وبهم إليه أشدّ فاقة؛ لأنَّه ميزان العربية، وبه تُعرَف أُصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلّا به، وقد يُؤْخَذُ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يُوصَل إلى ذلك إلا من طريق التصريف). وساغ لابن عصفور أنْ يقول: (والتصريفُ أشرف شطري العربية وأغمضهما).

وبعد هذا ارتأت أن تكون الدراسة لظاهرة «تحصين المعنى بالعدول الصرفي من المصدر الصريح الى المصدر المؤول وعكسه عند أبي حيّان في البحر المحيط (دراسة صرفية دلالية) » في سبيل تحقيق هذه الغاية، وقد ينتهج الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي الذي يقوم على استقراء نماذج من الآي عند أبي حيان في تفسيره التي تبين وظيفة المصدر الصريح والمصدر المؤول، ومن ثَم مقاربة هذه النماذج وتحليلها بحثاً عن دلالات تحصين المعنى برصد تحولات تركيبات تلك النماذج وأثرها في السياق وما وظّفته من معانٍ تفرزها أنظمة اللغة (النحو والصرف والدلالة).

---

[1] مدرس في ثانوية الإمام النووي الإسلامية ، التابعة اللوقف السني، دائرة التعليم الديني والدراسات الأسلامية، وحدة البحوث

مشكلة البحث:

هي الكشف عن دلالة تحصين المعنى، والحفاظ عليه والتي يحاول الباحث أن يسلط الضوء على هذا النوع من العدول في ذكر بعض النماذج القرآنية التي أشار إليها أبو حيان بهذا القصد.

أسئلة البحث:

يثير البحث الاسئلة الاتية:

- ما فكرة تحصين المعنى؟
- لماذا عُدل هنا بالمصدر المؤول وعكسه؟

أهداف البحث:

1- إنّما هو دافعٌ أن يكون الباحث من الناظرين في كتاب الله، المتدبرين في رصف كلماته ونظم تراكيبه، ممّا دُفعَ إلى أن يختار من جملة تفاسيره موضوع دراسة البحث، فيكون نافذة يطلُ منها القارئ على جانب من الكتاب الكريم.

2- الوقوف على نماذج مدهشة ومحيرة في آيٍ من الكتاب العزيز، إذ شُكّلت أحيانًا لدى القارئ علامات استفهام كبيرة.

أهمية البحث:

وهنا تكمنُ أهميّة البحث اذ وجد الباحث في عرض تلك المؤثرات الداخلية والخارجية في النص التي بها تتوهج الملامح المشعة لفكرة التحصين، و يقع هذا المبحث (العدول بين صيغتي المصدر الصريح والمؤول) في ضمن الدراسات الصرفية الدلالية في القرآن؛ لأهميته في الكشف عن النكت الدلالية في العدول بين الصيغتين على الرغم من أنّهما من جذرٍ واحد.

منهج البحث:

انتهج الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي الذي يقوم على استقراء نماذج من الآي عند أبي حيان في تفسيره ومن ثَم مقاربة هذه النماذج وتحليلها بحثًا عن دلالات تحصين المعنى بين المصدر المؤول والمصدر الصريح برصد تحولات تركيبات تلك النماذج وأثرها في السياق وما وظّفته من معانٍ تفرزها أنظمة اللغة (النحو والصرف والدلالة).

الكلمات المفتاحية: الصرف– المؤول– العدول ، التحصين، المصدر

Fortifying the Meaning by Altering the Morphology between the Interpreted Infinitive and the Explicit Infinitive in the Interpretation of Al-Bahr Al-Muhit by Abu Hayyan، a morphological-semantic study

Dr. Odai Enad Shukri Diab Al-Ani

Abstract:
The title of this research is (Fortifying the meaning according to Abu Hayyan in Al-Bahr Al-Muhit، "a semantic grammatical study"). It is research concerned with collecting the noble Qur'anic evidence that has a prominent impact in strengthening the meaning of the general context of the text according to Abu Hayyan in "Al-Bahr Al-Muhit"، then studying it comprehensively. It relies on the sciences of grammar and semantics، then discusses it through these two sciences to understand the idea of fortifying meaning**.**

Keywords: morphology ، interpreter ، reverse ، enrichment ، gerunds

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، الذي أنزل على عبده الكتاب المبين، وجعله معجزة إلى يوم الدين، والصلاة والسلام على من بعثه رحمة للعالمين؛ نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّابعد: فإنّ التعبير القرآني تعبيرٌ فريدٌ في علوه وسموه وإنّه أعلى كلاماً وأرفعه، وأبهر العرب فلم يستطيعوا مداناته أو الإتيان بمثله.

إنّما هو دافعٌ في نفسي أن أكون من الناظرين في كتاب الله، المتدبرين في رصف كلماته ونظم تراكيبه، ممّا دفعني إلى أن أختار من جملة تفاسيره موضوع دراسة، فيكون نافذة أطل منها على جانب من الكتاب الكريم، فاخترت تفسير «البحر المحيط» ميداناً للبحث؛ لأنّه يضم بين دفتيه من علم مفسره الجمّ في اللغة والنحو والقراءات والبلاغة وغير ذلك ممّا وظّفه في تفسير الآيات الكريمة وتقليب معانيها وبيان ما تدلُّ عليه، ما قد يجعله مصداقاً لاسمه.

لكلّ ذلك ارتأيت أن تكون دراستي لظاهرة «تحصين المعنى بالعدول من المصدر الصريح الى المصدر المؤول وعكسه عند أبي حيّان في البحر المحيط (دراسة صرفية دلالية) » في سبيل تحقيق هذه الغاية، وقد انتهجت المنهج الاستقرائي التحليلي الذي يقوم على استقراء نماذج من الآي عند أبي حيان في تفسيره ومن ثَم مقاربة هذه النماذج وتحليلها بحثاً عن دلالات تحصين المعنى من خلال رصد تحولات تركيبات تلك النماذج وأثرها في السياق وما وظّفته من معانٍ تفرزها أنظمة اللغة النحو والصرف والدلالة.

تُعد فكرة تحصين المعنى في البحر المحيط من الموضوعات المهمّة في بناء الدرس التعبيري في القرآن الكريم، ولا يقوم هذا الدرس بمفرده، بل يستند إلى غيره، ولاسيما علمي النحو والدلالة وما يتعلق بهذين العلمين من جوانب تسهم في دراسة فكرة التحصين وما تتعرض له من قضايا أُخرى.

ومن هنا تكمنُ أهميّة البحث وجدته في عرض تلك المؤثرات الداخلية والخارجية في النص التي من خلالها تتوهج الملامح المشعة لفكرة التحصين.

أولاً: العدول:

العدول مصدر للفعل عَدَلَ، جاء في كتاب العين :(عِدْل الشيء: نظيره ... والعَدْل: أن تَعْدِل الشيء عن وجهه فتميله... وَعَدِلْتُ الشيء: أَقَمْتُه حتى اعْتَدل... وعَدِلْتُ الدابة الى كذا: أي عطفتها فانعدلت) (الفراهيدي، 2006، صفحة 2/ 39) ، وفي مقاييس اللغة :(عدل: العين والدال واللام أصلان صحيحان لكنّهما متقابلان كالمتضادين: أحدهما يدل على استواء، والآخر يدل على اعوجاج) (فارس، 1979، صفحة 4/ 246).

وممّا تقدم يبدو أنّ العدول في اللغة يدل – فيما يدل عليه- على حيادة الشيء عن وجهته وإمالته عنها، والذي يهمني من الدلالات السابقة من مادة (عدل) ما يشير إلى معنى الأنحراف والتحول عن الشيء الى غيره، وهو المعنى الذي اعتمدتْ عليه دراسة هذا البحث، وقصده الباحث في عنوان هذا البحث.

اصطلاحاً:

تحيل مادة عدل في كتب النحو والتفسير والبلاغة على دلالة واحدة وهي دلالة الانصراف عن الشيء وتركه والتحول إلى غيره، يقول ابن جني في معرض تعريفه للعدل (معنى العدل: أن تلفظ ببناء وأنت تريد بناء آخر نحو: عمر وأنت تريد عامراً، وزفر وأنت تريد زافراً) (جني، 2007، صفحة 1/ 155) ولم يذهب بعيداً ابن الأثير عن سابقه فقال:(إنّ العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لا يكون إلاّ لنوع خصوصية اقتضت ذلك) (الأثير، 1999، صفحة 2/ 12).

والعدول باب واسع شامل، يندرج تحته فروع كثيرة وسأكتفي بهذا البحث العدول من المصدر المؤول إلى المصدر الصريح، وعكسه؛ لبيان أهمية تحصين المعنى المراد بيانه في سياق المعدول إليه، والآيات المعدول بها في السياق القرآني كثيرة لا يتسع هذا البحث لعرضها جميعاً، وسأذكر بعضها موزعة على مبحثين لا على سبيل الحصر، بل التمثيل بها وكشف تحصين المعنى من خلالها في البحر المحيط.

ثانيًا: تحصين المعنى:

تحصين المعنى مركب إضافي من كلمتين: التحصين، والمعنى، كقولنا: أصول الفقه، فصار مركبًا من جزأين المضاف « تحصين»، والمضاف إليه «المعنى» الذي تعرف به «التحصين» بعد

أن كان لكل جزء معناه الخاص به، ثم نقل من التركيب الإضافي وجعل علمًا لقبًا(علي،1185)للعلم المخصوص بالبحث.

أولًا:التحصين لغةً:

التحصين مصدر للفعل حصَّنَ، وتدل مادة «حَصَنَ» على كلِّ موضع حصين لا يوصل إلى ما في جوفه، يُقال: حصن الموضع حصانةً (الفراهيدي أ.، صفحة 3/ 118). وجاء في المعجم الوسيط (معنى حصن في المكان حصانة منع فهو حصين، والمرأة حِصْنًا، وحَصانةً عفَّت وتزوّجت فهي حَصان) (مصطفى، د . ت، صفحة 180).

اصطلاحًا:

المعنى اللغوي يماثل المعنى الإصطلاحي الذي يهدف الى منع الشيء والحفاظ عليه.

إذًا فمعنى المنع والحفاظ على الشيء في أن يدخل فيه ما ليس منه هو المعنى الدّلالي للفظة «تحصين»، وبهذا المفهوم ذكره أبو حيان أثناء حديثه عن الأحكام شرعية بقوله:(لما بين تعالى حكم النكاح ، بين حكم القتال ، لأن النكاح تحصين للدّين ، والقتال تحصين للدّين والمال والروح) (حيان أ.، 2010، صفحة 2/ 258) ، إذًا تبدو العلاقة واضحة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي لمفهوم التحصين؛ إذ أنّ كلاهما قائم على الحفظ والحيطة واحذر من كل ما يفسده.

ثالثًا: المعنى لغةً:

هو المقصود باللفظ وبالشيء عمومًا، وهو إما مصدر بمعنى المفعول، أو مخفف بمعنى اسم مفعول، وعلى معنى المصدر فهو القصد والمراد، يقال عنيتُ الكلام كذا أي قصدتُ وعمدتُ (الأزهري، 2001، صفحة 4/ 143).

اصطلاحًا:

المعنى هو ما يقصد بشيء، وجمعه معاني، وهي الصورة الذهنية؛ من حيث إنه وضع بإزائها الألفاظ والصور الحاصلة في العقل، فمن حيث إنها تقصد باللفظ سميت: مفهومًا، ومن حيث إنه مقول في جواب ما هو سميت: ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج سميت حقيقة، ومن حيث امتيازه عن الأغيار سميت هوية (الجرجاني، 1983، صفحة 65).

مما سبق يتضح بيان أجزاء المركب الإضافي «تحصين المعنى» بمفهوم واحد، وهو حفظ وصون ذلك الفهم المقصود من اللفظ من أن يدخل فيه ما ليس منه، وهو المعنى الدلالي لهذا المركب الذي مدار البحث عليه.

التحصين بالعدول بين صيغتي المصدر (الصريح، المؤول)

من الناحية التركيبية تمتاز بنيّة المصدر المؤول من بنيّة المصدر الصريح بوضوح العلاقة الإسنادية؛ ذلك لأنّ العنصر الإسنادي دائم الحضور في المصدر المؤول بخلاف المصدر الصريح، فيكون العنصر الإسنادي فيه دائم الغياب.

ومن ناحية أخرى لما في المصدر المؤول من دلالة على الزمن سواء أكان ماضياً أم كان مستقبلاً بخلاف المصدر الصريح فهو خالٍ من الزمن بنفسه. (السامرائي، 2011، صفحة 3/ 126) لذلك يرى «عباس حسن» أنّ الداعي إلى العدول عن المصدر الصريح إلى المصدر المؤول أمور تتعلق بالمعنى أو الضوابط النحوية. (حسن، 2006، صفحة 1/ 417)

يقع هذا المبحث (العدول بين صيغتي المصدر الصريح والمؤول) في ضمن الدراسات النحوية الدلالية في القرآن؛ لأهميته في الكشف عن النكت الدلالية في العدول بين الصيغتين على الرغم من أنّهما من جذرٍ واحد.

للوقوف على هذه النكت في تفسير «البحر المحيط»، فالقرآن يعبّر عن المصدر المؤول إذا ارتبط الحدث باحتمالية الوقوع، ويعدل عنه إلى المصدر الصريح إذا كان الحدث واقعاً لا محالة.

وسأحاول أن أسلط الضوء على هذا النوع من العدول في ذكر بعض النماذج القرآنية التي أشار إليها أبو حيان بهذا القصد، للاستفادة من دلالة بنية العدول في المصدر الصريح والمؤول في السياق، والكشف عن مزية تحصين المعنى المراد ببنية العدول بين الصيغتين في السياق، ويندرج تحت هذا المبحث مبحثان، وهي:

المبحث الأول

تحصين المعنى بالعدول إلى المصدر المؤول:

من دلالة بنية المصدر المؤول التركيز على الحدث المرتبط بالزمن في قوله تعالى: ﴿ يى يي ئج ئح ئخ ئم ئه بج ﴾(طه: 59) متلك المصدر المؤول «أن يحشر» هنا كفاءة عالية في تضخيم حدث الحشر وجمع الناس، وهذه الدلالة واضحة من خلال جعل العلاقة الإسنادية بطرفيها «المسند والمسند اليه» طافية على بنية السطح إذ يركّز السياق هنا على جمع الناس في يوم محدد لديهم (لأن اجتماعهم يوم الزينة يكون في مكان لا محالة فبذكر الزمن علم المكان) (النسفي، 2005، صفحة 2/ 370) ، وقد لاحظ أبو حيان هذه الحركة العدولية والإشارة من المصدر المؤول إلى ما هو سيقع من جمعهم وحشرهم جميعاً بقوله: (لأنّه لا بدّ لهم من أن يجتمعوا يوم الزينة في مكان بعينه مشتهراً باجتماعهم فيه في ذلك اليوم) (حيان ا.، البحر المحيط، 2010، صفحة 6/ 236) إذ يرى أبو حيان أنّ السياق يسعى من خلال العدول إلى تركيب المصدر المؤول إلى تحقيق دلالة حجم الحدث بعدة مؤشرات هي:

1- الإشارة إلى وقت معلوم وهو يوم الزينة والتأكيد عليه بأن لا يخلفه أحد الطرفين (أي لا نخلف ذلك الوقت في الاجتماع) (حيان ا.، البحر المحيط، 2010، صفحة 6/ 337)

2- التركيز على وقت بعينه في ذلك اليوم المعلوم وهو وقت الضحى (وهو ارتفاع النهار ... وإنّما واعدهم موسى ذلك اليوم ليكون علو كلمة الله، وظهور دينه؛ ليكون المكان مكشوفاً أمام العيان) (حيان أ.، 2010، صفحة 6/ 337)

3- بناء الفعل «يحشر» للمجهول (فحذف الفاعل للعلم به) (حيان أ.، 2010، صفحة 6/ 337)

4- تأكيد حضور عوام الناس حتى لا يفهم المقصود حاشية فرعون فقط بقوله: «موعدكم» وجيء بالناس احتراساً.

فالسّياق يرسم منظراً حيوياً يفيض بالإشارة إلى ما فيه من مجريات الأحداث، فالصورة التي تفرضها علينا بنيّة العدول في أهمية الحدث الذي سيقع حتماً في المستقبل القريب، والمبالغة في التحدي بين لقاء الإيمان والطغيان في الميدان، وأرى أنّ السياق يستحق الوقوف

عليه لتدبره والتأمل فيه إذ ينضوي عليه معظم الدلالات السابقة مما يمكن أن يحصن معنى السياق العام.

وقد يؤتى بالمصدر المؤول لإرادة الحدث وصاحبه مع إرادة زمنه، وهذا ما لاحظه أبو حيان في قوله تعالى:﴿ صم ضج ضح ضخ ضم طح ظم عج عم غج﴾ (النحل: 40) فجاء العدول من المصدر الصريح «أ ضج » إلى المصدر المؤول « أ طح ظم » معترضاً على رأي ابن عطية(عطية، 648)من نفيه للزمن في المصدر المؤول في الآية السابقة، وفي قوله تعالى:﴿ لخ لم لى لي مج مح مخ﴾ (الروم : 25)بقوله: (وقوله: ولكن أن مع الفعل يعني المضارع وقوله: في أغلب أمرها ليس بجيد، بل تدل على المستقبل في جميع أمورها، وأمّا قوله: تجيء إلى آخر، فلم يفهم ذلك من دلالة أن، وإنّما نسبة قيام السماء والأرض بأمر الله، لأنّ هذا لا يختص بالمستقبل دون الماضي في حقّه تعالى. ونظيرهُ﴿ لم لى لي ما مم نر﴾ (البقرة : 259) فكان تدل على اقتران مضمون الجملة بالزمن الماضي، وهو تعالى متصف بهذا الوصف ماضياً وحالاً ومستقبلاً) (حيان ا.، البحر المحيط، 2010) (عادل ا.، د.ت، صفحة 1/ 3201)

إنّ توظيف صيغة المصدر المؤول هنا « أن نقولَ » بعد المصدر الصريح «قولنا» في السياق مفتتح بنسق متتابع يشمل الماضي والحال والمستقبل (فالكلام من باب التمثيل لتأثير قدرته واستحالة امتناعها) (علي ا.، 1414ه، صفحة 4/ 508)

وفي ضوء ما تقدم يبدو أنّ تركيب العدول بـ«أن نقول» على رأي أبي حيان غير مختصة بالمستقبل بل هي تشمل الزمان المتطاول الممتد من قبل خلق الإنسان على الأرض إلى أن يرث الله الارض ومن عليها، وبهذا المضمون يتحقق الغرض المقصود من ظاهرة العدول الى المصدر المؤول الذي يسعى إلى تحصين المعنى المراد بالسياق، في الوقت الذي يمتلك المسند والمسند إليه حضوراً بارزاً في بنية المصدر المؤول.

وقد يؤتى بالمصدر المؤول هنا مقيداً بزمن دون آخر عكس ما تقدم كما هو في قوله تعالى: ﴿ بج بخ بم به تج تح تخ تم﴾ (التوبة:25) فتركيب المصدر المؤول « بما رحبتْ» معدول عن المصدر الصريح إذ أريد به الحدث والزمن فيما مضى؛ لأنّ الرحب حدث قبل نزول الآية فالسياق يعرض مشهد معركة «حُنين» فلما أراد الله سبحانه الحدث المصحوب بالزمن جاء ببنية العدول بالمصدر المؤول في مستواها العميق، قال أبو حيان: (وما مصدرية أي: ضاقت بكم

الأرض مع كونها رحباً واسعة لشدة الحال عليهم وصعوبتها كأنهم لا يجدون مكاناً يستصلحونه للهرب، والنجاة لفرط ما لحقهم من الرعب فكأنها ضاقت عليهم) (حيان ا.، البحر المحيط، 2010، صفحة 5/ 25).

وكأنّما يسعى السياق من خلال بنيّة العدول إلى المصدر المؤول لرسم صورة الخوف والوجل وشدة الحيرة من خلال إبراز عناصرها الأساسية المسند اليه والمسند والحدث والزمن، ويضيف الدكتور فاضل السامرائي فائدة فحواها الفرق بين أن و ما المصدريتين بقوله: (والمعنى برحبتها ولو قلت «بأن رحبت» لكان المعنى أنّها ضاقت عليهم بكونها رحبة، وهو معنى ناقص غير مراد) (السامرائي، 2011، صفحة 3/ 139) ، وبهذا يتحقق الغرض المطلوب من بنية عدول المصدر المؤول عن الصريح بتحصين معنى السياق المراد كما مر.

المبحث الثاني

تحصين المعنى بالعدول إلى المصدر الصريح

يختلف الأمر بالنسبة إلى المصدر الصريح عن المصدر المؤول إذ يمتاز بغياب المسند إليه من بنيته التركيبية غياباً يكاد أن يكون مطرداً كما أنّه يرتكز على الحدث بصورة أساسية، ولا يدل بنفسه على زمنٍ مطلقٍ، ولكن تبقى دلالته على الزمن ملحوظة ومستفادة من العبارات الأصلية التي سبك منه. (حسن، 2006، صفحة 1/ 419) ومن النماذج المختارة التي لاحظها أبو حيان بهذا الصدد

قوله تعالى: ﴿أَأَنتُمْ أَعْلَمُ﴾(البقرة: 55) اذ جاء هنا المصدر الصريح «جهرة» لأهميّة الحدث ولتأكيد الرؤية بالعين، قال أبو البقاء:(جهرة مصدر في موضع الحال من اسم الله؛ أي نراه ظاهراً غير مستور) (البقاء، صفحة 1/ 64) ، ويرى أبو حيان في هذا المقام أنّ السياق إنّما عدل إلى المصدر الصريح لتوكيد حدث الرؤية عياناً إذ قال: (وانتصاب جهرة على أنّه مصدر مزيل لاحتمال الرؤية أن تكون مناماً أو علماً بالقلب، والمعنى حتى نرى الله عياناً، وهو مصدر من قولك جهر: بالقراءة وبالدعاء، أي أعلن بها فأريد بها نوع من الرؤية) (حيان ا.، البحر المحيط، 2010، صفحة 1/ 371) وكأنّ أبا حيان يريد هنا أنّ المصدر وقع احتراساً من عدم إرادة المشتركات اذ حصّن المعنى وجعله في صلب المقصود وعدم اشتراك الألفاظ والمسميات المشتركة مع الرؤية (والإشارة في الآية أنّ مطالبة الرؤية جهرة هي تعريض مطالبة الذات غفلة فيوجد سوء الأدب وترك الحرمة، وذلك من أمارات البعد والشقاوة) (حقي، 1127، صفحة 1/ 112) ويبدو أنّ استعارة الجهرة للرؤية منبه أسلوبي؛ لأن الجهر في المسموعات، والمعاني في المبصرات.

وقد يجيء المصدر الصريح مؤكداً لفعله ورفع احتمالية المجاز عنه، ويُتأمّل هذا في قوله تعالى: ﴿أَأَنتُمْ أَعْلَمُ﴾ (النساء: 164)لأنّ الكلام قد يطلق ويراد به الإيحاء وينصرف الذهن إليه، فجاء بتركيب المصدر الصريح «تكليماً» المؤكد للفعل «كلّم» بإزالة هذا التوهم، وليس أبو حيان بعيداً عن هذا الأثر في توجيه المعنى في مثل هذا الموضع فقد لاحظ تحصيناً للمعنى بالسياق العام بمجيء المصدر هنا فقال:(هذا إخبار بأنّ الله شرّف موسى بكلامه، وأكّد بالمصدر دلالة على وقوع الفعل على حقيقته لا على مجازه، هذا هو الغالب) (حيان أ.،

2010، صفحة 3/ 414) فبنية العدول بالمصدر الصريح تعبّر عن قضيّة مبنيّة على الثبات والحقيقة وهي صفة الكلام بحقه سبحانه (فالتأكيد بالمصدر يفيد الحقيقة أنّه أسمعه كلامه وكلّمه بنفسه لا كلاماً قام بغيره) (السيوطي، المزهر في علوم اللغة، 1998، صفحة 1/ 288) بغير وحي ولا ترجمان، ويردفنا أبو حيان بنصٍ آخر على إثبات تحصين معنى السياق بالمصدر إذ قال: (لولا التأكيد بالمصدر لجاز أن تقول: قد كلمت لك فلاناً بمعنى كتبت إليه رقعة وبعثت إليه رسولاً، فلمّا قال تكليماً لم يكن إلّا كلاماً مسموعاً من الله تعالى) (حيان أ.، 2010، صفحة 3/ 414) ، وقد أخذ بعض أهل العلم بمضمون الآية وردّ على بعض المعتزلة في دعواهم نفي التكليم. (السيوطي ا.، 1988، صفحة 238) لذا يظل توظيف صيغة المصدر الصريح في حيز الحدث كما ينبغي أن يكون.

ومن السمات الغالبة على أسلوب الخطاب القرآني في السياقات التي تؤطّر مشاهد يوم القيامة، وتعمق الشعور لدى البشرية بالاستبعاد عن حتميّة الظلم في ذلك المشهد الرهيب، إذ توظف صيغة المصدر الصريح الذي تنحسر دلالته هنا التحقق والتأكيد والمبالغة فيه، وهذا ما ألمح إليه أبو حيان في قوله تعالى:ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ (الأنبياء: 47) فقال:(والقسط: مصدر وصفت به الموازين مبالغة كأنها جعلت في انفسها القسط) (حيان أ.، 2010، صفحة 6/ 294) إذ يرى في هذا المقام أنّ تركيب المصدر الصريح القسط تكسب فاعلية وكفاءة أسلوبية في الدلالة على حتميّة الحدث، وتجسيد صورة العدل يوم القيامة (فيظهر عدله وحكمته ومقسماً عليه من حيث إنّ الخلق في أحسن تقويم يقتضي العدل لا محالة) (البقاعي، 1415 ه، صفحة 8/ 428) يبدو أنّ إيثار لفظة القسط في السياق دون العدل هنا؛ لأن القسط هو العدل البين الظاهر، ومنه سمّيَ المكيال قسطاً، والميزان قسطاً؛ لأنّه يصور لك العدل في الوزن حتى تراه ظاهراً، وقد يكون من العدل ما يخفى؛ ولهذا عدل السياق عن العدل إلى القسط، وأنّ القسط هو النصيب الذي بيَّنتَ وجوهه. (الله، 2009، صفحة 1/ 428)

وبهذا التوظيف أوثرت صيغة المصدر الصريح في السياق؛ لأنّها رسمت ملامح المشهد الذي يظهر فيه عدل الله للدلالة على تناهي العدل المطلق بحقه سبحانه، لأنّ المقام ليس مقام إنكار واستبعاد فالصورة حاضرة والأذهان موطّنة على تصورها.

وربما يختلف الأمر كليّاً لو جاء التعبير بالمصدر المؤول هنا، ولاختلفت الصورة التي وظفها المصدر الصريح كما مرَّ، وليس هذا الملمح الوحيد الذي يُمنح بالمصدر الصريح هذه الصورة غرابتها وفرادتها، فيرى أبو حيان أنّ هناك ملمحاً آخر في التعبير بالمصدر الصريح لا يقلُّ ندرةً وادهاشاً عن الملمح السابق إن لم يتفوق عليه وذلك في قوله تعالى: ﴿ حج حم خج خم سج سح سخ سم ﴾ (مريم: 90) فقد رجّح أبو حيان مصدرية «هدّاً» معترضاً على الزمخشري جعله مفعولاً له(الزمخشري، 1407، صفحة 3/ 46) أي: لأنها تهد، وعلى رأي أبي حيان كونه مصدراً صريحاً يسهم بشكل مباشر بتحصين المعنى إذ يتوقف عليه السياق فقال:(وهذا على أن يكون «هدّاً» مصدر هدّ الحائط إذا هدمه ... لأن الظاهر أنّ «هدّاً» لا يكون مفعولاً بل مصدراً من معنى «وتخرُّ» ...أن يكون مصدراً توكيدياً) (عادل ا.، 1998، صفحة 1/ 3536) ويلمحُ من كلامه من إرادة المصدر «هدّاً» الحدث؛ لأهمية المقام هنا؛ لأنّ السياق يسعى الى تعميق بؤرة الغرابة من خلال تصوير انشقاق السماء والأرض والجبال قد زحفت على بعضها في مكان وقد تحولت إلى ركام، لتشكل بنية المصدر الصريح حدثاً يعجز الذهن عن تصور ضخامته وكثافته، فهو منظر فريد، ومشهد غير مألوف، فالذاكرة الإنسانية لم تختزن في تاريخها الطويل صورة لجبال صخرية صلبة تتحول في لمحة بصر إلى كومٍ من تراب (وما ذلك إلّا لتضمّنه شتم الرب تبارك وتعالى، والتنقص به ونسبة ما يمنع ربوبيته وقدرته وغناه اليه) (الجوزية، 751، صفحة 4/ 1576).

إنّ صورة انشقاق السماء والأرض وهدم الجبال لهي جديرة بأن تستوحشها الأذهان، وتنافرها التصورات، فكل غريب عن التصور خليقٌ بالاستيحاش والإنكار، وقاس أبو حيان مضمون هذه الآية بآية الأعراف لما بينهما من مشابهة في النتيجة هي قوله تعالى: ﴿ بخ بم به تج تح تخ تم ته ثم جح جم حج حم خج خم سج سح سخ سم صح صخ صم ضج ضح ضخ ضم طح ظم عج عم غج غم فج فح فخ ﴾ (الأعراف : 143) وذلك بطلب رؤية الحق –سبحانه– من لدن رسوله موسى «عليه السلام»، قال أبو حيان:(وهو

أنّ انظر إلى الجبل... كيف اجعله دكاً بسبب طلبك للرؤية لتستعظم ما أقدمت عليه لما أريك من عظيم أثره؛ لأنه عز وجل حقّق عند طلب الرؤية ما مثله عند نسبة الولد إليه) (حيان أ.، 2010، صفحة 4/ 381) ؛ليصبح هذا العدول بالمصدر الصريح قيمة إيحائية دلالية يسعى لتحقيق تحصين المعنى المراد بالسياق من خلال هذا العدول.

 ISBN: 978-9922-9838-4-4

الخاتمة

1. أنّ إيحاءات السياق هي الأصل في تحصين المعنى وهو الذي ينبغي التعويل عليه والأخذ به بصفة عامة في ظاهرة تحصين المعنى كما هو السمة المطلوبة عند أبي حيان في تفسيره وهو الحاضر الفعلي على مدار الدراسة في الكشف من خلاله عن تحصين المعنى.
2. كما أنّ أبا حيان ابتعد عن التأويلات الخارجة عن سنن العربية، وحرص على الالتزام بظواهر النصوص في غالب تفسيره والاعتداد بالمسموع، ولعلّ من أسباب ذلك ظاهريته التي كان معروفاً بها.
3. اتبع أبو حيان في تفسيره منهجاً واضحاً في سرد صيغ المصادر الصرفية فهو يذكر المعاني عند ورود المصادر، ويكاد يحصي جميع ما يمكن أن تدل عليه من دلالات، ولا يكتفي بذكر تلك المعاني بل يتبعها بمثال لكل معنى.

المراجع

ابراهيم ، أحمد الزيات مصطفى. (د . ت). *المعجم الوسيط*. القاهرة: دار الدعوة.

ابن الأثير. (1999). *المثل السائر* (المجلد الأولى). (ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المحرر) بيروت لبنان: الكتب العصرية.

ابن القيم الجوزية. (751). *بدائع الفوائد*. لبنان: الكتاب العربي.

ابن عطية. (648). *المحرر الوجيز*. لبنان: دار الكتب العلمية.

أبو القاسم الزمخشري. (1407ه). *الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل* (المجلد ط: الثالثة). بيروت: مكتبة الكتاب العربي.

ابو حيان. (2010). *البحر المحيط*. بيروت: الكتب العلمية.

ابو حيان. (2010). *البحر المحيط*. بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو حيان. (2010). *البحر المحيط* (المجلد الثالثة). (ت: عادل أحمد ، وعلي محمد، وزكريا عبد المجيد، وأحمد النجولي، المحرر) لبنان: التراث العربي.

ابو حيان وإبن عادل. (1998). *البحر المحيط واللباب*. لبنان: الكتب العلمية.

أحمد بن الخليل الفراهيدي. (بلا تاريخ). *العين*. لبنان: مكتبة الهلال.

أحمد بن فارس. (1979). *مقاييس اللغة*. (عبد السلام هارون، المحرر) بيروت لبنان: دار الفكر.

إسماعيل حقي. (1127). *روح البيان*. لبنان: إحياء التراث.

الأزهري. (2001). *تهذيب اللغة* (المجلد الأولى). (ت: محمد عوض مرعب، المحرر) لبنان: إحياء التراث.

الأعراف. (143). *الأية*.

الأنبياء. (47). *الأية*.

البقرة. (259). *الأية*.

البقرة. (55). *الأية*.

التوبة. (25). *الأية*.

الجرجاني. (1983). *التعريفات*. (ت: مجموعة من العلماء، المحرر) لبنان: الكتب العلمية.

الخليل أبو عبد الرحمن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي. (بلا تاريخ). *العين* . لبنان : دار مكتبة الهلال.

الخليل. (بلا تاريخ). *العين*.

الروم. (25). *الاية*.

السيوطي. (1998). *المزهر في علوم اللغة* (المجلد ط: الأولى). (ت: فؤاد علي منصور، المحرر) لبنان: الكتب العلمية.

السيوطي أبو بكر جلال الدين السيوطي. (1988). *معترك الأقران* (المجلد ط: الأولى). (ت: محمد علي البجاوي، المحرر) لبنان: الكتب العلمية.

الشوكاني محمد بن علي. (1414ه). *فتح القدير* (المجلد ط: الأولى). بيروت: ابن كثير.

العسكري أبو هلال الحسن بن عبد الله. (2009). *الفروق اللغوية* (المجلد ط: الأولى). (ت: محمد باسل عيون السود، المحرر) لبنان: الكتب العلمية.

العكبري أبو ت 616 البقاء. (بلا تاريخ). *التبيان في إعراب القران*. القاهرة: عيسى الحلبي.

الفراهيدي. (2006). *العين*. (د، المحرر) لبنان / بيروت: مكتبة الهلال.

اللباب ابن عادل الدمشقي المتوفى بعد 880 عادل. (د.ت). *تفسير اللباب* (المجلد الاولى). لبنان: الكتب العلمية.

النحل. (40). *الاية*.

النساء. (164). *الأية*.

النسفي أبو بركات عبد الله بن أحمد النسفي. (2005). *مدارك التنزيل وحقائق التأويل* (المجلد د،ط). (ت: مروان محمد العشار، المحرر) بيروت: دار النفائس.

النور. (بلا تاريخ). *59*.

بركات الدين البقاعي. (1415 ه). *نظم الدرر في تناسب الأي والسور*. (ت: عبد الرزاق غالب مهدي، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

عباس حسن. (2006). *النحو الوفي* (المجلد ط: الأولى). لبنان: مكتبة المحمدي.
عثمان ابن جني. (2007). *اللمع في العربية*. (فائز فارس، المحرر) الكويت: الكتب الثقافية.
فاضل السامرائي. (2011). *معاني النحو* (المجلد ط: الخامسة). لبنان: دار الفكر.
محمد علي. (1185). *كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم*. لبنان: مكتبة لبنان..

الشكل الروائي والتراث
في "تغريبة العبدي المشهور بولد الحمرية"
لعبد الرحيم لحبيبي

د.محسين رودي أحمد[1]
جامعة أبي شعيب الدكالي -المغرب

المقدمة:

لا تقلّ رواية "تغريبة العبدي المشهور بولد الحمرية" لعبد الرحيم الحبيبي عن سابقاتها نزوعا إلى مجموعة من الثوابت التي تمسّ جانب الشكل، ومن ذلك انشدادها إلى سمة العتاقة لغة وتركيبا ونبرات أسلوبية. وتتخذ هذه العتاقة إلى جانب الحوارية والتعدّد الصوتي سمة التاريخ والتراث ممّا جعل النص منمازا عن النصوص الأخرى، إذ قدّمه المؤلف نصًا جديدًا يقوم على قاعدة التفاعل أو التعالق النصّي ووظف فيه المستنسخات التّناصّية واللغة التراثية العتيقة المهجنة بالسخرية، وتحوّل مادّة الخطاب التاريخي لتقدّم بوساطته نوعا مختلفا بمواصفاته ومكوناته المختلفة وهو الرواية التي تحاور المخطوط القديم وتحوله تعبيريا ودلاليا.

مشكلة البحث:

أضحت الرواية المغربية الجديدة منبعا للنقد المغربي والعربي على مستوى التأسيس لتجريبها بنيات فنية جديدة، توازي بنيات فكرية وإيديولوجية وتعبّر عن مواقف ورؤى متشبعة بروح الثقافة الغربية ومظاهرها نتيجة الانفتاح، وعدم استثمارها لمكوني التاريخ والتراث كمرآة للحداثة والخلق والتجاوز.

أسئلة البحث:

-كيف يشتغل الحدث التاريخي ضمن الحدث الروائي أو كيف يشتغل الحقيقي ضمن التخييلي؟

---

[1] أستاذ في وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة. ماجيستير الدراسات العربية "الأنساق السردية والبصرية – المكونات والوظائف" جامعة أبي شعيب الدكالي، كلية الآداب و العلوم الإنسانية بالجديدة، المغرب، باحث في سلك الدكتوراه تخصص سرديات. ، شارك في عدّة ندوات وملتقيات علمية وأكاديمية.

-كيف وظّف الكاتب التاريخ والتراث ليبني عالما روائيا يرتكز على التخييل والرصانة اللغوية؟

-لماذا رجع الكاتب إلى التاريخ و التراث ؟

-هل تعدّ الرواية المتن رواية جديدة على الرغم من استثمارها للتاريخ والتراث؟

أهداف البحث:

مما تقدم في مشكلة البحث وأسئلته السابقة تشكلت مجموعة من الأهداف التي ستسهم في توضيح هذه الدراسة وهي:

- الكشف عن تعالق النص السابق (المخطوط) باللاحق(الرواية) شكلا ومضمونا.
- تسليط الضوء على الرواية المغربية الجديدة عبر النقد الهادف.
- الاهتمام بالرواية التي ترتبط بالتاريخ والتراث كبنية فنية جديدة.
- إبراز أهم مظاهر التجريب في رواية "تغريبة العبدي المشهور بولد الحمرية"
- الكشف عن آليات اشتغال التاريخي المرجعي ضمن الروائي التخييلي.
- تبيان كيف استطاع الروائي عبد الرحيم لحبيبي استثمار التراث والتاريخ في روايته للتعبير عن الواقع المتأزّم والمحموم للإنسان العربي في الحاضر.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يفسر الإشكال الأساس حول الكتابة الروائية المغربية للتاريخ والتراث؛ للبحث عن دلالات جديدة، فرجوع الرواية إلى التاريخ وارتباطها بالتراث يعدّ من مظاهر الحداثة الهدف منه الكشف عن وعي الإنسان بهذا التاريخ لمسألة الحاضر والتطلع إلى المستقبل بحلّة جديدة تقوم على الإفادة من أخطاء الماضي.

منهج البحث:

لمقاربة هذا النص تم الاعتماد على المنهج الواقعي والبنيوي الجديد و الاقتراب من البنيوية التكوينية عند لوسيان كولدمان.

الكلمات المفتاحية: الرواية الجديدة - التاريخ والتراث - الشكل و الدلالة - المخطوط- التجريب

The Narrative Form and Heritage in "The Expatriation of Al-Abdi, known as Ould Al-Hamriya" by Abdul Rahim Lahbibi

Mouhcine Raoudi Ahmed[1]

Abstract:

The new Moroccan novel became a source of Moroccan and Arab criticism at the foundation level for experimenting with new artistic structures, "The Expatriation of Al-Abdi, known as the son of Al- Hamriya" by Abdul Rahim Al- Habibi is no less inclined than its predecessors to a set of constants that affect the aspect of form, including its emphasis on the characteristic of antiquity in language, composition, and stylistic tones. This antiquity, along with dialogue and polyphony, takes on the characteristic of history and heritage, which made the text distinct from other texts, as the author presented it as a new text based on the basis of interaction or textual interrelation, in which he employed intertextual reproductions and the ancient traditional language mixed with irony, transforming the material of historical discourse to present it through it a different genre with different characteristics and components, it is the novel that dialogues with the ancient manuscript and transforms it expressively and semantically. This creative interaction made the writer redefines our cultural and literary themes, and links reality, imagination, and imagination aesthetically. Thus, the novel's relationship with heritage and history appears, in form and content, as a dialogue with the present through the past, which has recently seemed rich in its narrative spaces, which constituted a mechanism for renewal and search for heritage counterparts in a kind of defense of man in his relationship with himself, the other, and the world

Keywords: the new novel - history and heritage - form and significance- manuscript - experimentation

مقدمة:

ظلّ المجتمع العربي لفترة طويلة يعيش حالة من التأخر الشديد، فقد كانت كل مظاهر الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية بعيدة كل البعد عن روح العصر الجديد، ولم تكن المؤسسات حينئذ قد ظهرت إلى الوجود.

وإلى حدود بداية القرن التاسع عشر، كانت أقطار العالم العربي شبيهة بالإنسان المريض، وبقدر ما كانت مشكلاتها الاجتماعية والسياسية والثقافية تتعقد، كانت ترتد إلى الماضي وإلى التراث لتجد فيهما الراحة والسلوى والحلول، هذا ما دفع مجموعة من الروائيين إلى حمل مشعل الكتابة والتعبير عن القضايا و تناقضات الواقع الاجتماعي باعتباره مجتمعا متفتتا تتجاذبه مختلف التيارات الفكرية و مختلف النزعات الدينية و الثقافية. وكغيره من المجتمعات العربية كان المجتمع المغربي غير مستقر ولم يعد يطمئن للحاضر، ولا للماضي ولا المستقبل. يعيش فيه الفرد الضياع والاغتراب والأوبئة.

فكان لا بد من الحديث عن هذا الواقع المتخلف بشكل كبير عن واقع المجتمعات الغربية في قالب روائي يستلهم من التاريخ وينهل من التراث كمرجعية للبحث عن الحلول واقتراح البدائل لمشاكل العصر نظرا لأن الرواية أصبحت الجنس الأدبي الأقدر على استكشاف العالم والتاريخ والإنسان.

و لقد ظهرت كتابات روائية مغربية تسير في هذا الاتجاه و تتبنى الإصلاح، و من بين هؤلاء المبدعين، الروائي المغربي عبد الرحيم لحبيبي، الذي وقع اختيارنا على روايته:" تغريبة العبدي المشهور بولد الحمرية" التي تطرح قضية التجريب من خلال مكون التاريخ و خلق حوار مع الشخصيات باعتبارها أصوات مكثفة تقدم لنا التراث من خلال وجهات نظر متعددة بتعدد هذه الشخصيات و الرموز التاريخية لا من خلال مؤرخ.

ولمعالجة هذا الطرح الإشكالي، حاولنا أن نقسم هذا البحث إلى محاور وهذه المقدمة كتعريف للبحث، وقد تطرقنا في المدخل إلى إشكالية التأسيس في الرّواية المغربية و المراحل التي قطعتها على غرار مثيلاتها العربية و الغربية.

1- لماذا تغريبة العبدي المشهور بولد الحمرية؟

تعتبر الرواية أكثر الموضوعات التي أثارت ضجة نقدية في أوساط المتخصصين في الفترة الأخيرة حول بنائها الفني والرؤى وطرائق السرد وطرحها لمواضيع تهم العالم والإنسان والتاريخ، بل أصبحت إلى جانب وظائفها التخييلية والتمثيلية والإيحائية أداة بحث بها يمكن استكشاف العالم والتاريخ والإنسان، فهي تطرح الأسئلة بدل إيجاد الحلول لأزمة الإنسان في علاقته بالعالم من خلال هدم الأبنية التقليدية وجعل القارئ في محور تكون النص الروائي وعدم الاندماج مع شخصياته.

كل هذا جعل من الرواية كجنس قائم بذاته يفرض نفسه في الساحة الأدبية و الفنية عموما. هذه الأسباب كانت وراء اختيارنا لرواية "تغريبة العبدي المشهور بولد الحمرية" لعبد الرحيم لحبيبي كنموذج للبحث باعتبارها رشحت لنيل جائزة البوكر العالمية 2014. فبعد قراءة للرواية المتن تبين لنا أنها تطرح مجموعة من الأسئلة ظهر لنا أن البحث فيها يعتبر أمرا ضروريا على مستوى الشكل و المضمون.

و لقد أصبحت الرواية المغربية الحديثة منبعا للنقد المغربي و العربي على مستوى التأسيس لتجريبها بنيات فنية جديدة توازي بنيات فكرية و إيديولوجية تعبر عن مواقف و رؤى متشبعة بروح الثقافة الغربية ومظاهرها. فمنذ مطلع القرن التاسع عشر، كان اتصال العرب بالغرب عاملا حاسما في ظهور و تعدّد الأجناس الأدبية الحديثة في الأدب العربي و منها الرواية، فطوال ذلك القرن عربت و ترجمت الآلاف من الروايات الغربية نتيجة" التّحولات العميقة التي يعيشها هذا الإنتاج الأدبي مغاربيا، و بخاصة منه ذو التعبير العربي، إنّها تحولات تمسّ الأشكال والموضوعات والعلاقة بالمتخيل وباللغة..." (عقار، 2000، صفحة 21)

و لقد استخدم القالب الروائي لتصوير معاناة المجتمع المصري الذي كان محطا للتناقضات و الاصطدامات السياسية و الفكرية و الاقتصادية ... في لغة نثرية تذكرنا بأسلوب المقامات العربية.

و أوّل رواية عربية حسب الأوساط النقدية اليوم، فهي رواية "زينب" التي نشرها محمد حسين هيكل سنة 1912م، أما بالنسبة للرواية المغربية، فعلى الرغم من حداثتها فإنها

حققت تغيرا أو تراكما في الآونة الأخيرة على مستوى الشكل و الأسلوب و الفنية بفعل انفتاحها على الثقافة الغربية و العربية أيضا من أجل مواجهة الغرب، و الإقرار بأسبقية العرب إلى الكتابة الروائية، و محاولة مواجهة الواقع المزري و المتخلف و قوى الاستعمار، وعرفت هي كذلك على غرار نظيرتها الغربية مراحل فنية يمكن اختزالها في:

– المراحل الجنينية: تذبذبت ما بين الكتابة السير ذاتية و التاريخية و تتمثل في المقامة والمقالة و القصة، التاريخ و الرحلة و السير و التصوف و الأقصوصة.

الرحلة المراكشية" لمحمد بن الموقت المراكشي، "وزير غرناطة– 1950" لعبد الهادي بوطالب، "الزاوية–1942" للتهامي الوزاني...

– مرحلة التأسيس: حاول فيها الروائيون المغاربة التجنيس لنوع الرواية من خلال الرواية الغربية، خاصة نموذج الرواية الواقعية ذات التوجه الإيديولوجي التي ظهرت في السبعينات، وفي الثمانينات حلّت كتابة روائية بحلّة فرانكونيه لها ما يميزها.

هذه الأشكال والنماذج الروائية شكلت مرجعيات متنوعة وتنوعا على نموذج الكتابة الروائية بالمغرب، وجعلتها منفتحة و تسعى إلى المغامرة في مستوى الأشكال و الطرائق السردية، و كنموذج "دفنا الماضي" لعبد الكريم غلاب، و "في الطفولة–1956" لعبد المجيد بن جلون، و "الريح الشتوية" لمبارك ربيع، باعتبارها نماذج تأسيسية لهذه المرحلة و كذلك "زمن بين الولادة و الحلم" لأحمد المديني و "الغربة و اليتيم" لعبد الله العروي.

– مرحلة التجريب: التي اعتبر فيها الروائيون المغاربة التجريب إبداعا فنيا و انزياحا سردي كرواية "حيوات متجاورة" لمحمد برادة.

– مرحلة التأصيل: التي رجع فيها الروائيون إلى التراث و استثمار التاريخ كمرآة للحداثة و الخلق و التجاوز كرواية "العلامة" لبنسالم حميش، و "جارات أبي موسى" لأحمد التوفيق، و "تغريبة العبدي المشهور بولد الحمرية" لعبد الرحيم لحبيبي. و كذلك اختيار التخييل الذاتي أو السيرة الروائية في رواية "القوس و الفراشة" لمحمد الأشعري. و "ما يثير انتباهنا هنا قبل كل شيء في هذه النصوص هو حضور الوعي النظري بالكتابة و بإشكالاتها و توظيف الذاكرة بشكل طاغ و استدعاء العجائبي و الخرافي، الاشتغال على اللغة بأفق

البحث لإغنائها وتطويعها و تجديدها، حضور المكونات السير ذاتية بوصفها عناصر تكوينية بالخطاب الروائي" (عقار، 2000، صفحة 25).

فالبحث عن الأشكال التراثية بالعودة إلى التراث و التنقيب فيه من شأنها إخراج الرواية المغربية وفق تنميط محدّد يجمع بين فضيلة المحلية و امتيازات العالمية و "لا من أجل الانغلاق على الذات و تقديس الأجداد و تمجيد الماضي، والحنين الرومانسي إلى إعادته، بل لمساءلة الذات من خلال مساءلة

الماضي، والوقوف على الخصائص المميزة والهوية الخاصّة." (وتار، 2004، صفحة7)(

و كمثال للرواية التراثية و التاريخية "زهرة الجاهلية" لبنسالم حميش، التي تثير التّرهين الإيديولوجي على شكل نقد مباشر قوي و بناء لحاضر الأمة العربية " لا يا عرب الكرّ و الفرّ، و الفروسية الهوجاء، ليس تاريخا هذا الذي تخطونه بتناحركم، بل خردلة على طرّة التاريخ." (بنسالم، 2003، صفحة 89)

كل هذه العوامل جعلت الساحة الروائية المغربية تزخر بمجموعة من الروائيين، كعبد الرحيم لحبيبي الذي غزا عالم الرواية من بابه الواسع مستخدما قوالب جديدة تتماهى مع قيمة الرواية و التي تتميز بالجدة في طرحها و منظورها السردي، كما استعمل اللغة القوية و الرصينة و المتينة المفعمة بثقافته التراثية و الدينية و التاريخية محاولة منه في معالجة مواضيع بين العمق الصوفي و النقد الحضاري و أخطاء التاريخ، فأنتج نصوصا مهمة منها:" خبز و حشيش و سمك –2008"، و "سعد السعود–2010" و "تغريبة العبدي المشهور بولد الحمرية–2014"التي ستشكل المتن الذي سنعتمده في بحثنا هذا.

ولا شك أنّ هذه الرواية تتّسم بالقدرة على استيعاب المستجد والطارئ وملاحقة الواقع المحموم من خلال التراث والتاريخ، فهي رواية قائمة على الحكي وتستجيب للرغبة الدفينة القابعة في نفس السارد، وهي رغبة امتلاك العالم عن طريق الحكي و إعادة بلورته و تشكيله من منظوره السردي و جعله أوسع مما هو عليه لتفسير الذات و الآخر و الكون، بتبني التشخيص التّخييلي في ارتباط وثيق بزمن هذه الرواية و سياقها و برؤية يطغى عليها جانب التّذويت.

ولأنّ الرواية تغلب عليها تيمات مهيمنة لها علاقة وطيدة بقضايا المجتمع و تحولاته و بالفرد و أسئلته، و تحمل بعدا إيديولوجيا ينتقد الصراع الأبدي بين الفرد و ذاته و الفرد و الآخر و المؤسسات السياسية و الدينية و الإيديولوجية، شعر الكاتب بضرورة تغيير على مستوى الخطاب الروائي و تجديده عبر الرجوع إلى التراث و التأصيل و انفتاح الرواية على مغايرات أخرى و تسجيلها لكل اختراق أو تشظي.

و لهذا ارتأينا في "تغريبة العبدي" إلى البحث عن كيفية توظيف النص للتاريخ و التراث بوصفه تجربة أساسية استطاع بواسطتها لحبيبي بناء عالم روائي يرتكز على التخييل و الرصانة اللغوية، فشكل هذا التركيب الفني متعة جمالية و نفسية، و كشف عن تشخيص روائي يختلف من حيث العمق و التقنية و الرؤية للعالم عن أعماله السالفة في جو نصّ روائي يهيمن فيه عنصر التذويت و مجال اللاشعور و الحلم. وهكذا" يتضح أن هذه الرواية لا تتبنى الأحاديث على مستوى البناء و الدلالة و إنّما ترتكز على تركيب معقد يتداخل فيه الشعوري و اللاشعوري و تتراشح فيه اللغة و مستويات السرد لتحديد موقف متوازن من العالم." (اليبوري، 1993، صفحة 20)

وعلى ضوء هذه الملاحظات، انتبهنا في قراءتنا للرواية المتن "تغريبة العبدي" لعناصر تبرز بشكل واضح

عنصر التجريب.

علاقة الإستطيقي بالمرجع.

البطل في علاقته بالحلم و الرغبة.

و نشير أنّ اختيارنا البحث في هذا الموضوع ظلّ قريبا من أبحاث اقتحمت الرواية بتجارب مشابهة إلى حدّ ما، لأنّ مسألة المنهج ليست جنّة قطوفها دانية خاصة إذا احتملت الرواية و فرضت قراءات متعددة، وعلى الباحث مقاربتها من زوايا مختلفة داخل النص و من خلال أبعاده الخارجية و الثقافية المحيطة.

لذا كان لا مناص من الرجوع إلى بعض المناهج النقدية التي تسعى إلى مقاربة النصوص الأدبية عامة و الروائية خاصة مقاربة ملائمة تصبّ وفق التصوّر العام للرواية الحديثة،

اعتمادا على مفاهيم إجرائية و منهجية دقيقة تؤثث للنقد و التكامل المعرفي، أهمها المنهج الواقعي و البنيوي الجديد و الاقتراب من البنيوية التكوينية التي أسسها لوسيان كولدمان. كما أنّ العمل الأدبي يمكن أن يعاد تفسيره إلى ما لانهاية، وهذه الطريقة ليست سوى واحدة للاقتراب من النصوص ومساءلتها خاصة "أن النزوح التجريبي والتحديثي أصبح مهيمنا." (عقار، 2000، صفحة 24).

2- تقديم النص الروائي:

تقع رواية "تغريبة العبدي المشهور بولد الحمرية" في 255 صفحة، و هي ثالث روايات عبد الرحيم لحبيبي، ووصلت للقائمة القصيرة لنيل جائزة البوكر العالمية للرواية 2014، و تتميز بأسلوب خاص، حيث يميل المؤلف إلى التخييل المكثف خلافا لروايتيه "سعد السعود-2010" و "خبز و حشيش و سمك-2008"، و هي تؤشر على بلوغه درجة أعمق في الكتابة الروائية.

وتركز هذه الرواية على حيلة سردية تقليدية، هي عثور أحد الباحثين، وهو صوت الروائي، على مخطوطة قديمة في أحد الأسواق بأسفي "سوق العفاريت"، ومحاولته العمل على تحقيقها بمعونة أحد الدكاترة المختصين بكلية الآداب بالرباط كي تصير موضوع أطروحة جامعية، لكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن فيفشل في هذه المهمة ليسعى إلى تحقيقها بنفسه إيمانا منه إيمانا راسخا أن لا شيء يمنعه من تحقيق غايته في التعلّم كما بالنسبة للعبدي صاحب المخطوطة. خاصة بعد أن التقط إشارات حبه للمتنبي مثل:

أنا ترب النّدى ورب القوافي وسمام العدى و غيظ الحسود

أنا في أمّة تداركها اللـــــه غريب كصالح في ثمود

وقوله:

ما مقامي بأرض نخلـــــة إلّا كمقام المسيح بين اليهود

وتحيل تغريبة العبدي المخطوطة على العنوان في الرواية، هذه المخطوطة هي حكاية في ذاتها تحكي رحلة العبدي من المغرب إلى الحجاز من أجل البحث عن مصادر العلم.

فالرّحلة هي علمية بالأساس، وفيها يستعيد العبدي رحلات كثيرة لعلماء كالصادق و ابن خلدون ... لكن سرعان ما تتحول إلى تحليل لواقع العرب و المسلمين المُزري و المتخلّف

لتبقى الحاجة إلى الاستفادة من أوروبا ملحّة لتجاوز ذلك "التخلّف"، وهذه المسألة يؤكد عليها العبدي، فالرواية تتجزأ إلى جزأين في كل جزء رحلة، رحلة السارد أو الراوي لتحقيق المخطوطة و رحلة العبدي للتعلّم، و هما معا رحلتان هدفهما الأساس هو التعلّم، و تبقى النهاية مفتوحة أمام القارئ، حيث نرى العبدي مريضا يتطلّع للشفاء.

و الملاحظ أنّ الرواية تقدّم صورة عن تاريخ المغرب إبّان ما قبل الحماية، وما صاحب هذه المرحلة من توالي الدول و المجاعات والأوبئة، إذ يبدأ الراوي في كتاب الخروج في وصفه زمن الخروج إلى الرحلة بعد انتهائه من حفظ القرآن و تجويده و كذلك الحديث النبوي الشريف ... عن شيخه "حيدة بن عبد الله بجامع القرويين بفاس، محمّلا متاعه على حمار اكتراه للسفر مع قافلة نحو تنبكتو و عزمه الحج إلى بيت الله الحرام و زيارة قبر الرسول صلى الله عليه و سلم مقتفيا أثر الغادة المتلفّعة بالأستار، و المكشوفة للأنظار، فلا هي مرئية ولا مخفية، و غايته في طلب العلم بالرحيل إلى الحجاز للبحث عن الحقيقة الصافية، أي حقيقة الذات في علاقتها بالكون. وفي طريقه سيجنح إلى وصف مكثّف للأماكن والبلدان و القطّان و يسجّل خواطره و مشاهداته وما سيحدث له خلالها ابتداء من إيموزار الكندر مرورا بيفرن وتمحضيت و تافيلالت و سجلماسة و أماكن متعددة بقيادة الدليل الشيخ الصحراوي. ويقدم العبدي شخصية الشّريفة ذات النسب و الحسب و الجاه في حكيه، إذ ستشكّل العون له في الرحلة سالكا طريق ابن بطوطة الطّنجي و الحسن الوزّان و السلطان أحمد المنصور و المولى إسماعيل على متن "أكبار" إلى تنبكتو ثم إلى جيني و بعدها مصر و الحجاز.

خرج هذا المثقّف القلق يبحث عن أفق آخر، خرج في رحلة البرّ وطريق الصحراء بدل طريق البحر، فهي رحلة روحية وفكرية وثقافية، كان يصادف أجناسا وأقواما حتى بلغ المبتغى أو الحج محاولا الاستلهام ممن سبقوه مثل "المهدي بن تومرت". فهذه الرحلة هي في المكان والخيال أيضا، كان يطمع العبدي أن يتحول من شخصية عادية إلى رمز، وكانت الرواية عقدة تاريخية وليست زمنية لأنّ العبدي كان همّه هو البحث عن الحقيقة ليشعر بالسلام، فاقتضى الأمر استدعاء فكرة المخطوط، أساس بناء الرواية، كشكل فني أي بنيت

شكلا قبل أن تبنى فكرا واعتمدت على نقد الأمة العربية من خلال إبراز العلاقة بين العرب والغرب على المستوى الثقافي، فكانت المخطوطة محاولة للإجابة عن أسئلة أرّقت المؤلّف وقضّت مضجعه خلال محطّات رحلته منها: ماذا سنأخذ؟ هل سنأخذ بالماضي (التقاليد) أم نستوحي من الغرب؟ هل نترك الماضي والحاضر أم نمزج بينهما؟ إنّ هذه الأسئلة وغيرها لا تشكّل عقدة حاضرة في القرن 19م فقط بل تستثمر في الزمن إلى الآن وقد تناولها العبدي بأساليب تخييلية في روايته، وصف فيها القرن التاسع عشر بالتفوّق الأوروبي والتأخّر العربي عامة والمغربي خاصة لأنه كان عصر الأوبئة و المجاعات والسّيبة. ممّا دفع البطل للتضحية بحياته لحلّ هذا الإشكال في قوله في كتاب الكرنتينة" فلكي أعرف الشرق عليّ أن أعرف الغرب، وقد تكون أوروبا مفتاح فهم ومعرفة ما نحن عليه من تأخر و تدهور، وما أصابنا من تحلل و انحلال..." (لحبيبي، 2014، صفحة 252)

و تظلّ الإشكالية قائمة بدون حلول، و تنتهي حياة العبدي بنهاية المخطوط و نهاية الرحلة على أبواب المغرب دون دخوله إلى وطنه الأمّ و دون وصوله إلى الحقيقة أو غادته الفاتنة لتبقى علاقته كعامل ذات في انفصال دائم عن موضوعه الحقيقة " سدّت في وجهي الأبواب، و ضاقت بي الأرض بما رحبت ... الفرصة ضاعت و الكون أكمل دورته، فلم يبق أمامنا إلا انتظار معجزة" (لحبيبي، 2014، صفحة 253) فإذا كان التاريخ بمختلف مناهجه، لا يتأتى له أن يلتقط الحقيقة، بل بعض صورها متخصصة أو مؤدلجة فإن السيرة الذاتية و الرواية التاريخية اللتان لا تهدفان إلى التحقيق في وقائع الماضي الخاص أو العام، تكونان على ما يبدو أكثر جرأة منه على اقتحام عالم التخييل ..." (اليبوري، 1993، صفحة 24)

2-قراءة في عنوان الرّواية:

يعتبر العنوان علامة لسانية وسميوطيقية غالبا ما تكون في بداية النص، لها وظيفة تعيينيّة ووظيفة تأشيريّة أثناء عملية التلقي للنص و التلذّذ به تقبلا و تفاعلا لما يحتويه من دلالات فنية و جمالية، و مما لا شك فيه أن هناك علاقة خاصة بين الرواية و العنوان، فهو المفتاح الذي

تحلّ به ألغاز الأحداث و إيقاع نسقها الدرامي و توترها السردي و هو عتبة أساسية للولوج إلى عالم الرواية، فضلا عن مدى أهميته في استخلاص البنية الدلالية للنص الروائي وإضاءة و تحديد تيهات الخطاب النصوص به، فهو بنية عامة قابلة للتحليل و الفهم و التفسير و التقويم أيضا من خلال عناصر النص الأساسية التي تتمثل في مشاهده و متتالياته ووحداته الوظيفية و ومراحل تكوين بنيته العامة، فلا يمكن أن نتصوّر رواية بدون عنوان أو عنوان بدون رواية. ولقد اختلف النقاد حول وظائفه و أهميته، " فأمبرتو إيكو" يؤكد أن العناوين الغامضة غير المخبرة تعتبر الأفضل لأنّ أساسها في الوظيفة الإيحالية التي تمكن من تميزه عن غيره من النصوص الأخرى، أما "جينيت" و غيره من النقاد فيؤكد على أهمية العناوين المخبرة و التي تتمتع بشحنة دلالية لفهم النص. و يأتي العنوان في النص السردي ملازما و لصيقا للنص أكثر من النص الشعري "وبخاصة الشعر العربي القديم بل نراه قد استغنى عن العنونة أحيانا". (قطوس، 2001، صفحة 117)

فالعنوان في الرواية هو الكفيل بإنارة انتباه المتلقي و الإيقاع به لأنّ على الروائي أن يعلّق القارئ و يدفعه نحو اقتناء الكتاب و قراءته. من هنا تنبثق أهمية العنوان من حيث أنّه مؤشر تعريفي و تحديدي ينقد النص من الغفلة، لأنه الحد الفاصل بين العدم و الوجود، فامتلاك النص عنوانا يعني أنه استحال كينونة، فالعنوان هو علامة الكينونة. ويعتبر العنوان عتبة من عتبات الاستهلال، كما هو تسمية الشخوص عتبة تسبق ظهور الشخصية كما هو وصفها.

ويعتبر العنوان عتبة إنّ قراءة النص الإبداعي من عنوانه يبدو أمرا صعب المنال، فالعنوان مفتاح النصّ لا ريب، لكنّه قد يصادر رؤية المتلقي و قد يوجهه أو يختاله فلا يكشف له عن شيء من رؤى النصّ، و بوصفه نصّا لغويا فهو يخضع لكلّ الإمكانات التي تتيحها البنية النّحوية للغة فيكون كلمة و مركّبا وصفيا كما يمكن أن يكون جملة فعلية أو إسمية و قد يكون أكثر من جملة.

ويرى جان كوهين " أنّ النثر – علميا كان أم أدبيّا – يتوفّر دائما على العنوان، أي أنّ العنونة من سمات النصّ النّثري، لأنّ النثر قائم على الأصول و القواعد المنطقية، بينما الشعر يمكن أن يستغني عن العنوان، ما دام يستند إلى الّانسجام، و يفتقر إلى الفكرة التركيبية التي توحّد

شتات النص المبعثر، و بالتالي قد يكون مطلع القصيدة عنوان لها." (قطوس، 2001، صفحة 34) .

و يقول د. قطوس: "وسيميائية العنوان تنبع من كونه يجسد أعلى اقتصاد لغوي ممكن ليفرض أعلى فعالية تلف ممكنة، مما يدفع إلى استثمار منجزات التأويل، كما يشكل العنوان أوّل اتّصال نوعي بين المرسل و المتلقي، و من هنا فإنّ على المتلقي أن يقرأ العنوان من مستويين: المستوى الأول، مستوى ينظر إلى العنوان بوصفه بنية مستقلة لها اشتغالها الدّلائلي الخاص و المستوى الثاني، مستوى تتخطى فيه الإنتاجية الدّلالة بهذه البنية حدودها متجهة إلى العمل، و مشتبكة مع دلائليته دافعة و محفزة إنتاجيتها الخاصة بها.

و العنوان عدا كونه يشكل حمولة فهو قبل ذلك علامة أو إشارة تواصلية له وجود فيزيقي/ مادي. و هو أوّل لقاء مادّي محسوس يتم بين المرسل (النّاصّ) و المتلقّي أو مستقبل النصّ. ومن هنا

يغدو العنوان إشارة مختزلة ذات بعد إشاري سيميائي." (قطوس، 2001، صفحة 36)

تكمن الوظيفة الأساسية للعنوان تكمن في جعل المتلقي يقوم بعملية التأويل الفوري بإحالته إلى المرجع الذّهني المجرد و تصوراته الفكرية و الثقافية، إنه دالّ يؤسّس لمدلولات متعددة.

و يعتبر عنوان "تغريبة العبدي المشهور بولد الحمرية" من العناوين الإخبارية إذ لا يشوبه الغموض و يمكّننا من تكوين دلالة (sémantique) مسبقة عن الرواية و هي رحلة العبدي، لأن التغريبة تدل على الرحلة و التغرب، و" بهذا فالعنوان مشبع(saturé) و يمدنا بمؤشرات فضائية و دلالية ترسم لنا الطريق إلى الكشف عن أسرار هذا الكون السيميائي (sémiophère) المغلق و تمثل مضامينها و أخبارها،(informations) كما يجعلنا نتبين النص. ومن هنا يغدو العنوان إشارة مختزلة ذات بعد إشاري سيميائي". (قطوس، 2001، صفحة 36). ويتجلى ارتباطه بالتراث و التاريخ من خلال أن "التغريبة" كمدلول و المكون الإسمي "العبدي" و اللّقب" ولد الحمرية" ما يجعله المهيمن الكبير داخل النص مؤكدا على ترجيح الألقاب بدل الأسماء و ترجيح للشخصيات، ليتيح للقارئ تخييل

(imagination)الأشياء الممكنة لإيجاد حلول للواقع، و هنا تبرز جمالية العمل و إبداعه الفني، و تغريبة العبدي لها دلالات متضمنة إيحائية فوق الواقع .

إنّها تحيل إلى تغريبة بني هلال و هي تعني دلالتين متآزرتين: " أوّلهما تعني التغرّب بمعنى مفارقة الوطن الأصل، و المعاناة التي تنتج عن هذه الغربة. وثانيهما تعني التوجّه نحو بلاد المغرب، على اعتبار أن الوطن الأصل بالنسبة للمشارقة هو المشرق.

ففي بعدها التاريخي لا تعني غير الحزن والبكاء والدّم لأنّ المتغرّبين كانوا يبحثون عن "الكلأ" للعيش، و إنقاذ الحياة و الهروب من الحرب. و إذا قارناها بتغريبة صالح بن عامر الزّوفري التي تعتبر كذلك امتدادا للتغريبة الأم، لكونه ينحدر من سلالة بني هلال و هو يمارس التهريب للبضائع إلى الحدود المغربية الجزائرية. نسجل هنا علاقة بين "التهريب" و "التغريب" فينتهي به المآل إلى الاعتقال". (يقطين، 1992، صفحة 52). وتتقدّم تغريبة العبدي متضمنة لتغريبة بني هلال بشكل معاكس، فتغريبة العبدي انطلقت من المغرب في اتجاه المشرق (الحجاز) و هي تغريبة ليست للهروب من الحرب أو التهريب التجاري بقدر ما هي تغريبة معرفية تستدعي التعلم و الحجّ و البحث عن الحقيقة لترتاح الذات، فيمكن أن نقول أنها تغريبة علمية دينية و فلسفية تنتج وعيا آخر تجاه السلالة باعتبار العبدي ولد الحمرية ينحدر من سلاسة الهلاليين النّازحين من نجد. و بالتالي يكرّس الواقع استمرار تاريخها، فإذا كانت تغريبة بني هلال جماعية فتغريبة العبدي فردية جعلته يسلك الطريق الطويل و المسالك الوعرة في سبيل العلم و الحج. الوعرة في سبيل العلم و الحج. "إن التغريبة فعل تاريخي ممتد واقعيا إلى الآن، و جوهره البنيوي يكمن في ممارسة الحرب و فرض القهر على مستويين: الأول عندما تكون الحرب ضد العدو،

و يبدو الثاني من مكونات الذات" (يقطين، 1992، صفحة 53).

ومن هنا نجد ترابطا تاريخيا (بني هلال) بالواقعي (العبدي) الفقيه و العلامة والولي الصالح.

3-علاقة العنوان بالرواية:

يحيل العنوان "تغريبة العبدي المشهور بولد الحمرية" إلى رجل من رجالات الدين المغاربة و هو ولد الحمرية من قبيلة أولاد احمر، الذين عاشوا أواخر عهد المرابطين و بداية حكم الموحدين، و الذين كانوا ينتسبون إلى الأصل الشريف."فعبدة قبيلة من بين القبائل العربية التي استقرت بالمغرب سنة 584ه (1188م) في عهد السلطان الموحّدي يعقوب المنصور... أصلها يرجع إلى الشيخ عبد قيس كما أن بعض صحابة الرسول صلى الله عليه و سلم انضموا إليها... وهي من القبائل التي تم تهجيرها من الشرق إلى المغرب". (لحبيبي، 2014، صفحة 39). وكان يتمتع كغيره من أولاد احمر بمعجزات و كرامات، ففهم دلالة العنوان يبثّر "العبدي ولد الحمرية" و يحيل إلى عالم التصوّف و استشراف الكرامات، و هذا تأويل وارد قبل قراءة النص، و تتحقق بعض علاماته حين قراءة النصّ، عندما تتحول شخصية العبدي إلى شخصية متصوّفة لها كرامات سيتعرف عليها القارئ خلال صحبته في رحلته، و العنوان الخارجي الفرعي تغريبة العبدي يثير القارئ لأنّ "التّغريبة" لها مفهوم خاص و دلالة محدودة توحي إلى نوع أدبي شعبي في الثقافة العربية الكلاسيكية. "عندما ختمت الخطبة شعرت أنّني حقّا وليّ الله في هذه الأرض المباركة ..." (لحبيبي، 2014، صفحة 158).

" فالتّغريبة هي جزء من "سيرة بني هلال" لذلك ارتبط في ذهننا اتصالها بالجماعة، أما الجزء الأكثر ارتباطا بالفرد فهو الرّحلة في ثقافتنا القديمة، فلو استعمل المؤلف المناص" (يقطين، 1992، صفحة 54). في رحلة العبدي المشهور بولد الحمرية لما أثارنا هذا العنوان كرحلة ابن بطوطة ورحلة ابن فطومة لنجيب محفوظ. الشيء الذي يدفعنا للتساؤل: كيف يمكن أن تكون هناك تغريبة لفرد هو العبدي؟ و ما هي دلالة التغريبة في علاقتها بالفرد؟

من هذا المنطلق نخلص أنّ العلاقة بين العنوان و النّص هي علاقة توجيه يتمّ على أثرها قراءة العنوان للنص قراءة خاصة، يتم التركيز فيها على تعالق التاريخي بالواقع.

4-علاقة الرواية بالتاريخ والتراث:

أ-تحديد إشكالية الرواية الحديثة باعتبار مكوني التاريخ:

اتخذت الرّواية التاريخيّة في بدايتها طريق تقليد نماذج من الأدب الأوربي، و لعبت الظروف السياسية دورها بتشجيع تأثير الأدب الفرنسي عموما و الأدب الإنجليزي جزئيا، و ظروف نشوء الرواية التاريخية ترجع إلى بداية الأدب العربي الحديث و بالضبط إلى نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر، حينما بدا ينتشر نشاط أهم ممثلي هذا الاتجاه و هما ناصف اليازجي و بطرس البستاني. و لقد لعب اليازجي دورا مهما بخرق أعماله ذلك المبدأ السائد و المتمثل في "العربية لا تتنصّر" الذي كان يعني بعبارة أخرى أن الأدب العربي لا يمكنه أن يعترف بكتّاب مسيحيين. ويمكن ربط بداية الرواية التاريخية ببداية فترة الجيل الذي أتى بعد اليازيجي والبستاني في الثمانينات تقريبا نتيجة نمو الأدب المترجم و خاصة مؤلفات "دوما" (Dumas) و"هوكو" (Hugo) و "والتر سكوت (W. Scott)"و ترجمة أديب إسحاق لرواية "الكونتيسة داش (contesse dash " الباريزية الحسناء" التي ظهرت طبعتها الأولى سنة 1884م.ونجيب حداد في ترجمة القصص التاريخية ل"لامينس(Lemmens) و"جيلابير(jalabert)
و"روبنسون كروزوي" (Robinson cruose).

ثم صدرت روايات تاريخية لأدباء عرب مميزين "كجورجي زيدان" "المملوك الشارد 1910م" و "حضارة الإسلام في دار السلام 1907م" و يعتبر زيدان المؤسس الحقيقي و الممثل للرواية التاريخية. وصدرت له سنة 1891م أولى رواياته التاريخية ووصل عدد رواياته إلى 18 رواية و قد مهّد الطريق لوجهة النظر المتعلقة بعلاقات هذه الروايات بالتاريخ، و تتجلّى هنا بالطبع خاصية الرواية التاريخية بشكل واضح، "فالكاتب يرسم الخطوط العريضة لتلك اللوحة التي تكونت في مخيلته حول أشخاص مرموقين و الوسط المحيط بهم في فترة معينة من الزمن، فتتولى موهبته الفنية مهمة نقل هذه اللوحة إلى القارئ. وهنا يتّضح أنّ التّذويت لا مفرّ منه، فالفنّ الروائي ليس هو الفنّ التاريخي." (أكناتي، 1998، صفحة 40)

و تطرح الرواية الحديثة إشكالا أساسيا حول الكتابة الروائية للتاريخ، فالعلاقة بين الرواية و التاريخ هي علاقة شائكة تقودنا إلى السؤال: كيف يشتغل الحدث التاريخي ضمن الحدث الروائي أو كيف يشتغل الحقيقي ضمن التخييلي؟

وهل تنتهك الرواية كمادة تخييلية قداسة الواقع التخييلي؟

إنّ التّاريخ بوصفه علما جليّا يفسر ويعلّل ويطلع القارئ على ماض سحق، فهو بمثابة راوي بلا صوت يعيد حياكة الحكايات و يعيد تعريف الظواهر أمّا الرواية فهي تعمل على الاهتمام بالإنسان عبر امتداد التاريخ و التقاط كل ما هو إنساني و صادق من خلال الغوص في أعماق النفس البشرية و كينونتها التاريخية و الاجتماعية.

فهي تستثمر التاريخ للتعبير عن رؤية المؤلف تجاه موقف ما من مجتمعه فيتخذ من التاريخ ذريعة له، بل قد ترتبط الرواية بالتاريخ لتعيد التعبير عما لا يقوله وتصحيح أخطائه وسد ثغراته.

من هذا المنطلق نتبين لماذا عاد الروائيون المغاربة إلى التاريخ وارتحلوا إلى الماضي واستثمروا في أعمالهم كمادّة للكتابة الروائية مما يجعل الرواية على مستوى التجنيس الأنسب لهذا التجريب؟ إنّ الإجابة عن هذا الإشكال تقتضي البحث في العلاقة بين الرواية والتاريخ التي تعتمد فيها الرواية على صهر المادة التاريخية ونقلها في قالب روائي جديد يجرد هذه الوقائع من زمنيّتها الخاصّة ليشيد لها زمنا خاصا لا ينفصل عن تلك الوقائع ليعطينا دلالات جديدة في زمن ومكان خاصين، بحيث يكاد التاريخ يكون أيضا منظومة من الأحداث والتمثّلات لواقع ممكن يتجه نحو المستقبل. وهذا يجعل المسافة بين الواقع القائم والواقع الممكن هو تماثل المسافة التي يختزلها سؤال الكتابة بين الحقيقة والاحتمال. والرّجوع إلى التاريخ في الروايات المغربية من مظاهر الحداثة، فارتباط الرواية بالتراث التاريخي، الهدف منه الكشف عن وعي الإنسان بهذا التاريخ لمساءلة الحاضر و التطلّع إلى المستقبل بحلة جديدة تقوم على الاستفادة من أخطاء الماضي. "فإذا كان التاريخ بمختلف مناهجه، لا يتأتى له أن يلتقط الحقيقة، بل بعض صورها مشخصنة أو مُؤدلجة، مما جعل "كرانجي" يعتبره واقعا بين إغراق إستطيقي يوجهه نحو الرواية، و إغراء يقرّبه من العلوم الاجتماعية فإنّ الرواية و

السّيرة الذاتية اللتين لا تهدفان إلى التحقيق في وقائع الماضي، الخاص أو العام، تكونان على ما يبدو أكثر جرأة منه على اقتحام عالم التخييل."(اليبوري، 1993، صفحة 24).

ومن خلال القراءة الأولية لرواية "تغريبة العبدي" بوصفها بأنها تاريخية، إن لم نقل نصا تاريخيا، لأنّ القارئ و هو يقرأها، يجد نفسه في القرن التاسع عشر وما تميز به من أحداث طبعت أذهان المغاربة ... الطاعون و الجذام و طائفة من الأمراض كالفالج و الصرع و الإسهال... نتيجة الجفاف و القحط ممّا سببّ مجاعات عصفت بالكثير من القطّان بالإضافة إلى الشّخصيات التاريخية و الفضاءات. "كان اسمه إدريس بن الطيب بليمني من أهل الرياسة و الحجابة بدار المخزن حتى أصابته سهام الدسائس و المكائد و الوشايات، فهاجر بأهله وسكن المدينة المنورة، ولم يشفع له أو ينفعه بشيء كون والده هو الصدر الأعظم بليمني" (لحبيبي، 2014، صفحة 204).هذه الشخصية هي واقعية، فلقد كان وزيرا على عهد سيدي محمد بن عبد الرحمان وعمدة قصيرة من أيام مولاي الحسن الأول، واضطرّ للتنحي عن منصبه بسبب مضايقات الحاجب موسى بن أحمد فهاجر إلى المدينة المنورة و توفي بها سنة1888م/ 1305ه.

إنّ القارئ سيحاول المقارنة بين الحكاية والأحداث التاريخية وسيتوصل أن المسافة بين تلك النصوص القديمة و تغريبة العبدي هي مسافة شاسعة، لأنّ الرواية اعتمدت الحكاية للبناء الهيكلي لنصّها فقط لأنها لا تسرد الأحداث التاريخية تصاعديا تجعلها بؤرة العمل و"لكنّها تفرقها داخلها لأنّ جنس الرواية نفسه يقتضي ذلك و"لأنّ الرواية تاريخ اجتماعي" (Lucas، 1963، p. 50)

ثم إنّ الرواية تحفل بإشارات زمنية تحيل مباشرة على التوثيق التاريخي.

" قد أعلم باشدور النكليز بعزم دار المخزن أشعار الكمبانيات بعدم نقل الحجاج من المغرب إلى الديار الحجازية، و لما لم يعجب هذا الأمر النكليز فقد استمرت الكرنطينة وواصل مجلسها إهانة المسلمين و انتهاك حرماتهم، مما دفع بالمخزن إلى منع الحج." (لحبيبي، 2014، صفحة 247)

والإشارة التي تشير إلى غزو الفرنسيس للعرب " في العريش قتلوا خمسمائة نفس، و في غزة التي استسلمت دون مقاومة، أعملوا فيها و في أهلها النّهب و السّلب، و بعد سقوط حامية "يافا" أعمل الفرنساوية السيف في ألفين من الجنود المستسلمين، و قد وصلت أعداد القتلى في "يافا" وحدها إلى عشر قتلى و أربعمائة و أربعة آلاف قتيل... نابليون بونابرت الإمبراطور العظيم الذي يمجّده الفرنسيس... كان سفّاحا مهووسا بسفك الدماء دون حق."(لحبيبي، 2014، صفحة 226،227).

إنّ هذه الوقائع التاريخية و غيرها استثمرت في الرواية كوعي بإشكالية الزمن " لتصبح فعلا تأمليا و إدراكيا" (القاضي، 2008، صفحة 66). تعود للتاريخ لكي لا تعيد صياغته بطريقة أخرى و إنما للتفصيل في أحداث تحدث عنها التاريخ ولم يكن ملما بجميع جوانبها.

إنّه تاريخ المغرب وجزء منه حيث ترتفع الدلالة لتجعل من التاريخ الذي عاشه العبدي السارد ليس مجرد قلعة من الحياة للزمن في ديمومته، فالزمن والتاريخ يغذيان ذاكرة النوع الروائي، وهذه الرواية تحتفي بذاكرة السرد و تاريخ المغرب ووعي الإنسان بإشكالية الزمن و تأملاته في علاقته بالسلطة و المؤسسات و السياسة و التاريخ و الدين و حقول أخرى، فهي واقعة بين الواقع والتاريخ بحيث تتهدم هذه الأزمنة و يغدو الوجود مقلقا، فسؤال التاريخ هو سؤال الزمن. وما استحضار التاريخ و التراث إلا من أجل تعميق نظرة الإنسان في علاقته بسؤال الزمن بإعادة صوغ وعي جديد بالزمان والمكان كعنصرين يكشفان عن حقيقة الوجود الإنساني الذي يرغب في التحررمن قبضة التاريخ بالمزاوجة بين فضاءات منفتحة كالبحر، الصحراء، الفردوس المفقود...وأخرى منغلقة مثل (دارالشريفة، الحمام، الكرنتينة...) وكل هذا راجع إلى"التخييل الذي يجعل الرواية تنفلت من أسر الاشتغال كمجاز خطابي للتاريخ وإعادة صياغة له" (القاضي، 2008، صفحة 67) وإعلاء الحكاية المستمدة من التراث و المحكي الشعبي و القائمة على تبئير بعض الأخلاق كالحيلة و المكر و الدسيسة. و بهذا يكون لحبيبي من المؤلفين الذين انخرطوا فعلا في التّجريب من خلال التوظيف المباشر لمكون التاريخ في الرواية عبر اختراقه لقدسيتها. يقول في كتاب الموتى:"ولماذا أكون الوحيد الذي يعاني من تبكيت الضمير؟... يوما ما سأتعلّم

كيف أكون ظالما دون الإحساس بالنّدم و دون الشعور بالذّنب." (لحبيبي، 2014، صفحة 183).

ويصرّح بزمن الكتابة علنا في كتاب الكرنتينة في قوله:" عاشرت أقواما، مات منهم الكثيرون، ولازلت حيّا، وحيدا، لعلّني استُثنيت من الموت لأكتب التّاريخ وأروي الحكاية" (لحبيبي، 2014، صفحة 245).

5- الكلام الروائي (البوليفونية):

يتمّ إنشاء العلاقة بين النص الروائي و النص التاريخي بتوظيف أشكال سردية متعددة تتمحور حول مقولات ميخائيل باختين مثل الحوارية التي أسست نظرة جديدة للغة من خلال الكلمة « Mot » باعتبارها تتفاعل داخل الحوار و تكتسب معنى جديدا يضاف إلى معناها الأول بواسطة دخولها في علاقات حوارية تجعلها الكلمة، حية تنتقل من سياق معين إلى سياق جديد لتعبّر عن مواقف لشخصيات مختلفة، داخل الرواية "إنّ العلاقات الحوارية لا تقتصر على العلاقات المنطقية ذات المعنى الملموس والمحدد، التي تفتقر بذاتها إلى اللحظة الحوارية. إنها يجب أن تكتسي باللفظة، و أن تصبح تعبيرات، أن تصبح مواقف معبر عنها بالكلمة، تخصّ مختلف الأشخاص، من أجل أن تتوفر الإمكانية لظهور علاقات حوارية بين هؤلاء الأشخاص." (باختين، 1986، صفحة 267)

و تشكّل العلاقات الحوارية التي يجب على الكلمة الدخول فيها لاستمرار التفاعل أي يمنح الكلمة القدرة على التعدد مما يجعلها تحمل صوتين "أنا" داخلية "و "أنا" خارجية ليصبح لها توجها نحو خطابها و نحو خطاب الآخر.

و تتميز رواية تغريبة العبدي المشهور بولد الحمرية بتوظيفها للتراث المغربي و التناصّ معه و تحرّرها نسبيا من الأشكال السردية الغربية، و بالرجوع إلى التأصيل من أجل الإبداع، و هذا ناتج عن وعي المؤلف لحبيبي بالممكنات التي يتيحها التوظيف المحكم للتراث السردي العربي على مختلف مستويات البناء و طرائق السرد، فالحوار يحضر عبر تعدد محافل الخطاب حيث تقدم الشخصيات في حوارية مع السارد العبدي ناقلة لغة المجتمع و تحمل حقولا معجمية خاصة تتضمن تصورات ذهنية تؤثر في وعيهم بتقديمها للتصورات الذهنية التي

تفرضها الأحداث و يقتضيها التطوّر التاريخي ممّا يؤدّي إلى انعكاسات لتلك الأحداث و الوقائع في الأذهان عبر الكلمة. يقول السارد: "نزع قبّعته وجلس بجواري على صخرة نابية... وقال: لعلّك مستغرب وجودي هنا، وماذا أصنع في هذا الخلاء الفسيح؟ ابتسمت مستغربا بادرته الكلام و قلت: كن كيف ما شئت، أما عني أنا، فإنني أشكر الله أنه وضعك في طريقي لتنقذ حياتي،...قال واثقا: أنا لم أفعل إلّا ما يجب عليّ فعله رغم اختلاف الدّين و الجنس و اللّون". (لحبيبي، 2014، صفحة 116) . إنّ هذا الحوار الذي دار بين المسيحي دانييل و العبدي واختاره المؤلف ليعيد قيمة للمضمون الحديث الذي تحمله الرواية وهو الانفتاح على الغرب لتحقيق التقدم. فهذه الجمل قد تشكّل ما سعت إليه الرواية و تعتبر إجابة عن الأسئلة التي راودت العبدي و قضّت مضجعه. إنّها ترتكز على صراع الأفكار بين المسلم و المسيحي و إنّ ما يجب الاهتمام به هو الإنسان في كل زمان و مكان و نبذ العنصرية و التعصب للدين أو الجنس أو اللون و الاعتراف بحرّية المعتقد، قال: "لعلّ في هذا حكمة لا يعلمها إلاّ الرّب؟ قلت: أتؤمن بالله؟ قال: ربّنا واحد، وكل منّا يعبده بطريقته، قلت: وأيّهما أفضل؟ قال: لا مفاضلة بين الأديان أعلم أنّ الإسلام ذكر المسيح بخير و أعترف بنبوّته وبالإنجيل كتابا للمسيحيين، و بكلّ الأنبياء، قلت: صحيح، ومن علّمك ذلك؟ قال: أنا رحّالة جوّال و صاحب أسفار و أقرأ أديان الآخرين و أتعامل معهم بالحسنى، أو ليس هذا ما يقوله دينكم؟ قلت: بلى." (لحبيبي، 2014، صفحة 116،117). إنّ هذا الخطاب الاستدلالي ذي الطابع الإيديولوجي داخل الحوار إذ يؤكد دانييل في كلامه أنه مطلع على الأديان جلّها و منها الإسلام و عالم بتفاصيل الأمور وربما أكثر علما من العبدي، لأنه يزاوج بين العلم الدنيوي كالطب والدين، و هذا ما لا يتوفر عند العبدي و الذي سيؤكده قوله: "و حضرني على التو ما كنت أسمعه وأن بالقرويين من حكايات دخول الأطباء الأوروبيين إلى بلاد المغرب و مزاولتهم للطّبابة ومداواة العباد، الأمر الذي أنار حنق العلماء و الفقهاء فأفتوا بتحريم دوائهم وعقاقيرهم و كل ما يقدمونه للمسلمين." (لحبيبي، 2014، صفحة 121). فمع كل الاختلافات الجوهرية يعترف العبدي بالنقص على المستوى العلمي بلغة موضوعها تشخيص أدبي حواري هجين و ساخر للعلماء المسلمين في تلك الفترة منتقدا العقل العربي كتصور يمثل الاتجاه الحداثي يقول: "أتخمنا عقولنا بما يحل

و ما يحرم، و نسينا فقه الضرورة و المصالح المرسلة و المصلحة الوقتية، ناهيك عن حفظ الصحة و قوام الأبدان، فقد ضاع منا و نسينا حتى تراث الطب العربي الإسلامي عند أبي بكر الرازي" (لحبيبي، 2014، صفحة 121). نلاحظ أن المؤلف يستنجد بالماضي من خلال علماء أدلوا بدلوهم في ميادين عدة كالطب مثل ابن سينا و الرازي و ابن رشد...رغبة في مساءلة الحاضر الذي "لم يبق فيه إلا القمل و القحط و الجراد، ثلاث خلقن للفساد" (لحبيبي، 2014، صفحة 122).

يتّسم هذا الحوار بين العبدي و دانييل إلى حدّ ما بالواقعية و يقدم خطابا ذي طابع استدلالي يحمل في طياته لغة ساخرة تتمظهر على مستوى الشخصية ، مما يخلق متعة و صراعا و مشاكسة عبر تداخل الضمائر النحوية، فلقد وصفت التغريبة حياة الإنسان وما يختلجها من لحظات العشق و المتعة و المحن و المرض و ندرة الماء و الحالة التي وصلت إليها الأوضاع في المغرب خاصة و الأمة العربية عامة و الرغبة الملحة في التغيير و النهوض بالأمة عن طريق الرجوع إلى السلف الصالح و التمكن من تعاليم الإسلام و لكن برؤية حداثية تستدعي النقد المباشر القوي لحاضر هذه الأمة و الانفتاح على الغرب عبر الحوار أي حوار الأديان و الثقافات "لأنّ العلاقات الحوارية تكون ممكنة ليس فقط بين التعبيرات الكاملة (نسبيا)، و لكن التناول الحواري ممكن حتى لأي جزء له قيمته الدلالية داخل هذا التعبير، وحتى لأي كلمة بمفردها بشرط أن يتم استيعابها لا على أنها داخل التعبير، بل على أنها علامة دالة على موقف ذي معنى محدد يخص إنسان آخر، على أنها ممثلة لتعبير يخص إنسان آخر." (باختين، 1986، صفحة 269).

بهذا الشكل الحواري يحصل المضمون على قيمة ويجمع الشكل ترجمة له فالنص يتأسس على قاعدة التفاعل و الحوارية و التعالق مما يجعلنا أمام نص جديد لا نرى فيه شخصية العبدي بالجلباب التاريخي فقط و إنّما تتشكل ملامح هذه الشخصية، و تبنى بهدف إحيائها باعتبارها شخصية عميقة و ممتلئة بمختلف المواقف و الرؤى ذات التوجه الحداثي فهي صورة تمثل نموذج الإنسان في علاقته بالآخر و العالم و علاقته بذاته من خلال إعطاء قيمة للذات عبر

مفهوم الحرية في الرواية، خاصة حرية التعبير عن طريق الحوار، "فلا وجود لتعبير لا تربطه علاقات (Bakhtine، 1996، p. 95)بتعبيرات أخرى."

يقول السارد: " لن أردّد مع القائلين بأن هذه الحرية التي أحدثها الإفرنج في أنفسنا هي من وضع الزنادقة... آن الأوان لنتعلم كيف نعيش و نحيا و نسوس أنفسنا و نسوي أمورنا و نحكم أهالينا، إذا كنا علمنا الإنسانية في الماضي ... فقد جاء الدور علينا لنتعلم منها". (لحبيبي، 2014، صفحة 239.240).ويعتبر الحوار آلية حضارية لتبادل الوعي الإنساني ومبدئا للكينونة.

تقدّم رواية "تغريبة العبدي" طريقة جديدة من حيث الأشكال السردية، إنها الطريقة التي أعيد بها التفكير في التاريخ و الرواية باعتبار أن الرواية المتن تستثمر تراثا فكريا و تاريخيا في مرحلة زمنية عاشها "العبدي"، وما يميز شكل السرد فيها هو أننا لم نبق تحت رحمة ذلك السارد المتسلط الذي يطغى صوته على كل صفحات الرواية و يتحكم في رقاب الشخصيات بل أصبحنا أمام تعدد سردي يتيح لكل شخصية إبداء رأيها و هذا التعدد في الأشخاص و الأصوات هو تعدد الوعي داخل الرواية، يعكس انسجام هذه الأصوات فيما بينها بعيدا عن سيطرة المؤلف الذي يتخذ موقفا حياديا كذات متحدثة، هذه السيطرة للمؤلف كصوت يعلو على الأصوات الأخرى يمثل الرواية الأحادية الصوت عند الكاتب " تولتسوي" في روايته الملحمية الحرب و السلام. و لقد قدم باختين نظريته النقدية للرواية باعتبارها، الرواية، تجمع بين الجانبين الشكلي و الإيديولوجي و دعا إلى صراع الإيديولوجيات و تحاورها دون فوز إحداها، مما يفرض على الكاتب الحياء التام و عدم الانحياز لأي طرف، و العدل بين الشخصيات كأصوات ممثلة لإيديولوجيات و رؤيا و كذلك الحرية في التعبير على الرأي...عكس الرواية المناجاتية أو الأحادية الصوت، و على هذا المنوال الباختيين خصص المؤلف في رواية التغريبة ككل الشخصيات الأساسية كتاب إذ نجد كل كتاب زخما من الأشخاص و الأفكار و الرؤى تعكسه اللغة في علاقتها بالواقع أو المرجع. يقول السارد في حوار مع الشيخ بليمني: "قال هامسا: جاء بك الشوق و قادتك النجوم، قلت: بلى يا شيخنا، و من أنبأك؟ قال: مكتوب في العيون ما قدر لأبناء ادم و حواء، قلت: يا شيخنا بسؤال أهل المغرب، قال: ولم لا تقول أهل المشرق؟ قلت: يسألونك عن

الشمس ما تشرق ثانية؟ قال: لقد غابت في بحرهم، فاظلم الكون حولهم، و ماذا يقولون أيضا؟ قلت: إنها لا شك ستعود لتشرق من جديد كما أشرقت أول مرة، قال: وهل يعود ادم و حواء إلى الجنة بعد أن ابتلاهما الله بكل حروف العناء و الكد و الكدح، قلت أنا جئت من المغرب لأرى الشروق من جديد." (لحبيبي، 2014، صفحة 200).

إنّ هذا المقطع الحواري يتضمن صوت الأنا المتحدثة داخل الرواية و صوت الآخر كجزء من الكلمة مما يتيح للشخصيات الحرية للتعبير، فصوت الشيخ بليمني يعبئ عن رؤية ذات الطابع الديني و الفلسفي و الصوفي في تفسيره للظواهر و الحقائق و يدل جوابه المستنبط من القران و الذي يكشف عن أفكاره الوجودية على مدى تمكنه و يتجلى هذا الجواب في قوله:"وهل يعود آدم و حواء إلى الجنة بعد أن ابتلاهما الله بكل صروف العناء و الكد و الكدح." (لحبيبي، 2014، صفحة 200). يستشف من هذا التداخل بين الأنا ككلمة و كلمة الآخر التداخل فيفهم الحقيقة التي يبحث عنها السارد. فالشيخ بليمني لم يشف غليل العبدي بحكمته التي لا تستطيع أن تزحزح غصنا من شجرة النكليز العتيدة و المتجذرة في أرض مكة. كل هذا يجعل من العبدي عاجزا و الشيخ بليمني حائرا و مضطرب البال كأهل قريش الذين "لا يخلفون إلا السراب و الظن" (لحبيبي، 2014، صفحة 200). لتبقى الرؤية هي انتظار معجزة من السماء يقول الشيخ: "أنا هنا بالجبل قرب غار حراء، مهبط الوحي، استدعي الرؤيا و استجلب بركة السماء عل الله يجود بالكلمة الفصل و يفك الأسر." (لحبيبي، 2014، صفحة 200).

واللّافت للنظر أنّ صوت الشيخ العبدي حاملا لإيديولوجية معنية، جعل تعددها سبب في إحداث تعدد الأصوات، و قد أكد عبد الملك مرتاض ذلك قائلا:" تعدد الشخصية الروائية بتعدد الأهواء و المذاهب و الإيديولوجيات و الثقافات و الحضارات و الهواجس و الطبائع البشرية التي ليس لتنوعها و اختلافها من حدود" (مرتاض، 1998، صفحة 73). و الرواية تتميز بتعدد الشخصيات المختلفة في الأسماء، و الملامح و الأفعال و تعدد على مستوى الصراعات و الأصوات والإيديولوجيات.

ويشكل عنصر الفعل البؤرة التي تشكل الموقف الفكري أو الإيديولوجي لشخصية ما، فأفعال الشخصيات مساهمة في بلورة الصوت، و تكون أيضا ذات إضاءات إيديلوجية تنبع من الحوارية، فموقف السارد من المرأة كشهوة عابرة و ليست عامل فاعل يمكن أن يتعلم منه خلال رحلته هو نفس الموقف بالنسبة لشخصية الدكالي و تتجسد هذه الرؤية في الحوار الذي دار بين العبدي و الدكالي يقول السارد: "قلت: وما قولك في هذه المرأة التي تسريت بها و أود زواجها على سنة الله و رسوله، قال: ليست مما يعيقك أو يمعنك، فهي لا تعدو أن تكون محطة في طريق طويل. كل واحد سيجد طريقا للخروج من هنا." (لحبيبي، 2014، صفحة 99).

إنّ هذا الموقف السلبي من المرأة كوسيلة للمتعة و إخماد لهب الشهوة عند كل من السارد و الشيخ الدكالي ناتج عن إيديولوجية دينية منبثقة من القران الكريم. فربطها بامرأة العزيز التي أغوت يوسف يحيل على النظرة الدونية التي كان ينظر بها للمرأة في تلك الفترة من التاريخ، يقول الدكّالي: "فكان إن استعصمت كما استعصم قبلك نبي الله يوسف عليه السلام إمام امرأة العزيز، وما أنت في نفس الموضع أمام امرأة فرعون جديد، الحاج بلمدني فرعون الذهب ببلاد السودان." (لحبيبي، 2014، صفحة 100). و يعتبر المؤلف المسؤول الأساسي عن طريقة تداخل النصوص و استخدامها لتصبح حاملة لمعنى كان مغايرا لمعناها الأول كخطابات لمواقف الشخصيات الأخرى و التي يستثمرها الكاتب لخدمة إيديولوجية معينة تواكب السياقات المختلفة، و هي سياقات قد تمس المضمون كما قد تمس الشكل أيضا. فالرواية عند باختين" جزء من ثقافة المجتمع، و الثقافة مثل الرواية مكونة من خطابات تعيها الذاكرة الجماعية، و على كل واحد في المجتمع أن يحدد موقعه و موقفه من تلك الخطابات، و هذا ما يفسر حوارية الثقافة و حوارية الرواية القائمة على تعدد الملفوظات و اللغات" (باختين، 2009، صفحة 43).

فتعدد اللغات أيضا من مقومات المبدأ الحواري لدى باختين، إذ به تتصارع الإيديولوجيات في الرواية. وهذا ما يبدو في رواية تغريبة العبدي التي تزخر بصور شتى تعبر عن مأساوية الواقع العربي الحديث بدا من رمزية التغرب و ترك الوطن و الأهل بحثا عن الرزق و الحقيقة و السلام إلى المعاناة المنتهية بالموت، فتبرز الصحراء كحاضن طبيعي للأحداث و

المواقف لشخصيات متنوعة فهي الأم، و هذا التصحر المعماري في الرواية ما هو إلا انعكاس للبيئة نفسها و الواقع العربي. ولا شك أن التنويع في أشكال السرد يدفعنا إلى البحث عن هوية السارد المتنوع في هذا العالم التخيلي المسرود المتميز من خلال شخوص ذات أصول متعددة أو كانت لها مهمة السرد في مشاهد حوارية: مثل حوار السارد مع المجذوب و حواره مع الشريفة و هريرة. و عندما نتحدث عن السرد فإننا ننتقل إلى اللغة كمستوى ثاني ثم إلى التخيل عبر اللاشعور و تحقيق ما يسمى التجريب. فاللغة تتميز بالكثافة و تجعل التخيل مكثفا بدوره من خلال الأصوات التي تقدم لنا التاريخ من وجهات نظر متعددة بتعدد الشخصيات لا من خلال مؤرخ.

وكل هذا يخدم الشكل من خلال تعدد الأصوات و المضمون الحديث للطرح الروائي عند لحبيبي الذي استعمل اللغة التي تليق بكل شخصية مما افرز التعدد الصوتي، و بهذا التعدد يكسر المؤلف نواياه، و يمنح كل إيديولوجيات الحق في البروز و الظهور بأسلوبها الخاص. فالمهم أن لغات هذه الأجناس تدخل للرواية باعتبارها مواقف، فينظر إليها كما قال باختين:"على أنها

وجهات نظر" (باختين، 2009، صفحة 165). فيتأسس البعد الحداثي للرواية كرواية واقعة بين الواقع و التاريخ.

خاتمة:

وبهذا تظهر علاقة الرواية بالتراث و التاريخ شكلا و مضمونا بأنها محاورة الحاضر من خلال الماضي الذي بدا مؤخرا غنيا بفضاءاته السردية التي شكلت تجربة غنية للرواية المغربية التجريبية الجديدة. وإذا كانت كل الرواية تخضع لاستراتيجية سردية وفق نموذج دينامي. يؤشر على التجاوزات فإنّ الرّواية المتن كتبت وفق نموذج منطقي يربط بين البداية و النهاية رغم الاختراقات. وهذا كله يجعل من الرّواية المتن مغامرة على مستوى الشّكل و البناء و تدلّ على حضور الوعي الاستطيقي عند المؤلف.

كما تضيف للتجربة الروائية المغربية نموذجا يحتفي بالتراث ضمن مجموعة من المواقف نذكر على سبيل المثال:

قراءة الحاضر على ضوء أحداث الماضي. -

مساءلة الحداثة التراثية. -

- اعتبار أن هذه الرواية تحقّق متعة للقارئ من خلال خلقها لعوالم ممتعة عبر قناتين أساسيتين:

استثمارها للقديم من خلال الحكاية الشعبية و اللغة القديمة، لغة القرن التاسع عشر، كعنصر ساهم في تشييد النص و صياغة الدّلالة و بلورة رؤيا خاصة للعالم.

وتجدر الإشارة إلى أن الرّواية ارتقى فيها التّعبير إلي مستوى اللغة الرّوائية في دقتها و تنوّعها، وأنّ مكوّنيّ الحكاية و اللغة التراثية منحا للرواية شكلا إبداعيا خاصا و أمدّاها بإمكانيات تخييلية غزيرة دون الابتعاد عن الواقع وعن الحياة الاجتماعية و السياسية و الفكرية للمغرب المعاصر.

وصيغت بأسلوب سرد جمع معه الراوي(المؤلف) جزءا عضويا من الحوار والمشهد الروائي، إنها صياغة فنية لإسلوب رحلة إنسان في علاقته بالمكان الذي يصبح استمرارا له.

إذن هناك دينامية بين القديم و الحديث هي سرّ خصوصية هذه الرواية و تميّزها، فهي معزوفة نثرية يتفاعل فيها التخييل والواقع و التاريخ و الراوي وتحتمل قراءات متعدّدة، فإن شئت قراءتها من عالم التخييل فلك ذلك، وإن شئت قراءتها كواقع فلك ذلك أيضا. وهذا يدلّ على انخراط المؤلّف في التجريب باستثمار التاريخ والتراث في علاقته بالرواية.

مراجع عربية:

أكناتي أك .(1998) .*الرواية التاريخية في الأدب الحديث ودراسات أخرى*) .ع .ا .العطاوي أ (.Trad الرباط ألمغرب :دار الكلام للنشر.

القاضي أم .(2008) .*الرواية و التاريخ.دراسات في تخيل المرجعي* .تونس :دار المعرفة.

اليبوري أأ .(1993) .*دينامية النص الروائي* .(1 .éd)الرباط :منشورات اتحاد كتاب العرب.

اليبوري أأ .(1993) .*دينامية النص الروائي* .(1 .éd)الرباط :منشورات كتاب اتحاد المغرب.مطبعة المعارف الجديدة.

باختين أم .(1986) .*شعرية دوستوفسكي*) .ج .ن .التكريتي (.Trad ألدار البيضاء أ المغرب :دار توبقال للنشر.

باختين أم .(2009) .*الخطاب الروائي*) .م .برادة (.Trad ألقاهرة :رؤية للنشر والتوزيع.

بنسالم أح .(2003) .*زهرة الجاهلية* .بيروت :دار الأدب.

عقار أع .ا .(2000) .*الرواية المغاربية،تحولات اللغة والخطاب* .(1 .éd)الدار البيضاء : شركة النشر والتوزيع.

قطوس أب .(2001) .*سيمياء العنوان*) .(1 .éd)ب .قطوس (.Trad أعمان ألأردن : وزارة الثقافة.

لحبيبي أع .ا .(2014) .*تغريبة العبدي المشهور بولد الحمرية* .(2 .éd)الدار البيضاء : أفريقيا الشرق.

مرتاض أع .(1998) .*في نظرية الرواية.بحث في تقنيات السرد* .الكويت :عالم المعرفة.

وتار أم .ر .(2004) .*توظيف التراث في الرواية العربية المعاصرة* .دمشق :منشورات اتحاد كتاب العرب.

يقطين أس .(1992) .*الرواية والتراث السردي من أجل وعي جديد بالتراث* .(1 .éd) بيروت و الدار البيضاء :المركز الثقافي العربي.

مراجع أجنبية:

Bakhtine M. (1996). *Le principe du dialogue* (éd. 2). Seuil.
Lucas G. (1963). *La théorie du roman*. (C. Vogue Trad.) Paris.

محور

الدراسات الجغرافية

السكن العشوائي وأثره على التنمية الحضرية المستدامة لمدينة الناصرية

م.م سجى خيرالدين مطير جبل
جامعة سومر – العراق

المقدمة:

تُعد التنمية المستدامة أحدى أهم الموضوعات التي نالت اهتمام العديد من الدول في العالم والدول العربية ومن ضمنها العراق بشكل عام ومدينة الناصرية بشكل خاص؛ لما لها من أهمية كبيرة في الحفاظ على الموارد الطبيعية ولغرض الحفاظ على البيئة الحضرية، ويُعد النمو الاقتصادي أحد الوسائل الرئيسة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة إلا أن النمو السكاني الهائل وتزايد المشاكل سواء أكانت (سياسية أو أمنية أو اقتصادية أواجتماعية)، وأن السكن العشوائي يُعد من أكبر المشاكل التي تهدد التنمية الحضرية في مدننا العراقية ومن ضمنها منطقة الدراسة، إذ ينعكس أثرها السلبي على أبعاد التنمية الحضرية المستدامة داخل حدود تصميم المدينة التي أخذت تتزايد وبشكلٌ واسع بعد أحداث عام (2003)، وسبب ذلك يعود إلى عدّة عوامل شجعت على ذلك ومن ضمنها العوامل (الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط السليم لنمو المدينة والسياسة التشريعية) التي نتج عن تراكمها ظهور السكن العشوائي في المدينة، فضلاً عن ضعف السلطات التشريعية والأجهزة الرقابية في منطقة الدراسة؛ للحد من توسع هذهِ الظاهرة وتفاقمها وتجاوزها على الأراضي الحضرية التابعة إلى الدولة أو إلى أشخاص معينين من سكان المدينة، وأن لنظم المعلومات الجغرافية والمتمثلة في برنامج (Arc GIS) أهمية كبيرة في مساعدة المخططين وصناع القرار في تخطيط المدن وتوجيه نموها العمراني على وفق ما هو مخطط لها، وقد تم استعمال نظم المعلومات الجغرافية في تحديد مناطق السكن العشوائي في المدينة وبيان أثرها على سكان أحياء المدينة الأصليين، لذا لابد من معرفة ظهور المناطق العشوائية ونموها والعمل على وضع الحلول للحد من عمليات التجاوز وانتشار الوحدات السكنية العشوائية في المدينة والتي ينعكس أثرها بشكلٌ سلبي على التنمية الحضرية في المدينة والنهوض بواقعٌ أفضل لمدينة الناصرية

مشكلة البحث:

أن لانتشار ظاهرة السكن العشوائي في داخل حدود التصميم الأساس للمدينة الناصرية أثرًا كبيرًا في ابعاد التنمية الحضرية المستدامة ومنها (الاقتصادية والاجتماعية) فهو يشكل مركزًا للمشاكل الاجتماعية والصحية والأمنية؟ وأن عدم التوازن في الكثافات السكانية ما بين أحياء المدينة أدى إلى التركز السكاني في بعض الأحياء إلى استنزاف استعمالات الأرض الحضرية وعدم القدرة على تنميتها بالشكل الذي يتوافق والزيادات السكانية والمحافظة عليها من النفاذ، على الرغم من أن المدينة تمتلك امكانات جغرافية كبيرة تستطيع بها تحقيق تنمية حضرية مستدامة.

أسئلة البحث:

١-تُعد ظاهرة انتشار السكن العشوائي في وسط البيئة العمرانية الحضرية لمدينة الناصرية أمرًا مثيرًا للاهتمام ويدفعنا ذلك إلى البحث عن أسباب نشوء هذهِ الأحياء العشوائية وأنماطها؟

٢- ما الأسباب التي أدت بسكان المدينة في السنوات الأخيرة لتجاوزهم على الأراضي التي تعود ملكيتها إلى جهات متباينة لأغراض سكنية أو اقتصادية؟

٣- ما الآثار السلبية للسكن العشوائي التي تنعكس على البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية الحضرية المستدامة في مدينة الناصرية؟.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى معرفة التنمية الحضرية ومدى تأثير السكن العشوائي في ابعادها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية في منطقة الدراسة؛ للتعرف على أسباب السكن العشوائي ووضع بعض الحلول التي يمكن أن تسهم في الحد من أنتشار هذهِ الظاهرة، وبما يحقق للمدينة التنمية الحضرية المستدامة .

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أن مدينة الناصرية أحدى المدن العراقية التي تعرضت للسكن العشوائي ضمن حدود تصميمها الأساس والمنتشر على حدود الأحياء السكنية وداخلها الذي عمل على تشوية المنظر الجمالي للمدينة من الناحية العمرانية والضغط على استعمالات

الأرض الحضرية لتلكَ الأحياء ولسكانها الأصليين مما تسبب في استنزاف تلكَ الاستعمالات الحضرية والتأثير على التنمية الحضرية المستدامة في المدينة، مما استوجب دراسة تلكَ الظاهرة والتطرق إلى بعض الحلول التي تصب في صالح مدينة والنهوض بها نحو الأفضل.

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة على استعمال المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في المدينة، فضلاً عن جمع البيانات من الدوائر الحكومية والمقابلات الشخصية مع سكان أحياء المدينة والجهات المعنية بذلك والمتمثلة في دائرة التخطيط العمراني ومديرية البلدية في مدينة الناصرية، وكذلك تم الاعتماد على التقنيات الجغرافية والمتمثلة في نظم المعلومات الجغرافية برنامج (Arc GIS) .

الكلمات المفتاحية: السكن العشوائي–التنمية المستدامة –نظم– المعلومات –الجغرافية

Indiscriminate Housing and its Impact on Sustainable Development in the City of Nasiriyah Using Geographic Information Systems

Sajaa kheraldeen Matter

Abstract:

Sustainable development is one of the most important topics that have attracted the attention of many countries in the world and the Arab ‹countries› including Iraq in general and the city of Nasiriyah in particular because of its great importance in preserving natural resources and for the purpose of preserving the urban environment› and economic growth is one of the main means to achieve development. However› the massive population growth and increasing problems (political, security , economic (and social), and random housing is one of the biggest problems that threaten urban development in our Iraqi cities, including the study area , as its negative impact is reflected on the dimensions of sustainable urban development within the boundaries of the design of the city› which began to increase widely after the events of the year (2003)› and the reason for this is due to many factors that encouraged this› including factors economic and social› proper planning for the growth of the city and) legislative policy) whose accumulation resulted in the emergence of random housing in the city› as well as the weakness of the authorities The legislative and regulatory bodies in the study area in order to limit the expansion and aggravation of this phenomenon and its transgression on the urban lands belonging to the state or to certain people from the city's residents, and that geographic information systems represented in the (Arc GIS) program are of great importance in assisting planners and decision makers in city planning and directing its urban growth according to what is planned, and geographic information systems have been used to determine the random housing areas in the city and indicate their impact on the original inhabitants of the city’s neighborhoods› so it is necessary to know the emergence and growth of random areas and to work and develop solutions for the purpose of reducing the overruns and the spread of housing slum units in the city› whose impact is negatively reflected on the urban development in the city and the advancement of a better reality for the city of Nasiriyah.

Keywords: Random housing- sustainable development- Geographic-information- systems

مقدمة:

تُعد التنمية المستدامة أحدى أهم المواضيع التي نالت اهتمام العديد من الدول في العالم والدول العربية ومن ضمنها العراق بشكل عام ومدينة الناصرية بشكل خاص، لما لها من أهمية كبيرة في الحفاظ على الموارد الطبيعية ولغرض الحفاظ على البيئة الحضرية، ويُعد النمو الاقتصادي أحد الوسائل الرئيسة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة إلا أن النمو السكاني الهائل وتزايد المشاكل سواء كانت (سياسية، أمنية، اقتصادية والاجتماعية)، وأن السكن العشوائي يُعد من أكبر المشاكل التي تهدد التنمية الحضرية في مدننا العراقية ومن ضمنها مدينة الناصرية، إذ ينعكس أثرها السلبي على أبعاد التنمية الحضرية المستدامة داخل حدود المدينة التي أخذت تتزايد وبشكلٌ واسع بعد أحداث عام (2003)، وسبب ذلك يعود إلى عوامل عديدة شجعت على ذلك ومن ضمنها العوامل (الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط السليم لنمو المدينة وسياسة تشريعية) التي نتج عن تراكمها ظهور السكن العشوائي في المدينة، فضلاً عن ضعف السلطات التشريعية والأجهزة الرقابية في منطقة الدراسة من أجل الحد من توسع هذهِ الظاهرة وتفاقمها وتجاوزها على الأراضي الحضرية التابعة إلى الدولة أو إلى أشخاص معينين من سكان المدينة، وأن لنظم المعلومات الجغرافية والمتمثلة في برنامج (Arc GIS) أهمية كبيرة في مساعدة المخططين وصناع القرار في تخطيط المدن وتوجيه نموها العمراني وفق ما هو مخطط لها، وقد تم استخدام نظم المعلومات الجغرافية في تحديد مناطق السكن العشوائي في المدينة وبيان أثرها على سكان أحياء المدينة الأصليين، لذا لابد من معرفة ظهور ونمو المناطق العشوائية العمل وعلى وضع الحلول لغرض الحد من عمليات التجاوز وانتشار الوحدات السكنية العشوائية في المدينة والتي ينعكس أثرها بشكلٌ سلبي على التنمية الحضرية في المدينة والنهوض بواقعٌ أفضل لمدينة الناصرية

مشكلة البحث:

أن لانتشار ظاهرة السكن العشوائي في داخل حدود التصميم الأساس للمدينة الناصرية أثر كبير في ابعاد التنمية الحضرية المستدامة ومنها (الاقتصادية والاجتماعية) فهو يشكل مركز للمشاكل الاجتماعية والصحية والأمنية؟ وأن عدم التوازن في الكثافات السكانية ما

بين أحياء المدينة أدى إلى التركز السكاني في بعض الأحياء إلى استنزاف استعمالات الأرض الحضرية وعدم القدرة على تنميتها بالشكل الذي يتوافق مع الزيادات السكانية والمحافظة عليها من النفاذ؟ على الرغم من أن المدينة تمتلك امكانات جغرافية كبيرة تستطيع من خلالها تحقيق تنمية حضرية مستدامة؟

فرضية البحث:

تُعد ظاهرة إنتشار السكن العشوائي في وسط البيئة العمرانية الحضرية لمدينة الناصرية أمرٌ مثير للاهتمام ويدفعنا ذلك إلى البحث عن أسباب نشؤ هذهِ الأحياء العشوائية وأنماطها. إن الأسباب التي أدت بسكان المدينة في السنوات الأخيرة لتجاوزهم على الأراضي التي تعود ملكيتها لجهات متباينة لأغراض سكنية أو اقتصادية. ما هي الآثار السلبية للسكن العشوائي التي تنعكس على البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية الحضرية المستدامة في مدينة الناصرية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى معرفة التنمية الحضرية ومدى تأثير السكن العشوائي في ابعادها سواء كانت اقتصادية أو

اجتماعية في منطقة الدراسة، من أجل التعرف على أساب السكن العشوائي ووضع بعض الحلول التي يمكن أن

تساهم في الحد من أنتشار هذهِ الظاهرة، وبما يحقق للمدينة التنمية الحضرية المستدامة .

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أن مدينة الناصرية أحدى المدن العراقية التي تعرضت للسكن العشوائي ضمن حدود تصميمها الأساس والمنتشر على حدود وداخل الأحياء السكنية الذي عمل على تشوية المنظر الجمالي للمدينة من الناحية العمرانية والضغط على استعمالات الأرض الحضرية لتلكَ الأحياء ولسكانها الأصليين مما تسبب في استنزاف تلكَ الاستعمالات الحضرية واثرت على التنمية الحضرية المستدامة في المدينة، مما استوجب دراسة تلكَ الظاهرة والتطرق إلى بعض الحلول التي تصب في صالح مدينة والنهوض بها نحو الأفضل.

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في المدينة، فضلاً عن جمع البيانات من الدوائر الحكومية والمقابلات الشخصية مع سكان أحياء المدينة والجهات المعنية بذلك والمتمثلة في دائر التخطيط العمراني ومديرية البلدية في مدينة الناصرية، وكذلك تم الاعتماد على التقنيات الجغرافية والمتمثلة في نظم المعلومات الجغرافية برنامج (Arc GIS 10. 8) .

الحدود المكانية والزمانية للبحث .

أ- **البعد المكاني :**

تتحدد مدينة الناصرية بين دائرة عرض (5ْ30- 10ْ31) شمالاً وقوس طول(10ْ46- ْ48) شرقاً، وهي مركز لمحافظة ذي قار، يتبين من خلال خريطة (1) إن حدودها الادارية مع المحافظة إذ يحدها من جهة الشمال ناحية الغراف ومن جهة الغرب ناحية البطحاء ومن الشمال الشرقي تحدها ناحية سيد دخيل وناحية الاصلاح ومن الجنوب ناحية اور والفضلية وتشغل مساحة (1،6761) هكتاراً ، وتضم (46) حياً سكنياً، كما هو واضح في خريطة (2).

ب-البعد الزماني :

وتتضمن معرفة السكن العشوائي وأثره على التنمية الحضرية المستدامة في مدينة الناصرية لعام (2011) لغاية عام 2023.

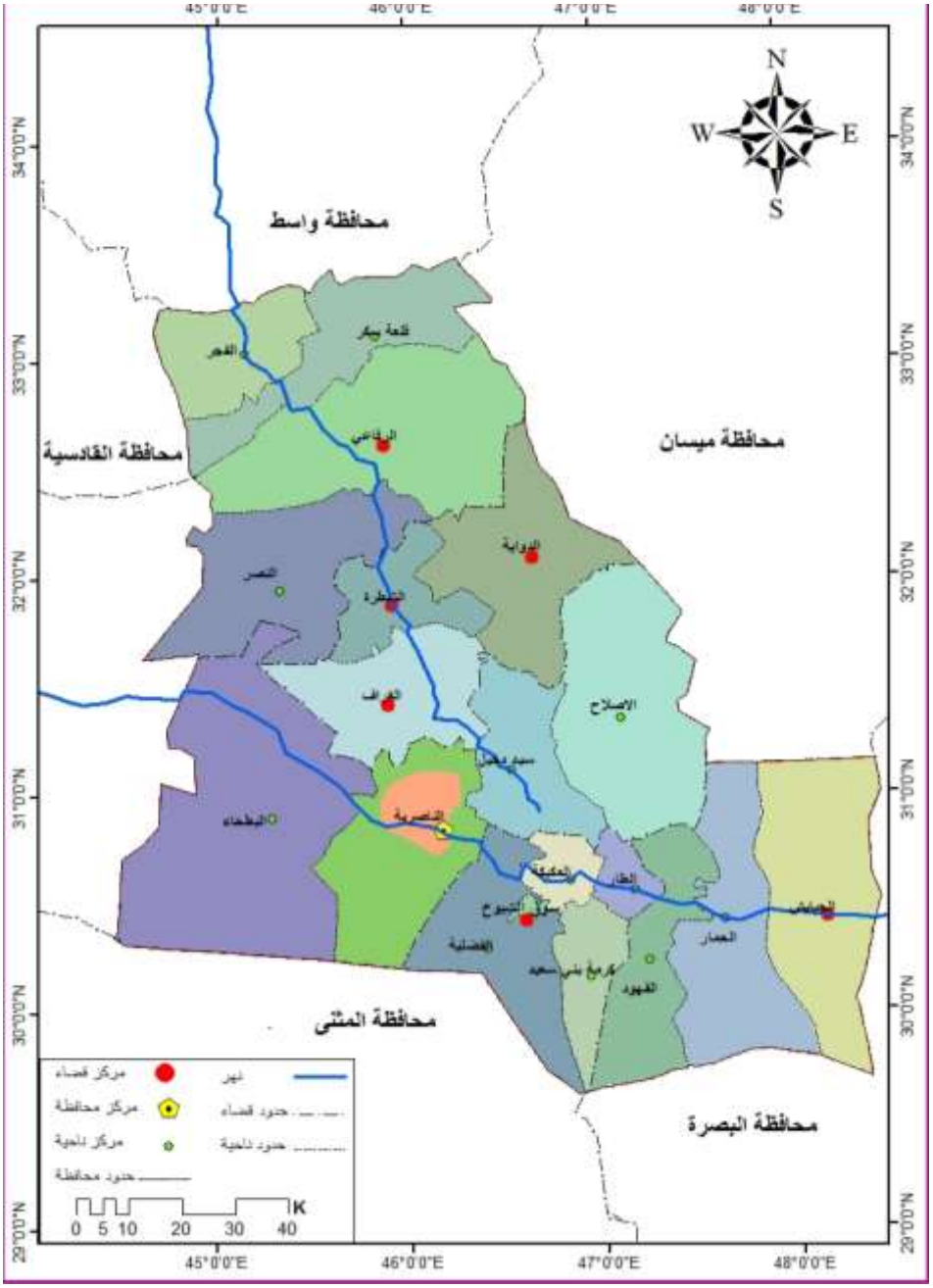

خريطة (1) موقع منطقة الدراسة من محافظة ذي قار لعام 2023 .

المصدر : الباحث بالاعتماد على برنامج ARC GIS 10.8 .

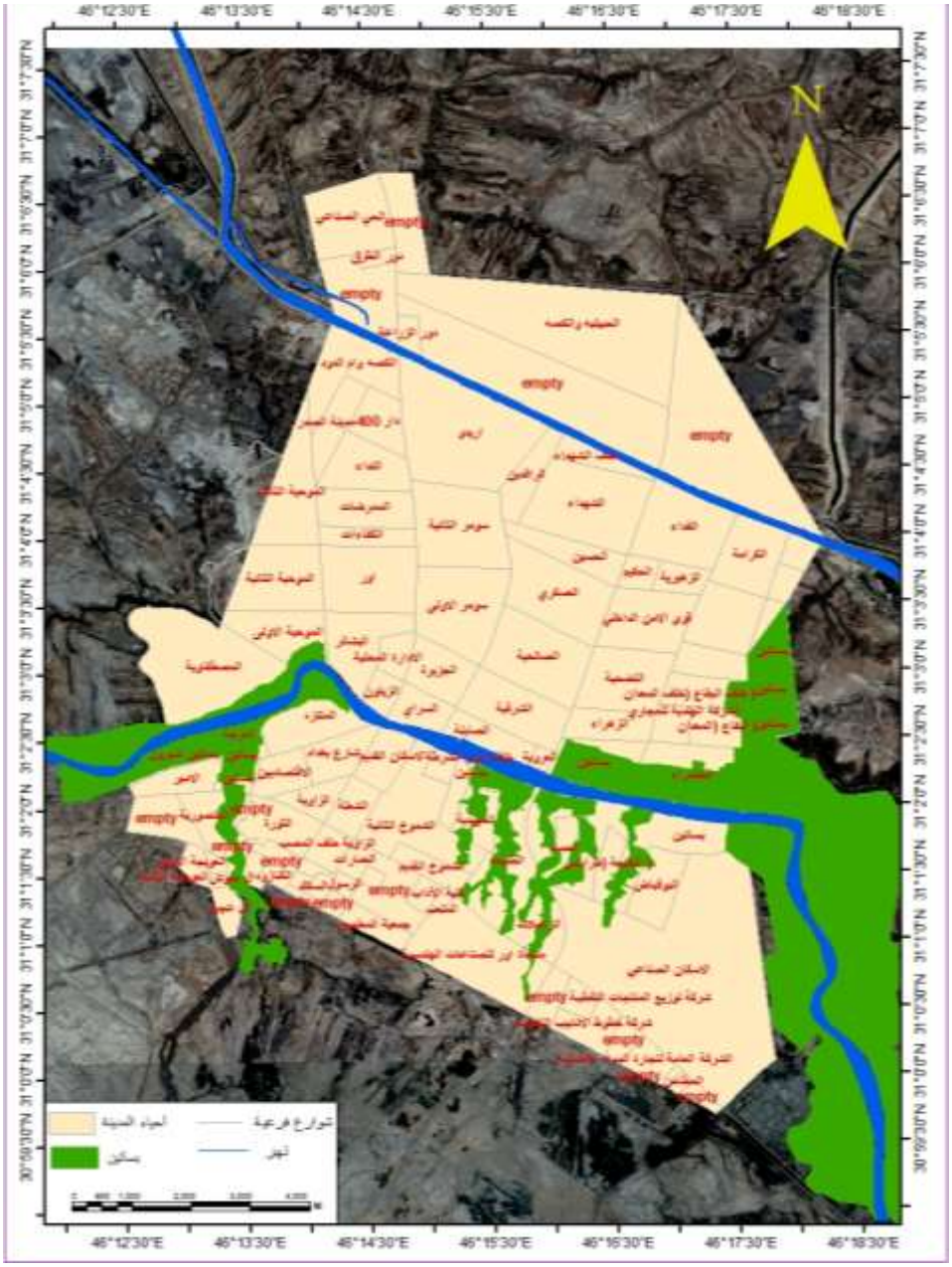

خريطة (2) أحياء مدينة الناصرية 2023.

المصدر: الباحثة بالاعتماد على برنامج ARC GIS 10.8 .

أولاً: مفاهيم عامة عن السكن العشوائي والتنمية الحضرية المستدامة.

تشكل مناطق السكن العشوائي وأحوالها السكانية تحدياً للنظام الاجتماعي والاقتصادي وتشكل أحدى العقبات أمام التنمية الاجتماعية والثقافية، فإن النمو الغير طبيعي في حجم المناطق السكنية العشوائية واستمرار ظهورها وبتباين مسبباتها، مما أدى إلى صعوبة السيطرة على هذا النمو مما أصبح من المشاكل التي تهتم بها الجهات التخطيطية والسلطات التنفيذية سواء كانت في المدن الكبرى أو المدن النامية ومن ضمنها دولة العراق عامة ومدينة الناصرية خاصة، وأن مشكلة السكن العشوائي تُعد من المشاكل التي تتعرض لها كافة دول العالم وأن تباينت صيغها واحوالها، فهي تفترض الخروج عن فكرة الحق بالسكن الملائم التي كفلتها الدساتير لكل الأفراد، إذ لابد أن يتوفر هذا الحق بما يتضمن حياة حرة وكريمة للأفراد وبالذات الفئات الأضعف في المجتمع، ومن الملاحظ أن مشكلة السكن العشوائي لا تخفى أثارها السلبية المنعكسة على أي جانب من جوانب الحياة، إذ تؤدي إلى خلق وتكوين البؤر الجريمة والفقر والتشوه الاجتماعي في بنية مجتمعنا اليوم، لذا من الضروري وعلى كل دولة أن تعمل على مراعاة الأفراد وايجاد الحلول المناسبة للتغلب على هذهِ المشكلات ولعل من أهم تلك الحلول هو توفير الأموال اللازمة في نطاق الموازنة العامة، ويبدأ قيام المناطق العشوائية عند محاولة الأهالي توفير المسكن الضروري اعتماداً على أنفسهم باعتباره أحد أهم الاحتياجات الضرورية للإنسان، فإن أغلب الدول تسعى إلى رفع مستوى الخدمات المجتمعية في بلدانها لأن ذلكَ يعبر عن تقدم تلكَ الدول فضلاً عن امكانية تحقيق التنمية المستدامة بالشكل فعلي وتطبيق العدالة والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات للحصول على الخدمات الحضرية والمتمثلة (الصحية، تعليمية، والترفيهية...إلخ)، وإن توفير السكن المناسب للعيش هو هدف لكل فرد من الأفراد ويجب الاهتمام بهِ لأنهُ من أبسط حقوق السكان الواجب توفرها لهم. وأن مفهوم العشوائيات يُعد من المواضيع التي تؤدي إلى اللبس باعتبار أن السكن غير رسمي من أبرز صفاته العشوائية وعدم مسايرة نظم البناء والتخطيط العمراني المعمول بهِ، **وقد عرف السكن العشوائي لغتاً** بأنه(العمل على غير هدى فيخطئ ويصيب، وهي من الفعل عشا: أي غفل وهو العمل على

غير بصيرة، **(النجار د.، 2017)**، وكذلك فهي من العشا أي ضعيف البصر، والعشواء التصرف في الأمر على غير بصيرة مع عدم المبالاة بالعاقبة، وكذلك هو ركوب الأمر على غير بيان، (الجاني، 2011) أما **بالنسبة لتعريف العشوائيات اصطلاحاً** فقد اختلف الباحثون في تعريفها وكان هنالك عدة تعاريف للمناطق العشوائية إلا أن تلكَ التعاريف قد اشتركت في نقطة واحدة هي عدم القانونية في ذلكَ السكن وافتقارهُ إلى التنظيم ومن أهم تلكَ التعاريف هو تعريف الأمم المتحدة "ويقصد بهِ هو تجمع سكاني ذو خصائص اقتصادية واجتماعية ذات عمران رديء يفتقر إلى الخدمات الأساسية، أما الجوانب القانونية للملكية فهي غير شرعية وأنواع البناء ومواده وأن كانت صفات مهمة إلا أنها ثانوية" . وأيضاً عرف على أنهُ "كل سكن يبنى مخالفاً للقوانين البنائية والعمرانية، ولا تتوفر فيه شروط السلامة العامة والشروط الصحية، ويشكل ذلكَ خطراً على السكان وعلى المجتمع، وكذلكَ يشكل ضرراً بالمصلحة العامة في مستوى مبانيها أو كثافتها أو الظروف التجهيزات الموجودة بها وغيرها من المعايير الصحية والفنية المناسبة للسكن السليم، وبذلكَ يكون سكناً عشوائياً"، **(الحماد، 2001)** وقصد بالسكن العشوائي كذلكَ "هو ذلكَ السكن الذي يأوي غالباً السكان الفقراء، وإن هذهِ المساكن تفتقر إلى الهياكل القاعدية التي تتمثل في الشوارع المنظمة والممرات والأرصفة، وكذلكَ الشبكات الضرورية كشبكة الغاز والكهرباء وشبكة الماء الصالح للشرب والصرف الصحي، وقد شيدت بمواد بسيطة مثل الخشب وقطع الحديد والزنك والسف والطين...إلخ، وتكون بدون ترخيص قانوني وبعيداً عن المعايير المتعلقة بالبناء والتعمير، في حين قد نلاحظ هنالك بناءات عشوائية قد شيدت بمواد صلبة تبعاً لتصاميم معمارية حديثة، لذا يمكن إن نميز نوعين من السكن العشوائي وهما :

أ-السكن العشوائي ذات مواد ثابته: يُعد هذا النوع من السكن لائق للسكن فهو ذو قابلية للتحسين والتسوية بالنظر لحالتهُ الإنشائية والعمرانية كأن يكون مبني بمواد البناء المتعارف عليها مثل (الإسمنت والياجور) كذلكَ يكون تبعاً لتصميم معماري، وإن هذا النوع من السكن العشوائي وبفضل مساهمة السكان وتدخل الجهات الحكومية المعنية بذلكَ إذ يمكن

تأهيلها وإدماجها مع النسيج العمراني في المدينة وكما هو الحال في(لقرية الوهابية، وقرية الزهيرية) الواقعة خلف جامعة ذي قار في مدينة الناصرية التي تم ادخالها مؤخراً ضمن النسيج العمراني المجاز ويتضح من خلال جدول (1) إن مساحة هذهِ الوحدات السكنية العشوائية بلغت حوالي (560هكتار) من مساحة مدينة الناصرية.

ب-السكن العشوائي ذات مواد متغيرة أو متحركة: يكون هذا النوع من السكن غير مناسب للسكن بالنظر لحالتهُ الإنشائية وخصائصه العمرانية، وفي كثير من الأحيان يكون مبني بمواد متهرئة كالخشب والكرتون والتنك والطين، أو نتيجة لمواقعها الغير مناسبة كتواجدها على أراضي مخططة لإنجاز الهياكل القاعدية أو تشكيل أخطار صناعية على سبيل المثال(خط كهربائي ذو توتر عالي،**(حسن، 2020)** كما هو الحال في وجود العشوائيات تحت الضغط العالي في الجزء الجنوبي من مدينة الناصرية، أو وجود شبكة الغاز أو الماء الشرب، طريق سريع أو على أطراف المناطق الصناعية) أو وقوعها في أراضي ملوثة كما هو الحال في نشوء العشوائيات بالقرب من مناطق التلوث الصادرة من المحطة الكهربائية الحرارية في المدينة، ويتبين من خلال جدول (1) مساحة هذهِ العشوائيات قد بلغت حوالي (388هكتار)، وأيضاً وجود بعض العشوائيات المنتشرة على ضفاف نهر الفرات في حي الكرامة والرافدين، وكذلكَ توجد هنالكَ عشوائيات متجاوزة على المخطط الأساس للمدينة وعلى الأراضي التي تم التخطيط لها لبعض الاستعمالات الحضرية كما هو الحال في وجود العشوائيات المتجاوزة على المدينة الطبية وكذلك المنطقة التجارية المركزية في مدينة الناصرية، ينظر خريطة (3).

جدول (21) التوزيع المساحي والنسبي للاستعمال السكني في مدينة الناصرية 2021 .

ت	أنواع السكن العشوائي	المساحة/ هكتار	نسبتهُ من مساحة المدينة
3	السكن العشوائي ذات مواد ثابته	560	59
4	السكن العشوائي ذات مواد متغيرة أو متحركة	388	9،40
5	المجموع	948	100

الباحثة بالاعتماد على:

1-المرئية الفضائية للقمر الاصطناعي (Land sat) لعام 2021 وبرنامج (Arc Map 10.8).

2- الدراسة الميدانية .

في حين تم تعريف التنمية الحضرية "على أنها الارتقاء بالبيئة الحضرية وتوفير الاحتياجات الأساسية للسكن والعمل والخدمات المجتمعية وعناصر الاتصال وشبكات البنية الأساسية ويكون ذلكَ ضمن نطاق المحددات المكانية وضوابط القيم الاجتماعية والثقافية والموارد المحددة دون التصادم مع البيئة الطبيعية أو أهدار موارده، (وفريدة الصادق، 2016) بينما عرفت التنمية الحضرية المستدامة "بأنها النشاط الذي يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر ممكن، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل وقت ممكن دون المساس أو إلحاق الضرر في البيئة الحضرية، ويتضح من ذلكَ أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيداً وتداخلاً فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي. (محمد احمد المرسي، بدون تاريخ)

ثالثاً: أسباب نشوء السكن العشوائي.

إذ يمكن ايجاز بعض الأسباب التي أدت إلى ظهور السكن العشوائي بما يلي:

1- الاقتصادية:

تمثل العوامل الاقتصادية من العوامل المهمة التي أدت إلى ظهور السكن العشوائي في المدينة واتساعهُ بشكلٌ كبير ومن العوامل الاقتصادية المهمة التي أدت إلى نشوء تلكَ الظاهرة هو سعر الأرض الذي يمثل عامل مهم المساهم في نشوء ونمو الأحياء السكنية العشوائية في منطقة الدراسة، فإن ارتفاع الأسعار للأراضي المنظمة والواقعة ضمن حدود التصميم الأساس وبالذات تلكَ الأراضي الواقعة ضمن أحياء مربع المدينة القديم التي تمتاز بارتفاع أسعارها على العكس من تلكَ الأراضي الواقعة على حدود المدينة والأراضي الزراعية في مدينة الناصرية والتي تكون أسعارها زهيدة، مما يؤدي إلى عدم قدرة السكان من شراء في الأحياء المخططة ويدفعهم الأمر إلى شراء الأراضي ذات الجنس الزراعي لانخفاض أسعارها ليتمكنوا من أنشاء مساكنهم لأن الحاجة السكنية واحدة من أهم الحاجات البشرية التي ترتبط بشعور الإنسان بالأمن والاستقرار، **(نسبية، 2017)**، ونظراً لارتفاع أسعار الأراضي في مركز المدينة الذي يصل سعر المتر

المربع الواحد إلى (3 مليون) كما هو الحال في (حي الإدارة المحلية، السيف، الجامع) كونها من الأحياء التجارية في المدينة، على العكس من الأراضي الواقعة ضمن الأحياء الزراعية والواقعة على أطراف أحياء المدينة فقد تصل أسعار أراضيها إلى حدود (من 250-350 الف) للمتر المربع الواحد كما هو الحال فيحي(الزعيلات، الحمام، حي القدس، العرجة)، **(دراسة ميدانية)** وكذلكَ فإن أسعار الأراضي تتباين في قربها من الشوارع الرئيسة والفرعية وتوفير الخدمات الذي يعمل إلى جذب السكان نحوها، وكذلكَ فإن المستوى المنخفض لسكان المدينة لهُ الأثر الكبير في نشوء ظاهرة السكن العشوائي، فإن الحاجة الماسة إلى السكن ورغبة الإنسان في اقتناء المسكن الملائم مع عدم القدرة على اقتنائه، ويعود السبب إلى انخفاض المستوى الاقتصادي للفرد وفي ظل الارتفاع في الأسعار في العقارات وبدلات الايجار تؤدي إلى دفع الفرد للحصول على السكن في الأحياء التي تكون فيها أسعار الأراضي متدنية أو يتجه الأفراد إلى التجاوز على الأراضي الشاغرة القريبة من المدينة للاستفادة من الخدمات المتوافرة فيها، فضلاً عن ذلكَ فإن الذي يدفع أصحاب الأراضي الزراعية إلى بيعها هو انخفاض الناتج الزراعي مقارنة مع العائد الناتج من بيعها كأراضي بناء، مما أدى ذلكَ إلى دفع الأفراد إلى شراء تلكَ الأراضي وكذلكَ التجاوز على الأراضي العائدة في ملكيتها للدولة بسبب انخفاض معدل دخل الأسرة. **(الناصرية، 2021)** ومن الأسباب الاقتصادية الأخرى المؤدية إلى ظهور السكن العشوائي هو التطور الصناعي وقيام بعض المعامل الصناعية في المدينة ووجود المؤسسات التجارية والصناعية داخل المدن إذ يُعد عامل جذب للأشخاص من خارج المدينة لغرض العمل تسبب ذلكَ في ظهور تجمعات سكنية غير مخططة وغير منتظمة التوزيع وتفتقر إلى أبسط الخدمات الأساسية التي يحتاجها الأفراد، فضلاً عن ذلكَ فإن قلة العمل وارتفاع معدلات البطالة في المدينة ترتب علية اخفاض في معدل دخل الفرد وعدم قدرتهُ على البناء ضمن حدود التصميم الأساس الذي تم تخطيطهُ للمدينة. (توما، 2013) ومن العوامل الاقتصادية المشجعة للسكن العشوائي هو رخص مواد البناء التي يستخدمها

السكان في بناء وحداتهم السكنية العشوائية كونها متوفرة ويمكن الحصول عليها بسهولة والمتمثلة في اللبن أو البلوك والمواد التي يمكن نقلها دون جهد وإعادة البناء بها مثل الخشب والصفيح والتنك والقصب والبردي، وذلكَ نتيجة لانخفاض مستواهم الاقتصادي أولاً وامكانية استخدامها مرة أخرى في حالة إزالة مساكنهم العشوائية من قبل الجهات المسؤولة عن ذلكَ، وتلكَ المواد تتصف بانخفاض أسعارها مقارنة مع اسعار الطابوق الذي يمثل المادة الرئيسة المستخدمة في بناء الوحدات السكنية المنتظمة.

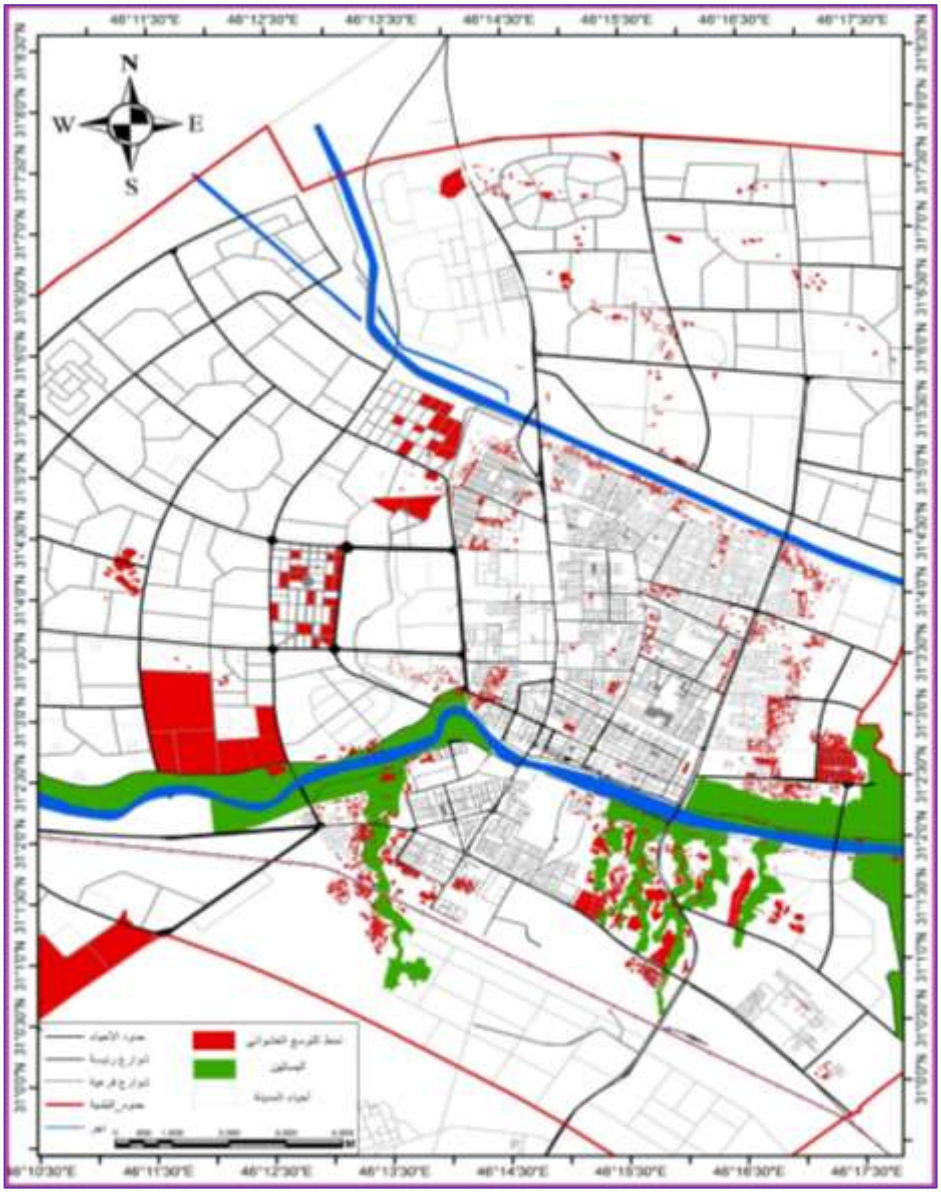

خريطة(3) السكن العشوائي في مدينة الناصرية 2023.

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج Arc GIS 10.8 .

2- السياسية:

تشكل الأسباب السياسية أحدى أهم الأسباب المهمة التي دفعت إلى نشوء مناطق السكن العشوائي في مدننا العراقية عامة ومدينة الناصرية خاصة بعد أحداث عام (2003)، وإن السبب في ذلكَ يعود إلى التهجير الطائفي والقسري والقتل على الهوية والمذهب، تسبب ذلكَ في انتقال الأفراد والسكن في مناطق غير مرخصة وغير قانونية، وقد أدت العوامل السياسية إلى انهيار النظام السياسي في العراق والصراع وعدم التوافق بين الأحزاب التي ظهرت في الساحة العراقية، نتج عنهُ نزوح العوائل وظهور العشوائيات، فضلاً عن الدور الكبير الذي لهبتهُ الحملات الانتخابية في تثبيت المواطنين في تلكَ المناطق عن طريق الوعود التي تقمها هذهِ الأحزاب في مساندتهم ومساعدتهم في توفير الخدمات الرئيسة لهم وتمليكهم هذهِ المساكن، وللأحداث التي عاشها العراق بشكل عام في الآونة الأخيرة والمتمثلة في دخول عصابات داعش الإرهابية مما تسبب في هجرة بعض الفئات من مدنها الغير آمنه إلى المدن الأكثر استقرار وأماناً وتوجهم إلى مناطق غير نظامية للعيش فيها وقد ساهم ذلكَ في نشوء المناطق العشوائية. (الربداوي، 2012)

3- الديموغرافية:

إن النمو السكاني يمثل أحد المظاهر الديموغرافية المهمة لما لها من الدور الكبير في النشاطات البشرية مثل النمو العمراني للمدينة وتوسعها المساحي وضرورات التوسع الخدمي وتوزيع قوة العمل ومشاريع الإسكان وبرامج التخطيط والتعليم والصحة، إذ يمكن القول بأن كافة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية هي انعكاس لحالة النمو السكاني، (الشوك استبرق إبراهيم وطية فاروق القيمي، 2014) وأن النمو السكاني المتزايد في أي مجتمع من المجتمعات يتكون من جانبين أساسيين ل غيرهما، فيتمثل الأول منهما في الزيادة الطبيعية في عدد السكان والمتمثلة في الفرق ما بين الولادات والوفيات الحصلة في المدينة، في تمثل الجانب الثاني في الهجرة الصافية أي الفرق بين الهجرة الداخلية والخارجية، بعبارة أُخرى النمو السكاني هو الزيادة الحاصلة في عدد السكان (الناتجة عن الفرق بين المواليد والوفيات من ناحية وعن الهجرة

الصافية من ناحية اخرى)، (جاسم، 2021) أن السكن العشوائي هو نتيجة حتمية لظاهرة نمو السكان واحتياجاتهم المتباينة، ويعود سبب ذلكَ إلى الهجرة الداخلية بين أحياء المدينة أو الهجرة الريفية إلى المدينة فتمثل بذلكَ الزيادة الطبيعية، إذ أدى تطور ونمو الأسرة الواحدة (الأسرة النووية) إلى السكن الفردي، ويعود ذلكَ إلى عوامل مهمة ومن أهمها هي" ارتفاع المستوى الثقافي لدى سكان المدينة، ضعف وتفكك الروابط الاجتماعية هذا من جانب ومن جانب أخر أن التطور المستمر في تركيبة السكان واهتماماتهم لم يقابلهُ تطور في النمو الاقتصادي للدولة، مما تسبب في عجزها عن توفير جميع احتياجاتهم ومن ضمنها السكن وتوفير العمل لأفرادها، وقد ترتب على ذلكَ ظهور السكن العشوائي كتعويض لهم عن العجز المسجل في برامج الإسكان تجسدت ميدانياً عن طريق بروز بؤر سكنية عشوائية، فضلاً عن ذلكَ فإن من الأسباب الرئيسة في ظهور السكن العشوائي في جميع مدننا العراقية عامة ومدينة الناصرية خاصة تعود إلى غياب أو ضعف القانون خاصة بعد الأحداث التي مرت بها المدينة عام (2003) والفوضى والفساد الإداري والمالي، إذ نتج عن ذلكَ استيلاء بعض الأشخاص المتنفذين على الأراضي التابعة للدولة والواقعة ضمن الأحياء السكنية الواقعة ضمن حدود التصميم الأساس لمنطقة الدراسة والتابعة للدولة ثم العمل على تقسيمها وبيعها إلى أهالي المدينة .

4- التخطيطية:

للعوامل التخطيطية دور فعال في نشوء واتساع ظاهرة السكن العشوائي في مدينة الناصرية، إذ يمثل العجز السكني لتوفير الوحدات السكنية المناسبة لسكن أفرد المدينة وتوفير الحاجات الضرورية لهم، ويعني بالعجز السكني هو الفرق بين مجموع الاسر في المدينة ومجموع الوحدات السكنية فيها، أما بالنسبة للازمة السكنية فيقصد بها الفرق بين مجموع الأسر في المدينة ومجموع الوحدات السكنية فيها يضاف إلى ذلكَ المساكن المتهالكة التي مضى من عمرها (40) عاما فأكثر فالبناء يصبح غير صالح للسكن،(سعيد، 1997) وقد ترتب على الاهمال وعدم الاهتمام بالأراضي الزراعية ومع شحة المياه التي يواجها العراق بشكل عام ومدينة الناصرية بشكل خاص أدى ذلكَ إلى دفع أصحاب الأراضي الزراعية للهجرة نحو المدينة بحثاً عن العمل أو الوظائف، مما تسبب ذلكَ إلى زيادة أعداد النازحين إلى المدينة

بحثاً عن مصدر الرزق ولتأمين فرص الحياة في المدينة، نظراً لما تتصف بهِ من مزايا الجذب الأخرى لسكان الريف كتوفير فرص العمل وكذلكَ وجود فرص العمل ووجود المؤسسات الحكومية والتعليمية والصحية...إلخ من العوامل، على العكس بما تتصف بهِ المناطق الريفية المحيطة بالمدينة من عوامل الطرد، قد ساهمت جميع تلكَ العوامل في رفع نسب الهجرة صوب المدينة، فضلاً عن وجود المساحات الشاغرة ضمن حدود التصميم الأساس للمدينة وخارجهُ التي تم التخطيط لها لاستعمالات الأرض المتباينة سواء كانت سكنية، تجارية صناعي وغيرها التي لم يتم تنفيذها من قبل الجهات المعنية بذلك، مما ساعد ذلكَ في أتساع رقعة المساكن العشوائية في مدينة الناصرية، وقد ساهمت الظروف السياسية غير المستقرة في اهمال وعدم الاهتمام بهذهِ الأراضي المخطط لها ضمن التصميم الأساس لمختلف الخدمات وبعدم الاهتمام بجمالية أحياء المدينة، كذاكَ اخفاق الدوائر الخدمية في إداء مهماتها تجاه المواطنين، أو تقديم خدماتها لهم، وضعف الدور الرقابي والتنفيذي من قبل الحكومات المحلية المتعاقبة، فضلاً عن جهل نسبة كبيرة من أبناء المدينة نفسها بأهميتها والحفاظ على هذه المساحات وحمايتها وتطويرها، فضلاً عن انخفاض المستوى التعليمي وزيادة نسبة الأمية بين أرباب الأسر في مجتمعات السكن العشوائي ساهم في توسعها دون الأخذ بنظر الاعتبار الوضع البيئي والأثار السلبية المترتبة علية، ويتناسب عامل توفر الأراضي الشاغرة طردياً مع حجم العشوائيات سواء كان بعدد المساكن العشوائية الموجودة فيها أو بالمساحات التي تشغلها هذه العشوائيات، فإن حجم العشوائية يتحدد بالمساحة الشاغرة المتوفرة فكلما زادت مساحة الأراضي الشاغرة كلما ازداد حجم العشوائية واتسعت مساحتها، بينما يتوقف نموها واتساعها بنفاذ الأراضي الشاغرة داخل المدينة، فضلاً عن ذلكَ فإن وجود العشوائيات يؤدي إلى عدم الحفاظ على الأراضي الزراعية إذ من الملاحظ لم تنجح أي إجراءات تتخذها الجهات المختصة لغرض أيقاف التوسع العمراني صوب الأراضي الزراعية وتحويل جنسها من الزراعي إلى العمراني فقد فقدت مساحات واسعة من البساتين سواء كانت داخل حدود التصميم أو خارجة وكما هو الحال في بساتين (الزعيلات، الصمود، الحمام، آل حبوش آل عجيل والعرجة) فقد كانت مساحة الأراضي الزراعية عام

(2016) تقدر بـ(9،993هكتاراً) في حين بلغت في 2021 بمقدار (23،348هكتار) ينظر خريطة (1)، (أبو عيانة، 1993) ويعود السبب في التجاوز على الأراضي الزراعية إلى الزيادة السكانية الهائلة في المدينة وكذلكَ وجود أزمة الإسكان الذي أمتد على حساب الأراضي الزراعية بدون تخطيط، وكذلكَ عدم وجود تشريعات التي تحد من التجاوز على حساب تلكَ الأراضي فضلاً عن ارتفاع اسعار الأراضي في مركز المدينة مقارنة مع الأراضي الزراعية .

5- القانونية:

يُعد فرض القانون من الأسباب المهمة في الحد من أنتشار السكن العشوائي في المدينة، فإن تراخي وتقاعس

السلطات المحلية المعنية بذلكَ في اتخاذ الإجراءات المناسبة والحازمة لغرض منع قيام تلكَ المناطق العشوائية وعدم جديتها في فرض وتنفيذ العقوبات على الأشخاص المخالفين والمتجاوزين على الأراضي سواء كانت تابعة للقطاع الحكومي أو القطاع الخاص، فضلاً عن قصور التشريعات الخاصة بهذا الموضوع، مما ترتب على هذا الأمر من تشجيع للأفراد المتجاوزين على استمرارهم في التجاوزات وبناء وحداتهم السكنية العشوائية، وكذلك ساعد ضعف القوانين المنظمة لقطاع الإسكان وعدم وجود نصوص قانونية داعمة لفئة ذوي الدخل المحدود والمهجرين، لاسيما بعد الظروف التي عاشها أبناء المجتمع العراقي في الآونة الأخير عامة وأبناء المجتمع في

مدينة الناصرية خاصة، مع عدم اهتمام الحكومات العراقية المتلاحقة في وضع الحلول المناسبة ولازمة للسكن

العشوائي في كافة مدننا العراقية .

6- اتساع ظاهرة النمو الحضري:

شهدت مدننا العراقية كافة اتساعاً حضرياً كبير ونمواً عمرانياً لم تشهدوه من قبل خاصة بعد أحداث عام

(2003) التي مر بها البلد نتيجة لارتفاع المستوى الاقتصادي وتحسن مستوى الدخل لدى الأفراد مما دفع الأمر

إلى زيادة التوسع المساحي للمدينة، وقد ترافق مع ظاهرة النمو الحضري والتضخم الحضري مظاهر كثيرة في المدينة ومن ضمنها تفاقم معدلات البطالة واتساع رقعة الفقر الحضري والتلوث البيئي والضوضائي ومشاكل النقل، كذلكَ فإن توسع مشكلة السكن وعجزها عن توفر الوحدات السكنية المناسبة للسكان وعدم قدرة العديد من سكان المدينة من الحصول على مساكن مناسبة لهم وهنا بدأ ظهور الأحياء العشوائية بالاتساع، ويعد السبب في ذلكَ إلى عجزها عن تلبية حاجة سكانها الحضر للمساكن المناسبة .

ثالثاً: أثر السكن العشوائي في التنمية الحضرية المستدامة.

يمثل السكن العشوائي أحد أهم الظواهر التي رافقت عملية توسع المدن وانتشارها داخل حدود التصميم الأساس وضمن النسيج العمراني للمدينة لكونها من مناطق الجذب للعديد من الوافدين إليها، وأن هذهِ الظاهرة قد أصبحت لها جوانب سلبية عديدة ومن كافة الجوانب سواء كانت اقتصادي أو اجتماعية أو اقتصادية وأمنية، وقد تسبب ذلكَ في حدوث خطورة كبيرة على مستوى المجتمع بصورة عامة والفرد بصورة خاصة، ومن الملاحظ أن المناطق العشوائية تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة وكذلكَ فهي تفتقر إلى الخدمات العامة وتمثل هذهِ مشكلة السكن العشوائي بالعراق عامة ومنطقة الدراسة خاصة من أكثر القضايا الحاحاً، (البناء، 1986) إذ باتت ظاهرة السكن العشوائي ظاهرة واقعية تعاني منها العديد من المدن الكبرى، ويُعد انتهاك للأراضي الحكومية والأراضي الخاصة على حد السواء دون وجه حق، مما يؤدي إلى عرقلة الخطط الإسكانية والاستثمارية للمدينة فضلاً عن انتشار العديد من الآثار السلبية المترتبة عليه، ومن تلكَ الآثار الناتجة عن السكن العشوائي التي سوف يتم التطرق إليها على النحو التالي :

أ- أثر السكن العشوائي في المشهد الحضري للمدينة:

أن مورفولوجية المدينة وطرازها المعماري من حيث بناء المساكن، إذ أن العديد من المساكن المتجاوزة تمتاز بأنها غير منتظمة ولا تخضع للضوابط الفنية في البناء وغير منسجمة مع طراز بناء الحي فإن أغلبها ذات طراز شرقي بدائي (متداعي) وبعضها بني على أنقاض مباني أخرى فقد أصبحت تشكل نوعا من التلوث يطلق عليه بـ(التلوث البصري) الذي أصاب المدينة

نتيجة لعدم تناسق تلكَ الأبنية مع ما يحيط بها من أبنية الأحياء السكنية المجاورة لها من الأبنية الأخرى واستخدام مواد بناء متباينة مثل (الخشب، الصفيح، البلوك، الطابوق، اللبن، الجينكو، الجص، القصب، البردي وسعف النخيل) وإن الأبنية العشوائية لا تشكل امتدادا للهياكل والتصاميم التي اتصفت بها معظم أحياء المدينة ، فإن المناطق العشوائية تؤثر على مظهر المدينة من خلال أبنيتها التي تمتاز بكونها متهرئة وكذلكَ تفتقر للعديد من المؤسسات الخدمية العامة والتنسيق الهندسي، (رشم، 2014) فتلكَ المباني غير صالحة للسكن مقارنة بالشروط والمعايير العالمية والمحلية، كذلكَ فهي متجاوزة على التصميم الأساس في المدينة وبعض الاستعمالات الحضرية التي تم التخطيط لها ولاسيما الاستعمالات الخدمية والخضراء منها، وأن سكان المناطق العشوائية يقومون في بناء مساكنهم بطريقة غير مخطط لها ولا تخضع إلى خريطة التصميم الأساس المخطط للمدينة منقبل الجهات المختصة بذلكَ فهم يعتمدون في بناء وحداتهم السكنية على توفر المواد المحلية، وكذلكَ تتصف بضيق الشوارع وتعرجها. مما ينعكس أثر ذلكَ سلباً على المظهر الخارجي وتشوه الجانب الجمالي للمدينة ونسيجها الحضري، لكونها أسست عن طريق الجهود الذاتية للأفراد ومعتمدة على اساليب بسيطة في تشيدها.

ب- الآثار التخطيطية :

يمثل عامل التخطيط الركيزة الأساسية لعملية البناء والتحضر للتجمعات السكنية في كافة أنحاء

العالم، ويشكل الوسيلة المتحضرة للتعامل مع المشكلات الحضرية المتفاقمة مثل السكن العشوائي،

وأن التخطيط الحضري يأتي في تنظيم وترابط المدينة العضوي والوظيفي، وكذلكَ تأمين الشروط اللازمة للسكان من أجل أن تتوفر لهم إمكانية العيش السليم والعمل والراحة بأجواء يسودها الأمان في محيط صحي، فضلاً عن تأمين الترابط الإقليمي للمدينة بالمراكز الحضرية الأخرى، ومن أبرز اهتمامات المخطط بالنسبة لمشكلة السكن العشوائي هي بيان مشكلة العشوائيات وفصلها وتشخيص خطورتها بالطريقة التي تمكنه من إيجاد أفضل الحلول الملاءمة لها، (الزيادي، 2015) فالعشوائيات لا تتناسب مع منهج التخطيط الحضري لكونها

تصاغ تبعاً للتفكير الجماعي تساندهُ صفات سكانية عفوية، من المفترض أن تكون العشوائيات السكنية ذات شكل ونمط بناء يتوافق مع البيئة المحيطة بها، إلا أن جزءاً منها أحتل حيزاً مكانياً في أطراف الأحياء السكنية كما في العشوائيات الممتدة في أطراف حي (الكرامة، التضحية، وبعض العشوائيات والاسكان الصناعي)، في حين تمثل الجزء الأخر جزءاً من النسيج الداخلي للمدينة كما في (في سومر، الصدر، أور والرافدين) بينما ينتشر القسم الثالث في أحياء متعددة أي في مناطق متناثرة من المدينة، ينظر خريطة(1)، ومن الملاحظ في مدينة الناصرية أن التوسع المساحي الغير منتظم للسكن العشوائي تسبب في حدوث الكثير من العوامل الأثار التي انعكست سلباً على سكان المدينة، والمتمثلة في نقص الوحدات السكنية وتوفير الخدمات العامة والاجتماعية وكذلكَ نقص في الخدمات التعليمية وكذلكَ قلة أو انعدام المناطق الخضراء، هذا مما أدى إلى حدوث ضغط على المناطق الحضرية المنظمة الواقعة ضمن حدود التصميم الأساس للمدينة ومن أهم الأثار المترتبة على سوء التخطيط في مدينة الناصرية هي تخطيط الشوارع التي تتسع في جانب وتضيق في الجانب الآخر بالنسبة للشوارع الفرعية التي تعيق مرور المركبات فيها وكذلكَ يصعب مرور مركبات نقل النفايات مما يترتب على ذلكَ الأثر السلبي الذي ينعكس على صحة وسلامة الأفراد وتعرضهم للأخطار البيئية لأنها تمثل مركزاً مناسباً لانتشار الأمراض والأوبئة بين سكان الأحياء العشوائية في مدينة الناصرية .

ت- الآثار البيئية :

إن أغلب المدن العراقية تسود فيها ظاهرة فقدان التوازن في مركبات البيئة الحضرية الناتجة عن الأنشطة البشرية المتباينة على سبيل المثال وجود المولدات في كافة أحياء المدينة ومداخن المناطق الصناعية، حرق الطمر الحي ورمي النفايات في الأماكن الغير مناسبة في الجزء الجنوبي من المدينة، وكذلكَ وجود الصناعات الملوثة والمصفى النفط داخل المدينة من دون الأخذ بعين الاعتبار المعايير البيئية والمحددات الخاصة بالنشاط الصناعي، مما شكل دور كبير فيتلوث بيئة المدينة، فإن انتشار السكن العشوائي في الكثير من أحياء المدينة ترتب عليه ظهور مشاكل بيئية خطرة لم تكن موجودة على ما علية في الوقت الحاضر ومن أهم تلكَ الشاكل

البيئية هي تراكم النفايات سواء كانت صلبة أو سائلة على حد السواء، (الرشدي، 2012) ومن أهم الأثار السلبية المترتبة على العامل البيئي في منطقة الدراسة ما يلي:

1- التلوث بمياه الصرف الصحي:

أن أغلب أحياء الوحدات العشوائية في منطقة الدراسة تعاني من انعدام شبكة الصرف الصحي، وسبب ذلكَ لأن أغلب المناطق المتجاوز عليها غير مخصصة لأغراض السكن أو قد تكون خالية من شبكات الصرف الصحي، مما يتسبب ذلكَ إلى تسرب مياه تلكَ الوحدات المستعملة إلى الشوارع أو تجمعها في أراضي مكشوفة أو أراضي مخططة إلى أغراض ترفيهية قريبة من الوحدات السكنية، في حين آخر يتم تصريف تلكَ المياه إلى الجداول أو الأنهار لتساهم في تلويث مياهها، فضلاً عن تجمع المياه في الأراضي المكشوفة إذ يؤدي إلى تكاثر الحشرات والجراثيم والقوارض، فيؤدي ذلكَ إلى نقل العديد من الأمراض لتلكَ الأسر العشوائية أو للأسر الواقعة بالقرب من تلكَ العشوائيات، لذا فإن التخلص من مياه الصرف الصحي يُعد من المشكلات البيئية الرئيسة في مختلف أحياء منطقة الدراسة، وإن هذهِ المشكلة ترتفع بشكل كبير كلما زاد عدد السكان في المدينة واتساعها المساحي بشكلٌ عشوائي غير منظم .

2- التلوث بالنفايات المنزلية الصلبة:

تمثل النفايات من المواد القابلة للنقل إذ يرغب مالكها من التخلص منها ويكون جمعها ومعالجتها ضرورة ملحة على عاتق الدولة، (الاسدي، 2013) فإن سكان المناطق العشوائية في منطقة الدراسة يعانون من تكدس النفايات بكميات ينظر صورة (1)، (2)، ونتيجة لعد تزويد تلكَ المناطق بالحاويات لتجميع القمامة وعدم توفر الخدمات البلدية من سيارات وعمال النظافة لتجميعها ونقلها إلى مواقع الطمر الصحي، إذ عمد سكان تلكَ المناطق إلى رمي النفايات في العراء وفي الشوارع الرئيسة والفرعية مما ساهم ذلكَ في تجمعها أمام الوحدات السكنية وكذلكَ في الأراضي المخطط لها للأغراض الترفيهية، في حين يقوم بعض أصحاب المساكن العشوائية ببعض الإجراءات الخاطئة والمتمثلة في حرق النفايات لغرض التخلص منها وعلى الرغم من كونها طريقة سهلة وتقليدية إلا أن سكان هذهِ المناطق لم يأخذوا بنظر

الاعتبار الأثار السلبية المترتبة على تلكَ الطريقة، مما تتسبب في انبعاث كميات كبيرة من الغازات السامة في الهواء وتكون مضرة في صحة الأنسان

صورة (1) التلوث بالنفايات المنزلية الصلبة في مدينة الناصرية.

صورة للنفايات المنزلية الصلبة الناتجة من السكن العشوائي تاريخ التقاط الصورة 28/ 9/ 2023.

صورة (3) التلوث بالنفايات المنزلية الصلبة في مدينة الناصرية.

صورة للنفايات المنزلية الصلبة الناتجة من السكن العشوائي تاريخ التقاط الصورة 28/ 9/ 2023.

على سبيل المثال (غاز الهيدروكربونات، واكاسيد الكبريت غاز الميثان) وآثارها السلبية التي تؤدي إلى حدوث حرائق ووصولها إلى أسلاك الكهرباء المنخفضة والمتدلية في المناطق العشوائية، بينما يعمل بعض الأفراد من سكان هذهِ المناطق برمي القمامة في مياه الانهار والمبازل وتمثل هذهِ المشاكل من أخطر المشكلات البيئية فإنها تمثل مصدر حياة كافة الكائنات الحية، وكذلكَ فهي تدخل ضمن كافة الاستعمالات الحضرية من (الطبخ والغسل وزراعة والصناعة) لهذا فإن وجود الأحياء العشوائية التي تكون واقعة بالقرب من الأنهار تشكل وسيلة لغرض التخلص من النفيات.

3- التلوث الضوضائي والبصري:

تُعد الأحياء العشوائي من المناطق التي ترتفع بها نسبة التلوث بالضجيج أو الصخب والأصوات التي تنبعث من أعمال البناء وأصوات البائعة المتجولين والمذياع وأصوات بعض ورش الحدادة التي يعمل بها بعض الأفراد، فقد أصبحت ظاهرة واسعة الانتشار وتثير الانزعاج والاشمئزاز والشد العصبي والتوتر لدى الساكنين ولا سيما المرضى وكبار السن نتيجة لتقارب الوحدات السكنية بعضها من بعض، وكذلكَ فهنالكَ أشكال أخرى من التلوث وهو التلوث البصري إذ تتوفر أشكال متباينة من الوحدات السكنية الغير نظامية في شكلها الهندي واتجاها وتوسعها المساحي، لهذا فقد تظهر بعض الاشكال الدائرية والمربعة ونصف الدائرة، فضلاً عن مادة البناء المستخدمة بها كذلكَ تكون متباينة على سبيل المثال (علب الصفيح، القماش المتهرئ، الجينكو والقصب) مع وجود وحدات سكنية مكتملة البناء أو غير مكتملة، مما يساهم ذلكَ في تشوه النظر الجمالي للمدينة وعند

النظر إلى الوحدات السكنية المخططة وبالجانب منها الوحدات العشوائية إذ يعمل على التلوث البصري من حيث الطراز المعماري المتخذ في بناء تلكَ الوحدات العمراني في مدينة الناصرية.

ث- الآثار الاجتماعية:

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وتلكَ المؤشرات تعكس مدى تقدم الدول والمؤسسات في ميدان تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي، وأن مؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة تتمثل بعدة عوامل ومن ضمنها، **(المرئية الفضائية للقمر (Land sat)، لعام2021)**

1. **المساواة الاجتماعية:** تمثل أحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة التي تعكس درجة كبيرة من نوعية الحياة والمساهمة العامة، وأن المساواة ترتبط مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وتوفير الفرص واتخاذ القرارات وتحتوي على فرص الحصول على العمل والخدمات العامة ومن أهمها الصحة والتعليم والعدالة ومن القضايا المهمة التي ترتبط بها هي مكافحة الفقر وتوزيع الدخل والعمل وعدالة الفرص ما بين الأجيال والحفاظ على الموارد من النفاد والاستخدام الأمثل لها لغرض ضمان حقوق الأفراد في الوقت الحاضر والأجيال القادمة في المستقبل.
2. **الصحة العامة:** يوجد هنالكَ ارتباطاً وثيقاً بين الصحة والتنمية المستدامة فإن الحصول على المياه الصالحة للشرب وغذاء صحي ورعاية صحية جيدة تمثل من أهم مبادئ التنمية المستدامة، ومن العوامل المهمة التي تدل على توفر المؤشرات الصحية هي العمر المتوقع عند الولادة ومعدلات الوفيات للأطفال والأمهات والرعاية الصحية الأولية. **(مزاهره و الشوابكة، 2011)**
3. **الخدمات التعليمية:** إن توفر الخدمات التعليمية في المدينة يُعد من الضرورات الرئيسة لغرض تحقيق التنمية المستدامة، وأن التعليم يُعد ركناً أساسياً من اركان الحياة الجديدة ودعامة قوية من دعائم الحضارة ومقاساً من مقاييس رقي المجتمع وتقدمة، إذ عن طريقة يسعى الانسان للبحث عن المجهول واكتشافه وتسخير نتائجه لخدمة البشرية،(كافي،2017) ومن أهم مؤشرات التنمية المستدامة هي مدى معرفة أفراد المجتمع للقراءة والكتابة ومعدل الالتحاق بالمراحل الدراسية المتباينة.

4. **السكن:** يشكل توفير السكن المناسب للسكان أحد أهم مؤشرات التنمية المستدامة، وأيضاً حالة ونوعية التخطيط العمراني والحضري والفقر والبطالة والهجرة وتقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد إلا وهو نصيب الفرد من الأمتار المربعة في الأبنية،(**United** 2002) وقد تم تقدير حصة الفرد الواحد من توفير السكن حسب المعايير العالمية والدولية بمقدار (50م2). **(شبع، بدون تاريخ)**
5. **توفير الأمن:** في التنمية المستدامة يقصد بالأمن الاجتماعي هو حماية الناس من الجرائم ومن أهم المسائل المتعلقة بالأمن هي الجرائم والعنف ضد الأطفال وتناول المخدرات، ويتم قياسها عن طريق نسبة مرتكبي الجرائم.
6. **السكان:** هنالكَ علاقة عكسية ما بين التنمية المستدامة والنمو السكاني، فكلما زاد النمو السكاني في الدولة زاد معها معدل استهلاك الموارد الطبيعية وقل معها النمو الاقتصادي المستدام وإن أهم مؤشر لقياسهُ هو معدل النمو السكاني.

ونظراً لكون الإنسان هو غاية أي برنامج للتنمية وفي الوقت ذاتهُ هو الوسيلة المهمة لتحقيق التنمية، **(العلواني، 2021)** وأن مدينة الناصرية تفتقر إلى أغلب الخدمات سواء كانت خدمات مجتمعية وخدمات البنى التحتية وإن الروابط بين أفراد المجتمع تتخللهُ بعض المشاكل فهي بذلاَ تشكل عائقاً للتنمية وبؤرة للمشاكل الاجتماعية والصحية والأمنية وأن الأحياء العشوائية أضحت اليوم تمثل عائقاً وسبباً أمام تنفيذ العديد من المشاريع التنموية الحضرية المهمة لسكان المدينة، إذ أدى ذلكَ إلى انعكاسها بصورة سلبية على سكان المدينة الأصليين من جميع الجوانب سواء كانت تعليمية، صحية وخدمية وأتضح لنا من خلال الدراسة الميدانية في مدينة الناصرية أن سكان المدينة الأصليين يعانون من مشاكل عديدة الناتجة عن سكان العشوائيات وإن هذهِ المشاكل سوف تترتب عليها الكثير من المشاكل التي تنعكس سلباً على الأجيال القادمة ومن أهم الأثار السلبية المترتبة على السكن العشوائي في الجانب الاجتماعي ويمكن توضيحها كالآتي:

أ-اثر السكن العشوائي في الخدمات الصحية: يُعد القطاع الصحي من أهم القطاعات، في المدينة، إذ تمثل الخدمات الصحية من الوظائف ذات الأهمية البالغة في المجتمع، إذ لابد من توفير تلك الخدمات من أجل الحفاظ على صحة وسلامة الإنسان، لذلك لابد من توفير

هذهِ الخدمات الصحية والمتمثلة في المستشفيات والمراكز الصحية فضلاً عن العيادات الحكومية في كل إحياء المدينة؛ لأنها ذات أهمية بالغة في حياة المجتمعات لما لها من تأثير على مجالات الحياة المتباينة، فقد أصبحت الخدمات الصحية مؤشراً حقيقياً على مدى تقدم وتحضر الدول، وكذلك تستخدم لإعلان الألفية الذي تسعى إلية الأمم في تحقيقهُ والذي أصبح معروفاً باسم (الأهداف الإنمائية للألفية) وقد أحتوى على ثمانية أهداف، وإن القطاع الصحي أحتل منها ثلاثة أهداف، **(جمهورية العراق وزارة الأعمار الهيأة العامة للإسكان، 2010)** ولكون السكن العشوائي يقع على أطراف الأحياء السكنية المخطط لها ضمن حدود التصميم الأساس للمدينة، والبعض الأخر من السكن العشوائي يكون متداخل مع الوحدات السكنية المخططة، وأن تلكَ المناطق تفتقر إلى وجود الخدمات الصحية فيها، إذ يحصل سكانها على الخدمات الصحية من الأحياء التي تتوفر بها تلكَ الخدمات أي من الأحياء السكنية المخططة المجاورة لها، مما يشكل ضغطاً على توفير الخدمات الصحية بما يناسب مع إعداد السكان في المدينة لذا فإن منطقة الدراسة تعاني من النقص الكبير في توفير الخدمات الصحية لكل فرد من أفراد المدينة وينعكس ذلكَ سلباً على سكان المدينة في الوقت الحاضر وللأجيال القادمة .

ب-اثر السكن العشوائي في الخدمات التعليمية: تؤدي المساكن العشوائية ضغطاً شديداً والمؤسسات الواقعة في أحياء المدينة النظامية التي نشأت فيها تجمعات عشوائية، **(العلواني، مصدر سابق)** وأن المناطق العشوائية في منطقة الدراسة تفتقر إلى توفر رياض الأطفال دور الحضانة والبعض من تلكَ المناطق يفتقر إلى وجود المدارس الابتدائية أو الإعداديات والمتوسطات، مما يؤدي ذلكَ إلى تشكيل ضغط كبير على الخدمات التعليمية المتواجدة في مركز المدينة وأحيائها النظامية المجاورة لتكَ العشوائيات .

ج-اثر السكن العشوائي على خدمات الماء: إن كمية الماء المستهلك ونوعيتهُ يتأثر بعدد السكان ودرجة تطورهم الاقتصادي والاجتماعي والعمراني، فالتنمية والحضرية تعتمد بصورة رئيسة على مدى توفير نظام متكامل لتجهيز ماء يلبي حاجة المدينة، وبذلكَ فإن توفير الماء يشكل أحد أهم المحددات الأساسية للتنمية الحضرية، **(United Natiion**

(2003 ,Publication) لذا من الملاحظ أن أغلب المناطق العشوائية في منطقة الدراسة يعانون من توفر شبكات المياه لهم، وقد يتم الحصول على المياه من الأحياء السكنية المجاورة لها من خلال التجاوز على شبكة الأنابيب الرئيسة الناقلة للمياه أو من خلال ثقب الانابيب الرئيسة أو الفرعية لغرض تلبية رغباتهم في الحصول على المياه، وينتج عن ذلكَ أثار سلبية تنعكس سلباً على سكان الأحياء الأصليين مما يعانون من نقص في كميات المياه الواصلة للأحياء السكنية في مدينة الناصرية .

د-الآثار الأمنية: تشهد المناطق العشوائية تدني في المستوى الأمني بها ويعود السبب في ذلكَ إلى عدم وجود خطة امنية فعالة لغرض مكافحة الجريمة في تلكَ المناطق، فإن الخطط الأمنية لابد أن تحتوي على اجراءات وقائية فعالة تسبقها حملات إعلامية وأخرى للتوعية عن طريق وسائل الاتصال مع توفير الامكانات المادية والبشرية المطلوبة من أجل تنفيذ الخطط الامنية لمكافحة الجريمة في المناطق العشوائية، **(الحمزاوي، 2014)** وقد تشهد المناطق العشوائية وجود العديد من الجرائم ومن ضمنها ارتفاع جريمة تعاطي المخدرات وترويجها والسرقة وحيازة الأسلحة وكذلك انتشار ظاهرة القتل في تلكَ الأحياء العشوائية، فضلاً عن شيوع ظاهرة عمالة الأطفال نتيجة للعوز المادي وانخفاض مستوى الدخل الشهري للعائلة وانتشار البطالة ما بين أفراد السكن العشوائي الذي يؤدي بهم إلى دفع أطفالهم للنزول للعمل في الشارع من الباعة المتجولين وكذلكَ الأطفال الذين يعملون في الورش تصليح السيارات أو تنظيف السيارات في الشوارع، **(الغزالي، 2007)** إذ يتسبب ذلكَ في تعرضهم إلى مشاكل عديدة منها الضرب والاغتصاب وتناولهم الممنوعات وكذلكَ التدخين وقد يتعرضون إلى الدهس بالمركبات المارة، فضلاً عن اكتسابهم بعض العادات السيئة المتمثلة في وظاهرة التسول، كذلكَ تفاقم مشكلة التفكك الاجتماعي نتيجة لصعوبة التكيف والاندماج مع نمط الحياة الحضرية السائدة في المدينة.

رابعاً: أساليب معالجة السكن العشوائي واستراتيجيات تحقيق التنمية الحضرية المستدامة في مدينة الناصرية.

تمثل العشوائيات السكنية ظاهرة تعاني منعا العديد من الدول سواء كانت متقدمة أو نامية على الحد السواء، بكونها مشكلة غير طبيعية، تحتاج إلى حلول ومعالجات ترضي ساكنيها

كونهم مواطنين عراقيين ولهم الحق في توفير السكن المناسب والعيش الكريم تبين أن هنالكَ اختلاف كبير في السياسات التي يتم تطبيقها لغرض معالجة ظاهرة السكن العشوائي، وطبيعية التجاوز من منطقة إلى آخر، فقد عمدت العديد من الجهات المختصة في تنويع سياساتهم لتلائم حجم المشكلة في كل منطقة، فقد يتم تطبيق البعض منها وتعديل البعض الآخر لغرض الوصول إلى أدق وأصلح الطرق في المعالجة، **(النجار، 2017)** فإن منطقة الدراسة تشهد انتشار الوحدات السكنية العشوائية وقد زاد توسعها المساحي بعد عام (2003)، إذ تم تغير المشهد الحضري في المدن العراقية عامة ومنطقة الدراسة خاصة وقد أصبحت من أحد المشاكل التي تعاني منها منطقة الدراسة ويصعب وجود الحلول لها لكونها تتطلب الكثير من الوقت والجهد المبذول لغرض الظهور بأنسب الحلول التي يمكن أن يوافق عليها سكان تلكَ المناطق ويمكن إيضاح أهم الحلول التي يمكن اتباعها في معالجة السكن العشوائي وهي:

أ-سياسة الإبقاء على واقع الحال:

إذ يعرف الإبقاء على أنهُ تطوير شامل للبيئة العمرانية ومن جميع الجوانب كمعالجة الكتل المبنية ورفع كفاءة المساكن المتهالكة وتطوير خدمات البنى التحتية والمجتمعية، وكذلكَ تطوير الاعمال الانتاجية...إلخ من الانشطة المتباينة لغرض رفع المستوى المعيشي، **(الزيادي، مصدر سابق)** وإن سياسة ابقاء المتجاوزين على الأراضي المخططة التابعة للدولة لابد أن تحقق بعض الشروط ومن ضمنها أن تكون هذهِ الأراضي داخل حدود التصميم الأساس للمدينة، وأن تكون مادة البناء المستعملة من المواد المقاومة وغير مؤثرة على المظهر الجمالي للمدينة، وكذلكَ لابد أن تكون غير متعارضة مع ما تم التخطيط إلية من الاستعمالات الحضرية ضمن التصميم الأساس، فضلاً عن يتطلب أن تكون هذهِ الأراضي ذات مستقرات جماعية وليس منفردة لغرض تسهيل امداد الخدمات لها، وكما هو الحال في قرية الزهيرية الواقعة خلف جامعة ذي قار المتجاوزة على التصميم الأساس وعلى الأراضي التي تم تخطيطها لغرض السكن فقد خضعت الجهات المختصة بذلك إلى تمليكها إلى أصحابها وعدها من ضمن السكن المخطط الواقع ضمن حدود التصميم الأساس لمدينة

الناصرية.

ب-سياسة الازالة :

تستخدم هذهِ السياسة الهدم والازالة لجميع المباني المشيدة، فمن حيث المبدأ ما بنى على باطل فهو باطل فيكف لنا إذا كان هذا الباطل هو بناء وحدات سكنية عشوائية، وقد تباين الآراء حول تفاصيل بعد الازالة فمن يرى لابد من توفير وحدات سكنية مؤقتة وترتيب وضعهم السكني من قبل الدولة، أو من خلال تعويضهم مادياً أو ترك المتجاوزين بدون أي تعويض، **(النجار، مصدر سابق)** وقد قسمت سياسة التعويض إلى نوعين وهما :

1 0الازالة بالكامل:

إن هذهِ الطريقة تستخدم عملية الإزالة الكاملة في المناطق العشوائية التي تعاني من تدهور البيئة العمرانية، التي تكون مساكنها مبنية من مواد غير ثابتة أو متهالكة، إذ يتم هدم هذهِ المناطق ومن ثم إعادة بنائها من جديد على وفق مخطط جديد يوضح استعمالات الأرض الحضرية، وإن الغاية منها هو إلغاء وجود بعض المناطق العشوائية من أجل إعادة تصميمها بشكل حضري جديد، أو العمل على أنشاء مناطق سكنية جديدة في مناطق خالية حول المدن، وإعادة توطين سكان المناطق العشوائية وتوزيعهم ونقلهم إليها، وتكون هذهِ السياسة مكلفة مادياً، إذ تتطلب المساكن الجديدة تكاليف خدمات جديدة فالإمكانات المادية والفنية الكبيرة التي تحتاجها أدى إلى صعوبة تطبيق هذهِ السياسة، **(توما، مصدر سابق)** فتلكَ السياسة لم يتم تطبيقها على المناطق العشوائية المقامة على أراضي الدولة العامة أو أراضي الوقف، وتتم الإزالة حسب الحالة الانشائية للمساكن والقدم ومدى توفير الإضاءة، مياه الشرب، الصرف الصحي، والتكدس السكاني في الغرفة الواحدة، ومن حيث مساحة المنطقة إذا كانت كبيرة والكثافة السكانية منخفضة في الأحياء العشوائية، وكذلك المواد المستخدمة في بناء السقوف والجدران فإذا كانت من (الكارتون، الطين، الصفيح، والنايلون)، فلابد من إزالتها، والسبب في ذلك يعود إلى أنها ذات تأثير على المظهر الحضري للمدينة، خاصةً عندما تكون المدينة تعاني من مشكلات أمنية، وكذلكَ انعدام كافة الخدمات التي يصعب تطويرها لذا يتطلب إزالتها، وقد طبقت هذهِ السياسة في مدينة الناصرية إذ تم إزالة بعض المباني التي تم تشيدها على ضفاف نهر الفرات بالقرب من جامعة ذي قار الحالية

لكونها متجاوزة على أراضي التابعة إلى مديرية بلدية الناصرية وقد تم هدم تلكَ الوحدات السكنية المتجاوزة على أملاك الدولة.

ب-الإزالة الجزئية:

يكون هذا النمط أكثر اعتدالاً لغرض تجنب الأضرار الممكن حدوثها التي يمكن إن تتسبب بها الإزالة التامة ومن جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وعند تطبيق هذهِ السياسة لابد من الأخذ بنظر الاعتبار المعايير الآتية:

- تحديد المباني التي يتطلب إزالتها.
- البحث عن مواقع مجاورة للإخلاء المؤقت .
- نقل السكان إلى المساكن الجديدة وإزالة المساكن التي تم تفريغها.
- تكرر تلكَ العملية حتى تتم الإزالة ولجميع العشوائيات المتواجدة في المدينة.

إن تطبيق هذهِ في المدينة وخصوصاً في العشوائيات المتواجدة في منطقة الدراسة من غير الممكن تطبيقها بالشكل الكامل لأنها تلحق إضرار كبيرة وخاصة للأفراد من ذوي الدخل المحدود وتهجير عدد كبير من السكان وتركهم بدون وحدات وسكنية تأويهم مع عدم توفير البديل المناسب لهم، ولغرض انجاح تلكَ السياسة ، إذ لابد من أن تكون هنالكَ بدائل منها من توفير وحدات سكنية مناسبة لهم ، ويتطلب أن تكون مساكنهم الجديدة واقعة بالقرب من أعمالهم، من أجل لا يضطر السكان في المستقبل إلى تركها وانتقالهم إلى مناطق سكنية أخرى تتوفر فيها الاحتياجات المعيشية وبالتالي تخلق سكن عشوائي جديد، وأن إزالة هذهِ العشوائيات يتطلب جهد وتكاليف مادية كبيره من القطاع الحكومي، وكذلكَ تشهد صراعات كبيرة تصل إلى القتل ما بين الحكومة وسكان تلك العشوائيات عندما يتم إزالة من المدينة.

جـ-سياسة التطور الارتقاء :

إن هذهِ السياسة تسعى أساساً إلى تحسين الظروف المعيشية عمرانياً واجتماعياً واقتصادياً لغرض تحقيق وتوفير الأجواء الإسكانية الأكثر تناسباً مع الحياة الإنسانية إلى جانب المجالات العمرانية من ترميمات وتصليحات، إذ يتطلب الأمر أن يكون أكثر اتساعاً ليمتد

إلى كافة الظروف والبيئة المحيطة للإسكان، إذ أن تحسين مستوى الأسكان والترغيب فيهِ لا يأتي الا بارتفاع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للساكنين في المناطق المجاورة لها، وكذلكَ تقييم البيئة العامة المحيطة بالمباني السكنية من جانب نسبة الأرض المغطاة بالمباني مقارنة بمساحة قطعة الأرض، وطول الواجهة وعمق قطعة الأرض، وعدد الوحدات السكنية المتواجدة، فضلاً عن مدى توفير المرافق العامة من حيث (المياه، صرف صحي، كهرباء، مناطق خضراء والشوارع ومدى اتساعها وتوفير المدارس والمصادر التي تؤدي إلى الضرر بصحة الإنسان والتقليل من راحتهُ على سبيل المثال الضوضاء، الدخان والروائح الكريهة والكثافات المرورية) لذلكَ فإن الارتقاء يتضمن الجوانب التالية:

01رفع المستوى الإنشائي والبيئي للمنظومة الإسكانية.

02المحافظة على الطاقة الاستيعابية الإسكانية **(مطلك و الشبر، 2016)** .

الاستنتاجات:

1-أتضح من خلال ما تقدم في دراستنا إن السكن العشوائي جاء نتيجة لتلبية رغبات سكان المدينة والتعبير عن حاجاتهم الأساسية التي عجزت الدولة عن تحقيقها، فهنالكَ زيادة كبيرة في الطلب على الوحدات السكنية ويكون ذلكَ وفقاً للزيادة السكانية الهائلة التي تشهدها المدينة مع قلة ما معروض من الخدمات الإسكانية والمتمثلة في عدد الوحدات السكنية أو تخصيص قطع أراضي سكنية ضمن حدود التصميم الأساس لمدينة الناصرية.

2-كشفت الدراسة إن ظاهرة السكن العشوائي واتساعها المساحي في المدينة جاء نتيجة للظروف الأمنية والسياسية وكذلكَ ضعف الجهات المعنية بذلكَ في تطبيق القوانين والتشريعات التي صدرت لحل مشكلة السكن العشوائي والحد من اتساعها المساحي وتجاوزها على الأراضي الزراعية وأملاك الدولة وتحويل صنفها من استعمال إلى أخر.

3-أن الأمر المشجع على توسع السكن العشوائي وانتشارهُ في مناطق متفرقة من مدينة الناصرية هو ارتفاع أسعار الوحدات السكنية والإيجارات وأسعار القطع السكنية في مركز المدينة وانخفاض مستوى الدخل للفرد وارتفاع نسبة البطالة مع انخفاض اسعار الأراضي في المناطق الزراعية وكذلكَ في المناطق العشوائية مما شجع ذلكَ إلى توجه أنظار السكان نحوها وساعد في زيادة انتشارها في أطراف الأحياء السكنية في منطقة الدراسة.

4-اختلاف المواد الإنشائية التي شيدت بها الوحدات السكنية العشوائية وتتصف بكونها مواد رديئة والمتمثلة في (البلوك، الجينكو، الطين، القصب والخشب)، وتُعد مواد غير مناسبة بيئياً وصحياً، فقد تترتب عليها أثار سلبية تنعكس سلباً على سكان المدينة الأصليين وكذلكَ على المظهر الجمالي للمدينة إذ تتسبب في تشوه منظرها العمراني في التباين ما بين النسيج الحضري للمدينة.

5-تشهد تلكَ المناطق انعدام الخدمات الحضرية فيها وتفتقر إلى أبسط مقومات الحياة الكريمة والمتمثلة في توفر الخدمات (الصحية، التعليمية، توفر المياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي والكهرباء)، وأن سكان هذهِ المناطق المتجاوزة يعتمدون على توفر خدماتهم على ما متوفر من خدمات في الأحياء السكنية المخططة.

التوصيات:

1-تطبيق القوانين والعمل بها لغرض إزالة السكن العشوائي في المدينة، وايقاف انتشار التجاوزات في التصميم الأساس على الأراضي التابعة للقطاع الحكومي أو القطاع الخاص والمتمثلة في الأراضي الخضراء أو ساحات لعب الأطفال والتعامل معهم بقوة وإعطاء الأمر بالغ الأهمية وتطبيق القوانين والقرارات النافذة، من أجل معالجة الأمر عند حدوثه وعدم ترك فرصة لاستمرار تلكَ المشكلة.

2-يمكن معالجة المناطق العشوائية عن طريق تخطيط وإنشاء مجمعات سكنية عمودية قليلة الكلفة ولا تتجاوز الطابقين في الأجزاء الفارغة من المناطق الشمالية والشرقية في المدينة، وتمنح لهم مقابل قروض منخفضة الاسعار من المصارف الحكومية، ويتم نقل الأفراد المتجاوزين وإعادة الأراضي التي تم تخطيطها ضمن التصميم الأساس إلى ما هي عليه سابقاً، فضلاً عن تخصيص للأسر ذات الدخول المنخفضة جداً وحدات سكنية منخفضة التكلفة للذين لا يستطيعون بناء وشراء أو ايجار وحدة سكنية مناسبة تأويهم.

3-توفير فرص العمل لسكان المدينة الذين عاطلين عن العمل وذوي الدخول المحدودة وعدم اضطرارهم إلى السكن العشوائي على سبيل المثال العمل في البساتين وحوقل الدواجن والمناطق الصناعية وخاصة الأفراد الذين جاءوا من الأراضي الريفية، من أجل أن يكون ذلكَ مشجعاً لهم لترك المناطق العشوائية والعودة إلى مساكنهم الأصلية.

المصادر والمراجع:

1-أبو عيانة، فتحي محمد، جغرافية السكان أُسس وتطبيقات، ط4، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ،1993، ص439.

2-الاسدي، صلاح هاشم زغير، مشكلة السكن العشوائي في مدينة البصرة، مجلة دراسات البصرة، العدد15، 2013، ص218.

3-توما، جورج، العوامل المؤثرة في نشاءة المناطق العشوائية وسياسات الارتقاء، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد35، العدد3، 2013، ص51 .

4-توما، جورج، مصدر سابق، ص59.

5-جاسم، زينب منذر، اجراءات القانون المالي للحد من ازمة السكن العشوائي في العراق والاستفادة من تجارب الدول الأخرى، مجلة الكتاب، المجلد4، العدد6، 2021، ص78.

6-الجنابي، جاسم محمد، التوسع العشوائي للإسكان واثره في شبكة النقل في مدينة الكوت، اطروحة دكتوراه، المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، 2011، ص22.

7-الجنابي، صلاح حميد حبش ، جغرافية الحضر ، أسس وتطبيقات، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ، 1986، ص 214.

8-حسن، سعدية كامل، تأثير السكن العشوائي على النمو العمراني في الكوفة- دور الحوزة حالة دراسية 2019-2020، مجلة جامعة بابل للعلوم الهندسية، المجلد28، العدد2، 2020، ص102 .

9-الحماد، محمد عبد الله، المستوطنات البشرية في البلاد العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا نيويورك، 2001، ص302.

10-الحمزاوي، احسان فيصل مزهر، التنمية البشرية ودورها في الحد من ظاهرة السكن العشوائي في مدينة الديوانية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القادسية، 2014، ص194.

11-الربداوي، قاسم، مشكلة السكن العشوائي في المدن العربية الكبرى، مجلة جامعة دمشق، المجلد28، العدد1، 2012، ص454.
12-رشم، مريم جبار، العشوائيات والأمن الاجتماعي دراسة ميدانية اجتماعية، مجلة كلية التربية للبنات، مجلد25، عدد2، 2014، ص466.
13-الزيادي، صلاح مهدي، مشكلة السكن العشوائي في مدينة العمارة، مجلة أوروك، المجلد الثامن، العدد الثاني، كلية التربية، جامعة المثنى، 2015، ص202.
14-الزيادي، صلاح مهدي، مصدر سابق، ص207.
15-سعيد، ابراهيم أحمد، أسس الجغرافية البشرية والاقتصادية، مطبعة الروضة، دمشق، 1997، ص28 .
16-شبع، محمد جواد عباس، تقويم كفاءة الخدمات التعليمية والصحية في مدينة عين التمر في محافظة كربلاء المقدسة، العدد20، مجلة البحوث الجغرافية، الكوفة، بدون تاريخ ،ص368 .
17-الشوك، استبرق إبراهيم وطيبة فاروق القيسي، سكن لائق لحياة أفضل بدون عشوائيات، وزارة الإسكان والتعمير، الدورة31، بغداد، 2014، ص3 .
18-الصادق، حسين بولمعيز وقرفية، السكن العشوائي وأثرهُ على النمو الحضري في المدن الصغيرة مدينة الحروش نموذجاً، جامعة تبسة، 2016، ، ص4 .
19-العلواني، عادل مجيد كسار، السكن العشوائي وأثرهُ في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة المحاويل دراسة في جغرافية التنمية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القادسية، 2021، ص151.
20-العلواني، عادل مجيد كسار، مصدر سابق، ص150.
21-الغزالي، جاسم شعلان كريم، البعد الجغرافي للوظيفة السكنية في مدينة الحلة، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة المستنصرية، 2007، ص211.
22-كافي، مصطفى يوسف، التنمية المستدامة، ط1، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص55.

23-المرسي، محمد السيد طلبة ومحمد أحمد، تحديات الإدارة في التخطيط المكاني التخطيط الحضري والإقليمي، منتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مصر، بدون تاريخ، ص4.

24-المرشدي، سليم هادي مهدي، السكن العشوائي في مدن محافظة المثنى دراسة في جغرافية المدن، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة واسط، 2012، ص29.

25-مزاهره، ايمن سليمان، وعلي فالح الشوابكة، البيئة والمجتمع، جامعة البلقاء التطبيقية، مطبعة الشروق، 2011، ص131.

26-مطلك، جمال باقر وحيدر رزاق محمد الشبر، تحديد مقترحات لحل مشكلة السكن العشوائي دراسة تحليلية لمدينة بغداد للفترة من 2003-2008، مجلة المخطط والتنمية، العدد33، 2016، ص90.

27-النجار، دنيا شكر عباس، التحليل المكاني لظاهرة السكن العشوائي في مدينة الحلة، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، 2017، ص164.

28-النجار، دنيا شكر مصدر سابق، ص11.

29-النجار، دنيا شكر عباس، مصدر سابق، 167.

30-نسبية، كرايمية، التنمية المستدامة كاتجاه لحل مشكلة البيئة وتسيير النفايات الحضرية الصلبة في حالة مدينة تبسة، رسالة ماجستير، 2017، ص8.

الدوائر الحكومية والادوات المستخدمة في البحث:

1-جمهورية العراق، وزارة الأعمار والأسكان الهيأة العامة للإسكان، شعبة الدراسات، كراس معايير الإسكان الحضري، 2010، ص11.

2-مديرية بلدية الناصرية، شعبة المدن، بيانات غير منشورة، 2021.

3-المرئية الفضائية للقمر الاصطناعي (Land sat) لعام 2021 وبرنامج (Arc Map 10.8).

4-المرئية الفضائية للقمر الاصطناعي (Land sat) لعام 2021 وبرنامج (Arc Map 10.8).

المصادر الاجنبية :

1-United Nations Publication. Statistics Division Millennium indicators Database، New York, United Nations،2003.

2-United Nations, Agenda21, Chapter6, New York, 2002, p16.

اليمن في الاستراتيجية الصينية

زينب محمد ياسين عبد القادر[1]
جامعة كربلاء – العراق

مقدمة:

بعد ان تحول العالم الى نظام متعدد الاقطاب وصعود الصين كقوة مؤثرة على الصعيد السياسي، نتيجة تحقيقها قفزات اقتصادية هائلة ممثلة عن المعسكر الشرقي، تجاوزت مصالح الصين دول الخليج في منطقة شبه الجزيرة العربية ليصل الى اليمن العالق في الحرب مع المملكة العربية السعودية، ولكن بأسلوب مغاير متخذة من الدبلوماسية والحوار والقوة الناعمة مادة في علاقاتها الخارجية.

مشكلة البحث:

انطلاقا من مكانة وتأثير الصين في سياق العلاقات الدولية، اليمن وان كانت دولة غير مستقرة بفعل حرب 2015، الا ان الصين لم تخرجها عن حساباتها السياسية والاقتصادية، وعليه فأن مشكلة البحث تمحورت حول اليمن في الحسابات الصينية.

أسئلة البحث:

تتحدد أسئلة البحث في الجوانب الاتية:

1. ما الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي لدولة اليمن؟
2. هل نحجت الوساطة الصينية في إحلال السلام في اليمن؟
3. ما دوراليمن في مبادرة الحزام والطريق الصينية؟

اهداف البحث:

بناء على ماتقدم في مشكلة البحث واسئلته السابقة تشكلت مجموعة من الأهداف والغايات التي يمكن ان تسهم في توضيح هذه الأهداف:

---

1 ماجستير جغرافية السياسية جمهورية العراق جامعة كربلاء

1. التأكيد على اهمية الموقع الجغرافي لليمن بالنسبة للصين، فهي تقع في قلب ساحة التنافس السياسي والاقتصادي في منطقة الخليج لتشكيل نوع من الطوق ضمن نطاق المجال الحيوي بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية وان لم تظهر ذلك.
2. الإشارة الى دور الوساطة الصينية في التخفيف من حدة الضربات الجوية السعودية على اليمن، والانفراج الإقليمي، فمن احدى اهم اهداف المملكة في الاتفاق مع إلجانب الايراني هو الخروج من حرب اليمن بأقل الخسائر على اعتبار ان لإيران تأثير كبير على القرارات الحوثيين في شمال اليمن.
3. بيان الأهمية الجغرافية لليمن في مبادرة الحزام والطريق وذلك من خلال وقوعه بين ثلاث مراكز إقليمية مضطربة (خليج عدن، البحر الأحمر، القرن الافريقي)، مما يوفر لها تسهيلات المراقبة.

أهمية البحث:

تكتسب الدراسة أهميتها كونها تعالج موضوعا على قدر كبير من الأهمية، انطلاقا الموقع الجغرافي والاستراتيجيي المهم في منطقة شبه الجزيرة العربية واشرافها على الممرات المائية كالبحر العرب والبحر الأحمر بالإضافة الى الجزر والموانئ، مما اكسبها أهمية جيوسياسية سيما في الحسابات الصينية وما تلعبه من دور أساسي في مبادرة الحزام والطريق، وإعادة اعمار مادمرته الحرب بالإضافة الى المصالح الاقتصادية والمشاريع البنية التحيتة والتجارية، بما يساهم في اغناء الدراسات العلمية في مادة الجغرافية السياسية.

منهج البحث:

يعمد الباحث في دراسات الجغرافية السياسية الاعتماد على أكثر من منهج، فقد تم اعتماد المنهج التحليلي الذي يهتم بدراسة أثر العوامل الجغرافية التي تتمتع بها اليمن من موقع جغرافي في الشرق الأوسط وكتلة الخليج الغنية بالنفط إضافة اشرافها على البحار كالبحر الأحمر وبحر العرب ومضيق باب المندب، فضلا عن المنهج الوصفي والتاريخي في معرفة العلاقات الصينية اليمنية.

الكلمات المفتاحية:

الصين – اليمن – الحرب بالوكالة – الوساطة الصينية – مبادرة الحزام والطريق.

Yemen in the Chinese strategy

ZAINAB MOHAMMEDYASEEN ABDULQADER[1]

Abstract:
International relations reflect the requirements of the political, economic, and geographic reality. China in its relationship with Yemen did not deviate from that reality represented by economic interests that strengthen it with political interests. The geographical location comes mainly as Yemen overlooks the most important straits, ports and islands that constitute control points in international maritime trade. Through it, it seeks to preserve the safety and security of energy passage by linking it to its development project, the twenty-first century project, the "Belt and Road Initiative" in Yemen and the oil-rich Gulf region, which has unique characteristics thanks to the renewable geological structure. Accordingly, China seeks a stable Yemen on the Indian Ocean as a part of the Pearl String strategy, which ensures the energy flow from the Arab Shield away from competing Western threats and against the presence and rise of China in the south of the Arabian Peninsula, and in order to achieve a balance of interests, it has mediated reconciliation between the Islamic Republic of Iran and the Kingdom of Saudi Arabia On 3/10/2023, the parties to the war in Yemen have been an agency since 2015, which contributed to mitigating the severity of the Saudi air strikes on the Houthis, and a promising political breakthrough for other crises in the Middle East region. Therefore, China was able to bring about important changes in the balance of power in international politics by not repeating past scenarios by taking war as a means to bring about structural changes, in international systems, but through peace based on dialogue and intellectual rapprochement.

keywords: China, Yemen - the proxy war - Chinese mediation - the Belt and Road Initiative.

[1] Assistant Lecturer, ZAINAB MOHAMMEDYASEEN ABDULQADER, Master of Political Geography, Republic of Iraq, Karbala University

المقدمة

منذ فجر التاريخ، تدرك دول العالم أهمية اليمن كمنطقة تجتمع فيها المصالح الدولية بحكم موقعها الاستراتيجي وما تكتنزه من موارد طبيعية وبشرية، اذ كانت اليمن ولازالت محط توجهات وتنافس وصراع دولي واقليمي بهدف السيطرة والوصول لهذا الموقع الاستراتيجي، من اجل تحقيق أهدافها في النيل من خيرات هذه الدولة، بمختلف الوسائل سواء بالقوة الصلبة فيما يخص الدول في المعسكر الغربي بالتدخل المباشر او بإقامة الحروب عن طريق الوكلاء التي كان آخرها وأسوأها على مرّ تاريخها ما عرف بـ (عاصفة الحزم) عام 2015م بين المملكة العربية السعودية وحركة انصار الله (الحوثيون) في شمال اليمن ، وما تكبدته من خسائر مادية وبشرية.

وبعد محاولة العالم للتحول الى نظام متعدد الاقطاب وصعود الصين كدولة مؤثرة على الصعيد السياسي، نتيجة تحقيقها قفزات اقتصادية هائلة ممثلة عن المعسكر الشرقي، تجاوزت مصالح الصين دول الخليج في منطقة شبه الجزيرة العربية ليصل الى اليمن العالق في الحرب مع المملكة العربية السعودية، ولكن بأسلوب مغاير يعتمد على الدبلوماسية والحوار في علاقاتها الخارجية.

تساؤلات الدراسة:

انطلاقا من مكانة وتأثير الصين على الساحة السياسة، كونها أحد اقطاب المنافسة الاقتصادية الدولية، وبالرغم من ان اليمن دولة غير مستقرة بفعل حرب 2015، الا ان الصين لم تخرجها من حساباتها السياسية والاقتصادية، الامر الذي سيقود الى تساؤلات ستسعى دراستنا هذه الإجابة عنها وهي:

1. ما الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي لدولة اليمن؟
2. هل نحجت الوساطة الصينية في إحلال السلام في اليمن؟
3. ما دوراليمن في مبادرة (الحزام والطريق) الصينية؟

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية مفادها:

1. ان للموقع الجغرافي لليمن أهمية كبيرة بالنسبة للصين فهي تقع في قلب ساحة التنافس السياسي والاقتصادي بالنسبة للدول الإقليمية والدولية في عصر أصبحت القوة الاقتصادية هي القوة المهيمنة على السياسية ولا سيما أن اليمن في موقعها تمتلك ثروات معدنية غير مستثمرة في الاعم الاغلب. فكان للصين دور إيجابي في التنقيب عن النفط اليمني والمساهمة في نهضة المشاريع التنموية والبنية التحتية بقصد تبادل المنافع والمصالح وصرف فائض الإنتاج كالأسمنت والحديد وغيرها.
2. اسهمت الوساطة الصينية على تخفيف حدة الضربات الجوية السعودية على اليمن، والانفراج الإقليمي، فمن اهداف المملكة في الاتفاق مع إيران هو الخروج من حرب اليمن، بأقل الخسائر على اعتبار ان لإيران تأثيرا كبيرا على القرارات الحوثية من منطلق عقائدي وسياسي، الا ان الداخل اليمني لايزال يعاني حالة ازدواجية من اللاحرب واللاسلم.
3. أهمية اليمن في مبادرة الحزام والطريق تأتي من خلال وقوعه بين ثلاثة مراكز إقليمية مضطربة (خليج عدن، البحر الأحمر، القرن الافريقي)، مما يوفر لها تسهيلات المراقبة.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها كونها تعالج موضوعا على قدر كبير من الأهمية، انطلاقا من الموقع الجغرافي والاستراتيجي المهم في منطقة شبه الجزيرة العربية واشرافها على الممرات المائية كالبحر العرب والبحر الأحمر بالإضافة الى الجزر والموانئ، مما اكسبها أهمية جيوسياسية ولاسيما في الحسابات الصينية وما تلعبه من دور أساسي في مبادرة الحزام والطريق، وإعادة اعمار ما دمرته الحرب بالإضافة الى المصالح الاقتصادية والمشاريع البنية التحتية والتجارية، بما يسهم في اغناء الدراسات العلمية في مادة الجغرافية السياسية.

حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة مكانيا بالحدود السياسية لدولتي اليمن والصين، اما زمانيا فتتحدد الدراسة بالفترة (2015 – 2023) حيث بداية الأزمة اليمنية وماتركته من مخلفات ودمار للبنية التحتية ولا غنى عن الدور الصيني في هذا المجال لريادتها الاقتصادية التي تسعى من خلاله أداء دور فعال في الدول غير المستقرة كاليمن وغيرها

منهج الدراسة:

يعمد الباحث في الدراسات الجغرافية السياسية على أكثر من منهج، فقد تم اعتماد المنهج التحليلي الذي يهتم بدراسة أثر العوامل الجغرافية التي تتمتع بها اليمن من موقع جغرافي في الشرق الأوسط وكتلة الخليج الغنية بالنفط فضلا عن اشرافها على البحار والمضايق كالبحر الأحمر وبحر العرب ومضيق باب المندب مما اكسبها أهمية جيوسياسية وجيواقتصادية كبيرة على الصعيدين الدولي والاقليمي.

أولا: الموقع الجغرافي لدولة اليمن

من أول الجوانب الطبيعية التي يهتم الجغرافي بدراستها بالنسبة للدولة هو الموقع بوصفه أساسا مهما في بناء الدولة السياسي، اذ تدين له بظهورها ونجاحها في مزاحمة دول الجوار، حيث تتغير قيمة الموقع الجغرافي بتغيير العلاقات المكانية الدولية والظروف السياسية ويعرف الموقع الجغرافي **(Geographical Location)** بأنه مقدار اشراف الدولة على البحار ومدى القرب والبعد عن مناطق الأسواق الاستهلاكية(الهيتي، 2013، صفحة 45)

تمتلك اليمن موقعا جغرافيا مميزا على الخريطة السياسية، فهي تقع في اقصى الركن الجنوب الغربي. لقارة اسيا، تطوق شبه الجزيرة العربية من الجنوب والجنوب الغربي ينظر خريطة (1)، ولها اطلالة بحرية على بحرين مهمين هما البحر العربي والبحر الاحمر، وفلكيا تقع اليمن بين دائرتي عرض (20-12°) شمالا وخطي طول (54.4-42°) شرقا، ولا يخلو دراسة الموقع الفلكي من الأهمية في البحوث الجغرافية السياسية لأن من مظاهر قوة الدولة التنوع في الأقاليم المناخية التي تحدده دوائر العرض والذي بدوره يؤثر على التنوع في الإنتاج الزراعي (الشواورة، 2018، صفحة 127). وأما

من حيث مساحتها فإنها تبلغ مساحة (531.000) كم^2 (محسوب، 2011، صفحة 173)، كما تعتبر المساحة من العناصر المكانية المهمة باعتبارها المجال الحيوي (Lebensraum) للإقليم السياسي وتزداد أهميته في الدراسات الجيوبولتيكة لأنه يظهر ميزة الدفاع في العمق مما يوفر اهداف سوقية مهمة ، ومن ناحية الحدود الذي لا يقل هو الاخر أهمية عن المعطيات الجغرافية الأخرى لأنه يشكل النقطة التي تبدأ عندها سيادة الدولة وتنتهي اليها ، فان لليمن حدودا برية وبحرية اذ تتصل مع المملكة العربية المتحدة وسلطنة عمان بطول يصل الى 1200كم ، اما حدودها البحرية فهي البحر الأحمر والبحر العربي بطول يصل الى 2000كم

خريطة (1) الموقع الجغرافي لدولة اليمن

المصدر من عمل الباحثة اعتمادا: (الغوري ، اطلس الوطن العربي والعالم، 2017، صفحة 35)

يلاحظ من الخريطة أعلاه، ان الأهمية الاستراتيجية لليمن تأتي من خلال ربطها قارتين هما اسيا وافريقيا، مما اكسبها موقعا مهما ومؤثرا على البر اليابس، ومن دون ان نغض

النظرعن انها تطل على البحر الاحمر وبحر العرب كونه يربط بين المحيط الهندي والبحر المتوسط عن طريق قناة السويس، وهي بهذا يربط الشرق مع الغرب متناولا الكتلة الاستراتيجية الممتدة من شرق البحر المتوسط وغرب المحيط الهندي وحتى الخليج العربي، وعليه ليس من شك، ان تحضى بأهمية جيوبولتيكية كبيرة وفقا للنظريات الجيوبولتيكية في الجغرافية السياسية كنظرية (ماهان) عن القوة البحرية ونظرية (ماكندر) (قلب الأرض) ، حيث تقع اليمن ضمن منطقة الهلال الداخلي بعد ان قسم العالم الى ثلاثة أجزاء رئيسة وهي (منطقة القلب ، الهلال الداخلي ، الهلال الخارجي) (السماك ، 1998، صفحة 94) ،ينظر خريطة (2) نموذجا عن القوة البرية في نظريات الجغرافية السياسية .

خريطة (2) موقع اليمن وفقا لنظرية ماكندر

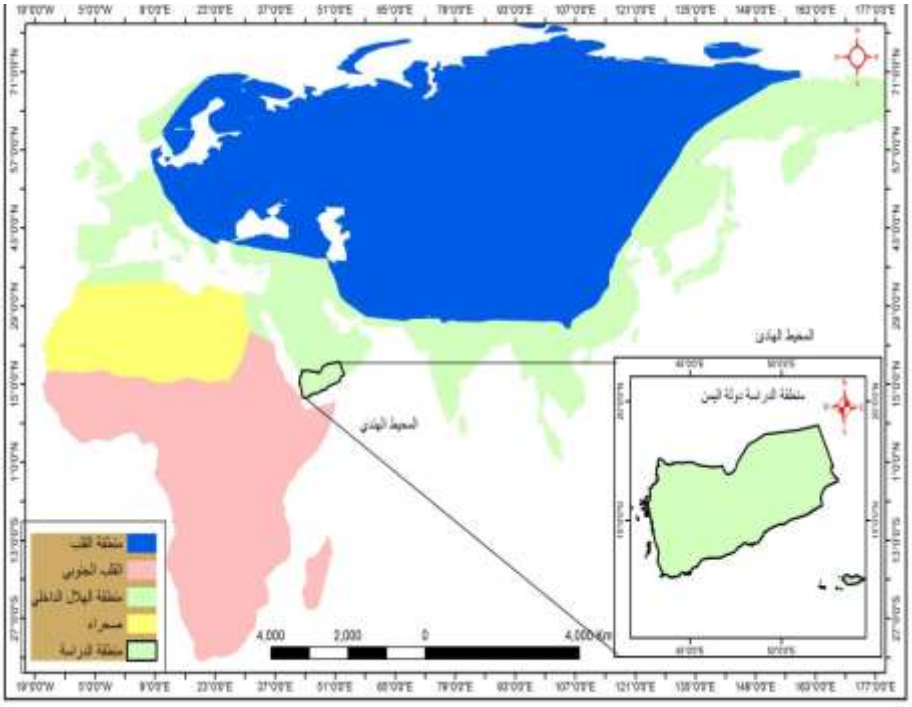

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على : (هارون ، 2015، الصفحات 33-34)

يلاحظ من خلال الخريطة أعلاه، ان الموقع الجغرافي اليمني ذو أهمية كبيرة في النظريات السياسية وذات جيوسياسية واقتصادية كبيرة، اذ تقع في منطقة الشرق الأوسط

الاستراتيجي ،وتحتوي على ثروات معدنية مهمة لها أهمية كبيرة في مفاهيم القوة للدولة، لعل أهمها النفط والغاز، والتوزيع الجغرافي لها يتمثل بأربع مناطق رئيسة وهي المسيلة في محافظة حضرموت والتي تنتج 39٪ من انتاج النفط في الدولة والصافر في محافظة مأرب وتنتج 19٪ ، والعقلة في محافظة شبوة إضافة الى حقول الحديدة اللذان يمثلان مجتمعة 42٪ من انتاج الدولة للنفط (العمري ، 2016، صفحة 40) .

الجدير بالذكر ان مكامن النفط يقع اغلبه في محافظات اليمن الجنوبية ويبلغ اجمالي انتاج النفطي 350 الف برميل يوميا ، اما احتياطي النفط يبلغ 270 الف برميل يوميا (احتياطي اليمن من النفط يكفي لاكثر من 10 اعوام، 2012، صفحة 1)، ومن المعلوم حالة الانقسام التي تشهده اليمن خاصة بعد 2015، حيث شمال اليمن تقع تحت سيطرة الحوثيين وجنوب اليمن تحكمها اكثر من جهة وفصيلة، بعضها تتبع للمملكة العربية السعودية وبعضها الاخر لدولة الامارات العربية المتحدة ، يذكر المصادر ان احتمالات اكتشافات جديدة لكميات أخرى من النفط والغاز واردة في دولة اليمن ، بالخصوص في منطقة الربع الخالي المحاذي للمملكة والامارات (هرهرة و الخذفي ، 2011، صفحة 112)، كما وتشير الدراسات ان الظروف الجيولوجية في اليمن تتوافق الى حد ما مع النماذج المثالية المسجلة العالمية من حيث وجود المعادن ، فقد تم تحديد فرص الاستثمار في المعادن الفلزية في عدة مجالات مثل الذهب ، النحاس ، النيكل ، الزنك ، الرصاص ، الحديد ومعادن أرضية نادرة (عبد الحق ، 2022، صفحة 101)، الامر الذي يفتح مجال الاقبال من الدول الصناعية الإقليمية والدولية في استغلال هذه الموارد في تنمية مشاريعها الاقتصادية، في ظل الإمكانيات اليمنية المحدودة والنقص في الخبرات والصراع الداخلي في استثمار مواردها الطبيعية الذي يعد من المقاييس المهمة في تعيين قوة الدولة في الجغرافية السياسية مرافقة لتطور علمي وتقني (الحمادي ، الجباوي ، و رهبان، 2007، صفحة 214)

ان عمليات تنقيب النفط اليمني كانت تدار من قبل شركات اجنبية كشركة توتال *، هنت ...الخ ، وفي سابقة من نوعها ، ولأجل كسر الحصار المفروض على شمال اليمن من قبل قوات التحالف العربي، وقعت وزارة النفط والمعادن لحكومة الإنقاذ الوطني في شمال اليمن مع شركة " انتون " الصينية اتفاقيات للاستثمار في مجال الاكتشافات النفطية في المناطق التي تحت سيطرتها مثل الجوف وبعض المديريات في مأرب وتهامة ، وحرصا من الجانب الصيني على مصالحها الاقتصادية وقعت الصين مع جنوب اليمن (عدن) التابع لحكومة الرئيس هادي أيضا تفاهمات بشأن الملف النفطي من قبل شركة " سينوبك " ليتضح لقادة المجلس السياسي الأعلى ان الشركات تعملان لصالح شركة نهضة الصين للاستثمار (CRIC) (Renaissance China for investment Company) (ظافر، مقالات، 2023) ، وهذا يعني ان الصين تستخدم أسلوب الاحتواء في علاقتها الاقتصادية مع الأطراف المتصارعة في الدولة نفسها وهذا جزء من سياساتها الدبلوماسية والقوة الناعمة (Soft Power) وتعني بمفهومها المعاصر هي قدرة الدولة على تحقيق الأهداف والمصالح دون اللجوء الى استخدام وسائل العنف او الجبر و جذب الدول المستهدفة عبر حضارتها وسياستها من خلال المعونات المالية والاقتصادية (الربيعي، 2021، صفحة 29).

ثانيا: نبذة تاريخية عن العلاقات اليمنية الصينية

ان علاقة اليمن بالصين قديمة ليست بجديدة، وبالتتبع التاريخي يظهر ان العلاقات بين الدولتين تعود الى 1950 عندما أصبحت المملكة المتوكلية في شمال اليمن ثالث دولة في العالم العربي تعترف بجمهورية الصين الشعبية (الويسي ، 1991، صفحة 26) حيث نفذت الصين عددا من المشاريع الاستثمارية والتنموية في اليمن مثل بناء الطريق السريع الذي يربط بين صنعاء والحديدة عام 1958 (كيلمن، 2020، صفحة 6)، عندما كانت جنوب اليمن محتلة من قبل الاستعمار البريطاني ، حيث عملت الصين وبالتعاون مع روسيا منذ 1963 دعم اليمن في ثورتها لاخراج البريطانيين من عدن عاصمة اليمن الجنوبي حتى عام 1967،

*) دخلت شركة توتال الفرنسية قطاع النفط في اليمن عام 1987م في محافظة شبوة الجنوبية في زمن الرئيس السابق علي عبد الله صالح، وبلغت حجم استثماراتها ثلاث مليارات دولار للفترة 2000–2010 م، وتم تحقيق انتاج تراكمي قدره 200 مليون برميل، وتتوزع رقعة مساحتها الاستكشافية قرابة 35 ألف كم². وللمزيد ينظر: (شركة توتال يمن، 2012، صفحة 2)

وذلك بالمساهمة في إعادة بناء وتطوير جنوب اليمن عن طريق القروض التي كانت تبلغ حينها9.8 مليون دولار وكذلك قرض بقيمة 43.2 مليون دولار حتى عام 1970 (جبلي، 2022، صفحة 15) ، وعملت على انشاء مصنع للنسيج خارج عدن وطريق بطول 315 ميلا يربط عدن بالمكلا ، بلغت المساعدات المقدمة الى جنوب اليمن حوالي 84 مليون دولار امريكي وهو اكبر برنامج مساعدة في ذلك الوقت لدولة نامية في الشرق الأوسط ، وبحلول عام 1999 كان اليمن اكثر الدول تورد النفط الى الصين ، ووقعت شركة سينوبك الصينية صفقة بقيمة 72 مليون دولار للتنقيب عن النفط في محافظتي شبوة وحضرموت عام 2005 (الخولاني، 2021، صفحة 10) ، واستمرت العلاقات التجارية بين البلدين حتى أواخر عام 2010 عندما لم يستطع اليمن مواكبة طلبه على النفط بسبب احداث الربيع العربي عندما ثار الشعب ضد الرئيس علي عبد الله صالح بسبب تردي الأحوال الاقتصادية ولأسباب داخلية وخارجية ، وعندما توالى الحكم للرئيس عبد ربه منصور هادي خلفا لسلفه الرئيس صالح الذي عين من قبل دولة المملكة العربية السعودية والامارات الذين لهما اليد الطولى في امتلاك زمام الأمور وإصدار القرارات في اليمن ، منعا لوصول سدة الحكم لحركة انصار الله (الحوثيين) في شمال اليمن الذين طالما خاضوا عدة حروب مع السلطة الحاكمة في وقت سابق والمعروف (بحروب صعدة الست) (بوتشيك كريستوفر، 2010، صفحة 12) ، يذكر، حركة أنصار الله: تسمية يطلقها الحوثيون لأنفسهم كانت في بداياته تسمى حركة الشباب المؤمن نسبة لمؤسسه حسين بدر الدين الحوثي في شمال اليمن، بدأ نشاطهم السياسي في الدولة بعد الوحدة اليمنية 1990 وإقرار مبدأ التعددية حيث أعلن عن قيام ما يزيد عن 60 حزب في اليمن تمثل كافة الأطراف اليمنية حيث قامت الحركة ممثلة عن حزب المؤتمر الشعبي العام، وبعد مقتل حسين الحوثي توالى القيادة لأخيه عبد الملك بدر الدين الحوثي القائد الفعلي للحركة، ويمثلون اليوم دورا كبيرا على الساحة السياسية اليمنية. وبفضل تطور امكانياتهم العسكرية من الأسلحة والطائرات المسيرة أصبحت قوة لا يستهان بها في توازن المعادلات السياسية الإقليمية (سري الدين، 2010، صفحة 54) و (الوشلي، 2015، صفحة 79)، حيث انتشرت معلومات بأن الصين تعمل على بناء محطتين لتوليد الطاقة بقدرة 5000

ميغاوات في اليمن وأعلنت عن خطط لتوسيع موانئ (المخا) في عدن تحت قيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي الذي كان من المخطط قيامه برحلة الى الصين، الا ان تردي الأوضاع الأمنية والسياسية حال دون ذلك.

وما ان انتقلت ادارة حكم الدولة في شمال اليمن الى حكومة الواقع حركة أنصارالله قامت (حكومة الإنقاذ الوطني) وهي حكومة بالشراكة مع الرئيس السابقٍ علي عبد الله صالح الذي ما لبث ان قتل على أيديهم فيما بعد (فروخ و زمرمان، 2017، صفحة 105)، كانت هناك دعوة للذهاب الى الصين من قبل وفد الحوثيين المتمثل بـ (مهدي المشاط) واخرون ، من قبل الجانب الصيني الذي اعلن موقف الحياد وعدم التدخل في الجانب السياسي فيما يخص المشكلات السياسية في داخل اليمن ، وعندما صنفت اليمن ضمن أسوأ الدول في الازمة الإنسانية في العالم 2017 ، استشعرت الصين بخطر تعرض مصالحها الاقتصادية التي تمر من خلال مضيق باب المندب التي تشرف عليها اليمن .

ثالثا: السياسية الصينية تجاه اليمن

منذ اعلان عاصفة الحزم 2015 سارت السياسة الصينية في اليمن على خطى الاستجابة التقليدية المتمثلة في تحقيق التوازن في الشرق الأوسط، وعدم التدخل المباشر، في سياق لم تخرج عن علاقتها مع الدول العربية وتحديدا مع دول مجلس التعاون الخليجي واليمن الغنية بالنفط في منطقة شبه الجزيرة العربية ، ودول عربية أخرى تشمل (السعودية – الامارات – السودان – عمان – اليمن – الكويت – ليبيا – قطر ..الخ) عن تحقيق المصالح والمنافع المتبادلة ،هذه الدول شركاء اساسيين للصين اذ تستورد منها من النفط والغاز ما يقارب (50٪) من احتياجاتها من اجمالي 60٪ من ورادتها من نفط منطقة الشرق الأوسط كله (الاسدي، 2019، صفحة 3) ، وفي الاطار ذاته ، ان اليمن جزء لا يتجزأ من الوحدات المكونة للدرع العربي ، يرى الجيولوجيون ان الجزء الأكبر من خواص وتركيب الصخور الجيولوجية من النوع الملائم لتوليد النفط ، ما يستدل على ذلك توالي الاكتشافات النفطية في اليمن منذ عقد الثمانينات والتسعينات ، فقد حظي الجانب الصيني بتأييد عربي واسع للحصول على شريك مؤيد للقضايا العربية في ظل التحديات التي تواجهها ، خاصة بعد ان اخذ يشكل قطبا موازيا للولايات المتحدة الامريكية وهي من القوى الكبرى المعارضة

للهيمنة الامريكية ، ولم يشهد لها سابقة في التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية عكس الدور الأمريكي الذي اخذ بالتراجع في البلدان العربية، حيث خاض خلال العشرين عاما الماضية ثلاثة حروب الأولى في أفغانستان والثانية في العراق والثالثة ضد الأرهاب بجميع مسمياته واخرها تنظيم داعش على الحدود العراقية والسورية .

الصين لديها اهتمام متزايد بالمنطقة العربية منذ فترة طويلة وتعتبر اليمن جزءًا لا يتجزأ من هذا الاهتمام، وترى في المنطقة العربية جيوسياسية وجيو اقتصادية في ان واحد بالنسبة لها، بسبب اعتمادها الكبير على واردات النفط من هذه المنطقة كما ذكرنا ، وتمثل فرصًا اقتصادية وتجارية مهمة بفضل مضائقها وممراتها وموانئها مما تشكل موقعًا جاذبا للاستثمارات الصينية في عدة مجالات مثل التعدين والنفط والغاز والبنية التحتية والاهم اسواقا رئيسة لتصريف فائض انتاجها ؛ ما يزيد نفوذها السياسي من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الدول الداخلية وعدم اضطلاعه لنشوب الحروب بين الدول ؛ واثارة النعرات الطائفية او الدعم لتأجيج حركات الانفصال ومواضيع تتعلق بالأقليات بدواعي الدفاع عن حقوق الانسان او الحرية والديمقراطية.

وبالتالي، فإن الصين تسعى لضمان استقرار المنطقة العربية والخليجية واليمن بشكل خاص بسبب موقعه الجغرافي الاستراتيجي، حيث مضيق باب المندب لأنه ممر بحري حيوي يربط بين البحر الأحمر وخليج عدن، وتعد مياه هذا المضيق مهمة جداً للصين بسبب مرور نحو 60٪ من وارداتها النفطية عبرها من منطقة الخليج إلى الصين لذلك، فإن استقرار اليمن وأمن المضيق أمور حيوية بالنسبة للصين، هنا وجب التنويه، ان الأزمة اليمنية بحد ذاتها لا تمثل القضية المركزية في السياسة الخارجية الصينية بقدر الحاجة لتوازن مصالحها بين الرياض ودول الخليج وبين طهران واصدقاءها من الدول للحد من نفوذ واشنطن في منطقة الشرق الأوسط القائمة على زعزعة الاستقرار أولا ولتوسيع دائرة نفوذها في الساحة الدولية فعمدت الى تغيير استراتيجياتها من مبدأ النأي بالنفس وعدم التدخل والانحياز الى التوسط بين الدول التي تعاني من الصراعات سواء بالحروب المباشرة مثل روسيا وأوكرانيا او غير المباشرة مثل ايران والسعودية لضمان أمنها الاقتصادي (ثاير ، 2023، صفحة 4) .

رابعا: الوساطة الصينية وحل الازمة اليمنية

يعتبر الاتفاق السعودي – الإيراني بوساطة الصين من اهم الاحداث في ميدان السياسة في الوقت الحالي، لكونه الأول من نوعه على مستوى الشرق الأوسط، وذلك لأهمية دور الدولتين القوتين الاقليميتين المنتجتين للطاقة والمؤثرتين في حل القضايا العالقة في دول المنطقة واليمن منها، لطالما كرست على انه صراع ديني – مذهبي منذ 1400 عام ، ها هي الصين اليوم تنجح في الفهم الصحيح في تحديد طبيعة المشكلة القائمة بين البلدين بشكل صحيح على انه سياسي وليس مذهبيا كما كان يروج له بزعم فكرة تصدير الثورة لتجييش الحركات الإسلامية السنية لتعادي الجمهورية الإسلامية الايرانية وتقف بالضد ؛ والا فأن لإيران دور في دعم العديد من حركات المقاومة للدول ذات المذهب المغاير في حركاتها التحررية مثل فلسطين ، مصر، باكستان ، لبنان وغيره (الشاهر، 2023، صفحة 6) ، ولعل من اهم أسباب نجاح الوساطة الصينية بين الدولتين يرجع الى ادراك المملكة العربية السعودية بأهمية الحوار مع الجانب الإيراني ، رغبة منها بالدرجة الأساس وضع حد لإنهاء الحرب في اليمن ،ايمانا منها للدور الإيراني الكبير في التأثير على الحوثيين ، خاصة بعد التفجير الذي لحقت شركة ارامكو 2019 بالطائرات المسيرة ، مما أدى الى توقف ضخ النفط السعودي في حينها الى النصف ، وبدورهم حملوا الحكومات الإيرانية المسؤولية بدعم الحركة الحوثية بالأسلحة (البرزنجي ، التحليل الجغرافي السياسي للتنافس الاقليمي الايراني ومجلس التعاون الخليجي حول اليمن بحث غير منشور، 2020، صفحة 166) ، وكذلك الامر يتعلق بالرؤية السعودية 2030، وهناك تعاون سعودي وصيني فيما يخص العمل المناخي ومكافحة الانبعاثات الكاربونية جزء من النمو الاقتصادي (تشين، 2021، صفحة 4) ، اما الاستجابة الإيرانية للاتفاق مع الصين فقد نجمت عن عدة عوامل وأسباب داخلية وخارجية واقتصادية سيما وهي تحت مظلة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الامريكية بسبب برنامجها النووي ، فقد وقعت هي الأخرى مع الصين والمحور الروسي استراتيجية شراكة الذي يعتبر السعودية جزءا منها ، وقد نمت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين وارتفعت من مليار دولا الى 51 مليار دولار على مدى

ثلاثة عقود ، متجاوزا البعد الاقتصادي الى البعد السياسي والأمني والعسكري ، فقد دعمت الجانبين الصيني والروسي عضوية ايران في منظمة شنغهاي للتعاون ، وهذا يعني ايران المعاقبة اقتصاديا تحت مسمى "الضغوط القصوى" في مرحلة الوقوف مع الأقطاب الصاعدة عالميا (روسيا والصين) (احمديان ، 2023، الصفحات 7-9) ، يمكن القول ان الحرب الأوكرانية كان لها دور في تغيير معظم الاستراتيجيات على الساحة السياسية وتغيير الموازين في المنطقة الشرق الأوسط ، ولا يخفى على المختصين بوجود جملة من العوامل التي دفعت الجانبين سواء الإيراني او السعودي في الاستجابة للاتفاق والمصالحة .

ومما لاشك فيه ان الاتفاقية المذكورة أعلاه تسهم إيجابا بالانفراج حول الازمة في اليمن، على اعتبار ان المملكة العربية السعودية تدعم حكومة الرئيس هادي المعترف دوليا عندما صرح بإعلان التحالف العربي الحرب ضد اليمن احد طرفي الصراع في اليمن ، بالمقابل ان ايران تدعم الحركة الحوثية الطرف الاخر والرئيس في الحرب اليمنية كما يزعم بعض السياسيين، على الرغم من عدم اعلان ايران بشكل واضح مؤكدا ذلك بعدم وجود جندي إيراني على الأراضي اليمنية بخلاف السعودية ؛ ليطلق الأوساط السياسية بالحديث : ان ما يدور من حرب في اليمن هي حرب بالوكالة تحت مصطلح "الحرب بالوكالة" (مسعد، 2023، صفحة 6) .

تأسيسا على ما تقدم ، قامت الصين بدور الوساطة بين طهران والرياض بدافع الهدنة والسلام في اليمن 2023 وذلك بوقف إطلاق النار (فاروق ، 2022، صفحة 3)، الا ان الهدنة وان نحجت على المستوى الإقليمي من حيث انهاء التصعيد المسلح مع السعودية ؛ الا انه لم ينهي الصراع الداخلي داخل اليمن وذلك للعديد من الأسباب منها شروط الحوثيين للوصول الى الهدنة والسلام منها الاعتراف الرسمي بشرعية الحركة الحوثية وليس سلطة امر واقع في صنعاء به كطرف شرعي ،لا يسلم السلاح ولا يتنازل عن أي منطقة تحت سيطرته، ان يكون شريكا في الموارد والتعويضات بنسبة كبيرة ،ان تتولى صرف الرواتب بنسبة كبيرة من إيرادات النفط بمناطق الحكومة الشرعية المتمثلة بحكومة هادي واستثارها بالإيرادات في مناطق سيطرتها، التطلع لإنهاء الحرب تماما وليس الهدنة ، زيادة الرحلات الخارجية عبر

مطار صنعاء، رفع القيود عن ميناء الحديدة ، ناهيك عن مشكلات جنوب اليمن في عدن ودعوة عيدروس الزبيدي رئيس مجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من قبل دولة الامارات العربية المتحدة الى الانفصال ، والانقسامات داخل الفصائل في حكومة الشرعية التي تدعهم السعودية نفسها (عليبه، 2023، الصفحات 3-5) .

وعليه يمكن القول: في ظل هذه التحركات والوساطات الدبلوماسية الصينية وان نجحت في تحقيق الهدنة في التخفيف من حدة الصراع الإقليمي ، الا ان الازمة اليمنية تتراوح في الوقت الحالي بعد انقضائها العام الثامن بين " اللا حرب و اللا سلم "، وتحمل في طياتها على المدى البعيد انفراج سياسي تدريجي لحل قضايا الشرق الأوسط ليس في اليمن فحسب ، بل في لبنان وسوريا أيضا ليجعل المنطقة امام مرحلة جديدة من إعادة الترتيبات السياسية من الصراع الى التعاون بين القوى الإقليمية ، وليس من الغريب ان تطرح تساؤلات على الساحة السياسية ؛ اذا كانت هناك دول على استعداد خوض حروب بالوكالة ؛ ليس من المستبعد ان يكون السلم بالوكالة أيضا، وهذا ما يحصل في دولة ذات حضارة عريقة كاليمن.

خامسا: اليمن في مبادرة الحزام والطريق

تشكل اليمن مع معظم بلدان الدول العربية بفضل الموقع الاستراتيجي عند تقاطع القارات الثلاث اسيا وافريقيا واوربا، عنصرا أساسيا في مبادرة الحزام والطريق (BRI) ((Belt and Road Initiative (Maliszewska، 2019، p. 3) ، ان المشروع الصيني للقرن الحادي والعشرون هو احياء لطريق الحرير القديم والذي كان عبارة عن شبكة من الطرق المترابطة تسلكها القوافل قبل الفي سنة لتجارة الحرير بالدرجة الأساس ثم العطور والتوابل والبخور. وكانت تجارة البخور طريق بحري يبدأ من السواحل الصينية عبر مضيق هرمز الإيراني نحو سلطنة عمان ومنها الى اليمن ومنها الى سوريا ومصر (حرزلي، 2019، صفحة 72)، المشروع الصيني أطلق من قبل الرئيس الصيني "شي جين بينغ" سنة 2013، الصين بهذا المشروع يسعى لجعل التاريخ يخدم الحاضر واعطاء اعتبارات متساوية للشرق والغرب والشمال والجنوب والموازنة بين البر والبحر وربط المحلي مع الأجنبي والسياسة مع الاقتصاد وهولا يخرج من أسلوب الدبلوماسية واستراتيجية القوة الناعمة

(Lia& Wanga 2015 pp. 169-175) ،وباختصار فان من أهم الأهداف المبادرة التي تسعى تحقيقها هي (مخلوفي ، 2017، الصفحات 181-182) :

1. القضاء على الفجوة التنموية بين شرق وغرب الصين.
2. تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية في الصين (أي يعالج الفيض في الإنتاج الصيني).
3. تطوير البنية التحتية للدول التي تشملها المبادرة.
4. تعزيز أمن الطاقة والأمن الصيني من خلال إيجاد طرق شحن بديلة.
5. تعزيز التبادل الثقافي والحضاري وترويح السياحة وحماية البيئة ...الخ.
6. بناء نظام دولي جديد يعزز القوة الوطنية الصينية.

ومن شأن هذا المشروع تلبية تطلعات الصين في عملية التنمية والتطوير للعديد من دول العالم، وان المساحة الجغرافية التي تغطيها مبادرة الاحزام والطريق هي 65 دولة قابلة للزيادة وتضم اكثر من نصف سكان العالم (4.4) مليار نسمة، وحوالي 30٪ من اقتصاد العالم، ويحتاج الى (5) ترليون دولار امريكي (الرشدي، الاستراتيجية الصينية في المحيط الهادئ بحث غير منشور، 2022، صفحة 144) وان مبادرة الحزام والطريق تشمل ثلاث قارات اسيا وافريقيا وأوربا موزعة الى ستة أقاليم جغرافية ويمكن توضيحه من خلال الجدول (1) وخريطة (3) الاتية :

جدول (1) الدول التي تشملها مبادرة الحزام والطريق الصينية

ت	نوع الإقليم	عددا لدول	أهم الدول التي تشملها
الإقليم الأول	رابطة الدول المستقلة	11	كازاخستان-أوكرانيا -اوزباكستان- قيرغيزستان- أذربيجان – أرمينيا- بيلاروس – جورجيا
الإقليم الثاني	جنوب شرق اسيا	12	إندونيسيا- فيتنام – ماليزيا – سنغافورة – فلبين – ميانمار- كمبوديا – لاوس – بروناي – تيمور الشرقية
الإقليم الثالث	جنوب اسيا	8	أفغانستان – باكستان – بنغلاديش – سريلانكا – نيبال – الهند – المالديف – بوتان
الإقليم الرابع	غرب اسيا وشمال افريقيا	16	السعودية، الامارات – اليمن – إيران – كويت – عمان – البحرين – العراق – سوريا – تركيا – فلسطين – إسرائيل
الإقليم الخامس	الشرق الأوسط واوربا	16	الجيك – سلوقيينا – بلغاريا – ليتوانيا – رومانيا – بولندا

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على: (سليمان، 2021، صفحة 15)

خريطة (3) مسارات مبادرة الحزام والطريق الصينية

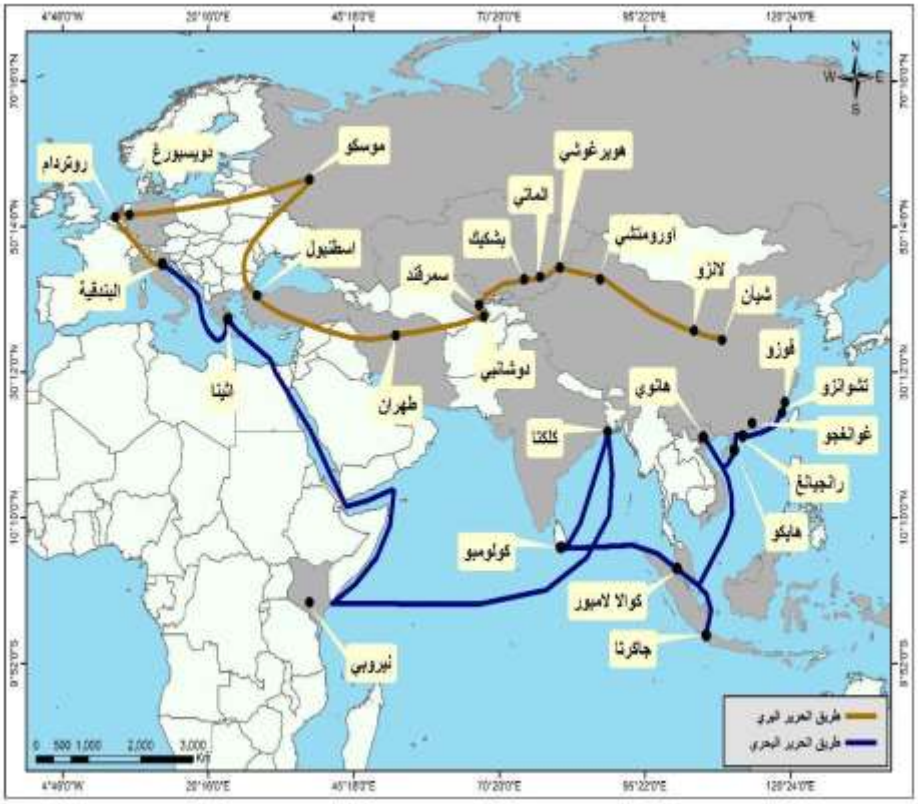

المصدر: (الرشدي، الاستراتيجية الصينية في المحيط الهادئ بحث غير منشور، 2022، صفحة 139)

يلاحظ من خلال الجدول والخريطة اعلاه ، ان اليمن تقع ضمن الإقليم الرابع في مشروع مبادرة الحزام والطريق، كما يلاحظ ان المبادرة تنطوي على احتواء الدول الهشة [*] ، التي تعاني من ويلات الحروب والاقتصاد مما يساهم في تخفيف من مصادر العنف، وبهذا الصدد يقول اللواء المتقاعد وانج هاييون يتولى منصب كبير المستشارين في المعهد الصيني

[*]) صنفت اليمن حسب مؤشرات الهشاشة لعام 2019 ضمن الدول الأكثر هشاشة في العالم وبالمركز الأول في حالة انذار عالي من أصل 178 دولة وللمزيد ينظر: (البرزنجي، التحليل الجغرافي السياسي للتنافس الاقليمي الايراني ومجلس التعاون الخليجي حول اليمن بحث غير منشور، 2020، صفحة 216)

للدراسات الاستراتيجية الدولية : ان النمو الاقتصادي التي تفرزه المبادرة سوف يقضي على الفقر وهو أساس التطرف والإرهاب التي تعاني منها معظم البلدان (سالم، 2023، صفحة 84)

تأتي أهمية اليمن بالنسبة للصين في المبادرة حيث ان موقعها الجغرافي تشكل نقطة ارتكازية تشرف على ثلاث مراكزاقليمية سياسية مضطربة وهي (خليج عدن، البحر الأحمر، القرن الافريقي) مما يوفر لها تسهيلات المراقبة، ينظر خريطة (4)، وبهذا الموقع الحيوي يشكل اليمن جسرا بين قارتي اسيا وافريقيا وبين البحر المتوسط المحيط الهندي التي تطل عليها من جهته الشمالية.

خريطة (4) أهمية موقع دولة اليمن ضمن مسارات مبادرة الحزام والطريق

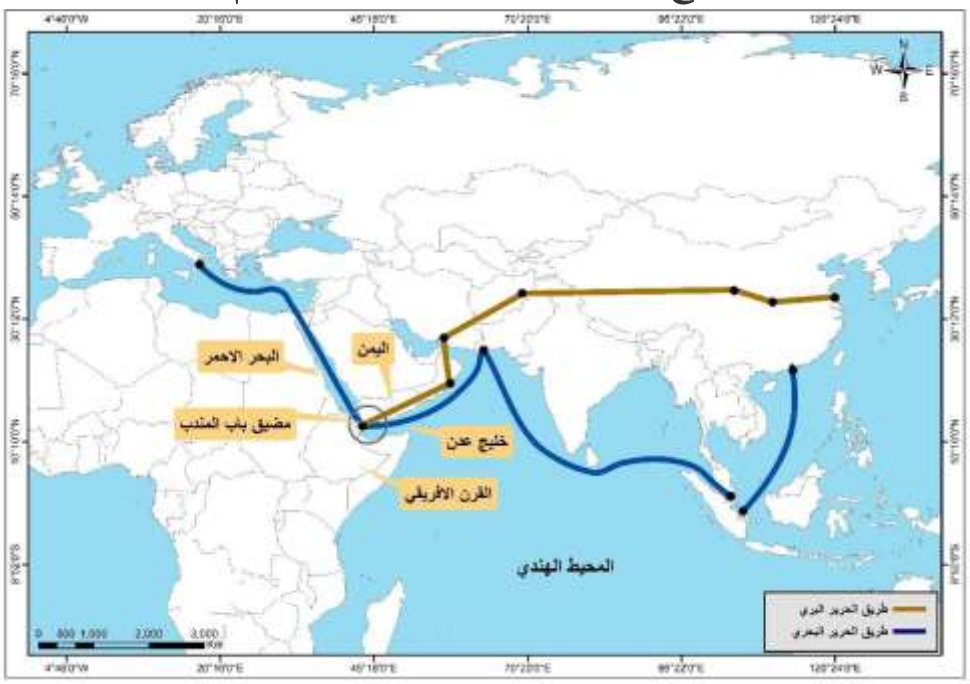

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على (Askary، 2018، p. 26)

يظهر من خلال الخريطة، موقع اليمن شمال المحيط الهندي (*) يشكل عقد في استراتيجية خيط اللؤلؤ الذي يعتبر أحد مكونات مبادرة الحزام والطريق وهي بمثابة شبكة من المنشآت والعلاقات التجارية والعسكرية على طول خطوط الاتصال البحرية، والذي يمتد من اليابس الصيني كما اسلفنا وصولا الى بورتسودان في القرن الافريقي، اذ ان هذه الخطوط تمر بالعديد من نقاط التفتيش البحرية الرئيس مثل مضيق باب المندب، مضيق ملقا، مضيق لومبوك، مضيق هرمز (المزوعي ، 2020، صفحة 708)، سياتي انضمام اليمن لطريق الحرير مكللاً بهذه المشاريع، ويرى المختصين السياسيين ان يشغل ميناء عدن موقعاً بارزاً في الملاحة الدولية، إذ أنه لا يقل شأناً عن أهم الموانئ العالمية، من حيث موقعه وعمقه ومساحته لذا، فإن طريق الحرير الصينية ستكون بحاجة للمرور به نظراً لقربه من طريق الملاحة الدولية، ومن باب المندب الذي تمر من خلاله ثلث التجارة العالمي.

ومن هنا فان اليمن تمثل قلب مشروع الحزام والطريق او طريق الحرير الجديد وفي جزئه البحري أهمية خاصه في الجنوب ، وذلك لوجود عدد من الموانئ والجزر المتناثرة، على هذا الطريق وعلى الرغم من توقيع اليمن على مذكرة أولية مع الصين منذ 2019 للانضمام إلى هذا المشروع، إلا أن دولة الإمارات العربية المتحدة لاتزال تفرض سيطرتها على جميع المناطق الحيوية ، وفي هذا السياق ، نذكر انه منذ انطلاق عمليات عاصفة الحزم تتمركز تواجد الامارات في جنوب اليمن حيث الجزر والموانئ لتحقيق اهداف اقتصادية والحيلولة دون نهوض ميناء عدن خشية انحراف المسار التجاري عن ميناء جبل علي الإماراتية ، الامر الذي دعا الرئيس اليمني المعترف دوليا عبد ربه منصور هادي تقديم شكوى ضد الشركة الإماراتية امام المحافل الدولية عدم التزامه بتنفيذ الأهداف المتفق عليه عنده تأجيره ميناء عدن 2008، والتوقيع على اتفاقية مع الصين على ان تتولى إدارة ميناء شنغهاي الإشراف على المنطقة الحرة في عدن، وتطوير وتشغيل الميناء الذي يعد الميناء الأول باليمن وأحد أهم

*) هناك تخوفات هندية تجاه جيوسياسية الصين على المحيط الهندي حيث تستشعر بأن سيادتها وأمنها القومي، قد تتعرض للخطر على اعتبار ان الصين تمتلك سلسلة اللآلئ في خيط اللؤلؤ وقد تؤسس قواعد بحرية فيها وراء البحار. وبناءً على ذلك وقعت على اتفاقية تشابهار التي تشمل (إيران – أفغانستان – الهند) مع الجانب الإيراني الذي هو الاخر على موعد من إطلاق مشروع ممر الجنوب – الشمال، لربط قارة اسيا مع اوربا عبر شبكة من طرق النقل والسكك الحديد، وان ميناء تشابهار تسهل وصول الدول الى المحيط الهندي وخاصة الدول ذات الموقع الحبيس كاسيا الوسطى وتلبي طموحاتها التجارية، وللمزيد ينظر: (الصمادي ، 2019، صفحة 5).

موانئ العالم من حيث تزويد السفن بالوقود ويرمي المشروع إلى توسيع وتعميق محطة الحاويات في الميناء (اقتصاد شرق اسيا، 2015، صفحة 1) .

وبالحديث عن الجزر، لا يغفل عن أهمية جزيرة سقطرى ينظر خريطة (5) ويسميه الخبراء بالجزيرة العذراء بفضل ثرواته الاقتصادية الغير المستثمرة ولعدم تعرضها للسيطرة خلال تاريخ اليمن باستثناء التحركات الامارتية الأخيرة عن طريق انشاء قاعدة عسكرية إماراتية – إسرائيلية فيها ضمن التحالف الأمني الثلاثي (اماراتي – إسرائيلي – امريكي) وذلك بهدف مقاومتها لمصالح (الحزام والطريق الصينية) والوقوف بوجه التمدد الصيني ليس في اليمن فحسب بل في الشرق الأوسط والقرن الافريقي وشرق البحر المتوسط.

خريطة (5) الموقع الجغرافي لجزيرة سقطرى اليمنية

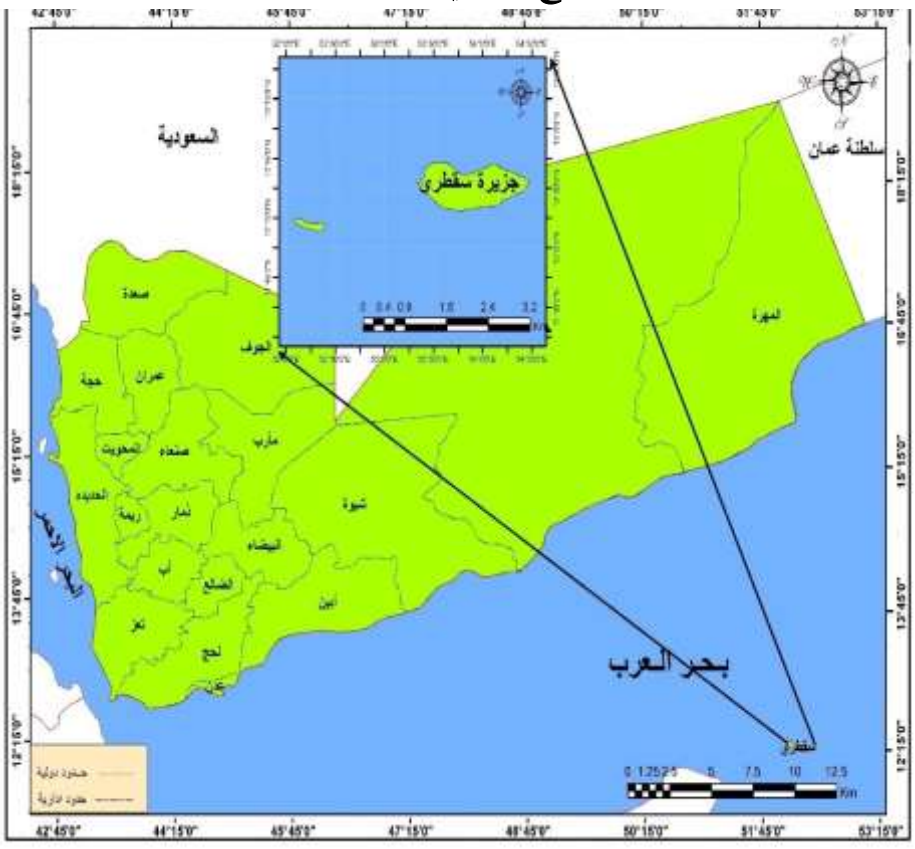

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على: (الغوري ، اطلس الوطن العربي والعالم، 2017)

بيد ان، رغم المعوقات التي قد تتعرض لها مشروع مبادرة الحزام والطريق في اليمن؛ الا ان المشروع في طريقه ماضي الى التقدم ، وان التواجد الصيني في اليمن يسير نحو ثلاث استراتيجيات وهي (سياسية، عسكرية، اقتصادية)، اذ ان موافقة اليمن للانضمام للمبادرة تعتبر نجاح سياسي بالنسبة للصين واليمنيين في الوقت نفسه، وتمكنها من انشاء قاعدة في جيبوتي التي يربط مع اليمن عن طريق مضيق باب لمسافة 110كم (علاني ، 2019، صفحة 83)، له أهمية عسكرية وأمنية لان اليمن تشكل أحد مفاتيح القرن الافريقي وتؤدي دورا كبيرا في السيطرة على استقرار وأمن المنطقة ، والاهمية الاقتصادية واضحة من خلال المشاريع التنموية والتجارية حيث ستكون المبادرة والحزام والطريق محفزا للتعاون الاقتصادي بين الجانبين ، وفي حال اعمار اليمن بعد الحرب ستكون الصين طرف فاعل ومهم خاصة ان الصين لها تاريخ في تنفيذ المشاريع التنموية كالطاقة والبنية التحتية ومحطة الحاويات في ميناء عدن وغيرها.

يمكن القول ان اليمنيين يعولون كثيرا على هذه المشاريع التنموية لانتشالها من الفقر في محاولة لنقلها الى مصاف الدول الغنية، سيما وأن هناك مشاريع اخرى ضخمة كانت اليمن قد وقعتها مع دول افريقيا المجاورة، ومن أبرزها الطريق الرابط بين اليمن وجيبوتي، وهو عبارة عن جسر بحري معلق يمر بالبحر الاحمر على مقربة من باب المندب، فضلاً عن مدينة النور، وهي مدينة ضخمة من المقرر بناؤها في المساحة الواقعة ما بين ميناءي عدن والمخا الذي يتوسطهما مضيق باب المندب والذي يتوسطه جزيرة بريم ، ولها امتدادات إلى القرن الافريقي (Askary, 2018, p. 26)

ومن هذا المنعطف، تشكل جغرافية دول الحزام والطريق أهمية مستقبلية للسياسية الصينية ، وقوة ناعمة في بلورة معالم الدور الصيني عالميا في النظام الدولي الذي يشهد تغييرات في البنية الهيكلية التي اخذت ترتكز على الاقتصاد بدل الأيديولوجيات في التحالفات والتوازنات الدولية، هنا وجب التنويه ان المبادرة في ظاهرها (تجارية) ؛ الا ان في ثناياه لا يخلو عن بعد جيوبولتيكي فتطويق الممرات البرية والبحرية في قلب اوراسيا، قد يصعب على الجانب الأمريكي اقصاء التجارة الصينية ، وعليه يمكن ان يضعف حجم ضغط الورقة البحرية التي كانت تخدم الجانب الامريكي وبالتالي يشكل تهديد محتمل للولايات المتحدة

الامريكية (الشمري، 2020، صفحة 311) ، ولاسيما انها تسعى لتعزيز تواجدها العسكري والأمني حول منطقة الحزام وتطوير قدراتها العسكرية عن طريق انشاء القواعد العسكرية وتحديث الجيش الشعبي الصيني ، مما يثير قلقا ليس للولايات المتحدة الامريكية وحدها بل الجانبان الهندي والياباني ومعظم الدول الاوربية (البدراني و حميد، 2020، صفحة 185).

الخاتمة

تمتلك اليمن مقومات جغرافية (طبيعية وبشرية) واقتصادية ساهمت في زيادة الأهمية الاستراتيجية لليمن ولاسيما ما تمتاز به من موقع جغرافي مهم يطل على بحر العرب والبحر الأحمر فضلا عن التحكم بالملاحة البحرية في البحر الأحمر من خلال هيمنتها على مضيق باب المندب.

فيما يتعلق بالصين تعد احد الأقطاب العالمية ذات المكانة الدولية الكبيرة لما تمتلكه من مقومات جغرافية طبيعية وبشرية واقتصادية وسياسية وعسكرية ، مكنتها هذه المقومات من التنافس على الزعامة العالمية ، ويعد طريق الحرير احد المشاريع الاستراتيجية الصينية التي تسعى لتحقيقها الحكومة الصينية بهدف توسيع وتنويع طرق تجارتها الدولية بعيدا عن المحدد الأمريكي ، ونتيجة لأهمية الموقع الجغرافي لليمن والذي يقع على مسار طريق الحرير مما دفع ذلك الحكومة الصينية على تطوير وتوسيع افاق التعاون مع الحكومة اليمنية والعمل على تهدئة الأوضاع السياسية من خلال العمل على زيادة التقارب السعودي الإيراني من جانب ، والعمل على انهاء الحرب السعودية اليمنية (الحوثيون) من جانب أخر.

الاستنتاجات

1 . ان الموقع الجغرافي لليمن ذو أهمية كبيرة بالنسبة للصين، فهي تقع في منطقة التنافسات الدولية، ومن الدول ذات المواقع التي تشكل قوة بالنسبة للدولة في عرف النظريات الجغرافية السياسية مثل نظرية ماهان كقوة بحرية بفضل اطلالتها على بحر العرب والبحر الأحمر، وضمن منطقة الهلال الداخلي في نظرية ماكندر.

2 . تربط اليمن مع الصين علاقات تاريخية، منذ ان اعترفت اليمن كثالث دولة في العالم العربي في عهد المملكة المتوكلية بقيام جمهورية الصين الشعبية 1950، كانت مكللة في الغالب بالعلاقات الاقتصادية وإقامة المشاريع التنموية، والسمة المشتركة ان دولتين كانتا ذات ارث حضاري عريق.

3 . اتبعت الصين سياسة الاحتواء مع أطراف الصراع داخل اليمن، اذ وقعت مع حكومة الإنقاذ الوطني عن المجلس السياسي الأعلى في شمال اليمن اتفاقية مع شركة انتون الصينية من اجل التنقيب عن النفط في المناطق المحررة كما تسميها في الجوف وشمال مأرب. كما وقعت مع جنوب اليمن (عدن) التابع لحكومة الرئيس هادي أيضا تفاهمات بشأن الملف النفطي من قبل شركة " سينوبك " وتطوير ميناء عدن، بعد ان تخلف الجانب الاماراتي بتنفيذ التزاماته تجاه مينا عدن، والذي سبق ان أتم تأجيرها منذ 2008.

4 . نجحت الوساطة الصينية في 10/ 3/ 2023 بتحقيق المصالحة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية التي تبحث للخروج عن المأزق اليمني. ولم تحقق السلام للداخل اليمني، بسبب الصراعات الداخلية وتعدد أطراف الصراع داخل اليمن كالحوثيين في الشمال، والمجلس الانتقالي الجنوبي وتدعمه الامارات، قوات الرئيس هادي وتدعمه المملكة العربية السعودية، وعليه فأن اليمن اليوم تعيش حالة من اللاحرب واللاسلم.

5 . بعد مرور تسع سنوات على الازمة اليمنية من 2015، يرى معظم السياسيين أن الحرب في اليمن تقع تحت مسمى الحرب بالوكالة المملكة العربية السعودية ممثلة عن قوات الرئيس هادي، والجمهورية الإسلامية الإيرانية عن الحوثيين.

6 . اليمن من الدول التي ادخلتها الصين ضمن مبادرة الحزام والطريق بفعل الموقع الاستراتيجي في مضيق باب المندب على البحر الأحمر، وتأتي أهميتها بالنسبة للصين انها تقع

بالقرب من ثلاثة مراكز إقليمية مضطربة (خليج عدن، البحر الأحمر، القرن الافريقي)، مما يوفر تسهيلات للمراقبة.

7. اشراف اليمن على المحيط الهندي من جهة الجنوب بالنسبة لليمن، جعلها احدى عقد اللآلئ في استراتيجية خيط اللؤلؤ وهي احدى مكونات مبادرة الحزام والطريق للاتصال البحري عن طريق سلسلة من المضائق والموانئ والجزر لربط الدول مع بعضها في القارات الثلاث اسيا واوربا وافريقيا.

8. مشروع مبادرة الحزام والطريق أهميتها بالنسبة لليمن لان يساعد على انتشال اليمن من الفقر، ولاسيما ان هناك مشاريع تنموية تتعهد بها الصين لإعادة بناء ما دمرته الحرب عن طريق القروض، كما ان لمبادرة الحزام والطريق بعد جيوبولتيكي، رغم ان ظاهره تجاري، وهو ان الصين تعمل لإيجاد موطئ قدم في منطقة تعد المجال الحيوي بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية الا وهو الكتلة الاستراتيجية الممتدة في منطقة الخليج وجنوب شبه الجزيرة العربية بما فيه اليمن.

المصادر والمراجع:

1. زينب محمد ياسين البرزنجي . (2020). *التحليل الجغرافي السياسي للتنافس الاقليمي الايراني ومجلس التعاون الخليجي حول اليمن بحث غير منشور*. كربلاء: جامعة كربلاء.

2. فؤاد مسعد. (2023). *هل سيتحقق سلام بالوكالة في اليمن*. مأرب: مركز ابعاد للدراسات الاستراتيجية.

3. مثنى مشعان المزوعي . (27 8 2020). المسارات الجغرافية لعقد اللؤلؤ الصيني وانعكاساته الجيوسياسية على دول مجلس التعاون الخليجي. *مجلة كلية التربية جامعة واسط*، صفحة 708.

4. Askary H. (2018). *The Miracle of Yemen's Reconstruction and Connection to the New Silk Road*. Washington: international schiller instute.

5. Lia X. & Wanga W.(2015 March 5). Silk Road Economic Belt" and the "China. *Sociology Study* pp. 169- 175.

6. Maliszewska M. (2019). *The Belt and Road Initiative*. washington: world bank group.

7. ابراهيم حلمي الغوري . (2017). *اطلس الوطن العربي والعالم*. بيروت: دار الشرق.

8. ابراهيم حلمي الغوري . (2017). *اطلس الوطن العربي والعالم*. بيروت: دار الشرق العربي.

9. *احتياطي اليمن من النفط يكفي لاكثر من 10 اعوام*. (11 4 2012). تم الاسترداد من البنك الدولي:
https: / /www.worldbank.org /en /search?q=%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B7+%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7+%D9%81

10. احمد عبد الحق . (2022). *رؤى استشارية تنموية لشراكة يمنية صسنية مستقبلية اليمن، والصين من طريق الحرير الى مبادرة الحزام والطريق*. اليمن: دار بريكس يمن للدراسات والتنمية.

11. احمد عليبه. (2023). *مابعد التقارب السعودي الايراني ماذا عن مستقبل تسوية الأزمة اليمنية*. مصر: مركز الاهرام للدراسات والسياسات الاستراتيجية.

12. احمد هارون . (2015). *اسس الجغرافية السياسية* (المجلد الثالثة). القاهرة: دار الفكر العربي.

13. اسراء هاتف فاضل الربيعي. (2021). *قوة الصين الناعمة وتطبيقاتها الجيوسياية في منطقة الخليج العربي بحث غير منشور*. المثنى: جامعة المثنى.

14. اعلية علاني . (2019). الصين ودول الخليج والعراق اية ادوار مستقبلية. *مجلة حوار الفكر*، صفحة 83.

15. *اقتصاد شرق اسيا*. (17 3أ 2015). تم الاسترداد من الجزيرة: https: / /www.aljazeera.net

16. اميرة احمد حرزلي. (2019). *مبادرة الحزام والطريق الصينية الخلفية الاهداف المكاسب*. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

17. باربرا كيلمن. (2020). *هل علاقة الصين مع الحوثيين في اليمن تكرار لاستراتيجيتها للوساطة في افغانستان*. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية.

18. بوتشيك أكريستوفر. (2010). *الحرب في صعدة من تمرد محلي الى تحد وطني*. واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.

19. تمارا كاظم الاسدي. (12 7أ 2019). *دراسات* . تم الاسترداد من سنمار سوريا الاخباري: https: / /sinmarnews.com /62751/

20. جوزيا ثاير . (2023). *الامارات والصين في جنوب اليمن* . مأرب: مركز ابعاد للدراسات والبحوث .

21. حامد هرهرة، و عباس الخذفي . (2011). سلسلة دراسات تحليلية واستراتيجية للنفط والغاز اليمني بين الاحتياط والانتاج والتسويق. *مجلة الاندلس العلمية*، صفحة 112.

22. حسن احمديان . (2023). *ايران والتوجه شرقا بين الواقع والمرجو نقاش حول نيات الصين*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

23. حسين عبد علي الويسي . (1991). *اليمن الكبرى* (المجلد الاولى). صنعاء: مكتبة الارشاد.

24. خالد فاروق . (2022). *الهدنة والسلام في اليمن فرص النجاح وتحديات الواقع*. اسطنبول: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.

25. دونمي تشين. (2021). *مبادرة الحزام والطريق الصينية والرؤية السعودية 2030 مراجعة الشراكة تحقيقا للاستدامة*. الرياض: مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية.

26. زينب محمد ياسين البرزنجي. (2020). *التحليل الجغرافي السياسي للتنافس الاقليمي الايراني ومجلس التعاون الخليجي حول اليمن بحث غير منشور*. كربلاء: جامعة كربلاء.

27. شاهر الشاهر. (1 6أ 2023). قراءة في الاتفاق السعودي الايراني برعاية صينية. *مجلة مدارات ايرانية*، صفحة 6.

28. *شركة توتال يمن*. (8 11أ 2012). تم الاسترداد من رئاسة الجمهورية اليمنية المركز لوطني للمعلومات: https: / /yemen-nic.info /news /detail.php?ID=42846

29. صبري فارس الهيتي. (2013). *دراسات في الجغرافية السياسية والجيوبولتيكس*. عمان: دار الوراق.

30. عايدة العلي سري الدين. (2010). *الحوثيون في اليمن بين السياسة والواقع* (المجلد الاولى). بيروت: دار بيسان للنشر والتوزيع.

31. عبد الامير هادي بلبلول العمري . (2016). *الحوثيون في اليمن رسالة ماحستير بحث غير منشور*. ذي قار: جامع ذي قار.

32. عبد الوهاب عبد القدوس الوشلي. (2015). *قراءة في الفكر السياسي لحركة انصار الله في اليمن* (المجلد الاولى). بيروت: دار المحجة البيضاء.

33. عدلي انيس سليمان. (9أ 2021). مبادرة الحزام والطريق وأثرها على السياحة الصينية المغادرة دراسة جغرافية. *المجلة الجغرافية العربية*، صفحة 15.

34. علي ظافر. (21 اياراً 2023). *مقالات*. تم الاسترداد من الميادين: https: / /www.almayadeen.netD

35. علي جبلي. (2022). *مراكز الطاقة في اليمن وجغرافية الصراع دراسة في الابعاد والتحديات*. اسطنبول: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.

36. علي سالم احميدان الشواورة. (2018). *الجغرافيا السياسية وتحالفاتها الدولية سياسيا وعسكريا اقتصاديا*. عمان: دار صفاء.

37. علي ظافر. (بلا تاريخ). صنعاء تتجه شرقا ماذا في خلفيات مذكرة التفاهم مع الصين في مجال النفط. الميادين .

38. فاطمة الصمادي . (2019). *ميناء تشابهار أهمية متعاظمة لعلاقات افغانستان ايران الهند*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

39. لمياء مخلوفي . (2017). *استراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وافريقيا*. الجزائر: مركز المدار المعرفي.

40. ماجد صدام سالم. (2023). *جغرافية الارهاب الدولي بين التخطيط والتنفيذ* (المجلد الاولى). بغداد: دار الصادق الثقافية للطبع والنشر والتوزيع.

41. ماهر فروخ ، و كاترين زمرمان. (2017). اليمن الى اين وقد مات الرئيس صالح. *مجلة رأي أخر*، صفحة 105.

42. محمد ازهر السماك . (1998). *الجغراية السياسية المعاصرة* (المجلد الاولى). عمّان: دار الامل.

43. محمد الحمادي ، علي عبدالله الجباوي ، و عبد الرؤوف رهبان. (2007). *الجغرافيا السياسية* (المجلد الاولى). دمشق: مطبعة جامعة دمشق.

44. محمد صبري محسوب. (2011). *العالم العربي دراسة جغرافية* (الإصدار 173). القاهرة: دار الفكر العربي.

45. نور حسين الرشدي . (2022). *الاستراتيجية الصينية في المحيط الهادي اطروحة دكتوراه بحث غير منشور*. كربلاء: جامعة كربلاء.

46. نور حسين الرشدي. (2022). *الاستراتيجية الصينية في المحيط الهادئ بحث غير منشور* (المجلد 144). كربلاء: جامعة كربلاء.

47. نور حسين الرشدي. (2022). *الاستراتيجية الصينية في المحيط الهادئ بحث غير منشور*. كربلاء: جامعة كربلاء.

48. نور حسين الرشدي. (2022). *الاستراتيجية الصينية في المحيط الهادئ بحث غير منشور*. كربلاء: جامعة كربلاء.

49. هشام الخولاني. (2021). *مصالح الصين النفطية والاقتصادية مع الخليج تتجاوز اليمن العالق في الحرب*. صنعاء: مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية.

50. هند نافع البدراني ، و خلف عدنان حميد. (31 3أ 2020). مبادرة الحزام والطريق الاهداف والتحديات. *مجلة تكريت للعلوم السياسية*، صفحة 185.

51. وفاء كاظم الشمري. (2020). الحزام والطريق تحليل في الجيوبولتيكس. *مجلة الجامعة العراقية*، صفحة 311.

محور

دراسات علم الاجتماع

التفكير الاستراتيجي واستشراف المستقبل

أ.د.مخلص السبتي [1]
جامعة الحسن الثاني – المغرب

المقدمة:

في العقود القليلة الماضية طرأت تطورات مذهلة في مختلف القطاعات، ومن ضمنها نجد الكثير من المربّين ورجال التعليم في مناطق مختلفة من العالم – كأنّما يعدّون تلامذتهم للعيش في الماضي لا في المستقبل؛ لأن الكثير من المناهج التربوية تجعل نظر المتعلم مصوبا إلى الخلف (حيث المادة المعرفية للعلوم والفنون والأديان والفلسفات..) أكثر مما تجعله موجهًا للأمام (حيث الخيال المفتوح على إمكانات وفرص التطوير والتجديد والتجاوز) ويستمر هذا الإخلال بالتوازن حتى يعتاد المتعلم عليه في حياته الدراسية ، ثم في حياته العملية عندما يعهد إليه برفع جزء من تحديات واقعه ، وهناك يبدي قدرًا من العجز والتردد ، فمعظم تكوينه إنما أهّله لفهم إنجازات الماضي وتحدياته وإشكالاته ، ولم يؤهله – إلا عرضًا – لبناء بدائل المستقبل وإمكانات التحرك فيه .

مشكلة البحث:

ملاحظة وجود نزوع نفسي يحن إلى الماضي ويتصور الحياة سيرًا مستمرًا إلى الأسوأ ، مع سعي لتوظيف التراث لترسيخ هذا النزوع وتبريره ، مما يجعل الجهود تستنزف – منذ قرون متتابعة عندنا – في معارك جانبية ضد الجديد ، ضد المطبعة لما اخترعت ، وضد الشاي والقهوة والجريدة والتلغراف ...واللائحة طويلة ومفتوحة .

أسئلة البحث:

كيف يمكن بناء حس مستقبلي عام يوجه الطاقات ويفيد المؤسسات والمجتمعات ؟

---

[1] أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني – المملكة المغربية أستاذ الفكر الاسلامي وعلم النفس التربوي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية .مؤسس ورئيس مركز استشراف للدراسات والأبحاث والتكوين

وكيف يمكن أن يكون الماضي وسيلة لفهم المستقبل وحسن التصرف فيه ؟ وكيف يمكن أن يكون عائقا دون ذلك ؟

وكيف يمكن بناء تصورات مستقبلية عملية تتيح توسيع الآفاق والتمكين من الإفادة من الفرص وتجنب المخاطر أو تقليصها قبل وقوعها ؟

أهداف البحث:

السعي للإجابة عن الأسئلة أعلاه بما يرفع الوعي العام بأهمية الدراسات المستقبلية في تكوين الرؤية الجماعية العامة ويمهد للتنمية في أبعادها الحضارية كافة.

أهمية البحث:

بيان أهمية الدراسات المستقبلية في تطوير التعليم وتحقيق التطور والتنمية .

التعريف بأهم مناهج الدراسات المستقبلية ، والكشف عن النموذج الملائم للبيئات العربية في أبعادها الحضارية والتنموية .

منهج البحث:

منهج استقرائي- تاريخي

الكلمات المفتاحية: استشراف المستقبل؛ أنماط التفكير ؛ بدائل؛ تعليم ؛ بحث أكاديمي.

.

Strategic Thinking and Foreseeing the Future

SEBTI MOUKHLISS[1]

Abstract:
Educators - in many regions of the world - take their students back to the past, and do not prepare them for the future. This is because many educational systems make the learner's focus mostly directed backward (where sciences, arts, religions and philosophies are...) than forward (where imagination is open to the possibilities and opportunities for development, renewal and otherworldliness.) This imbalance continues for years until the learner gets used to it in his academic life, and afterwards in his practical life when he is entrusted with raising part of the challenges of his reality. Here, he shows a degree of helplessness and hesitation, as most of his educational training has only enabled him to understand the achievements of the past together with its challenges and its problems. This does not lead him - except accidentally - to build alternatives for the future and to indicate ways to move forward. Unless the graduates take responsibility for reforming himself and arranging and directing his knowledge, they will only be part of the problem, not of the solution.
Keywords: educational systems; alternatives; education; academic research.

[1] Professor at Hassan II University - Morocco

مقدمة:

يروى عن عائشة رضي الله عنها (ت 57 هـ) قالت: "رحم الله لبيدا إذ يقول:

ذهب الذين يعاش في أكنافهم وبقيت في خلف كجلد الأجرب "

قالت عائشة: كيف لو أدرك زماننا هذا ؟

قال عروة بن الزبير(94 هـ) رحم الله عائشة، كيف لو أدركت زماننا هذا ؟

قال الزهري (ابن شهاب ت 124 هـ): رحم الله عروة، كيف لو أدرك زماننا هذا ؟

قال الزبيدي (محمد بن الوليد الزبيدي ت سنة 146): رحم الله الزهري، كيف لو أدرك زماننا هذا .

وقال زهير (زهير بن محمد بن قمير بن شعبة ت سنة 257) : رحم الله هؤلاء جميعا كيف لو أدركوا زماننا هذا (العلاني، 2003، صفحة 61) ، وفي كتاب فوائد الحنائي إضافة أسماء أخرى في سلسلة "كيف لو " كمحمد بن مهاجر وعثمان بن سعيد ، ومحمد بن عوف وخيثمة بن سليمان وأبو بكر محمد بن عبد الرحمن .. (القاسم، 2007).

وعلى الرغم من ضعف هذه الرواية ، وعلى الرغم من مخالفتها للعديد من نصوص الكتاب والسنة ، فإنها تكشف عن ميل نفسي- يضرب بجذوره إلى الجاهلية العربية حيث الافتخار بالآباء واتخاذهم معيارا في القبول والرد ، إنه نزوع نفسي- يحن إلى الماضي ويتصور الحياة سيرا مستمرا إلى الأسوأ ، وهذا ما جعل الجهود تستنزف – منذ قرون متتابعة عندنا – في معارك جانبية ضد الجديد ، ضد المطبعة لما اخترعت ، وضد الشاي والقهوة والجريدة والتلغراف ...واللائحة طويلة ومفتوحة .

وعموما ، هناك أنماط ثلاثة في تعامل الإنسان مع محيطه والنظر إلى مستقبله:

1. النمط الماضوي: وهو هروب إلى الماضي وانزواء في إشكالياته واحتماء بيقينياته، وإثارة مستدامة للقضايا الميتة التي انقضت بانقضاء زمانها وماتت بموت أهلها، مع ضعف السعي لفهم قوانين التاريخ، الشيء الذي لا يمكن من التحكم في الواقع والتخطيط للمستقبل.

2. النمط المستقبلي: وهو سعي إلى تربية الذوق والحس تربية مسايرة لقوانين الحياة من أجل ملائمتها مع الطبيعة الإنسانية السوية التي من صفاتها التعقل والتبصر .
3. النمط الآني وهو الذي لا ينتبه لماض، ولا يحمل هم مستقبل، همه منحصر في الاستهلاك ، وفي الاستمتاع بما يتيحه له واقعه من إمكانات ، وهذا كفيل بتخييب آمال الأولين وتخريب صنع الآخرين.

في هذا الاتجاه ، يطرح ميشيل كودي Michel Godet ثلاثة مواقف يصور فيها الأنماط الثلاثة: موقف النعامة، وموقف رجل المطافئ، وموقف وكيل برج المراقبة ، فالموقف الأول هو موقف الممتنع عن رؤية الواقع كما هو، والهارب من الخطر الحال إلى الأمان المفترض بقاؤه جهلا وإصرارا ، وموقف رجل المطافئ، وهو موقف المنتظر لحدوث الكارثة، لا يتحرك إلا بعد حدوثها، وموقف وكيل برج المراقبة المستشرف اليقظ الذي لا ينتظر انتشار النار لكي يهب لإطفائها ، بل يعمل على عدم اشتعالها أصلا (Godet، 1989، p. 80) .

والواقع أن الكثير من المربين ورجال التعليم في مناطق مختلفة من العالم – كأنما يعدون تلامذتهم للعيش في الماضي لا في لمستقبل ، ذلك أن الكثير من المناهج التربوية تجعل نظر المتعلم مصوبا إلى الخلف (حيث المادة المعرفية للعلوم والفنون والأديان والفلسفات..) أكثر مما تجعله موجه للأمام (حيث الخيال المفتوح على إمكانات وفرص التطوير والتجديد والتجاوز) ويستمر هذا الإخلال بالتوازن حتى يعتاد المتعلم عليه في حياته الدراسية ، ثم في حياته العملية عندما يعهد إليه برفع جزء من تحديات واقعه ، وهناك يبدي قدرا من العجز والتردد ، فمعظم تكوينه إنما أهله لفهم إنجازات الماضي وتحدياته وإشكالاته ، ولم يؤهله – إلا عرضا – لبناء بدائل المستقبل وإمكانات التحرك فيه .

وما لم يتحمل الخريج مسؤولية إعادة تأهيل نفسه وترتيب معارفه وتوجيهها ، فإنه سيكون جزء من المشكلة لا من الحل ، على أن هذا التأهيل ليس بالأمر اليسير ولا بالقصير ، بل يتطلب جهودا ذاتية مضنية قد تستمر لسنوات ، فضلا عن كونه غير متاح لكل خريج ، والنتيجة أن على الكثير من المجتمعات تحمل تبعات نظم تكوين

قاصرة تهدر الطاقات وتستنزف الجهود ، وتبني الحواجز بين الأمم والشعوب ، وتسهم في تجدد الصراعات....وما لم ينتبه إليه المربون والموجهون منذ البداية هو أن لا أحد يستطيع تطوير واقعه بمجرد تجميع معارف ماضيه ، بل بتحمل مسؤولية التفكير لمستقبله ، وتحمل هذه المسؤولية هو غاية الدراسات المستقبلية .

- فكيف يمكن بناء حس مستقبلي عام يوجه الطاقات ويفيد المؤسسات والمجتمعات ؟
- وكيف يمكن أن يكون الماضي وسيلة لفهم المستقبل وحسن التصرف فيه ؟ وكيف يمكن أن يكون عائقا دون ذلك ؟
- وكيف يمكن بناء تصورات مستقبلية عملية تتيح توسيع الآفاق والتمكين من الاستفادة من الفرص وتجنب المخاطر أو تقليصها قبل وقوعها ؟

مفاتيح التفكير الاستراتيجي:

ست مداخل تبين مدى أهمية التفكير الاستراتيجي والدراسات المستقبلية نعتبرها مفاتيح ضرورية لمناهج وأدوات الاستشراف سواء بالنسبة للمقاولات كبيرها وصغيرها ، أو بالنسبة للإدارة والمؤسسات العامة .

هي *مداخل ست* ، أولها التسارع مقابل الرتابة ، ثم التجاوز مقابل الاكتفاء ، ثم التوقع مقابل التكرار ، فالخيال مقابل التسليم ، والاستعداد مقابل الانسحاب ، وفي الأخير مبدأ المبادرة مقابل الانتظار، أي في قليل من الاستشراف كثير من الفائدة .

المفتاح الأول : التسارع:

كان الإنسان في الماضي قادرا عموما على توقع تطورات واقعه ومسارب حياته بشكل عفوي تلقائي غالبا ، حيث كان التغير بطيئا ويستمر لأجيال متعاقبة ، وكان يكفي للمرء أن يتكيف مع محيطه المباشر من خلال ما يتلقاه من ثقافة مجتمعه لكي يتمكن من التأثير في مستقبله بعض التأثير، أما اليوم ، فقد أصبح التغير شاملا و سريعا ومؤثرا في كل مفاصل الحياة ، وليس الأمر هكذا فحسب ، بل إن هذا التغيير يزداد تسارعه باستمرار (كورنيش، 2007، صفحة 13) ، ويرى إدوارد كورنيش أن

الحدث الأهم الذي يجري حاليا في العالم دون أن يتم الإخبار عنه في أي من وسائل الإعلام ،هو الحدث المتعلق بعنصر التسارع في وتيرة تغير العالم حولنا تسارعا لم يسبق له مثيل في التاريخ البشري ، وهو ما يؤثر في كل أوجه الحياة الإنسانية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والنفسية ، بل إن كورنيش ليعتبره المتسبب في " التغيير الجذري الكبير " في حياة البشر على هذا الكوكب . (كورنيش، 2007، صفحة 15)

وفي هذا يرى الخبراء أن المعرفة الإنسانية أضحت تتضاعف كل عشر سنوات ، ومن المنتظر أن تتضاعف كل خمس سنوات ، ثم أقل بفعل التطور الهائل والمتسارع لوسائل إنتاج المعرفة وتطويرها ، وهذا يجعنا نقف كل حين على أبواب عهد جديد يتطلب دوام التكوين والتعلم لنتمكن بذلك من الاستعداد لما يمكن توقعه في المستقبل من أخطار للتخفيف منها ، ومن فرص لنحسن إمكانات الاستفادة منها .

المفتاح الثاني : التجاوز:

أصبحنا اليوم في عالم تفقد فيه المعرفة باستمرار حداثتها وراهنيتها ، فتجددها المستمر وتراكمها أفقيا وعموديا يجعل قسما كبيرا مما يتم تدريسه يتقادم بسرعة ، ويجعل الكثير من المتخصصين يعيشون نفسيا في الماضي (كورنيش، 2007، صفحة 83)، فأغلب معارفهم تغدو بسرعة جزء من تاريخ المعرفة لا من المعرفة ، إذ أن ما يعرفونه منها إنما قد يكون وضع المعرفة في فترة من فتراتها السابقة.

ولهذا لا يجدي أبدا الاكتفاء بما أخذناه في تعليمنا الرسمي ، ثم نعتبر أن ما تعلمناه يبقى صحيحا سليما ، بل علينا أن نخوض عملية تكوين لا ينقطع في المجالات التي تهمنا ، وفي المجالات المتعلقة بها ، فالمعارف لا تتطور بمعزل عن بعضها، ولا بمعزل عن محيطها ، بل بالتفاعل المستمر مع الذات والمحيط.

المفتاح الثالث : التوقع

في الماضي كان الأنبياء يخبرون ويبشرون وينذرون أقوامهم عبر وسائل غيبية لم تكن متاحة لأحد دونهم ، كانوا يخرجون إلى الناس بنبوءات مشروطة اعتبرت مصدر إرشاد وتوجيه ، أما اليوم وبعد انقضاء عصر الأنبياء وبداية عصور العلماء ، فإن

تجميع نتائج العلوم يتيح شيئا من التنبؤ بأحداث المستقبل وانعطافاته الكبرى ، فالعلم له خاصية تنبؤية بما يكشف عنه من قوانين ، ومن خصوصيات القوانين الثبات والاطراد ، وبذلك فالتوصل إلى معرفة مسارها يمكن من معرفة آثارها الواقعية على مستقبل الإنسان وتحولات محيطه ، وهذا يتيح إمكانيات واسعة لتوظيف القانون لتحقيق منافع مادية ومعنوية غير محدودة .

المفتاح الرابع : الخيال:

لاحظ العلماء أن العلم وإن كان يمدنا بمعطيات متطورة ومتجددة باستمرار ، إلا أنه في حاجة إلى الخيال لكي يستمر في نفع الناس وتنمية الواقع ، فالخيال هو الممكن من معرفة الهدف الذي نريد بعد المعرفة التي نحصل عليها ، ماذا نريد بناء على ما علمنا من قوانين الطبيعة والتاريخ والمجتمع ؟ ماذا نقرر وماذا نختار؟ وكيف نوظف إمكاناتنا ؟ وفي أي اتجاه ؟

على أن الخيال إن لم ينتج عملا نافعا كان مجرد أمان هاربة من الميدان ، غافلة عن مواجهة التحديات ، وكثيرا ما نرى خبراء الدراسات المستقبلية يجمعون ما بين التأكيد على أهمية الخيال في تطوير المعرفة ، والرقي بالحياة والإلحاح على ضرورة جعله وسيلة بناء لا أداة هروب.

المفتاح الخامس : الاستعداد:

ليس المستقبل قدرا مقدورا بغض النظر عما نقوم به اليوم ، فإذا كان الحاضر هو ثمرة الماضي ، فإن المستقبل هو أيضا ثمرة مواقفنا وطرق تفاعلنا مع هذا الحاضر ، وما نغرسه اليوم نجنيه غدا ، إن خيرا فخير ، ومعه أعراض جانبية ضارة ينبغي توقعها والاستعداد لها بطرح بدائل تزيل الأضرار أو تقلص منها ، وإن شرا فشر ، ومعه أعراض جانبية نافعة لا نغتر لها ولا يؤثر فينا بريقها ما دمنا قد أحسنا التوقع والاستعداد .

وعلى الرغم من أهمية الدراسات المستقبلية في توقع الفرص والأضرار ، والتمكين من استثمار هاته وتفادي تلك ، فإن العديد من المشتغلين بالعلم في مختلف تخصصاته

فضلا عن متخذي القرار على المستويات التربوية والإدارية والتشريعية ..لم تتح لهم إمكانات التعرف على مبادئها والتدرب على مناهجها لرفع مستوى الأداء في مؤسساتهم ، بل وجدنا منهم من يدعو أصلا إلى عدم الانشغال بقضايا المستقبل حتى نتم انشغالات الحاضر ، أو حتى يأتي هذا المستقبل وهناك نتصرف ، فالمستقبل غيب والاشتغال به إفساد للحاضر بهموم المستقبل ، وفي هذا ما لا يخفى من خلط بين الاهتمام بالمستقبل والاغتمام له ، فالأول إعداد وفاعلية والثاني انسحاب وسلبية .

ليست الدراسات المستقبلية إذن إلا استعدادا منهجيا للمستقبل يتضمن توسيع الآفاق بتجاوز المحاذير الثلاث : المنطق الآني ، والمنطق الخطي ، و النظرة التجزيئية للتاريخ وللواقع ، فما نتخذه اليوم من قرارات ، وما نقوم به من تصرفات ، سوف يؤثر على مستقبلنا ومستقبل الأجيال من بعدنا حتى في المجالات التي تبدو بعيدة كل البعد عن مجال قراراتنا وتصرفاتنا ، فكل شيء مرتبط بكل شيء (كورنيش، 2007، صفحة 105) .

المفتاح السادس : المبادرة – في قليل من الاستشراف كثير من الفائدة .

هناك حقيقة تفرض نفسها على كل عقل هي أن المستقبل غيب لا نستطيع معرفته ولا التحكم فيه ، وهذا صحيح في سياق خاطئ في آخر ، إذ أننا نعرف أشياء قليلة عن المستقبل تنبؤنا بها قوانين العلوم ، وهي ثابتة ومطردة ، نعرف مثلا أن الماء سوف يتمدد بالبرودة ويتبخر بالحرارة ، ونعرف أن الحديد سوف يتمدد بالحرارة ، وأن الأجسام سوف تسقط على الأرض بفعل الجاذبية..

يتيح العلم – ومعه العقل النظري – التنبؤ على وجه اليقين أن غدا هو اليوم الموالي من أيام الأسبوع ، وأن هذا اليوم يتطلب استعدادا لأشغال دون أخرى – خاصة بيوم آخر– ونحن نعرف أن للصيف مواعيد وللشتاء أخرى ، كما أننا نعلم على وجه اليقين – أو قريب من اليقين – أن إهمالا معينا في الرعاية الصحية سوف يتسبب في انتشار فيروسات معينة إلى أجسام سليمة وسوف يلحق مها من الأضرار ما يمكن معرفته مسبقا .

وإذا كان بإمكاننا معرفة عدد مواليد السنة الجارية في منطقة معينة ، فإن بإمكاننا أيضا أن نعرف على وجه اليقين كم عدد رجال التعليم والفصول الدراسية والإداريين والمساعدين الذين سنحتاجهم بعد أربع سنوات من الآن ، ثم بعد خمس سنوات ، فست ...إلخ وليس هذا فحسب ، بل سنكون ملزمين بتحضير منشئات الدراسات العليا الكافية لهم بعد عشرين سنة مع مؤسسات تكوين أساتذتهم ، ومؤسسات تتبع حاجيات مجتمعهم المتجددة بهدف التنسيق بين هذه الحاجيات ونظم التكوين التي سوف تعتمد.

ولا يخفى أن ما نعرفه عن المستقبل قليل جدا بالنظر إلى عالم الغيب الواسع ، لكن هذا القليل المتاح هو في غاية الأهمية لأنه يساعدنا على اتخاذ قراراتنا بشكل أفضل[1].

وإذا المعطيات القليلة المؤكدة المخبرة عن المستقبل تمكن من اتخاذ القرار وتحسينه فما الموقف من المعطيات غير المؤكدة ؟

يوصي خبراء الدراسات المستقبلية بضرورة التعجيل باستخدامها قبل فوات الأوان ، فإذا انتظرت إلى أن يظهر من المعطيات ما يصحح أو يفند معطياتك ، فسوف يكون الوقت قد فات ، والأوان قد انقضى ، فالفائدة الوحيدة التي تأخذها من سائق تاكسي يخبرك بأن الاستثمار في أسهم شركة معينة مربح هو أن الأوان قد فات (كورنيش، 2007، صفحة 32) وليس في هذا تنقيصا من أحد ، بل تنقيص من تصرف يؤجل الفعل ويفوت الفرصة إلى أن يشيع خبرها في الشارع .

مناهج الدراسات المستقبلية :

يتطلب العمل الاستشرافي جهدا منظما في أربع مجالات.

1. التاريخ: في فهم قوانين حركته وسيره مع الإدراك الجيد بأن لمشكلات اليوم جذورا في الماضي، ولمشكلات المستقبل جذورا فيه وفي الحاضر، فالمستقبل ليس مقطوع الصلة

[1] لن يفيدنا في شيء إنباء عراف بحادثة سير ستحدث في الطريق كذا على الساعة كذا ، وأن شخصا سيصاب وآخر سينجو ..وغير ذلك من التفاصيل ، بل أهم من ذلك كله إخبار السائق بأن مدة صلاحية عجلات سيارته قد انتهت ، وأن تحكمه فيها سوف ينخفض بنسبة 10٪ عن كل 500 كلم ، ففي هذا التوقع (الثاني) – على الرغم من قلة معطياته – فوائد كبرى على مستوى سلامة الطريق وأمن الركاب ، وأيضا على مستويات اجتماعية واقتصادية شتى .

عنهما، بل هو نتيجة لهما وحصيلة تراكمية لما يتتابع من أحداث .وقد استمدت الكثير من الدراسات المستقبلية أفكارها ومناهجها من تخصصات تاريخية وأبحاث فلسفية بالطريقة التي تجعل الدراسات المستقبلية من فروع مباحث التاريخ، وبهذا يمكن اعتبار كتاب أوزوالد شبنجلر "أفول الغرب" ونظريات ماركس في تفسير التاريخ أمثلة جيدة للدراسات المستقبلية (La Federation mondiale pour les etudes sur le futur، 1987)، على الرغم من إمكانية تصنيفها تحت أسماء فنون أخرى.

2. الواقع: في التعرف على إمكانيات الشعوب ومطامح أصحاب القرار واتجاها ت موازين القوى، مع الاعتماد على الأرقام والإحصائيات، وغيرهما من الدلالات الكمية، غير أنه من الواضح أن التحليل الكمي لا يتناسب دائما مع كل الدراسات الاستشرافية ، بل هناك من الموضوعات ما لا يفيد فيها إلا التحليل الكيفي كالأبحاث الهادفة للاستفادة من الوقائع التاريخية ، أو التي تدرس التأثيرات التفافية والحضارية واتجاهات الصراعات الاجتماعية وأنماط القيم...

لذلك ينبغي عدم الانجرار إلى إغراق الدراسات في الأرقام والدلالات الكمية والحرص على المحافظة على جوهر الاستشراف المتمثل فيما يسميه ميشيل كودي ب"إرشاد القرار الحالي بنور المستقبلات الممكنة" (Godet، 1989، p. 137).

3. الرغبة: أمام كل مجتمع صور متعددة للمستقبل ، واحتمالات متباينة لتشكيله ، وعلى الدارس أن يتعرف على رغبات المجتمع الخاضع للدرس ـــ ويعمل على كشف الاحتمالات المتوقعة وتحديد معالمها وتوضيح مساراتها.

ولا شك أن الانتماء الديني أو القومي للباحث وانتماؤه إلى دولة متقدمة أو نامية يؤثر تأثيرا قد يكون مشروعا ومقبولا ولا يمكن تجاهله في توجيه الدراسة التي تفتح أبواب خيارات متعددة (عواطف عبد الرحمن، 2009) ، فإذا لم تكن للباحث قيم وأنساق مرجعية واضحة، لن يستطيع أن يختار بين سيناريوهين.

4. الخيال: وهو أوسع المجالات إطلاقا، وفيه يتحرر الفكر من قيود الماضي والحاضر، وينطلق لبناء نماذج جديدة مبتكرة ، وكثيرا ما يكون الباحث فيه أقرب إلى الفنان المبدع منه إلى العالم المستوعب.

التاريخ، الواقع، الرغبة، الخيال، تلك هي العناصر الأربع التي لابد منها لإقامة نسق تحليلي مستقبلي عميق ومتكامل .

توجد مناهج وأساليب متعددة في دراسة المستقبل والسعي للتأثير فيه من ضمنها :

1. الألعاب والتداريب .
2. الحدس المباشر .
3. استقراء التاريخ .
4. الخيال العلمي .
5. دلفي .
6. المحاكاة .
7. السيناريوهات .
8. الاستقراء إلى الوراء .

وسوف تقتصر دراستنا هاته على الأساليب الأربع الأخيرة (دلفي ،المحاكاة، السيناريوهات الاستقراء إلى الوراء)

ومن حيث الوظيفة ، تنقسم الدراسات المستقبلية إلى دراسات استكشافية (Exploratory) ودراسات استهدافية (Targeting) ودراسات مركبة (Compound) ، الأولى تسعى لبناء تصورات احتمالية لما يمكن أن تتطور علي الأوضاع الحالية في آجال محددة ، والثانية تسعى لبناء مستقبلات مرغوبة مع شروط الوصول إليها ، والثالثة دراسات جامعة بين الممكن والمرغوب فيه .

ومن أهم المناهج المستعملة في الدراسات الاستكشافية نجد منهج " دلفي " ومنهج " السيناريوهات " ، ومن أهم المناهج الموظفة في الدراسات الاستهدافية منهج " المحاكاة " و"الاستقراء إلى الوراء" ، أما الدراسات المركبة ، فهي وإن كانت منفتحة

على جميع المناهج والأساليب ، فإن التركيز كثيرا ما يقع بالخصوص على منهجي " دلفي " و"السيناريوهات " ، وقد نشأ كل منهج ضمن حاجيات اقتصادية وسياسية واجتماعية متعددة ، وقد اكتفينا هنا بعرض ما نراه الأكثر إفادة وتأثيرا .

1 .منهج دلفي :

كان التماس آراء الحكماء وأولي الخبرة هو الأسلوب الأكثر انتشارا عبر التاريخ ، وهو الأسلوب الذي طورته شركة راند الأمريكية وأطلقت عليه " منهج دلفي " ، وقد تولى عالمان يعملان بهذه الشركة هما أولاف هلمر ونورمان دالكي olaf helmer et Norman dalkey سنة 1953 تطوير عملية استفتاء تحت اسم منهجية دلفي " delphi " .

يقوم هذا المنهج على تكوين فريق عمل مكون من مجموعة من الخبراء والعلماء ذوي اختصاصات متنوعة من مختلف مناطق العالم يشتغلون وفق الخطوات الآتية :

1. تطرح على أعضاء الفريق مجموعة من الأسئلة المحددة بدقة وذات طبيعة استراتيجية .
2. يجيب المستفتون في أوراق تتضمن آراءهم وتحليلاتهم واقتراحاتهم العملية يرسلونها إلى المنظمين .
3. يتلقى المنظمون الأجوبة فيصنفونها ويعرضونها في سلسلة من الدورات على أعضاء الفريق من دون نسبة أي جواب لصاحبه (لئلا تؤثر الأجوبة في بعضها سلبا وإيجابا)
4. يعيد المنظمون بناء الحصيلة بطريقة تحدد اتجاهات المستقبل الممكن إن كانت الدراسة استكشافية ، والمستقبل المرغوب ، إن كانت الدراسة استهدافية ، وهما معا إن كانت مركبة .

اعتبرت منهجية دلفي منهجية مفيدة في الحصول على الآراء الناضجة ، والتحليلات المستقلة ، والاقتراحات العملية ، لأنها تتيح للخبراء حرية للتعبير أفضل مما لو كانوا مجتمعين ببعضهم ، ففي الاجتماع تفاعل قد يحجب التميز ويمنع انبثاق الجديد ، وقد يجعل البعض يهيمن على عملية الحوار، كما أنه من الممكن أن تكون بعض الآراء والاقتراحات من القوة والوضوح بحيث تحجب الآراء الأخرى وتمنعها من البروز ،

وفي كثير من الأحيان قد تكون عبارة بليغة أنيقة أكثر إقناعا من تقييم سليم يرتكز على تجربة طويلة ورأي سديد .

1. منهج المحاكاة:

منذ آماد بعيدة كانت الحرب حدثا متوقعا يتم الاستعداد له بالتداريب القاسية واستطلاع أخبار العدو ونواياه ودراسة احتمالات تصرفه خلال المعارك وقبلها وبعدها ، وكانت الجيوش – عموما – متفرغة لهذا ، مستمرة في إجراء التداريب مع الاستطلاع والتوقع ، وكانت التداريب – ولا زالت – تعتمد على لعب أدوار العدو والصديق والحليف وغيرهم ، وقد تم تطوير هذا الأسلوب سنة 1953 ، ومن هنا ، فقد استلهمت شركة راند من الحروب استراتيجياتها وعملت على تطويرها وتعديلها لتطبق في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية ، و أصبح اليوم منهج المحاكاة من المناهج المعتمدة في استشراف المستقبل على المستوى العالمي .

ينطلق هذا المنهج من افتراض وقوع حدث معين ، هجوم عدو ، حدوث زلزال ، وقوع ثورة ، نشوء أزمة مالية ...إلخ ، وبناء على هذا الافتراض يتم التدرب على ردود أفعال مدروسة بدقة ، حيث ترصد الميزانيات وتتخذ القرارات وتوزع المهام ، وعند انتهاء التدريب " المناورة " تدون الإجراءات اللازم اتخاذها قبل حدوث المحظور ، حتى إذا حدث ، كان الناس على استعداد له فقلصوا الخسائر واجتازوا الأزمة بسلام. ولهذا الأسلوب من الأهمية وقوة التأثير ما جعل كورنيش يتساءل عما سيكون عليه مستقبل العلاقات الهندية الباكستانية لو لعب المسؤولون من الجانبين مع بعضهم وافترضوا مثلا أن قنبلة نووية بدائية تقذف على نيودلهي ، وتصوروا النتيجة كيف ستكون ؟ ستكون كارثية بلا شك ، إذ ستؤدي إلى مقتل نصف سكان دائرة كلمتر حول نقطة التفجير ، وسوف تمتد الإشعاعات بعد ذلك إلى مئات الكلمترات (كورنيش، 2007، صفحة 67) مما ستكون له آثار كارثية على البلدين معا وعلى محيطهما الجغرافي .

ولا يستخدم هذا المنهج فقط للاستعداد للطوارئ وتفادي الأزمات ، بل أيضا لرصد الفرص قصد الرفع من إمكانات استثمارها وحسن توظيفها وهو يستخدم حاليا في تدبير أعمال الشركات الكبرى وإدارة المدن وتصريف فائض الميزانية وتوسيع الطرقات ، وبناء المطارات ، وتدوير النفايات ، ويستعمل أيضا في المجال القانوني لبحث إمكانات الخصوم ، وفي المجال التربوي للمساعدة على حل الإشكالات المطروحة ...إلخ

3- منهج السيناريوهات:

ظهر مصطلح «سيناريو» في عالم السينما والتلفزيون ليشير إلى تسلسل الأحداث وتطور الحبكة الدرامية ، وهو اليوم يشير إلى أهم أداة من أدوات الإدارة الإستراتيجية وتدبير المقاولات واستشراف المستقبل .

يعتبر منهج السيناريوهات أداة عالية الكفاءة لدفع المؤسسات نحو النجاح والتميز على المدى المتوسط والبعيد ، وهو يستعمل اليوم لدى العديد من الحكومات ومجموعات الأعمال بهدف الوقوف على البدائل المتاحة وتحديد طرق التعامل معها ، هدفه التمكين من دراسة التطورات المحتملة والتطورات المرغوبة للظاهرة المدروسة (أحدهما أو كلاهما) بهدف توجيه الخيارات الحالية إلى ما هو مرغوب وتفادي ما ليس كذلك ، إذ لا يمكن معرفة ما هو القرار الواجب اتخاذه اليوم حتى نعرف آثاره الداخلية والخارجية على المدى المتوسط والبعيد ، ومن أجل ذلك توجب بناء سيناريوهات متعددة تبين آثار قراراتنا الحالية على ما سوف تأتي به الأيام .

خطوات بناء السيناريو :

1. تحديد مجال الدراسة ووصفه وصفا دقيقا انطلاقا من بيانات كمية وكيفية وتاريخية .
2. تصور احتمالات " سيناريوهات " متعددة لتطور الموضوع المدروس ضمن آجال محددة بدقة.
3. تصنيف السيناريوهات باعتبار إمكان الحدوث ، ويعطى كل سيناريو علامة من + 10 إلى – 10 .

يضاف إلى ذلك إن كانت الدراسة مركبة (استكشافية / استهدافية) :

1. وصف الإجراءات اللازم اتخاذها على المستويات الفنية والإعلامية لتفادي سيناريو والوصول إلى آخر .
2. البحث في التكلفة اللازم دفعها من أجل تغليب سيناريو وتفادي آخر .
3. تعبئة الأفراد المعنيين والمؤسسات المعنية في اتجاه اتخاذ الإجراءات الفردية والجماعية للسيناريو المطلوب .

يعتمد المهدي المنجرة على سيناريوهات ثلاث :

1. سيناريو الاستمرارية .
2. سيناريو الإصلاح .
3. سيناريو التغيير .

أما إدوارد كورنيش فيعتمد – في أغلب أعماله – على خمس سيناريوهات :

1. سيناريو خال من المفاجئات ستستمر الأمور على ما هي عليه ولن تكون أفضل ولا أسوأ
2. سيناريو تفاؤلي : تتحسن الأشياء عما كانت عليه في الماضي
3. سيناريو التغيير :شيء ما مدهش ورائع بشكل خاص لم نكن نحلم به سيحصل
4. سيناريو تشاؤمي : تسوء بعض الأمور عما كانت عليه في الماضي
5. سيناريو الكارثة : الأشياء ستسوء بشكل مرعب وسيكون وضعنا أسوأ بكثير جدا مما

قد نكون عانيناه في الماضي

منهج الاستقراء إلى الوراء:

إذا كان منهج السيناريوهات يفترض البدء من سفح الجبل للوصول إلى القمة ، فإن منهج الاستقراء يبدأ من القمة ثم يتراجع إلى الأسفل حتى الوصول إلى نقطة البداية في الزمن الراهن .

يبدأ هذا المنهج بتحديد هدف معين يراد الوصول إليه في تاريخ محدد ، وعلى خلاف منهج السيناريوهات ،لا يتم البدء هنا من الحاضر ولا من دراسته ولا تشخيص

مشاكله ، بل من وضع معين مرغوب ومطلوب في تاريخ معين في المستقبل ، فنطرح الإمكانات ونحن نرجع إلى الوراء ، حتى نصل إلى وضعنا الحالي ، متصورين تسلسل الخطوات و المراحل موضحين كيف يمكن أن تحصل هذه الخطوات في المستقبل المتخيل لنقرر كيف نصل إليها، وما هي القرارات التي ينبغي أن تتخذ بعد خمس سنوات من الآن ، ثم القرارات التي ينبغي أن تتخذ بعد أربع سنوات ، ثم ثلاث ....حتى نصل إلى القرارات التي ينبغي اتخاذها اليوم لنصل إلى الهدف المرجو في التاريخ الذي تم تحديده ، وعادة ما يتم إيراد قرار الرئيس كندي بإرسال رجل إلى سطح القمر نموذجا لمنهج الاستقراء إلى الوراء ، ففي ماي 1961 ، وفي ظروف الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي ، وفي خضم الغزو الفاشل لخليج الخنازير في كوبا ،وبعد نجاح الاتحاد السوفياتي في إرسال يوري غاغارين إلى الفضاء – ألقى الرئيس الأمريكي جون كينيدي (1917 – 1963) خطابا أعلن فيه عن هدف وطني كبير هو إنزال أول رجل على سطح القمر وإعادته سالما إلى الأرض ، أعلن الرئيس عن الهدف ، لكنه لم يبين كيف ، وقد كان التطور الكبير الحاصل في تكنلوجيا الصواريخ آنئذ محفزا للعلماء الذين رأوا أن الهدف ممكن التحقق وإن كان صعبا ومكلفا ، وهذا أطلق سلسة من الإجراءات توجت بوصول الإنسان إلى سطح القمر .

وقد يطلب مدير تنفيذي من فريق عمله الوصول بعد خمس سنوات إلى مضاعفة مداخيل شركته ، هنا بإمكان فريق العمل تصور مخطط ينطلق من الهدف إلى ما قبله شهرا شهرا وسنة سنة ، حتى الوصول إلى نقطة البداية حيث يتوجب القيام بالإجراءات المناسبة التي يتطلبها الموقف ، ولولا الرؤية بعيدة المدى التي تم الانطلاق منها لما تمكنوا من تحديد ما يناسب من الإجراءات عند الانطلاق .

خاتمة:

ليس الاستشراف إذن مجرد ترف فكري أو تكهن سلبي بما سوف يكشف عنه المستقبل من أحداث ، بل هو سعي علمي لاستباق الأحداث قبل وقوعها وضبط وتسطير ما نرجوه وما يمكن وما نتوقع .

وبذلك فقد أضحى الاستشراف المنهجي اليوم :

- أداة ضرورية للرفع من جودة القرارات التي تتخذ على سائر المستويات الخاصة والعامة.
- وسيلة استعداد لمواجهة الطوارئ والمخاطر التي يمكن أن تعترض مخططاتنا في أي لحظة.

فإذا أردنا أن يكون مستقبلنا مشرقا ، أو على الأقل مقبولا ، فعلينا أن نتصرف اليوم ونتخذ قراراتنا آخذين في الاعتبار العناصر الخمس الآتية :

1. الفرص المتاحة بقصد اغتنامها .
2. المخاطر المتوقعة بقصد اجتنابها أو التقليص من آثارها.
3. نتائج قراراتنا على المدى البعيد ، وليس فقط على المدى القصير أو المتوسط.
4. نتائج قراراتنا على سائر القطاعات ، وليس فقط على القطاع الخاص بمجال القرارات.
5. تحفيز الأفراد وتوجيه المجموعات نحو رؤية مشتركة تنسجم فيها الجهود مع بعضها

وتتكامل وتتناغم بقصد خدمة مؤسسة أو مجموعة أو مجتمع .

قائمة المراجع:

Godet, M. (1989, novembre). Prospective , Pourquoi ? Comment ? sept idées-cléfs . (futuribles, Éd.) *futuribles* (137), p. 5.

La Federation mondiale pour les etudes sur le futur, p. l. (1987). *Reconquerir le futur Manuel d'etudesrospectives à l'usage des planificateurs africains* . bruxelles : La longue vue .

إدوارد كورنيش. (2007). *الإستشراف ، مناهج استشراف المستقبل* (الإصدار الطبعى الأولى). بيروت: الدار العربية للعلوم.

الحسين بن محمد الحنائي أبو القاسم. (2007). *فوائد أبي القاسم الحنائي ت 405* (الإصدار الطبعة الاولى ، المجلد 4). بيروت: أضواء السلف.

صلاح الدين بن عبد الله الدمشقي العلائي. (2003). *المسلسلات المختصرة المقدمة أمام المجالس المبتكرة ، دراسة وتحقيق أحمد أيوب ، محمد الفياض*. بيروت ، لبنان: دار الكتب العلمية.

عواطف عبد الرحمن. (2009). الدراسات المستقبلية ، الإشكاليات والآفاق. *عالم الفكر، 18*(04).

مدى حاجة التخصصات الهندسية التكنولوجية للعلوم الاجتماعية؟

أ.د.فتحي سالم أبوزخار[1]
جامعة الزوية – ليبيا

مقدمة:

إطلاق العنان للعلوم التكنولوجية عموماً، لتكتسح مدرجات الجامعات بتدافع الراغبين في الالتحاق بتخصص التكنولوجيا، بل التشديد في متطلبات قبول دخول كليات الهندسة، والطب، بنسب عالية تدفع ببعض المساكين الذين وقعوا في فخاخ الدعاية الإعلامية إلى الانتحار. بل أن تفريغ الخطط الدراسية للعلوم الهندسية من مقررات العلوم الإنسانية والاجتماعية أدى إلى تحول خريجي الهندسة إلى غير مبالين بما قد تتركه تخصصاتهم الهندسية من تهديدات بيئية، وصحية، تمس حياة الإنسان وعلاقاته الاجتماعية.

كذلك يوجد تباين جليّ بين مفهوم العلم اليوم قد يكون سببًا في تعميق الهوة بين العلوم التطبيقية التكنولوجية والعلوم الإنسانية والاجتماعية. فعندنا من يرى بانحياز إلى أن العلم يقتصر على العلوم الشرعية المتعلقة بالتفسير والحديث والفقه، وفي المقابل عندنا على الطرف الأخر من يعدّ العلم كل مختزل فيما هو مرتبط بالعلوم التطبيقية التجريبية. وهذا يحتاج إلى المقاربة بين النقيضين فلا علوم شرعية من دون علوم تطبيقية ولا يمكن للعلوم التكنولوجية أن تخدم الإنسانية من دون علوم دينية. يرى الباحث وجود ضرورة ملحة ليتعرف طلاب الهندسة التكنولوجية على الآثار الاجتماعية، وشد أنتباههم إليها، التي قد تتركها ثقافة التباهي بالعلوم الهندسية والتمسك بدراستها من دون غيرها من مقررات متخصصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية. يجب أن يكون تدريس مقررات في العلوم الاجتماعية لطلاب الهندسة إجباريًا وليس اختياريًا.

مشكلة البحث:

عدم الاكتراث في الانتباه إلى الآثار الاجتماعية السلبية للتكنولوجيا يتفاقم؛ لغياب أهل تخصص التكنولوجيا عن دراسة هذه الآثار الاجتماعية.

---

[1] أستاذ هندسة الجهد العالي بقسم الهندسية الكهربائية والإلكترونية كلية الهندسة–جامعة الزاوية حتى أغسطس 2023م. مهتم بالتعليم الهندسي وبالآثار السلبية، صحية وبيئة واجتماعية، التي تتركها العلوم التكنولوجية.

أسئلة البحث:

ما خطر تباهي طلبة اليوم بدراسة العلوم التطبيقية من دون غيرها من العلوم الاجتماعية؟ ولمَ تشترط التقديرات العالية لهذه التخصصات؟ على الرغم من أن ذلك يدفع في اتجاه تحول الخريجين إلى روبوتات مجرده من الإحساس بما يحصل حولها من تفكك للبنية الاجتماعية!

هل غياب مقررات العلوم الاجتماعية عن مناهج العلوم الهندسية-التكنولوجية له آثار سلبية؟

أيهما أحوج إلى الأخر: العلوم الاجتماعية إلى العلوم التكنولوجية أم العكس صحيح؟

أهداف البحث:

1) الارتقاء بالحس الإنساني الاجتماعي لخريجي التخصصات التكنولوجيةً.
2) غرس الوعي بالآثار السلبية صحية وبيئية واجتماعية لاستعمالات المنظومات التكنولوجية.
3) إعطاء العلوم الاجتماعية والإنسانية مكانة ضمن المقررات المطلوبة لطلاب التخصصات التكنولوجية.
4) تقنين حدود الإفادة من التكنولوجيا لخدمة العلوم الاجتماعية.

أهمية البحث:

شد الانتباه إلى المخاطر الاجتماعية التي قد يسببها الإسراف في تدريس المقررات التكنولوجية وغياب العلوم الاجتماعية ضمن المقررات الدراسية.

مع أهمية ما يمكن أن تستفيد منه العلوم الاجتماعية من تكنولوجيا اليوم إلا أن تضمين مقررات العلوم الاجتماعية ضمن البرامج التكنولوجية التعليمية سيخفف من حدة الأضرار الاجتماعية قبل وقوعها على أقل تقدير في حال فشل منعها.

منهج البحث:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي وتستعين بما نشر من سلبيات تكنولوجية، وتحاول دعم فكرة الدراسة ببعض المراجع المساندة لنقطة البحث.

الكلمات المفتاحية: الهندسة التكنولوجية، العلوم الاجتماعية، الأضرار الصحية، الآثار الاجتماعية.

The Need of Engineering Technology Disciplines to Social Sciences

Fathi Salem Abouzakhar[1]

Abstract:

Although the title of the conference is Modern trends in the humanities and social sciences, the researcher, as an engineer, sees, and among what must be keeping pace with modern trends, the necessity of teaching the humanities and social sciences to specialists in the fields of technological sciences in its various precise specializations. For many years, the researcher believed that teaching engineering science technology required knowledge of its negative effects from a health and social standpoint.

His convictions were firmly established that in order to reduce these negative effects, social science courses must be added to the curricula of engineering science disciplines. Today, the researcher considers this conference an opportunity to renew his idea and present it for discussion, as this idea is a new research direction that serves the social sciences.

The researcher poses the question: To what extent do technological specializations need social sciences? The paper will discuss the importance of teaching some social science courses to students in technology majors, instead of employing technology to serve the social sciences. Technology today, though important, has its own dangerous and disastrous pitfalls. Therefore, the paper will examine how social sciences can contribute to refining and restricting uncontrolled technology with social human controls.

Keywords: Technological Engineering, social Since, Health Damage, Social Impacts.

[2]Fathi Salem Abouzakhar is a university full Professor. He has obtained a master's degree from Concordia University-Canada in 1987/88 and a doctorate in high voltage engineering - Australia in 1997/98. He held many scientific and administrative positions during his work in the engineering faculties - at Al-Jufra University, the University of Sirte, and the University of Zawia. He is now Director General of the Libyan Center for Tamazight Studies. He has 90 scientific papers, equally published in Arabic and English. He has more than 200 articles published in many national and foreign newspapers and magazines. He has published Last year, 2022, a book entitled: The Experience of Teaching Tamazight Language in Libya. Dar Al-Rowad will soon publish a book by him entitled: Reform and Reconciliation through Interests to Achieve Reconciliation.

المقدمة:

تشهد حياتنا المعاصرة اليوم " تطوّرا مذهلا في المجال العلمي والتكنولوجي، حيث تجسّد هذا التطوّر في الانفجار المعلوماتي الذي تتحكم فيه التكنولوجيات الحديثة والتي اكتسحت جميع المجالات من حيث وظائفها وخدماتها.. وتحتاج الجامعات التي تسعى إلى الأداء المتميز إلى أن تغيّر قيمها وأن تستثمر ما لديها من أصول فكرية.. بتكنولوجيا التكوين التي تحوي مختلف النظم والطرق والأدوات والمواد والأجهزة والتنظيمات المستخدمة في نظام أو برنامج تكويني معيّن بغرض تحقيق أهداف تكوينية محدّدة" (زنقوفي، 2018). مع قناعة المؤلف بضرورة الارتقاء بأداء الجامعات وتغيير قيمها، إلا أنه يرى بالضرورة ضبطها بمحددات أخلاقية-اجتماعية تخدم المجتمع وتُنقيه من الشوائب والآفات الاجتماعية المعاصرة.

تفرض الحياة المعاصرة علينا ثقافة تسعى للهيمنة واغتيال باقي الثقافات، إلا أن الثورة التكنولوجية اليوم والتي هي امتداد وتطور للثورة الصناعية بالأمس، والتي سبقتها بما يزيد عن قرنين، وحسب ما يذكره الأستاذ/ أحمد طاهر مسعود وضمن نشأة علم الاجتماع بأن (مسعود، 2011) "آثار الثورة الصناعية، والثورة الفرنسية، مهدت الطريق بشكل مباشر لتطور علم الاجتماع، حيث أفرزتا الكثير من المشاكلات التي تبحث عن حل." إلا أن الباحث ارتأى منذ عقود بأن تلك المشاكل الاجتماعية التي أفرزتها الثورة الصناعية وزادت في تعقيدها الثورة التكنولوجية تتطلب مراجعة جدية لمقررات العلوم الهندسية-التكنولوجية.

لقد بدأ مشوار أنتباه المؤلف إلى آثار التكنولوجيا على المجتمع والبيئة منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي (Abouzakhar F.، The Attitude of Scientist and Engineers and its Relation to the Environment، 1989) ومع التركيز على الآثار البيئة (أبوزخار، "أثر محطات التحويل الكهربائية على البيئة"، 11998) فقد لفت الكاتب الانتباه إلى تأثير التكنولوجيا على العملية التعلمية وانعكاساتها على العلاقة التعليمية-الاجتماعية بين المعلم والطالب، وقد أولى لها اهتماماً خاصاً

(Abouzakhar, Abouzakhar & Gani, 2002) (أبوزخار، جدلية استخدام الحاسوب كمعلم في العملية التعليمية، 1998ب) إلا أن ارتباط آثار تدريس العلوم الهندسية، كتكنولوجيا، على البيئة والمجتمع عبر عنها المؤلف في عدة مناسبات علمية (أبوزخار، " التنمية: والربط ما بين العلوم الهندسية والمجتمع والبيئة"، 1999) (أبوزخار، "تدريس العلوم البيئية والاجتماعية في المجالات الهندسية وإسهاماتها في استراتيجية العلوم والتكنولوجيا"، 2002) (Abouzakhar F.، "Culture and Social Impacts on Electrical Energy use Management"، 1995) وكانت التوصيات التي خلُص لها بعد تلك الدراسات هي: ضرورة تدريس العلوم الاجتماعية لطلاب الهندسة، وبكل تخصص يرتبط بالعلوم التطبيقية والتكنولوجية للحد من الآثار السلبية على البيئة والمجتمع، أنظر الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1): المخلفات الهندسية-التكنولوجيا وآثارها على البيئة والمجتمع.

ما يزيد من تعقيد وضع العلوم الهندسية-التكنولوجية اليوم أنها مغلفة بثقافة مشجعة على الأنانية والانطوائية، وتحريك الغرائز الدونية دون الالتفات إلى القيم الإنسانية-المجتمعية السائدة. وهناك أيضاً سعي محموم وحثيث لترسيخ هذه الثقافة بعد ربطها بالتكنولوجيا ومخرجاتها. لذلك ستولى هذه الدراسة مراجعة للماكينة الثقافية العصرية، قبل أن تعدد سلبيات التكنولوجيا وآثارها الاجتماعية، ومن بعد ستُختتم الدراسة بأهمية تدريس العلوم الاجتماعية للمجالات الهندسية-التكنولوجية مع التأكيد على ضرورة إلمام دارسي العلوم الاجتماعية بالتكنولوجيا لخدمة تخصصاتهم في مجالات العلوم الاجتماعية.

وستكون البداية مع الإجابة المتعارف عليها عن الأسئلة التالية:

مشكلة البحث:

عدم الاكتراث في الانتباه إلى الآثار الاجتماعية السلبية للتكنولوجيا يتفاقم بسبب غياب أهل تخصص التكنولوجيا عن دراسة هذه الآثار الاجتماعية.

أسئلة البحث:

ما هو خطر تباهي طلاب اليوم بدراسة العلوم التطبيقية دون غيرها من العلوم الاجتماعية؟ ولما تشترط التقديرات العالية لهذه التخصصات؟ بالرغم من أن ذلك يدفع في تجاه تحول الخريجين إلى روبوتات مجرده من الإحساس بما يحصل حولها من تفكك للبنية الاجتماعية!

هل غياب مقررات العلوم الاجتماعية عن مناهج العلوم الهندسية-التكنولوجية لهو آثار سلبية؟

أيهما أحوج إلى الأخر: العلوم الاجتماعية إلى العلوم التكنولوجية أم العكس صحيح؟

أهداف البحث:

1) الارتقاء بالحس الإنساني الاجتماعي لخريجي التخصصات التكنولوجيةً.
2) غرس الوعي بالآثار السلبية صحية وبيئية واجتماعية لاستخدامات المنظومات التكنولوجية.

3) إعطاء العلوم الاجتماعية والإنسانية مكانة ضمن المقررات المطلوبة لطلاب التخصصات التكنولوجية.
4) تقنين حدود الاستفادة من التكنولوجيا لخدمة العلوم الاجتماعية

أهمية البحث:

- شد الانتباه إلى المخاطر الاجتماعية التي قد يسببها الإسراف في تدريس المقررات التكنولوجية وغياب العلوم الاجتماعية ضمن المقررات الدراسية.
- مع أهمية ما يمكن أن تستفيد منه العلوم الاجتماعية من تكنولوجيا اليوم إلا أن تضمين مقررات العلوم الاجتماعية ضمن البرامج التكنولوجية التعليمية سيخفف من حدة الأضرار الاجتماعية قبل وقوعها على أقل تقدير في حال فشل منعها.

الثقافة الغربية والتكنولوجيا:

قبل الولوج إلى عالم الثقافة هناك أسئلة تطرح علينا ونحتاج للوقوف عندها، فهناك تساؤل " هل يمكن أن تكون العلاقة بين التكنولوجيا والثقافة علاقة تحالف وتكامل بدلاً من التناحر والتصارع؟.. هل الثقافة تابعة للتكنولوجيا أم التكنولوجيا تابعة للثقافة؟ " (إيهاب، 2016) وهذا يدفعنا إلى التساؤل: هل التكنولوجيا لا تحمل في طياتها الثقافة الخاصة بها، بالرغم من أن الإجابات كانت مختلفة فقد "مال البعض إلى تأكيد أضرار التكنولوجيا بالثقافة، شدد آخرون على أنها أسهمت –ولو نسبياً– في ضخ جمهور جديد إلى عوالم القراءة ". (إيهاب، 2016)

مع الاعتراف بالقيمة الإيجابية لضخ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لقراء جدد لعوالم القراءة إلا "إن وجود أجهزة الاتصال الحديثة وأجهزة الأنترنت والفضائيات المختلفة ذات الإبعاد والاتجاهات المتنوعة تمثل تحديا كبير على القيم والتنشئة الاجتماعية" (عباس، 2009)، ومع الاعتراف بأنها تحدياً لقيم التنشئة الاجتماعية إلا أنه لم تكن هناك أي إشارة لمراجعة النظم التعليمية وتطوير الخطط الدراسية، مما يؤكد على الحاجة لطرح عنوان الورقة.

لا أحد يستطيع اليوم إنكار أن التكنولوجيا مغلفة بالقيم الغربية "اليسارية": والتي تمثل الحرية بدون مسؤولية "انحلال أخلاقي"، مع إبعاد الدين عن الحياة، كشأن شخصي معزول

عن العلاقات الاجتماعية. نلحظ اليوم بأن معظم المثقفين في العالم الغربي يشتغلون ضمن ثلاثة فضاءات والتي تعتبر مصادر إلى الحياة الفكرية والتسلية والقيم الغربية: وبذلك نجد أن ثقافة العولمة تصنعها ثلاثة عناصر "فضاءات" على حد تعبير مايكل دينينغ (دينينغ، 2013):

- الصناعات الثقافية وتساعدها رؤوس الأموال في تدوير رأس المال: سينما، مسرح، فضائيات–تلفزيون، منشورات، وتسجيلات، وصحافة.
- الأجهزة الثقافية للدولة: مدارس، مكتبات، والمتاحف.
- الاتحادات الطوعية: اتحادات وروابط سياسية، المؤسسات الوقفية، تجمعات دينية وكنائس، الثقافة الرفيعة وتشمل: "الأوركسترا ودور الأوبرا، الجامعات، والجمعيات التاريخية" بتمويل خاص، وأنشطة تجارية صغيرة مثل محلات بيع الكتب، والثقافة الفلكلورية

بالإضافة إلى ذلك نجد أن القوى الغربية المسيحية، وفي إطار، العولمة تحرص كمنتجة للثقافة الغربية اليوم على أن تفرض نفسها على باقي الثقافات، والقيم الأخلاقية لباقي المجتمعات ودول العالم. ويتضح ذلك بما اتسمت به هذه الثقافة من سمات حرصت عليها، لخصتها الباحثة فاطمة بنون في الاتي (ينون، 2015):

- المنتج الثقافي سلعة استهلاكية تعمل على تسويقها.
- يخضع المنتج الثقافي للسوق العالمية وبضمانات قوانين ولوائح منظمة التجارة العالمية "الجات".
- تتمتع الثقافة الغربية بإمكانيات لاختراق الحدود القومية لدول العالم الثالث دون مراعاة للقيم الأخلاقية والتقاليد الاجتماعية.

ويظل مع كل ما تقدم فإنه من الواضح بأن ما نعيشه اليوم من استلاب ثقافي واقع لا يمكن تجاهله وصلاحية مقولة ابن خلدون مستمرة حيث يذكر فيها بأن "المغلوب مولع أبدا بالاقتداء بالغالب؛ في شعاره وزيّه ونحلته وسائر أحواله وعوائده. والسبب أن النفس أبدًا تعتقد الكمال في من غلبها وانقادت إليه." (عباس، 2009)، وما هذا الالتصاق بالمنتجات التكنولوجية إلا دليل واضح وصارخ.

إذن فالتكنولوجيا وما يصاحبها، ويلاحقها، من ثقافة غربية ستعمل جادة على، كما يذكر د. سمير بن عياش، (بن عايش، 2018) أن : " تعقد المواضيع المرتبطة بالتكنولوجيا وصعوبة التعامل مع كل ما يترتب عنها من علاقات وتفاعلات، وكذلك صعوبة تحدياتها فبفضل الصناعات السالفة الذكر (الخاصة بالجوانب الثقافية والاتصالية) يمكن اختراق الثقافات المحلية والعمل على توجيه أعضائها بصفة فردية أو جماعية نحو أنماط من السلوك قد تخدم أجندة الدول الغربية،" (بن عايش، 2018) وعادة ما ستكون هذه الآثار مدمرة للبنية الأخلاقية والاجتماعية. إن ما تطرحه الورقة بشأن تدريس العلوم الاجتماعية لطلبة العلوم الهندسية-التكنولوجية يعتبر خطوات استباقية لما قد يصاحبها من أمراض اجتماعية، أو على أقل تقدير كخطوة متأخرة علاجية.

التكنولوجيا وفهم التغلغل الثقافي:

كما نعلم بأن هيكلة المجتمع المعاصر قد يتوافق عليها معظم الباحثين في علم الاجتماع والتي ترى بأن المجتمع يتكون من ثلاثة طبقات: يأتي على رأس هرم الهيكل أصحاب سلطة القرار والمال ومع محدوديتها إلا إن هذه الطبقة تملك مفاتيح توظيف القرار والمال لخدمة التكنولوجيا وما يرافقها من ثقافة. يليها في سلطة القرار والمال طبقة الإدارات العليا والأكاديميين وبالرغم من ما يملكونه من مال لا يستطيعون به صناعة ثقافة أو تغييرها إلا أنهم يملكون قوة الأقناع في رفع مقترح قرارات إلى السلطة العليا مما قد ينعكس على القاعدة العرضية، وما قد تحمله من أفكار ثقافية تنعكس على البنية الاجتماعية. أنظر الشكل رقم (2).

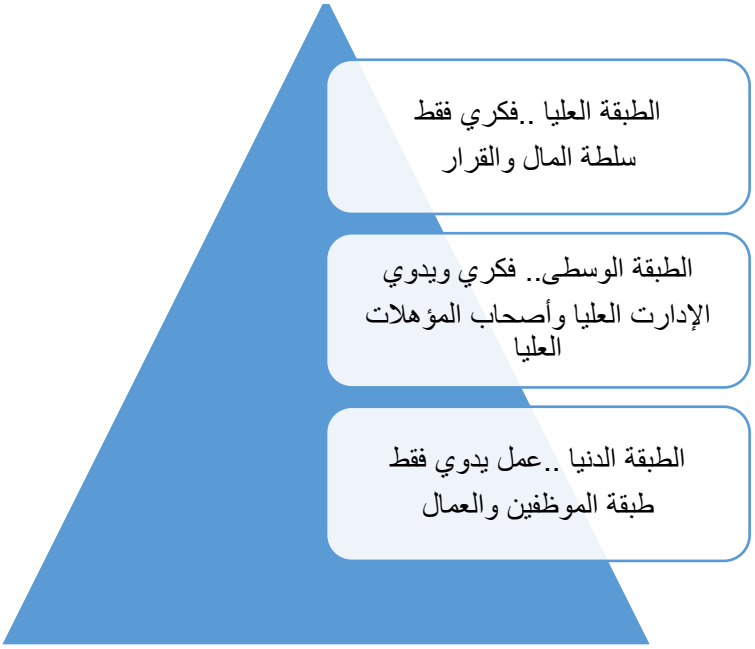

الشكل رقم (2): هيكلة المجتمع مع توزيع السلطة والمال والعمل الفكري واليدوي بين الطبقات الثلاثة.

بالتمعن في الشكل رقم (2) نجد أن التكنولوجيا، وما يرافقها من منتجات ثقافية، تقع مباشرةً فكرياً تحت سلطة العليا التي تملك القرار والتمويل إلا أن للإدارات الوسطى كطبقة وسطى تنفيذية، واقتراحية بدراساتها وأبحاثها تملك القدرة على التعاطي مع التكنولوجيا وما يرافقها من انعكاسات اجتماعية. ومن هنا تبرز أهمية تدريس العلوم الاجتماعية لطلاب التخصصات الهندسية-التكنولوجية. فقرارات من هذا النوع يصيغها الأكاديميون ومدراء الإدارات بمختلف القطاعات.

الباحث عوض العتيبي (العتيبي، 1445هـ) يجمع، وضمن الطبقة الوسطى الفكرية العملية، بين تخصص التكنولوجيا والعلوم الاجتماعية. حيث يرى بأن هناك 4 خصائص مطلوبة في التكنولوجيا يمتلكها الأخصائي الاجتماعي وهذه الخصائص تتمثل في الاتي (العتيبي، 1445هـ):

- عقلية متفتحة وشغوفة،
- إدارة المشاريع،
- تحليل البيانات،
- التواصل.

كما يوضح الباحث عوض (العتيبي، 1445هـ) بأنه ومن خلال دراسته وبحثه فقد وصل إلى قناعة بأن " المجتمع والتكنولوجيا يتكونان بشكل متبادل ويؤثر كل منهما في الآخر، وتوصلت إلى حقيقة علمية مفادها أن علماء وأخصائيو علم الاجتماع قادرون على المساهمة في التطوير التكنولوجي وتعزيز مساهمة التقنية في خلق حياة أفضل للجميع." (العتيبي، 1445هـ). ومع اتفاق المؤلف في العموم مع ما وصل إليه الباحث عوض إلا أن المؤلف له لغته الخاصة ويصيغها بحاجة العلوم التكنولوجية إلى العلوم الاجتماعية بدرجة أعلى من حاجة متخصصي علم الاجتماع إلى التكنولوجيا.

ما يجمع الأكاديميين كطبقة وسطى هو قدرتهم، بعقول الفضولية، على اقتحامهم، مبادرين، ميادين البحث والدراسة ومجابهة المصاعب والأزمات التي قد تحدثها التكنولوجيا أو ما قد يتسلل من شروخات في البنية الاجتماعية نتيجة وسائطها الترفيهية الثقافية.

التكنولوجيا والآثار الاجتماعية:

مع التجاهل، إلى حد بعيد خلال القرن الماضي، لآثار التكنولوجيا إلا أن الوعي بالآثار الاجتماعية بدأت تلوح في الأفق مع بداية القرن الحالي حيث حصل وعي امتد على مستوى القاعدة ولكن بدون أن يقابل ذلك الوعي بإجراءات وقائية حيث الغالبية لا تملك قرار التغير والوقاية. لقد باتت التغييرات الاجتماعية ظاهرة للعيان بعد تسرب أفكار وقيم، بل معتقدات شاذة، مما أحدث خلل، وتعطيل أحيانا، في موازين المعايير الاجتماعية فتبدلت الأدوار الاجتماعية، مما أحدث شروخ في بنية النظام الاجتماعي، وانتهينا إلى تغييرات اجتماعية مرعبة.

إن الاجتياح التقني-التكنولوجي للبنية الاجتماعية بات مهدداً وحرك في بعض الطبقات الوسطى بالبحث في مصدات لرياح التغيير التي اجتاحت البنية الذهنية والفكرية وكذلك

السلوكية الاجتماعية. وفي هذا الصدد يوضح الباحث عادل (الراشد، 2008) بأنه قد "انتبهت مؤسسات المجتمع إلى انعكاس الاجتياح التكنولوجي على حياة الإنسان، على علاقاته بنفسه وعلاقاته بمحيطه، وعلاقته بالوقت الذي يلفه، الفائت منه والاتي .. فإقامة مجمعات البحث التقني والصرف على تطوير أدوات التقدم التقني، على الالتفات إلى أثار التحول السريع في الآثار السلبية للتكنولوجيا" (الراشد، 2008).

تعتبر الاتصالات من أكثر التقنيات التكنولوجية تأثيراً. فلقد خصلت بعض الدراسات (لونادي و بو عزيز، 2016-2017) بشأن تأثر تكنولوجيا الاتصالات على الأسرة، إلى أن هناك أهدار لوقت طويل باستخدام تكنولوجيا الاتصالات، وبهدف الترفيه يضيع الوقت فيما لا يعني، ويضعف الاتصال بين أفراد الأسرة والتواصل فيما بينهم. بالتأكيد تكنولوجيا الاتصالات لا تقل خطورة عن باقي العناصر التكنولوجية فـ "سلبيات تكنولوجيا الاتصال فهي أكثر تعقيدا واقل رسوخا وبالتالي اتفاقا، إذ أن في الغالب تتصل بأخلاقنا وقيمنا الراسخة وبأيديولوجيتنا، و مواقعنا وأنظمتنا الاجتماعية" (جغيدل و عيسى، 2017-2018).

مع دخول تأثير الإعلام، إضافة إلى الاتصالات، بالتأكيد تأثير التكنولوجيا يتوسع على مستوى الطبقة السفلى من المجتمع، وهنا يبرز التأثير على اللبنة الأولى في المجتمع "الأسرة". فتأثير التكنولوجيا، في مجال الاتصالات والإعلام، تجاوز تأثيراته الاجتماعية لتتغلل في أعماق السلوكيات البشرية أو على حد تعبير المفكر الفرنسي جان بودريار الذي تنقله فاطمه الزهراء (ينون، 2015) "أن تكنولوجيا الاتصال الحديثة تختلف اختلافا بيناً في آثارها وعمق مفعولها عن أي منتجات تقنية أخرى فقد بات بالإمكان بواسطة الصورة استعمال كافة الحواس الشم، السمع، النظر، واللمس...فقد أسقطت الصورة الدور المحايد للمتلقي ، وصار متلقياً متفاعلاً، إذ لم تعد الصورة تسجيلا للحظة مرئيا في مكان ما، إذ تجاوزت وظيفتها الذهنية ودخلت في عملية الصناعة الذهنية، ولعبة الحقيقة والزيف" (ينون، 2015).

تؤكد د. أمينة الجالي (الجالي، 2021) على أن للتكنولوجيا الأثر المباشر على العلاقات الأسرية الاجتماعية، والذي بدوره هو تأثير في البنية الاجتماعية، فتذكر بأن: "حدوث العديد من التغيرات التكنولوجية مثل ظهور الفضائيات والمحمول والأنترنت مما أثر على التفاعل الاجتماعي بين أفراد الأسرة بعضهم البعض وكذلك بينهم وبين الآخرين، إضافة إلى ذلك ونقلا عن (Amirabelli 1996) تضيف بأن " الفضائيات شاركت الأسرة في خصوصيتها وفي أدق علاقاتها الاجتماعية وفي إضافة أخرى نقلاً عن (الطيب، ٢٠٠٢، ص٤٤) تؤكد على: " أنها أدت إلى الاضطراب الاجتماعي وعدم الاستقرار في العلاقات الاجتماعية وتنمية الفردية والروح الاستهلاكية " (الجالي، 2021).

إن الآثار الصحية-الاجتماعية تتغلغل في المجتمعات المعاصرة اليوم. فـ "تتمدد الآثار السلبية للتكنولوجيا لتصل آثارها إلى جوانب تتعلق بتنمية الجوانب اللغوية، وغياب للحركة والنشاط (لدرجة الخمول)، وفقدان التركيز وتأثر الذاكرة". (مؤمن، 2019)

لقد تفاقم الوضع الإنساني إلى درجة أن نبهت كارولين ديننا ج ("تحذير بريطاني من إساءة استخدام أجهزة التكنولوجيا المنزلية" ، 2023)، التي تترأس لجنة الثقافة والإعلام والرياضة بمجلس النواب البريطاني، إلى أنه : "على الرغم من أن الانتشار المتزايد لتكنولوجيا الاتصال جلب فوائد لا يمكن إنكارها إلى الحياة اليومية، فإن الجانب الآخر هو الخطر الحقيقي الذي تشكله بعض هذه الأدوات على الخصوصية والسلامة الشخصية على الإنترنت." ("تحذير بريطاني من إساءة استخدام أجهزة التكنولوجيا المنزلية" ، 2023). فالأمن المجتمعي بات مهدداً بتكنولوجيا الاتصالات وهذا الرعب سيسبب غياب التوازن النفسي-الاجتماعي.

يمتد الأثر التكنولوجي إلى الطبقة الوسطى، أكاديميون وإدارات عليا، وخاصة أساتذة الجامعات. فلقد أوضحت خلاصة رسالة ماجستير بشأن أثر التكنولوجيا على أساتذة الجامعات وذكرت بأنه "من جانب تساعد الأستاذ في التواصل وتسريع العملية الاتصالية، ولكنها قد أصبحت يعاب عنها أنها قد تُدخل مستخدميها في متاهات وأعراض غير مرغوب فيها، كأمراض التوحد والعزلة عن المجتمع وعدم القدرة على التواصل مع الناس وجها لوجه" (العيد و زيد، 2021-2022) وإذا الآثار السلبية وصلت إلى الطبقة التي

نعول عليها في إصلاح ما أفسدته التكنولوجيا بتضمين العلوم الاجتماعية في المقررات الهندسية-التكنولوجية

إن التطور الهندسي والتكنولوجي الذي وصلت إليه الحياة المعاصرة في العالم برمته مكن للتدخل السافر في حياتنا بشكل مفرط، وسمح بنقض خيوط الترابط الاجتماعي، بل ويصل إلى انسلاخنا من آدميتنا لنتحول إلى روبوتات. وفي هذا الصدد نجد الكاتب أمين نجيب (نجيب، 2014) يشد الانتباه إلى المستوى الذي وصلت إليه التكنولوجيا بتغلغلها في حياة الإنسان المعاصر ولتقوم مقام أجزاء من جسدنا المتعب من التكنولوجيا حقيقةً ومرفهة ظاهرياً فيقول: "إن التكنولوجيا هي امتداد لأعضاء جسدنا. المجرفة هي امتداد لليدين، لكنها أقوى، الميكروسكوب هو امتداد للعين، نرى بواسطته ما لا نستطيع بالعين المجرَّدة، السيارة هي امتداد للأرجل، التلفون امتداد للأذنين.. الخ.. فالوسائط الإلكترونية الحديثة تحل محل الوظائف الأساسية للجهاز العصبي المركزي وهو استيعاب المعلومات وتخزينها وتحليلها، ثم تحويل القيم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية إلى مجرد معلومات." (نجيب، 2014). ولعمري لكل ذلك آثار سلبية على علاقاتنا الاجتماعية وبنائنا الإنساني-الاجتماعي.

التكنولوجيا والحاجة إلى التكامل المعرفي:

التمهيد إلى حاجتنا اليوم إلى التكامل المعرفي هو ما وصلنا إليه من تخصصية مفرطة بالعلوم إجمالاً، وهذا الفصل الجائر بين العلوم التطبيقية والإنسانية والاجتماعية. لذا يرى المؤلف أنه بعد الموسوعية قبل القرن التاسع عشر نجد أنفسنا تورطنا في التخصصية الضيقة واليوم نحن نعيش القرن والواحد والعشرين نحتاج إلى تكامل المعارف، المتوسعة، وإلى تخصصية معتدلة أو بالأحرى منضبطة. أنظر الشكل رقم (3).

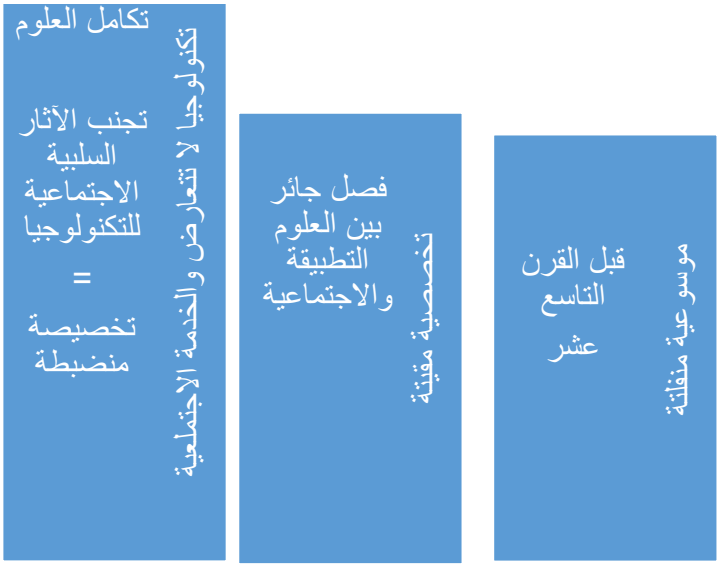

الشكل رقم (3): من الموسوعية إلى التخصصية الضيقة والحاجة إلى التخصصية المنضبطة.

بات موضوع التكامل المعرفي من المواضيع الهامة التي تفرضه علينا الحياة المعاصرة بثوراتها: المعلوماتية والاتصالية والتكنولوجية. فهذا التوسع الأفق، وتشعبه، في مختلف العلوم وتداخلاتها يتطلب النظر في التكامل المعرفي. بل نجد أنه قد خصصت مؤتمرات لمناقشة هكذا مواضيع كما هو الحال بالملتقى الوطني حول: التكامل المعرفي بين العلوم ودوره في تعزيز الواقع المعرفي في الجزائر لذي تم عقده مع بداية هذه السنة وتحديداَ في 29 أبريل بتنظيم كلية العلوم الاجتماعية بجامعة وهران 2 محمد بن أحمد (بن أحمد، 2023)، واشتراك عدد من مخابر بحث وبالتعاون مع الجمعية الجزائرية للدراسات الفلسفية –مكتب وهران وغليزان.

قد ترجع إشكالية غياب تكامل المناهج اليوم إلى تغيير مناهج الاقتباس والنقل مع بداية القرن التاسع عشر حيث " كانت تسير على غير منهجها الأصلي الذي انطبعت به، وهو وجود صلة تربط بين جميع العلوم فيما بينها، وهذه الصلة هي المبدأ الإيماني الذي كان الباعث الأساسي لطلب العلوم. وبذلك لم يعد التكامل الذاتي قائما فيما بينه..

وصار التنافر بين العلوم الدينية، والعلوم الإنسانية السمة الملازمة لها " (عبدالله، 2018).

إن التغول التكنولوجي، وبما رسخه من فكرة الانسلاخ من العلوم الإنسانية والاجتماعية دفع المؤلف لإثارة فكرة تكامل المناهج (أبوزخار، "تدريس العلوم البيئية والاجتماعية في المجالات الهندسية وإسهاماتها في استراتيجية العلوم والتكنولوجيا"، 2002) كما دفع بالدكتور عكاشة (عبدالله، 2018) إلى التأكيد على أن " من الأسباب التي أثارت قضية التكامل المعرفي تعرض الأمة للغزو الثقافي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، ولا سيما الافتتان بالغرب وعلومه الذي جعل عقول أبناء الأُمة تتخطى الفكر الإسلامي والتراث الإسلامي، أو تدرسه بوصفه ظواهر قد اندثرت، وفصاما لا علاقة لها بالحياة المعاصرة، ولا حاجة إليها " وتظل تكنولوجيا اليوم هي أحدى وسائل النقل أو مركبة الثقافة التي تغزونا وتغزو أفكارنا.

تتبلور فكرة عند المؤلف اليوم، وتحت عنوان التكامل المعرفي، بأننا نحتاج اليوم إلى التأكيد على أن التعليم يجب أن يكون شاملاً وبقدر، ليصبح هناك ربط بين العلوم الهندسية التكنولوجية مع العلوم الاجتماعية والإنسانية، ويظل الأهم من ذلك هو ترسيخ مفهوم أن "الفرد الأُمّيّ حاليا هو الذي لم يتعلم كيف يتعلم." (زنقوفي، 2018).

التكنولوجيا والعلوم الاجتماعية ومدى الحاجة لبعضهما!

بالنظر إلى الشكل رقم (4) أدناه يتضح لنا مدى تغلغل التكنولوجيا في حياتنا المعاصرة، فمن داخل البيت وخارجه كوسيلة ترفيه، إلى البيئة التعليمية وإلى فضاءات العمل، وما يرافقها من ثقافة غربية غير مضبوطة خلقياً ولا دينياً، نجد التأثير واضح على الفرد، والأسرة، والمجتمع.

الشكل رقم (4): التكنولوجيا المغلفة بثقافة العولمة وانعكاساتها الاجتماعية

التكنولوجيا تفرض نفسها اليوم وسوق العمل يطلب التخصصات التالية: هندسة البرمجيات، وعلم تحليل البيانات، والأمن السيبراني، وتصميم الألعاب، وإدارة الفنادق، والتقنية المالية، وتكنولوجيا المعلومات. وجميع هذه تحمل معها شوائب الثقافة المؤدية للحياة الاجتماعية، مما يفرض علينا الحاجة لدراسة العلوم الاجتماعية والإنسانية للتخفيف من حدة الآثار الاجتماعية السلبية على البيئة والمجتمع. ومن هنا فنحن بالتأكيد نحتاج لفلسفة بشأن دراسة أي علم من العلوم التطبيقية أو الإنسانية أو العلوم الاجتماعية .. فالتكنولوجيا، بكل عيوبها، تظل عاملا مساعداً لا يمكن تجاهله لتجميع البيانات والمعلومات التي يمكن دراستها ومعالجتها لاستخلاص بعض النتائج والتوصيات كخدمة اجتماعية للمجتمع بمختلف طبقاته الثلاثة.

كما أسلفنا آثار المؤلف من عقود (أبوزخار، " التنمية: والربط ما بين العلوم الهندسية والمجتمع والبيئة"، 1999) (أبوزخار، "تدريس العلوم البيئية والاجتماعية في المجالات الهندسية وإسهاماتها في استراتيجية العلوم والتكنولوجيا"، 2002) (Abouzakhar F.، "Culture and Social Impacts on Electrical Energy use

"Management، 1995) الحاجة للربط بين العلوم الهندسية-التكنولوجية والعلوم الاجتماعية واليوم نجد من يثير هذه الحاجة للربط بين العلوم التكنولوجية والاجتماعية أو بالأحرى من يثير مسألة الربط بين العلوم الهندسية والعلوم الاجتماعية والإنسانية مؤخراً (الغالي، 2020) بل نجد من بعض الباحثين المهتمين بالعلوم الاجتماعية (جبّور، 2022) يرتأى "استخدام التكنولوجيا في تعليم الدراسات الاجتماعية.. (والنظر في) مدى إلمام أساتذة علم الاجتماع في الثانويات الرّسميّة لتكنولوجيا التّعليم،" بل أوصت هذه الدراسة بـ "تأهيل قدرات المعلم الرقمية بهدف مساعدته وتعليمه كيفية استخدام التكنولوجيا في التعليم".

يذهب بعض الباحثين إلى وجود التكامل المعرفي في صورة تقارب بين العلوم المختلفة. فالباحثة أنوال (باتشيرجي، 2015) تذكر بأن "هناك تقارب وتلاقي لبعض المناهج العلمية للعلوم الهندسة التكنولوجية مع مناهج العلوم الاجتماعية" (باتشيرجي، 2015)

في المقابل تجد أنه من الناحية الفكرية وبواقعية ينقل رضا رباح عن سنو (الرابح، 2020) " كنت أشعر باستمرار بأنني أنتقل بين مجموعتين متماثلتين في الذكاء ومتطابقتين في الأصل، وغير مختلفتين اختلافا كبيرا في المنبت الاجتماعي... إلا أنهما توقفا تماما عن التحاور، ولا يجمع بينهما في المحيط الفكري والأخلاقي النفسي إلا النزر اليسير. " (الرابح، 2020)

كما هو واضح مما تقدم يوجد اليوم ما يدعم حاجة العلوم الهندسية إلى العلوم الاجتماعية، أو بالأحرى تبادل الحاجة لبعضهما البعض، بل نسمع اليوم: استفسارات عن مدى ممارسة أساتذة العلوم الاجتماعية للتكنولوجيا في التدريس، فهذه الدراسة التي قامت بها طالبة الدكتوراه مروك فاطمة الزهراء ووعواع صلاح الدين، بإشراف الأستاذ/ محجر ياسين، (الزهراء و وعواع، 2014) بينت بعض جداول الدراسة المقارنة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استخدام الأساتذة للتكنولوجيا في التدريس بين ميدان العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية. وذلك لتقارب المتوسطات الحسابة للعينتين."

مع التطورات المتوقعة إلى دخول العدسة الذكية والبيت الذكي في المستقبل القريب، وتطور مدهش، بعد الاكتظاظ الذي يحصل اليوم، في حركة المواصلات لتصبح ذكية، بحيث تعالج المختنقات وتتحول للأفضل وبشكل أسرع بين المدن، إضافة إلى دخول الروبوتات في حياتنا اليومية، والقدرة على التعاطي بجميع اللغات، وعلى الجانب الأخر، نجد أن العوامل الاجتماعية التي تحركها: العوامل الطبيعية، والكتلة السكانية الديموغرافية، إضافة إلى توجهاتها الفكرية الايدلوجية، والثقافية، والاقتصادية لذا فالضرورة تحكم على أن يحدث هذا التقارب المطلوب بين الأكاديميين في العلوم الهندسية-التكنولوجية والعلوم الاجتماعية، والتنسيق بشأن التعاطي مع جديد التكنولوجيا، والهيمنة الثقافية التي هي محشوة ضمن العوامل الاجتماعية بامتياز.

الخلاصة والتوصيات:

الانبهار بالتكنولوجيا وما صاحبها من ثقافة ترجع إلى بدايات القرن الماضي، فالبرنامج الذي تصدرته الليبيرالية الحديثة، عبر عنه بأنه "الحركة الاجتماعية التي تتناول بمنتهى الوضوح تقدير الإنسان الحديث للقوى الجديدة التي وضعتها الفنون الهندسية التطبيقية والعلوم الطبيعية تحت تصرفه .. إنها حركة مقترنة بالتطبيقات الصناعية .. وهي حركة تعبر عن تجارب سكان المدن القلقين كثيري الحركة، لا سكان الريف المستقرين الموزعين في طبقات معينة.. إن الإنسان يخلق بيئته" (فرنكل، 1959) فالملاحظ هنا بأن للتقدم الهندسي-التكنولوجي تأثير على حركة الإنسان وبالتالي على بنيته الاجتماعية. ومن هنا فالحاجة إلى معرفة البيئة المقلقة، بحركتها السريعة، التي تنتجها التكنولوجيا لها آثارها على البنية الاجتماعية والتي تؤكد لنا الحاجة الماسة لتدريس العلوم الاجتماعية لطلبة العلوم الهندسية-التكنولوجية.

مع أهمية التكامل وحتمية الارتباط الذي يراه المؤلف، وسبق أن أوصى به (أبو زخار، 2018)، بين العلوم الهندسية-التكنولوجية والعلوم الاجتماعية والإنسانية إلا أن ما تتطلبه الدراسة هو مزيداً من المقاربة بين أساتذة العلوم التكنولوجية والعلوم الاجتماعية كما حصل بمحاولة لامية بوبيدي وسامية عدائيكه (بوبيدي و عدائيكه، 2016) . بل يوصي المؤلف

بأن يكون هناك سبر لآراء أساتذة العلوم التكنولوجية والاجتماعية بشأن مقترح تحديد مدى تكامل تدريس العلوم الاجتماعية والعلوم التكنولوجية.

لقد شد انتباه المؤلف إلى نقطة أساسية ومهمة الكاتب عادل الراشد (الراشد، 2008) حيث ذكر بأننا "لا نسمع عن مراكز بحث مهمتها دراسة ومتابعة آثار التحولات الاجتماعية على الإنسان، ولا نسمع عن أفكار لتطوير كليات ومعاهد تختص في تخريج خبراء ومختصين، مهمتهم المساعدة في إعادة التوازن للنسق الثقافي والاجتماعي الذي هزته التحولات في استخدام التقنية وأسبابها" وهذا ما أوصلنا إلى التوصيات التالية:

- التأكيد على أهمية إنشاء مراكز بحثية تهتم بالآثار الاجتماعية نتيجة هذا التطور في العلوم التطبيقية أجمالاً والهندسية التكنولوجية تحديداً والنظر في حلول تمكن من التغلب عليها أو على أقل تقدير التخفيف حدة تأثيرها.
- ضرورة التقارب والتنسيق بين أساتذة العلوم الهندسية-التكنولوجية والعلوم الاجتماعية، وعقد لقاءات تشاور وبحث في مستقبل الأسرة والنشأ الجديد، والبنية الاجتماعية.
- ضرورة التكامل بين العلوم الهندسية-التكنولوجية والاجتماعية والإنسانية، وبما تفرضه الطبيعة المجتمعية، وللاستئناس يقترح الباحث ما هو موضح بالشكل أدناه.

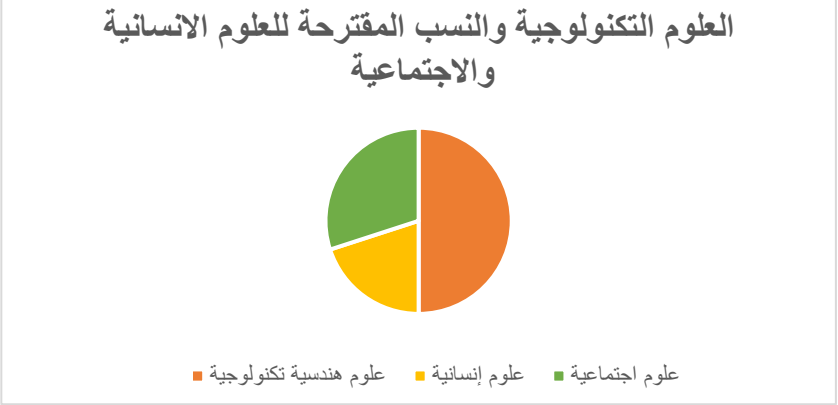

 ISBN: 978-9922-9838-4-4

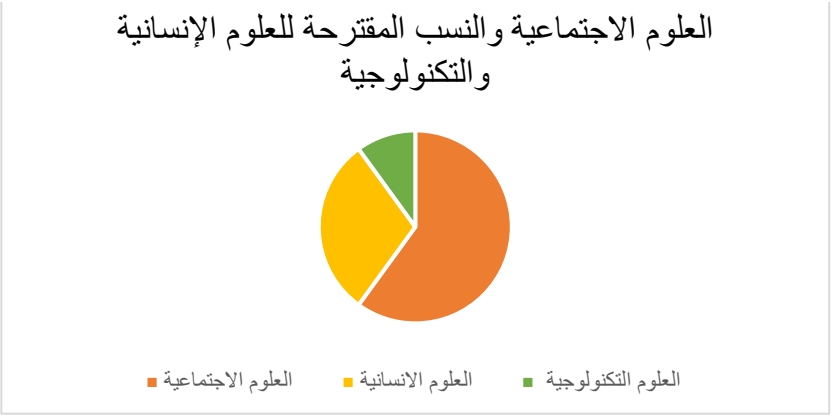

المصادر والمراجع

"تحذير بريطاني من إساءة استخدام أجهزة التكنولوجيا المنزلية" . (8 اغسطس 2023). تم الاسترداد من موقع بي بي سي البريطاني: https://www.bbc.com/arabic/articles/c4n3y4ng8gpo

F.S. Abouzakhar .(1989) .The Attitude of Scientist and Engineers and its Relation to the Environment. *9th Miami International Congress on Energy and Environment* .Miami USA.

F.S. Abouzakhar" .(1995 11 23-21) .Culture and Social Impacts on Electrical Energy use Management ."*IEEE Catalogue*.649-645 ، الصفحات

Fathi Salem Abouzakhar ،Nasser Salem Abouzakhar و ، Abdullah Gani" .(2002) .Confusion between Presentation and Education ."*International Conference on Information and Communication Technologies in Education (ICTE 2002) 13-16 Nov 2002*.(410 صفحة) ، Badajoz- Spain.

أحلام جغيدل، و فاطمة الزهراء عيسى. (2017-2018). "استخدام تكنولوجيا الاتصالات عند الأساتذة (الانترنت نموذجاً). جامعة أبن خلدون.

أحمد طاهر مسعود. (2011). *المدخل إلى.. علم الاجتماع العام*. المناهل.

أمين نجيب. (مايو-يونيو 2014). "التكنولوجيا والثقافة ترابط وتقارب وقربى أكبر مما نعتقد" . *القافلة*. تاريخ الاسترداد 5 10 2023، من https://qafilah.com/ar

أمينة سعد الجالي. (يناير 2021). " المشكلات الناتجة عن المتغيرات التكنولوجية الحديثة على التنشئة الاجتماعية للأبناء وتصور مقترح من منظور الممارسة العامة في الخدمة

الاجتماعية للتعامل معها Problems resulting from modern technological changes on the social upbringing of ch.

مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، الصفحات 294-257.

أنول باتشيرجي. (2015). *بحوث العلوم الاجتماعية المبادئ والمناهج والممارسات* . (خالد بن ناصر أل حيان، المترجمون) عمان، الاردن: دار اليازوري العلمية للنشر والطباعة.

آية إيهاب. (10 6أ 2016). *"التكنولوجيا والثقافة من الصراع إلى التحالف"*. تاريخ الاسترداد 6 10أ 2023، من البيان: https: / /www.albayan.ae /books /library-visit /2016-06-10-1.2657704

تشارلز فرنكل. (1959). "أزمة الإنسان الحديث". بيروت؛ نيويورك: مطابع سميا بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين المساهمة للطباعة والنشر.

جنات الخوري جبّور. (2022). "التكنولوجيا وتعلم الدراسات الاجتماعية .. حالة صفيّ الأول والثاني ثانوي في ثانويات الشّمال الرّسميّة". *أوراق ثقافية مجلة الآداب والعلوم الإنسانية*. تاريخ الاسترداد 8 اكتوبرأ 2023، من التكنولوجيا وتعلم الدراسات الاجتماعية – مجلة أوراق

حسان عبدالله. (2018). "قراءة في كتاب التكامل المعرفي: أثره في التعليم الجامعي وضرورته الحضارية" . *إسلامية المعرفة*، الصفحات 162-141.

رضا الرابح. (ديسمبرأ 2020). *"التكامل المعرفي بين العلوم: ضرورة حضارية ونهضوية"*. تاريخ الاسترداد 4 اكتوبرأ 2023، من وقع نقطة علوم: التكامل٪20المعرفي٪20بين٪20العلوم_٪20ضرورة٪20حضارية٪20ونهض وية٪20-٪20النقطة٪20الزرقاء.

سارة لونادي، و زهير بو عزيز. (2016-2017). رسالة ماجستير بعنوان: "تأثير تكنولوجيا الاتصال الحديثة على أنماط الاتصال الأسري دراسة ميدانية على أسر طلبة جامعة العربي بن مهيدي". أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي.

سامية بوبيدي، و سامية عدائيكه. (نوفمبر 2016). " اتجاهات أساتذة العلوم التكنولوجية والعلوم الاجتماعية نحو التدريس والتقويم في ظل نظام (ل م د)". *مخبر المسألة التربوية في ظل التحديات الراهنة*.

سعد ياسين عباس. (2009). "المخاطر الاجتماعية للعولمة وانعكاساتها على القيم والتنشئة الاجتماعية". *مجلة ديالي*، الصفحات 357-335.

سمير بن عايش. (1 ابريل 2018). "التكنولوجيا وأثرها على الهوية الثقافية للشباب العربي". *المجلة المصرية لعلوم المعلومات*، الصفحات 317-348. تاريخ الاسترداد 8 اكتوبر 2023، من https://jesi.journals.ekb.eg/article_72029_0f9e49bcade6668640a13d4b033364ac.pdf

طارق منصور الغالي. (21 7 2020). *"الاتجاهات الحديثة في ربط العلوم التطبيقية بالعلوم الإنسانية والاجتماعية"*. تاريخ الاسترداد 4 اكتوبر 2023، من المدونة العلمية: الاتجاهات الحديثة في ربط العلوم التطبيقية بالعلوم الانسانية والاجتماعية -أريد

عادل محمد الراشد. (1 مارس 2008). "التقنية وعلم الاجتماع" . *الأمارات اليوم*. تاريخ الاسترداد 8 اكتوبر 2023، من https://www.emaratalyoum.com/local-section/2008-03-01-1.192326

عربية العيد، و تجيني زيد. (2021-2022). *رسالة ماجستير بعنوان: "أثر استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة في العلاقات الاجتماعية للأساتذة ..دراسة ميدانية على عينة من أساتذة جامعة قاصدي مرباح-ورقلة"*. الجزائر.

عوض العتيبي. (1 4 1445هـ). " 4 مهارات مطلوبة في التكنولوجيا يملكها الإخصائي الاجتماعي". *رسالة الجامعة*. تم الاسترداد من https://rs.ksu.edu.sa/issue-1390/19471

فاطمة الزهراء ينون. (18 6أ 2015). "تكنولوجيا الاتصالات الحديثة والقيم الأخلاقية والاجتماعية". الصفحات 351-377. تاريخ الاسترداد 4 اكتوبرأ 2023، من https: / /www.asjp.cerist.dz /en /downArticle /259 /2 / 4 /71089

فاطمة الزهراء، و صلاح الدين وعواع. (2014). " واقع استخدام الأساتذة للتكنلوجيا في التدريس.. دراسة مقارنة بين أساتذة العلوم الاجتماعية العلوم الطبيعية". *الملتقى الوطني الثاني حول: الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي، ورقلة-الجزائر، 5-6 مارس 2014*. ورقلة.

فتحي سالم أبو زخار. (2018). "أولويات توظيف العلوم والتكنولوجيا". *مجلة العلوم البحثية والتطبيقية*.

فتحي سالم أبوزخار. (11-13 10أ 1998ا). "أثر محطات التحويل الكهربائية على البيئة". *المؤتمر الوطني للمهندسين 98 تحت شعار الهندسة وتحديات القرن القادم*، الصفحات 389-385.

فتحي سالم أبوزخار. (1998ب). جدلية استخدام الحاسوب كمعلم في العملية التعليمية. *ندوة التوظيف الأمثل لاستخدام الحاسوب 12-14/ 10/ 1998*. طرابلس-ليبيا.

فتحي سالم أبوزخار. (1999). " التنمية: والربط ما بين العلوم الهندسية والمجتمع والبيئة". *المؤتمر الدولي الثالث لعلوم البيئة، العلوم والبيئة والمجتمع، بجامعة القاهرة –جمهورية مصر العربية*. القاهرة-مصر.

فتحي سالم أبوزخار. (2002). "تدريس العلوم البيئية والاجتماعية في المجالات الهندسية وإسهاماتها في استراتيجية العلوم والتكنولوجيا". *ندوة البحث العلمي والتطور التكنولوجي في العالم العربي، 24-27/ مارس/ 2002م*. الشارقة.

فوزية زنقوفي. (2018). تحديات الجامعة والبحث العلمي-التكوين في العصر الرقمي. *الملتقى الدولي: الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي الانتظارات والرهانات*. قالمة-الجزائر: جامعة 8 مايو 1945.

مايكل دينينغ. (يونيو 2013). "الثقافة في عصر العوالم الثلاثة ". (ترجمة: أسامة الغزولي، المحرر) *عالم المعرفة*، الصفحات 171-170.

محمد بن أحمد. (2023). الملتقى الوطني حول: التكامل المعرفي بين العلوم ودوره في تعزيز الواقع المعرفي في الجزائر، 29 أبريل 2023م. كلية العلوم الاجتماعية بجامعة وهران 2.

محمد مؤمن. (يوليو 2019). "أثر التكنولوجيا الحديثة على تنمية الموارد البشرية المنشط- نموذجاً" . *تنمية الموارد البشرية للبحوث والدراسات*.

قراءة تحليلية لإشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية
علم الاجتماع أنموذجا

د. حنان شعشوع الشهري[1] **د. مواهب خليل حسن [2]**
جامعة جدة – السعودية **جامعة الخرطوم– السودان**

مقدمة:

إن الحديث عن إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية والإنسانية ليس شائعا في الكتابات العربية، لكنه له تاريخ طويل في الفكر الأوروبي حيث عاش المجتمع هذه الإشكالية في العصور المظلمة (عصر محاربة الكنيسة للعلم) إلى أن تمكن العلم بمناهجه وتجاربه من أن يثبت جدارته وصدقه ويتغلب بذلك على الأفكار اللاهوتية والميتافيزيقية التي جعلت من أوروبا تعيش زمنا طويلا من الجهل والظلام.

مشكلة البحث:

إن المنهج العلمي يمثل العمود الفقري للبحث السوسيولوجي فمناهج البحث الاجتماعي النظرية منها والميدانية هي بمثابة الأدوات الفاعلة التي تعين الباحث الاجتماعي على جمع البيانات والمعلومات النظرية والميدانية وتصنيفها وتحليلها، كما تشكل مناهج البحث بأنواعها المختلفة حجر الأساس في كشف الحقيقة وتفسير الظواهر الاجتماعية من مختلف جوانبها، لكن حسب بعض الدراسات السابقة فإن علم الاجتماع يعاني في الآونة الراهنة من أزمة في المنهج وفي تفسير الواقع بسبب تردي المستوى المنهجي للكثير من البحوث السوسيولوجية، إذ تفتقد الكثير من البحوث الإتقان المنهجي من جمع المعلومات إلى أسلوب الكتابة إلى ترابط الأفكار وتنظيم الموضوع وطرح المشكلة وإجراءات الضبط المنهجي وتحليل المشكلة وتفسيرها.

أسئلة البحث:

- ما هي العلوم الاجتماعية نشأتها وتطورها؟
- ما هي ابستمولوجيا المنهج العلمي؟
- ما أهمية التعدد المنهجي في البحوث الاجتماعية؟

أهداف البحث:

---

[1] أستاذ مساعد بكلية العلوم الاجتماعية– جامعة جده– المملكة العربية السعودية

2 محاضربقسم علم الاجتماع والانثروبولجيا الاجتماعية– جامعة الخرطوم– الخرطوم– السودان

بناء على ما تقدم في مشكلة البحث وأسئلته السابقة تشكلت مجموعة من الأهداف والغايات التي يمكن أن تسهم في توضيح هذه الأهداف:-

- التعريف بالعلوم الاجتماعية نشأتها وتطورها.
- التعرف على المنهج العلمي وتأسيسه الإبستمولوجي
- التعرف على أهمية التعدد المنهجي في البحوث الاجتماعية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة في كونها تعالج مسألة إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية وهي مسألة هامة لما لها من صلة وثيقة في النهوض بالواقع البحثي والعلمي. كذلك تنبع أهمية الدراسة في مساهمتها في سد النقص في البحوث التي تناولت القضايا المنهجية في علم الاجتماع ولفت نظر الباحثين وطلبة الدراسات العليا إلى أهمية تناول قضية المنهجية في علم الاجتماع في أبحاثهم المستقبلية.

منهج البحث:

اعتمدت الباحثتان على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الدراسات والأدبيات السابقة والكتب ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ومن ثم تحليلها للوصول إلى النتائج واقتراح التوصيات، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي لأنه من أنسب المناهج لطبيعة الدراسة الحالية وأهدافها، حيث لا يقف عند حد الوصف، بل يتعداه إلى مرحلة تفسير المعلومات وتحليلها واستخلاص دلالات ذات مغزى تفيد في فهم إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: المنهج- العلوم الاجتماعية - علم الاجتماع-

An Analytical Review of the Methodology Issues in Social Sciences: Sociology as a Model

Dr. Hanan Shaahoa ALShehri[1] **MAWAHIB KHALIL Dr. HASSAN[2]**

Abstract

[1] Assistant Professor, faculty of Social Sciences, University of Jeddah, Kingdom of Saudi Arabia
[2] Lecturer, Department of Sociology and Social Anthropology, Khartoum University Khartoum, Sudan

The scientific method forms the foundation of sociological research, providing effective tools for data collection, classification, and analysis in both theoretical and field research. Research methodology plays a crucial role in uncovering truths and interpreting various aspects of social phenomena. However, previous studies suggest that sociology faces a methodological crisis, impacting its ability to interpret reality accurately. This study aims to introduce the origins and development of social sciences, identify the scientific method and its epistemological underpinnings, and highlight the significance of methodological diversity in social research. The importance of study lies in addressing the problematic nature of methods in the social sciences and filling the gap in research concerning methodological issues in sociology, and also drawing the attention of researchers and graduate students to the importance of addressing the issue of methodology in sociology in their future research. To answer the questions of study and obtain abundant and in-depth information, the researchers rely on the qualitative descriptive-analytical approach, involving the review and analysis of relevant literature and books, to reach to the results recommendations of the study. This method is chosen for its appropriateness in achieving the study's objectives.

Keywords: Methodology- Social science- Sociology.

مقدمة

إن الحديث عن إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية والإنسانية ليس شائعا في الكتابات العربية، لكن له تاريخ طويل في الفكر الأوروبي حيث عاش المجتمع هذه الإشكالية في العصور المظلمة (عصر محاربة الكنيسة للعلم) إلى أن تمكن العلم بمناهجه وتجاربه من أن يثبت جدارته وصدقه ويتغلب بذلك على الأفكار اللاهوتية والميتافيزيقية التي جعلت من أوروبا تعيش زمنا طويلا من الجهل والظلام، إن الإنسان بما وهبه الله من عقل وفكر قادر على التفكير بطريقة علمية مكنته من أن يصنع ويخترع ويخطط من خلال ما يستخدم من مناهج تساعده في ذلك حيث ظهرت المدرسة العلمية الوضعية على يد أوجست كونت الذي نادى بوحدانية المنهج بمعنى دراسة الظواهر الإنسانية مثل دراسة الظواهر الطبيعية (ومن هنا ظهرت أول شرارة للحرب بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية وبين المناهج الوضعية التجريبية والمناهج الكيفية) وقبل ذلك كانت الإشكالية المنهجية -عند المفكرين السابقين- حيث كان ديكارت يرى أن أسس المنهج تكون عقلية، وعلى النقيض منه يرى بيكون ان أسس المنهج يجب أن تكون تجريبية، وقد زادت إشكالية المناهج في العلوم الإنسانية وأصبح لدينا فريقين من العلماء والمفكرين فريق يرى أن العلوم الإنسانية يمكن دراستها بالمناهج التي تُدرّس بها العلوم الطبيعية (المناهج التجريبية) وفريق على النقيض من ذلك يرون أن المناهج المستخدمة في العلوم الطبيعية غير صالحة لكي تستخدم مع الظواهر الإنسانية وذلك نظرا لاختلاف الظواهر الطبيعية عن الإنسانية حيث ظهرت العديد من الاتجاهات التي نادت برفض الوضعية وتبني الإتجاهات العقلية في دراسة الظواهر الإنسانية وظهرت في كتابات العلماء مثل (دلتاي، هوسرل، فندلباند، وريكرت) وظهرت العديد من المناهج في هذا المجال مثل المنهج الظاهراتي والهرمنوطيقي والمنهج الإبستمولوجي (منهج علم اجتماع المعرفة) والمنهج النقدي الذي ظهر على يد علماء مدرسة فرانكفورت، وظهرت العديد من الانتقادات الموجهة للمدرسة الوضعية منها ما يلي: أنها اختزلت العلم إلى مجرد علم للوقائع، وإنها نفت الأسئلة المتعلقة بالإنسان من قاموسها.

ولا شك أن إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية قد تصاعدت مع نشأة المجتمعات الصناعية ومع زيادة أهمية العلوم الاجتماعية ودورها فيها والتي أصبحت جزءا لا يتجزأ من بنية وثقافة المجتمع الصناعي الذي كثيرا ما اختلفت المناهج في قراءته خصوصا بعد الأزمات التي نشأت عن الحربين العالميتين الأولى والثانية وأدت إلى تشعب الخلاف بين المنهجين التاريخي والوضعي الذي كان يثري الفكر الاجتماعي ويساهم في تشكيل المدارس الاجتماعية ويجدد المناهج، ويربط الفكر بالواقع، وبالتالي لم تكن الخلافات المنهجية إلا نتاجا لتلك المجتمعات القلقة المضطربة التي عاشت قلقا وأزمات فكرية واجتماعية فتمخضت عن مناهج وطرق تفكير جديدة تدور في مجملها حول كيفية تفسير السلوك والفعل الإنساني، وبالطبع لم تكن رؤية هذه المدارس لعالم الإنسان متجانسة، بل مختلفة باختلاف المناهج والمداخل الفكرية وانتهى ذلك إلى ما عرف بصراع المناهج أي رؤاها المختلفة للإنسان والمجتمع.

وقد شهد القرن العشرون بحق تحولات منهجية ومدارس فكرية ومناهج متعددة، القرن الذي أصبحت فيه العقلانية بمفهوم "فيبر" إيديولوجيا الحداثة، والعلم بمفهوم "هابرماس" إيديولوجيا اجتماعية، والثورات العلمية بمفهوم "كون" ، وتراكم المعرفة بمفهوم "بوبر" أساس التغير الاجتماعي واختلاف المناهج وتفاعل العقول وحوارها. (العرابي و العمري، 2001، صفحة 155)

مشكلة الدراسة

إن المنهج العلمي يمثل العمود الفقري للبحث السوسيولوجي فمناهج البحث الاجتماعي النظرية منها والميدانية هي بمثابة الأدوات الفاعلة التي تعين الباحث الاجتماعي على جمع البيانات والمعلومات النظرية والميدانية وتصنيفها وتحليلها، كما وتشكل مناهج البحث بأنواعها المختلفة حجر الأساس في كشف الحقيقة وتفسير الظواهر الاجتماعية من مختلف جوانبها، ولطالما اتصفت الظواهر الاجتماعية بالتنوع والتعقيد، نشأت الحاجة إلى تنوع وتباين الآليات المنهجية للبحوث التي تدرس هذه الظواهر الاجتماعية المعقدة والمتشابكة بهدف فهمها حق الفهم وبالتالي فإن نجاح الباحث السوسيولوجي في رصد المشكلات الاجتماعية الميدانية وتقديم الحلول الممكنة لها حيث يتطلب منه أن يكون منفتح على كل ما يساعده في تحقيق أهداف بحثه فلا يكون منحاز للمنهج الكمي أو الكيفي، فاستخدام المناهج الكمية إلى جانب المناهج الكيفية في البحوث الاجتماعية تعد من المتطلبات البحثية لإعداد دراسات وبحوث أكثر قيمة ومصداقية وهذا ما أكد عليه كثير من المفكرين الاجتماعيين، لكن حسب بعض الدراسات السابقة فإن علم الاجتماع يعاني في الآونة الراهنة من أزمة في المنهج وفي تفسير الواقع بسبب تردي المستوى المنهجي للكثير من البحوث السوسيولوجية، إذ تفتقد الكثير من البحوث الإتقان المنهجي من جمع المعلومات إلى أسلوب الكتابة إلى ترابط الأفكار وتنظيم الموضوع وطرح المشكلة وإجراءات الضبط المنهجي وتحليل المشكلة وتفسيرها وعليه تحاول الدراسة الحالية تحقيق الأهداف التالية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الوصول إلى معرفة حول ماهية العلوم الاجتماعية وهذا من خلال مراجعة الأدبيات السابقة حول تاريخ العلوم الاجتماعية والكشف عن الصعوبات التي واجهتها في فترة التطور من فلسفة اجتماعية إلى علوم اجتماعية، بجانب الكشف عن ماهية العلوم الاجتماعية تهدف الدراسة إلى معرفة ابستمولوجيا المنهج العلمي ومن ثم معرفة أهمية التعدد المنهجي في البحوث الاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك تهدف الدراسة إلى الكشف عن أهم الإشكاليات المنهجية التي تعاني منها البحوث الاجتماعية ذلك لأن توفير مادة علمية عن طبيعة تلك الإشكاليات يساعد الباحثين في تفادي تلك الإشكاليات التي تؤثر سلبا على جودة البحث وتجعل من الصعب جداً بناء إطار علمي ومفهومي لدراسة الواقع الاجتماعي.

تساؤلات الدراسة

- ما هي العلوم الاجتماعية نشأتها وتطورها؟

- ما هي ابستمولوجيا المنهج العلمي ؟
- ما أهم المشكلات المنهجية التي تعاني منها العلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع بشكل خاص؟
- ما أهمية التعدد المنهجي في البحوث الاجتماعية؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة في كونها تعالج مسألة إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية وهي مسألة هامة لما لها من صلة وثيقة في النهوض بالواقع البحثي والعلمي، فأهمية الدراسة تنبع من أهمية الموضوع ذاته كما يمكن أن تفيد هذه الدراسة في لفت نظر الباحثين وطلبة الدراسات العليا تمهيدا لانطلاق بحوث أخرى تتناول القضايا المنهجية في علم الاجتماع بصورة أكثر شمولامن ناحية، ومن ناحية أخرى تشجع الباحثين السوسيولوجيين على تلافي الإشكاليات المنهجية والاعتماد على خيارات بحثية ومنهجية جديدة.

منهج الدراسة

اعتمدت الباحثتان على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الدراسات والأدبيات السابقة والكتب ذات العلاقة بوضوع الدراسة، ومن ثم تحليلها للوصول إلى النتائج واقتراح التوصيات، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي لأنه من أنسب المناهج لطبيعة الدراسة الحالية وأهدافها، حيث لا يقف عند حد الوصف، بل يتعداه إلى مرحلة تفسير المعلومات وتحليلها واستخلاص دلالات ذات مغزى تفيد في فهم إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية.

مفاهيم الدراسة:

العلوم الاجتماعية:

تُطلق هذه التسمية على عدد كبير من الدراسات منها كثير من فروع علم النفس وعلم الاجتماع والأنثربولوجيا الحضارية والاقتصاد والتاريخ والآثار والفنون، والقانون، وفي الوقت ذاته يسود اقتناع بأن فروع علم الاجتماع وعلم النفس والأنثربولوجيا تكوّن معا النواة المركزية لهذا المجال (سويف، 2000، صفحة 62).

ويرى عاطف غيث أن مصطلح العلوم الاجتماعية يطلق على أي نوع من الدراسة التي تهتم بالإنسان والمجتمع، إلا أن المصطلح يشير بمعناه الدقيق أو الضيق إلى تطبيق المناهج العلمية لدراسة شبكة العلاقات الاجتماعية المعقدة وصور التنظيم التي تمكن الأفراد من العيش معا في المجتمع (الطاهر، 2015، صفحة 81).

المنهج:

هو الوسيلة التي يمكننا عن طريقها الوصول إلى الحقيقة أو مجموعة الحقائق في أي موقف من المواقف ومحاولة اختبارها للتأكد من صلاحيتها في مواقف أخرى وتعميمها لنصل إلى ما نطلق عليه اصطلاح (نظرية) وهي هدف كل بحث علمي.

وتشير دائرة المعارف البريطانية إلى أن المنهج مصطلح عام يعنى بمختلف العمليات التي ينهض عليها أي علم من العلوم او يستعين بها في دراسة الظاهرة الواقعة في مجال اختصاصه وعليه فإن المنهج طريقة للتفكير والبحث يُعتمد عليها في مجال تحصيل المعرفة العلمية الصادقة والثابتة والشاملة حول ظاهرة معينة (نعيمة، 2022، صفحة 16).

نشأة وتطور العلوم الاجتماعية:

يتأصل تاريخ العلوم الاجتماعية في التراث العام للفلسفة الغربية، ويشارك فيه العديد من المفكرين القدماء، لكنه بدأ بشكل أكثر تحديدًا في أوائل القرن التاسع عشر، مع ظهور الفلسفة الوضعية للعلم، التي يعتقد مفكروها أن الواقع الاجتماعي موضوعي كما هو الحال في الطبيعة وبذلك أدخل لأول مرة مفهوم التجارب والقياس في العلوم الاجتماعية، ومنذ منتصف القرن العشرين، أصبح مصطلح «العلوم الاجتماعية» يشير إلى معنى أكثر عمومية، لا إلى السوسيولوجيا فقط، بل إلى كل تلك المجالات التي تُحلل المجتمع والثقافة؛ من الأنثروبولوجيا إلى اللسانيات ودراسات الإعلام.

وهنا تجدر الاشارة إلى أنه في بدايات العلوم الاجتماعية وإدخال فكرة الوضعية ومحاولات تطبيقها كان هنالك استغراب من أنه كيف يتم دراسة المجتمع بنفس الطريقة التي تُدرس بها العلوم الطبيعية حيث واجهت في البدايات كثيرا من الجدل والانتقادات، ويُعد التحليل العلمي للإنسان أمرًا خاصًا بالانقطاع الفكري من عصر التنوير إلى خطابات الحداثة، على الرغم من أن هناك دليل على وجود مبكر لعلم الاجتماع في العصور الوسطى الإسلامية، وعلى الرغم من أن فلاسفة مثل كونفوشيوس قد وضعوا نظريات منذ فترة بعيدة حول موضوعات مثل الأدوار الاجتماعية خرجت العلوم الاجتماعية من الفلسفة الأخلاقية لعصرها، وتأثرت بعصر الثورات مثل الثورة الصناعية والثورة الفرنسية وقد ظهرت بدايات العلوم الاجتماعية في القرن الثامن عشر في الموسوعة الكبرى لديدرو، مع مقالات روسو وغيره من الرواد.

وتجدر الإشارة إلى أن فلسفة عصر التنوير واجهت في بداية القرن العشرين تحديًا في مختلف الأوساط حيث استخدمت مجالات متعددة مثل دراسات الرياضيات لصالح الدراسات التجريبية، ومعادلات التحقق بغرض بناء هيكل نظري، وذلك بعد استخدام النظريات الكلاسيكية منذ نهاية الثورة العلمية، أصبح تطور التخصصات الفرعية للعلوم الاجتماعية كميًا للغاية في جانبه المنهجي، على عكس ذلك، جعلت طبيعة التخصصات المتعددة والبينية للبحث العلمي في السلوك البشري، والعوامل الاجتماعية والبيئية المؤثرة عليه، العديدَ من العلوم الطبيعية تهتم ببعض الجوانب المنهجية للعلوم الاجتماعية، تشتمل أمثلة عدم وضوح الحدود بين التخصصات على تلك التخصصات الناشئة، مثل الدراسات الاجتماعية للطب،

والبيولوجيا الاجتماعية، وعلم النفس العصبي، والاقتصاديات الحيوية، وسوسيولوجيا العلم وتاريخه حيث أصبح التكامل بين المناهج النوعية والكمية أمرًا متزايدًا في دراسة السلوك البشري وتأثيراته وتوابعه، وأصبح علم الإحصاء في النصف الأول من القرن العشرين تخصصًا قائمًا بذاته ضمن الرياضيات التطبيقية، واستُخدمت المناهج الإحصائية بثقة.

ويتواصل السعي الضئيل في الفترة المعاصرة إلى إيجاد توافق حول منهجية ما، بإمكانها الربط بقوة ودقة بين «النظرية الكبرى» المقترحة والعديد من النظريات متوسطة المدى، والتي تستم نظرًا إلى نجاحها الكبير، بتوفير أُطر عمل صالحة للاستعمال بغرض بنوك البيانات المتنامية والهائلة.

وتماشيا مع ما تم ذكره، فقد نشأت العلوم الاجتماعية عبر سلسلة من التراكمات الفلسفية ابتداء من الإرهاصات الأولى لحضارات الشرق القديم مرورا بالتراث الفلسفي الإغريقي والإسهامات الرومانية والإسلامية وصولا إلى عصر النهضة الذي استفاد من الإسهامات السابقة، ثم إعطائه لدفعة منهجية قوية لهذه العلوم لينقلها من فلسفة اجتماعية إلى علوم اجتماعية ذات تقنيات منهجية مستقلة طورت التعامل مع الظواهر من مستوى التوصيف إلى مستوى التحليل والتفسير.

فنشأت بذلك مدارس أكاديمية تعددت بتعدد الرؤى لمجال الدراسة من جهة، طبيعة المنهج وتطبيقاته من جهة أخرى، بحيث تشكلت موجات أكاديمية متعاقبة جسدت المستوى الذي بلغته هذه العلوم لدى الغرب كالانتقال من طور الدراسات البنيوية أو النسقية للظواهر في إطار المنهج البنيوي النظمي مرورا بالدراسات الوظيفية الحركية التي تأخذ بعين الاعتبار وظائف البنيات متجاوزة بذلك تحليل أنساقها البنيائية، وصولا إلى الدراسات التفكيكية التي هي في طور التشكل.

ومهما يكن، فإن هذه التطورات والتحولات المتعاقبة كانت معبرة عن حركية المجتمعات الغربية، ومسايرة للإشكليات والظواهر والأزمات التي تطرح على مختلف المستويات الأخلاقية والسياسية والاقتصادية، لأن تطور المجتمع كما هو معلوم يفرز تناقضات وإشكاليات تحتاج إلى استيعاب واحتواءلأجل ضمان إنتاج ذلك المجتمع لوسائل نموه وتطوره، من هذا المنطلق لعبت الدراسات الاجتماعية دورا محوريا في عمليات التنمية والمسار البنائي والحضاري للمجتمعات الأوروبية، فهي أداة تنظير وبناء وتطوير وتكييف (الطاهر، 2015، صفحة 82)

المنهج العلمي وتأسيسه الإبستيمولوجي:

إن كلمة طريق أو "منهج" مستعارة من الكلمة الإغريقية Methods وبالتالي فإن المنهج هو عبارة عن طريقة بحث مدبرة ومنطقية ومنسقة يسلكها الباحث للوصول إلى هدف، وفي الفلسفة يشير المنهج إلى ترتيب الأفكار والمواضع بشكل نظامي ومنطقي وبالرجوع إلى العهد اليوناني فقد استعمل "أفلاطون" كلمة المنهج للدلالة على البحث أو المعرفة كما استعملها "أرسطو" بمعنى البحث (بدوي، 1977، صفحة 3).

المنهج هو رؤية اجتماعية من جانب، وتقنية علمية من جانب آخر، أو تنظير وتجريب كيف وكم وبهذه الصورة يساهم المنهج في تطوير الخيال السوسيولوجي للباحث وعقليته وشخصيته، من خلال التفاعل المستمر مع الواقع، وبالتالي فإن المنهج يبنى من مواجهة الفكر لذاته ببعديها الماضي والحاضر وبمواجهته لمشكلات الواقع وحاضره المتقدم ، كما يتجلى في الفكر الغربي الراهن (العرابي و العمري، 2001، صفحة 156).

ويعرفه شروخ (2003) بأنه: مجموعة من القواعة التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم أو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة من أجل اكتشاف الحقيقة التي نجهلها أو من أجل البرهنة عليها للآخرين الذين لا يعرفونها.

إن المنهج تكوين تاريخي اجتماعي، ومتغير بتغير المجتمع فهو ليس مجرد أداة للبحث عن الحقيقة فقط وإنما هو أيضا رؤية وتصور عن العالم وكذلك المفاهيم فهي تنشأ عن عملية التطور الاجتماعي حيث استأثرت مسألة المناهج باهتمام العقول منذ أقدم العصور، وحتى قبل أن يؤسس الخطاب الاجتماعي عليها فمسيرة الفكر الاجتماعي الإنساني كله ما هي إلا إشكالية منهجية فكرية، لا لأنها تعبر عن علاقة الفكر بالمجتمع وعن الرؤى والقيم الاجتماعية والمرجعيات المعرفية للحضارات الإنسانية فحسب، بل لأن الحوار الثقافي بين الحضارات المختلفة غالبا ما نقل مناهجها وقيمها ورؤيتها الكونية إلى الحضارات الأخرى وانتهى إلى إشكالية منهجية واختلاف في الرؤى الفكرية الاجتماعية.

ويعتبر "ديكارت" أول من استخدم كلمة (المنهج) في مقال حول المنهج 1637م الذي حدد فيه قواعد و تعاليم ومبادئ منهجية يلتزم بها الباحث في أي علم من العلوم للوصول إلى أصل الحقيقة وهي كالآتي:

القاعدة الأولى البداهة:

يبدو جليا في هذا القاعدة تأثر ديكارت بالرياضيات حيث نجده قد نقل قاعدة البداهة من الرياضيات إلى الفلسفة فالبداهة عند ديكارت هي كل ما يقدم إلى العقل بكل وضوح ودقة ولايمكن الشك فيه وهي نوع من الحدس أي ضرب من المعرفة العقلية يصل إلى هدفه بصفة مباشرة.

هذه القاعدة يؤكد فيها ديكارت ألا يُقبل شيئا على أنه حق ما لم أعرف بوضوح أنه كذلك أي يجب تجنب التسرع بالأحكام السابقة وأن لا يدخل في الحكم إلا ما يتم للعقل في وضوح وتميز يزول معهما كل شك.

القاعدة الثانية: تتمثل في التحليل أو التقسيم إذ يقول ديكارت أن أقسم كل واحدة من المشكلات التي أبحثها إلى مشكلات وأجزاء كثيرة وبمقدار ما يبدو ضروريا لحلها على أحسن الوجوه فالتحليل في المنهج الديكارتي قائم على تقسيم المشكلة إلى ما يمكن من الأجزاء ليتم تبسيطها وتوضيحها اكثر .

القاعدة الثالثة: تتمثل في الترتيب أو التركيب إذ يقول ديكارت أن أرتب أفكاري فأبدأ بالأمور الأكثر بساطة وأيسرها معرفة حتى أصل شيئا فشيئا وبالتدريج إلى معرفة أكثر تعقيدا بادئا بأبسط الأمور وأسهلها معرفة كي أتدرج حتى أصل إلى معرفة الحقيقة (رسيم، 2023، صفحة 895).

وقد ساهم "ديكارت" بدور فعال في تطوير المنهج العلمي عن طريق النقد اللاذع الذي وجهه لأساليب البحث التي سبقت العصر الذي عاش فيه خصوصا القياس الصوري، وهذا يتلخص في تلك الانتقادات التي وجهها "ديكارت" إلى الفلسفة اليونانية على وجه التحديد.

إن تعدد المناهج في أوروبا عبر عن الإرهاصات التاريخية والقلق الاجتماعي والفكري لعصر النهضة في أوروبا حيث ارتبط المنهج الوضعي بعصر التنوير وبقيام المجتمع الصناعي في فرنسا، بينما تطوّر في ألمانيا المنهج التاريخي وعلم اجتماع المعرفة فالفلسفة هي التي أسست علم الاجتماع الألماني حيث لم يكن ذلك صدفة بل نتاجا لعلاقة الفكر بالدولة، أما في أمريكا فلم يكن تطور المنهج التجريبي إلا استجابة لظروفها ومشاكلها الاجتماعية كدراسة مشكلات المهاجرين ودمجهم اجتماعيا ومشكلة البطالة وغيرها جعل علم الاجتماع الأمريكي يهتم بالمنهج الأمبريقي بدلا من التنظير.

وفي الحضارة الإسلامية تعددت المناهج والرؤى الاجتماعية فتراوحت بين مناهج وضعية وعقلية كما هي مطبقة في المنهج الخلدوني (لقد كان ابن خلدون بارعا جدا ليس في استخدام المنهج التاريخي ومنهج التاريخ الاجتماعي فقط، وإنما أيضا في استخدام المنهج الاستقرائي الوضعي) كما يقول علي الوردي "إن الحس عند ابن خلدون أصدق من القياس المنطقي والتجريد العقلي في فهم الأمور الاجتماعية (الوردي، 1994، صفحة 64).

بناءاً علي ماسبق، يظهر لنا أن العلوم الاجتماعية تأخرت في استخدام المنهج العلمي والقوانين العلمية بشكل يفوق التأخر الذي شهدته العلوم الطبيعية أثناء البحث في قضاياها، يمكن أن يعزى هذا التأخر إلى عدة أسباب، تتجذر في تصورات خاطئة استمرت في السيطرة على الفكر الإنساني لفترة طويلة، حيث تم اعتبار هذه التصورات كحقائق صحيحة، مما سبب تأخرًا وتعثرًا في تطبيق القوانين العلمية على الظواهر الاجتماعية، هذه التصورات الخاطئة والمحدودة نتيجة لبعض القيود المنهجية، حيث تفوقت السيادة أو النمطية وسيطرتها على معالجة القضايا من خلال الخطوات التنفيذية، مثل التحديد المسبق للعينات واستخدام أدوات القياس وتحويل الظواهر إلى أرقام، مما أدى إلى تفوق الآلية على النظرية.

ولقد دعم من تخلف العلوم الإنسانية عن استخدام المنهج العلمي في معالجة قضاياها اعتمادها على المدخل التحليلي في تلك المعالجة، هذا المدخل الذي يعتمد على تجزئة المشكلة أو القضية المراد دراستها أو بحثها إلى أجزاء صغيرة ووحدات بسيطة قابلة للوصف والقياس، ويتم تعريف كل وحدة إجرائيا وتتحدد لها أدوات القياس السيكومتري عادة، ويتبنى هذا المدخل الوضعيون الذين يسيرون وفق الفلسفة الوضعية ويهرب معتنقو هذه الفلسفة من التنظير ولا يسعون للإجابة عن الأسئلة التي تبدأ بلماذا؟ أو بتعبير آخر أنهم لا يولون البحث عن العلل التي تقدم تفسيرات عقلية للظواهر وذلك لأن الإجابة عن هذه الأسئلة أو البحث عن علل الظواهر يدخلهم في معالجات فلسفية عقلية تجريدية تبعدهم عن النهج التجريدي القائم على البرهان المادي لتفسير الظواهر، أي أن اهتمامهم منصب أساسا على الإجراءات، وبذلك يتحول مدخلهم

إلى نهج وصفي يكتفي برصد ما هو موجود أو ملاحظ والتركيز على ما هو قابل للقياس وتتحول المشكلات في بحثهم إلى آلية تفتت وتصف الظواهر كميا وآليا، ويكون التفسير انطلاقا من ذلك آليا ميكانيكيا يبتعد تماما عن السياق الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، والتعليمي الذي أفرز تلك المشكلات كما يبتعد عن الفلسفة أو الأيديولوجيا التي يمكن أن تثري التفسير وتكشف عن علل وأسباب حقيقية غير متكلفة (أبو النصر، 2002، الصفحات 145-146).

أهمية التعدد المنهجي في البحوث الاجتماعية:

لا يمكن الحديث عن أهمية تنوع البحوث الاجتماعية من غير الحديث عن أهداف البحث الاجتماعي لأن تنوع البحث الاجتماعي ينبع في الأساس من تنوع الأهداف، كما أن العلاقات بين الأشياء في العالم الطبيعي تحكمها قوانين حتمية (مثلا علاقة الأرض بالشمس والقمر) ونتيجة لتلك العلاقات تحدث الظواهر الطبيعية ويتم دراستها بأسس علمية وفقاً لذلك، فالحياة الاجتماعية تسير العلاقات فيها بصورة وفقاً لأنماط منتظمة وعند دراستها بصورة متعمقة تصبح أكثر وضوحاً ومنطقية، وهذا هو أهم هدف للبحوث الاجتماعية وهو فهم تلك الأنماط المختلفة ويتم ذلك من خلال بناء النظرية وفحصها، وهناك أهداف أخرى للبحث الاجتماعي حددها علي سبيل المثال سارانتاكوس (1993) في ثلاثة نقاط هي:أولاً: استطلاع الواقع الاجتماعي من أجل الحصول على معلومات موثوقة يمكن الاستفادة منها في التنبؤ بالأحداث مستقبلاً وبناء نظرية واختبارها، ثانياً: فهم وتفسير سلوك الإنسان وأفعاله ثالثاً: توفير قاعدة بيانات لنقد الواقع الاجتماعي، ينتج من تنوع هذه الأهداف ثلاث مناهج رئيسية هي المنهج الكمي، المنهج الكيفي، المنهج النقدي وهكذا بالنسبة للمناهج الأخرى .(Sarantakos، 1993، p. 102)

من جانب آخر، فإن المنهجية هي إطار لفهم العالم ورؤية الواقع حيث يتم بناء الموقف المنهجي من خلال مجموعة من الافتراضات الوجودية والمعرفية والبديهية، بالإضافة إلى صوت الباحث (Atkinson، 2017) ومنهجية الدراسة تحدد بناءاً على طبيعة الموضوع المراد دراسته وبالتالي يتم تحديد أدوات جمع البيانات وتحليله، ويجب أن نفهم أنه في الوقت الحالي، لا يوجد منهج واحد يتناسب مع جميع الدراسات، بل تتنوع مناهج الدراسة وفقًا لمبدأ التكامل المنهجي، الذي يسهم في دراسة الظواهر بعمق أكبر (القاسم، 2021، صفحة 531)، ذلك لأن استخدام منهج واحد يؤدي إلى الكشف عن جزء معين فقط من الواقع المدروس حسب الأداة التي تم استخدامها في جمع وتحليل المعلومات في الدراسة، ولكن عند استخدام أساليب متعددة في الدراسة فإن ذلك يساعد الباحثين في الحصول على صورة أكثر شمولاً وجدوى للواقع الاجتماعي وبهذا يحصل الباحثين على مجموعة أكثر من الرموز والمفاهيم النظرية (Berg، 2000، p. 89)، بالإضافة إلى ذلك واحدة من أهم خصائص البحث الاجتماعي هي التعدد والتنوع، ويرتبط هذا التنوع في البحث بعدد من المعايير مثل نقاط تركيزه ومناهجه وغرضه وإطاره المفهومي أو أنموذجه الإرشادي الأساسي.

المنهج الكيفي:

ظهر المنهج الكيفي (النوعي) نتيجة لهيمنة المناهج الكمية على البحوث الاجتماعية وأصبح سائداً في عام 1970 (Lund، 2012، p. 155)، ويمكن تعريفه على أنه المنهج الذي يهدف إلى التعرف على المعاني والمفاهيم للظواهر الاجتماعية، من خلال البحث عن الخصائص والرموز التي تميز الظاهرة للوصول إلى فهم عميق لها وإيجاد تفسيرات منطقية لها وتتركز أسئلة البحث النوعي على ثلاثة مجالات رئيسية: الأولى تتعلق باستخدام اللغة كوسيلة لاستكشاف عمليات الاتصال وأنماط التفاعل داخل مجموعات اجتماعية معينة، الثانية: تتضمن وصف وتفسير المعاني التي يسندها الأفراد لأوضاعهم وأفعالهم، أما الثالثة: فترتبط ببناء النظرية من خلال اكتشاف الأنماط والروابط في البيانات النوعية وتكون الأسئلة العامة نسبيًا، وليست فرضيات محددة يُجرى اختبارها، مما يعكس التركيز الأولي للبحث على تحقيق فهم عميق للمنهج الكيفي العديد من الوسائل لجمع البيانات لعل من أهمها المقابلات المتعمقة، الملاحظة بالمشاركة و يتضمن البحث الكيفي العديد من الاتجاهات النظرية التي تساهم في إنتاج المعرفة، إضافة إلى الأساليب المتعددة مثل تحليل المضمون، تقنيات التصوير الفوتغرافي، التحليل التاريخي، تحليل الوثائق والنصوص، الاثنوميثودولجيا (منهجية الجماعة) والبحث الإثنوغرافي، هذه الأساليب والاتجاهات النظرية المتعددة تعطي قوة للبحث الكيفي في الوصول إلى النظرة الشمولية المتكاملة للواقع الاجتماعي موضع الدراسة، هذه النظرة الكلية التي يقدمها البحث الكيفي والتي تجعل منه منهجاً مميزاً من حيث المضمون والشكل وكما أشارت كل من هس-بيبر و ليفي (2006) أن ممارسة البحث الكيفي تُعتبر ممارسة انعكاسية، حيث تخضع للتطوير والتعديل أثناء العمل وتنتهي هذه الممارسة بإنتاج معرفة تتسم بتوجيهات ثقافية وتتفاعل بشكل مستمر مع الأفكار النظرية، وبالتالي يحدث هذا التفاعل من خلال تبادل مستمر بين النظرية وطرق البحث من جهة، وبين الباحث والمبحوثين من جهة أخرى (الجوهري، 2011، صفحة 38)، فمثلا يكون من المفيد جداً استخدام المنهج الكيفي عند دراسة تجارب الأشخاص مع ظواهر اجتماعية معينة لأن وسائل جمع البيانات المستخدمة في المنهج الكيفي تساعد بشكل كبير في الحصول على معلومات أكثر تعمقاً وتتيح للمبحوثين الفرصة للتعبير عما يشعرون به بصورة مفصلة، وهناك ثلاثة عناصر أساسية للبحث الكيفي أشار إليها كل من ستراوس وكوربين (1990) وهي: البيانات، الإجراءات التفسيرية، والتقارير اللفظية المكتوبة هذه العناصر الثلاث مجتمعة تعطي مصدر قوة للبحث فبالنسبة للبيانات يمكن للباحث الحصول عليها بأدوات مختلفة تعمق من نظرة الباحث لموضوع الدراسة، الإجراءت التفسيرية تحتوي على استخراج المفاهيم من البيانات والتحليل غير الاحصائي للبيانات وكتابة المذكرات وغيرها كل تلك العناصر توصل الباحث إلى كتابة تقرير عن بحثه حسب الجهة المستهدفة سواء كان مؤتمر أو مجلات علمية (Strauss & Corbin، 1990، pp. 21-22)، وهنا تجدر الإشارة إلى أن تلك العناصر الأساسية للبحث الكيفي تتفاعل بصورة مستمرة مع بعضها البعض

وبذلك تضفي على البحث الكيفي صفة التميز والتفرد وتجعله تطبيق منهجي مهم يزود الباحثون بمعارف تفسيرية ذات مستوي عالي من القدرة علي التصوير الدقيق (الجوهري، 2011، صفحة 38).

المنهج الكمي:

إن الأساس النظري للمنهج الكمي هو الوضعية التي ظلت مسيطرة على البحوث الاجتماعية حتى منتصف القرن التاسع عشر وكان الاعتقاد السائد أن الوضعية هي الاتجاه الوحيد الذي يمكنة تطبيق الطريقة العلمية على البحوث الاجتماعية وذلك لاعتمادها علي الموضوعية في دراسة الحقائق الاجتماعية التي تفترض أنه من خلال محاولات الباحث لبناء المعرفة يجب أن يكون متحيزاً تماما وليس لديه أي مشاعر تجاه موضوع البحث، وفي بدايات استخدام المنهج الكمي في البحوث الاجتماعية كانت هنالك مسائل فلسفية شغلت الباحثين منها طبيعة الظاهرة/ الموضوع المراد دراستة، الإحصائيات المناسبة لدراسة الحالة والطرق التي يمكن استخدامها في قياس الرأي العام والمواقف، إذن يمكن تعريف المنهج الكمي بأنه: المنهج الذي يهتم بدراسة الواقع الاجتماعي باستخدام القياس والتجربة ويهدف إلى اكتشاف العلاقات السببية للظواهر الاجتماعية والقوانين التي تحكمها، وبهذا يساهم المنهج الكمي في التنبؤ بالظواهر الاجتماعية ونتائجها، والمنهج الكمي هو ذلك المنهج الذي يعتمد علي القياس والتجربة والتنبؤ في دراسة الظواهر الاجتماعية، وقد أشار سارانتاكوس (1993) إلى أن المعايير الأساسية للمنهج الكمي هي: الموضوعية، استخدام الطرق التجريبية، التمثيل والتعميم، القياس، الدقة والإتقان (Sarantakos، 1993، p. 106)، وبذلك فإن الهدف الرئيسي للمنهج الكمي هو دراسة الواقع الاجتماعي كما هو عبر ثلاث طرق رئيسية هي: القياس، التعميم، والتأكد من صحة العلاقات السببية بين الأشياء، ولذلك فإن الهدف من استخدام المنهج الكمي ه وإما تطوير نظرية أو اختبار نظرية موجودة، تقييم الظواهر الاجتماعية وأثرها على المجتمع، وكذلك التنبؤء بالمستقبل (Sarantakos، 1993، p. 94).

المنهج المختلط :

المنهج المختلط، التثليث، المنهج المتعدد، البحث التكاملي، البحث متعدد الأساليب كل هذه المصطلحات تشير إلى استخدام أكثر من منهج عند إجراء البحوث الاجتماعية، وقد بدأ المنهج المختلط تاريخة في العلوم الإنسانية والسلوكية عندما شعر الباحثون أن المزج بين المنهجين الكمي والكيفي في الدراسة سوف يساهم بشكل كبير في تناول الظواهر الاجتماعية والسلوكية من جوانب متعددة مما يساهم في إعطاء النظرة الشمولية للموضوع المراد دراسته، وكذلك يساهم في التخلص من نقاط الضعف في كل من المنهجين الكمي والكيفي والاستفادة من نقاط القوة وهذا بالطبع يؤدي إلى الحصول على نتائج ذات جودة ودقة عالية لموضوع الدراسة، إن الفلسفة الأساسية التي يبنى عليها المنهج المختلط تتمثل في البراجماتية (Pragmatism) التي تؤمن بضرورة الخلط بين كل من المنهج الكمي والكيفي في البحث والاستفادة من ذلك في الحصول على بيانات أكثر شمولا وعمقا، ومن ناحية تاريخية فإنه حتى النصف الأول من القرن

العشرين كان المنهج السائد في دراسات علم الاجتماع هو المنهج الكيفي بالتركيز على استخدام الملاحظة بالمشاركة، المقابلات شبه المنظمة وتحليل المضمون (Pearce، 2012، p. 830)، أما في بدايات الستينات من القرن العشرين ظهر استخدام المنهج المختلط من قبل علماء الانثروبوجيا الثقافيين وظهر في كتاباتهم حتى الستينات من القرن العشرين، وفي بدايات استخدام المنهج المختلط كان يستخدم تحت مسمى العمليات التعددية (operationism Multiple) وإذا نظرنا إلى الأدبيات المنهجية في علم الاجتماع نجد أن مقال كل من كامبل وفينسك (1959) كان له دور في إعطاء تعريف لمفهوم التعدد في البحث وتم تحديد أساليبه، كذلك لفت مقال كامبل وفينسك (1959) نظر الباحثين إلى مصطلح جديد وهو التثليث (Triangulation)، مما دفع دينزين (1978) إلى إعطاء تعريف للمفهموم على أنه استخدام أكثر من منهج في دراسة الظاهرة وقدم أربعة اشكال للتثليث في البحث وهي: تثليث البيانات، تثليث الباحث، تثليث النظرية وأخيراً تثليث الطرق أو الأساليب (Johnson، Onwuegbuzie، & Turner، 2007، p. 115)، وتشير بعض الدراسات إلا أنه قد تم صياغة المنهج المختلط بشكله الحالي حوالي عام 2000 (Lund، 2012، p. 156) وهنالك خمسة أسباب رئيسية لاستخدام المنهج المختلط هي: التثليث أي يعني مساعدته في فهم موضوع الدراسة من أبعاد مختلفة، التكامل، التطوير، توسيع نطاق البحث ويساعد في الانفتاح على دراسات أخرى. و أهم ميزه للبحث المختلط هي التثليث ذلك لأنه يتيح للباحثين الإجابة على تساؤلات والتحقق من فرضيات الدراسة من جوانب مختلفة، ولكن لكي يتمكن الباحثين من الاستفادة من هذه الميزة ينبغي تحليل البيانات تحليلا دقيقاً والاستفادة من نقاط القوة لكل طريقة وتجنب نقاط الضعف (Johnson، Onwuegbuzie، & Turner، 2007، p. 124) والتثليث أيضاً يساعد في التأكد من صحة البيانات ورفع مستوى الثقة بها وتقليل التحيز عند استخدام المنهج المختلط فانه في بعض الأحيان يتم استخدام واحد من المناهج كأساس والمنهج الاخر كمساعد له، فمثلاً في كثير من الدراسات التي تستخدم المنهج المختلط يكون الهدف من المنهج الكيفي هو المساعدة في فهم التناقضات الموجودة في بيانات المسح الاجتماعي البيانات الكمية (Creswel، Shope، Plano، & Green، 2006، p. 5). هذا جعل البعض يجادل بأن المنهج المختلط "وجهة جديد" للوضعية، وبالرغم من التاريخ الطويل للمنهج المختلط في علم الاجتماع إلا أنه في الوقت الحالي ومع تطور مفاهيمه ونظرياته المعرفية وتعدد تصاميمه إلا أن استخدام المصطلحات المستحدثة بالنسبة للمنهج المختلط محدود في علم الاجتماع ويمكن إرجاع ذلك إلى سببين محتلمين الأول هو: التاريخ الطويل للأسلوب المتعدد في علم الاجتماع لذلك يرى الباحثون أنه ليست هنالك ضرورة لتبرير استخدام المنهج المختلط بمصطلحات حديثة، أما الثاني فهو أن علم الاجتماع مازال في مرحلة انتقالية بين المناهج لذلك يميل الباحثون إلى تجنب استخدام المصطلحات ويركزون أكثر على التفاصيل المنهجية لكل منه والطرق التي يمكن تطبيقها للحصول على نتائج وبيانات أعمق وأشمل (Pearce، 2012، p. 834).

الإشكاليات المنهجية في العلوم الاجتماعية:

بدأت الإشكالية المنهجية في العلوم الإنسانية وعلم الاجتماع على وجه الخصوص من محاولات علماء علم الاجتماع والباحثين بدراسة الظواهر الاجتماعية بنفس الطريقة التي تدرس بها الظواهر الطبيعية، بالرغم من يقين الباحثين والعلماء أنه على العكس من الظواهر الاجتماعية في العلوم الطبيعية تحدث العلاقات بين الأشياء بصورة منتظمة يمكن اعتبارها قوانين حتمية (حوادث اليقين العالمي)، وهيمنة الوضعية على البحوث الاجتماعية كان له نتائج سلبية على دراسة الظواهر الاجتماعية هذه النتائج أشار اليها الخواجة (2001) وحددها في ثلاث نقاط رئيسية هي:التشدد في تطبيق الموضوعية في دراسة الظواهر الاجتماعية، المحاولات المتكررة لتطبيق نفس طرق وأساليب العلوم الطبيعية مما أدى إلى تشويه الواقع الاجتماعي والتأخر في تطوير أساليب مناسة لدراسة الظواهر الاجتماعية، تجريد الظواهر الاجتماعية ونفي العلاقات الأساسية بين كل من الفرد والمجتمع والطبيعة (الخواجة، 2002، الصفحات 236-237)، هذا فيما يتعلق بإشكاليات المنهج في حد ذاته في بدايات الدراسة العلمية للظواهر الاجتماعية، أما في الوقت الحاضر ونسبة إلى تعدد المناهج وتعدد الطرق في جمع وتحليل البيانات وكتابة النتائج تشير الدراسات السابقة إلى أن البحوث في العلوم الإنسانية وخصوصاً علم الاجتماع تعاني من أزمة في المنهج وفي تفسير الواقع بسبب تردي المستوى المنهجي للكثير من البحوث السوسيولوجية، إذ تفتقد الكثير من البحوث الإتقان المنهجي من جمع المعلومات إلى أسلوب الكتابة إلى ترابط الأفكار وتنظيم الموضوع وطرح المشكلة وإجراءات الضبط المنهجي وتحليل المشكلة وتفسيرها.

ومن أمثلة الإشكاليات المنهجية في البحوث الكيفية :عدم استخدام نظرية معينة أو سوء تطبيق النظرية في البحث الاجتماعي، البحث الذي لا يستخدم نظرية معينة تكون لدية نقاط ضعف أشار إليها كل من شوم وكروفورد (2023) في دراستهم وهي: أولاً: البحث الذي لايستخدم نظرية يصعب جداً تصنيفة ضمن الأبحاث التي تستخدم نظرية محددة ، ثانيا: من الصعب للبحث الذي لايستخدم نظرية توفير إطار للدراسات المستقبلية ثالثا: عدم استخدام نظرية وأن كان واضحاً لكن قد يتضمن البحث استخدام نظرية بصورة غير واضحة وشائكة وبالتالي لايمكن تحديد نوع النظرية المستخدمة بصورة دقيقة، إذن عدم استخدام نظرية محددة في البحث يجعل من الصعب جداً بناء العلم بصورة تراكمية (Schumm & Crawford، 2023، p. 197). أشكالية أخري للبحوث الكيفية أشار اليها ابو النصر (2002) وهي العلاقة التركيبية والعلاقات الجدولية للمفاهيم هذه المشكلة تجعل من الصعب جداً تطوير نظرية محددة في دراسة الظواهر الاجتماعية، كذلك أشار ابو النصر الي أشكاليات اخري في البحوث الكيفية وهي الافتقار الي مبدأ الحتمية وصعوبة تعميم النتائج.

وبالنسبة للمنهج الكمي فإن من أهم الإشكاليات التي تعاني منها البحوث الكمية هي التحيز، وعدم الاستخدام الصحيح للإحصائيات، الصدق والثبات، انخفاض مستوى الوضعية.، ومن المعروف أن

البحث الكمي يهتم بدراسة الواقع الاجتماعي باستخدام القياس والتجربة ويهدف إلى اكتشاف العلاقات السببية للظواهر الاجتماعية والقوانين التي تحكمها، وبهذا يساهم المنهج الكمي في التنبؤ بالظواهر الاجتماعية ونتائجها، إن استخدام الإحصائيات له فائدة كبيرة في اكتشاف بعض قوانين الظواهر الاجتماعية ويساعد الباحث بشكل كبير في التعامل مع ضبابية البيانات (Schumm & Crawford، 2023، p. 199)، إلا أن عدم التطبيق الصحيح للإحصائيات ومناهج البحث يؤدي إلى تقديرات خاطئة حول تلك الظواهر والذي بدوره يؤدي إلى خلل كبير في التنبؤ بحدوث الظاهرة مستقبلاً، وكما أشار شوم وكروفورد (2023) أن الاستخدام غير الصحيح للإحصاءات في البحوث الكمية يؤدي في أفضل الأحوال إلى تشويش الحقائق وفي أسوء الأحوال إلى تحريفها.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن هناك مشكلة أخرى تعاني منها البحوث الكمية وهي مشكلة التحيز هذه المشكلة شائعة وسط البحوث الاجتماعية ولها أشكال مختلفة (Regnerus، 2020) (Schumm & Crawford، 2023). ولها تأثير كبير في صحة نتائج البحث، وذلك لأن التأكيد على صحة نتائج البحث الكمي تعتمد على عدد كبير من العوامل من أهمها قوة البحث والتحيز (Ioannidis، 2005، p. 697). وللتحيز في البحث أسباب متعددة يمكن ذكر اثنين منها على سبيل المثال وهما فرضيات الدراسة التي يمكن أن تكون سبباً في توجيه المبحوثنن في إجاباتهم (Sarantakos، 1993) وصغر حجم العينة مقارنة بالمجتمع المراد دراسة (Ioannidis، 2005، p. 697)، بالنسبة للصدق والثبات فنجده يرتبط أرتباط وثيق بالتحيز وهي من بين التحديات الملحوظة التي لا تزال تواجه العلوم الاجتماعية، يعود ذلك جزئيًا إلى صعوبة تحقيق درجة مماثلة من التحكم في شروط البحث في مجال علم الاجتماع مقارنة بالعلوم الطبيعية، بالإضافة إلى ذلك، تعود هذه التحديات أيضًا إلى الطبيعة المعقدة للظواهر والسلوكيات التي تتناولها هذه العلوم، بناءً على ذلك، قد لا تكون العينة المختارة تمثل بشكل دقيق المجتمع أو الوحدة التي يتم دراستها، بالإضافة إلى ذلك، عند اختيار فرضية أو فرضيات للدراسة ضمن نطاق عينة محددة، قد لا تمثل هذه العينة بالضرورة مجتمع البحث بكل دقة، مما يتسبب في ظاهرة ما يعرف بخطأ الصدفة. ويمكن أن يؤدي هذا إلى مشكلة الثبات، حيث تظهر هذه المشكلة عند تكرار دراسة أو تطبيق نفس المنهج البحثي على نفس المشكلة بدون الوصول إلى نفس النتائج أو التعميمات.

الخاتمة والتوصيات:

حاولنا في هذه الدراسة أن نتعرف على إشكالية المنهجية في العلوم الاجتماعية بصورة عامة وعلم الاجتماع بصورة خاصة، ولمعرفة تلك الإشكاليات حاولت الباحثتان التعرف على تاريخ العلوم الاجتماعية وتطورها حيث وصلت الدراسة إلى أن العلوم الاجتماعية تطورت من فلسفة اجتماعية إلى علوم اجتماعية عبر الاستفادة من التراكمات الفلسفية مثل حضارات الشرق القديم، الفلسفة الإغريقية، والحضارة الإسلامية وهكذا إلى أن وصلت عصر النهضة الذي كان له الدور الكبير في إعطاء الصفة العلمية للعلوم

الاجتماعية ونشأت في ذلك الوقت المناهج الاجتماعية التي تطورت بعد ذلك واستحدثت تقينات جديد ة ومناهج جديدة تناسب دراسة الواقع الاجتماعي. ووجدت الدراسة أيضاً ان العلوم الطبيعية سبقت العلوم الاجتماعية في تفسير الظواهر وان في بدايات دراسة الواقع الاجتماعي بصورة علمية اعتمد الباحثين علي المناهج الطبيعية اي القياس والتجريب(سيطرة الوضعية) وحاولو محاكاة الظواهر الاجتماعية بالظواهر الطبيعية، ويعزي سبب تأخر استخدام المنهج العلمي لظواهر اجتماعية إلى تصورات خاطئة استمرت في السيطرة علي الفكر الإنساني لفترة طويلة وتم اعتقاد ان هذه التصورات حقائق صحيحة. ولكن بعد ذلك ساد الفكر العلمي واصبحت للعلوم الاجتماعية مناهج متعددة ولاتستخدم فقط كأداة للبحث عن الحقيقة بل رؤية وتصور عن العالم وكذلك المفاهيم.

إن استخدام المناهج في البحوث الاجتماعية يتعدد بتعدد أهداف البحث وطبيعة الموضوع المراد دراسة وإن المنهج المستخدم في الدراسة يحدد عى أساس أساليب جمع البيانات وتحليلها وعرض النتائج، تاريخيا اعتمدت البحوث الاجتماعية علي نوعين من المناهج هما الكمي والكيفي ولكن مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين اتجهت الأبحث إلى تبني فكرة المنهج المختلط أي دمج كل من المنهج الكمي والكيفي في نفس الدراسة وذلك لما له من فوائد في الحصول على نتائج أكثر شمولاً وعمقاً، كذلك وجدت الدراسة أن هنالك خمسة اسباب رئيسية لاستخدام المنهج المختلط وهي: التثليث، التكامل، التطوير، توسع نطاق البحث، الانفتاح على دراسات أخرى.

أما فيما يتعلق بالإشكاليات المنهجية في البحوث الاجتماعية فقد قسمت الدراسة الإشكاليات حسب المنهج المستخدم في البحث إلى اثنين أولاً: إشكاليات البحوث الكيفية وهي: عدم استخدام نظرية معينة، العلاقات التركيبية والعلاقات الجدلية للمفاهيم وهذه الإشكالية تجعل من الصعب تطوير نظرية، الافتقار إلى الحتمية، وكذلك صعوبة تعميم النتائج، أما بالنسبة لإ شكاليات البحوث الكمية فهي: التحيز، عدم الاستخدام الصحيح للإحصائيات، مشكلة الصدق والثبات.

توصي الدراسة بضرورة تركيز الباحثين في علم الاجتماع علي القضايا المنهجية في الابحاث الاجتماعية لان عدم تطبيق المنهج العلمي بصورة صحيحة يؤثر علي جودة البحث ونتائجة. ومن الضروري علي الباحثين قبل أجراء ابحاثهم مراجعة المناهج واستيعابها وفهمها بصورة ليتثني لهم تطبيقها بصورة سليمة. بما أن المناهج في علم الاجتماع تتسم بالتعدد والتنوع تبعاً لطبيعة الموضوع المراد دراستة وأهدافه توصي الدراسة الاستفادة من هذا التنوع عند أجراء البحوث باستخدام اكثر من منهج في الدراسة لما له من فوائد في الحصول علي نتائج أكثر دقة وشمولاً. أيضاً توصي الدراسة بزيادة الابحاث التي تتناول القضايا المنهجية في علم الاجتماع لتحقيق التراكم المعرفي والبحثي.

المراجع والمصادر

Atkinson J. (2017). *Journey into Social Activism: Qualitative Approaches.* Fordham University Press.

Berg B. (2000). *Qualitative Research Methods for the Social Sciences 4th Ed.* Long Beach.: California State University.

Creswel J. Shope R. Plano V. & Green D. (2006). How interpretive qualitative research extends mixed methods research. *Research in the Schools*/*13*(1) 1-11.

Giddings L. (2006). Mixed Methods Research: Positivism dressed in Drag? *Journal of Research in Nursing*.

Ioannidis L. (2005). Why Most Published Research Findings Are False. *PLOS Medicine*/*2*(8) 696-701.

Johnson B. Onwuegbuzie A. & Turner L. (2007). Toward a Definition of Mixed Methods Research. *Journal of Mixed Methods Research*/*1*(2) 112-133.

Lund T. (2012). Combining Qualitative and Quantitative Approaches: Some Arguments for Mixed Methods Research. *Scandinavian Journal of Educational Research*/*56*(2) 155-165.

Pearce L. (2012). Mixed Methods Inquiry in Sociology. *American Behavioral Scientist*/*56*(6) 829–848.

Regnerus M. (2020). Understanding How the Social Scientific Study of Same Sex Parenting Works. *Roczniki Nauk Spolescznych*.

Sarantakos S. (1993). *Social Research.* Palgrave Macmillan.

Schumm W. & Crawford D. (2023). Difficulties With Methodology in Social Science Research With Controversial Issues Regarding Huma n Sexuality. *The Linacre Quarterly*/*90*(2) 194-216.

Schumm W. & Crawford D. (2023). Difficulties With Methodology in Social Science Research With Controversial Issues Regarding Huma n Sexuality. *The Linacre Quarterly*/*90*(2).

Strauss A. & Corbin J. (1990). *Bascics of Qualitative Research Grounded Theory ProceduresTechniques and.* Sage Publication.

النوري. الطاهر. (2015). منهجية البحث القانوني للجامعيين. *دار العلوم للنشر والتوزيع*.

ربيح نعيمة. (2022). منهج العلوم الاجتماعية بين المدارس والنظريات الاجتماعية. *مجلة د ا رسات وأبحاث، 2*، 14-24.

صلاح الدين شروخ. (2003). منهجية البحث القانوني للجامعيين. ، *دار العلوم للنشر والتوزيع*.

عبد الرحمن بدوي. (1977). *مناهج البحث العلمي*. لبنان.

عبد القادر العرابي، و عبيد العمري. (2001). إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية في ضوء الحداثتين الأولي والثانية. *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية*، 153-191.

علي الوردي. (1994). *منطق ابن خلدون في ضوء حضارته وشخصيته* (المجلد 2). لندن: دار كوفان للنشر .

علي الوردي. (1994). *منطق ابن خلدون في ضوء حضارته وشخصيته* (المجلد 2). لندن: دار كوفان للنشر.

فقير رسيم. (2023). قراءة ابستمولوجية لإشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية. *روافد للدراسات والابحاث، 7*، 890-907.

محمد الخواجة. (2002). إشكالية التعدد المنهجي واستخدامه في علم الاجتماع. *مجلة العلوم الانسانية، 4* .

مصطفي سويف. (2000). علم النفس فلسفته وحاضره ومستقبله ككيان اجتماعي. *الدار المصرية اللبنانية*، 62.

ممدوح أبو النصر. (2002). إشكالية المنهج البحثي في العلوم الاجتماعية والإنسانية. *كلية التربية، 112* ، 143-159.

ميادة القاسم. (2021). مناهج البحث الاجتماعي وتطبيقاتها في علم الاجتماع: د ا رسة سيسولوجية. *المجلة العربية للنشر العلمي، 31*، 530-554.

هناء الجوهري. (2011). *البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية*. القاهرة : المركز القومي للترجمة.

محور

دراسات علم النفس

الشيخوخة الناجحة لدى كبار السن

م.م.عماد خالد مغير
المديرية العامة لتربية ديالى– العراق

م.م. احمد سعد عباس
المديرية العامة لتربية ديالى– العراق

مقدمة:

يعد بلوغ الإنسان سن الشيخوخة في بعض الاحيان بداية الابتعاد والتدهور، أو بداية إعلان النهاية، فلكل مرحلة من مراحل العمر أهميتها ودورها في الحياة، وان هذه المرحلة العمرية قد تصور صورًا قاتمة وحزينة، فهي يمكن أن تكون من أسعد مرحلة عمرية وأكثرها عطاءً وفهماً لمعنى الحياة وتقديرا لقيمتها، إذ تؤدي تصورات المسنين عن مرحلة الشيخوخة وتجربتهم الشخصية وأساليب مواجهتهم للضغوط والتغيرات المرافقة لها، دورا مهمًا في ردود أفعالهم تجاه أنفسهم وتجاه الأحداث في هذه المرحلة.

مشكلة البحث:

تعدّ مرحلة الشيخوخة من المراحل الخصبة والمليئة بالأحداث الحياتية الضاغطة مثل: (تدهور الصحة الجسدية والعقلية، وضعف الذاكرة، وعدم القدرة على انجاز المهام اليومية الاعتيادية، وضعف التواصل الاجتماعي، والتقاعد ، وخسارة الشريك وما يتركه ذلك من آثار ومشاعر سلبية واضحة تحمل في طياتها مشاعر النقد للذات والحسرة على ما كان يتمتع به من قدرات، إلا أن لهذه المرحلة نواحي إيجابية لابد من إلقاء الضوء عليها بدلاً من التركيز على النواحي السلبية في حياة المسن، وان مواجهة الشيخوخة في هذا الاعتبار يجسد مجمل معرفة الإنسان وقيمه واتجاهاته نحو ذاته ونحو الحياة، وتوضح مدى إيجابياته وقدرته على التكيف مع الشروط المحيطة، فكلما كان الإنسان متعاطفاً مع ذاته ومتفهماً وواعياً ومدركاً لقوانين الحياة ومنفتحاً على الخبرات الإنسانية العامة، كلما انسجم مع تلك القوانين الناظمة للحياة ونجح في التوافق معها من دون أن تحدث لديه تأثيرًا سلبيًا أو أذى نفسيًا. ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

أسئلة البحث:

ما مستوى الشيخوخة لدى كبار السن ؟

هل توجد علاقة دالة احصائيا بين المسنين على وفق متغير العمر (مسن –مسنة)

أهداف البحث:

ـ بناء مقياس الشيخوخة الناجحة لدى المسنين .

ـ معرفة مستوى الشيخوخة الناجحة لدى المسنين ومسنات.

ـــ معرفة مستوى فروق الشيخوخة الناجحة على وفق متغير الجنس(مسن ، مسنة) .

أهمية البحث:

تعد فئة المسنين أقل الفئات العمرية حظاً بالدراسه في أي مجتمع أينما كان إذ لم تحظ هذه الفئة بالاهتمام اللازم، وان حظيت ببعض الاهتمام، فإنه يعد هامشياً وغير كاف مقارنة بالفئات الأخرى، وقد يعزى السبب في ذلك إلى نظرة المجتمع بأن هذه الفئة أدت دورها وأصبحت على هامش الحياة، فضلاً عن أنها أقل مطالبة بحقوقها من الفئات الأخرى، فعادة ينظر إلى مرحلة تقدم العمر على أنها مرحلة التراجع في الأداء.

منهج البحث:

اعتمد الباحثان على المنهج البحث الوصفي في دراستهما.

الكلمات المفتاحية: الشيخوخة– الناجحة–المسنين – دور– الدولة

Successful aging in the elderly

Emad Khaled Mugheer **Ahmed Saad Abbas**

Abstract:
The current research aims to identify: (successful aging among the elderly in the role of the state) To achieve the goal of the research، the researcher used the descriptive research method، and the current research community is determined by the elderly category in the role of the state affiliated to the Ministry of Labor and Social Affairs. Simple، and to achieve the objectives of the current research، the researcher built a scale (successful aging in the elderly)، and its psychometric properties (honesty and stability) were verified. educational psychology، measurement and evaluation As the percentage of agreement reached (80%)، and thus the apparent honesty was achieved. As for the stability، it was calculated in two ways: the re-test and reached (0.82) and the Alpha Cronbach method and reached (0.85). independent، Pearson's correlation coefficient، Alpha Cronbach) and in the light of this result، the research came out with a number of recommendations and proposals.

Keywords: Successful aging، in the elderly

المقدمة :

تعد فئة المسنين أقل الفئات العمرية حظاً بالدراسة في أي مجتمع أينما كان حيث لم تحظ هذه الفئة بالاهتمام اللازم، وان حظيت ببعض الاهتمام، فإنه يعد هامشياً وغير كاف مقارنة بالفئات الأخرى، وقد يعزى السبب في ذلك إلى نظرة المجتمع بأن هذه الفئة أدت دورها وأصبحت على هامش الحياة، إضافة إلى أنها أقل مطالبة بحقوقها من الفئات الأخرى، فعادة ينظر إلى مرحلة تقدم العمر على أنها مرحلة التراجع في الأداء، ونقص القدرات ، حيث يعاني المسن من جملة أحداث وتغيرات مع بداية دخوله هذه المرحلة وخلالها ، فعلى المستوى الفيزيولوجي يحدث انخفاض في وظائف بعض أجهزة الجسم من الناحية الجسدية والعقلية، وعلى المستوى الاجتماعي قد يتعرض المسن لحدوث بعض التغيرات والأحداث المؤثرة في حياته مثل التقاعد عن العمل -وفاة شريك الحياة -زواج الأبناء أو سفرهم -تقلص فرص التفاعل الاجتماعي -وفاة بعض الأصدقاء ..وغيرها من الأحداث التي يمر بها المسن في هذه المرحلة العمرية والتي تؤثر على حياتهم بشكل عام.

اولا: مشكلة البحث :

تعتبر مرحلة الشيخوخة من مراحل الخصبة ومليئة بالأحداث الحياتية الضاغطة مثل (تدهور الصحة الجسدية والعقلية ضعف الذاكرة عدم القدرة على انجاز المهام اليومية الاعتيادية ضعف التواصل الاجتماعي التقاعد خسارة الشريك وما يتركه ذلك من آثار ومشاعر سلبية واضحة تحمل في طياتها مشاعر النقد للذات والحسرة على ما كان يتمتع به من قدرات، إلا أن لهذه المرحلة نواحي إيجابية لابد من إلقاء الضوء عليها بدلاً من التركيز على النواحي السلبية في حياة المسن (بريك ، 2010، صفحة 32) وان مواجهة الشيخوخة في هذا الاعتبار يجسد مجمل معرفة الإنسان وقيمه واتجاهاته نحو ذاته ونحو الحياة، وتوضح مدى إيجابياته وقدرته على التكيف مع الشروط المحيطة، فكلما كان الإنسان متعاطفاً مع ذاته ومتفهماً وواعياً ومدركاً لقوانين الحياة ومنفتحاً على الخبرات الإنسانية العامة، كلما انسجم مع تلك القوانين الناظمة للحياة ونجح في التوافق معها دون أن تحدث لديه تأثير سلبي أو أذى نفسي (حسن، 2009، صفحة 10) .وهذه ماكدته دراسة (Varshney, 2007) أن

توافر الحد المقبول من الصحة الجسدية وتحقيق السعادة والرفاهية النفسية والاندماج الفعال في الحياة الاجتماعية، هي عناصر أساسية للوصول إلى الشيخوخة الناجحةٌوحيث أن وصول الأشخاص إلى مرحلة الشيخوخة وهم مهيأين لمواجهة التغيرات الجسدية والنفسية والاجتماعية المرافقة لهذه المرحلة وكيفية التعامل معها وتحقيق الشيخوخة الناجحة هو مطلب ملح لكل مسن وصل إلى هذه المرحلة (كفا، 2017، صفحة 2) ويشير آلن (Allen 2011) ان من يقترب من مرحلة الشيخوخة، ولكن المسنين ذوي التعاطف مع الذات المرتفع يتصرفون بشكل فعال في التحضر لمواجهة الأحداث السلبية وتحديات الحياة حتى قبل أن يواجهوا التغيرات المرتبطة بالتقدم بالعمر (Allen, 2011, p. 12) وقد تبين مؤخرا أن التعاطف مع الذات يعتبر مؤشًرا للصحة النفسية لدى المسنين ومن الممكن أن يكون مصدر نفسي مهم جداً للمسنين الذين يحاولون الوصول إلى الشيخوخة الناجحة (Barnard & Curry, 2011, p. 12) وهذا ماكدتة نتائج الدراسات وجود ارتباط ايجابي بين التعاطف مع الذات والشيخوخة الناجحة(Neff, 2003) تنبثق مشكلة البحث الحالي هل يتمتع المسن بشيخوخة ناجحة ؟

ثانيا: اهمية البحث :

تعد فئة المسنين أقل الفئات العمرية أقل حظاً بالدراسه في أي مجتمع أينما كان حيث لم تحظ هذه الفئة بالاهتمام اللازم، وان حظيت ببعض الاهتمام، فإنه يعد هامشياً وغير كاف مقارنة بالفئات الأخرى، وقد يعزى السبب في ذلك إلى نظرة المجتمع بأن هذه الفئة أدت دورها وأصبحت على هامش الحياة، إضافة إلى أنها أقل مطالبة بحقوقها من الفئات الأخرى، فعادة ينظر إلى مرحلة تقدم العمر على أنها مرحلة التراجع في الأداء (محمد، 1997، صفحة 35)أن وصول الأشخاص إلى مرحلة الشيخوخة وهم مهيأين لمواجهة التغيرات الجسدية والنفسية والاجتماعية الممرافقة لهذه المرحلة وكيفية التعامل معها وتحقيق الشيخوخة الناجحة هو مطلب مهم لكل مسن وصل إلى هذه المرحلة (Rowe&Kahn, 1998, p. 55) إن بلوغ الإنسان سن الشيخوخة لا يعني بالضرورة بداية الانعزال والتدهور أو بداية إعلان النهاية، فلكل مرحلة من مراحل العمر أهميتها ودورها في الحياة، وعلى العكس مما يتصوره البعض عن هذه المرحلة العمرية من صور قاتمة وحزينة،

فهي يمكن أن تكون من أسعد مراحل العمر وأكثرها عطاءً وفهماً لمعنى الحياة وتقديرا لقيمتها حيث تلعب تصورات المسنين عن مرحلة الشيخوخة وتجربتهم الشخصية وأساليب مواجهتهم للضغوط وللتغيرات المرافقة لها، دوراً هاما في ردود أفعالهم اتجاه أنفسهم واتجاه الأحداث في هذه المرحلة (دعدع، 2006، صفحة 22)

ثالثا: اهداف البحث : يهدف البحث الحالي الى :

- بناء مقياس الشيخوخة الناجحة لدى المسنين .
- معرفة مستوى الشيخوخة الناجحة لدى المسنين ومسنات.
- معرفة مستوى فروق الشيخوخة الناجحة على وفق متغير الجنس(مسن أ مسنة) .

رابعا: حدود البحث : يتحدد البحث الحالي بالفئات المسنين في دار العجزة بغداد التابع الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للعام(2022/ 2023)

خامسا: تحديد المصطلحات :

- **الشيخوخة الناجحة Successful aging:**
- **(Knight,2003)**

هي مدى تحقيق المسن الحد الأدنى من الخسارة الفيزيولوجية والإدراكية والنفسية والاجتماعية ويكون منخرطاً في الحياة بشكل فعَّال) (Knight, Ricciardelli , 2003, p. 223),

- (Havighurst1961)

بأنها إضفاء الحياة على السنوات المتأخرة من العمر، حيث يعبر مصطلح إضفاء الحياة عن مساعدة الأفراد في التمتع بحياتهم والرضا عنها وتحسين جودة ونوعية الحياة في سن الشيخوخة (Havighurst,R.j, 1961, p. 9)

التعريف النظري : تبنى الباحث تعريف (Havighurst1961) ونظريته في بناء المقياس.

التعريف الاجرائي: هي الدرجة الكلية التي يحصل عليها الطالب بعد اجابته على فقرات المقياس

الفصل الثاني

مفهوم الشيخوخة الناجحة :

قدم الباحثون في مجال علم النفس وعلم الاجتماع الطبي خلال ثمانينات القرن الماضي عدة مفاهيم توصّف مرحلة الشيخوخة، وتحدد السمات التي ينبغي أن تتحقق في تلك المرحلة، لتؤدي إلى الشيخوخة الجيدة، ويعد مصطلح الشيخوخة الناجحة أكثر المصطلحات التي استخدمت في هذا الإطار لوصف الشيخوخة الجيدة، وقد ازداد مؤخرا الاهتمام بمصطلح الشيخوخة الناجحة في علم الشيخوخة الاجتماعي(Cherry, 2013) وذلك المصطلح الذي ينسب ظهوره لأول مرة على يد الباحث (Havighurst1 عندما نشر مقاله الهام في المنشور الأول لمجلة مهنة أخصائي طب الشيخوخة، ويعد الإصدار الأول لمفهوم الشيخوخة الناجحة. وقد عرفها هافجرست بأنها إضفاء الحياة على السنوات المتأخرة من العمر، وقد استخدم مصطلح إضفاء الحياة ليشير به إلى مساعدة الأفراد على التمتع بحياتهم والرضا عنها وتحسين جودة ونوعية الحياة في سن الشيخوخة ظل الاهتمام بالشيخوخة الناجحة متزايدا عبر العقود المتعاقبة حتى بلغ ذروته في الثمانينيات من حيث بلور رؤيتهما عن القرن العشرين على يد الباحثان رو وكاهن 1997. مفهوم الشيخوخة الناجحة في نموذج خاص يعد من أشهر النماذج التي اهتمت بوصف الشيخوخة الناجحة واعتمدت عليه العديد من الد راسات اللاحقة لسنوات عدة ، وقد عرف الباحثان الشيخوخة الناجحة بأنها مفهوم مركب يتألف من ثلاث مكونات رئيسية هي : غياب المرض والعجز، الأداء الجسدي والمعرفي المرتفع ، الانخراط الفعال في الحياة (Kahn& Rowe, 1987) ثم تتابعت بعد ذلك جهود الباحثين في دراسات لاحقة لبحث وتحديد تعريف جامع يصف عملية الشيخوخة الناجحة وقد أفرزت تعريفات متنوعة له، كما طرحت مصطلحات عدة تستخدم كمرادفات لمصطلح الشيخوخة الناجحة، منها : الشيخوخة الإيجابية الشيخوخة الصحية الشيخوخة المثالية الشيخوخة الجيدة الشيخوخة النشطة .

خصائص المسنين محققي الشيخوخة الناجحة:يتسم المسنين ذوي الشخصية الناجحة ببعض الخصائص :-

- لديهم رؤية إيجابية نحو المستقبل .

- لديهم قدرة عالية على تقبل التغيرات .
- لديهم تقدير ذات مرتفع .
- لديهم صورة إيجابية عن الذات.
- يتمتعون بميكانيزمات توافق جيدة لاختيار الأهداف الشخصية الهامة في هذه المرحلة الإحساس بالاستقلال.
- المرونة من أجل التعافي واعادة التكيف مع الأوضاع الجديدة للتفاعل مع حياتهم اليومية بشكلها الجديد.
- امتلاكهم لاستراتيجيات التعويض لتعويض الفقد والفشل وتحقيق التوافق.

(Moraes & Souza, p. 2005))

النظريات التي فسرت الشيخوخة الناجحة

نظرية النشاط : Activity Theory

نظرية النشاط هي اسم شامل لمنظور فكري في دراسة الشيخوخة نشر(هافيجرست) تناول فيه مفهوم المهام Older People النسخة الأولى منها في كتابه المسنونHavighurst التطورية المرتبط بمسار العمر وفي فترة لاحقة كان المفهوم التنظيمي المركزي للمهام التطوريةهونظرية النشاط من أشهر مؤسسي هذه النظرية(Friedman & Havighurst)ويعتبر فريد مان وهافجريست عام 1961 ، وتنطلق تلك النظرية من قضية أساسية وهي أن أولئك الذين يحافظون على مستويات عالية من النشاط سيكونون أكثر نجاحا في شيخوختهم، وثمة دعم واسع لتلك النظرية أظهرته الد راسات التي أجريت على المسنين الذين يحافظون على هواياتهم، ويطورون هوايات ومهارات جديدة، ويظلون نشطين اجتماعيا، فهؤلاء المسنون هم الأكثر سعادة وصحة ويعيشون وتقوم عمرا أطول من أولئك الذين لا يحافظون على مستوى نشاطهم (Harwood, 2007, p. 14) هذه النظرية على افترضت أن كل دور اجتماعي يقوم به الفرد يتضمن مجموعة من الأنشطة التي تتم من خلال مساحة هذا الدور وأن المشاركة في هذه الأنشطة الاجتماعية للأدوار المختلفة تزيد من احساس الفرد بالرضا عن ذاته وحياته ((Friedman, , 1954)) وهذه الأنشطة

تنقسم إلى أنشطة خاصة بالأدوار المهنية أو أدوار وقت الفارغ.. وهكذا وبالتالي فإن التقاعد عن العمل لا يمثل في حد ذاته مشكلة للفرد بل ولا يؤثر على درجة رضاه عن ذاته وحياته وانما الظروف المحيطة بالفرد هي التي تؤثر عليه حيث أنه بقدر الفرد على زيادة مشاركته في لأنشطة الاجتماعية الخاصة بالأدوار الأخرى مثل الأدوار العائلية، الأدوار الترفيهية، الأدوار الاجتماعية ....الخ يستطيع الفرد أن يتكيف مع هذه المرحلة ويزيد من إحساسه بالرضا عن ذاته وحياته .وحيث أن العمل لا يمثل للفرد مجرد اشباع الحاجة المادية له بل أنه أيضاً يعني رغبة الفرد في إشباع رغبات نفسية أخرى في ذات الوقت مثل تحقيق مشاعر الثقة بالنفس والكفاءة والقدرة على الانجاز والشعور بالأهمية وتحقيق المكانة الاجتماعية.... الخ لذلك فإن أي انسان يفقد عمله بسبب كبر السن او التقاعد فهو في الغالب يلجأ إلى تعويض ذلك واحلاله بأهداف وأدوار وأنشطة جديدة في حياته بدلاً من التي كان يمارسها من قبل تلك الاهداف والانشطة البديلة التي يعوض بها الفرد الانشطة المفتقدة حين يواجه بالتقاعد تحقق له هدفين الاول أن يجد البديل عن العمل المفتقد والثاني تعتبر هذه الأنشطة مصادر جديدة لدخل الاسرة (صالح، 2002، صفحة 22)

الدراسات السابقة

1- دراسة (الشعراوي، 2014) **في مصر بعنوان :الشيخوخة الناجحة وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية والاجتماعية.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على معنى الشيخوخة الناجحة وأبعادها كما يدركها المسنون , الكشف عن العلاقة بين الشيخوخة الناجحة وبعض المتغيرات الديموغرافية الكشف عن العلاقة بين الشيخوخة الناجحة والمساندة الاجتماعية والعوامل الكبرى للشخصية وأسالي مواجهة الضغوط. تكونت عينة الد راسة من (130)مسناً مقيمين في محافظتي القاهرة والجينة.واستخدمت الباحثة مقياس الشيخوخة الناجحة إعداد الباحثة ,مقياس المساندة الاجتماعية إعداد الباحثة,مقياس أسالي مواجهة الضغوط لدى المسنين إعداد الباحثة , قائمة العوامل الخمسة الكبرى للشخصية(كوستاوماكري 1992) ,ترجمة بدر الأنصاري.استمارة الحالة الصحية المدركة للمسنين إعداد الباحثة.وأشارت أهم النتائج

التي توصلت إليها النتائج:وجود علاقة بين الشيخوخة الناجحة والمساندة الاجتماعية المدركة في مرحلة الشيخوخة.

دراسة موريس وسوا (Moraes,Souza, 2005)**ز الشيخوخة الناجحة لدى المسنين الناشطين اجتماعيا في إقليم بورتو أليغري.**

هدفت الدراسة إلى تحديد ومعرفة العوامل المرتبطة بالشيخوخة الناجحة لدى المسنين الناشطين اجتماعيا, وتكونت عينة الدراسة من 400 مسن ومسنة من إقليم بورتو أليغري في البرازيل ,حيث استخدم مقياس جودة الحياة من منظمة الصحة العالمية , وتوصلت الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر بشكل فعال على الشيخوخة الناجحة وهي : العلاقات الاجتماعية والصداقة – الحالة الصحية والقدرة الوظيفية – السعادة النفسية الدعم النفسي.

الفصل الثالث

يتضمن هذا الفصل المنهج الذي اعتمد الباحث مع الإجراءات المنهجية التي استندت عليها لتحديد مجتمع البحث واختيار العينة، وتحديد خصائصها، فضلاً عن إعداد أدوات البحث والأساليب الإحصائية المستعملة في معالجة البيانات وفيما يأتي عرض لذلك:

أولاً: منهج البحث

البحث الحالي اعتمد على المنهج الوصفي الذي يعد من المناهج الاكثر شيوعا في التفسير العلمي المنظم لوصف الظاهرة أو المشكلة وتصويرها كميا عن طريق جمع البيانات أو المعلومات المقننة عن الظاهرة كما توجد في الواقع ووصفها وصفا حقيقيا واخضاعها للدراسة.

ثانياً: مجتمع البحث

المجتمع هو مجموع وحدات البحث التي يراد منها الحصول على البيانات اللازمة التي تخص الظاهرة قيد الدرس ومن أجل تحقيق أهداف البحث ينبغي أن يوصف مجتمع البحث وصفاً دقيقاً لكل الصفات الخاصة به الإجراءات ومن الأسس التي يستند البحث عليها هي

التعرف على مجتمع البحث قبل كل شيء، وان يستعمل أية وسيلة من وسائل اختيار العينة مهما توخى الدقة في الاختيار اذا لم يمتلك معرفة دقيقة بمجتمع البحث من حيث حجمه، وخصائصه (محمد ع.، 2012، صفحة 47) ويتكون مجتمع البحث الحالي من كبار السن النزلاء في دور رعاية المسنين الخاصة بالدولة في بغداد وبابل والذين بلغ عددهم (196) مسناً ومسنةً، كما موضح في الجدول ادناه .

جدول (1)

يوضح اعداد المسنين في دور رعاية المسنين في محافظة بغداد وبابل

السكن	ذكور	اناث	المجموع
دار المسنين الصليخ/ بغداد	29	21	50
دار مسنين الرشاد/ بغداد	40	26	66
دار المسنين/ بابل	45	35	80
المجموع	114	82	196

ثالثاً. عينة البحث

تمثل العينة جزءاً من مجتمع البحث الذي تجري عليه الدراسة، ولذلك يجب أن تكون العينة قادرة على تمثيله تمثيلاً واقعياً صادقاً ، ويستطيع عن طريقها الباحث تعميم النتائج التي سيتوصل إليها على مجتمع البحث. (النعيمي، 2014، صفحة 46) وتحقيقاً لأهداف البحث تم اختيار العينة بالطريقة الطبقية العشوائية ذات توزيع متساوي والجدول(2) يوضح ذلك **جدول(2)**

عينة البحث المسنين في دور الدولة

السكن	ذكور	اناث	المجموع
دار مسنين الصليخ/ بغداد	20	20	40
دار مسنين الرشاد/ بغداد	20	20	40
دار المسنين / بابل	20	20	40
المجموع	60	60	120

رابعاً: أداة البحث : تحقيقا لأهداف البحث الحالي قام الباحث ببناء مقياس الشيخوخة الناجحة وتبع خطوات بناء المقياس:

اولا: تحديد المفهوم(الشيخوخة الناجحة):

إن طبيعة البحث وأهدافه هي التي تحدد الأداة المناسبة لهُ ، إذ إن لكل موضوع أداة تناسبهُ والأداة عملية تسهل تحليل البيانات إحصائياً، وتسجيل ترتيب المعلومات.والمقياس أداة ملائمة لمن يعمل في البحوث النفسية على نطاق كبيرٍ وقد تكون الوسيلة العلمية الأساسية الميسرة لتعريض المستجوبين لمثيرات مختارة، ومرتبة بدقة، بقصد جمع البيانات اللازمة وحسب طبيعة أهداف هذا البحث فإن المقياس هو أنسب وسيلة لتحقيق هذه الأهداف لكونه أكثر الأدوات شيوعاً ويستعمل في الدراسات المتعلقة باستطلاع الآراء بشكل واسع فضلاً عن أنها أداة تشخيصية مناسبة عندما تكون فقراته واضحة، ومحددة، ودقيقة، بشكل علمي. ونظرا لذلك قد اتبع الباحث الخطوات الاتية في بناء المقياس:

ثانيا: صياغة الفقرات:

اعتمدت الباحث في جمع فقرات مقياس الشيخوخة الناجحة وصياغتها على مراجعة بعض المقاييس ذات الصلة أو القريبة من موضوع الدراسة والاستفادة من بعض الدراسات السابقة وكذلك مضامين النظرية المتبناة ومن تلك المقياس

ثالثا : بدائل الاستجابة وتصحيح المقياس:

بعد اطلاع الباحث على المقاييس المستعملة في قياس الشيخوخة الناجحة وجدتها تعتمد على طريقة ليكرت (Likert) لذا اتبعت الباحثة خطوات طريقة ليكرت في بناء مقياس الشيخوخة الناجحة وبدائل الاجابة، ويقصد بتصحيح المقياس هو وضع درجة لاستجابة افراد العينة على فقرات المقياس ثم جمع هذه الدرجات لاستخراج الدرجة الكلية لكل فرد منهم وقد وضعت الباحثة خمسة بدائل لتقدير الاستجابة وهي (تنطبق دائما، تنطبق، تنطبق الى حد ما، لا تنطبق، لا تنطبق ابدا)، وقد اخذت ترتيب اوزان البدائل من (5-1)، اذ اعطيت (5) درجات للبديل تنطبق دائما و(4) درجات للبديل تنطبق و(3) درجات للبديل تنطبق الى حد ما ودرجتان للبديل لا تنطبق ودرجة واحدة للبديل لا تنطبق ابدا.

رابعا اعداد تعليمات المقياس:

تعد تعليمات المقياس بمثابة الدليل الذي يسترشد به المستجيب في اثناء الاجابة على فقرات المقياس، لذا بذلت الباحث اقصى مجهودها لتكون تعليمات المقياس واضحة ودقيقة اذ طلب

من المستجيب ان يؤشر على احد البدائل الخمسة لفقرات المقياس والاجابة عنها بكل صدق وموضوعية كما اشارت الباحثة الى عدم وجود اجابات صحيحة واخرى خاطئة بقدر ما هو معبر عن رأيهم ولا داعي لذكر الاسم وان الاجابة لن يطلع عليها احد سوى الباحث.

خامسا: صلاحية الفقرات :

تعد صلاحية الفقرات من متطلبات المقياس الجيد،ويشير ايبل (Eble) الى انه للتأكد من صلاحية فقرات المقياس يقوم عدد من المحكمين بتقرير مدى صلاحيتها في قياس الصفة المراد قياسها (Ebel ,RL, 1972, p. 33) لذلك قام الباحث بالتحقق من مدى صلاحية فقرات الشيخوخة الناجحة والبالغ عددها (24) فقرة وذلك بعرضها بصيغتها الاولية على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص في مجال علم النفس وعددهم (10) محكمين وطلب منهم على وفق التعريف النظري الذي تبنى الباحث الشيخوخة الناجحة داء ملاحظاتهم وارائهم حول صلاحية المقياس، وتعديل بعض فقراته أو حذفها أو اضافتها، وكذلك صلاحية بدائل الاستجابة، ولتحديد الفقرات الصالحة من غير الصالحة اعتمد الباحث نسبة الاتفاق (80٪) فأكثر معياراً لقبول الفقرة.

سادسا: عينة وضوح الفقرات والتعليمات وحساب الوقت:

لغرض التأكد من وضوح فقرات المقياس وسهولة استيعابها وامكانية الاجابة على بدائلها من دون التباس، قامت الباحث بتطبيق المقياس على عينة مؤلفة من (20) مسن بواقع(10) مسنً و(10) مسنة وبعد تطبيق المقياس على العينة تبين ان تعليمات المقياس وفقراته كانت واضحة ومفهومة بالنسبة للعينة، وكان مدى زمن الاجابة على فقرات المقياس يتراوح بين (10-15) دقيقة، بمعنى ان متوسط وقت الاجابة على المقياس (12.5) دقيقة.

سابعا: تحليل الفقرات :

اشار ايبل (Eble) الى ان الهدف الاساس من تحليل الفقرات هو الحصول على بيانات تحسب على وفقها القوة التمييزية) (Ebel ,RL، 1972).لذلك فان تحليل الفقرات هو عبارة عن عملية فحص أو اختبار استجابات الافراد عن كل فقرة من فقرات الاختبار والغرض من هذا الاختبار هو مقارنة صعوبة الفقرة أو تمييز الفقرات وفعالية البدائل من الفقرات التي ستختارها الاحصاءات ضمن عملية الاختبار (Jones,A.T, 2001, p. 22) وكذلك لمعرفة

خصائص فقرات المقياس ان كانت تحتاج الى حذف أو اعادة ترتيب حتى يتسنى الوصول الى اختبار ثابت وصادق، لذا تعد طريقة المجموعتين المتطرفتين (الموازنة الطرفية) وطريقة الاتساق الداخلي(علاقة الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس) إجراءين مناسبين في عملية تحليل الفقرات. وقد لجا الباحث الى استعمال طريقة المجموعتين المتطرفتين وعلاقة الفقرة بالمجموع الكلي للمقياس.

أ-طريقة المجموعتين المتطرفتين(Extreme Group Method):

تتطلب المقاييس النفسية حساب القوة التمييزية(Discrimination power) لفقراتها لغرض استبعاد الفقرات التي لا تميز بين الافراد والابقاء على الفقرات التي تميز بين الافراد (Chisei, 1980, p. 500)لذلك أكد كيلي (Kelly,1939) عند تحليل فقرات الاختبار انه يجب الاعتماد على النسبة (27٪) من الافراد في كل من المجموعتين المتطرفتين العليا والدنيا (kelly, 1939, p. 284) . ويقصد بالقوة التمييزية قدرة الفقرة على التمييز بين الافراد الذين حصلوا على اعلى الدرجات من الاختبار وبين الذين حصلوا على ادنى الدرجات في الاختبار نفسه (Lord & Norick, 1968). وفسر ايبل (Eble,1972) اساساً تفضيل نسبة (27٪)كونه يحقق افضل حل وسط بين هدفين متضادين مرغوبين في ان واحد وهي الحصول على اكبر حجم واقصى تباين ممكن للمجموعتين المتطرفتين (Ebel ,RL، 1972، صفحة 390) ولحساب القوة التمييزية لكل فقرة من فقرات مقياس الشيخوخة الناجحة اتبع الباحث الخطوات الاتية:

1-تطبيق المقياس على العينة ثم تحديد الدرجة الكلية للمقياس في كل استمارة من استمارات المفحوصين.

2-ترتيب الاستمارات تنازلياً بحسب درجاتها الكلية على المقياس من اعلى درجة الى اوطئ درجة.

3-اختيرت نسبة (27٪) من الاستمارات الحاصلة على الدرجات العليا و(27٪) من الاستمارات الحاصلة على الدرجات الدنيا لتمثيل المجموعتين المتطرفتين اذ بلغ عدد

الاستمارات في كل مجموعة (54) استمارة وبهذا يكون عدد الاستمارات الخاضعة للتحليل في المجموعتين (108) استمارة.

3-وبعد استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل من المجموعتين العليا والدنيا قامت الباحث بتطبيق اختبار (T-test) لعينتين مستقلتين لاختبار دلالة الفروق بين اوساط المجموعتين وذلك لان القيمة التائية المحسوبة تمثل القوة التمييزية للفقرة بين المجموعتين وعدت القيمة التائية المحسوبة مؤشراً لتمييز كل فقرة عن طريق مقايستها بالقيمة الجدولية والبالغة (1.96)عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (214) (علام، 2015، صفحة 15). وفي ضوء هذا الاجراء كانت الفقرات جميعها مميزة عند مستوى دلالة (0.05) والجدول (3) يوضح ذلك.

الجدول(3)

القوة التمييزية لفقرات مقياس الشيخوخة الناجحة بطريقة المجموعتين المتطرفتين

الفقرة	المجموعة العليا		المجموعة الدنيا		القيمة التائية المحسوبة	مستوى الدلالة عند 0.05 تساوي 1.96
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		اختبار الدلالة
-1	4.0312	.64680	1.8125	.69270	13.243	دالة
-2	4.0312	.82244	2.0000	.71842	10.522	دالة
-3	4.0000	.71842	1.7812	.75067	12.079	دالة
-4	3.9375	.80071	1.6250	.75134	11.914	دالة
-5	4.1562	.91966	1.5312	.67127	13.042	دالة
-6	3.9375	.71561	1.5938	.79755	12.373	دالة
-7	4.2500	.95038	1.5938	.71208	12.653	دالة
-8	3.9375	.71561	1.6875	.69270	12.780	دالة
-9	3.6562	.82733	1.5938	.66524	10.990	دالة
-10	3.6562	.70066	1.5938	.79755	10.990	دالة
-11	3.3438	1.20775	1.8750	.90696	5.501	دالة
-12	3.5625	.87759	1.9062	.81752	7.812	دالة
-13	3.4688	1.16354	1.7812	.94132	6.378	دالة
-14	3.8438	.84660	1.7188	1.11397	8.591	دالة

15-	3.5938	.83702	1.8125	.89578	8.219	دالة
16-	3.6875	.78030	1.7188	.85135	9.644	دالة
17-	3.9375	.84003	1.8125	.89578	9.789	دالة
18-	4.0312	.89747	1.5625	.75935	11.879	دالة
-19	4.0625	.80071	1.9062	.92838	9.949	دالة
20-	3.7812	.90641	1.7188	.81258	9.584	دالة
21-	3.9688	1.06208	1.7188	77186	9.694	دالة
22-	3.8125	.78030	1.9062	.73438	10.063	دالة
23-	3.6562	86544	1.5625	.56440	11.463	دالة
24-	3.8438	.84660	1.5625	.75935	11.347	دالة

ب-طريقة الاتساق الداخلي(علاقة درجة الفقرة بالمجموع الكلي)

(Internal Consistency Method):

تعد هذه الطريقة تحقيقا للاتساق الداخلي في المقاييس النفسية لان ذلك يعد اشارة الى تجانس فقرات المقياس في قياس الظاهرة السلوكية وهذا يعني ان كل فقرة من فقرات المقياس تسير في المسار نفسه الذي يسير فيه المقياس كله (Allen، 2011، صفحة 125). والفقرات الاكثر جودة هي تلك التي ترتبط بدرجة اعلى مع درجة المقياس الكلية (Nunnally, 1978, p. 270) وباستعمال البيانات ذاتها التي اعتمدت في طريقة المجموعتين المتطرفتين حسب معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation Coefficient) لاستخراج العلاقة الارتباطية بين درجة كل فقرة من فقرات المقياس مع الدرجة الكلية لهاً وعند اختبار دلالة معاملات الارتباط باستعمال الحقيبة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) اظهرت النتائج ان جميع معاملات الارتباط ذات دلالة احصائية علماً ان القيمة الجدولية هي (0,098)عند مستوى دلالة (0,05) ودرجة حرية (118) والجدول (4) يوضح ذلك

الجدول(4)

معاملات الارتباط بين درجة الفقرة ودرجة المجال لمقياس الشيخوخة الناجحة

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	.884**	2	.823**	3	.892**
4	.875**	5	.912**	6	.889**

.889**	9	.872**	8	.900**	7
.836**	12	.682**	11	.843**	10
.820**	15	.792**	14	.719**	13
.896**	18	.854**	17	.875**	16
.829**	21	.873**	20	.885**	19
.884**	24	.881**	23	.865**	22

الصدقValidity:

يُعد صدق المقياس من الخصائص الاساسية في بناء المقاييس النفسية ،اذ يعد المقياس الصادق هو الذي يقيس الغرض الذي وضع من اجله، ويتمتع بالقدرة على تحقيق هدف بحثي معين (عوده وملكاوي، 1992، صفحة 338).يعد الصدق من الخصائص المهمة التي يجب مراعاتها في بناء المقاييس النفسية إنَّ المقياس الصادق هو المقياس الذي يحقق الوظيفة التي اعد من اجلها (Anastasi , 1979, p. 135) وبناءاً على ما تقدم فقد استخدم الباحث لمقياس الشيخوخة الناجحة اكثر من مؤشر للصدق لقياس صدق المقياس.

الصدق الظاهري(Face Validity):

يتمثل هذا النوع من الصدق عن طريق عرض فقرات المقياس وبدائله وتعليماته على مجموعة من المحكمين الذين يتصفون بالخبرة التي تمكنهم من الحكم على صلاحية فقرات المقياس في قياس الخاصية والمتغير المراد دراسته وصلاحية تعليمات المقياس وبدائله التي اتفق عليها المحكمين اذ تكون نسبة الاتفاق بينهم (80٪) فأكثر على فقرات المقياس وتعليماته وبدائله (Chisei، 1980، صفحة 34). تم التحقق من هذا الغرض عن طريق الاجراءات التي قام بها الباحث للتحقق من صلاحية فقرات المقياس الحالي وتعليماته وبدائله وذلك بعرضه على لجنة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص وتم الاخذ بجميع ملاحظات الخبراء من التعديل على بعض الفقرات.

الثبات:

1- طريقة اعادة الاختبار(Test-Retest)

وهي طريقة اعادة الاختبار نفسه في وقت اخر، وتعد الطريقة الاكثر وضوحاً لإيجاد ثبات درجات الاختبار، وبذلك فهو ارتباط يقيس الدرجات التي حصل عليها الاشخاص انفسهم في التطبيق الاول والتطبيق الثاني (علام، القياس النفسي، 2015، الصفحات 121-122) قامت الباحث بتطبيق مقياس الشيخوخة الناجحة على عينة مكونة من

(30)من المسنين وتم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية الطبقية وبعد مرور ثلاثة اسابيع من التطبيق الاول على المقياس قامت الباحثة بإعادة تطبيق المقياس مرة اخرى على العينة ذاتها وبعد استعمال معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation Cofficient) بلغت قيمة معامل الثبات لمقياس الشيخوخة الناجحة بهذه الطريقة (0.82) وهو معامل ثبات عالي.

2-طريقة معامل (الف كرونباخ) للاتساق الداخلي وجد كرونباخ ان معامل الثبات بهذه الطريقة يعد مؤشراً للتكافؤ اي يعطي قيمة تقديرية جيدة لمعامل التكافؤ الى جانب الاتساق الداخلي أو التجانس (علام، القياس النفسي، 2015، الصفحات 165-166) . ولاستخراج الثبات بهذه الطريقة قام الباحث بالاستعانة بمعامل الفا كرونباخ لقياس الاتساق الداخلي للمقياس الحالي فجاءت النتائج بعد تطبيق المقياس على عينة البحث ذاتها المؤلفة من (120) مسننا بلغ معامل الثبات لمقياس بهذه الطريقة (0.85) وهو معامل ارتباط جيد .

خامسا: الوسائل الاحصائية:استعمل الباحث الحقيبة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل نتائج البحث، وباستعمال الوسائل الاحصائية الاتية:

1-الاختبار التائي لعينة واحده لمعرفة الشيخوخة لدى المسنين

2-الاختبار التائي(T- test) لعينتين مستقلتين وذلك

-دلالة الفروق بين المجموعة العليا والمجموعة الدنيا وعند حساب معامل تمييز الفقرات المقياس.

-دلالة الفروق لمستوى الشيخوخة الناجحة وفقا لمتغير الجنس

3-معامل ارتباط بيرسون وقد تم استعمال هذه الوسيلة في الاتي:

- علاقة الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس.
- استخراج الثبات بطريقة اعادة الاختبار.
- استخراج بطريقة الفا كرونباخ

الفصل الرابع

نتائج البحث:

يتضمن هذا الفصل عرضا للنتائج التي توصل إليها الباحث على وفق تسلسل أهدافها، وأدوات البحث الحالي على افراد العينة، ومن ثم مناقشة النتائج، وتفسيرها في ضوء النظرية المعتمدة، المتبناة والدراسات السابقة التي تتعلق بمتغير البحث، التي وردت في البحث الحالي، ومن ثم الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات والمقترحات وكما يأتي :

هدف الأول: بناء مقياس الشيخوخة الناجحة لدى المسنين .

لقد تم تحقق من هذا الهدف من خلال بناء مقياس الشيخوخة لدى المسنين وقد تحدثنا عنة انفا في الفصل الثالث من البحث وتم التأكد من صدق وثبات المقياس .

هدف الثاني : معرفة مستوى الشيخوخة الناجحة لدى المسنين.

ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بتطبيق مقياس الشيخوخة الناجحة على أفراد عينة البحث البالغ عددهم (120) مسننا، وقد أظهرت النتائج أن متوسط درجاتهم على المقياس بلغ (67,89) درجة وبانحراف معياري مقداره (20,88) درجة، وعند موازنة هذا المتوسط مع المتوسط الفرضي للمقياس والبالغ (72) درجة، وباستعمال الاختبار التائي (t-test) لعينة واحدة تبين أن الفرق دال إحصائيا ولصالح المتوسط الحسابي، إذ كانت القيمة التائية المحسوبة (2,155) أعلى من القيمة التائية الجدولية والبالغة (1.96) بدرجة حرية (119) ومستوى دلالة (0.05) والجدول (5) يوضح ذلك

جدول (5)

الاختبار التائي للفرق بين متوسط العينة والمتوسط الفرضي لمقياس الشيخوخة الناجحة

حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة
120	67,89	20,88	72	2,155	1,98	119	0,05

تشير نتيجة الجدول اعلاة إلى ان عينة البحث لديهم الشيخوخة الناجحة بدرجة متوسطة إلى ان عينة البحث تمتلك مستوى مرتفعة من الشيخوخة الناجحة .

هدف الثالث : معرفة مستوى الشيخوخة وفق متغير الجنس(ذكور- اناث) .

ولتحقيق هذا الهدف تم تطبيق مقياس الشيخوخة الناجحة على عينة بلغت (120) مسن ومسنة بواقع(60) مسن و(60) مسنة، وتم استعمال الاختبار التائي لعينتين مستقلتين، وكان الوسط الحسابي للذكور (67,90) درجة وبانحراف معياري مقداره (21,46)، أما الإناث فكان الوسط الحسابي (67,88) درجة وبانحراف معياري (20,46) درجة وكانت القيمة التائية المحسوبة تبلغ (0,04) وهي أصغر من القيمة التائية الجدولية (1,98) عند مستوى دلالة (0,05) ودرجة حرية (118) والجدول (6) يوضح ذلك. **جدول (6)**

الاختبار التائي لعينتين مستقلتين لتعرف الفروق في الشيخوخة الناجحة تبعا لمتغير جنس (ذكور وإناث)

النوع	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	التائية المحسوبة	التائية الجدولية	الحرية	الدلالة
ذكور	60	67,90	21,46	0,04	1,98	118	دال
اناث	60	67,88	20,46				

يرجع تفسير الهدف أعلاه الى عدم وجود فروق بين المسنين ومسنات في الشيخوخة الناجحة حيث انهم يعيشون في هذه المرحلة يشتركون في نفس الخصائص جميعا كما ان الحياة كل منهم تتضمن مجالات واهتمامات متنوعه يستطيع كل منهم توظيفها بما يحقق له الاستمتاع بحياته ويدعم رضاه عنها والتي تحقق له الشيخوخة الناجحة. وهذا توصلت الية الدراسة (2005 Moraes&Souza) ودراسة ((Jeste etall 2006. التي اشارت الى عدم وجود فروق بين المسنين والمسنات في مستويات الشيخوخة الناجحة .

الاستنتاجات :

1-ان الافراد الذين يعيشون في مرحلة الشيخوخة يشتركون في انعكاس خصائص تلك المرحلة على حياتهم .

2-أن وصول الأشخاص إلى مرحلة الشيخوخة وهم مهيأين لمواجهة التغيرات الجسدية والنفسية والاجتماعية .

3- ان التقدم في السن وما يصاحبه من انحدار في الوظائف الحيوية والوظائف البدنية التي تترافق مع التقدم في العمر.

التوصيات

1-توجيه وحدات الارشادية في دور المسنين من مقياس الشيخوخة الايجابية لتعزيز كبار السن في التعامل مع مرحلة الشيخوخة .

2- توجيه مؤسسات الدولة للعمل على تقديم برامج الدعم الاجتماعي والمادي لكبار السن للتأكد من بقائهم في حالة متواصلة من الإنتاج والتطوير الذاتي للاستفادة من خبراتهم الطويلة .

3-التركيز على الفكرة السلبية للنفس لدى المسنين التي تؤدي بهم الى الشعور بالإحباط وذلك من اجل تسليط الضوء على الجانب الايجابي لمرحلة الشيخوخة الايجابية وتوفير حاجات المسن من ضمان صحي .

المقترحات :

1-اجراء دراسة مماثلة على شرائح مختلفة من المجتمع كشريحة المتقاعدين .

2-اجراء دراسة تتناول الشيخوخة الناجحة مع متغيرات اخرى مثل قلق الموت أالضغوط النفسية.

3- بناء برنامج ارشادي في تنمية الشيخوخة الناجحة لدى المسنين لمساعدتهم ليكونوا اكثر لطفا وايجابية مع ذواتهم لدى كبار السن .

المصادر والمراجع:

-بريك، يوسف (2010) .أوضاع المسنين واحتياجاتهم، الهيئة السورية لشؤون الأسرة، دمشق.

-حسن، نجوى قصاب(2009) واقع المسنين و احتياجاتهم و آليات الارتقاء بأوضاعهم، الهيئة السورية لشؤون الأسرة، دمشق.

-خليفة، عبد اللطيف محمد (1997)دراسات في سيكولوجيا المسنين، دار غريب، القاهرة.

-الشيخ، دعد. (2006) إرشاد الكبار وذويهم، منشورات جامعة دمشق، كلية التربية.

-الشعرواي، مريم. (2014) الشيخوخة الناجحة وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية الاجتماعية، رسالة دكتوراه كلية البنات للآداب والعلوم والتربية جامعة عين شمس.

-عودة، أحمد سليمان وملكاوي، فتحي حسن، 1992، **الإحصاء للباحث في التربية والعلوم الإنسانية**، دار الفكر للنشر وللتوزيع والطباعة، عمان-الأردن.

- علام أصلاح الدين محمود (2015) القياس النفسي أعمان أالطبعة الأولى أدار الفكر أالأردن

-كفأ رزان(2017) التعاطف مع الذات وعلاقته بالشيخوخة الناجحة لدى المسنين أدراسة ميدانية لدى عينة من المسنين في محافظة اللاذقية والسويداء.

- محمد أعلي عودة محمد (2012) مناهج البحث في التربية وعلم النفس أدمشق أالطبعة الأولى أدار أفكار الدراسات والنشر – سوريا

- ألنعيمي أمهند محمد عبد الستار (2014) القياس النفسي في التربية وعلم النفس أطبعه الأولى أدار الكتب الوثائق العراقية أبغداد.

صالح، نبيلة (2002) الحياة الوظيفية والأسرية للمسن العامل بعد سن التقاعد من سن- 75-60 (سنة، المجلة المصرية للدراسات النفسية، ع 37 ، المجلد 12 . ص 154 196

-Rowe, J. W., & Kahn, R. L. (1998). Successful Aging. New York, NY: Pantheon/Random House.

- Allen, A. B.(2011): Understanding The Self-Compassionate Mindset In Older Adults, Phd Dissertation. Duke University: USA.

-Barnard, L. K, & Curry, J. F. (2011). Self-Compassion Conceptualizations, Correlates, &Interventions Review Of General Psychology 2011 American Psychological Association, Vol. 15, No. 4, 289–303.

-Knight, T. & Ricciardelli, L. (2003), Successful Ageing: Perceptions Of Adults Aged Between 70 And 101.

- Kelly,J& Cynthia.A & Berg.J& Bert,N.(2007): Profiles ofSuccessful aging in Middle-Aged and older adult married couples. . Psychology and Aging, Vol. 22(4) p705-718.

- Hill,R.(2005): Positive aging: A guide for mental healt professionals and consumers, New York: W.W. Norton. Havighurst, R. J. (1961). Successful aging. The Gerontologist 1,

- Cherry, K. Brown, J. Kim, S. & Azwinski, S.(2016): Social Factors And Healthy Aging: Findings From The Louisiana Healthy Aging Study (LHAS), PMCID: PMC4811626 Kinesiol Rev(Champaign); 5(1): 50–56

- Moraes, J., & Souza, V. (2005). Factors Associated With The Successful Aging Of The Socially-Active Elderly In The Metropolitan Region Of Porto Alegre. Revista Brasileira De Psiquiatria, 27(4), 302-308.

- Duay,D. & Bryan,V.(2006): Senior Adults Perceptions OfSuccessful Aging .Educational Gerontology,Vo L32(3)Pp.423-445.

- Neff, K. D. (2003). Understanding how universal goals of independence and interdependence are manifested within particular cultural contexts, Human Development,vol. 46,(5),pp; 312-318.

- Harwood (2007) : Development psychology a life span Approach.New Delhi: Tata Mc Geaw-Hill Publishing Company.

- Moraes, J., & Souza, V. (2005). Factors Associated With The Successful Aging Of The Socially-Active Elderly In The Metropolitan Region Of Porto Alegre. Revista Brasileira DePsiquiatria, 27(4), 302-308.

- Ebel, R.L.(1972). **essential of education measurement** , new: prentice- hall company. jersey

- Kelly,T.L (1939). **The selection of upper and lower groups for validation of test items**. New York.

- Chisel, E. E. (1980). **Measurement theory for behavioral sciences**, son Francisco,w.h,freeman company.

- Jones,A.T.(2011). **Comparing method for items analysis the impact of difficulty**. journal of applied psychological measure ment .

- Allen, J. M & Yen, W. M.(1979). **Introduction to measurement theory pacific grove**, ca: brooka cole.

-Nunnally, J. (1978). Psychometric theory. New York: Mc grew

- Anastasi, A. (1979). **Psychological Testing, (ued)**, New York. macmillan publishing Co.,INC.

- Chisel, E. E. (1980). **Measurement theory forbehavioral sciences**, son Francisco,w.h,freeman

- Price, C. P, Jhangiani, R. S & Chiang, A. C.(2015). **Reliability and validity of psychological measurement** .

- Jeste.M., Dilip.V., & Colin, A.(2006): Definition and predictors of Successful aging: a comprehensive. Review of larger quantitative

محور

دراسات اللغة الانجليزية

التأثير الايجابي لثنائية اللغة في تحسين الكتابة على المستوى الأكاديمي: دليل إضافي

منى عبد علي رخيص العبّاد[1]
جامعة البصرة – العراق

مقدمة:

اظهرت العديد من الدراسات أنَّ الطلاب ثنائيي اللغة يتفوقون فكريًا على أقرانهم أحاديي اللغة وبذلك فإنّ نتائج هذه الدراسات ادحضت الاعتقاد السائد بأنّ لثنائية اللغة تأثيرًا سلبيًا اكثر من كونه ايجابيًا. تماشيًا مع الدراسات السابقة، وأنجزت هذه الدراسة لتثبت بأنّ لثنائية اللغة تأثيرها الإيجابي على تحسين الكتابة على المستوى الأكاديمي.

مشكلة البحث:

إنّ دراسة تأثير ثنائية اللغة كمتغير اجتماعي في تحسين الكتابة الأكاديميّة على المستوى الجامعي لم يحظَ بعناية الباحثين في الأدبيات المتاحة لا محليًا ولا عالميًا. ووفقًا لذلك ، يمكن عدّ الدراسة البحثية الحالية الدراسة الأولى من نوعها لسدّ هذه الفجوة الأدبية ونحو فهم أعمق للموضوع محل الاهتمام.

أسئلة البحث:

1. ما طبيعة العلاقة القائمة بين ثنائية اللغة وتطور مهارة الكتابة على المستوى الأكاديمي؟
2. ما أهم استراتيجيات الكتابة التي يوظّفها الطلاب على المستوى الأكاديمي عند كتابتهم في موضوعٍ ما؟

أهداف البحث:

ممّا تقدم في مشكلة البحث وأسئلته السابقة تشكلت مجموعة من الأهداف والغايات التي يمكن أن تسهم في توضيح هذه الأهداف:-

---

[1] قسم اللغة الإنجليزيّة ، كليه الآداب، جامعة البصرة، العراق.التخصص العام: لغويات، التخصص الدقيق: البراغماتية تحليل الخطاب.

أولاً: التحقيق في طبيعة العلاقة القائمة بين ثنائية اللغة وتطور مهارة الكتابة على المستوى الاكاديمي.

ثانيًا: بحث استراتيجيات الكتابة التي يوظّفها الطلاب على المستوى الأكاديمي.

أهمية البحث:

تكمن اهمية هذه الدراسة بأنّها تلفت انتباه معلّمي اللغات لأهمية ثنائية اللغة كأداة مهمة في تعزيز قدرة الطلاب على التعلّم والتواصل والتفكير النقدي. ممّا يساعد بدوره في تحسين جودة وفاعليّة كتابتهم الأكاديمية على وجه التحديد. ومن ناحية أخرى ، فإنّها تلفت انتباه واضعي المناهج الى ضرورة وجود سياسة تعليميّة تدعم ثنائية اللغة للطلاب الذين يتحدثون اكثر من لغة وعلى المستويات جميعًا.

منهج البحث:

اجريت هذه الدراسة باستعمال كلّ من التحليل الكمي والنوعي. وتمّ تحليل البيانات في الدّراسة باستعمال تصنيف ليكي(1995)لاستراتيجيات الكتابة الاكاديمية. وكذلك تمت مقارنة طرق الكتابة التي وظّفها كلّ من المجموعتين(الطلبة احاديي اللغة والطلبة ثنائيي اللغة) والوقوف على الاختلافات الموجودة بينها ومناقشتها.

الكلمات المفتاحية: ثنائية اللغة، الكتابة الأكاديمية، استراتيجيات الكتابة الاكاديمية، تصنيف ليكي، احادية اللغة.

Ameliorating Effect of Bilingualism on Academic Writing Development: Additional Evidence

Dr. Muna Abd Ali Al-Abbad[1]

Abstract

Several studies have shown that bilingual students outperform their monolingual peers intellectually. Accordingly, they refuted the long-held belief that having access to several language codes constitutes a psychological condition, and that bilingualism seems to be destructive rather than constructive. In line with the studies of concern, this study aims to achieve two objectives: Exploring the relation between bilingualism and academic writing development, besides investigating the students' coping strategies when writing their academic writing task.

The data was analyzed according to Leki's (1995) typology of coping strategies. Additionally, the coping strategies of both groups were compared and the differences were highlighted and discussed. In this study, more evidence is mounting in favor of bilingualism. The extensive range of coping strategies employed by the students has been cited as an explanation for the quantitative rise in writing scores reached by bilingual students. Hence, writing proficiency and the use of coping methods appeared to be directly related to bilingualism.

Keywords: bilingualism, academic writing, copying strategies, monolingual, Leki's typology.

[1] Department of English, College of Arts, University of Basra, Iraq

1. Theoretical background

As a matter of fact it is challenging to define bilingualism because being bilingual might signify different things to different people. If you grew up speaking and using two languages simultaneously, you may be bilingual. By picking up a second language after mastering their first, one may also become bilingual (Branson 2009, 12). Regarding the current study, the researchers adopt Rampton's (1990) view according to which bilingualism indicates "a high level of skill that enables the speaker to communicate and appear to be a native speaker of two languages" (Rampton 1990, 47).

The abundance of multidisciplinary research on bilingualism that is currently available (Romaine 2000; Hamers & Blanc 2002; Creese & Blackledge 2010; May 2014) attests to the topic's significance as a subject worthy of research. The discipline has advanced quickly to maturity, leading to the appearance of two peer-reviewed international publications with the intention of distributing and supporting multilingual research much, just like refereed journals in other disciplines do. They are represented by Bilingualism: Language and Cognition and International Journal of Bilingual Education and Bilingualism. Moreover, treating bilingual pupils in the context of growing interest in multilingual studies was motivated by post-colonialism as well (Norton 2014, 16).

Nevertheless, the cognitive consequences of being bilingual were at the heart of the intellectual debate (Krashen 1996, 1999; Hamers & Blanc 2000). Bilingualism and bilingual education are frequently accused of creating "deficient conditions requiring remediation" (Fu & Matoush 2006, 9). Others include the unfavorable opinions of the general population, the reason for the school dropout rates, and the decline of English (Krashen 1996, 1999).

Moreover, very few studies on bilingualism are conclusive and generalizable, and no study has escaped criticism. Discussions on bilingualism are frequently attributed to flaws in the methodological designs, like limited or biased data, a vague definition of what constitutes individual bilingualism and a lack of control over bilingual experiences despite the field has been recognized as one of the important inquiries to date (Hamers & Blanc 2002, 35-40). Without attempting to address the shortcomings of earlier studies, the current study aims to investigate the effects of adult bilingualism from a completely different angle by combining a cognitive viewpoint and a socio-cultural vantage point.

It specifically looks at how much bilingualism influences the students' use of coping mechanisms to complete their writing samples. Unquestionably, a thorough understanding of how students use coping mechanisms while writing is crucial since writing entails a difficult process of negotiating meaning and is influenced by sociocultural factors. On the other hand, significant insights into how a second language is viewed can be gained by treating bilinguals while considering their self and identity when completing writing samples. Accordingly, the applications of such investigations can also be made use of in pedagogy.

2. Literature Review

Several studies were accomplished in the field of Bilingualism disprove the claim that learning a second language is hampered by the growth of a first language and vice versa. Krashen (2005) used the metaanalysis method to find that, on measures of academic achievement in English, children in bilingual programs often perform better than those in all-English programs.

A study by Fu and Matoush (2006) offered enlightening proof of the advantages of bilingualism. They discovered four transitional stages of writing, moving from "First Language Usage" to "Code-Switching" to "Trans-Language Usage" and finally to "Approaching Standard English," while examining the development of bilingual Chinese students who learned to write in English in a middle school in New York's Chinatown (Fu and Matoush 2006,12). They concluded that it is typical for students to use their first language and codeswitching while creating meaning.

In a similar vein, Sun et al. (2018) conducted a study to investigate the relationship between three aspects of metalinguistic awareness— namely, phonological awareness, morphological awareness, and syntactic awareness— and the writing skills of three primary English-Chinese bilingual children in Singapore as well as Chinese-speaking monolingual children in mainland China. It was discovered that the three components of metalinguistic awareness contributed differently to writing comprehension between the two groups of children and across the languages. It was also discovered that there is a strong cross-linguistic relationship between English and Chinese metalinguistic awareness, which seems to support and encourage bilingual children's writing proficiency in both languages.

In an attempt to confirm the relationship between bilingualism and academic writing improvement, Hinesly (2019) conducted a study to determine whether bilinguals have more advanced writing skills than their monolingual colleagues of the same educational level. The findings of this study appear to be consistent with those of other studies showing that kids who are learning multiple languages do better on writing samples than students who only know one language.

However, a closer look at the literature in point indicates that examining the impact of Bilingualism as a social variable on academic writing advancement at the university level received no attention from scholars in the available literature neither locally nor globally. Accordingly, the current research study can only be considered as the first step to fill this literature gap and towards a more profound understanding of the key tents of the issue of concern.

3. Hypothesis of the study

In opposition to the stance held by some scholars according to which Bilingualism academically appears to be destructive rather than constructive, it is hypothesized that Bilingualism leads students to experience greater writing improvements.

4. Objectives of the Study

This study seeks to achieve the following objectives:

1. Exploring the relation between bilingualism and academic writing development.
2. Investigating the students' coping strategies when writing their academic writing assignment.

5. Significance of the study

This study is of significant value because it addresses the growing demand for instructors to consider individual learner characteristics and satisfy students' linguistic needs in the context of education as our cities become more globally integrated. Which pedagogical approach—additive (fully bilingual programs) or subtractive (L2-only focused programs) — is the most effective for students learning several languages and for those who only speak one can be determined using the findings of this study and those alike. On the other hand, this study draws the attention of curriculum developers and designers to the detrimental impacts of the lack of an

educational policy that promotes bilingualism instead of impeding it as well as the implications of upcoming research in this area. Accordingly, in light of the findings of this study, educators might give priority to additional situational, affective and cognitive aspects when assessing and enhancing the academic achievement of students.

6. Copying strategies

In this study, writing methods utilized by students were investigated using Leki's (1995) typology of coping strategies which offers a pedagogically helpful framework. The justification for employing this paradigm is that it can assist teachers in determining the preferred practices that students employ when writing their samples. Also, this typology allows students to write independently (Canagarajah 2002, 13). The elements of coping mechanisms include:

6.1. Clarifying the plan

Students use this technique to speak with teachers or their peers about samples to better comprehend them, get more detailed feedback, or determine the assignment's purpose.

6.2. Focusing technique

Rereading the homework numerous times and rereading literature to focus on the assignment are examples of this.

6.3. Utilizing prior writing experience

Students use their prior experiences as useful evaluating criteria. Students utilize this tactic to fall back on their mother tongue to fix issues that arise when writing in a foreign language.

6.4. Adjusting tactics based on recent experience or comments

The students use this technique to respond to oral and written comments from other students or input from professors to other students as writing direction.

6.5. In search of models

The students use professional research articles and books written in English as examples for their formats, organizational schemes, and wordings.

By and large, the students use techniques they had learned in both their most recent and previous writing classes. Addressing the demands of the instructors although suppressing their thoughts, the pupils do their utmost to live up to their teachers' standards. Avoiding the demands of the teachers, the samples are completed by the students in accordance with their own perspectives and areas of interest rather than always doing as their lecturers instructed. (Leki 1995, 240).

Here is an important place to emphasize that the ethnographic research that produced this typology included student participants from a variety of linguistic and cultural backgrounds. Although all of these methods can be used universally for language learning in general, the socio-cultural histories of the pupils have a bigger influence on them. As a result, they are not value free but rather rich in cultural values. Depending on the cultures and learning traditions the students come from, a student may use a tactic like "resisting teachers' requests" in a different way. A student from a culture where teachers are seen as having power in the classroom is less likely to show resistance to the demands of the teacher. If he or she does, the resistance is frequently subdued rather than overt.

7. Methodology

7.1 Population

Twenty first grade students enrolled in the college of Medicine; University of Basra served as the study's subjects. In such a quasi-experimental study, the subjects were categorized into two groups: The bilingual group (BG) and the monolingual group (MG) representing the two quasi-independent variables of the study under discussion. The former includes those who came from educated families and who already travelled abroad with their parents since they were young children, and stayed living abroad for a while. Further, they had been conversing with their parents at home in English as well as Arabic. Outside of the classroom, they conversed with their peers who were from the same areas using Arabic only. Nonetheless, they shifted to English in official settings like the school and in circumstances when it is not virtually very appropriate to speak indigenous language .The students in BG converse in English as well as Arabic.

On the other hand, those of the monolingual group were raised in families that communicated only in Arabic on a regular basis. The students in the two groups were chosen based on their (grade point averages), which

range from 3-3.5 on a scale, and their most recent writing scores, which varied from B to B+, in order to control language proficiency in general and writing proficiency in particular.

7.2 Data collection

The data were compiled using the responses of the writing samples that were submitted by the students of the two groups for grade in a college course. Writing time was provided for two hours. To ensure the authenticity of the marking, the writing assignment was restricted to the subject of the coronavirus as a fatal disease (Hughes, 2000:27). In other words, students were prohibited from choosing their own topics. The writing assignment was designed to evaluate the pupils' general writing ability. The primary source of data was twenty paragraphs produced by ten students in BG and ten students in MG. To further improve the accuracy of the comparison between monolingual and bilingual writing samples, each participant's writing sample was written in English. On the other hand, extra supplementary details were gathered in order to understand the students' text-writing coping methods by using an interview. At the end of the class, an interview was conducted with students from BG and MG to learn more about their pre-writing, writing-process, and post-writing strategies. This provided the researchers with the chance to bring together the earlier data and knowledge towards an in-depth depiction. Further, observation and field notes also had their role in unraveling the complexity of bilingualism.

7.3 Quantitative and qualitative analysis

To develop a thorough perspective, this study combined both quantitative and qualitative analyses. Quantitatively, the obtained writing samples were evaluated using the University of Colorado rubric's criteria (Appendix A) and the grader's Holistic Ranking (Appendix B). A rubric is a scoring guide that lays out the precise standards by which student work can be judged. It has performance levels that show the caliber of the work completed wherein each level is stated in a way that makes comparisons to other levels of performance easy. Hence, use of rubrics can give students important insights into how well they have met a particular learning objective. It also offers students specific feedback that highlights their areas of strength and weakness. The feedback provided here can be used by students as a means for improving their skills.

The grading criteria are described in three or four columns of the rubric which are the levels of achievement. A good rubric describes levels of quality (scales) for each of the criteria. In Colorado University rubrics used for assessing the students' writing samples in courses, you will see the levels listed as (Inadequate, Needs Improvement, Meets Expectations and Exceeds Expectations). Under each of these levels, there are the rubric's sections (criteria) that identify the trait, feature or dimension which is to be measured and include a definition and example to clarify the meaning of each trait being assessed, For example, a rubric for an essay might tell students that their work will be judged in terms of Structure/Org.; Grammar/Mech.; Content and Information and Language (Wolf et.al 2007, 3-14).

A typical rubric also contains a scale of possible points to be assigned in scoring work. High numbers are usually assigned to the best performances: scales typically use 2 or 3 as the top score, down to 1 or 0 for the lowest scores in performance assessment. The raw rubric score is calculated as a sum of all criteria grades. The final grade is calculated by comparing the actual score with the worst/best possible score that could be received (Hafner et.al 2004, 1509-1528). Following a comparison of the rubric results, a relationship between the participants' language classification and "writing ability" as measured by the rubric is established. The writing sample was assessed in terms of Structure/Org.; Grammar/Mech.; Content and Information and Language (the rubric's sections).

In the qualitative analysis, the written samples, observation, interviewing, and field notes findings were categorized and examined in light of the previously stated Leki's (1995) typology of coping techniques. Qualitative analysis can provide in-depth details regarding the writing process that students went through when completing writing projects because bilingualism has only previously been evaluated quantitatively and through the use of a test (Garcia & Flores 2014, 94) which is plainly product-oriented. This procedure depicts the techniques the students employed to complete the writing samples assigned to them. On the other hand, employing techniques like observation, interviewing, and field notes helps to unravel the complexity of bilingualism.

7.4 Results and Discussion

Qualitatively, descriptive data showed that the BG did better than the MG in terms of overall writing proficiency. This result indicates that BG has better writing gains than MG. One of the most likely explanations for this result is the students' skillful use of coping mechanisms during the writing process. Study of the written paragraphs, classroom observations, and interviews with students from the two groups revealed that the students in BG used more sophisticated yet adaptive coping techniques than their counterparts in MG. The comments the BG students provided, when interviewed, show their coping strategies for negotiating meaning while writing:

"Of course, the information in our writings is under our control as students. We are unrestricted in what we can say because nobody, not even our writing instructors, is forcing us to. We actually have the option to reject our lecturers' opinions if they are forced upon us against our wishes. We need to be imaginative when constructing our topic." (Hanyn)

The fact that this bilingual student didn't seem to want to do what her teacher asked her in terms of recording the former's views suggests that she was employing a method of resistance. According to the researcher, she is comfortable employing her own strategies by "pouring out whatever we want to say without being pressured by other people, especially our writing tutors." This student is comfortable experimenting with her style of "pouring out" the thoughts and letting go of any outside pressure that would restrict her creativity in writing rather than relying on the forced writing techniques that might not be effective for her. Another student in the BG group showed how to use clarifying techniques by asking her peers for feedback when she said:

"As soon as I finished writing my paragraph, I started editing my writing, fixing whatever grammatical, collocational, and diction mistakes found. After reading it and receiving comments from my friends, I rewrote it."

(Zyna)

This method is employed by the majority of skilled authors who work to produce a creative writing. Many studies on the writing process have shown that skilled writers maintain revising while novice writers stop after they have done writing. (Zamel 1983; Raimes 1985; Krashen 1984). Throughout the revision process, students receive the comments and

corrections they need to keep improving their work. Many process writing scholars argue that a willingness to revise—to discard outdated ideas and include new ones can lead to outstanding writing.

Equally compelling is the story of the bilingual student in the BG who expressed her disapproval of her teacher since she regarded the latter's comments to be annoying. She adjusted her strategy, however, as soon as she realized that her teacher had the authority to choose the grade in order to meet her teacher's requirements.

She said, **"When I write, I just go with the flow. But there are times when the teacher thinks my writing is inappropriate. I consequently had to alter my writing to match his preferences. Although it is annoying, I have no control over it because the teacher determines my writing class grade". (Huda)**

Qualitatively, analyzing the results obtained from each rubric component, Table 1 demonstrates that in four out of the four rubric components, bilingual students rank higher than their monolingual peers, and are shown to be in the vanguard in their achievements.

Table 1

Average Scores by Rubric Traits

Trait	Average Bilingual Score	Average Monolingual Score
Structure/Org.	2.25	1.25
Grammar/Mech.	3	1.25
Content/Info.	2.5	1.5
Language	3	1.25

Hence, the results of quantitative analysis are consistent with those related to qualitative analysis. Once again, bilingual students outperform their monolingual colleagues in many domains, including academics and metacognition. Writing of bilingual students was seen to be more structured than that of monolingual students. Then, this serves as a warning about potential difficulties monolingual students may encounter when writing in a second language. Findings indicate that when compared to the writing of monolingual students, bilingual students' writing exhibits comparable or superior grammar, content, and language quality emphasizing the particular linguistic ability of the bilingual students. The results of these writing

evaluations then support the assumption that bilingualism does, in fact, help with grammatical usage, the capacity to choose acceptable content, and language proficiency.

In addition to using the rubric and as the adopted writing rubric only measures a few aspects of writing, the grader (researcher) has attempted to score the writing samples holistically. In line with the rubric score, which gives Bilinguals highest score in the set wherein each of the rubric sections is given a score of 3, once again, the grader ranks Bilinguals' writing samples higher than Monolinguals' writing samples. However, the grader's logic is still based on rubrics and takes into account the same rubric's sections, as shown in tables 2 and 3.

Classification	Structure/Org. Score out of 3	Grammar/Mech. Score out of 3	Content/Info. Score out of 3	Language Score out of 3	Total Score out of 12
Monolingual[1]	**1.5**	**1**	**2**	**1**	**5.5**
Monolingual [2]	**1**	**1.5**	**2.5**	**1**	**6**
Monolingual[3]	**1.5**	**0**	**2**	**1.5**	**5**
Monolingual[4]	**1**	**1.5**	**1**	**1**	**4.5**
Monolingual[5]	**2**	**2**	**2**	**1.0**	**7**
Monolingual[6]	**1**	**1**	**3**	**2**	**7**
Monolingual[7]	**2**	**1.5**	**1.5**	**2**	**7**
Monolingual[8]	**2**	**1**	**1**	**2**	**6**
Monolingual[9]	**1.5**	**1**	**2**	**1**	**5.5**
Monolingual[10]	**2**	**1.5**	**2**	**1**	**6.5**

Table 2 Trait Scores of Monolinguals by Grader

Classification	Structure/Org. Score out of 3	Grammar/Mech. Score out of 3	Content/Info. Score out of 3	Language Score out of 3		Total Score out of 12
Bilingual[1]	**2.5**	**3**	**3**	**3**		**11.5**
Bilingua[2]	**2**	**2.5**	**3**	**2.5**		**10**
Bilingual[3]	**3**	**3**	**3**	**3**		**12**
Bilingual[4]	**3**	**2.5**	**2.5**	**2**		**10**
Bilingual[5]	**2.5**	**3**	**2.5**	**2**		**10**
Bilingual[6]	**1.5**	**3**	**3**	**3**		**10.5**
Bilingual[7]	**2**	**3**	**2.5**	**3**		**10.5**
Bilingual[8]	**3**	**3**	**3**	**3**		**12**
Bilingual[9]	**2.5**	**3**	**3**	**2.5**		**11**
Bilingual[10]	**3**	**3**	**3**	**2.5**		**11.5**

Table 4 Commentary on Holistic Ranking of Samples

Table 3 Trait Scores of Bilinguals by Grader

Holistic Ranking	Commentary
Bilinguals	Out of the samples received, the bilinguals' writings were the most organized. Plus, they offered the best illustration of critical analysis. The language of the samples received was the most advanced, and the organization was the most advanced as well.
Monolinguals	Most often, the formal tone was lost and the simplest transitions were used. Given that it consisted of several tiny questions, the sample's substance was not the ideal choice for submission. Although the sample was well-organized, an essay and short answers are not at all alike in terms of structure. Additionally, it depended on fact rather than interpretation or critical analysis.

Evidently, the main justification offered for selecting bilingual writings as the best writing samples is that their essays exhibit the best critical analysis and strategy usage, as well as the best essay organization. This clearly aligns with the results of the rubric.

This research provides more information on raw scores presented in (Tables 2 and 3). Table 2 makes it even clearer that bilingual students received the highest grades for grammar, language, structure, and content. Most frequently, language (vocabulary, tone) and grammar (syntax, punctuation) are employed to assess a language's "fluency." We can reasonably assume from this collection of writing samples that bilingual writers' problems

were not linguistic**.** The overall scores indicate that the bilingual students not only utilized language and grammar more efficiently and properly than their monolingual counterparts, but also demonstrated higher quality of writing.

Considering that these findings point to the benefits of bilingualism over monolingualism in numerous crucial areas of writing, this study supports the claim that completely bilingual, additive approaches to language learning are superior to subtractive, L2-only oriented techniques, therefore promoting fluent bilingualism. When contrasted with the potential of active bilingualism, subtractive met hods which encourage students to concentrate solely on learning the L2 and av oid using the L1 as a bridge to the new language are likely to impede their academic progress. This is especially true for language acquisition programs that aim to help students "forget" about their L1 in order to acquire an L2.

Accordingly, subtractive methods like these should be modified to include the L1 in the L2 learning process. To promote proficiency in both langua ges after getting early age education, bilingual education should be provided to all pupils in order to help them get closer to complete fluency in two languages as there are signs that bilingualism can improve the quality of writing. If this study's findings are confirmed in a wider population, they may indicate that bilingual pupils do better than monolingual pupils. This information may be sufficient to change the requirements of education, or standards, if necessary. In conclusion, the results of this study indicate both bilingual and monolingual students may benefit more from bilingual education, and they lend support to efforts that encourage bilingualism rather than hinder it.

8. Conclusion and Recommendations

The current study expands on the findings of the earlier studies, like those of Seadatee-Shamir et.al (2014); Bialystok (2015); García, et.al (2019) and Weishuan, et.al (2021). It has been found that "being bilingual leads to positive and beneficial results than null results" (Weishuan, et.al, 2021). That is why students in BG did better while writing than their peers in MG. The extensive range of coping strategies employed by the students has been cited as an explanation for the quantitative rise in writing scores

reached by the former. Writing ability and the use of coping methods seem to be directly related to bilingualism, in the sense that the more sophisticated and flexible the coping strategies utilized by the students to construct meaning during the writing process, the better their writing performance would be. So, expecting bilingual students to perform academic writing samples presents a brilliant technique to hasten the acquisition of written codes in a second language (in this case, English academic writing)as it encourages students to use the variety of coping skills available to them. As such, getting full fluency in both L1 and L2 should be the instructors' aim to help their students become more cognitively proficient in writing.

Nevertheless, as the focus of academic writing teaching has shifted from a cognitive orientation to a social-practice viewpoint, students should be taught to employ the variety of coping mechanisms they have at their disposal to deal with writing samples (Canagarajah 2002, 30). However, further investigations are recommended to validate the conclusions drawn from this study about Bilingualism and other variables like the students' age and socio-economic background.

References

Bialystok, E. (2015). Bilingualism and the development of executive function: The role of attention. *Child Development Perspectives*, 9(2), 117-121.

Branson, C.,(2009). What is bilingualism? Retrieved from http://www.naldic.org.uk/ITTSEAL2/teaching/B1.cfm.

Canagarajah, S. (2002). *Critical academic writing and multilingual students*. Ann
Arbor: The University of Michigan Press.

Creese, A. & Blackledge, A. (2010). Translanguaging in the bilingual classroom: A pedagogy for learning and teaching. *The Modern Language Journal*, 84: 103-115.

Fu, D. & Matoush, M. (2006). Writing development and biliteracy. In P.K. Matsuda, C. Ortmeier- Hooper, & X. You (Eds.), *The politics of second language writing: In search of the promised land* (pp. 5-29). West Lafayette, Indiana: Parlor Press.

Garcia, O. & Flores, N. (2014). Multilingualism and common core state standards in the United States. In S. May (Ed.), *The multilingual turn: Implications for SLA,TESOL, and bilingual education* (pp. 147-166). New York: Routledge.

García, O., et. al. (2019). Primary bilingual classrooms: Translations and translanguaging. In S. Laviosa & M. González-Davies (Eds.). *The Routledge handbook of translation and education* (pp. 81-94).

Gumperz, J.J. (1982). *Discourse strategies*. Cambridge: Cambridge University Press.

Hamers J.F. & Blanc, M.H.A. (2000). *Bilinguality and bilingualism* (2nd edition). Cambridge: Cambridge University Press.

Hafner, J. et.al. (2004). Quantitative analysis of the rubric as an assessment tool: An empirical study of student peer-group rating. *International Journal of Science Education*, 25(12), 1509-1528.

Hinesly, V. (2019). *The Effect of Bilingualism on Writing Ability*. UniversityofTexas–PermianBasin. https://www.researchgate.net/publication/335603110.

Hughes, A. (2003). *Testing for language teachers* (2nd edition). Cambridge: Cambridge University Press.

Jacob, H.L. et, al. (1981). *Testing ESL composition: A practical approach*. Rowley, M.A.: Newbury House.
Krashen, S.D. (1984). *Writing: Research, theory, and application*. Oxford: Pergamon Press.

Krashen, S.D. (1996). *Under attack: The case against bilingual education.* Culver City, CA: Language Education Associates.

Krashen, S.D. & Brown, C.L. (2005). The ameliorating effects of high socioeconomic status: A secondary analysis. *Bilingual Research Journal, 29*, pp. 185-194.

Krashen, S.D. (2005). What works? Reviewing the latest evidence on bilingual education. *Language Learner*, November/December edition, pp. 7-10.

Leki, I. (1995). Coping strategies of ESL students in writing samples across the curriculum. *TESOL Quarterly*, 29, pp. 235-260.

May, S. (Ed.) (2014). *The multilingual turn: Implications for SLA, TESOL, and*
bilingual education. New York: Routledge.

Norton, B. (2014). Identity, literacy, and the multilingual classroom. In S. May (Ed.), *The multilingual turn: Implications for SLA, TESOL, and bilingual education* (pp. 103-122). New York: Routledge.

Rampton, B. (1990) Displacing the "native speaker": *Expertise, affiliation and inheritance ELT Journal*, 44, 97-101.

Romaine, S. (2000). *Bilingualism* (2nd edition). Oxford: Blackwell.

Zamel, V. (1983). The Composing Processes of Advanced ESL Students: Six Case Studies. *TESOL Quarterly, 17*(2), pp. 165-188.

Seadatee-Shamir, A. , et,al. (2014). Reading Performance and Academic Achievement in Early Childhood Bilingual and Monolinguals. *Open Journal of Applied Sciences*, 4, 347-353. http://dx.doi.org/10.4236/ojapps.2014.46031

Sun, B. et al. (2018). Metalinguistic contribution to writing competence: A study of monolingual children in China and bilingual children in Singapore. *Reading and Writing,* 31(7), 1499-1523. Retrieved from http://dx.doi.org/10.1007/s11145-018-9846-5.

Weishuang, Guo1, et, al. (2021). Cognitive Benefits of Being Bilingual for Young Children: A Literature Review. *Advances in Social Science, Education and Humanities Research*, volume 631 Proceedings of the 2021 International Conference on Social Development and Media Communication (SDMC 2021).

Wolf, K., et.al. (2007). The Role of Rubrics in Advancing and Assessing Student Learning. *The Journal of Effective Teaching,* 7(1), 3-14.

Appendix A
Evaluating a College Writing Using the University of Colorado Rubrics

CRITERIA / SCALE	**-3- Exceeds Expectations**	**-2- Meets Expectations**	**-1- Needs Improvement**	**-0- Inadequate**
Structure • Organization • Flow of thought • Transitions • Format	Paper is logically organized Easily followed Effective, smooth, and logical transitions Professional format	Paper has a clear organizational structure with some digressions, ambiguities or irrelevances • Easily • followed • Basic transitions Structured format	There is some level of organization though digressions, ambiguities, irrelevances are too many • Difficult • to follow • Ineffective transitions Rambling format	• here is no • apparent • organization • to the paper. • Difficult to follow No or poor transitions No format
Grammar/mechanics • sentence structure • punctuation/mechanics	• Manipulates complex • sentences for effect/impact No punctuation or mechanical errors	• Uses • complex sentences Few punctuation or mechanical errors	• Uses • compound sentences Too many punctuation and/or mechanical errors	•Uses simple sentences
Language • Vocabulary; use of vocabulary • Tone	•Vocabulary is sophisticated and correct as are sentences which vary in structure and length • Uses and • manipulates subject specific vocabulary for effect Writer's tone is clear, consistent and	• • • Vocabulary is varied, specific and appropriate Frequently uses subject specific vocabulary correctly Writer's tone emerges and is generally	• • • Vocabulary is used properly though sentences may be simple Infrequently uses subject specific vocabulary correctly	•Vocabulary is unsophisticated, not used properly in very simple sentences. •Uses subject specific vocabulary too sparingly

	appropriate for intended audience	appropriate to audience	Writer's tone exhibits some level of audience sensitivity	
Content/information • Clarity of purpose • Critical and original thought • Use of examples				

Appendix B/ Evaluating a College Writing Sample Using Analytic Holistic Ranking
Student Name:

	3	**2**	**1**	**0**
Content&Info.	**Exceeds Expectations**	**Meets Expectations**	**Needs Improvement**	**Inadequate**
Has attention grabbing title that accurately reflects topic				
Beginning of intro. is attention grabbing				
Topic and tone of essay are established				
Thesis is clear, is located in the right spot, and is debatable				
Body Paragraphs have topic sentences that are clear				
Body Paragraphs are well supported with a variety of evidence				

Outside sources are used and incorporated well				
Entire essay sustains a clear sense of audience				
Entire essay sustains and supports thesis				
Conclusion brings essay to satisfactory end				
Conclusion reiterates info. without unnecessary repetition				

Structure/ Organization	**3**	**2**	**1**	**0**
Possesses basic structure: introduction, body, conclusion				
Thesis is presented towards beginning and restated at end				
Main ideas/paragraphs organized logically				
Contains effective and frequent transitions to connect ideas/info				
Addresses and refutes counter arguments				

Grammar/ Mech.	**3**	**2**	**1**	**0**
Uses college-level diction				
Uses college-level and unique syntax				
Uses and maintains appropriate point of view				
Free of major sentence errors (frag, run-on, comma splice)				
Free of distracting punctuation errors (coma, colon, a post. use)				
Free of spelling and/or proofreading errors				
Conforms to correct MLA format				
In-text citations are included and in correct MLA format				
Works Cited Page is included and in correct MLA format				

Language	3	2	1	0
Vocabulary is sophisticated and correct as are sentences which vary in structure and length				
Uses and manipulates subject specific vocabulary for effect				
Writer's tone is clear, consistent and appropriate for intended audience				
Vocabulary is unsophisticated, not used properly in very simple sentences.				
Uses subject specific vocabulary too sparingly				
Vocabulary is unsophisticated, not used properly in very simple sentences.				
Vocabulary is varied, specific and appropriate				
Frequently uses subject specific vocabulary correctly.				
Writer's tone exhibits some level of audience sensitivity.				

Comments	Overall Grade:

MTRHS 2023 THE 7TH

INTERNATIONAL CONFERENCE:

MODERN TRENDS OF RESEARCH IN HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

ISBN: 978-9922-9838-3-7